

فرضا الوط من نزهة النظر في توضيح عقيدة الفكر في اصطلاح
اهل الاثرنا ليعرف العالم العلامة ابي الامداد
الشيخ ابراهيم بن الشيخ ابراهيم
اللقاني المالكى عفر الله بها

وكل المسلمين

والحمد لله

وحده

سبح

تعالى

٤٤٤

او غنت في هذا الكتاب الشهادة الا
الحمد لله وحده
والصلاة والسلام

وقف الله تعالى طاب له العلم بالجامع في النور
تحت يد شيخ الاسلام في هذا الزمان
وبعد بمقوله بنقله عن الامام في هذا الزمان
بهم في هذا الزمان



حكمة من كتاب الترتيب
الكتاب
المجلد
الصفحة
الرقم

١٧٠٨
١٢٩٠
١٢٩٠
١٢٩٠

في كتاب الترتيب
الكتاب
المجلد
الصفحة
الرقم

. **بسم الله الرحمن الرحيم** وبه الاستعانة
 حمد الله عليهم علي ما برزت في افلاك الهداية من هوالع الحديث قد اريت
 لها في علم بتقدمها ثم بهم . ولهم السيادة والسعادة في القديس
 والحديث . فنشأ . واقواعد الدين بصحيح الرواية وسادوا لواقف
 الموحدين بتحقيق فرايد الدراية . وارسلت اليهم من وصلوا وتجدمت
 سنتهم بعد الانقطاع . واطلعتهم ببركة طلعت السنية علي ما اعتد
 الزايعون والنعفا ظاينة الاطلاع . فسلسوا ما حرقوه في
 سجون التزييف . ويبتوا سدين ما يحفوه بد لايل التزييف
 تفكروا ما استحسنوا . وصنفوا ما علموا وعنعوا . صلي الله
 وسير عليه . وعلي الله واصحابه وازواجه وعترته واحزابه
اما بعد فيقول العبد الفقير الحقير الفاني
 سعدن التقصير ابو الامداد ابراهيم النقا في ان يشرح تحفة
 الفكر في مصطلح اهل الاثر . وضع شيخ الاسلام في عصره
 علي التحقيق ونزج ان البقا بمصباح الايضاح . وبيان التفتيق
 واستقدا لا يتايق زناد الفكر من طلمات الشكوك والمشكلات .
 وجاب شتات شوارد المضاييل . ووضح ما تفسر من العضلات .
 ابي الفضل احمد الحارثي ابن الشيخ الامام علي بن نور الدين محمد
 ابن حجر العسقلاني الكنا في الشافعي سني الله حريجه شاذيب
 الرضوان . وعلي شريف مازله في ترا ديس الحبان . ما كتب عليه
 الا فاضل واعترفت بحاسن تحقيقه الاماثل . وتلقاه الفحول
 بالقبول . ومقت الطلاب انقسموا اليه بالوصول لما الله كاد يجمع من
 علم الحديث جميع سابل الاصطلاح . اذ هو مع صفر حجه جمع فيه
 زيادات كثيرة . مع مقاصد مختصر ابن الصلاح . كما يشهد به
 حذاق

حذاق محققين في قايين بلسان الصدق والاذعان . كل الصيد
 في جوف القري . غير انه لما انطوي عليه من التحقيق واحوي عليه من
 التدقيق . وباركاه من عبق الفكر بالانجاز . وحكم عليه غير مستقيم
 النرجية بالاطناب في موضع وفي اخر بالاعواز . ولم يمتد واحد
 منهما لكونه بين طرفي الاطناب والاعواز . فحرفه اما كن شقة
 البيان . عسيرة البيان . اجبت ان التكلم حسب فهمي الضعيف
 عليها . وطل ما ظلت ان يكون احد تقدمني بالاشارة اليها حتى وقفت
 علي ما علفته العلامة شيخ الاسلام الشيخ قاسم الحنفي تلميذ المص
 علي الشرح المذكور . وما علفته ايضا علي الشرح المذكور شيخ الاسلام
 العلامة برهان الدين البقاعي الشافعي تلميذ المص اجزاء . وما وقفت
 من كلامه الاعلى ما كن متفرقة وان كانت الدواعي ستورده . والحاجة
 اليه متحققة . وكذا مواضع مما علفته عليه الكمال ابن ابي شريف
 المقدسي وغيره لكني رايت الاولين . اعلمت بالكتاب . وميزا منه
 الفتن من الباب . واولها اشد التقادس ثابتهما . فما انا ذا انقل
 عنهما . وما وقفت من كلامهما عليه مشير لا ولهما بصورة ق وشيرا الي
 ثابتهما بصورة ب . وحر حابا سمر غيرهما وجبن الصيانة المحر الله
 ببلده الحرم عند البيت والقام . صرقت هذان العناية الي تحرير
 ما قصده . وجمع شتات ساكت في اوقات المذاكرة تدرته سميت
 بقضا الوطر من نزهة النظر في توضيح حكمة الفكر في مصطلح اهل الاثر
 لكني انقض من الاصل مواضع مهمة يوجب الغرض لهذا ايراد قوايد حجه
 سندا من الله التوفيق والهداية الي سوا الطريق . وراجبا من فيض
 جوده القبول . ودام النفع به . وباصله بحيث لا يتقطع ولا يترول
 وعابذا بوجه الله الكرم وسلطان العظم . من شر الخاسر والمشتت

والشيطان الرجيم وحسب الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم تبين ان الاول في نقل شي مما مر به هذا الشرح وامس له فقط وان
 كان المصنف كثر في مدح ما اقتضاه ونظمت في لطف شهابه الفوايد
 فن كلامه العلامة الشيخ محمد الشحروري الخفي رحمه تعالى
 ان كنت تبغي سبيل الرشاد والاشرف فاشغل القليل بما في خبئة الفكر
 واكمل بتوضيحها عين البصيرة كي تحظى بما مرته من ترهة النظر
 انه قد راى ان شأنا قدما فلم يزل من تشاها العيني بالبصر
 لا زال يسل شياب المجد ما طلعت شمس وغرد شحرور علي الشجر
 ... ومن كلامه ب ما قاله يوم الاحد خاسر جمادي الاخرة سنة اربع
 وثلاثين ومائة بالقلعة المحروسة

لقد فاز من اعاد في المدي بالنظر فانت الشهاب الثاقب الذي بالنظر
 وانت الامام القندي بكتاب عريف علوم الخافين ومن غير
 وسلطان اهل الدهر في كل سنة وليس عمري كالمعاينة الخبير
 وشرح صدور الشاخرين وتدفقت نصيبك عن الترفيق في العلم بالخبر
 وتوضيح فكر الذين تكلموا بروسوا اجتلاء الدرر من خبئة الفكر
 بريد رزان برقوا سائر نفث من اذهب الاعيان في صنعة الاشرف
 لرد اجباري دهشة من جماله ولم يمتدوا منها الرسم ولا اشرف
 ولم يقدرا على فرض ختمها وذلك لان العشق اخل او غمر
 فحقت سوا البحر حتى انتقيتها وعصمت ترار الهم والهم قد زخر
 فثبتت فيهما طعنا لو تركته وبشيت ما خلوه من قاهر الدرر
 وكشفت اسرار نظار وحجها واعلمت ما يخفي واعلمت ما دثر
 وادرجت بسوطا بسلك مديحها واشترى من مطوي ياطيك ما انتشر
 فترهت ارباب الرعايا برقمها خربت بها الخيرات يا ترهة النظر

قال

قال ب قلا كان يوم الثلاثاء تسليح الشهر من تلك السنة الشري صاحبنا الشيخ
 العلامة الامام الخاير مرآت البلاغة والامام علي ذرورة السام شرف الدين
 عيسى بن سلمان الطوسي العامري الشافعي نظر كان نظره فيها قدما فقال
 علم الحديث غدا في خبئة الفكر نارا علي علم به عواذ في الاسر
 باطالبا لعلم عن ان عولت لم تغدر وصيغتها رقاتنا من العر
 فلم يدون اولوا الحديث فاطمة ما بين سمب تالف ومختصر
 الا ومجموع ما قالوه مختصر فيها بلطف وجيز غير مختصر
 تلبيح اباك انكار محرومة التتبع من حافظ الامصار والعصر
 لا زال الازال في الانح ما انتشرت سولفات لمعني البدر والحضر
 اتي بها من شرح نايق رشتق ممزوجة من تركيب لمعتبر
 كانها ومرو الاوراق في شبه اهل علي القلب من وصل بالذكر
 عن ايسر من الجين كتبت ترجيا بعين وفضل رزان في النظر
 فلا جعل ريبه تحصيل الحديث بها عين البصيرة وانتم رتبة البصر
 وطل بها في فئات كل مختصر واحفظ عباد الحق في الغر والقصير
 والمبايع فيها طوبى الذيل عظيمة النبل وفيما ذكرناه ما بيني عما تركناه
 الثاني الاسناد سنة اختصت به هذه الامة وممن الذين تولاه فقال
 من شاموا والشيخوخ بمنزلة الابان في الاشيوخ له لا بالمد ولا نسب له
 ومن الامان عن الفوايد اهلها ونسبها الي السابقين اليها ولتذكر
 سندنا بهذا الكتاب وامس له فنقول حوثا به استادنا وشيخنا و
 من اطلنا الخوسر بين يديه وقصينه عمرنا في السماع منه والاقال عليه
 علامة العصر ونادى الدهر طوي المتنون الشرعية والادبية وجامع
 اشانت افضل بل العلية والعلية ابو النجاسالم السمروري بل الله بالرحمة

بيننا

شراء وجعل الحجة مثواه قال حدثنا بهما العلامة محمد بن محمد بن الفيطري قال
 بهما قراة مني عليه شيخ الاسلام ابو يحيى زكريا لا نصاري قال سمعتهما
 في البحث عن مولانا في رواية سائرهما والحمد لله قوله خير اليه
 الرحمن الرحيم اي بكل اسم الله تعالى الواجب الوجود والمائة المنعقدة بجليل النعم
 ودقايقها انما الحمد لله اوله لان الثاني لما سئل والثاني لما في كل محل
 بعين لما سئل الحمد لله وباءه للملاصقة او الاستغناء واللازمة للثبوتية
 وتقدير المعول لافادة الحصر والاهتمام لان الشريكين كانوا يبدون
 اعمالهم باسم المثلث والاعتري فيقصد الموجد والحمد لله عليهم فالحصر
 اقرادي وتقدير الجلالة الكريمة له لا يمتنع على الذات مراد افما بالرحمن
 لما سئل لما في الاختصاص وعظمة للمعين وذكر الرحيم ايثار المسلم التميم
 كيلا يتوهم انه تعالى يعظنه لانتسابه وقايق الاسود فيجشم الطالب
 من سواله مع حاجته اليه كما احتياجه الي جليلها واخذها من رحم كفضيل
 اما بعد حتى يلبه الي فعل بالضم او بعد تنزيله مثل هذه اللازم كما هو الواجب
 في باب صوغ الصفة المشبهة ثم افترض من اياد هذه الجملة التثنية او خبرية
 انما هو لا تقتد يا لكتاب العظيم وقول النبي الكريم كل امرؤ في حال لا يبدا فيه
 بيسم الله فيوايترا وكما قال وموافقة ما وقع عليه الاجماع من انتساج الاعمال
 الشريفة المهمة شرعا بما ويتعلق بالجلال والجلال ليس هذا محل استيعابها
 فقول الحمد لله لا انتسج كتابه باليسملة افتتاحا حقيقيا بان الي
 لها يادي بدرون سبق شي ليس من وسيله وموصلا لانه افتتاح بالحمد لله
 افتتاحا اضافيا لان الي بما قبل المنفرد بالذات جمع بين حديثي الحمد لله
 واليسملة متدما ما هو حديثه اصح منهما علي ما يشير اليه صريح اليسملة
 حيث وصف سبحانه ذاتا التيمم باسمه يا الله معطى لجليل النعم ودقايقها

اما الحمد لله فهو الوصف بالجميل علي انعمل للجميل الاختيار في حقيقة او حكما علي
 وجه التقدير ظاهر او باطنا قال استاذنا رحمه الله تعالى وهو
 يتوقف علي حسنة امور الا والحدودية وهو ما يظهر انصاف شي به علي وجه
 مخصوص ويجب ان يكون جميلا اي صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم
 الخالي عن مزاج ادراك الحقائق ويكفي فيه ان يكون جميلا عند الحامد
 او عند المحمود بل وعند غيرهما في احتمال بعيد لا سيما الثاني المحمود عليه
 وهو كمال الوصف بالجميل يا زايه ومتابله يعني ان الوصف لما كان له
 الشيء ذكر جميله واظهر كماله في ولاء حصل حصوله له ولولاه لم يوصف
 اي لم يتحقق له الوصف في تلك العلة الباعثة له الوصف او هو العلة
 الباعثة للوصف او هو العلة ويجب ان يكون كمالا فان غير ذلك
 لا يكون سببا لاظهار الكمال والتعظيم ويجب ان يكون جميلا عند الحامد
 ولا يكتفي ان يكون جميلا عند غيره مع تقصده عنده لانه لا يصير سببا للتعظيم
 ويجب ان يكون فعلا كما صرح به العلامة التفتازاني في حواشي انكشاف
 ووافقة الخوير انه والي في حواشي الاصول بل الامام الرازي وكفي ذلك
 سند او دليلا سيما في التعليل والمراد فعل صادر عن المحمود كما صرح به
 الامام فقال لا يحمدا لا الفاعل المختار علي ما صدر عنه بالاختيار ويجب ان
 يكون اختيارا بالي حاصل من المحمود باختياره وارادته فلا يكون تشاؤنا
 علي صفتها كما هو التعميم لا اختيارا يندفع الاشكال بشان الله تعالى
 علي الصفات الذاتية فانها ليست مسبوقة بالاختيار فاقا وبقا لا... شكل
 به من حيث انها ليست بافعال ولا وجه ان التعميم المذكور بالنظر في الفعل
 ايضا لبل لا يتقضى بالشأن علي وانه المقدسة وقديس السيد وجه
 الحكمة بوجهين احدهما استقلال الذات في حقيقة كماله باستقلال في ما
 بالاختيار بمعنى ان اراد فعل وان اراد ترك وشائيهما وهو لا حسن الاظهر

الاقرب ان يثبت عليه امور اختيارية فالشي اذا حصل منه اثار اختيارية جعل
 في حكم الاختياري والحاصل ان المراد ما كان اختياريا بنفسه واثاره لا سر
 الثالث الخامد وهو من يتحقق الحمد منه ويجب ان يكون معظما بشا به
 المحمود ظاهر وباطنا والمراد من التعظيم الظاهر بان لا يكون في قول المدافع
 جوارحه ما يدل على التحقير والسر ولا يصدر ما يدل على خلاف ما دل عليه
 الوصف بالكمال من التعظيم والعظمة فإراد لا بالتعظيم هنا عدم التحقير والسر
 وعدم مخالفة الفعل القول والمراد من التعظيم الباطني ان يعتقد انضاف
 المحمود بالمحمود به كما انتصاه كلام السيد وغيره والظاهر ان المراد به ان يصدق
 التعظيم وان لم يعتقد كما قاله جمع محققون قد دخل الوصف بالجميل للمعلوم
 الانتفا اذا قارنه التعظيم كالمقابلة المشتملة على وصف المدح بما يعلم
 انتفاؤه فان الجمهور يعدونه حمدا ومداحا لا استمرازا سخرية لعلمهم بتعارفه
 التعظيم الرابع المحمود ويجب كما عرف ان يكون في علاختا حقيقة وحكما اي
 صادقا منه المحمود عليه بالاختيار واما هو من اثاره لا من اثاره لا من اثاره
 على انصاف المحمود بالمجربة والشهور اختصاص الحمد بمجاجة اللسان فيخرج
 كلام من تنزه عنه ما لا لسان له مع انه حمد والظاهر عند المحققين انه قيد
 غايي اذ ان من مقوله القول فكلام الله ورسوله على الحقيقة والمسلخ في كلام
 غيرهما اذ يبا لاختيار وحيلة الحمد لا تنشأ الحمد اما لانها من صيغ الحمد شرعا
 او لانها على الانصاف بحيل مجدا ووعدها لكن بطل بقول المدفع اذ من لا زمر
 الاخبار عن الحمد بانه مملوك واستحق له تعالى وصفه تعالى بانه ماله واستحق
 له تعالى وصفه تعالى كالكمال ذلك لجميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق
 البطائفة ولعله مراد من ذلك كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار والعني
 ان جسر الحمد اذ جميع افراده مختص بالله تعالى والشهور بان الاختصاص على
 وجه الاختصاص والظاهر انه مستفاد من الكلام معونة المتام بحيل الاختصاص
 الذي

الذي هو مدلوله على الشرح والاختصاص اما على الدنيا لانه نزل بالحمد غير الله
 تعالى مثله العدم او مثله حمده تعالى لانه حمد كل جميل او على الحقيقة لانه
 المحمود عليه يجب ان يكون صدوره بالاختيار ولا اختيار لغيره تعالى بالحقيقة
 عند اهل السنة لان الانسان مضطر في صورة مختار كما قال بعض المحققين
 وهذا بناء على حمل الاختيار على الحقيقي والاول بناء على العرفي وكل وجه وجبه
 واما الحمد عرفا في شرح الطالع انه ليس عبارة عن قول الثنا بل الحمد به بل
 هو فعل يشتر بتعظيم النعم بسبب كونه منعا وذلك الفعل اما فعل القلب اعني
 الاعتقاد بانضافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدرك
 عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال ماله على يد اثار الحمد على الشكر
 اقتدا بالكتاب المجيد المقتض بالسملة والتحميد وعمل بالقول السلي العظيم
 والسيد المكرم صلى الله عليه وسلم كل امر في بال لا يبدأ فيه بالحمد لله في قوله
 شكر الشكر لغة هو الحمد عرفا واما الشكر عرفا فقال في شرح الطالع ليس قول الثنا بل
 الشكر بعد بل صرفا بعد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيره مما لا يخلق
 له واعطاء لاجله كصرف النظر في مظاهر نعمه مصنوعاته والسمع الذي يلقى ما ينبغي
 مرضاته ولا جنتا بعن مهابته وعلى هذا يكون بين الحمد والشكر المنويين عموم
 وحصوص من وجه يحتمل ان يبادر بحسني خصوصهما وينفرد كل منهما في مادة
 عن الاخر بجهة عمومه والتمثيل لا يحسن وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق
 لعموم الحمد النعمة الواصلة الي الخامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الي الشا
 م وجهه كما قال السيد ان النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه
 مستمرا على الخامد او غير ثابت ولما جلا ان الشكر اذ قد اعتبر فيه منع حصول
 وهو انه سبحانه وتعالى واصلته منة الي غيره الشاكر ولكن الحمد لعموم من
 الشكر وجه ثانيا وهو ان فعل القلب او اللسان وحده قد يكون حمدا
 وليس بشكر لهذا المعنى لا يتعلق بشكر الا لانه وجه ثالث وهو ان الشكر

اصلا وقد اعتبر فيه شمول الالات ووجه ثالث وهو ان الشكر لهذا المعنى لا يتعلق
بغيره تعالى بخلاف الحمد وبما يقال من ان النسبة بالعموم للطلق بين العربيين انما
نقع بحسب الوجود وكن الخلل الذي كلاما فيه كان الحمد كصرف القلب مثلا
فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لا متبناه في الوجود غير ساير
اجزائه فغلط من ياسب استنباه مفهوم الشيء بمصدر وهو عليه فان ما
ليس محمول على ذلك المصدر بمصدر وعلية الحمد اعني صرف القلب وحده
لا مفهومه المذكور لا يقال صرف الجميع اتعاده متعده فلا يصدر في عليه فعل
واحد لا تاتى قول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا يثبت في وصفه بالوحدة
كما يقال صدر من زيد فعل واحد وهو ضرر بالقوم مثلا وتحقق ان التركيب قد
يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف
الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي سكة هذا والنسبة بين الحمد بين عموم
وخصوص من وجه وبين الشكر بين عموم وخصوص مطلق وكذا بين الشكر العربي
والحمد اللغوي وبين الحمد العربي والشكر اللغوي ايضا اذا قيدت التسمية في اللغوي
بوصوله الى الشكر كما هو اذا لم تقيد كالتشابه وبين ذلك الظاهر ياد في
تأمل ولا يخفى ايضا ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود دون
الخلل لا يصح صرف العبد جميع الى اخر فعل الانسان واعلم ان الاسم فسر الحمد
في سورة الانعام بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الصور وذكر في بعض
كتب الاصول قيل وهذا المعنى ورد في قوله تعالى وقيل من عبادي الشكور
وطاكان الحمد من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة والاحداث المتعلقة بالخلل
المتضمنة لا تشبهها اليه والفعل اصل في بيان النسب كان من جهة ان يلاحظ
مع الفعل ثم انما هو من جهة اختيار الجملة الاسمية لتقدير الدوام والثبات
بتقدير اسم الفاعل بمعنى الثبوت اجابة لمنااسبة التمام كما صرح به العلامة
التفتازاني ولما ان الظرفية اختصار الفعلية فهو عند عدم الداعي فان

قيل

قيل الفعل للضارع يفيد الاستمرار التقديري فلم اختيرت الجملة الاسمية عليه مع
اصالته قيل الجيب بانما اختيرت عليه يمكن ادخال الدوام فيفيد العموم والاختصار
مع الاختصار لان الاستمرار انما هو بالنسبة الى ما في المضارع من الاستقبال كما
يستفاد من كلام سيد المحققين والدوام الاسمي يعم الزمنة كما ذكره بعض
المحققين ولان استقادة الدوام من الاسم اقرب الى الفعل مما يثبت فيه ظاهرا
وهو الحمد وثالث هذا الاسم ولما افسد من اسم الذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد وهذا الميراث الحمد للمخالفات والافعال في ما يوصف باختصاص
استحقاقه الحمد بوصف دون وصف وهذا حق في الحمد وعلية وانما قدم الحمد
لاقتضا المقام من بياها تمام به وان كان ذكر اسم اهدى في نفسه لا يقال ان اللفظ
باسم مستغني عما في اللفظ والاهتمام بالحمد عارض قاله لان لم يتقدم في الاعتبار على
الثاني في التشابه يلزم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام المقصيح
لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام بالذات او العوض لا تاتى قول يزج
كل منهما بقصد التكلم لا تزيانه قد تم في القرآن ببعض الايات ذكر الحمد واخر
في بعضها بحسب رعايه مقتضى الحال كما قد يجد في لفظ المسند اليه
للاختصار وقد يترك كونه الاصل فلا يقتضي للمد ولعنه لا يقال لا وجه
للسواء ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والتشابه
على اسم تعالي لا يتم الا بمجموع البند والخبر فيقتضي تقديم المجرع على المسواه
لانا نقول المراد ان لفظ الحمد من بين اللفظين المشب به بتقديم نظر الى ان هذا
اللفظ موضوع لمهم للمعنى كما ذكره بعض المحققين قوله الذي لم
ير له انما قد ير الوصول بعث الله بانما علمنا في الاصل الماضي ولا يزال
في الحال في الاستقبال منصفيا بالصفوات الذاتية التي هي مما هذه
المشتقات اذ ثبوت المشتق بشي دليل على ثبوت سببه المشتقة كما هو
مقرر في محله وفي تاخير الحمد هو الذي يصح ان يعلم ويتعدى المراد به هنا

الباقي الذي لا سبيل عليه الموت والفناء عن العالم والقدرة الشان الجان ثبوته
 شرع ثبوتها اذ من يكون عالما بغير الا يكون الاحيا وان كان وجودها شرع
 وجوده وبهذا يدفع توهم الدور وعدل عن قاعده في تقدير السمع وتوقيف
 لغرض التنبيه على تمام القدرة لورده انه ينبغي ابدال عالما بعلما ولا يحتاج
 ان هذا السمع يصح ان يكون محدودا به ومحدودا عليه اذ هما في بعض المواضع
 قد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا وقدر الجواب عن حجة تعالى على ذاته
 وعلى صفاته الثانية قوله فيوما معناه الدائم التيام بتدبير الخلق وحفظ
 ورتبهم اذ لا وابداء وقيل هو القاييم بغيره وورثه فيقول من قام به الام
 اذا حفظه ويقال فيه التيام والقيم ايضا قوله سميعا بصيرا هما وانكلم
 لورثته الدليل العقلية على اثبات ما دعيها وانما يتلوه في ثبوتها من السمع مع
 عدم توقفه عليهما من العلوم انتقا الحديثة وتوابعها عن بصره تعالى
 وانتقا الاصححة وتوابعها عن سمعه تعالى وانتقا الانفاذ والافها
 وعوارضها عن كلامه تعالى فيل ويتعلق السمع والبصر بكل موجود وقيل
 بالسرعات والحيصرات ولما الكلام فيتعلق بما به العلم وفي كون السمع
 والبصر نوعين من العلم وصفين زايدين عليه بالحقيقة وان تلقا
 ببعض متعلقاته وهو الحق شرع عريض يثبت في شرح الجوهر في
 تقليق القوايد ايضا **تنبيه** ليس في ذكر هذه الاسماء براعة
 استدلالات لا يتحسف بكدي وتحمل لا يجدي ولا يضر فلا في بلاغة
 المصنف لغرضه بذلك التنبيه على جواز ترك الذي لا يتوهم لتفاهر
 لزومه بلاغة ولا نمر يكرهه السمع لتكلف قوله واشهد ان
 لا اله الا الله لا شريك له **الكتاب** مع ان المقصد بهذه الجملة الاخبار
 عما انطوي عليه الاعتقاد وحزم به القلب مع الانعاز والتحقق فان
 كانت جملة الحمد انشايبه فالواو للاستيفان والاف في المعطف وتجانف

الجلتين

للجلتين في الاسمية والفعلية خلافا لاولي فقط على ان عطف الخبر على الاستدراك
 فيه خلافا منحه البيانيون وبعض الخويعين واخاره بعضهم بتفصيل ودونه
 وتوابعها هذه الجملة كلاما مبسطا في شرح الجوهر قوله وحده حال ان الله
 تعالى بوجهه لمصنوع الاختصار لا توهيه فيه تعالى وهو من الانفاذ للمعرفة لفظا
 المنكرة معني فلذا التزمنا اضافتها للمعرفة حاجتها وقوله لا شريك له تفسير
 لعني الوحدة ومدلوله في التثنية كمنطلقا سور رجعت في الذات او في الصفات
 او في الافعال ويمكن على وجه جعل احدهما للتوحيد بالذات والاخر للتوحيد
 بالافعال قوله واكبره تكليفا اي واعظمه استعظيمه اعطف على اشهد قصد
 به امتثال قوله تعالى واكبره تكليفا **تنبيه** اسقط الشهاداة
 من المتن جدا لحدوث كل خطبة ليس فيها شهاداة في كاييد الجزاء على
 خطبة الجمعة وذكرها في الشرح لا ختمه انفايه على عمومته قوله
 وصلي الله على سيدنا محمد لما حمد الله واثني عليه وكان صلي الله عليه
 وسلم هو والله واصحابه واسطة بيننا وبينه تعالى في نقل كل خير عطف
 بتعظيمهم على تعظيمه تعالى فند ما الوسيلة العظمى والحمد الكبري
 او بعضهما واجب ونوسلا به في بقول الحمد والتوفيق لتمام المراح
 واتباعا له تعالى في تعقيب اسمه باسمه وخبر لا اذكر الا وتذكر معي
 وانت لا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخبر من صلي على في كتاب
 لم تنزل الملا بكنة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب وهي لا تشا
 الدعاء بطلب الرحمة مع التعظيم وان كانت في صورة الخبر جعلها خيرا
 معني قيا ساعلي جملة الحمد لانه خطا لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم
 حمد التمام والاخبار بثبوت الدعاء لا يستلزم الدعاء بخلاف قول بعضهم
 انها خبرية والمقصود انشا فانها صحيحة لكنه بعيد ولا شك ان
 المطلوب امر زايدي ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لا يهايه لها

ففيه حذف واستعمال المطلق في المقيد بقوله ان طلب الخاص غير مقول
 كذا قاله استاذنا وفيه بحث فانه يجب ان يعتقد ان الله تعالى في
 بنبيه عليه الصلاة والسلام حين اوقف حقيقته المحمدية بين يديه
 كل كمال بشري بمجلا من صفات تكلف بعضهم فقال ان الاية امر لا كمال
 الطاب وتعليم المطلوب ولم يقصد معناه وادعي بعضهم ان الاية
 تعدي وهذا اعتوي وجبه جدا تنبيه الصلوة من الله رحمة
 مقرونة بتعليم ومن الملائكة استقار ومن غيرهما انضج ودعا كماله
 المشايخ واختار في المعنى ان الصلوة معانها العطف مطلقا ويجمل
 من كل شيء على ما يناسب ويليق به ووجهه في الباب الخامس يعلم
 منه ولا شك ان تعليم الصلوة جردها العرف عن معنى الحضرة وان
 كانت مع دعائها للفرق بين صلي عليه ودعا عليه عرفا السيد في اصل
 المنزلي لمسواد اي الجماعة الكثيرة وبشبه ذلك فيقال سيد القوم
 ولا يقال سيد الثوب ولا سيد الفرس ونحوه ساد عبيد القوم
 بسودهم ولما كان من شرط المنزلي لجماعة الكثيرة ان يكون مذهب
 الشرف قبل كل من كان فاضلا في نفسه سيد قال المنزلي في الاذكار ويطر
 علي الذي يفوق ثوبه ويرتفع قدره عليهم وعلي الخليم الذي لا يتقو
 غضبه وعلي الكريم وعلي المالك انتهى قال استاذنا واطلاق السيد
 علي نبينا صلي الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث الصحيح
 انه عليه الصلوة والسلام قال انا سيد ولد آدم ولا فخر ولكن هذا
 وما ذكرناه اياه ونعلمهم الصلوة عليه فيمن سالوه عن كيفيةها
 فلم يذكر لفظ السيد بل قال قولوا اللهم صلي على محمد الخ وقد تردد
 نظر الشيخ عز الدين في ان الافضل ذكر السيد مراعاة للاداب او عدم
 ذكره رعاية للوارد نقله عنه جمالا لعين الاسوي حيث قال
 وفي

في بيان الاخبار المتقدمة
 يعتقد الله تعالى

وفي حقا ان الشيخ عز الدين بناء على ان الافضل سلوك الادب امتثال
 الاسر فليلا ويستحب دون الثاني انتهى وانتي ابن تيمية بترك زيادة
 سيدنا قبل محمد واطال بعض الشافعية والحنفية في رده وتزييفه
 انتهى قلت ظاهر ان تردد العز وغيره في الصلوة وخارجها في شرح
 سلم لا في ما يستعمل من لفظ الولي والسيد يعني في الصلوة على النبي
 صلي الله عليه وسلم حسن وان لم يرد والمستند قوله انا سيد ولد آدم
 وقد طلب ابن عبد السلام قايده من قال لا يقولها في الصلوة وان قالها
 بطلت فتعيب حتى شنع فيه وكأنه راي اي تعيبه تلك الحق عقوبة
 له وذكر البرزنجي عن بعضهم انه انكر ان يقولها يعني لفظ السيد
 احد شرفا وهذا انصح عنه غاية الجمل واختار العلامة محمد الدين
 صاحب القاموس كما نقله عنه صاحب القول للديلم وغيره ترك
 ذلك في الصلوة اتباعا للمقط الحديث والاتيان به في غير الصلوة وخو
 عن ابن مفلح الحنبلي ذكر في القول للديلم عن الشيخ عز الدين محمد السلام
 ان الاتيان بهما في الصلوة ينبغي على الخلاف هذا لا في امتثال الاسر
 او سلوك الادب انتهى قال الخطاب والذي يظهر لي ما فعله في الصلوة
 وغيرها الاتيان بلفظ السيد والله اعلم انتهى فان قلت
 فما الجواب عن حديث لا تسيد ربي في الصلوة قلت انه حديث باطل
 لا اصل له كما قاله صاحب المقاصد الخمسة فيها ومحمد صلي الله عليه وسلم
 به من سيدنا لا يقال جعله به لا يقتضي ان يكون اثبات السيادة
 له صلي الله عليه وسلم غير مقصود اصله انه ليس كذلك لا نقول
 المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير مقصود بالذات بل ذكر
 نونية للمبدل وتمهيدا لمذهبنا كذلك اذ المقصود بالذات
 الصلوة على محمد صلي الله عليه وسلم ويجوز ان يكون عطف بيات

حجة
 جبه الممدح نظرا الى ان اثبات السيادة لله صلى الله عليه وسلم بالصلاة
 مقصود وهو علم بقول من اسم بقول الصنف ومعناه في الأصل
 من كثرة محامده وهو بالغ من محمود اسم بقول الثاني لان زيادة الثبات
 على زيادة المعنى بالنظر للفعليين وان ننسأ ويعدو حرر في الاسمين
 اللهم الله تعالى جده عبد المطلب تسميته بذلك ليطلق اسمه
 صنته لانه محمود في السما والارض ولرجا به ذلك فقد قيل له لاسما
 بذلك في سابع ولادته لو ان ابيه قبله علي الصحيح لم عدت عن اسما
 ابايك فقال ليكون محمودا في السما والارض فكان كذلك والتعبير بعض
 ملوك حير لدويا رها بمولود بحمد لاهل السما والارض كما هو
 مبسوط في السير والخبر فهو صلى الله عليه وسلم لجل من حمدوا فضل من
 حمدوه وهو احمد الخامدين واحمد المحمودين ومعه لوا الحمد ويبعثه الله تقاسما
 يوم القيمة بحمد نبه الا ولول والاخرون ويبعث عليه بحمد لم يفتح بها
 على احد قبله وامنه الخادون بحمد الله على السر والضر او صلواته
 وصلواته انما تفتتح بالحمد وكذلك خطبه وخطبهم وبما حفرهم وكنتم
 فهو سيد اهل الحمد في الدنيا والاخرة فابيل ثلث الاولي الصلوة
 والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عليه في غير الصلوة فزمان سورة
 في العبر والبريعين والذالك وقتا معلوما وقد اختلفوا في وجوبها في
 التثنية والصلوة المشهور من مذهب مالك عدم التعجب خلافا
 لما في الثانية قال في الشفا من موطن طلب الصلوة والسلام
 التي مضى عليها عمل الامم ولم يكرها احد الصلوة عليه في الرسايل وما
 يكتب بعد البسملة ولم يكن هذا في الصدر الاول واحدث عند
 ولايته بنيها ثم مضى به عمل الناس في انظار الارض ومنهم من يختم بها
 الكتاب ايضا كما يقول ما بينهما ربيتا من ذلك بما روي عن ابن عباس

رضي

رضي الله تعالى عنهما انه قال اذ ادعى احدكم فليصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم فان الصلوة عليه مقبولة والله تعالى اكرم من ان يقبل بعض
 دعائك ويرد بعضا قلله الشمس التتالي في باب الحج في شرحه الكبير
 المختصر قلت والظاهر جريانه في سائر اعمال البر والقرب وتعلق
 بالصلوة والسلام مباحث كثيرة انما اعلمها في شرح الجوهرة
 قوله الذي ارسله الى الناس نعت محمد صلى الله عليه وسلم اي الذي بعثه
 الله تعالى في راس ريعين سنة من ولادته لجميع الناس بالاحكام التكليفية
 نبيا ورسولا وحزرا شيخ الاسلام لا يضاري في سورة يوسف من فتح الرحمن
 بان الرسالة انما تكون بعد الاربعين وقا العبرة غايبا والرسول لعنة
 المرسل ومن العرب من يثيبه ويحججه ومنه ان رسولا ريك ولقد
 جات رسلا ابراهيم ومنهم من يوحده مطلقا ومنه ان رسولا رب
 العالمين وحده لا تفي معنى الرسالة ومن يحجه بمعنى الرسالة قوله
 الشاعر الابلغاها عمر ورسولا باي عن قتاتكم غني
 اي رسالته ولان فعولا يستوي فيه المذكر والمؤنث وفروعهما
 وشرعا انسانا وحي الى بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان او حي الى
 بشرع وان لم يورث تبليغه فالرسول احض والنبي اعم وهذا هو الصريح
 المذاهب في الفرق بينهما والالف واللام في الناس للمعوم اي جميع
 البشر والقرينة الحال بعد علي احد الوجة الابنية وانتصار على الناس
 مع كونه معوم لقب ليس للتفصيل بل للاهتمام بالشر في الرسل وهو
 اليهم مع الاتفاق في الجنسية او يجعل من النور وهو الخلق فيبعد
 الخرد لا فلا خلاف في عموم بعثته صلى الله عليه وسلم اي جميع الناس
 والجن لقوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا وقوله صلى الله عليه وسلم
 بعثت في الاحمر والاسود وقيل الاسر والجن وقيل العرب والجم واختلف

في بعثته الى الملك بكنة والاكثر على عدم بعثته اليهم كما صرح بذلك
الجليبي ولا يبعثني في الباب الرابع من شعب اليمان بل حكى الامام الرازي
والبرهان المشيخ الاجماع على انه لم يرسل اليهم وما حكاه النزيل في تبعه
عليه العراقي وغيره عن الامام الرازي من انه حكى الاجماع على بعثته اليهم
غير معروف عن الرازي والعرف عنه ما قدمناه والقول ببعثته اليهم
انما حكاه السبكي عن بعضهم قال الكمال ابن ابي شريف في جاشية شرح
جمع الجوامع قال السبكي قال المفسرون كلهم في قوله تعالى للعلماء نذيرا
المراد بهم الخبز والانشور وقال بعضهم والملك بكنة ويتعلقون المسئلة انما
تفسيحة او دعائها في شرح جوهر التوحيد قوله كاذبة قال البرهان
ان كاذبة لا تستعمل الاحالة والظاهر انه حال من الناس ويجوز على تقدير
جعله حال من محمد والتا فيه المبالغة لا للتأنيث على ما جازم الزجاج
ورده ابن مالك بان الحاق التا بالمبالغة مقصور على السماع والابتناء
غالبها الا في بيبة المبالغة كعلامته وكافة بخلاف ذلك وحمله على رواية
حمل على ثبانه وابعده منه جواز كونه مفعولا مطلقا مفعولا لا رسلا على
ما جوزه الرمح شري حيث قال في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للمناسر الا رسالتك كافة ويرده ما نقلناه عن ابن برهان ان القار ان الصفة
لا تنوب عن الرصوف الا اذا كان ذكرها مع عناد اعلى ان بعضهم تازع ابن
برهان فيما ذهب اليه قوله بشير ونذيرا اي تارة الوصفين والبشير
مشتق من البشانة وهو الخبر السار ولا اصلها المخرج الذي يظهر
اشره في الوجه سميت بذلك لان بشرة الانسان تخسر عندها
والبشرة ظاهر الجسد والادمة باطنهم البشارة حيث اطلقت فهي
الخبر وان قيدت جازا استعملها في الشرخ نحو قوله تعالى فشرهم
بعذاب اليهم والنذير مشتق من النذارة بكسر النون وهي التحذير بعواقب

الامر في البشارة خاصة بالطابع والندارة بالعامي ولا يخرج عنه قوا بعضهم
بشيرا بالشواب ونذيرا بالعقاب ولا نقول البعض الاخر بشيرا بالجنة ونذيرا
بالنار وفي القرائن وما رسل المرسلين الا مشيرين ونذيرين قوله المنصور
على ان المراد مشيرين للمؤمنين ونذيرين للكافرين لا نظره بل يمكن ان
يقال البشارة للمؤمنين اما المؤمنون فظاهر واما الكفار فتقدير
ان يؤمنوا واما جريان النذارة فيهما فامر بكثرت فان قلت
ما هذا الصريح ان احرا لا السوقة والرسالة لا تختصر فيهما قلت
اجاب المنصور بان حصرهما في اي لا يقتض حليمهم ونطلب منهم
الامور وتنتهي بهم لتنبه قال عمر الجني العنبر في البشارة الاول
خاصة بخلا والندارة قائما معتبرة في الجميع قال الفقيهما لو قال
من بشرني من عبيدي فهو حرم بشره واحد بعد واحد لم يعتق غير
الاول وتوقع مثل ذلك في من انذرتني عتق جميعهم قال وانظر اذا
بشره جماعة دفعة واحدة هل يعتقون جميعا ام لا والظاهر
عتقهم لان بهم حصلت البشارة والفرق بين البشارة والندارة في
هذا المعنى ان المقصود بالبشارة حصل بالا وبخلاف النذارة فان
الحق يريد بترايد المنذرين قوله وعلى الله وفي نسخة وعلى محمد
بقائمة الظاهر تمام النصير لزيادة التضييق بالشرع اعد
كله على ما على الشيعة انذيلين ان جمع الامم النبي في الصلوة
بكله على لا يجوز وانه يجب ترك الفصل بينه وبين الله ويتقرب
في قوله حديثا هو لا تفصلوا بيني وبين علي وهو موقوف باطل مختلف
والرجل اهله وعياله ويطلق على الاتباع ايضا قاله في الصحاح
قال الخليل ولا يضاف الى المنزلة شرف من العفلا ان كبره فلا يقال
الاسكان ولا المسكن ولا الفاطمة وعن الاخفش انهم قالوا البصرة

والله يبتدئ بالصحيح جواز اضافته الى الضمير كما استعمله للمعنى على التمام
 الاولي وسبق ذلك بالكسائي وابو جعفر النحاس ويشهد للاول قول عبد
 المطلب عند قصد اصحابه ليقيل هدم البيت
 لاهواز العبد بنوع رحله فاسنع حلالك
 وانصر علي الصليب وعابديا اليوم لك
 لا يغفلن صليهم ومجالهم عدوك حلالك
 ان كنت تاركهم وقتلتنا فامرنا بدالك

قولهم اصلها يا الله ثم ان
 ان البيت المستعمل
 لا علم ان للمرة يمنع رحله
 كما منع رجالت
 انظر وجهه والمعنى على كلام الرازي
 ظاهر

والشهور ان اصل اهل قلعت الما كما في انقاوس هرة ثم قلت المنة
 الفا وعليه قيل فلا تشذوذ وفيه نظرو ويشهد له تصغيره على اهل
 لان التصغير يعود الى اثنيها الى اصولها وقيل اصله اول قلت انوا
 الفا ليجر كما وانفتح ما قبلها ويشهد له تصغيره على اهل ولفا
 ذكره الجوهري في لال والواو وفي انقاوس انه بصغر على اهل اهل
 وعليه فلا شبهة انه بواحد من القولين تقيينا فان قلت
 كيف يصغر وهو لاوي لخطر وقد تقرر ان الاسما العظيمة لا تصغر قلت
 لا اشكال اما لان ذلك في الاسما العظيمة شرعا لا لغت كما في اهل واما
 لان التصغير في المضاف والشرف والخطر انما هو في المضاق اليه واما لان
 الخطر متفاوت فيغيب التصغير ومشهور المذهب ان الله عليه
 السلام اقارب المؤمنين والمؤمنات من بني هاشم فقط وقيل
 وبني المطلب وزعموا ما ينبغي انه المختار وقال الاعارق بالله تعالى
 سيدي احمد زروق هو المذهب وهو مشهور مذهب الشافعي قلت
 قال بعضهم وهذا الخلاف انما هو في المجل الذي يختص بمن ذكره كالحسن
 والزكاة والصدقة واما ما قاله الدعا في الاين قولين قال الله جميع
 امته الا حابته كما عزي لالك وقال به لاهري وجماعته اقوال

من

من قال هم اتقيا المؤمنين قولهم وصحبه قال سيبويه اسمهم اصاب
 قتلا لا فخر جمع له ويد جزم الجوهري يقال استادوا واول بعضهم التوفيق
 يحمل كلامه لا فخر على لانه على ما فوق الواحد يعني ان مراده بالجمع المقري
 مع مراعاة قول بعض اهل اللغة اقل الجمع الثاني قلت وهو تكلف
 تنبيه لا يخفى المراد بالصاحب هنا الصاحب بيا الشبهة وهو محض عرفنا
 باصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اجتمع مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وان لم
 يرو عنه ولم يطل اجتماعه به قال النوري وسواها اسم لا هذا هو الاصح
 وهو مذهب البخاري وسائر الحديثين وجماعة من الفقهاء وغيرهم وذهب
 اكثر الاصويين الى انه تشترط بمجالسته وهذا يقتضي العرف والاول
 مقتضى اللغة وفيه خلافا اخر ربما ياتي النقص له في محتمل مع بقية شرعية
 واحكامه في محله ان شاء الله تعالى قوله وسلمه شيئا كثيرا وبصيفة
 الماضي عطف على صلي بمعنى طلب السلامة من التقايص والافات والنجمة والقيم
 وهذا اولى تشبيهات الاول شاع في كلام كثير من العلماء اذ اشته افراد
 الصلاة عن السلام وعكسه ومن صرح بالدرهنة النورية قال في القول
 المبدع وتوقف شيخنا يعني ابن حجر في اطلاق الكراهة وقال فيه نظر
 ليعلم بكونه ان تقرب الصلوة ولا سلاما لا هو صلي في وقت وسلام
 في وقت اخر فانه يكون ممثلا انتهى قال السخاوي ويتبادر في خطبة مسلم
 والتمنييه وغيرهما من مصنفات ائمة السنة من لا تقصير على الصلوة فقط قال
 قبله استدله حديث كعب وعنه علي ان افراد الصلوة عن التسليم لا يكره
 وكذا انعكس لان تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلوة انتهى وذكر في الثامنة
 من قوله المبدع ما سياتي من مقتضى انه لا ينبغي افراد الصلوة عن التسليم قال
 الخطيب وبراقت لاحد من الكهنة في الدعا على كلام الامامية في اخر نسخة
 من السبل الملوحة انه يكره ذلك ولم يعزه وقال الشيخ زروق في شرح

الوعل بسببه كره جمهور الحديثين فراء الصلوة عن التسليم وعكسه ثبت
 قال الشمس التتاي جمع يعني صاحب المختصر بين الصلوة والسلام لانه يكره
 افراد احدهما عن الاخر ذكره بعضهم عن مجالس سند الوان وغيره قال
 وانظر هذا ذلك خاص بنبيينا عليه الصلوة والسلام او عام فيه وفي
 سائر الانبياء التتاي وكما يكره الا نوار يكره الرمز للصلوة والسلام
 يصلحهم وخوفه ويكره الحذف ايضا الاعداد كضيق رذا ارتقل حمل
 كراصل في طلب التخصيل ويباني بذلك لفظا الثاني قال في الاذكار
 اجمعوا على طلب الصلوة على نبيينا محمد صلي الله عليه وسلم وكذا لاجمع
 من يعتقد به على جوارها واستجابا على سائر الانبياء والملائكة
 استقلاله واما غير الانبياء فالحجج وانه لا يصلي عليهم ابتداء فلا يقال
 ابو بكر صلي الله عليه وسلم واختلفت اهل في هذا النوع فقال بعض
 اصحابنا موحراما وقال اكثرهم مكروه كراهة تنزيه وذهب
 كثير منهم الى انه خلاف الادبي وليس مكروها والصحيح الذي عليه
 الاكثر وان مكروه كراهة تنزيه لانه شعار اهل البيت وقد
 نصينا عن شعاريهم والمكروه مومنا ورد فيه نهي بقصودنا واصحابنا
 والمعتمد في ذلك ان الصلوة صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم كما ان تولد اعز وجل مخصوص بالاسم
 سبحانه وتعالى وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا خليلا
 لا يقال ابو بكر وعلي صلي الله عليه وسلم وان كان معناه صحيحا
 وانفقوا على جوار جعل غير الانبياء نبعا لهم في الصلوة فيقال
 اللهم صل على محمد وعلي ان محمد واصحابه وارواحهم وذريتهم
 والنباعه للاحاديث الصحيحة في ذلك وقد امرت ابي في التسمية
 ولم يزل السلف عليه خارج الصلوة ايضا واما السلام فقال
 الشيخ

الشيخ ابو محمد الجويني من اصحابنا موافق في الصلوة فلا يستعمل في
 الغايب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال علي عليه السلام وسوا
 في هذا الاحياء والاموات واما الحاضر فيجاء به فيقال سلام عليك
 او سلام عليك او السلام عليك او عليك وهذا مجمع عليه وسياقي
 ايضا حديثي ابوابه ان نشاء اسم انتهى بنصه سقناه بومنه مع
 وجود خصوصية يثبتها بشارا قاله لزيادة محبت له والوعبة في ركعة
 الثالث قال في الاذكار ايضا فان قيل اذ كرر لسان مريم فصل
 يصلي عليهم كالا نبيي ام يفرض كما يصح بانه لا وليا او يقال عليهم
 السلام قال الجواب ان الجاهل من العلم على انهما ليسا بنبيين
 وقد شذ من قال ببيان ولا انتقات اليه ولا يخرج عليه وقد
 اوضحنا ذلك في كتاب تميز الاسماء واللغات فاذا عرفت
 ذلك فتدق في بعض العلم كلما يفهم من ان يقال قال لسان
 او مريم صلي الله عليه وسلم او نجلهمها قال لا نعلم بارتقاء
 عن حال من يقال رضي الله عنه في القرآن العزير مريم نعمه والله
 اران هذا لا بأس به وان اخرج ان يقال رضي الله عنه او عنها
 لان هذا مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونها بنين وقد نقل امام
 الحرمين اجماع العلم على ان مريم ليست نبية ذكره في الارشاد
 ولو قال عليه السلام او عليها السلام لاطلا هوانه لا بأس به
 والله اعلم تنبيه لم يوكد الصلوة وأكد السلام تبعها
 للابنة الشريفة وله في الآية حكمة ذكرها في شرح الجوهر وعقب
 التسليم بكثيرا ولم يفعل مثله مع الصلوة لذكرها قبل ذكر المشارة
 له عليه الصلوة والسلام فيها بخلاف السلام للمشارحة عن ذكر
 المشارة المنع والمنايب لم طلب الكثرة من التسليم بحسب كثرته

عليها وسلم

فلينقل قولنا بعد من الظن في الزمانين وقد يستعمل في كل ما
ويصح لهذا الوجهان لكنه ينبغي على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا
ويشتمل معني العامل فيه اما لثبتهما من الفعل والاصل مما يمكن من
شيء بعد البسملة والحمد لله والصلوة والسلام على من ذكر فان التضايف
الحق قال السعد رحمه الله تعالى وبهما هتأمتا ولا سميته لازمة
للمبتدأ او يكون شرط والفاء لازمة له تعالىا فحين تفتتت لما معني الابتدا
والشرط لزمتهما الفاء والصوقا لا سميته لازمة مقام الملزوم وانما
لا ثمة في الجملة انتهى وانما قال في الجملة لان حق الاسم للخلو محل الانائية
عن ميمها وحق انما للخلو قبل الظن في الجملة للشرط الذي هو يمكن
لا ينفك لا لصوق الاسم في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين لانا
نقول هو موجود تقديره اذا الاصل فاما المتوفين كان من المقربين
كما نقل عن الشارح انه لجاسي — بذلك تقدم من كلامه
ان الظرف معول للشرط ونصب ابن الحاجب اليه معول للجزا
اي مما يمكن من شيء بعد ما تقدم فان التضايف في اصطلاح اهل
الحديث قد كثرت فاقترعنا في غير الجزا مقام الشرط ليعيد مع
الاختصار وانه ملزوم الحكم كما ان الشرط ملزوم والزمنا في الجزا
ولانه على الشرط وجوز انما ما بعدهما قبلها كما جوز تغييرا لينا
عن صدر الجملة في نحو اما زيم فنطلق بقدر ما سألنا وعليه شيء
السعد في بعض المواضع وايضا اعتمد الرضي رحمه الله تعالى واعلم
ان اما هذه اما التفصيل مجمل ذهني على رأي واما المجرد والمزوم قابلية
عن التفصيل بنا على ان يجيها اعلي لا كلي على احوالها واعتمدنا
الحق فلم يجز لذكر اسمها وفي التماسا كيم كقولنا اما زيم
فذهبنا ان اردنا ان لا نحالة فذهب فان قلت على رأي الشارح

وابن

وابن الحاجب ملصق المعنى قلت حاصل المعنى المقصود لندم تحقق
مدحوا الفاء بعد ما تقدم اذ هو من باب التعليل للارام الوقوع على كل
حالة والمعنى على الاراد ان وجوده بعد ما تقدم ملزوم ولا زيم وجوده
النا كما تقدم لا زيم لوجود شيء والمعنى على الثاني لزوم وجوده لوجود
شيء ما بعده ووجود شيء مطلقا او بعد معلوم ضرورة فكذلك
الجزا وتقييد الملزوم ربما ليعبر به فريضة قامة على ان الملزوم
بعد ما تقدم كما لا يخفى في الاستدراك يحصل المقصود الا ان تقييد الجزا
اصح فافهم فان قلت مضمون الجزا ثابت وجه ما تقدم او لم
يوجد فالمراد بكونه بعد قلت فلا استنادنا اجيب بان تقييد
للاخبار والاعلام فان اقتيد ثم تعلق به كما نص عليه ابن الحاجب
فكانه قال فاقولوا فاعلم ان اوبان التضايف الخ او يقال السعدية
رتبية فلا تقيد وقيل العبارة مستعملة للمجرد لا انتقال ولما
يقصد معناها وهو يعيد تبيينها من الاول ما بعد كلمة ستعمل
في الخطاب والكلام السفيح لقطع ما قبلها عما بعدها قال بعض
الشافعية ويستحب الاقربان في الخطاب والمخاطبة اقتضاها رسول الله
صلي الله عليه وسلم وقد عتد بها البخاري بابا في كتاب الجمعة وذكر فيه
احاديث كثيرة والظاهر ان اصحابنا لا يخالفون في ذلك لا طباقهم
على العمل به لكن ما رايت لهم فيه كلاما اعتمدوا ان في اختلاف في اول
من نطق بما بعد قبيل او وعليه السلام وانما فضل الخطاب الذي
او تيمم وقيل فليس ساعدة الا بايدي وقيل كعب بن لوي وقيل يعرب
ابن قحطان وقيل سميان بن وايل قلت والاصح عند العلماء ان
فضل الخطاب الذي اوتيه داود وفضل الخصام بتبيين الحق
من الباطل اذ في محل التخيير والاشتباه وقد اشارنا في الجمل خلافا

فيه مصدر رايه فقال في قوله تعالى واثبتناه للجنة النيرة او كما لا يعلم
 بان ثقتان العمل وفصل الخطاب وفصل الخصام بتمييز الحق من الباطل
 او الكلام المختصر كالحق الاخص الذي يعينه الخطاب على المقصود من غير التباس
 بان يراد به مظهر الفصل والوصل والعطف والاستنباط
 والاضمار والاختصار والاختصار والتكرار وكونها وانما سمي به اما بعد
 لانه يفصل المقصود عما سبق مقدمته له من الحمد والصلوة وقيل هو
 الخطاب بفصل الذي ليس فيه اختصار محل ولا اشباع محل كما جازي
 وصف كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فصل لا تزول ولا تهرأ انتمي
 وفي نسخة ولا هذر الثالث وثم في كلام بعضهم ان بعد تتمة
 باما والواو ومع احدا من ادون الاخرى وقوله في ذلك شيئا في شرحه
 الخطبة المختصرة والحق امتناع الجمع الا ان تكون الواو عاطفة او
 استنباطية لانه ان لم تكن كذلك لا تكون الاعراض عن اما ومهم
 لا يجمعون بين العوض والمعرض بعد اشارتنا الى ان الجمع
 في مجرى التقدير غير مضر وعقار المرضي وعقارة المولي يصلح الدين
 انكسرت في حواشي العقابيد ولا يجوز الجمع حينئذ اي حين جعل الواو
 عوضا عن اما بينهما وبين اما وما وقع في عبارة الافتتاح من قوله واما
 بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل ذلك
 فذلك لما سبق وضبط اجمال بعد بيان تفصيل بمنزلة ان يقال بالجملة
 والواو فيه للوقوف التفتت اربع تحتها من نظم الكلام واثبتنا در
 من كلام العلامة الرضي انه لا يطرده حذفا الا اذا كان الحذف اسرا
 او نيبا وقد نقلنا بعبارة ثمة بينهما على شرح المصنف
 فراجع ان ثبتت الحذف لا من مثام في حواشي التمهيد حين
 تكلم في قوله سيبويه والاصل مما يمكن ان يكون في شيء في كلام

سيبويه

سيبويه عام يراود بخاص وبكثرة تامة ولعلي مما يؤخذ شي من مواضع
 تضمنت نحو ما ثابت المسند اليه فاطنك اذا اقتضت الواو وانما علم
 سيبويه العبارة لانه لا يمكن ذكر حدث خاص لانه لم يشرها باثبتنا
 كلام معين بل شروها بما يشمل جميع واردها ويحصل منها ثقبه
 ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قوله اما زيد فمطلقا انه مطلق
 لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدو ما والثاني معنى الشرط اذ لا بد
 منها قدر مانع من انطلاقة انطلاقة وانع من هناك ان الانطلاق
 وثالثا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا تتشعبه مما ولما
 لا يكاد يعثر عليها الا رد في آخرها مثلها معطوثة عليها وقد تخلو من
 هذا ابدليل قولهم اما العسل فانا شارب ولما حقا فانا نك ذاهب حكما
 سيبويه انتهى الصواب وس كلامهم مخرج بانه لا يفصل بين اما والفا لا
 باسم واحد فلا يقال اما زيد طعامه فلا تاكل ومن ثقله الرادي قلت
 وعمل ذلك في غير الصور المستثناة الاثره حيث قال لا يفصل بين
 اما والفا بحملة الا ان كانت دعا بشرط ان او حيث لم يكن الفصل بحملة
 يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحلت امدقا لا مركنا وحيث نقل
 عن الشارح قوله ففصلوا بين اما والفا بجزء من الجواب فان كان الجواب
 شرطيا فصل بحملة الشرط وان كان غير شرطى فصل بمقتضى او خبر
 ومعهول فعل او شهم او معول منسرب شرا د عليه انه يفصل
 بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معولته لا ما او لفعل الشرط
 المحذوف وانما سيبويه يدور الدين بن مالك في شرح الخلاصة
 لا يفصل بين اما والفا بفعل لان اما قاييم تمام حرف شرط وفعل
 شرط فلو ربيها اسم فعل فتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بثبانه
 مقامه واذ قيل هما اسم بعد هذا الفا كان في ذلك تنبيه على ما قصد

من كونه ما يليه مع ما بعده هو جوابا انتهى وفي المحل نوابه من هذا اقتصرنا من هنا
 على اسم ما يقبل عنه الدعوى وتركنا منها نيسر ما تعارفه الواعون
 قونه فان تقدم ان موحولا الفاعل فداي فاقولا واما علم ويخوذ ذلك
 او لا حذوا في اخر ما سلف وهذا الفاعل اجبة الدخول في جواب
 اما ولا يجوز حذفها في الكلام مع غير القول الاعلى قلعة وتدر نحو
 ما في الجاريم من قوله صلي الله عليه وسلم اما بعد ما باله وحال
 اما مع قولنا استغني عنه بكتبه كقوله تعالى فاما الذين اسودت
 وجوههم اكفرتم اي فبقا له لم اكفرتم فكثير واما في الضرورة فحاجز
 كقوله فاما انتقل لا تال ليم وتكريرا في عراض الواكب
 والحاصل ان حذفها على ثلاثة اشترط كثيرا وضرورة والظاهر
 ان التوكيد له نفع ما عساه ينوهم من عدم كثرة الصفات في علم الحديث
 لكونه صفة عند قليلة الانتشار واجبة في سرقة احوال الراوية المروي
 وكيفية الرواية فوجب التصنيف جمع تصنيف بمعنى مصنف
 بفتح الموح فالمراد الصفات اي المجهول لكل واحد منها اصنافا
 جمع صنف وهو المفعول على تغيير شقين بالحقيقة وبعض الاعراض
 منها احضر من النوع المفعول على تغيير شقين بالحقيقة مطلقا
 ومن الجسر المفعول على تغيير شقين بالحقيقة قال الشرح التناهي
 والتصنيف والتايف واحد في المعنى مختلفان في المقطع
 كسائر المتزاد فان قيل مختلفان فالصنيف اختراع علم
 واصطلاح من عند نفسه والتايف جمع كلام الغير انتهى وبعبارة
 بعض المحققين الالفاظ الموصوفة للدلالة على ضم شي الى
 اخر ثلاثة التركيب والتايف والترتيب فالتركيب ضم الاشياء
 متعلقة كانت او لا مرتبة الوضع والا فمواضع من الآخرين

مطلقا

مطلقا والتايف ضمها متعلقة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب
 وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها شبهة
 الي بعض بحسب التقدم وانما حذر في المرتبة العقلية كانت متعلقة
 او لا فهو اعلم من الترتيب من وجه اخر من التركيب مطلقا وبعضهم جعلها
 مترادفين وفي حواشي شرح المطالع للسيد ثم المركب والقول والولف
 الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور وله في حواشي الشينيه واما
 التايف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد
 والتركيب يراد بالتايف انتهى والقول بترادف المركب والولف مذموم
 ابن سبأ قال لبعض المحققين وهذا اختلاف في مجرى اصطلاح لا ينبغي
 عليه شيء انتهى قونه في اصطلاح الخ هو مصدر اصطلاح على كذا فهو باب
 الاقتضالا بدلت تاوه ط لا تفسر المطلق بما بعد حرف الصفي وهي
 بمعنى المفعول كما ياتي في تغيير المتن به اي المصطلح عليه بين اهل الحديث
 من استعمال الالفاظ الخاصة في مسمياتها الخاصة كالرسل والوقوف
 والنقطع والقطع والمقل والمسد وكلا لاجارة والسماح وكلا لاجاد والتوا
 وكلا لخرج والتعديل مستعملات في معاني عريضة خاصة تنصرف اليهما
 بينهم عند الاطلاق وهذا معنى قول القائل الاصطلاح اتفاق قوم
 على شئ شئ باسم نقل عن موضوعه الا انه المراد ان الكتب المذكورة
 اشتملت على الاصطلاح لانها تضمنت عليه لاشتمالها على احوال الرجال
 والعدل وغير ذلك وقد كنت سمعت من بعض المشايخ ان الاصطلاح
 ما تاله المول وتلقاه الامة بالقول وفيه ما تزي من الاجمال
 وعدم الجمع والمع والحق ما اشرنا اليه كما حرره استاذنا رحمه الله
 واهل الحديث المشتغلون به ولا يخفى ان هنا مستعارة
 للدلالة بان شبه الارتباط الذي له والدول بالارتباط

الذي يعم الظرف والظرفون ثم استعملت فيه لفظه في اشارة السعد في بعض
 نقالينته اليه فتدبر مصداق بعد لها اي وفي بيان علم اصطلاح ما بعد
 كان البيان علم جميعه حتي صار ظرفا للتصانيف ب قال ابن
 الكفا في اشارة انما صدر علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على نقل
 اثر النبي صلى الله عليه وسلم واقواله ورواياته واضبطها وتخبر الناس بها
 وعلم الحديث الخاص بالرواية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها
 وانواعها وحالات الرواية وشروطها واصناف الروايات والروايات الواردة
 نقل السنة ونحوها والرواية بشروطها سماع الراوي لها وبرهانها واجازته
 ونحو ذلك والمراد بانواعها الصحيح والحسن وغيرهما والمراد بحال
 الرواية العدلان وغيرهما والمراد بشروطها الموافقة وعدم الشهرة
 بالترتيب والبدعة ونحو ذلك والمراد باصناف الروايات الكتب
 والاجزاء وما يتعلق بها قلت قال تلميذ المصنف شيخ الاسلام الانصاري
 علم الحديث رواية علم يشتمل على نقل ما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم قولا
 او فعلا او تقرير او صفة وقايد تلك الاحترار عن الخطا في نقل ذلك وعلم
 الحديث رواية علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث النقل والرد
 وقايد من مرقة ما يقبل وما يرد من ذلك انتهى من الروايات العظم وبما في ان شاء
 الله كلامي في شرح الالفية وهو انتم من ما هنا ثم قال ب وقلت
 ان في المختصر بالرواية والرواية علم يعرف به عن سنة النبي صلى الله
 عليه وسلم اسنادا ومقتضى لفظا ومعنى من حيث النقل والرد وما يشيع ذلك
 وبوصوفا لاحاديث من حيث الرواية وقايد من مرقة ما يقبل للعمل
 به وما يرد وبما في كلامي في خواشي شرح الفية العراقي باوسع من هذا
 عند نقول المصنف قيل انما يقع التي ذكرها اخبر في المتواتر
 قوله للائمة جميع امام من امك اذا صار امك اي منقاد ما عليك بخو

او بياطل

او بياطل انسانا كان او كتابا مثالا وصفهم بذلك لتقديمهم على كثير وزونه
 الفعل على رغبة نقلت حركة اليهم اليهمزة الثانية فيها نقلت يا وادغم
 اليهم فيما بعد ها فقبل ائمة وهو شاذ والقياس قبلها انما لان المزني
 ادلتقتا ثانيا بينهما ساكنة وجب قبلها حذو حركة ما قبلها وهو هذا
 الالف فان قياسا من كطامه وادغم بعضهم اندغم على القياس وان
 القياس المذكور عارضه في اية قصد الالف وادغم وهو مقدم على الاعلال
 والنقل من مقدمات الادغام انقلوه ليتوصلوا به اليه فواقتلوا الالف
 لا ادغام خرجت المزنا عن القياس المذكور قال فان قلت انقل
 فيه غير متعين في حصول الادغام لحوال الادغام بحذو الحركة ثم يتبع العمل
 الهمزة الثانية بقلها الفاعل على التمام عدة ولا يحذو في انتا الساكنين
 على هذا الوجه كما قلت اذا كان الادغام متقدما على الاعلال
 فلما ادغمنا بدون نقل من قبل الاعلال انتا الساكنين على غير حده
 فتأمل انتهى ويشت ما فيه في جاشية شرح الضعيف قوله في التقييم
 والحديث كلاما صفة للزمن المتقدم والمراد من المتقدم ما لا ينفك
 يحكي تشبيهه منتهى السجدة في المتن كبرت كما يعنيه بسطت واختصرت
 وبما مرجه من الشرح بالمتن صيره بالنظر اليها في الشرح الحديث وقد
 كبرت انتا السجدة ومنتهاها الحديث وعليه في السجدة من الناس
 التمام النقط والخط وانما فعل هنا تزنيه بما يقوله بعد من ان
 ابراد الشرح على صورة البسط البين ودجما حفر توضيحا او ثق
 وهذا يجري على سبيله وهو ان الشارح اذا خرج كلامه بكلام
 اصله لعله ان يتصرف فيه بالتقدير الصحيح المعنى ولو بما يغير
 تراكيب اعرابه وقد وقع ذلك لبعض الحكماء الجاهلي والمحدثين
 فيه العلامة ناصر الملة الثاني وصوب حواشه شيخ استاذنا في

آيات غير ان يلزم عليها سلكه هذا التضمين وهو توقف معنى السجدة
الاولى على السجدة الثانية وهو معيب في النظم فكيف بالسجع بخلاف
كلام المتن مجر وافته سالم من ذلك ووجه التوقف مكتشف دون
قتناع تخمينه مراده ان الكثرة في مجموع الزمان فلا يرد انما في الزمن
الثاني دون الاول قوله فمن اول من صنف في ذلك اسم الاشارة لاج
الي اصطلاح اهل الحديث وهذا شروع من في تفصيل ما اجمعه في المقر
من الصفات واربابها المتقدمين منهم والمتأخرين ولا شك ان ارباب
المصنف في فن يستلزم اولى مصنفه فيه واذا من عدم انحصار
الاوليه فيمن ذكره في قوله القاضي ابو محمد اسم الحسن بن عبد الرحمن
ابن خلاد وراسه الامير مزي بنسبة اليه رامي مزي وهو من المركب
المزجي را عله ان عند الحاجة في نسبة الي المركب الرجي خمسة اوجه
الاول تقيس اتفاقا وهو ان تشبب الجوده وعليه اقتصر في ذلك
فيقال في النسب الي جعل بك بعلي والي رامي مزي لامي الثاني ان تشبب
الي عجزه فتقول بك وهو مزي بهذا الوجها حازه الغرمي ولا يجزئه
غيره اذا لم يسم التشبب الي العجز فتقصر عليه الثالث ان تشبب اليها
معان ولا تركيبيها فتقول بعلي بك ورامي مزي وهذا الوجه اطاره قوم
منهم ابو حاتم السجستاني قياسا على قول الشاعر
تزوجتها راميته مزيته بفضل الذي عطره لا يعرف الزرق
وظاهر كلامه في الحز في الاوسط موافقة لما يح ان تشبب الي مجموع
المركب فتقول بعلي بك ورامي مزي الخامس ان تشبب من جزئي المركب
اسما على وجه وان فعله يفتح التاء وسكون العين وفتح الدالين
وتشبه اليه فتقول في التشبب الي حضرمون حضرمي وهذان
الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع قال صاحب التلخيص لا يعلم
في

في ذلك خلافا اذا عرفت هذا فاعرف ان رامي مزي كونه من كور لا هو ان
من بلاد جورستان قيل منها سلمان الفارسي الصحابي وان قياس السجدة
اليها را ي على المختار لان المركب انما ينسب الي صدره على يدان رامي
ما طازه الغرمي قلت هو مزي وجان النسبة ههنا الخزني على التدرج
والنسبة ودون لا يجتال احدا له على حكمه فلا تكرر في الفا فلهم
قوله في كتابه لم يجد في الاشارة الي ان ذلك بعض كتابه
المذكور قوله المحدث الفاضل هذا حرا لاسم وتام بين الراوي والوحي
فقيه لاقتضار على جز العلم وتزد فيه بعض الكاير قالنا استافنا الما حرد
من فعل العلماء فتر بما وجدنا حواره ولا ينافيه قول بعض اهل الاصول
ان العلمية تحفظ الاسم عن التصرف فيه لان المراد عن التصرف فيه
بالمجاز والاستعارة كما نبه على ذلك بعض المحققين وضبط بعضهم
الفاضل بالصا والمهملة وتام الاسم بدل على صحة ضبطه وكثير
من النسخ يجر فيه ضاده وهو المشهور على الاستعارة قوله لم يستعرب
اي لم يستكمل جميع سايله يقال وعب لعب كوعد بعد وادع بوعب
استعرب قوله والحاكم عطف على القاضي فهو من اول من صنف ايضا
وهو ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الضبي لحر الاعلام
ثقة ثبت كان بسب معاوية قال السبكي والاضاف انه ليس
برافضي كما زعم ابن طاهر رئيسا بور كلس النون وفتحها وسكون
الي المشقة من اسفل بعدها سين مملدة مفتوحة بعدها
الف ساكنة ثم بوحدة مضمومة قوله لم يهذب ولم يرتب بل ذكر فيها
الشيء مستغني عنها وانور امتداخله مختلفا السبايل ونهذ بيب
الذهب لتصفينته والترتيب وضع كل شيء في رتبته والتميز بغير
وتنا بده الجمع بالجمع تقتضي التسماء الاحاد على الاحاد فلا تضاد

المعنى وضع كل فرد في مرتبة اللائقة به دون غيرها قوله ابو نعيم
 الاصمعي في موضع ثون نعيم وفتح العين احمك مصغرا بغير ضلح ايا
 اسم احمد بن عبد الله بن احمد الصوفي القتيبي والاصمعي في سنة الج
 اصبهان بلد معروف فيه البيا والفا وفتح الهمزة وكسرهما مجموع
 من الصوفى والحلية وزيادة الالف والثون قوله علي كتابه اى كتاب
 الحاكم المسمى بعلوم الحديث وقوله مستخرجا منقول عمل فاعلم ابو نعيم
 وهو مشتق من الاستخراج وهو ان يحد قضا اليه صنف معين
 كصحيح البخاري مثلا فيورد احاديثه وسمايله باسائه لنفسه
 من غير طريق البخاري مثلا الى ان يلتقي مع صاحب ذلك الكتاب في شيء
 او في من ثون قد اذ الالف وشرطه ان لا يصل الى شيخ ابعدهم وجود
 سند يوصل الى الاقرب الا لعرض من علوا وزيادة حكم او كونه
 والا فلا يسمى مستخرجا انتهى قوله وان بقي لكونه لم يستوعب اشياء
 للمعقب عطف على عمل والماداة فانه جمع اشياء يتعقب ويعقب
 باسائه راكم عليه من يريد الاستيعاب ثون في ثوابين الرواية
 جمع ثون وهو الاصل والاعادة القاطنة اذ قد يعاها لثنية
 كلبية يتصرف منها احكام جزيات موضوعها واسم الكتاب الكفاية
 في ثوابين الرواية وقد عرفت انما ما يتعلق لهذا ولوقال المصنف
 في قواعد الرواية كتابا باسم الكفاية في قواعد الرواية كان اري
 كما في قوله في ادبها كتابا باسم الجامع لانا ب الشيخ والسامع وغير
 كان راجع للخطيب تتمه كثير ما يقع في كلامهم ثون الرواية
 بالدراية وهي كما قال المصنف اكتساب علم الشيء بجلته انتهى قلت
 وهذا تعريف لفظها واما الماد منها هنا كالرواية فقد مر شرح
 حقيقته والكتاب من الكتب وهو المضم والمجموع وعرفا ضم الحروف
 بعضها

بعضها الى بعض بالخط وهو في الاصل اسم للصيغة مع المكتوب فيها
 ثوله ان نقطه هذا اسم جاريد رت والذ الحافظ ابي بكر نسب
 والمراد من العيال هذه الخا جون لم يعطهم كفايتهم ويقوم بهم ويؤمنهم
 قوله فجمع القاضي عياض كتابا بالخط وهو ما بعد تفصيل لبعض المتأخر
 والاصطلاح بكسر الهمزة والمراد من لفظ الكتاب صغر حجمه حسن
 نظره والبياخي شبه ابي مياخج بفتح الميم والثون وفي آخره جيم بلدة
 بادريجان ونظما ابن الاثير في الباب البياخي بفتح الميم وسكون
 الالف وفتح الميم وفي آخره جيم هذه السنية الى موضعين احدهما
 مياخج وهو موضع بالشام قال السمعاني ذكره ابو الفضل المقدسي
 ولست اعرف في اي موضع هو ويشب اليه ابو بكر يوسف بن القاسم
 البياخي سمع محمد بن عبد الله السمرقندي بالبياخ لوي عنه ابو الحسن
 محمد بن عوف له مشقي والثاني مشوب اليه مياخج بلد بادريجات
 منها جماعة احدهم القاضي والفقيه الشافعية ثقة علي القاضي
 ابي الطيب وكان رفيق الشيخ ابي اسحق الشيرازي سمع ابا الحسن
 القزويني وابا محمد الخلاه وغيرهما روي عنه ابو نصر محمد بن محمد
 ابن الحسين الصايغ وابنه ابو بكر محمد بن علي وغيرهما وله شرح
 فتاوى مروج به ما دشان وهو موضوع كثير الشجر والاعند همدان
 . . . اذا ذكر الحسان من الحبان في هذا ابو ادري ما دشان . . .
 . . . تجد شيئا يشبه كل همد . . . وعلمي ملهيا عن كل شان . . .
 . . . ومعتني معشيا عن كل قطبي . . . وعناية ثون علي الفتاوى . . .
 . . . بروهن مودق وحريرا . . . الذي الطالب والثاني . . .
 . . . وتقريب الزار علي ثمار . . . تراها كل عتيق وكالجابي . . .
 . . . ثيا لاد متر لا الشياقي . . . اصبحا الي بدرب الزعفراني . . .

عن الخطيب

فلما سمعها الشيخ ابراهيم وكان متكيا جالس فقال انا المراد بالصحابه
 بدرى الزعفراني ما احسن عهدا اشتاق اليها من الجنة ثوبه وبسطة
 ليتوفر عليها واختصرت ليتيسر فهمها مراده باليسط الاطياب
 وبالاختصار الجازم اخذت من اصل كثر ولا واعلم ان السكاكي عرف
 الاجازة بانها اذا المقصود يا تل من عبارة المتعارف يعني متعارف
 الاوساط من كلامهم في مجرى عرفهم في تاديب المعاني عند المعاملات
 والمجاورات اذ متعارفهم منه فيها لا يجد في باب البلاغة عدم
 رعاية مقتضيات الاحوال ولا بدوم فيها ايضا لان غرضهم تاديب
 اصل المعنى بدلالات وضميمة والفاظ كيف كانت ويجرد تاليف
 يخرجها عن حكم التيقن والمراد بالوساطة الذين ليسوا في غاية البلاغة
 ولا في البلاغة انما هم وعرف الاطياب بانها اذا المقصود بكثر
 من عبارة المتعارف ثم ذكر ان الاجازة كما يطلق على ما ذكر بطريق ايضا
 على ما يكون اقل مما يقتضيه القدر بحسب الظاهر قال السعد
 وانما قلنا بحسب الظاهر لا ندون اقل مما يقتضيه القدر مظهر
 وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثال الاطلاق الثاني قوله
 تعالى رب اني وهن العظمى من الاية فانه اطاب بالشيء الي
 المتعارف اعني قولنا يا رب تحت واجازة بالشيء الي يقتضي
 القدر مظهر الا ان مقامه يات انقراض الشباب والتمام المشيب
 فينبغي ان يبسط ليد الكلام غاية البسط واما بالسنة المتعارف
 الاوساط فسادا حينئذ فالاجازة عنده مغبية ان بينهما عموم
 وجهي واختصاص صاحب التلخيص بعد اعراضه عليه ان يقال
 المقبول من طرق التغير عن المراد تاديبا اصله بلفظ مساو
 لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافيد او بلفظ زائد عليه فالباق
 فالسألة

لنا بفتح شيم الاجازة ضرورة ان الاجازة
 القصيرة هي اليسيرة في فهمها

فالسألة ان يكون اللفظ بمنزلة اصل المراد والاجازة ان يكون ناقصا
 عنه وانما بدو الاطياب ان يكون زائدا عليه واجازة الخذف فمثلا المساواة
 ولا يجتنق المكر السي لا يامله ومثال النقص الاول في الاجازة لكم في النقص
 حياة واما السهم الثاني منه فقد يكون مجزؤا وحيدة او جزئيا او غيرهما نحو
 فالتجرت ان قدر فخرية بها واسأل القرية اي اهلها انا ان جدي ابي رجل
 جلي ومثال الاطياب رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يبيد طلبت
 اشرح لشيء بالمد وصدري يغيد لتسيره الي غير ذلك من طرق الاصاب
 وجملة اليسط على الاطياب لاجل تفرجته في الشرح بعليه وهي توفى
 العلم اي تشرح من الوقى من اكثر ومنه
 لقد علم الاقوام لول حاتم اراد شرا المالك كان له ورف
 وذلك يقتضي تكثر الغاية اذ التطويل ان يزيد اللفظ على اصل المراد
 لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد مغبيا نحو
 قد مرت الايام لاهتية والقبول لها كذا وسنا
 وخرج بقولنا لا يكون الزايد مغبيا للشواهد ما ذكر ونخرج بقولنا
 ولا مع الزيادة العينة وهو على اثنين غير مقصد نحو
 واعلم على اليوم والاسر قبله ولكن على علم ما في عذري
 اذ لفظه قبله حشو غير مقصد ومتسدا لندى في قوله ولا افضل فيها
 للشواهد والندى وصبر الفتي لولا لقاشوب وصبر فيها للندى
 وجملة الاختصار على الاجازة لسألة له في عرفهم ولا يتوهم من قولهم
 المختصر يا قل لفظه وكثر معناه واليسوط ما كثر لفظه وقل معناه الخالف
 لما حملناه عليه لعدم خفا استنباطها نعم يلزم على هؤلاء ان يثبتوا ثبات
 الوساطة في عرف المتصنيف الحق كما قاله استاذنا ان المختصر يا قل لفظه
 كثر معناه او لا واليسوط والطول ما كثر لفظه قل معناه او لا وان

وان الاختصار اسهل للمفظ واقرب للمضبط وانه انما يجرد الاستعداد
المخاطب به المقصود والافعال البسط تنبيهات لا اول بعدات
ذكر في بطور الكلام السكاكي قال فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام
اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى النظم وبنيهما
عموم من وجه وقد نوه من كلام السكاكي ان الفرق بين الاجاز والاختصار
هو ان الاجاز ما يكون بالنسبة الى مقتضى النظم وهو مهم لان السكاكي
صرح باطلاق الاجاز على كونها اقل من استعار ايضا فالصواب ان يسميها
عموما وجهيا انتهى وقد صرح الشافعي وخبره بانه لا فرق بين الاجاز
والاختصار عند السكاكي انتهى ما ذكرناه في الاختصار والاجاز هو
المراد بين القوم وقد قال الشيخ جالده في شرحه لقواعد الاعراب
الاجاز ان يجرد المعنى من غير رعاية اللفظ الاصل بلفظ يسير والاختصار
تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقا المعنى انتهى فان كان اصطلاحا
لبعض لم يبرض والمعروف ما قدمناه انما انت الفهم قيل قوة من شأنها
ان تغد النفس لا تشعاب الا لا والطلوب والذكا جودة تلك القوة
وانه هن قيل برادق الفهم والحق انه نفس تلك القوة والفهم ستمالها
وفسر بعضهم بمعنة الشيء بالقلب ومعنة الشيء بالقلب هو العلم
به ومثله قول الجوهري فمئت الشيء فمئت مع علمته ثم المراد من الفهم هنا
الا دراك لا جودته انه هذه المهمة له لا تشعابا ويرد عليه من المطالب
خلاف البعضهم وقال ابن سرئدا الفهم عبارة عن انتال الشيء وانتة
به على الوجه الذي هو به عن نظره وكذلك يقال نظرت ففهمت ولا
يقال في صفاته انه لغائي فهم انتهى الرابع اشتمل عليهم ان الكلام يسير
بفهم ويختصر ليحفظ من ضايقه في رد على المصراة
الاختصار لتيسير الحفظ لا لتيسير الفهم فاناد ان المراد فهم متبين
لا يروى

لا يروى سرعيا فانما اذا اختصرت سهل حفظها وجنبه يسير فهمها بسبب
حفظها ولا كذلك البسوط فانما اذا وصل للاخر قد يغفل عن الاول انتهى
قلت والحق ان ما اشتمل ليس على اطلاق بل الحق رعاية تقتضي الحذف
من المصنفين قام عنده رعاية تقتضي من تقتضيات الاحوال وغلب على ظنه
اطراوه على انه لا تلازم بين البسط وكثرة العلم ولا بين الاختصار وتيسير
الفهم واما عدم الزوال فانما هو من نزاع اللفظ لا الفهم غالبا كما لا يلتبس بين
يتوفر ويتيسر خاسر المظن الخامس في هاتين السجعتين المركبتين من اللق
والشرح نظير ما مر قوله الي ان جالده غايته لتدري واستمر التاليف على
هذين الوجهين المذكورين من البسط والاختصار الي ان جالده في الدين ابو عمرو
هو من باب تقديم اللفظ على الكنية وعثمان اسم عبد الرحمن يدرك من
من الصلاح او بيان له وكان الواجب تاخير المنب عن الاسم كما هو التاخير
في اجتماع هذه الامور من جواز تقديم الكنية على الاسم واللفظ وتأخيرها عنهما
وامتناع تقديم المنب عليه خلافا للمورخين في جواز تقديمه واياه اعتمد
هنا وسياتي التبريق به عند الفائدة قوله الشهرزوري بفتح المعجمة
وصم الرا لاوي والراي نسبة الى شهرزور بل معروف بالموصل من ديار الكراد
ويقال بين الموصل وهمدان بناها زوري من النحاة لثقل لها شهرزور في لغاه
مدينة روى تحت الظاهر ان الصلاح اصله صلاح الدين كما ان الظاهر
ان الشهرزوري بقى الدين ويجوز لعبد الرحمن في هذه النسبة
نظير ما مر حرفا يحرق قوله تزييل ومشتق في شجرة صحيحة قاضي ومشتق
وكلاهما صحيح اذا كانا فيهما وتزييل في يميم ومشتق بكسر الدال الفتح
والكسر وهي تحت الشام قوله تدمر يسر لتقيل اي فعل الدلالة سنة والدرس
ومولعة المرأة يسرعة وقدرة عليها تلك تجعل الشيء الذي يقرأه مثلا
لان اصل المدرس الوطى والتدليل واما عفا فيمكن رسمه بالهاء الفاعل والواقر

الى اهله لا على طريق الالتزام والتخصيص ودخل بقولنا اننا انجيل الرواية
 بقرينة القاري كما خرج بالنقل العلم اننا انما انما انما انما انما انما
 بقولنا الى اهله عن التايبه الى غيرهم فانه لا يبعد في المراد انما انما
 لا على طريق الالتزام عن الحكم وبقولنا والتخصيص من لا تانا انما انما
 بالقرائن في **خل** لان المقصود حينئذ العلم قوله بالمرسنة وزمنها متعلقة
 اسم المكان الذي يكثر فيه التدريس كما هو تارة بناء من المكان الذي يكثر
 فيه المشي قوله الاشرقية نسبة الى السلطان شعبان الاشراف رحمه الله تعالى
 لانه انشاها يد مشق ورتب جهاتهما وظايفها قوله فنونه اي انواع علومه
 جمع فن بمعنى النوع قوله فلمذاي لاجل الاملا شيئا بعد شي بمعنى في الزمنة
 غير متتالية ومكان كذلك يبعد فيه العهد ونقيب بغير رعاية التناسب
 وفي هذا تقرير مختصر من اصلاح بانه غير متناسب الوضع يحتاج للتخصيص
 فلذا سألوه في تلخيصه كما سأل في قوله واعني يعني من اصلاح قوله
 والمتفرقة من المتفرقة قال في النهاية المتفرقة والافتراق سواء منهم من
 يجعل التفرقة بالابدال والافتراق في الكلام يقال فرقت بين الكلامين
 فافتراقا وفتنت بين الرجلين فتفرقا انتهى وغير بعضهم بدل الكلام
 بالمعاني قوله بجمع ثبات مقاصدها مصدر شت ومن اضافة الصفة
 الى الموصوف والمراد مقاصدها المنتهية اي المتفرقة وفي هذا تقرير
 بالسبب الذي لا حيلة اعني ان اصلاح بتلخيص كتب الخطيب ولم يشر كما
 للمستفيد من على حالها الختم ههنا سكنة عن الفتح فيها فيما من قوله
 تحب فوابرها الخب بوزن الزم جمع تحبة بمعنى خباز من نخبته كذا في كذا
 اي اخترته منه ومن تحبة فومر تحبهم خبازهم والفوايد مجردة قطعا
 لا صا فجمع فابرة وهي لغة ما استفيد من علم او مال او غير ما يصير
 به الشيء احسن حاله منه بدونه وراعي في غير معنى الجمعية او كناية
 الثانية

الثانية من الصافي في ثبات الصير العايد اليه من فوايدها والانا الواجب
 تذكيره لان غير اسم لم يذكر قوله ما تفرقة في غيره اي النون المتفرقة
 في غيره بحيث لا يوجد في كل كتاب غيره الا بعضها وراعي لفظا ما تردد
 صير تفرقة تامل قوله فلمذا او قل لاجل اجتماع ما تفرقة في غير كتاب
 ابن الصلاح فيه عكف الناس عليه اي لزومه عني وجد النظم لم يروا
 اتسم على الاستعمال به والنظر فيه والاستفادة منه قوله وساروا
 بسيرة بني جادوه وشجوا على سؤاله في جمع المقاصد دون الترتيب
 اذ قد تقدم انه لم يوضع على التناسب قوله فلا يجبرني فلا يضبط
 ولا يبعد ولا يحاط بكثرة من شجع على سؤاله في التخصيص فظا ونشرا مع
 الاقتصار ولا تتشابه قوله كم اعلم انكم اتم لعدد بهم الحسن والقدار
 وليست مركبة خلافا لكساي والفرافا بما مركبة عندهما من كاف
 التثنية وما لا يستقيم به مجرد وفدة الالف وسكنت ميمها لكثرة
 الاستعمال وكفر فسان استقامية وخيرية وكل منهما مقتضى في تميز
 فتميز الاستقامية مفرد وسقوط تحرك كسر شخصها سادها هو الاصح
 وتميز الخيرية فسان لا يما يستعمل استعمال عشرة فتميز بجمع
 بحور تحرك علام حركات وانزاد تميزها اكثر وافصح وايضا من
 جمعه والصحيح ان الجبرودها باضا قنما في التميز او لا مانع من الاضافة
 وبين الاستقامية والخيرية افتراق في وجود واتفاق في آخرى محل
 بيانها كتب قنما فن وجود الاتفاق انهما يلزمان الصدوق الاستقامية
 فواضع واما الخيرية فالمحل على ريب فلا يعمل بينهما ما قبلها الا لضاف
 وحق الجبر وحكي لا خسران لغة بعض العرب لتدعيم العايد على
 كبر عليها فيجوز ان يقال ملككم غلام ثقل هي من الثقل بحيث لا يقاس
 ثقلها والصحيح انه يجوز القياس لا بما لغة اذا عرفت هذا عرفت ان

المؤلف اعتمد ما حكاه الا فحشر تقدم عاملا كره وهو يحجب عليها ولو اعتمد طريق
 الجمهور لاجزه عنها وعن تعيينها جميعا وعرفت ان ناظم وما بعد مجرورة
 يا صا فتذكر اليها بعضهما باضافته وبعضهما بالتبعية قال من
 النظام الحافظ زين الدين العراقي ومن المختصرين الشيخ علا الدين النركماني
 ومن المستندين شيخ الاسلام سراج الدين بلقيني انتهى قلت
 ومن المختصرين له النووي برتين في كتابين احدهما الارشاد والاخر
 التقريب وابن كثير ايضا واضاف اليه كثيرا ومن المستندين غلطاي
 في كتاب سماه اصلاح ابن الصلاح والوارد بالمقتصر على ما فيه من برتضي
 كلامه من غير زيادة ولا نقص والوارد بالمعارض من يرد بعض
 ما فيه ببيان خلله او ضعفه كالبلقيني والوارد بالتصريح بلبتس
 عز ذلك جوابا كما لعراقي في نكتة ولا يخفى ان العراقي يظهر واختصار
 واستدراكه واقتصر في بعض المواضع وعارضه في بعضها واقتصر في
 آخر وكان هذا والله اعلم هو الحكمة في عطف هذه المذكورات
 بالوا والصالح للجمع دون اواني الاصل فيها مع الجمع والخلو فتأمل
 قوله نسائي بعض الحكماء كثرة النضائيف في السن الواحد خصوصا
 مع بسطها واختصارها وعارضتها وانتصارها مطننة الاختلاف
 وبحال التبيين وعدم الاتفاق وكان المتدي والقاهر لا قدرة لما
 على تعيين الحواب والادري من غيره سالما القاهر لنا والماهر
 شفقة عليهم فكما لا الضميمة لهم ويجوز ان لا تقسم على الختم
 ايضا بما انتفعوا به لك اذ فوكل في حكمة حكيم وفوكل في علم عليم
 وعدم مباشرة التاهل لذلك بنفسه اما لعدم قبوله منه في خلقه واحدا
 لعدم كفايته فيه فلا يرد انه اشاديا بقرب ومن وجب عليه تخصيل
 علم فصر عند الايا لسوال وجب عليه بمقتضى قوله تعالى يا ايها السوال
 المذكور

انكر ان كنتم لا تقولون قال انما كما في السوال والا لتاس يكونان بين التماثلين
 والبرهان الادبي للاعلى والامر بمكسدة انتهى وقال صاحب الجمل المظالم
 ان دل بالقصد الاول على طلب الفعل كان مع الاستغناء امر او مع الخضوع سؤالا
 ومع التماس في التماس انتهى واهل الاصول جعلوا هذا التفصيل ضعيفا
 بل اقل امر ولا تفعل في بطلان واعتمد الخاتمة تفصيلا ضعيفا وكل
 وجهته هو ربهما وكل حزب بما لديهم فرحون قوله الا خوان جمع اخ
 اصله الساق في لا حربي الولا وة ثم استعمل هنا في غير اخي النقيب
 للمتوسع فيه باستعماله في المشاركة في الودعة او الحرفة او في الدين ومنه
 الحديث في الاخوانكم خولكم ومنهم ما جمع تكسيرا بالزيادة وتبدل الشكل
 ولا شك في صدق كلامه بالواحد قوله ان الخضلة التلخيص يستعاب
 المتأصل بلفظ موجز مع التبيين لفظا ومعنى وفي الكلام حذف وايجل انتفاء
 ولو بالتشبه عليه وخفة المراجعة وهذا هو المعنى الثاني لسالذي
 بعض الشيخ لم يرد الا خوان قوله المهم من ذلك هذا معقول الخضلة اسم
 الاشارة راجع للنضائيف الكثيرة في الاصطلاح المذكور فميسر
 ومختصره لتأويلها بمنتهى اربطة كورد ويجعل ان اسم الاشارة راجع
 لكنا باب الصلاح فيكون من اختصار واستدراك وعارض وانتصر
 والاول والآخر والثاني في الظاهر والملايين براد بالمهم بالابد منه بالنسبة
 للمسايلين كان مما بالنسبة للرفق والناظر لاهل انعم عموم وجهها
 من الناصد فلهذا اثره عليها وهو اسم فاعلم من الحمد لئلا اذ احبارهم
 وعنايته فتوجهت ههنا ليسوا قبل بكلمته عليه قوله فاختصه
 اي تاجيته فاختصه والاثبات بالاختص الا خسر من اختصه له لانه
 علمي الا استغنى من اختصرت اصدق يا لبعض المبالغة ولا واستغنى
 لهم بحسب فتمه وهذا لا ينفي في المهم بل نسبة للمسايلين والوارد

في

من تلخيص المهر من قوله تلخيص ما يدعي عليه لاجل قوله في اوراق الذي فيها
انما هو الخط الذي على اللفظ الذي في الذهن وهو العلم او المعسوم
ويحتمل ان يعرب الجار والمجور حال من فاعل الحضر او مقوله اي راقيا
او من قوله ما يدعي عليه في اوراق فيهما جمع قلم وصغيرها للكتابة
ومعني في الاصل صغر الحضر يكون النظم مكترا او قد انقروا وكونه شاعرا
لا يجب ما وراه كما هو ما افق في قلته من غيبا في الاقبال عليها وسهر
له حفظها وخفة بونته فيهما مع تحصيلهم لغير منهما في الترتيب
وحضروا مع مراعاة ما ضمنته اليها هذه الاوراق بعون الله
الحل في تلخيصها **الاول** لعلمنا ان يلخصه من غير سأل
ظنا منه كفاية تلك الكتب للسايلين في حصول المطلوب مع سهولة
قياها بالمراد لهم من تحصيل الرغوب بقولنا على هئته العائنه وكتبه
السايله فاستغفل بامم منه حفظ الالات عن فخرم لخطاها
في البطلان فلما سألوه علم شدة طاعة الطالبين وقوة ضرورة
الراغبين وان احاطة تلك الطلبات مما ينبغي ان يتفق في تحقيقه
فما يسكنوا الا وثائق لكونها من افضل انزبات الشك من سأل
عن علم بوجوده وعنده وعند غيره مع قياها به على وجه كانت
احاطة بما يتدرج في روض الكفاية وان انقروا به ولو باقائه
على وجه كانت ما يتدرج في روض العين وجيبه بجيب بما علم
منه فان كان جهمها انتهى بما غلب على ظنه وان كان غلبا انتهى
بما صح عنده وعلمه من مذهب امانه ولا يجوز العمل بالضعيف
مع وجود غيره الا لعذر شرعي الثالث قال لا لعلنا الخولي
الحالكي يجب على العالم ان يجيب باربعة شروط سالا لسائل
فما يجب عليه يعني ولو بواسطة التبليغ للغير فاولا ان يفرق كل فرقته

منهم

منهم طائفة ليتفقوا في الدين وليتروا قومه اذ ارجوا اليهم لعلم بخبر
والظلال ايضا انه لا فرق بين وجوب المقاصد والوسايل الثاني ان
يجاف فوان السائل الثالث ان يكون المسؤول عالما بحكم الله تعالى في تلك
السائل اما باجتهاد ان كان مجتهدا او بنصر امامان كان مقدما الرابع ان
يكون السؤال والسايل بالعين قاله و زاد بعضهم خامسا وهو كون
المسؤول عند علمه لا سائلا لا سائلا ولا اعتقادي باليس بشي انتهى قال
الشمس الثاني وفي قوله في الشرط الرابع ان يكون السائل والسايل
بالعين بحيث لان الصغير المأمور بالصلاة اذا سأل عما لا يعلمه
منها لينقله وجب على المكلف تعليمه كفاية ان كان هناك غيره
والا وجب عينا انتهى وهو وجب التنبيه الرابع قال
قوله في المتن فسايل بعض الاخر ان المحرلهم المهر من ذلك وقال
في الشرح فالحق في ان قال فرغت الي ثانيا ان اضع عليه شرحا
الان قال في المتن فاجبته الى سؤاله قلت بلوح من هذا تنكيت
وهو ان عبارة المتن يجب ما شرحت تفيد انه كتب لبعض المتن
بعد الشرح انتهى قلت هو وهو لما اشرنا اليه عند قوله فيما لم
في التقديم والحديث من انه مخرج الشرح بالمتن حتى صار كل شي الواحد
وخرجت منها احد ما من عودها اليه في عودها على الاخر وتكونت
المعاني فاحري الما في وجيبه فالمراد قايضه الى سؤالي وضع
الشرح المذكورة في تمام المتن بعد وضع الشرح اخذنا ان هذا هو
بظاهر عرو و من لم يجعل الله له نورا قاله من نور العجب
من افراد اهل العصر ما على ذلك في شرح الذي علقه على الكتاب
وبالله التوفيق قوله سميتها تحفة الفكرة شك في سيقية المتن
للشرح او تحقيق وجوده خارجا قبل وجوده فالصفي في لخصته

وسميتها على ظاهره كما يشهد له فرغت الجبائيا الخ فيكون هذا اخبارا
بانه سماها بما ذكر سابقا وان لم ينص على ذلك في ستمها لعدم اشتراطه
الا تزي ما لكما سمي كتابا به بالوطا ولم ينص فيه على تسميته بذلك
والبحار في سمي كتابا به بالجامع الصحيح الخ مع عدم نصه فيه على ذلك
واعلم وفقك الله تعالى بسداد دفعه عنك كيد الحساد ان
في سمي الكتاب وما بينهما من التراجع كتاب وفصل في كذا احتمالات الانفاظ
المعينة الدالة على المعاني المحصورة في الدالة عليها بنو وسط
ولا لهما على تلك الانفاظ او المعاني المحصورة من حيث انهما
مدلولتان تشكك المعاني او النقوش او المركب من الثلاثة او من
اثنين منها وقد اجاز السبيل جميعا واختار اولها قابلا فيه وهذا
هو الظاهر في التناظر ذلك من يده من غير تكبير فما اعلم وكلام
المشارح حيث جعل التسمية للاول والى الطبيعة المختص فيها ما ذكر
لا يجري على واحد منهما فان اردت رده اليها جعلته اما باب المجاز
المرسل الذي علاقته المجاورة اما بواسطة كما في الاحتمال الاول
فان الانفاظ تجاوزا ولو باعتبار التحليل تلك النقوش المجاورة
حقيقة للازواج اذ يتجمل مجاورة المال المدلولة فيقتل منه اليه
والثالث فان المعاني تجاوزا كذلك الفاظها المجاورة للنقوش المجاورة
حقيقة للازواج او غير واسطة كما في الاحتمال الثاني واما
على حذف المضافين اي سميت مدلول مدولهما او مدلولهما و
المضافات اي مدلول مدلول مدولهما او مدلولهما قوله ختمه الفكر
اي اختيارها مما مراد هو من عوارض المعاني اصالته وعوارض الانفاظ
الوديقه لها لتجاوز التولد من جهة نوع ما ذكر وحقيقة الكلية ان كانت
العلمية جنسية لكن تتيه وجودها في ضمن فرد ما صرودة انه لا
تحقق

تحقق الجنس لا قيمه او شخص ما ذكر ان كانت شخصيه ولا يفتح فيه
تعدد محاسنها لانه لا يخرج عن الاتحاد ولو سلم فهو يشبه عروض
الاتحاد والخلاف في السبيل تسميه بنسبه سمي ودعا وكيني
ولتب تقديري لو احد بنفسهما ولتأنا اما بنفسهما كما هنا واحدا
بواسطة الباء والفكر بوزن اقرب جمع فكر كقربة بمعنى تفكر
اي احالة الفكر وهو كما قال السبيل في حواشي المطالع بطلق
على ثلاثة امور الاول حركة النفس في العقول ان اي حركة كانت
وهنا هو الفكر الذي يعبر عن خواص الانسان وينهايله التخييل
وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها في المطالبات الفسوفة
لها بوجوه متفرقة في المعاني الخافرة عندها طلبا لها ولها
الي ان تجدها وترجع منها الى تلك المطالب اعني مجموع الحركتين
وهنا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى فن النطق
والثالث هو الحركة الاولي من هاتين الحركتين وحدها من غير
اتحاد الحركة الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها وهذا
هو الفكر الذي يتجمل بازا به الحدس قاله لا تتقار من المبادي
الي المطالب دفعه فينايله عكسه الذي هو الانتقاد من المطالب
الي المبادي وان كانت تدريجيا تقابلا يشبه تقابل الصاعده
والمابطة انتهى قاله التا صرا للمعاني والمصاد هذا
بالمحسوسات ما ذكره هو او مادته يا حدي الخواص الخ
الظاهر في العقول ان ما عداه فيدخل في الاول فتوقله
... .. اعلام بانوث نشون على رطاح من زرجده ...
وفي الثاني الوهي الصوفي كنياب الاغوال والوجدانية
قوله في مصطلح اهل الاثر ان كان اصله مصطلح عليه

لعمري قد سلك طريق الخلق والايصال في طراذه وقصره علي
 السماع خلاف حكاية في ارتشافه ابوجيان وان كان مصدرا يعني
 الاصطلاح فهو مطرد في هذا الباب وغيره من الزيد علي وزن
 مفعوله والاشراق التوحي في شرح مقدرته مسلم المذهب
 المحتار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلاح عليه السلف
 وجماعة الخلف ان الاشراق يطلق علي كبري مطلقا سوا كان عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن صحابي او قال الفقهاء الخراسانيون الاشراق
 هو ما يضاف الي الصحابي موقوف عليه والخبر هو المرفوع تشبيها جميع
 ما ذكرناه في مفردات هذا الاسم انه هو بالنظر لا صله قبل العملية كما
 نجرها فلا معنى لشي من مفرداتها فصار مدلول المجموع شيئا واحدا
 هو المسي بهذا اللقب المشعرا بالمدح المطابق للدولة ولعدم الكلام
 علي حقيقة الاصطلاح قوله علي ترتيب يحتمل انه متعلقه ولا يضر
 الفصل بسيتها لانه صفة اوراق المعولة بواسطة حروف الحركة
 فلم يقع الفصل بين العامل ومفعوله باجبي بنا علي الراجح من ان العامل
 في التابع هو العامل في التنوع الا في ايه ل فان عامله مقدر كما
 يصحح به قوله لم بعد اعني بنية تكرار العامل والظاهر انه حال من
 سميتها تخيلا الفكر وتقدم يعني الترتيب قوله ابتكرت ايا خزعنه
 من غير ان اسبق مما اعلم اليه اذ هو ايجاز من غير سبوت مثال من قولهم ابتكر
 يا مائة اذا ازال بكارتها اولان الظاهر ان الفعل هنا بمعنى فعل
 فيكون بمعنى اصل الفعل وهو ثقت ترتيب قوله وسبيل عطف علي
 ترتيب ابي وطريق يترك في قوله تعالي بسبيل يقسم ويوث كافي قوله
 تعالي هذه سبيلي ومعني انه تخيلا او ضمنية لسالكه في اللغة في ايضاحه
 لا متكلفا له لما لا يخفي فترا نقل من شمس لا مروض والمتاح في الاصل

الطريق

الطريق الواضح قوله مع ما حتمت اليها الظاهر ايضا انه لغو متعلق بخضنة
 ومرجع الصيرين واحد وهو المزمع ويجعل انه حال من مفعول خضنة وعابده
 ما يحذر في ذلك هو انهم ابي ضمنت والشرط بوجود في الكلام ما التقه حيث
 جعل المزمع من تلك الكتب تا بعالمه اليه من الزايد انتشاره والقوايد
 الزايدة لا زائدة مع هو للشيوع فالبا ولذا يقال جالوا ويرجع السلطان
 ولا يقال جال السلطان مع الزيد وذكر الضم لا يدفع هذا كما لا يخفى
 قوله من شوارد القوايد هو من اضافة الصفة الي الموصوف والقوايد
 فريدة وهي الدخ والعلوية القيمة التي تتفاضلها وحسنها انقردت
 في بلد عظيم او قليم وشردا بغير اذا انقرد والمراد من السبايل التي هي
 لتفاضلها كما لا بد من الزايد وليسر تحصيلها علي غير يك لا بل الشرا
 اذ لم يتزل لذكها من القوم الا القليل قوله وزوايد القوايد
 من اضافة الصفة للموصوف ايضا زائدة بمعنى قاعدة زائدة سميت بذلك
 لتعلق الزايد بها وتقدم يعني القاعدة جعلها زائدة بالنظر الي انها
 مستتبطة بنظره ههنا المتضمن وهذا المعنى الذي حملنا كلامه عليه
 لاجل اننا مع القوايد بالزايد المناسب للمضمم الاول في بدء المنق من
 من غير ومع الشوارد بالقوايد المناسب لمزيد للدرج الاول في الغير من
 انشئ بينهما الاول ما ذكرناه يعني علي ان الاول بالرا والثاني
 بالواو وبوجد في بعض النسخ عكسه وهو الاشب مما حمل عليه بعض
 المحققين نزل صاحب التلخيص واصفنا في ذلك قوايد عشرت في بعض كتب
 القوم عليها وزوايدهم نظري في كلام لحد بالتحقيق بها ولا لاشارة
 اليها الثاني بين قوايد وقوايد جناس التضعيف وبين زوايد وقوايد
 جناس النظر في قوله لربعت الي ثانيا عطف علي خضنة وقوله
 بالشارد ونم اشارة الي تعريفا بين زوايد التلخيص وسوال الشرح

بالرا المملو

رد

جمع

وعبر برغب دون سالاشارة الى انه سالا سالا اكر واشد من الاول
لما داه من تاسعة المحضر وعذرة وجوده في غير تلك الاوراق تنبيه
الظاهر من العبارة ان السابلا في هو السابلا الاول ويجعل انه غيره
ولو بانضمام بعض وتقصده فتواذن من يا سب عندي ورمم نفسه
وحتم برغب معنى العود والاضا بعداه بالي اي فرب عايد الي بالسوال
حاذكون السوال ثانيا او سمييا الي سالا ثانيا ويجعل ان ثانيا صفة
زمان محذوف في معمول لوعينه فيكون ظرفا لداي رغب الي في الشرح في زمان
ثان بعد رغبته الي في التخصيص في زمان اول قوله ان اضع عليها فهو علي
حذف حرف الجر ومعوي لا طراد في مثل هذا الموضع لان رغب يقدر
للمعنوب عنه بعض والمعنوب فيه نفي وضيق عليها للجنة الفكر
قوله شرط هو لغة التوسيع ومنه شرحت الادار وسقمتا وشرح
النصد ونوسججه بالعلوم والمعارف والظاهر هنا ان المراد بالشرح
به وهو لا لفاظا المحضوطة الدالة على المعاني المحضوطة المتعلقة
بالتركيب المحضوطة لوصفها بالوصاف والاثنية اذ هي به انسب منه
بالمعني المصدر في قوله يحل رموزها اي يزيل بغير بعض الفاظها بها
التي هي لفظا ولا تنما على المراد تشبه المرز الذي هو الالهام بعين او حاجب
معد ولا يجني ما يبد من الاستقارة التبعية والعمري اندناظا في با فيها
من زوايا انقوابه قوله ويفتح كثرها اي يظهر ويكشف سايها
التي تشبه الكنوز لشفاسها ولا انتفاع بها وهو ناظر الي متوارف الفوايد
لما ر قوله وبوضع ما خفي علي المبتدي من ذلك ناظرا الي ملخصه من
كلام الاية بسوطا كان او مختصرا في الكلام لف ونشر شوش والتبدل
في الشخ باليا على لغة قليلة والقياس همزة وهو وان حله بعض علم
من شرح في علم ولم يستقل بتصوير سايها ولم يقدر علي اقامة الادلة

يبان
يعن

عليها

عليها والتمهي علي من استقل بتصوير سايها العلم واحاط بمعظمه وقدر
علي اقامة الادلة عليها فانما سب حملها علي الفاصر عن استقادة
ما خفي منها يتسمه مطلقا وذكر في المراد من المبتدي هنا ان لم يسند
تساوان المراد من التمهيد من اسند تنبيه ما حملنا كلاه عليه
اتم فائدة واكثر عايدة وذلك ان جعل عطف بوضع علي جعل ويفتح بغير
واسم الاشارة راجع للمرور بالكنوز لنا ويلها بالمرور تنتمه بجمل
ان هذه الاوصاف كورة مما شرطه الراغب الي في الشرح المذكور
ولا انشكاه وهذا هو الظاهر لان الشارح قصد يبلج الشرح بعد
هذا وعليه فقد داعي لسايها في التغير عن عواضها بالمرور
والكنوز وعز رفة الاشكال عنها بالحل والفتح والتوضيح غاية الادب
ويجمل علي بعد عما ذكرنا ان هذه اوصاف من الشارح لشرحه
ما دحا له بها ولا يشك علي ان المرح يرجع اليه في الحقيقة وقد
نهي الانسان عن مدح نفسه لان هذا من سب التحدث بالصفة
او لرفع الناس لياخذوا العلم منه وعند ربي احدى صور تجوز فيها مدح
الانسان بنفسه بيتاها في صدره يقلق القرايد علي شرح العقاييد بها
التوفيق قوله قاجسته اي وافقت البعض الراغب الي ثانيا في وضع
الشرح علي المتن بعد انما علي من لا مطلوبه لما بهم منك عليه من خروج
هذه السجدة عما يتقنون بالمتروا لبا بما يتقنون بالشرح الاثراء
قال بعد سوا المبتدي من المتن فالحصنة مع ما ضمت اليه الي اخره
بصيغة الماضي كما شرحتاه فلا يملك عظة القابل اذ المر بعد
عليك منها طابل وصمن التوكيد اجاب معنى التوجيه بعداه بالي اي
اجبته ولو بالاعد تنوحيها بالامتنان الي سالا لا في به طبقا
اقترح ويمكن جعل الي بمعنى علي والاحابنة معناها الموافقة كما في

اشترنا اليه قوله رجاء فعول لا جلد الا اندراج اي الدخول في تلك
 المسالك اي الطرق جمع سلك اسم محل السلوك والمراد بهما وجود خدته
 السنة المظهرة والعدم من ايتمها وتكثير سواد ثقلتها وقد حقق الله
 رجاء الذي هو توقع محروب عن قرب ان كان الرجل بمعنى الزوجي و
 امله كما هو معناها لوضع حتي غلب عند التاخيرين البضائر الخافضات
 والتفويل في مهمات السنة ردا وقبول عليه وهما احتمالا اخر وهما
 يرا ديا لسالك طرق البسط والاختصار ثوبا لاصل يتدرج في عداد
 المختصرين وبما تشرح يتدرج في عداد الباسطين وربما بعد
 انه لو اراده لغزم عليه قوله وظهر لي ان ايراده علي صورة البسط
 اليق والاشارة علي الاول لغير المذكور وعلي الثاني لمذكور
 قوله ثمة لغت عطف علي فشرعت المقدار الذي شعريه فاجبته
 الي اخره وصغير شرحها لتجنية الفكر والظواهر انه بالعبارة الاسمي
 والا يفتح معناه الا بانه غير انه يلزمه تقديسه عامل واحد
 جري من معنى واحد وهو جتمع علي باقائه ارضي وغيره وتقدير
 عامل في الثاني اي بالفت في شرحها وبالفت في الايضاح ويكون بدلا
 وكذا انما يرحل ينقلق بها اي غير مقصود في الايضاح لا طائل تحت
 لتكلفه ومن التكلف تتركب الشرح منزلة الخلف والايضاح منزلة
 النظر والاحضار اعتباري فيهما مخروجة في بلد في السوق واعتلفت
 في رمضان في العشر الاخير منه واقرب منه جعله حاله انما بالفت
 اي حال كونه ما لفتي فيه في الايضاح الخ قوله والنوحيه اي ابي
 وجيه الكلام وتقليبه والنص علي دليله قوله ونهيت علي خبايا
 زواياها اي علي سايلها واحكامها الدقيقة الماخوذة من اطلاق
 او الراجحة لمعنى يوم والمستبطة من اقتصار وتخصيص بل ذكر
 ان

ان الخبايا جمع جينة بمعنى مخبوءة والنزبا جمع زاوية وهي لغة احد اركان
 البيت وهو المارد هنا بقرينة ما بعده وانما في عرف المتهربين فقد
 بينا لها في تعليق الفرايد بالاصطورية لجلبها فوله لان صاحب
 البيت ادري بما فيه اشارة الي كل مشهور وهو صاحب البيت
 ادري بما فيه وهذا يسمى عندهم تليجا وهو الاشارة الي قصة وحمل
 وعليه فلم يغير المثل وهذا التعليق الاولي وهو من كل من اجبت
 وبالفق ونهيت لانه انما قايده وان احتمل كما هو الظاهر تخصيصه
 بنهيت الي اخره وادري معناه اعلم من البداية ومما يعلم علي وجه
 البصارة قوله وظهر لي ان ايراده علي صورة البسط انما يصير
 ايراده راجع للشرح المذكور واصفاة الصورة للبيان وانما كانت
 بسطه اليق من اختصاره لانه يكون فيها المقاصد للاهر
 والعاجز عن التحقيق والتاخر فيكون التعمق والجمع بين طريقي
 البسط والاختصار اشترنا اليه سابقا والواقعية لعطف هذه
 الجملة علي جملة اجبت وناخر الاخبار عن الاجابة وظهر لنا ذكر
 لا بوجي تاخر ما عن الشرح فلما ارتكبت البسط والدمج من الـ
 الشروع قوله ودجما اي ادخالها من تحت الشيء في الشيء دخلته فيه
 وجما اي في اثنائها وضعها الذي هو شرحها بحيث لا يميزها عنه عند
 اتحاد المداد الماهر ولا يدرك الفرق بحيث لا يميزها اذ والـ
 لاجبة القرينة الحدية الخاطرة وانما كان هذا او في اي اشتد واقعة
 لان الكلام جينة ياخذ بعضه بحجة بعض خفي بصيرار وحا
 واحق في جسد واحد فلا تنتشت ضميره ولا تنفكك بواقعه
 ولا تلنسرا وابه وقاطعه تشبه في كلامه اياي ان شرح النجدة
 يسمى بنو صبح قوله نسكت هذه الطريقة اي طريق المبالغة في

الابتناء والتوجيه والتنبيه على الدقائق والمطاييف والنكات
 مع الزج والدج القليلة السالك لصوبتها الاعلى المتكئين في ذلك
 الفن الماهرين في العارفين به وبهذا عرفت وجه فائدة تلك
 هذه الطريقة على الحقيقة وهم ثمانية حسة وايضا ابراهيم
 للمفئلة عنهما مع شهرتهما ان الله وانا اليه راجعون بالبرية
 ذهبا لصحون فتقرب قال في الملوك انظم شروط تعلم
 العلوم وتعليمها اثنا عشر احدها ان يقصد بتعليم العلم ما وضع
 في العلم له فلا يقصد به غير ذلك ككتاب ما لا اوجاه او غالبة
 حصر او مكابرة ثانيا ان يقصد العلم الذي يقتله طبا عنه
 اذ ليس كل احد يصلح لتعلم العلوم ولا كل من يصلح لتعلمها يصلح
 لجميعها بل كل ميسر لا خلق له ثانيا ان يعلم غاية ذلك العلم ليكن
 على ثقة من امره رابعا ان يستوعب ذلك العلم من اوله الى اخره
 تقورا وتصدقا خامسا ان يقصد به الكتب الجيدة للترقية
 لجملة الفن سادسا ان يقترا على شيخ مرشد امين ناصح ولا
 يستبد بنفسه وذلك به سابعهما ان يذكر به القرآن ولا ينظر
 طلبة للتحقيق لا المغالاة بل للمعاونة على الافادة والاستفادة
 ثانيا انما اذا حصل ذلك العلم لا يصيب به باهالة ولا يمتنع مستحقة
 لخير من علم علما فاعا وكتمه الحمد الله تعالى في يوم القيمة بالمقام من نار
 ولا يؤثبه غير مستحقة لما جاز في كلام النبوة لا تعلقوا الدنيا بآب
 الخنازير اي لا توثقوا العلم غير الله ما ويثبت ما استبطه بذكره
 مما لم يستقر اليه من اني بعد كما فعل من قبله فواهب الله تعالى
 لا تفقد عند حدثنا سعيها ان لا يعتقد في علم انه حصل منه مقدار
 لا يمكن ان يادة عليه فذلك نقص وحرمان عما شرها ان يعلم ان

كل

لكل علم حد فلا يتجاوز به ولا ينقص عنه حد في عشرها ان لا يدخل
 على في علم اخر لا في تعلم ولا في مناظره لان ذلك يشوش الفكر ثانيا
 عشرها ان يرعى كل من المتعلم والمعلم الاخر خصوصا الاول لان معلمه
 كالاب له بل اعظم لان اياه اخرج الى دار الدنيا ومعلمه وله على دار
 البقا قال واعلم ان للاشتغال بالعلم اثار كثيرة عدمها في الحقيقة
 مشروط له فتمها الوثوق بالزم من المستقبل فيترك التعلم خلافا
 العلم في التعليم والتعلم افضل من عدمه وافضل من ماسه والاشغال
 كما كبر كثرة عوايقه ومنها الوثوق بالذلك فكثير من فائدة العلم يركب
 اليه ذكابه وتشتوب فيما يام الا تشتغل ومنها التقليل من علم قبل اتقانه
 الى اخره من شيخ الى اخر قبل اتقانه ما به ابد عليه فانه هدم لما
 قد بني ومنها طلبه دنيا والتزود الى اهلها والوقوف على ابوابهم
 ومنها ولاينة المناصب فانها تشتغل ما نفع كما ان ضيق الخاب
 ايضا مانع تنبيه العلوم الشرعية بمعنى المتلقة من الشرع
 والمأخوذة من لسانه لا المتلقة به ثلاثة التفسير وهو علم
 يعرف به معاني كلام الله تعالى من الاوامر والنواهي وغيرهما
 وقايد ذلك الاطلاع على عجائب كلامه سبحانه وانتقال اوامره
 ونواهيه والحديث وتزود من رايي ايضا حذر وقايد ذلك
 والفقه وهو العلم بحكم شرعي علمي مكتسب من دليل تفصيلي وقايدته
 امتثال اوامره تعالى ونواهيه وبالله تعالى التوفيق
 ثوبا فاقول اني به مضارعا ان الذي يؤكل كلامي المتن والشرح على
 ما عرفت ان رايي به ماضيا قصدا لا حضار عظمة حالة الشرع
 مع اختلاف وضعهم له به تلك الكتب ولا فائدة ابراده بل
 به ومعلما في المضارعة بغيره الاستمرار والتجدي وللإشارة

اليان بعض تلك الافعال الواقعة في المتن بصيغة المضى او تقع في الحقيقة
موقع المضارع سائلة في الاحياء لا وخلا السرور على السائل والفتنة
يتحقق الماولة والتزويل المحقق ويؤثر في الرجاء منزلة الواقع قال
قلت هذا جعلته معطوفا على الخبر الميم وهو مستقبل فيكون
مضموبا اذا العكن مراعاة اللفظ والمعنى تعبيراً عن ان تكلم بها قلت
منع منه غير كونه في غير الاحياء دون السؤال لزوم ان يكون سؤالا
لبعض الاخوان فيرجع الفعل على العلم متعلما بالنظر لقول
القول وفيه من اساءة الادب ما ينبغي عن ارتكابه اهلا لا دب
مع بقره عن اتمام ووجه عن حسن لطافة الكلام وان قلت
استأنف فهو قلت يمكن ان يكون كذلك والظاهر انه معطوف
لان على جملة فاجبته وعلى كل حال ان الفعلين متحدان واحدهما
الي الاخر تامة قول بعضهم انه يؤخذ من كلامه ان بعض الخطبة
يقدم على وضع الشرح والبعض تاخره على ارتضا به كلامه
السابق وده قوله طالبا من اسم تعافي التوفيق جاز من عامل
اقول والتوفيق لغة جعل الاسباب متوافقة غير متخالفة بحيث
يكون الفعل موافقا للصواب وعرفا خلق قدرة الطاعة في العبد
بال لا تنفع منه الا الطلقات دون المعصية لا بمعنى احتناع المعصية
عليه تلك المعصية بل بمعنى جواز حفظ الله له من فلا يستعاض
ومن الاصرار عليها بان يؤتقن للتوبة ان لا يسهما وهذا الترتيب
للاشمري واعترضه ما لم الحرمين بلزوم كون كلاهما موافقا لفيه
قدرة الاسلام والالتيان بالطاعة ورواه الجلال الدواني بان
الذي في كلاهما القدرة بمعنى سلاطة الالان والاسباب والذي
في الترتيب القدرة بمعنى العزم المتأخر بالفعل الذي لا يوجد
بدونه

بدونه فلا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه كما هو رأي الاشاعرة وهو
مفقود في الحال فترفعها فؤوس فيما هذا الاسم الاشارة موصوع
للكان البعيد مع اللام والكا وعابده على هذا الصنفات التي تضدي
لتحجس ما بينهما فادافعة على ما ينقله منها اي في نقل ما هذا من
الحكام والشروط والقيود ويجعل لها واقعة على ما ظهر له انه
اوفى واليق ويجعل انما واقعة على ما يولفم والاولي جعلها
واقعة على محل ذلك وهو لغو متعلق بالتوفيق ولا تقف في
جعل اقوال الذين يجهلون تقاصد المتن من تامة الخطبة لما بينا
لك مرارا بل الان حيث جوزنا عطفه على جملة نسكت اي
فمنه من مرجحاته قوله الخبر يطين لغتها المعنى الصدري اي
الاخبار بخوفهم خبرا لفاستقلا يقبل وبالمعنى الاسمي وهو
ما ينقل ويتحدث به وفي عرف هذا المعاني باله نسبة خارجة
تطابقه او لا تطابقه في عرف اهل الاصول ما يجمله الصدق
والكذب لذاته مع قطع النظر عن قابلية وعن خصوص الصرفين
قد حل المقتطوع بصيغة كخبر اسم سيجانه وانقطاع بكن به
كغير مسيلة وكقولنا التقيضان يجتمعان او يرتفعان والمراد
بالاحتمال هو التخمين العقلي فان الخبر لا يدل على الكذب
وصفا للبتة وانما هو احتمال عقلي والصدق مطابقة حكم الخبر
للواقع والكذب عدم مطابقة حكمه للواقع وهذا كله مختار
قوله عند علماء الفرائي بحسب عرفهم ومتقاصم خطابهم حال من
صغير مراد في لغو متعلق به او بالنسبة الكلامية من غير اعتبار
لفظ على ما جوز به بعض المحققين في نظيره وجعله طائفة المتبادر
باباه غير سبيريده على ان يعلمهم في هذا الخلاف بمقتضى ما يصلح للعمل في

الحاله والاجان الحاله متساوقة ودعوى انه جري مجري العلم كالحديث
 ان سلت لا تمتنع مراعاة اصله ولا يقال ان المراد عند جمهور علما
 هذا الفن بغيره المتقابل قوله مراد في الحديث اي عرفنا كما اشرنا اليه
 قال قول بان لا يصح ان يراد بالمتزاد في النسب واي لا يختلف مفهوم
 الخير والحديث اي في الجملة وان تضاد في شي واحد خلاف المتعارف
 في الاطلاق وعرفنا الحديثين كما اشرنا اليه والحديث علي هذا الضيف
 اي النبي صلى الله عليه وسلم او اي صحابي او اي من دونه قوله لا صلى الله
 عليه وسلم او فعلا او تقرير او صفة فيشمل المرفوع والوقوف قال
 المؤلف وبعض تلامذته والقول بالمتزاد في اصول صحيح ويعبر عن
 نقل هذا بعلم الحديث روايه ويجوز ان علم باصول يعرف لها نقل
 ذلك وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم حيث انه نبي وغايته القول
 بسعادة الدارين واما علم الحديث روايه وهو المراد عند الاطلاق
 فتعرف بها يعرف به حال الراوي والرواي من حيث القول والرد ^{سوق}
 الراوي والرواي من حيث ذلك وقيل موضوعه طر الحديث لان
 الحديث يبحث عما يعرض له من الاتصال واحوال الرجال وعنايته معرفة
 ما يقبل وما يبره من ذلك وما يله ما يذكر في كتبه من المقاصد
 وهذا ما وعدناك به مما هو انتم مما قد مناه عند قول في اصطلاح
 اهل الحديث والاعراض علي قولنا كرايا في حده علم يعرف به انوار
 النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله وموضوعه ذات النبي من
 حيث انه نبي بشمول العلم الاستنباط وبان هذا موضوع الطب
 لا الحديث فهو عن عدم قصر علم الاستنباط علي ما ذكر وعن
 فني الحسين مع التصريح به والله اعلم قوله ما جاء عن النبي الخ يعني فلا
 يشمل الاطلاق مرفوعا بغيره المتقابل وبغيره قوله ونسبة الخ يعني

علم الحديث روايه وروايه

هذا

هذا القيل بينهما ثياب قوله والخبر ما جاء عن غيره يعني من صحابي ومن
 دونه فلا يطلق الحديث علي هذا القيل علي غير النوع الا بشرط
 التقيد بيقال هذا حديث يوثقنا ومفطور وعز في هذا القول الكثيرين
 نتيجهما من الاول ثرا لصلوة والسلام علي النبي صلى الله عليه
 وسلم عند ذكره وهذا خطأ فلعلمه الي بما لفظ الثاني عموم قوله
 في الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم يشمل الكلمة والكلام
 كما يشمل القول والفعل والتقرير والصفة بل يصدق بالحركات
 للعراب والبنائية والاعلا لالت الصفة كالكلمات ايضا
 الثالث قيل انه يشمل ما في البيضة والتمام فان اريد بيقظة
 صلى الله عليه وسلم ومثاله فسلم فان اريد بيقظة الراوي ومثاله
 فنيه نظرو وتصريح العلما بصحة الرواية بالحديث لا يقتضي ذلك
 كما ان تصريحهم باستحباب العمل بالقرينات المأمونة لها ما لان
 الاستحباب بما تمتثلنا وه قواعد الشريعة لا خصوص الروايات
 والا فلو طرد ذلك غيره عند ضبطها واحتمال الخلل المتأخر سائر
 في الجميع تعود صرح العلما بان الكذب عليه في الشام حرام كالكذب
 في البيضة ويعناه ان ينقل عنه عما مالم يره او يقوله مما لم يثقله
 لان ما راه صار حديثا فيلجج النظر فيه فان ثبت والا رد قوله ومن
 ثم فهو يفتح الثلاثة اصله اسم اشارة للمكان البعيد زيدت عليه
 الثالث ثبت اللفظ ثم استعير للتقيل اي ومن اجل التيسار
 بين الحديث والخبر قيل الخ قوله بالتواريخ اي بعلمها جمع تاريخ
 وهو التعريف يوقت يضبط به ما يراى ضبطه من مخور لادة
 او ذات والذي يشاكلها النصوص والحكايات والمتاقب التي لا
 ترجع للنبي صلى الله عليه وسلم بوجه بقرينة السابق واللاحق

الاخبار ياتي بطلان عليه هذا اللفظ مخصوصا به فهو ثابت فاعمل
وان كان مقولا لا رادة لفظه مثل يقال له ابراهيم علي الراحم ولا يخفى
ان فيها النسبة الى الجمع وذلك صحيح هنا لان الجمع ثلاثة اقسام
قسم اهل واحدة كعبا ويد وقسم له واحد شاذ كملابج وقسم له
واحد قياسي نالا ولا يشب الى لفظه كعبا ويدي وينسب ابو زيد
في المتاني الى لفظه كالا ولا ايضا فقال ملايحي وغيره نسب قبيد الي
واحد شاذ فقال لحي لان واحد لحي والثالث ان اغلب نسب
الي لفظه فيقال النسب الى الانصار والاشيا روم قوم من اشيا
فان سرقا راي وانباء راي بان لم يغلب سرقا في واحد فيقال
في النسب الى انباض مثلا فربي وان كان الاصل فربي والظاهر
على هذا القول ان الاخبار لم يغلب والاسم علم فوسه بالنسبة
الشوبير واية او دراية كجاسر والظاهر ان النسبة كانت كاشف اذا لا
تطلق عرفا الا كذلك فيبينها من الاول السنة تختص بالمرجع
انتفاقا الثاني كلامه هنا فيه العطف على معمولي عامل واحد
فلم يشغل عطف على من يشغل والمحدث عطف على الاخباري
وكلاما معمول لفظيل وهو جازم فوسه مطلق اي غير مقيد بالوجه
والاحضل الحديث والاعمال الذي ينزود هو الخبر ولذا فرغ عليه
قوله فكل الم... من غير كسر اي لغوي والا فالصاعبي صحيح
اذا قبل بعض الخبر حديث كان صحيحا ووجه كخط شيخنا
العلامة الفيشي اننا والم ان الخلا في النسبة للمحدثين معاني هذا
يكون قوله عند علماء هذا الفن يعني اكثرهم وهو صحيح اذا خلا في
كذلك كما اشترنا اليه هناك فوسه وغيره هنا بالخبر ليكون
اشتمل قال ب انما يكون اشتمل لو قيل انه اعم او مراد ف فقط واما
عند

عند من يجعلها متباينين فكيف يكون اشتمل على طريقة قلت في تسليمه
الا شتملية في صورة التزاد في نفع الكلام اشارة الى ان نقله عنه
نظرا لا يخفى وقال في تبيينه لا شتملية لانه يتنا ولا يرتفع عند
الجمهور باعتبار التزاد في ويتنا ولا الموتوف والمنقطع عند من عدل
الجمهور وقال المصنف رحمه الله تعالى ليكون اشتمل باعتبار الاقوال
فاما على الاول فواضع ولما في الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكلما ثبت
لاعم ثبت الاخص واما على الثاني فلانه اذا اعتبرت هذه الامور
في الخبر الذي هو وارده عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلان يعتبر
ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث من باب الاول في جلال ما اذا
اعتبرت في الحديث فانه لا يستلزم اعتبارها في الخبر لانه ادون
رتبة من الحديث على هذا القول انتهى قلت ما ذكرته ادني في هذا
التقريب ما لا يصح وهو قوله فكلما ثبت الاعم ثبت الاخص مع ان
المحل والاسم اعلم انتهى كلامه بل لفظه واقول مستندا من اسم السواد
معني قوله اشارة رحمه الله تعالى فيما نقله عنه من خطأ وتقرير
في لزوم ومذاكرة او سوال عن خصوص المحل كما ثبت الاعم ثبت
الاخص كلما ثبت قبيد الاعم ثبت قبيد الاخص لا تراه يقولون ما على
الثاني فلان اذا اعتبرت هذه الامور في الخبر الى اخره وبيان الملازمة
ما صرح به العلماء من ان كل قبيد اعبر في الاعم وجب اعتباره في الاخص
وبعينه لن لم في الاخص ما في الاعم وزيادة ادعاه باعتبار
القيود لا باعتبار الافراد بطلانها بالضرورة فمعوي السطحة
بما على ظاهر لفظه على الصريح عن طريقه مجاز فنته نتيجة ودعوي
الاطناب ان سلك اذ ليس في لفظه المساواة غير مضرة لعدم
مخالفتها لشرط التزمه من ايجازا وغيره ووصفا لاطناب المحل

سب

بالمر غير خاف فساد و يوجد في بعض النسخ المحل وهو افتح معني واصطلاحا
 وما زعمه انه او في نفسه انه ان كان علي القول بالزيادة فيليس من محل
 النزاع وان كان علي القول باعمية الخبر قل ذلك ايضا وان كان علي القول
 بالحياتية فيغير صحيح بلا شبهة اذ لا سوا قبيهما ولا شمول و كنت
 قبل وقتي علي ما نقله عن المؤلف متبينة علي ان الاشبهه منظور فيها
 للقول الثالث فقط ووافقني علي ذلك اكره اهل العصر سنا لا الاول
 لنتا وبهما عليه ولا الثاني لنتا بينهما عليه ايضا ولكن اذا جاز انهم انه
 بطل من مغل فلا تكن ممن يتجاسر علي التشايع برء ما لم يصل اليه
 علمه ولا يحيط به فمعه تنبيه لوقال وعبرت كان احري
 علي انظار قوله فتوالي الخبر وقد اكثرنا عليك من ايقاظك علي
 ربط ما لشرح بالمتن وعكسه حتي يخرج احدهما الي الاخر اعرايا
 ومعني فلا تكن من الغافلين وقوله باعتبار وصولنا اليها قديمه
 لاجل تقيمه باعتبار اخصار طرفه في عدد معين وعدم ما ليس
 ذلك الا بالنظر لوصولنا اليها لا باعتبار ثباته ولا باعتبار معناه
 قوله ان يكون له طرق يشمل الطرق المنقطة فيه لفظا ومعني
 او معني فقط فالاول هو المنزلة الملقطة والثاني وضابطه ان
 يختلفوا في اللفظ والمعني بوجه ما مع الاتفاق علي وجود معني كلي
 هو المنزلة المعني كما اذا اخبر واحد عن حاتم انه اعطى دينارا
 واخريه انا اعطى قوسا واخريه انا اعطى حملا وهما جارا اذ قد انفقوا
 علي وجود معني كلي هو لا عطا النبي عن اكرم وسخاوة النفس وبيرو
 عليه بخوة في لغة البرة النبي اورد بها الشارح بعد هذا وانه
 اعلم قوله لان طرقا علمه لا فائدة الكثرة وتولية جمع طريقه كبر
 ويوث وهو فعيل معني منقول اي بطر و في معني موزع فيها انه محل
 الاستطراق

الاستطراق تود وفعيل الخ اي موازن فعيل ولا خصوصية له بذلك
 بل الشرط ان يكون اسما بارعا فيه مدة قبل اخره صحيح اللام نحو
 فتصيب وفتصب وعمود وعمودان كانت المدخ الفا اشتراط مع ذلك
 ان لا يكون محضا عن لفظ نحو قذال وقذال ليجرح نحو ثبات وزمام
 فلا يقال فيهما ثبت ولا زمام فلو كان وصفا فان كان علي فعول
 لا بمعنى منقول نحو صبر وصبرها زجعه علي فعل والافلا كما هو
 مسبوط فيودا ومخترنا في نفسه ومرادهم بالاسم مقابل الصفة
 فلا يرد كبريم ونحوه تنبيه ما ذكرناه من ان التفعيل
 لوجه اعادة طرق الكثرة ودلائلها عليها تاثير في بعضهم بان
 طرقا يستعمل في الكثرة والقللة قد كره لادلائل فيه علي احدهما
 بان ائمة الملقطة كالمجوهري والزهري والصفاي وتجدد بنصر جارا
 بانه يجمع في القلة علي طرفه انتم قلنت مولم بذكر جمعه في
 القلة علي طرفه كما هو بين بغير يتوجه الرد عليه بان ائمة
 الملقطة مستند بحج طرق القلة كما لا يخفى لعل الرد فيهم الاستقنا
 الوصفي وليس كذلك انما ارادوا الاستقنا لا مستقنا مع التزمينة
 ولا شك ان احتمالنا قد خرج في الدلالة الاثره يقولوا استدلال
 يجعل المتن المتكبر والتعظيم كان ظاهرا ومن صرح بالاستقنا
 الوصفي والاستقنا في ان ما لك في التمهيل وسلم المروي والشموي
 وغيرهما قال الشاطبي وخليفة الاستقنا الوصفي ان تكون العرب
 لم تفتح احد البناين استقنا عنه بالآخر وحقيقة الاستقنا ان
 تكون وصفتها معا وكما استقنت في بعض المواضع عن احدهما
 بالآخر انتمي وانه اعلم قوله وفي القلة علي فعلها اي ويجمع
 فعيل وباب في حال ارادة القلة علي فعله كتحليف وانغصه

الاستقنا الوصفي
 والاستقنا

وطريقين واطرقه كما حكى جعفر على طرق جمع منهم الجوهر في جمعها واحد والمجد
في قياسه وغيره مما قوته والمراد بالطرق في بعض النسخ زيادة هنا
ولو ابدلوا بالثاني فربما لم يسموا بالطرق بل بالاسانيد فافاد
لا زاد منها عند الاطلاق كان وليد المستمعة فيما بعد قوته
والاسناد حكما بطريقين المتقارب اي بالاسناد طريقين المتقارب
الثاني هذا هو التحقيق قلت ان اردنا اعتبار اللقطة فيمكن وانما في
الاصطلاح فما يشك محذوثا الاسناد الاسناد مترادفان ويحتمل
طريقين المتقاربين دليل على ذلك تفسيره الطرف بالاسانيد البين
ليست الحكاية بل الحكى وسياتي بعد وجوه الطعن في الاسناد
وهو الطريق المتوصل اليه في اتمى وجهه من جماعه والطبيعي عن السند يانه
الاخبار عن طريقين المتقاربين وعن الاسانيد ان رفع الحديث اليه قابله قال
ابن حبان عند الحديث في شموله ما يشي واحدا ان سلم ليس فيه ما يدل
على التناهي في فضل عن الترادف والجواز ان يبرهن في شموله ما يشي واحدا
ولو بالتجوز والتوسع والحيث لا يشك عن الترادف بل لا دليل مما لا يتقبل خصوصا
وهي شهادة على اني مطلق وما تمسك به من كلام الشارح لادلالة فيه
على ما ذكره لاحتمال ان لا يكون مراده بالاسناد هنا واحتمال الاسانيد
التي فسرها الطرق اذ تلك واحدها اسناد بمعنى سند وهي جمعة على غير
قياس ولا يجوز في الا ان جمعة المسموع فينبغي لا يكا في وجوده في كلام الحديثين
الا الاسانيد لكنهما ليست جمعا في اسمايه ولا سماعيا لعدم سماعها
الان الحديثين دون العرب نعم قياس جمعة سناد وكيل وجمال اذ فعال
يكسر التاثير في فعل يفتح الفاء العين ثلثة شروط الاول ان لا يكون
لامه معتلة ليخرج نحو في الثاني ان لا يكون مضعفا ليخرج نحو طول
الثالث ان يكون اسما لا صفة كما في التثنية ليخرج نحو بطول ولا شك

في

في اشتمال سند على هذه الشروط ولو سلم ان المراد الذي هو واحد هاتان الحكايتان
والحكى واحد بالذات فمختلفان بالاعتبار ولعل هذين من جملة سوريات
الترادف على انك لو ازلت الحكايتين بالحكي وجعلت احدا فلهذا الطريق
بما ينبغي ان يتدفع كلامه لكنه لا يتشابه فيه على الترادف الذي عمده هذا
واورد في بعض ان قوله والمراد بالطرق الاسانيد مستدرك يعني مستغني
عنه لتفسيره بالطرق به او لا انتهى وادفعه انبيا الى المصداق لو اردت
انما المصداق على ان ما فسره بالطرق ترادفها عند اطلاقها في اسانيدهم
وهذا التقدير لم يستفد من مجرد تفسيرها بما ثم او وايضا ان كلام الشارح
صار حاصله ان الطريق حكاية الطريق يعني كانه فسر الطريق بالاسانيد
فيلزم ان الطريق الذي هو واحد الطريق هو الاسناد وقد سئل الاسانيد
حكايته طريقين المتقاربين فصار الحاصل ان الطريق حكاية الطريق فيلزم حكايته
التي بنفسه ثم ذكر المصداق ان التحقيق ان تكون الاضاق في قوله حكاية
طريقين المتقاربين يبرهن بالانقضاء الذي اشترنا اليه متاخر عن حقه
بقوله قلت التحقيق خلا هذا التحقيق لان الحكاية فعل والطريق
اسما التوابع فلا يصح ان يكون احدهما عين الاخر انما يتجذر في تفسيرنا
ويبان مراد قائل ظاهر فيميزه والاعتراض بما ذكره ساقط لان
الحكاية على ما اشترنا اليه بمعنى الحكى ولا شك ان اسما التوابع محكية فلهذا
غير الاخر ولو لا الخوف على الضعاف لكان الاعراض عن امثال هذه الاصوات
من شيم الاشراف قوله وتلك الكثرة اي للعترة شرط في طريق
التواتر وبه ظاهرا ان قوله لا يحصر الخ شرط في خبره مدلوله طريق
لكن لا ضرورة اليه لولا ان يكون شرط في نفس الطريق لكثرة قوله
بل يكون العادة قد اختلفت في اسمايه على الكذب الظاهر ان بل ههنا
لما اتفق لان سلب الحصر عن العدد العين لا يفيد تماثلا واطالة

منها

العادة المتأصلة لا يضر معه مجرد التخييل العقلي بخلافه بخلافها بعد
بل تشبيهه في كلامه اخراج اذ اذ حيز الاحاد العلم بالقران
الخارجية فان العادة لم تشاء على قائل القران قوله وكذا في
متمم الحق مما زاد على الكثير المختصر على ما قبله فقط والظاهر
اعتنا الا ولعمري وان العادة متى اجازت لا ولا حالت الثاني فليست
الزيادة ضرورة فليست ما قاله قلت اتفاقا يعني عن قوله
عن غير قصد انتهى ما قول المقصود بالذات كما نرى عليه اشارة فيما
بوضع هذه المقدم من شرحها ما هو المتدي ولا يرفع الاشتباه عن
قوله اتفاقا على الاتفاقيه عن غير قصد تفسيره كما هو بين
ذو له على الصحيح بل على الصواب بوصفه لوصوفه مخدوق تقديره القول
او المذهب مؤسسه ومنهم اي العلم مطلقا تكلم ارباب الفنون على التوا
وصغير عبيد راجع للعدد لا يقيد والمراد عين قل عدده كما ياتي
قوله وقيل غير ذلك اشارة الى عدم حصر الاثنا في ما ذكره وهو
كذلك فمنهم من عيى في العشرين ومنهم من عيى في الثلاثاينة وبصفة
عشر ومنهم من اعتبر ان يكون في العدد موصوم ومنهم من اعتبر ان يكون
بينهم اهل الذمة الى غير ذلك قوله وتمسك قائل كل بدليل جانيه
ذكره في العدد فان العلم متمسك القابل بكفاية الاربعه بشروط
الذنا يشهدونهم قلولا ان حيزهم محصل العلم لوجوب المرباة في
عليهم صوتا المنسوخ المسلم عن التلف ما نظر ورد بوجوب التركيب
وجواز اتمام المحصل للعلم بذلك وتمسك القابل بكفاية الخمسة
بانهما ارتفعت عن رتبة اعظمها يحتاج الى التركيب ورد بان زيادة
الواحد لا توجب علما وذا قلنا لا يبرقي التركيب من عددين وتمسك
المسبوقة باسمها على ثلاثة النصب الشهاده بحجتها الاربعه

والاثنين

والاثنين والواحد وروى ان هذه النصب ليس فيها الا ضم ظن لظني فان
الواجب على الحاكم العمل بعلم الظن ولا شك في حصولها بشهادة من ذكر
وان تفاوتت قوة وصحة العلم لعدم اعتباره في كثير من احكام الشرع
وتمسك القابل بكفاية العشرة بانهما ارتفعت عن مرتبة الاحاد ومي دغا
اولاهما ارتفعت عن جوع القلة وكلاهما ضعيف وتمسك القابل
بكفاية الاثني عشر بانه عدد النصب في قوله تعالى ويعتشانهم اثني عشر
نفسا يعني انهما قالاهل التفسير الكنعانيين بالشام طليغا في ارض
الماورين بجهدهم فرضا ليجبرهم بحالهم الذي لا يرهب فكونهم على
هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك
وتمسك القابل بكفاية الاربعين بان الله تعالى قال يا ايها النبي
حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين فكانوا اثنا عشر لاهل التفسير
اربعين لحملهم عمر رضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبار الله سبحانه عنهم بانهم كانوا اثني عشر في اخبارهم عن
انفسهم بذلك ليظهر قلوبهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما
يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك وتمسك القابل بكفاية السبعين
بان الله تعالى قال واختر موسى ثومسبعين رجلا ليقا تسانا
للاعتذار في الله تعالى من عبادة العجل وسماعهم كلامه من امر
ونبي ليجبروا قومهم بما يسمونه قلوبهم على هذا العدد ليس الا لانه
اقل ما يفيد العلم بان الله تعالى قال ان يكون منكم عشرون صابرون
يعلموا ما يتبين فيتوقف بعك عشري ما يتبين على اخبارهم بصيرهم
فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل
ذلك وتمسك القابل بكفاية الثلاثاينة وبصفة عشر بانهما
عدد اهل غزوة بدر والنضع بكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث

الاشنع وعبارة امام المؤمنين وغيره وثلاثة عشر واداهل السيرة
على هذا القولين ولا ريب في عشرة وخمسة عشر وستة عشر وثمانية
عشر لم تحصرها وانما ضرب لغيرهم واحرمهم فكأنوا كمن حصرها
وعلى البهشة الكبرى التي اعراض بها الاسلام لسلالة القاصلي عليه
وسلم فيما رواه الشيخان وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر
فقالوا ما شئتم فقد عرفت لكم وهذا لا يقتضيه زيادة احترامهم
سند عن الشنيت عتهم ليعرفوا اننا يعرفون باخبارهم نكوتهم على هذه
العدد والمذكور ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك وليس
بلازم ان يطر في غيره غير ما ان ذلك في امرنا ليس بالمرح ان يطر
في غيره اتقوا دهر يعزه ورايته بما شئت شئت التي عليها خط المؤلف
من مشاهير واصلة في الجلال المحلي تشييد ما ذكرناه في المنسكات
هو شروح منهاج الاصول وجمع الجوامع باللفظ وبه يسقط قول
ثم نزل الاربعة والخمسة والستة والعشرة والاربعة افاذا علم
اصلا فلا يصح ان يقال في هذه وليس بلازم ان يطر في غيره اتقوا
عليان قولنا شارح وليس بلازم الخ جواب عن التزل وعدم التسليم
وموشرع يمنع انا دة الوارد العلم الا يدعوي التبايل فلا تكن في القائلين
ولا محتاج مع هذا القول ان المصنف من الحفاظ المتعين قوله لا احتمال
الا خفا صر على عدم الاضطرار لا يقال الاصل عدم اختصاصية لانا
نقول هذا لا ينبغي الاحتمال قوله فاذا ورد الخبر كذا لاي مرد بان يطر
ستة دة تجبل العادة لتواطؤهم وتوافقهم على كذب بلا حصر عدد معين
شعره وانما ذال به الجاني وردوه كذا لانا والرايا لاسرائيل الحال
وان يستوي في انضائي قوله من ابتداه ووطر ووصوله اليها
الي انما به وهو المحسوس الذي هو مستند الاخبار وهذا هو المتواتر الذي
ينصرف

وهو يمنع البسطة في جميع
كل اشياء البسطة شارح قوله
ص

ينصرف

جنوها العلم فلا يجب التركيب وقد لا يفيد فيعلم الكذب واحد فعدد
الاحتمال وجبت التركيب لتعلم عدالة الاربعة وصدقهم الاربعة
فانما اذا كذب واحد منهم لم يبق يقاب شهادته الزنا وقد يجاب
عن اصل استدلالنا قاضي بان امر الشهادته اصيل وبالاختصاص
اجدر كذا في بعضه والاسود في حاشيته قوله وان يكون مستندا
انتمنا به اي الخير عطف على ان يستوي في المرفق الخ والمراد بالاسود
ههنا المحرر عنه والمراد بالشاهد ما يدركها خواص الخسر الظاهرة
غير السمع بغير بنية عطفه عليه فدخل مكان مستندا لا خيار به مبعرا
او مستقوما او متوقفا او مسموعا الا ما كان مستندا لا خيار به
الخبر عن ذلك الجواز وتوجه عنه بالاحتمال كذا حرمه شيخ استاذنا
فوسد لا ما ثبت بفضيلة العقل الصافي عطف على الامر الموصوف بما ذكر
والمراد بالصرح والخالف وهو في ذلك خلافا لوجه خرج التواتر اذا لا
يدفيع من معرفة العقل اذا رآه كما بان في فقر بعضهم الادبي استخاطه
زهورا ومثل بصر في قوله كان يقولوا الاتيين صفة الواحد
ومحذوف ذلك ومثله غيره يا خيار الناسفة فندم العالم وما قاله ههنا
اقدم من قوله بعضهم لا ما ثبت يا خيار عن محتمد فيه بان يكون
مستندا لا خيار عنه لا اجتماعا فيه والاستدلال عليه لان المحتمد
فيه قد يبرر بالاحساس ايضا فليس من التواتر الجواز لفظا فيه
ثم سددنا اجمع الخ هذه الجملة كما نقول كما تقدم وبما ذكرنا في محله
بعد ذكره مفصلا شتميا بالاضبط وتقريرا بالمحفظ وزيادة البيان
فيخرج عن التكرار لا زيادة على قوله تعالي ووعونا موسى ثلاثين
ليلة فائتمناها بعشر فتم سنات ريماربعين ليلة ومن ههنا اثبت
بعض النجاة فانك ذكرت ومثلا بمنزلة الآية وناعمل جمع الخبر كما تواتر
كما يعلم

كما يعلم بادبي استنات ثولم عدد كثير هذا شرط اوله ولو فساقا وكفارا
واهل به واحد ودين واحد وشب واحد ووطن واحد وان لم يكن لهم
معصوم وان لم يكنوا بحيث لا يجوزهم بلدهم لا بخصوصهم عودا وان لم تدخل
اهل الدله فيهم كما اقتضى كل ذلك اطلاق المصنف ههنا خلافا لذي الجبر استراط
سمن ذلك ومنه على انه لا يشترط في فقلته التواتر عدالة والا سلام صاحب
جمع الجوامع ولقطه مع شرحه للمحقق المحل والا اصح انه لا يشترط فيه اي في
التواتر اسلام في رواه ولا عدم احتوا ابلد عليهم فيجوز ان يكونوا كذرا
واذ يجوز لهم بلده كاذبا خبرا هل قسطنطينية وقتل ملكهم لان الكثرة
مانعة من التواطى على الكذب وقتل لا يجوز ذلك جواز توافق الكفار واهل
بلده على الكذب فلا يفيد خبرهم القادر ولا يشك كل على الاصح اخبار اليهود
قاطبة عن تاييد دين موسى وعدم شجوه لان ذلك ليس اخبارا مستندا
لمحسوس فان موسى ما قال لهم ذلك وانما كذبة اسافقتهم واخبارهم
بل قبل انهم من تلقينات ابن الرواسدي على عادته في تعليم المرفق
الشجعة طلبا للدين على ان تحت نصركان قد استاصلنا فقاسم
حتى الاجنب في بطون الخواص فقد انقطع التواتر في بعض طبقاتهم
اذا كانت العادة الخ مشروطتان ومعناه ان كل عاقل نظرا لجرى بان
العادة حكم باستحالة تواطؤهم على الكذب فاستاد الاحاطة للعادة
من المجاز وعطوفوا ففهم على تواطؤهم فتسيري واعتبرت العادة
نقط دون العقل فقط لانه لا يجيل ذلك مطلقا بمعنى اذ ونوع
ذلك لا يلزم منه محالة لانه محتمل الوقوع والام تقدر العاديات
على قوله ردوا ذلك عن مثلهم بشرط ثالث قال في ذلك المرحوم
المدني في يقرير هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة تخيل تواطؤهم
على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فالسبعة العدد والظاهرا وباطنا

مثل العشرة العدد وفي الظاهر فقط مثلا قال الصفات تقوم مقام
 الذات بل قد يفيد قول سبعة صلي العلم ولا يفيد قول عشرة وروى
 في الصلاح فالمراد حينئذ المماثلة في افادة العلم في العدد قلت الكلام
 الاول هو الصحيح وقوله بالسبعة الخ ليس بياذلا دخل لصفات
 الخبرين في باب التواتر والمقام مستقر عن هذا كله انتهى قلت هو استدراك
 منجى على طريق القوم لاعلى طريق الشارح التي حورها في النافية لاينة
 وسبيل في التشريح نفسه المتخير بعدم اعتبار حال رجال التواتر
 قبيل النافية لكنه محمول على ما اذا وجدت الكثرة المذكورة اما اذا
 لم توجد فيقوم مقامها الصفات العالمة للمصلحة للعلم فالأمر
 عليه من التباس الحاد على المعترض حيث لم يثبت له مخالف فيه
 المصنفون وخصص به كلامهم والتوفيق بيد الله وقد فرغ شيخ
 استامنا التلبيد في نظيره باستماع وقرع تواقفهم على الكذب عادة او عقلا
 بالنظر الى العادة قوله من الابد الى الانهما متعلق بشلم لما فيه من
 راجحه المماثلة الكافية في تعلق الخبر والمجرد واما انه لا بد من المقتد
 في جميع الطبقات قوله وكان مستندا انتهى بهم الحسب بالفعل لا ما شانه
 ان يجس نعم المعتبر في العلم الحاصل من التواتر انه علم من شأنه ان يحصل
 بالاحساس كما في شرم الواقع وهذا شرط رابع ولم يقل وكان مستند
 اخبارهم لجواز ان يكون مستندا اخبارهم حاسمتهما في خبر علي ما اشترنا
 البما اتفاق المراد بالمستند الوافقة الخبر عنها وبوقوعها سواء كانت
 بعينها متا داخبا لكل واحد منهم ويسمى الخبر حينئذ متواترا معنويا كما اذا
 اخبر واحد عن جائز انه اعطى دينارا واخبر انه اعطى درهما واخر انه
 اعطى بغيرا وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطى فالاثنان
 الى الخبر عنه اما الاثنان اية بنفسه واما الاثنان الى افراده التي يجعها

المماثلة

كما

كما قدمنا الاشارة اليه هذا وقد يكون المتواتر نسبيا بان يتواتر
 عند قزم دون غيرهم كما اشترنا اليه فيما سبق فمتسبب ما شطنا
 به المتواتر المعنوي هو تمثيل غير المحدثين ويمكن تمثيله لهم بقول بعضهم
 مثلوا لمباح حديث منها اخبار ربيع البعير في الدعاء فقد ورد عن العسفي
 نحو ما يث حديث فيها رفع يديه في الدعاء لكن في قضايا مختلفة فكل قضية
 منها له تواتر والقد المشترك منها وهو الرفع عند الدعاء تواتر الجميع
 فوترسه وانصافا لهذا ان تصحبه خبرهم فاداة العلم الخ اسم الاشارة
 راجع الى مجموع الشروط الاربعة والمذكور المتقدم منها فهو صحيح
 وان كان المحل لهذا وقد كنت كتبت على هذا المحل ما صورته ليس المراد
 انضبا للمحاينة على وجه الشرطية لان حصول العلم امانة ودليل
 على تحقق التواتر فهو متاخر عنه فلا يكون شرطه لوجوب تقدمه
 عليه حينئذ فافراد وجميع تلك الشروط دليل اجتماعها وهو حصول
 العلم ثم حال الجمع رايه شيخ استاذنا قال ولا يخفى ان مقتضى كون التواتر
 بوجبا العلم بقدمها بالذات على حصول العلم منه لانه اثر من آثار الترتبة
 عليه والسبب ليتقدم بالذات على اثره المترتب عليه فقد رتب شيخ الاسلام
 الحافظ في شرح النخبة حصول العلم من شروط التواتر مقتضى تقدم حصوله
 بالذات اذ الشرط يتقدم بالذات لانه متوقف عليه والتوقف عليه يتقدم
 بالذات لا يخفى اشكاله الا ان يريد انه من شروط العلم بالذات متواتر
 فهو اتفاق قول جمع الجواب بعد حصول العلم اية اجتماع شرائطه من شرط
 جملة نسبته بالتواتر فليست بالذات اليك الاختيار فلهذا لم
 نسبته قيل الصواب حذف لفظ اربعة واشبات لثلاثة وخمسة
 به لما بنا على ان المحققين لم يعدوها لثلاثة وعشرين وانفسا من جملتها
 قلت هو شرط ظاهر لا يثبت من سوء عدد الاربعة وجعل قوله

وانما قالنا بما لا غير معد ودمنا لما ذكرناه واجمال المحققين الاربعة
 في ثلاثة لا يجازي تفصيل المصالح الثلاثة في الاربعة فلا تكن من الغافلين
 فقولنا هذا هو التواتر اي اذا جمع مفهوم كلي من الشروط
 وامارة اجتماعها على ما اشرنا اليه انما هي هذا المعلوم الكلي الجامع
 لما ذكره هو الخبر المتواتر في المصباح داخلة في جواب شرط مقدر
 في الاسم واسم الاشارة على ما اشرنا اليه في كونه واشتات
 حسيه بائنة فقولنا وعاري لنا ويا انه في حصول الشروط حصل
 العلم فكيف يتجلف حصوله والعادة تخيل الكذب بغير راد على انه
 مني على حصوله في الظاهر ونفس الامر ونحن لا نسلم جاز ان يريد
 في الظاهر فقط على ان حاله العادة الكذب شرط ولا يلزم من وجود
 الشرط وجود الشرط والاسم العلم فقولنا وقد وضع في هذا
 تعريف التواتر اسم الاشارة راجع للتقرير المتقدم من حيث انه مبريد
 الشرط وفي الخارجة عن الماهية عن الاركان وفي الداخلة فيها والتواتر
 اخذ التابع وهو كون الشيء بعد الشيء بفترة فالمتواتر انتاب مع فترة
 واصطلاحا خبر من شأنه كونه بحيث يوجب بنفسه العلم بصحة ومضمونه
 لسانه عامته وشرطه ان يبره على سائر قومه بمنع تراطوهم على الكذب
 عادة من غير حصر في عدد وبعين عن مثلهم ايان يستند خبرهم لمعسوسين
 شرحد وقضية هذا الكلام ان قولنا الذي هو بعيد العلم اليقيني بيان
 الحكم من احكامه لبيان الحقيقة وهو المتبادر كما قد اشار اليه
 انما ولا يذهب عليه ان التعريف يتم الحد ويكونان بالتأنيات والبرهان
 مكانا في عرضياتنا واثر على حده لانه ما قدم من ذاتياته التي اشرنا اليها
 الا انذار بل حملة ما نعرض لبيان شروطه فقولنا وخلافه اي
 التواتر وهو الاحاد قد يرد بلا حصر بل بطرق في عدد معين ايضا اي

كالتواتر

كالتواتر وجب في الفارق بينه وبين المتواتر فقد بعض شروط الباقية
 بان لا تخيل العادة تراطوهم على الكذب ولا يكون مستندا خبرهم محسوسا
 فقولنا به ان ما يرد بلا حصر هو المشهور وان لم يكن فهو قسم اخر فالاسم
 ونحوه قولنا في هذا ايضا عليه فاما ان يسمى ليس كما ينبغي اذا عدا التواتر
 فهو يسمى احاد كما جرح به المم بقوله لا في كلها سوى الاحاد وهو للتواتر
 احاد وله تقية نسعى ما هناك هذا ان اراد السؤال عن الاسم العام
 وان اراد الاسم الخاص فهو احد قسمي المشهور ويل اقتسامه فقولنا في المشهور
 ممنوع بل نوع من المشهور كما لا يخفى فسمي تامة تامة هذا المحل فاذا
 الخطا فيه منشاؤه حرف واحد وهو الواو من قوله وحلا قد يرد الخ فانها
 واقعة موقع فاستخرج المذكور من التواتر والمشهور من كونها نتيجة والتخصيص
 لما قبله وكان قال المشهور نوعان نوع منه يلتبس بالتواتر والفرق
 بينهما كذا وكذا ونوع منه لا يلتبس به فقولنا مع فقد بعض الشروط يعني
 شروط التواتر في نفس الامر ومن صرح بان المشهور قسمان السخاوي في عبارته
 المشهور قسمان قسم لم يرتق اليه فواتر وهو الاغلب فيه وقسم يرتقي
 اليه انتهى وبه صرح ان كل متواتر مشهور من غير عكس والله اعلم ومن شرطه
 ايضا فقولنا في قوله المص مع فقد بعض الشروط هذه زيادة زادها الشارح
 ليعاير اي من لا يلا في المعنى فيبقى عنهما قوله ما لم يجمع شروط التواتر
 انتهى قلنا لا شك في الاغناء وانما انه عليه من انما كما اشرنا اليه
 قد ثبتت بالتواتر حيث ورد بلا حصر لطرفه في عدد معين بل قد
 تخير من قسمه فيه بما ايسر وليت هذا التي يرتب له ثلثة التخيير
 بدو لم يجعل الله له تورا له من نور نور اربع حصر فاقول الاثني
 اي فيها نوعان شي حلية كبر الطريق والاقوال اثني وقوله اي
 ثلثة نصوصا لبيان لما نوقلا اثني من اي ان يزيد عدد طرفه

على الفرق

لعله
شئت

به را ومن حديث صحيح في اخره من جهته غريب مع ان مسنده غريب ثم قال
ابن الصلاح ولا ارى هذا النوع يوقى غريب الاسناد فقط ينبغي ان يلاحظ
لحديث الفرد عن من انقرو به قوله عنه عدد كبير فانه بصير غريبا مشهورا
وغريبا شالا اسنادا فكل النظر الى احد طرفي الاسناد فان اسناده غريب
في طرف الا لا يستور في طرفه الا حيزا كدشائنا الاعمال بالنبات لان الشهور
انما طرائق له من عند يحيى بن سعيد ثم قال وما ذكره من ان غريب الاسناد
لا ينعكس هو بالنظر الى الوجود والا فالقسمة الفعلية تقتضي العكس من
ثم قال لا يوافق اليهودي فيما شرحه من التهمة في غريب اسناده غريب سندا
ومثله لا بعد اسنادا لمتنا وغريب بعض السنة وغريب بعض المتن ولم يمثل
للمثاني لعدم وجوده ومهمة تبيينها في الاول لان تراعي خلافا
الجهات فتجعل او تمنع الجمع وذلك ان تقطع النظر عن ذلك فتجعلها لمنع الخلو
اشبه قال انما لا الشريفة في قول المصنف في بعض المواضع دليل على انه لو رده
في كماله لا يسمي غريبا مشهورا فليس بينهما عموم مطلق فنشرط تسمية الحديث
ان يرد فيه اثبات ولو في موضع واحد انتم في انشا من قول لا يصح
اي في تسميته غريبا بمعنى انه لا يتقدم عن صحة اطلاق هذا التسمية عليه
الرابع حيزم العراقي في التظلم بانه لا يشترط في راوي الحديث الا انفراد
عن امام من شأنه ان يجمع حديثه كماله وابن شهاب وقتادة خلافا لما يقوله
ابن مثنى وقد قرره شيخ الاسلام علي بن ابي طالب وكلام المؤلف هنا خالف
عن هذا الا شعرا طويلا في كلامه بعد هذا ما يتعلق به والله اعلم
فولما اذا قلنا في هذا اي العلم يقتضي اي يقبل حكمه على الاكثر قال
في حقي اذا وجد في بعض الطبقات ما يتقص عن الشرط خرج عن المتواتر انتم في
قلت هذا التوجيه يوجب قصر هذا الحكم على المتواتر وكانه استشعر
ما قد مشاه من كون الحديث عن غير مشهور او غريبا غير متواتر الحمل الكلام على هذا

حذا

حذا من مخالفة ويمكن التخصيص بان معنى قضا الاقل على الاكثر انما يحل
الحكم له والاطلاق ولا يجزي حكم الاكثر الا مقيدا بقولنا حديثنا نحن لا نرون
السابقون بمرحلتين من غير نزول ولا نرد بخلاف قولنا فبشر مشهورا فانه
لا يسوغ حتى يقول عن اي طرف وهم جرا شربا قال بعبارة
للمنفذ فلفظنا ما ذكرنا المراد بالاشهر فقط انه لا يتقص ولا حاجة لقوله
الاقل يقتضي على الاكثر لان هذا انما يتأتى في ذلك بمعنى فقط لا اقل ولا اكثر
ويكون دخول ما في ما فيه الاكثر بطريقا لتقليب فكيف هذا انتم في واجب
بانه اذا بقولنا اذا اقل الجزئيات ينفية وجوده الاكثر مع ذكر الاثنين
تأمل قوله فالاول المتواتر اجماعا فالقسم الاول من التقسيم
السابق وهو ما لم يترك بل احضر عدد معين وهو المسمى بالمتواتر
وهو في اللغة المتتابع مع فتور ونزاع سمي بذلك لانه لا يقع دفعة
وان الذي يقع دفعة العلم الحاصل عنه وقيل لمتواتر رجاله حيث جاءوا واحدا
بعد واحد بنزلة وقالوا انتم انما في سمي به لانه لا يقع دفعة بل على التواتر
والنواحي انتم في سمي به وهو النية للعلم اي وهو خبر من شأنه ان يشهد بنفسه
اي يوجب عادة حصول العلم لسانه بصدق يقوله وان تخلف عنه حصول
العلم بذلك لا بفعل بل بالصدق يقوله لا يستتبع تحصيل الحاصل فان حصول
العلم لا بفعل بل بغيره فبشر فخرج باجابه العلم بالمعنى المذكور بالا بوجوب كماله
ويقولنا ينقسم ما لا يوجب به بغيره بل ما بواسطته القرائن الزائدة على
القرائن التي لا يثبت الخبر عنها عادة كخبر من موت وولده مشروفا على
الموت وانقسم اليه قرائن الصراح والخائفة وخروج المخدرا على حاله مكره
غير معتادة دون موت مثله وخروج الملك لكانه ملكه فان لفظه
قد لا الخبر ونعم به موت الولد بخلافه من انفسنا وجدانا صغورا
لا يشترط اليه الشك واعتراض بان العلم بذلك لم يحصل بالخبر بل بان

واجيب بانه حصل بالخبر بضميمة القرائن اذ لو لا الخبر باكثر قوة
 لجوزنا موت شخص اخر اما بغير القرائن كما تعلم بضمون الخبر بالضرورة
 كقولنا الواحد نصف الاثنين او بالنظر كقولنا العالم حادث فلا يكون
 شي ما ذكر متواترا بخلاف ما يوجب العلم بواسطة القرائن التي لا يتقارن
 الخبر عنها عادة وهي بالضرورة عادة من احوالها في نفس الخبر كالحياة
 القارئة الوحيدة لتحقيق مصدرة وفي الخبر في الشكلم يكونه وسو بالصدق
 مباشر الامر الذي خبر به والخبر عنه اي الواقعة التي خبرها وقوعها
 يكونها امر قريب الوقوع ليحصل باخبار عدد اقل او بعدد شيقنقاري
 اكثر فانه من المتواتر وان كان حصول العلم بمعونة مثل هذه القرائن وذلك
 يتفاوت عدد التواتر هذا يحصل بالحيال بعدد وحاشيته وغيره اذ ان
 اورد على حد التواتر ما ذكره خبر الواحد اذا اوجب العلم بمعرفة
 القرائن التي لا تتقارن عن الخبر عادة كخبر النبي صلى الله عليه وسلم وعمره خول
 زيدا الدار مثلا فانه يوجب العلم بدخوله الدار مع انه ليس من التواتر كما هو صريح
 كلامهم اذ كان الجواب بان قوله السابق بعد كثير من رواة المعنى شاملا
 ما عرفت هنا تمت بيان المراد بما يوجب العلم هنا المعنى وهو المفيد للعلم
 على الوجه السابق لا مطلقا بل هذا بيان الحكم من احكام التواتر وليس حده
 مما يعلم من قوله فيما مر وقد وضع هذا تقريرا للتواتر بناء على ما ارتكبه
 من جعل المخرج والذين يشبهوا واحدا وان هذا تقريرا بالاعم وقد جوزه
 لا قدمون وان ايجاب خبر النبي صلى الله عليه وسلم العلم ليس بمجرى القرائن
 التي لا تتقارن ككونه وسو بالصدق مباشر الامر الذي خبر به وكونه
 ذلك الامر قريب الوقوع بل لا بد ايضا من امور زائدة ككونه خبرا شيقنا
 رسالته بالمعجزة وكل خبر هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع بنا على
 ان ذلك امر زائد يتقارن عادة عن الخبر وهذا شيقنا مست

لاول

الاول لا خلافي بينهم في افادة المتواتر العلم السامعية وانما اختلفوا في
 استواء السامعين في حصوله لهم وعدمه فقولنا يجب حصوله لكل سامع
 مطلقا لان القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على احد منهم وقيل لا يجب
 ذلك بل يحصل العلم منه لبعض كثرة العدد وثالثها الصحيح ان العلم
 الحاصل منه كدش عدمه ورواؤه متقويين السامعين فيحصل لكل واحد منهم
 وللقرائن الزائدة على اقل العدد والصالح له اللازمة له من احواله المتعلقة
 به او بالخبر عنه او بالخبر به قد يختلف فيحصل لزيد ورون عمرو مثلا
 من السامعين لان القرائن قد تقوم عند شخص ورواها ثانيا في
 قوله وسوقه ليدل على ان هذا تعريف للتواتر وليدل به على جواز قطع
 مثل هذا الثقت للعلوم المتعقبات بدوئنا قد عرف حقيقة خاص
 اهل ننه وعامهم وقد تقدم عندهم انه مفيد للعلم من حيث هو كذلك
 والاظهر من ذلك ان يخرج الثقت عن ايمان ان المتواتر قسامين احدهما
 بنيد العلم اليقيني والاخر بخلافه بناء على اعتبار مفهوم الثقت تعيين
 انه كاشف فان قلت هذا الاضمان في حالة القطع واجب او يجوز
 السقيج به قلت يجب الاضمان اذا قطع الثقت لمجرد مدح او ذم او زعم
 ويجوز فيما سوي ذلك واليك النظر بعد هذا فلا تكن من الغافلين
 الثالث لا تنقض باخبار اليهود عن تاييد دين موسى ولا يا خبار
 النصاري بقتل عيسى لان تواترهما ممنوع فقد قطع تحت نص عرق
 اليهود وما حدث لاخباره ذلك لا بعد واقعة كما قد مشاه والنصاري
 الذين دخلوا على عيسى الهيب كانوا تسعة وهذا العدد لا يقع به تواتر
 الرابع تعريف التواتر بان المفيد للعلم او ر عليه بالذور والتوقف
 المتواتر على معرفة لا خفاء في تعريفه وهو على المتواتر حصوله منه
 وقال اكمال الشريفي ان كان العلم بضمون الخبر مستقلا من المتواتر فاشد

كل منهم مطلقا وقد يحصل
 بعضهم فقط لول ان لا يحصل
 العلم

التواتر به دوري واجيب بان استعارة العلم بضمون الخبر من التواتر
باعتبار حصوله وترتبه علي سماعه وفهم معني اللفظ المسموع وكلاهما
علي صدق التواتر باعتبار كون حصوله وترتبه معلوما لمن حصل
له فالتحقيق ان الحاصل بالتواتر هو العلم بضمون الخبر ودليل صدق
التواتر هو العلم بذلك وهو غير ان قلنا الصواب ان توقف التواتر
علي العلم بتوقف العلم بالمعرفة لا خفي في تعريفه وتوقف العلم علي التواتر
توقف الحصول والتحقق واسم اعلم قوله اليقيني قال فيه ب فيما جده
بخط الشيخ شيخنا محمد انبوشي رحمه الله تعالى ليس قبيلا للنظري بل قد
يكون ضروريا وقد يكون نظريا فكان من حقه ان يقول بدله الضروري
الانتمائي وهو وجيه جدا ويمكن بمثابة ان يقال في نصيحه اراد باليقيني
الذي لا يكون لا يقينيا لاما شانه ذلك ولا شك ان الذي لا يكون
اللا يقيني ليس الا الضروري اذا النظري يكون ظنيا تارة ويقينيا اخري
ولعلك تستعين علي هذا المعني بجعل ل في الفت والموت للكمال
ولاشك ان الكمال في هذه النسبة هو الذي لا يفتك عن اليقينية ما خذ
من يقين للماضي ودام ولحد يغير كما ذكره الابد في قال وهو اعتقاد
ان الشيء كذا مع عدم احتمال ان لا يكون كذلك **تنبيه**
نقل بعضهم عن الكمال الشريفي انه اعترض اطلاق المص اليقيني علي
الضروري بانه خلاف الاصطلاح واجاب عنه بانه لا يخالف لان
اهل الاصطلاح قد يسمون كل يقيني ضروريا وعكسه لا تزي في قوله
في شرح المواظف عند نقل المحصل قد يراد بالضروري معني اليقيني
دون اليقيني المستغني عن النظر قال وقد يسمى كل يقيني ضروريا
مواقف لقول الشيخ الاشعري ومعني كونه ضروريا انه يحصل عند
سماعه من غير احتياج الي نظر ومصادقة حصول العلم بضمون

الخبر

الخبر من غير شبهة انتمائي وانت خبير بانه لم يأت بطائيل او غايته ما نقل
بعد اليقينية والخيال الضروري بطلن علي اليقيني ولم يأت بما يدل علي
الضروري الذي هو محل النزاع وقلة التامل بفاسد هذا التبرير قوله
فاخرج النظري علي ما بي في تقريره قيل فيه نظر لان مجرد ذكر اليقيني
لا يخرجه لانطلاقة علي العلم الحاصل بالنظر والاستدلال كالمطلات
علي الحاصل بالضرورة قلت موحي علي الاعتراض السابق
فلا بد من رعاية ما اجاب به عنه ولا شك انه لو ايدل اليقيني
بالضروري كان ابي قوله بشروطه فغيره للتواتر وهو
متعلق بالمفهوم والبال لالة او المسببة ومن هنا عرفت صحة ما
قرناه قوله فاعلم وانضاف الي ذلك ان يصح خبرهم اذاعة العلم
او قد جعل هنا افادته العلم تامة بشروطه ومترتبه علي حصولها
ويجتمعا انه للعلم اي مع شروط حصوله قوله التي تقدمت اي قريبا
توسيد اليقيني هو الخ يعني اصطلاحا ولا شك ان الاعتقاد كما
هو جالس والجازم محرج للظن والشك والوهم والمطابق اي للواقع
مخرج للجهل والتقليد الفاسد ولا شك في ثبوت له للتقليد الصحيح
وليس من فاسد اليقيني فلو رآه كغيره الثابت لضرورة او برهان
كان تاما وقوله بعضهم اراد بالجازم ملا احتمال معه ولا يترول
بالتشبيه خلاف اتفاقهم قوله هو هذا هو المعتمد ان خبر
التواتر يفيد العلم هذه العبار عند التبايل خفية لا نظرا لا
بجعل ان خبر التواتر الخ بدلا من الخيلة او من اسم الاشارة والمعتمد
او بجعل من اليقينية لاسم الاشارة مقدره قيل ان وهو مطرد
في مثله فتدبره سوفا ان شاء الله تعالى وباتي مقابل المعتمد
وهو القيل بعد ولو قال والمعتمد ان التواتر يفيد العلم كان

كان احضروا قوله ومن الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه
قوله بحيث لا يمكنه الخ تنبيه بضطر الانسان اليه وعلم ذلك الله تعالى
ان التكبي ما يستفاد من كسب وهو ما يشترطه الاسباب بالاختيار وال
النظري ما يستفاد من النظر والاستدلال وان الاستدلال اعم مطلقا من النظري
وان الضروري تاريخ يطلق في مقابلة الاستدلال فيفسر بما لا يكون تخصيله
منه ووراءه وتارة يطلق في مقابلة النظري والاستدلال فيفسر
بما يحصل به من فكر ونظر في دليل واضح هذه الجملة يطلب من تقليد
التوايد على شرح المعتايد لنا نفع الله به كما نفع باصله اذا تقرر هذا
ظاهر لك ان اللائق ان يفسر الشارح الضروري بما قرناه به في المعنى الثاني
لا حذر اياه في مقابلة النظري والاستدلال في تفسيره به لعدم ذكره
مقابله والله تعالى اعلم تنبيه اعترض بعضهم كلام الشارح
بانه غير قوي لان النظري بعد ما شرناه لاسباب كذا لا الضروري قبل
مباشرة منها يمكنه دفعه بالانصراف عنه انتهى قلت معنى قوله بحيث
لا يمكنه دفعه يشترط ان لا سبب له في اصل حصوله فلا يرد النظري بعد
مباشرة سببه كما ان قوله يضطر الانسان اليه يشترط عموم معني ان يشانه
ذلك فلا ينافيه التخصيص عنه بالصرح المذكور قوله وقيل لا ينبغي في هذا
مقابل المعتد السابق اي وقال بعض العلما والمراد الارثي وامام الحرمين
ولما يتعلق له عرض بالنفيين ايم البعض ان المتواتر لا ينبغي السماع بمضمونه
الا في حال نظريته ولو استقطبنا المشبه وقال لا نظر اكان احضر واخر
قوله وليس شي اي وليس هذا القيل بعينه به وطايل فلان تناقض تنبيه
كلام الشارح بصرح بان الخلاف في نظرية العلم المستفاد من المتواتر وظاهر رتبة
حقيقه وهو خلاف الرضي عند المحققين لان افتايل بالنظرية هو التكبي من
المعتزلة وامام الحرمين من اهل السنة وفسر امام الحرمين النظرية اخذا
من كلام

من كلام التكبي وتبعه الرازي متولف العلم منه على قدماء حاصله عند السامع
وهي الحقيقة لكون الخبر متواترا من كونه خبر جم وكونهم بحيث يمنع تواترهم
على الكذب وكونه عن محسوس لا بالاحتياج الي النظر والاستدلال عقب
ساعده والاعتناء لتلك المقدمات لا ينافي الضرورية فالحلف العقلي وكان
الارزي ان يقول ايضا وقيل بالوقوف كما ذهب اليه الامدي حيث لا يثبت بواحد
من الضرورية والنظرية لتعارض ويلهما اعني حصول العلم منه لمن لا ينافي
منه النظر وتوقفه على تلك المقدمات الحقيقة له من غير نظر اي عدم التناهي
بينهما والا فلا وجه للتوقف فظهر ان مقابل المعتد قوله لا تعارضت فهو له
لان العلم بالمتواتر لوقال لان العلم بمضمون الخبر المتواتر حاصل لا كان بينه
فيقول بمضمون ذلك المتواتر مثل من اثر الرسل والاصل من اثره افرس رسول
وكان ق لخط ما قلناه فقال الارزي ان يقول لان العلم بالمتواتر انتمي وهو غير
تمام ايضا لما اشترنا اليه قوله كالعلمي مثله المحققون بالصبيان والبله في
التشثيل بالعلمي نظر لان النظر الاجمالي حاصل قطعا والتقصي لا ذهاب اليه
تنبيه يتبين ان المراد بالعلمي من لا يمارسه له بالنظر والاستدلال لا
العلمي بالاصطلاح الاصولي وهو من عند المجتهدين لا يتجنى قول سماع
النظر ترتب امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الي علوم او ظنون اعلم ان المشهور
تزايد في النظر والفكر كما صرح به السيد وغيره وقد قدمنا الكلام على النكر
فيعلم منه النظر لمساواة له وايضا ما قاله الامام المطلب الذي يراخصه
لا بد ان يكون مجهولا بوجه والا كان تخصيله محالا لانه تحصيل الماحصل وهو
محال وان يكون معلوما بوجه ولا يمكن طلبه لان طلب المجهول المطلق محال
وان كل مجهول لا يمكن كسبه من اي معلوم بل لا بد له من معلومات مناسبة
وانه لا يمكن تخصيله من تلك المعلومات علي وجه كانت بل لا بد هناك
من ترتيب معين فباينهما وبين هبنة مخصوصة عارضة لها بسبب ذلك

الترتيب فاذا حصل لما شعور ما من تصور ي او تصور يقي وحاولنا تحصيله
 علي وجه اكمل فلا بد ان يتحرك ذهن في المعلومات المخزونة عنده مستقلا
 عن معلوم الي اخر حتي يجد المعلومات المناسبة لذلك المطلوب وهي المسماة
 بمباديه ثمة لا بد ايضا ان تتحرك في تلك المبادي لترتبط ما ترتبطا خاصة بروبي
 الي ذلك المطلوب فهناك حركتان سببا الاول منهما هو المطلوب المتشعور به
 الوجه الثاني نفس ومنتهاها اخرها يحصل من تلك المبادي وسبب الثانية
 اول ما يوضع منها للترتيب ومنتهاها المطلوب المتشعور به علي الوجه الاكمل
 مثلا الانسان متصور لنا بوجه كالفنا حرك فاذا اردنا تصور بوجه
 اخر ترجمنا الي ما في خزانة الخيال من الصور فوجدنا ما يناسبه الحيوان
 فكيف وانما طق فخيرنا مما في بين المعلومات وترتبنا ما بان فوجدنا الحيوان
 علي انما طق ثم التفتنا اليه علي هذا الوجه فحصل صورة لم تكن حاصلة وهي
 المجموع المركب منهما من حيث المجموع وهو الانسان والعالم معلوم لنا بوجه
 كالموجود لنا اذا اردنا التصديق بوجه وانه المتصور لنا ترجمنا الي الخزانة
 فوجدنا فيها ان العالم متغير وان كل متغير حادث فرتبنا ما علي الوجه
 المتصور فحصلنا علي وجه لم يكونا عليه هكذا العالم متغير وكل متغير
 حادث فحصل لنا العالم بان العالم حادث وفي المقام ابحاث شريفة تتطلب
 من البسوطات ترتيبا يزيد منها تعليل المقاييد وقوله ليس توصل حال من
 امور او صفة لها وعلي كل فهو علة الترتيب والمعني ان ترتيب تلك
 الامور اجل ان يتوصل الفكر بما يستقل منهما الي المطلوب اي ولو كان يكون
 بحيث يفهم منها انما اجل ذلك وحاصله التوصل ولو بحسب الصورة وما
 يفهم منه فيشمل تعريف حركة التفسير في الاستدلال الثاني من الاستدلالين
 علي مطلوب واحد ذلك الحركة لا تكون للتوصل الي المطلوب لحصول
 الوصول اليه بالحركة في الاستدلال الاول ويمتنع تحصيل الحاصل وحركتهما
 في

بان

في استدلال قصدي الزام الخضم واسكانه فقط لا التوصل المذكور ان كلامنا
 هاتين الحركتين من افراد النظر اصطلاحا كما موضحا نتيجه ان الاول
 قوله ترتيب مصدر مضاف لمفعوله اي ترتيب النفس امور افوق الواحد ترتيب
 التغير والحدوث علي وجه مخصوص يستقل بهما الي العلم بحدوث العالم
 مثلا ومنه يستفاد ان محل وقوع الحركة الفكرية هو المعلومات لا العلوم
 وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الامام الرازي الي ان العلوم المعلومات
 الثاني قوله الي علوم او ظنون من باب اللف والنشر المرتب كقول
 اي علوم هو عند المحققين في التصورات والتصورات وقوله او ظنون
 خاص بالتصديقات التصورات والتصورات وقوله بنا علي ان التصورات
 لا تقاير لما علي ما هو مختار المحققين فلا تكون لا علوم ذلك قوله
 وبسبب العاصي اهلية ذلك اي الترتيب المذكور ان اراد تفصيلا فسر بكنا
 منع شرطية وان اراد ولا اجمالا فممنوع وقد اشارنا اليه انما وهذا ما
 اعترض به بعضهم المصحيث قال ان العاصي فيه اهلية النظر علي طريق
 العلوم فلا يصح التمثيل به فكان الاولي ان يقول كما قال غيره كالبته
 والحيث انتهى وانما قلنا لا في رفقت عليه بعد ما بحثت المناقشة
 فاجبت العز والقبيل حرمه علي الانصاف وقوله لا يصح مع قوله
 الاولي فيه نذاع عجيب ولا يخفى عليك ان الشال كما بان في ابشترط صحة
 لان القصور منه مجردا لا يوضح قوله فلو كان اي العلم الحاصل
 بالحدوث التواتر قوله لم يصير واجعا من قوله حاصل من ليس له
 اهلية النظر مرعي فيه معناه الشامل للهيئات والبله والمفكرين
 وارباب البلاد بعد مراعاة لفظها قوله لا يظن ولو ابدل
 الواو بالفا كانا سلس قوله لهذا التقدير يحمل ان المفرد هو ان المفرد
 فلا يمكن الانسان رفعه عن نفسه كالعالم الحاصل باحدى الحواس

المثال لا يشترط صحة

المنس الظاهرة والنظري ما يحصل بواسطة ترتيب امور معلومة او منظومة
 يتوصل بها الى علوم وظنون ويحتمل بيان ذلك فلا تناوب وفي نسخة التعريف
 قوله ان الضروري يبيد العلم بلا استدلال والنظري يبيد لكن مع
 الاستدلال على الافادة الظاهرية تعليل لظهور الفرق لا للفرق كما لا يخفى
 تعليل الشيء بصورته فليسبب قال في الضروري من صفة العلم فيصير
 معني التركيب اذ العلم الضروري يبيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه
 وقال في العلم الضروري يستفاد بلا استدلال والنظري يستفاد بالاستدلال
 هذا صواب العباد انتهى ولا يخفى كما اشار اليه الثاني ان النظري ايضا
 صفة العلم فيلزم ان الشيء يبيد لنفسه فتتوجد الصلابة المذكورة عليه
 ايضا قلت ويمكن ان يقال ان الضروري بالنظري يسا صفتين للعلم انا
 هما صفتان للادراك الاستفاد مما في صير المعنى ان الادراك الضروري
 اي العنوان بهذا العنوان يبيد العلم الضروري اي بالمفهوم المعنون بهذا
 العنوان وفسر عليه الادراك بالنظري بغير العلم النظري وتلخيصه ان الشيء
 يختلف باختلاف عنوانه على نحو ما تبين في وجوب الوجود ووجود
 وحقائق لا يشيا بوجوده وقد نعرض لصحة المحققين ولين سلم ان
 الموصوف في الوضعية العلم من جملة ذهنا ومفصل خارجي في ما
 حاصله ان العلم من حيث احواله يبيد بنفسه من حيث تفصيله
 ومثله يكون في دفع الخطا وقد ارتكبه المحققون في مواضع على انه يمكن
 ان يقع تقدير الموصوف ويراد بكل من الضروري والنظري نقطة ويراد
 بالافادة الدلالة لا اشكالا جنيدي غايته لا انتقال من التسمية الى البعد
 وهو سهل فتأمله تبيينات الاول اعترض على افادة المتواتر
 العلم بان جنس الحقيقة مركب من جنس الاحاد وحين كل واحد لا يبيد الا الظن
 وضم الظن الى الظن لا يبيد اليقين لان جواز كذب كل واحد يوجب جواز كذب

المجموع

المجموع لانه نفس الاحاد ورد بان قد يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد
 كما لحظ المؤلف من شعرات فانه له قوة ليست لكل واحد من الشرائع بانفرادها
 الثاني اعترض على كونه مفاده علم احاد ورياء بان الناس متفاوتون
 في العلم الخاصل منه وقد خالف فيه جماعة وايضا العلم يكون الواحد نصف
 الا شين اقوي من العلم بوجوده ذي القربين ورد بان الضروري قد
 تتفاوت انواعه تتفاوت علم او عادة او زيادة ممارسه او احاطة بربا
 او احاطة بتصورات اطراف الاحكام وقد يختلف فيه بحكمة او فصور فلا بد ان
 الثالث اعترض الكمال قوله على الافادة بان المستدل انما يستدل على
 حكم لا على الافادة انتهى ويمكن الجواب بان المراد على شدة الافادة وتاثيرها
 وهو المحرك او متابع لتعلم المفاد النظر ما هو مؤمنه والله اعلم فوسمه
 وان الضروري لا يمنع ههنا ان يعطى على الفرق وهو فاعل لاح وفيه
 نظر لانه من الفرق فلا يحسن عطفه عليه ويظهر عطفه على معني ومشارك
 له في تعليل لظهور الفرق فتدبره واهلية النظر سلامة العقل في المواضع
 المتأينة للنظر قوله ما انما اهمت شروط المتواتر في الاصل يعني المتنب بل
 انما نعرض المتواتر من اصله تنبيها لغاية التقييم الذي ذكره المحقق
 ولا يخفى ان هذا جوابه ان يقال حيث كان للمتواتر في افادة العلم
 شروط كان الواجب عليه في المتن ذكرها لا نقرر من امتناع الاجمال في محل
 التعليم وقال به بل يجب بيان شروطه لتمييز من غير فان شروطه
 ما حوزة في تعريف المشهور انتهى ولعل مراده ما حوزة عدمها كما صرح
 قول الشارح فيما يري ثلاثة فصاعدا لم يجمع شروط المتواتر وفي نسخة
 في تعريفه المشهور فلا اشكال والجواب عن اصل الاشكال انه فعل قلل
 اعتقادا على التوفيق والتعليم وكثير لم يميز منه بل جعلوه قواما من
 المشهور كما لم يقي لتبيينه من الجاهل جمع مبحث وهو لغة مكان البحث

وهو التفتيش واضطلاحا مكان الثبات السنية الإيجابية والسلبية بطريق
 الاستدلال قوله يعمل به أن كان صحيحا او حسنا وجوبا او شرعا
 او يترك وجوب العمل في الأحكام أن كان صحيحا فلا يثبت في تدب العمل في
 المضاييل قوله اذ على الاستدلال موعود الحديث وقدم في شرح الخطبة
 وبعد بلفظها شي مما يتعلق به ورايت الان ان اخذ ذلك محمد بن سريح
 عندك ما يتعلق بخاطر من ذلك فنقول قال ب في تعليله على شرح
 النية العراقي على الحديث موعود يبحث فيه عن ستة النبي صلى الله عليه
 وسلم اسنادا ومنتها القطر معنى من حيث القول والرد وما يتبع ذلك
 من كيفية تحمل الحديث وروايته وكيفية ضبطه وكتابته واداب
 راويه وطالبه او ينال وهو اخصر انه علم يعرف منه حال الراوي من حيث
 الرواية وبالعرض كل مدي فانه يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة له
 من حيث الرواية وفائدة معرفته ما يتقبل من ذلك يعمل به وما يترك
 ثم رايته الايام ثمس ليس محمد بن ابراهيم بن ساعد الانصاري المعروف
 باسم الكفاي الشافعي قال في كتابه ارشاد انفا صلا الذي تكلم فيه على انواع
 العلوم وتعاريفها وما صنف فيها من محاسن الكتب علم الحديث الخاص بالرواية
 علم يستعمل على نقل اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله ورواياته وضبطها
 وتخزينها لافاضها وعلم الحديث الخاص بالدراسة علم يعرف منه حقيقة
 الرواية وشروطها وانواعها واحكامها وحال الرواة وشروطهم واصناف
 الرويات وما يتعلق بها التمهيد لتحقيق الرواية ونقل السنة ونحوها
 واسماء ذلك الي من عربي اليه بتحديث الاخبار وغير ذلك وشروطها وتحمل
 راوية لها بروية بنوع من انواع التحمل من سماع او عرض او اجازة بكتابة
 او مشاهدته وتحوذ ذلك وانواعها الاتصال والانقطاع ونحوها واحكامها
 القبول والرد وحال الرواة والعدالة والخرج وشروطهم في التحمل ان كان
 غائلا

وموضوعه بالذات الاحاديث
 المنجوبة من حيث الرواية

غافل ولا يشتغل بشي وان كان من لا يصح سماعه فكونه بحث يمكن سماعه
 عادة وان كان بالاجازة فكونه مبينا مثلا وفي كون الراوي سلفا غفلا
 خاليا عن بدعة موداعية اليها وتخوف ذلك واصناف الرويات المصنفات من
 المسانيد والمعاجم والاجزاء وغيرها احاديث وان اراوا شعرا وغيرها وما
 يتعلق بها هو معرفة اصطلاح اهلها ثم رايته الامام شمس الدين محمد بن
 يوسف الكرماني الشافعي قال في مقدمته شرحه للخوارزمي واعلم ان علم الحديث
 موعود ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل من حيث انه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحمل من حيث يعرف به اقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وافعاله واحواله وغايته هو الفوز بسعادة الدارين وكان مراده بالعلم
 نفس الاطلاع على الحديث فقط وليس موعود الا الذين قاله يبحث فيه
 عن عوارضه الذاتية وليرتبط للعرفنة بحيشة التقدير فدخل في تعريفه
 علم الاستنباط واما علم الاصطلاح فتعريفه معرفة الصحيح من غير والله
 اعلم انتهى بلفظه واعتراضه على الكرماني بما قلناه انه عرف علم الحديث
 روايه كما يعمل مما قدمناه عند قول الشارح ما في الحديث فانظر ان شئت
 قوله لا يبحث عن رجاله بل يحبس العمل به من غير بحث يعني لانه يفيد
 على ضرورية ولا غاية رجاله ان يكونوا اكفارا او فقهرا انه لا يقبل من اسلام
 ثقلته عند الجمهور قال ب هذا يويد ما قلناه من انه لا دخل لصفات
 الخبرين في باب النوازل انتمي قلت يجب ان يحمل كلام الشارح هنا على ما اذا
 وجدت التكرار السابقة في ثقلته اما اذا لم توجد فيقوم مقامها الصفات
 العالية المحصلة للعلم الضروري بمضمونه فما ذكره المحشي هنا وهناك
 ذهول عن هذه النكتة ووقوفه على ظاهر كلامه الذي عدل عنه
 الشارح او خصصه على ما اشار اليه مما كشفنا عن وجهه نقاب
 لا احتياج في انباينة فلا عليك في الاغترار بما لا يعود عليك بما يدرج

فالباق

من الاعتراض وحصرها اذا صدر بالعباد بالصدور المرض قوله
فان قيل فقد تقدم ما لا غنى عما استفيد من علم او مال وغيره واصلا كما يكون
بدا شي احسن خلاصه بغيره الا نزي ان محبت المتواتر بما تضمنته هذه
الغاية احسن خلاصه بغيره وانه واعلم ان المترتب على الشيء الحاصل به
يسمى فائدة من حيث الترتيب عليه وثمرته من حيث الحصول منه وغاية
من حيث تعقبه لجزية الاخير فاختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات وان اتخذ الشيء بالذات فان قلت جميع ما اطلت به في هذه
المفاتيح لا يجانف فيه احد من المردود عليهم وانما يجادلون في اشتغال
تلك الكتب على ما جمع تلك الامور فيمنعونه قوله ومثل ذلك الذي قلت
كثير فليعلم ان يومه من ذلك الكثير نردوا واحدا حتى يتكلموا عليه ونفاه
بما قلناه بعد من كلامه فاحسن التامل ولا تكل من الغافلين قوله
فذكر ابن الصلاح هو الحافظ العلامة تقي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح
عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكوفي الشهير زوري الموصلي الشافعي
ولد سنة سبع وسبعين وستمائة وتوفي سادس عشر ربيع الاخر
سنة ثلاث واربعين وستمائة ودين به مشفق قوله ان مثال المتواتر
علم ان المثال عند الحديث وان كان غير الشاهد عند غيره
كما ياتي قلنا لا ينبغي ان يراد اصطلاح غيرهم ما لم يراد اصطلاحهم والمثال
جزئي يتركز لا يوضح القاعدة والشاهد جزئي يتركز لا يثبتها قال بعض
المحققين ولا يشترط في المثال ان يكون صحيحا يستحسن فقط بخلاف
الشاهد الا ان النزاع هنا انما هو في مثال مطابق وجنبه فالمراد
من حقيقته مطابق لضابطه فهو معنى الشاهد عند غيرهم والله اعلم
وقوله على التفسير المتقدم حال من المثال والتفسير المتقدم ان يريه
جمع عن جميع من نواظروهم على الكذب عمادة ابي ان ينتهي من هذا اجابهم
المحسوس

لمحسوس واحترز به عن المتواتر اللغوي فانه لا يعز وجوده قوله يعز
وجوده من عز يعز يكسر عين المضارع بمعنى يقل لا يفتق بالانه بمعنى قوي
ومنه فعزنا بثلث والمراد يعز وجوده في الاحاديث بدليل ما بعد
لا مطلقا فان الخبر عن وجود مكة وبغداد وبغضته عليه السلام وجود
اسكنه ربنا متواتر تفصيلا الاول قال شيخنا شيخنا البقم العظمي
ابن الصلاح بالعدم عدم الوجود بدليل قوله الا ان يدعي ذلك الخ وان
كان قوله المصداق ادعاء غير من عدم يدل على ان مراده التقليل انتهى
فان كان عنه نصريح بما حمل كلامه عليه فسل ولا فائسك به يمكن
ان يريه واحدا له مما ياتي الاشارة اليها نقول بسا على المقترح
مع ما بعده بالعدم الثاني اجاب بعضهم عن ابن الصلاح ومن تبعه على مخالفة
بان الغرض من حيث الرواية والسند المعين لامن اشتمل هذه الكتب وتداولها
مقطوعا بشتها في مصنفها مع ما اجتمعت عليه من الاحاديث المتعددة
الطرق انتهى وانت اذا تأملت وجدته جوابا بصورة التخصيص فهو عين
الاشكال مع احتياجه الى مساعد مما يرشد الى تسليمه مع كلام ابن الصلاح
وانتاعه قوله الا ان يدعي ذلك بجمل مثال المتواتر على معنى تحققه
في حديث الخ ويجتمل التواتر المعروف من المتواتر ويجتمل التفسير المتقدم للاظهر
وجود المتواتر وما ادعان من تواتر حديث من كذب تابعه عليه السلام في
نحو التسمية فقد رواه ثوبان تسعين صحابيا كما قاله شيخ الاسلام الضاري
قاله وذكر ابو موسى المديني ان رواه نحو المائة فقال لا يعرف في زيديون
عن المائة باثنين ومن رواه العشرة المشهور لهم بالجنة وشاركه
في الزيادة على الستين مع كونه العشرة من رواه حديث المسح على الخفين
وجعله ابن عبد البر متواترا وكذا حديث رفع اليد عن علي ما قاله ابن منبه
وجعله ابن الجوزي متواترا وقال الشارح قد اخرج البخاري حديث

من كذب علي ايضا من حديث الغيرة وهو في الجاني من حديث عبد الله
ابن عمرو بن العاصي وهو في اخبار بني اسرائيل ومن حديث واثلثة بن
الاسقع ومو في ثايب قريش لكن ليس مو بلفظ الوعيد بالنا
صريحا وانفق مسلم بعد علي بن يحيى حديث علي وانس وابي هريرة والغيرة
واخرجه مسلم ايضا من حديث ابي سعيد وصح ايضا في غير الصحيحين
من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وفي قتادة وجابر وزيد
ابن ارقم وورد باسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد
ابن زيد وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران
ابن حصين وسلمان الفارسي ومرويه بن ابي سفيان ورافع بن خديج
وطارق لا شجي والسائب بن يزيد وخاله بن عمر فطه وابي امامة
وابي نضر صاعقه وابي موسى النخعي وعائشة بن نوارة ثلاثون نفسا من الصحابة
وورد ايضا عن نحو خمسين غيرهم باسانيد صنيعة وعن نحو عشرين
اخرين باسانيد ساقطة وقد اعنتني جماعة من الحفاظ بجمع طرقه
فاوله من وثقت علي كلاسي ذلك علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة
ثقالدوسي لهذا الحديث من عشرين وجماعة عن الصحابة من الحجاز بين
وغيرهم ثم ابراهيم الحارثي وابوبكر البزار فقال كل منهما انه ورد من حديث
اربعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر ابو محمد يحيى بن محمد بن
صاعد نرا دقليل وقال ابو بكر الصبراني شارح رسالته انما في رواه
ستون نفسا من الصحابة وجمع طرقه الطبراني في تراذقليل وجمع
طرقه ابن الجوزي رحمه الله لفي في مقدمة كتابه في الموضوعات
فجاز النسوبين وبذلك جزم ابن دحيه وقال ابو موسى المديني بوجه
عن رواية من الصحابة وقد جمعها بعده الحافظان يوسف بن خليل
وابو علي البكري ومما متفان في وقوع لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل

من مجموع ذلك كله رواه ما به ما به من الصحابة علي بافضله من صحيح
وحسن وضعيف وساقط مع ان فيهما ما مو في مطلق ذكر الكذب عليه
من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي انه جازع ما يتبين
من الصحابة ولا جلة كثرة طرقها مطلقا عليه جماعة متواترة ونازع
بعض شايخنا في ذلك قال لان الشوط المتواتر استراط فيه وما بينهما
في الكثرة وليست بوجوده في كل طريق منهما بمفروها واجيب بان المراد
باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الي انتمدابه
في كل عصر وهذا كاف في افاة العلم وايضا فطريق انس وحدها
قد رواها عنه العدد الكثير وتواردت عنهم نفعه وحديث علي رواه
عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود
وراه في هريرة وعبد الله بن عمر فلو قبل في كل منهما متواتر عن صحابه
لكان صحيحا فان العدد والمعين لا يشترط في المتواتر بل افاة العلم
كفي والصفات الاعلية في الرواة تقوم مقام العدد او تزيد عليه كما اقرته
في تكت علوم الحديث وفي شرح تحفة المفكر وبينت ههنا الرد علي من
ادعي ان يقال المتواتر لا يوجد الا في هذا الحديث وبنت ان امثله
كثيرة منها حديث من بني بد مسجد المسح علي الخمين ورفع اليد من الشاة
والخوض وريثة الله في الاخرة والائمة من قريش وغير ذلك والله المستعان
ثقلت وزاد غيره حديث اتوا للمسلم القرآن علي نسخة احرق وحديث غسل
الرجلين في الوضوء وخبر الناس تزيي واتحاد القبر رساجد رسوال
القبر وكل مسكر حرام ونضراهما راسع مقالني وبدا الاسلام غريبا كل
ميسر لما خلق له والروع من احب ثقتا له اما ما نقله البيهقي قال وليس
في الدنيا حديث اجمع العشرة علي روايته غيره فقد نعتية غير واحد
لكن الطرق عشرة موجودة فيما جمع ابن الجوزي ومن بعده والثابت

عن الحاكم ووافقه اندجا
عن رواية العشرة
من رواية العشرة

متها ما قدمت ذكره فن المعاج على والزبير ومن الحسن طمحة وسعد سعيد
 وابو عبيدة ومن الضعيف المتنازل طريق عثمان وبقيتهما ضعيف
 اوسا قط هذا كلامه بلفظ قلنت قوله او يزيد عليه اوفيه للاضرب
 اي بل يزيد عليه مثل اليماية الف او يزيدون ويورد زبادتها عليه قوله
 الفقهاء في تعارض اليبات انه يرجح بزيادة العدد المذكور في زيادة
 العدد ويجعل او معنى بل الاضرب به يظهر لك ان قوله الا في احوال
 الرجال وصفا لهم الخ من قوله تنازع قلنت لاطلاع على كثره الطرق واحوال
 الرجال وصفا لهم الواو فيه على معنى والاضرب به ولو عير بها كان اولى
 لان كلامه في كتبه كالمصرح بان الشرط في ثبوت تواتر للتواتر على ما قرره
 فيها احد امرين ايا بلوغ ثقلته الكثرة السالبة منها واشتمالهم على اوصاف
 عالية تقوم مقام تلك الكثرة في حصول العلم ولا شك ان ذلك
 طريقة حررها الشارح سعدا بما ياتي عليها الاستدراك على القوم
 المصحين بالنفا صفات رجال المتواتر حتى لا سلام مولى بن علي اعتبار
 حضور الكثرة قال لا اعتراض عليه بعد هذا بخاتمة القوم في اعتبار الصفات
 قصور وتقصير في ثبوت هل يمكن الجمع بين كلامه حيث لم يعتبروا
 اوصاف ثقلته وكلام الشارح حيث اعتبرها قلت نعم بارتكاب
 التخصيص بان يجعل كلام القوم على ما اذا وجد العدد والكثرة السابقة
 فان فقدت تلك الكثرة قامت مقامها الاوصاف العالية التي يورس التواط
 على الكذب معها عادة ولذا حملنا كلامه على ان الشرط عنده احد
 الامرين اوبا وتكاد ان تقاس وجود الصفات العالية التي تجعل معها
 العلم الضروري ويرتفع معها احتمال التواط على الكذب عادة فيلزم وجود
 تلك الكثرة في ذلك قياسا اخرها كما استفاد بيانه عن الفقهاء ان
 قلت يتجه على اعتبار الاوصاف العالية انما اذا خالف احد من ارباب
 المذاهب

المذاهب كما لا يخفى والشارح في حديثنا وجدت في ثقلته تلك الاوصاف دون
 الكثرة المشار اليها ان يكون في ذلك مخالفا للتواتر المقيّد للعلم الضروري
 فيلزم مخالفة مثل اي حقيقة للعلم الضروري وهو غير لائق بمقاماتهم
 ثبت تقوم لزوم ما ذكرنا ظاهر ويمكن الجواب بمنع كونه عند ذلك
 وقت الخاتمة هو كاف في تسويتها بمنع وثوق مخالفة احد منهم لما ثبت
 في ثقلته تلك الاوصاف وحال مخالفة وبفرض وجود اوصاف عالية بمنع انما
 مما يقوم مقام تلك الكثرة في حصول العلم الضروري يسامع في ثبت
 هل يتوجه على طريق الشارح ما اورد شيخنا استنادا على القوم في اعتبارهم
 الكثرة المشار اليها من ان ثقلته كلامهم ان ما كان ايا خفيفة والشارح في
 واحد اذا روي حديثا لم يشك في كونه غيرهم لم يكن متواترا وان صلح
 فلتواتر ان السوقة اذا رويها بالقبول تلك الكثرة كان متواترا قلت
 لا ولعل هذا من موجبات العدد ولعن ظاهر طريقهم وعلى كلام الشارح يكون
 قولهم ان الاربعة صالح للتواتر معناه حيث لم توجد الصفات العالية
 والكلان الشرط موجودا بالفعل قال الكرماني قال ثبت لاختلاف
 الروايات في الالفاظ مع الاشتراك في المعاني نحو من يقر على كذا ومن يقل على
 ما لم يقل ومن كذب على غيره وان كذبا على ليس ككذب على احد كحديث
 هل يقال انه متواتر قلت مثله يسمي بالتواتر من جهة المعنى اي القدر
 المشترك الحاصل من جميع هذه الالفاظ متواتر كما قد مر من صدر البحث
 في هذه حديث من كذب باخرجه البخاري غاليا من حديث سلمة بن الاكوع
 فقال حديثه المكي بن ابراهيم حديثا يزيد بن ابي عبيد عن سلمة بن الاكوع قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من يقل على ما لم يقل فلينبوء
 بقدره من النار قال العلامة الكرماني اعلم ان هذا الحديث استاده

من عوالي لا سانبدا لان الرجال قبيح بين البخاري وبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاثه وهذا اول ثلاثيات البخاري في علمه انتهى فقال الشارح
هذا الحديث اول ثلاثيات وقع في البخاري وليس فيه اعني من الثلاثيات وقد
افردت فيلقت كل ثمن من عشرين حديثا انتهى في ثلاث فدا طنت في هذا
المحل بما لم يظهر من حاله في هذه الاوراق سلوكه قلت لان تلمين
في كلامه واطبق من ينسب نفسه الى العلم من اهل العصر على ارتضا
كلامه تقبيل له من غير تنبيه للفرق بين الطريقتين ولا يجب فاعلم
بمبدئي من ينسب اليه صراط مستقيم قوله وما ادها دايما من اصلاح من
العزلة المتوانر ممنوع ان لا دليل عليه بل مجرد دعوى جارية من الدليل
فعلي بن يقطين بهذا اثباتها بالدليل وهذا سقط قوله في بعض
الحقيق ان المنع المجرى للثبوت لا يقبل لان المنع معناه طلب الدليل والطلب
ممن مات انتهى ولا يخفى ان المذهب لا يثبت بموت ابيه فلا تقبل
قوله وكذا ما افعله ابي غير ان اصلاح كان حيان من عدمه في امر
ممنوع كذا قوله لان ذلك المذكور من دعوى العزلة والعدم في الخ
كذا قاله بعضهم وقال ب قوله لان ذلك علمه لا يقبل ولا يظهر تعلقه
لا يمتنع فالكلام جنيتمنا سم لان قلنا لا اطلاع لبيت علمه لا تتاع
وعوامه لا نعلم علمه لكونه فيهم فيما ادعوه وصواب العبارة ان يقول
وانما صدر من هذه الدعوى من صدرت منه لان ذلك ينشأ الى اخره
انتهى وان خير بان المنع ليس مقابل الوقوع والمواز وانما معناه عدم
طلب السابيل من المستند والمعلل وان يقول بقوله لا دليل على دعواه
لمعني ممنوع التواتر في الموضوعين لفظا وتذكيرا اعني لا اثر اليه انه
لا دليل على ذلك المدعى وانما صدر عن قلنا اطلاع الخ اذ لو كان هناك
كثرة

كثرة اطلاع الخ لوجود المدعى الدليل عليه لانه فان توقف في صحة التقيل
غير لا يتقن بتيجه جنيته ان كونه ما نعتق في انه سابل وقوله لان
يقضي انه معلل مستدل وهو عصبية مقام المناظرة ومصادرة وذلك
قبح عن علم الحد بموجب الخط قطره ان قوله لان الخ المقصود به
التقيل ولا نقضه ببيان استدلاله المذكور فكانه يقول وسند
ان ما قاله دعوى خالية عن الدليل ان الكتب المشتملة على طر والادوية
كثر اشتمالا على شروط نقل المتواتر ويلو عما مر منها فائدة العلم
اما بذاقتهما واما باحوال رجالها وصفاتهما الى اخره قوله عن قلنا اطلاع
قال ب انما نشأ عن العقلة عن انه لا يحتاج الى استاذ خاص في شبه
الكتب المشهورة الى مصنفها كما سيذكره وان ذلك ثبت بالتواتر
وانما قلنا لا اطلاع على كثرة الطرق من المستفيدين انتهى قلت
لا يخفى ان حكم الشارح بان ما ذكره من ان قلنا لا اطلاع على كثرة
الطرق واحوال الخ صحيح واما ما ذكره الكتب المشهورة باعتبار الاجتهاد
عليه قائم ارفع تنوعا على سبيل الاستنباط والاستظهار وليس من
مه خولات قلنا لا اطلاع على انه لو سلم ذكرها بطريق النقل الاول
امكن ان يقدم بعد قوله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كتيبة العقلة
عنه فليقدم برؤس لا اغترار القاصرين بعظمة القايدين فكان الاسال
عن مثل هذه الشقا شق من شيم اهل الحقائق قوله واحوال الرجال
وصفاتهم بيني عطفه على طرف الكثرة معتبرة فيه قال ق
مقدم ان المتواتر ليس من مباحث علم الاستاذ وان لا يثبت عن رجاله
وجنيته فلو سلم قلنا اطلاع من ذكرهم للص على احوال الرجال وصفاتهم
لم نوجب ما ذكره يعني من كثرة وجود المتواتر وانما علم انتهى ومركما

بنهناك عليه مزين وتوضع ظاهر كلام القوم لكن الشارح لا يزال الموار
 على حصول العلم الضروري من الخبر فتي حصل ثبوت تواتره وان كانت
 الكثرة المشار اليها ظاهرا ومثلي لم تحصل ثبوت تواتره وان وجدت
 شروط في الظاهر وبه جزم من كتب على شرح الاعتقاد للسعد بن محقق وان
 الصفات والاحوال الاعلى التتصية لا تتأخر الكذب عادة تقوم مقام
 بلوغ العدد فالكثرة المذكورة غاية ما فيه انه خالف ظواهر كلامهم لم
 ما لم يبين اليه مما يقول عليه ليس هذا الا حجة في الفضل واجبا بالتعليق
 وخلود في الغرض عن المزيد وما اشار اليه اول من استأخر في كلام الشارح
 حيث صرح بعدم اعتبار الصفات ثم باعتبارها تقدم جوابه ثورا
 لا يعاد العادة الخ الذي قدمه اعتبره لاحالته العادة ما ذكره العادة
 فيرد المطلق للثبوت ولا بد من الاستحالة في قولهم في الاحاديث نخرج
 بحال النزاع اذ وجوده بكثرة في غيرها مستقو عليه كما بينهما له فيما
 سلف ولا شك ان المستفاد من هذا الكلام وما بعده دعوى ان التواتر
 بوجوده لا دعوى انه ممكن الوجود فقال في بيته لثابت ان يقول البحث
 في وجود التواتر لا في طريقه امكن وجوده غير لا يبق بالذي يخصص
 مع قوله ومثل ذلك الكتب المشهورة كغيره فان قلت بل الكلام دال
 على الامكان والا لا وردد ما ادعي وجوده عدة امثلة قلت قد قلنا
 من كلامه ذلك انما على انك قد صدقته حينئذ هذه المقالة في
 دعواه قلنا الاطلاع قوله بوجه نسبة اليه يصنفها نصير
 بان المقطوع به صحة النسبة بل هي عندهم بالقطع الذي لا شك فيه
 اذا عرفت هذا فقول وان سلم القطع في بولت نسبة لا يصح ما على
 ما لا يخفى في نفي يعني انه لا يلزم من نسبة شيء لشيء صحة نسبة اليه غير
 سموع

نسبة اليه بما روي فيها
 ونحو ذلك لا شك
 بين علماء الاسلام في صحة
 عدم

سموع لانه منع في تقابل القطع فليتأمل تنبيه اعترض كل الكلام الشريفي كلام
 الشارح بانه لا يلزم من القطع بصحة نسبة الكتب اليه تصنيفها كون ذلك
 حاصل عن التواتر فقد يحصل القطع بخبر الواحد المختلف بالقرائن والا فمذا
 صحيح التجاري الذي هو اصح كتاب بعد كتاب الله لا يروى الا بالسمع
 المنقول الا عن الخبر يري بالغالب الكتب المشهورة لا يتبلغ فيما تعلم روايتها
 مرفيها الذين يتفضل الاستاذ في عصرنا اليهم سماعا عددا للتواتر انتهى وهذا
 الشهادة خالطت كثيرا من الطلبة ويمكن جعلها بالماضي من اشارة الشارح
 اليه من تمسك القائلين بالتواتر وقد اشار الشارح الي ان لا تنظر لخصوص
 سند معين كما نوهوم فان قلت فكيف يمكن تواتر نسبة تلك الكتب
 اليه بغيرها ولم يقرأها عليهم الا الواحد والاثنان قلت لا شك
 انه وان لم يقرأها عليهم الا من ذكره لكن تكرار السماع باعترا في تصنيفها
 بما تكرار سمعها الخاص والعام ولم يخضر به العلماء عن العوام مع مشاهدته
 خطوطهم المعروفة بالعيان والكلام ومشاهدته تصرفهم فيما بالنظر
 والابرار وحلت اليهم في طلبها الوثوق واعتزقت اربابا في الحافل
 باقتضاها وايدوها المشاهدة والشهرة اهل تلك الطبقة كانت حالهم
 كذلك مع من بلغهم وهم جرا وليت شعري ما ذا يقول هذا الغفيل
 في تواتر الفرائد السبع مع ان اهلها ليسوا الا احاد او اربعة عنهم
 بل لا يثبت ليسوا الا كذا لا يعمل بسعد الا ان يقول اننا لا نقدر النقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم على السند الخاص والقوم للعنيين ولا شك
 ان العدد عند صلى الله عليه وسلم بلغ مبلغ التواتر وعن كل واحد
 من السبعة كذلك وان لم يقصد للضبط الا السبعة وعندهم الا
 روايتهم فتدبر ولا تكن من الجاهل من والحمد لله رب العالمين
 وتغذرت حلقه يعني بحيث كان مذكورا في بعضها بطريق وفي غيره

ان يكون في بعض
 الامور

باخرا وبطريقين رجا لاخر غير مما او بطرق رجا لاخر غيرهما وحاصله
 انا لا نشترط في تلك الكثرة ان توجد باعتبار سند معين والله اعلم
 نقد والتجمل العادة الخ هذا اصولا لا تغردت منصوب به على المصدر
 المبينة للنوع على حد ضربة ضرب الا مبر فان قلت اذا وجد
 التعداد المذكور لم يكن من محل النزاع في شي وانما النزاع في ان يوجد فيها
 ما هو كذلك قلت مراده ههنا بالتعداد الذي تجمل العادة معه
 والنوازل على الكذب ما بلغ الكثرة السابقة او ما وجد في طرق المتعددة
 في الحيلة من الاوصاف العالقة ما يقوم مقام تلك الكثرة في حصول
 العلم الضروري بمضمونه فلا تكن من القاصرين والفرقة بين
 ولا يد من تقديرها بعد تجمل مثلا ليربط الصفة وهي تجمل الخ
 بالموصوف وهو نقد وانما اشترنا اليه في التقدير قوله اليقيني مراده
 به الضروري فيكون قد تقدم بما فيه وتقال بعضهم النظر في سوء خلاف
 الصحيح في العلم الحاصل من التواتر قوله بصحة في قايده اصله
 بصحة شئنا في قايده من حيث انه قاله يعني مثلا لا انساب ووجه
 الاحساس الظاهر كذلك على ما مر صدر البحث ولعل هذا مراد
 ب بقوله ليس القول قيدا بل لو كان الحديث فعليا كان كذلك انتهى
 اذا الاعتراض والاستدراك على التنازع قوله ومثل ذلك في الكتب
 المشهورة كثير قال في دعوى مجرده فلا تقيد بمحل النزاع انتهى قلت
 بحيث تاتى الرد عليه هنما ذكرناه عند قوله ومزاحم ما يقرب به
 الخ فعدا اليه واستغن يا الله عليه قوله وسواء لاقتسام الاحاد
 بالمدعي في بحسب لتقييم السابق في هذا الكتاب لا مطلقا وانما
 فكل التواتر لتوقف مقامهم الاحاد عليه اذ قد اعتبر فيها عدم
 بلوغها حد قوله باكثر من اثنين اي بالمدعي سائيه محصوره باعتبار
 مبدئها

مبدئها باكثر من اثنين وهذا صحيح فنقول ب تقدم ما في ذلك فيملاعه
 معين فخلقة عما اشترنا اليه اذ ما فورا الاثنين معير بالنسبة لمطلق العدد وقد
 سلف لنا به ايضا الرد عليه تنبيه ما اقتضاه كلام المصنف ان اقل عدد
 المشهور ثلاثته يشترط احر كلام ابن الصلاح واختار ابن الحاجب والرازي
 و امام الحرمين والامدي والغزالي ان اقل ثقله من اربعة اليه ما يبلغ
 عدد التواتر ويذهب جز طليقيني واختاره الكمال زاعم ان القول بال اقله
 ثلاثة غريب قال ولا يقال هذا اصطلاح اهل الاصول لا الحديث لا نا
 نقول بمنوع فقد جزم الجزري في منظومته التي وصعها في هذا القرن انه
 اصطلاح اهل الحديث ولفظه واصطلاح المشهور ما يرويه فوق ثلاثة
 عن الوجيه اي عن راوي وجامع وقد رواه شرط هذا ضعيف والصحيح
 خلافة بالافرق بين وجيه وغيره والله اعلم قوله عند الحديث
 يستفاد منه حيث ان بصيغة العموم ان الخلاف بعد ليس لا غيرهم وفيه
 لما ياتي قوله سمي بذلك اي سمي المصنف لكل بلفظ المشهور والمشهور
 من حيث مفهومه قوله لو متوجه اي المتاسب للمصنف لثقله من المعنى
 اللغوي الي الاصطلاحي قال ب ولو قال لظهور كان اتبع لاجل التثنية
 فانهم قالوا المشهور الظهور وانما خبريا انه لم يأت عنهم بما يدل على جرحه
 استعمال المراد وهو محل النزاع والخطب قريب قوله علي رأي جماعه
 الخ كان رأي متونا قبل الشرح وصار بعد مضافا وقد مر لنا بيان جواز
 نقول الكمال ولنا دي اللانق بالدرج ان يقول علي الرب وهو الربا ثم الربا
 المذكور واختاره للمصنف الاصابه جزم في جميع الجوانع بموجب جرحه بقوله
 قد مر في المستفيض مشهورا قوله من اية القضا مرادهم بهم المتقضا
 واهل اصولا القضايل وعزاه بعضهم لبعض الحديثين قوله من فاض
 الما اي مشتق من مادة فاض بنا علي رأي البصريين انه لا اشتقاق

من ان المصنف انما يكون نوعين
 المشهورين اكثر الاثنين لاصم

الامن المصدر مستقلا كان او متقدرا او من نفس فاض بنا على ان يكون في عين
 ان الاشتقاق لبعض المشتقات من الماضي او ما هو من فاض فيجوز على
 المذهبين بنا على ان دابة لاخذ اوسع من قايمة الاشتقاق واعلم انه
 قيل ان البصريين يثبتون بمثل هذه الحقايق وان كانت خلاف مذهبهم
 بحسب الظاهر فكله وفي التنبيه على الفرق المعبرة في الاشتقاق او بعض
 المصادر كالزج والفتوح يثبتون على حروف لا يعين فيه وفيه نظرا لانه لا
 اشتقاق الامن المصدر المجرد واسمه اعر فوسه ومنه هو اي من ائمة القضاة
 بالمعنى السابق فوسه في ابتداءه سوابق لا يتقص فيهما عن ثلاثة
 قال ب وكذلك فيما بين ذلك قلت فكان لا بد من ابتداءه اي
 انتهائه فوسه والمثبور عنه من ذلك بشعلا اوله متقول عن الواحد
 كما صرح به شيخ الاسلام الانصاري قلت كحديث الاعمال بالنيات
 لان شهرته تشبهه ومنهم من غاب اي يسمي في هذا البعض اجمالا
 بعلم ما في الذي قبله والكنية الاخرى هي انتقال المستفيض من
 الشايخ كما في عن اصل تخرج الشايخ لا عن اصل ويمتطع ابن السكيت وروايات
 رواه دون رواية المشهور فاقول في رواية المستفيض ثلثان كما قاله الشيخ
 في التنبيه وقال ابن الحاجب المستفيض ما زاد ثقلته على ثلاثة
 وقيل المستفيض ما قلته الامة بالقبول دون اعتبار عدد نقال الصيغ
 واقتال مواثرائه والماورد في فري منه وهذا لا ينبغي ان يفسر به
 الكيفية الاخرى لان هذا ما اشار اليه المصنف بقوله من يثبت به الخ والاف
 انه لا يثبت كالمشهور واعلم ان نظري لا يفرقة وكذا سائر الاحاد
 وليس اسمها عايد على المستفيض على الظاهر ويحتمل انه عايد على التقاير
 بينه وبين المشهور بل ويحتمل ان يضاف اليه وليس المستفيض والتقاير
 او ان يضاف بينه وبين المشهور من مباحث هذا الفن لا تاهلها
 الامور

الامور المقتضية اي وهذا زيادة بيان مع قوله على اني هما علة من القضاة
 فوسه ثم المشهور يثبتون على ما حررنا وابتداء العلم النظري ان ثباته
 طرفه وسلف من صفات الروايات والشدود والعلية وبعد الزيادة
 فارق المتواتر في بعض احواله كما مر كما فارق في قاعة العلم بالمظن
 للمعجز في الحديث دون غيره قاله السخاوي ثبوته وعليه اشتهر على
 الاسناد اي لا يعلمها متكل به كان له اصل اول ومن هنا قال
 ب المراد به اشتهر على الاسناد لغة لا اصطلاحا قوله فيشمل
 ماله اسناد واحد فصاعدا وان لم يكن صحيحا قال ب اي فيكون
 محتملا للانواع الاربع المتواتر والمثبور والعزير والغريب
 ثبوته بل لا يوجد له اسنادا اصل انت خير بان هذا لا مدخل له
 في شيء من تلك الالفاظ البتة وانما ذكرتها للقافية على سبيل الاستطراد
 فتمت من التسعد الاول وهو ماله اسناد صحيح ان له لا ينفصل العلم
 انتزاعا ومن في الجملة فيقتسل وماله منه اسناد حسن طلب العلم
 نرى بصفة على كل مسلم اذا المزيار طرفه ثلث الى الحسن وماله منه اسناد
 صغير الا ذوات من الراس ومن القسم الثاني وهو ماله اسناد علم
 استي اقتل من انبياء بني اسرائيل وولد في زمن الملك العادل كسري
 واسئلته كثيرة في الواهبان والموضوعات لابن الجوزي قوله وسواء
 لا يوريه اقل من اثنين عن اثنين اي وسواء ان لا يوريه او حاله
 ان لا يوريه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فلا تنصل وانفع
 فلا بد من تقدير صحة الخبر اما مع المقتدا واما مع الخبر وقد بدعي ان لا
 حذف ولا تقدير ثابته الامران المصدر وما ولا باسم المفعول
 اي وهو وغير المروي باقل من اثنين عن اثنين لكن يوريه بكل حال
 انه يصدر في حق المتواتر فضلا عن المشهور ولو زاد هنا في الثاني

عن اقل من اثنين كان اوضح حتى لا يصدق بالزيب في الحديث ههنا
تبيينات الاول قبل عن اثنين نفت الاثنين قبله لا يتعلق بيروي
انتمى تحت بل هو متعلق به لانتمى بالنفي يسلط على الاقضية التي هي
وصف معمول بيروي بلا شبهه وبه يسقط ان اثباتا قل في الثاني
اوضح اذ هو مبني على فهم ان النفي يسلط على العامل الثاني اعترض
كلاما لمصباحه خلا فظاهر كلامنا في المتخفي للاكتفاء بوجوه
ذلك في طينة واحدة بحيث لا يمتنع ان يكون في غيرها من طيناته
عن يبا كان يتفرد به واذا قرع عن شجرة بل ولا ان يكون مشهورا
كاختراع ثلاثة لثلاث على رواية في بعض طباقه وجرى عليه المص
تكملة في غير هذا الكتاب والا وحده كما اختاره السخاوي في ملاك
العزة فيه نسبة بالنسبة الى ما وانفرد راو ثمان عنه يقال فيه
عزيز من حديثه وكان واما عند الاطلاق فيستعرف لما كثرت
طباقه لان وجود سند يرايه اثنين عن اثنين ما سلم المص
عدم ما انتهى وعندنا انما يحده كلاما لمص فلا تغفل الثالث
ان ههنا في انصارية المصارع لا الحقيقة بقدر العلم وما يجرب
بجراه قوله وسمي في هذا النوع قوله بذلك اي بلفظ العزيز
ويجمع عزاء وعزوه ومما اذفع ما يتوهمه المناهرون من اتحاد
السمي به والسمي قوله اما القدر وجوده بناء على انه من عزيز
بكسر عين المصارع عزاء وعزاه اذا قل قوله واما كونه عزاء في قولي
يجيب من طريق اخرى بناء على انه من عزيز يفتح عين المصارع عزارة
قال تعالى في رسال عيسى الذين وجههم الى نطاقيه للتبليغ اذ ارسلنا
اليهم الاثنين فكذلك يومما ففرزنا ثلثا في ثوبنا الاثنين ثلث
ومو شمعون ومحفص الفضه طينتهما ان احصى الا نطاقيه كانوا عبدة

اصنام

اصنام قام رسول اليهم عيسى عليه السلام اثنين يدعواهم الى اليمان عيسى
وعبا ودة الله وحده ثلثا ثلثا من المدينة رايا حبيبا النجار برعي عنما
فما لما فاحضاه الخبر ثلثا لايحكما به ثلثا لثلاثي المبيض وثلاثي الاحمر
والا برص وكان له ولد مريض فسماه فبرانثا من حبيب وثلاثي الحنسر
فثلاثي علي ابريما خلق وبلغ حديثهما الى ملك المدينة فدعا بهما وقال
لما انا الله سوي الحقتا قالوا نرا وحده والملك فقال قوما حتى انظر
في امركما فحسبهما وبلغ الخبر عيسى عليه السلام فبعث عليه السلام شمعون
فدخل مستكرا وعاشرا صاحب الملك حتى استأشوا به واصلوه الى
الملك فاشبهه فقال له يوما سمعت اهلك حيث رجلين فقال اهل
سمعت ما يقولون فقال لا فدعا بهما فقال شمعون من ارسلنا قال الله
الذي خلق كل شي وليس له شريك فقال صفاه واخر انا لا يفعل
ما يشاء ويحكم ما يريد فقال وما ايتكما قال ما يتيي الملك فدعا بقلام
مطوس اعينين فدعوا الله تعالى حتى انشق لمبصر واخذت قبضتين
فوضعا ما في حديثه فصار ثلثا ثلثين فيظنهما فقال له شمعون
ارايك لو سالت الملك هل يصنع مثل هذا يعني يكون لك ولد الشرف
قال ليس لي عندك سوا الحقتا لا ينصر ولا يسمع ولا يتصور ولا تتفع
ثلاثا لان قدر الحكا علي اجبا ميتا مناه فدعوا بقلام ما ست
منذ سبعة ايام تدعوا قتلهم وقال لي ادخلت سبعين اودية من
النار وانا احذركموا التمر فيه فاستوا وقال فتحت ابواب
السماوات شابا حسنا يفتح لولا الثلاثة شمعون وهذا في الحماري
شمعون ان قوله قد اثر في الملك بضمه قام في جمع ولم يور من من
سواهم صاح عليهم جبريل فهلكوا ولما كان ارسا عيسى ارسا لما هو
ياذن من الله اصنافه سيجاننا ليه فقال ارسلا وعزنا شبيب

قوله اخري بالتانيث صفة لطريق صحيح لجواز تكبيره وتانيثه قوس
وليس شرط الصحيح اسم ليس عايد علي العزيز بن حيث فقد رواه
لان حيث ذاته ولا وصفه بالفترة ليل يوم كلامان هناك من
يشترط العزيز بن في صحة الحديث الصحيح وليس كذلك وانما يشترط
فيما علي القول به النقد بالذي في رواية العزيز بن وان لا يرويه
اقل من اثنين عن اقل من اثنين واو لم يسمعه عن علي النقد المشعر
به العزيز بن في صحة قوله خلافا لمعول مطلق عام له بخلاف
علي ما هو المصور من جواز حذف العام والمركب خلافا لابي مالك
واللام بعده للتبيين والاصل خلافا لابي عدم اشتراط ما ذكر
خلافا لابي زرعة علي حد مخر سقيا لزيد ورعي له وان كان
وافقا لابي الخير فتراسه ومعاوية علي الجبائي بن المعتزل في سور يستهم
في وقتنا سمع محمد بن عبد الوهاب بن سلام ستوبا في جي بضم
الجيم ونشد بديا الموحدة فزينة من قري البصرة كذا ضبط ابن
السماعي في الانساب وابن الاثير في الباب وغيرهما وفيه خلاف
طويل مبناه بتعليق القرايد علي شرح العقايد في كلامه ساقطة
ثان الذي نقله عثمان بن السكيت انه انما يشترط كون الراوي اثنين
في قبول خبر الواحد وهذا المخرج من صحة علي انه لم يقتصر علي
خصوصهما بل نقل عنه ايضا انه يقول انه يقو برتقاها الاعتقاد
كان يعمل به بعض الصحابة او يقتصر فيهم واحتج علي ما قاله بان ابا بكر
رضي الله تعالى عنه لم يتلق خبر الغيرة بن شعبة حين اخبره انه صلى
الله عليه وسلم اعطي الخيرة فاسد وقال هل بعد غيرك فوافقه
محمد بن مسلمة الا بصاري فافقه ابو بكر لهادواه ابو داود وغيره
وكذلك لا يسمي الله عنه لم يلق خبر ابي موسى الاشعري انه صلى الله

عليه

عليه السلام قال اذا استاذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع وقال انه
عليه السلام في رواية ابو سعيد الخدري فيقول منه ذلك عمر رواه
الشيخان ويقو برتقاها الاعتقاد كذا رواه واجيب بان
طالب النقد ليس بعد من قبول الواحد بل التثبت كما قال عمر بن حنبل
الاسنيذ اننا سمعنا شيئا فاجبت ان اشت كما رواه مسلم واجيب
ابن بابي عمرا فلا ذلك حسا لمادة التجري علي الرواية ليل لا يظن
ان هذا الربيع للكذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاحكام والله
اعلم ويمكن الجواب عن التانيث بان القول لا يعم من الصحة بشرط
الا عدم شرط الاضطرار في تنبيه الجبائي فيكون في اثنين
او لا اعتقاد في غير الخبر الوارد في ثنائيا ما فيه فلا بد عند
في روايته من ان يكونوا اربعة فلا يقبل خبر ما دونهما فيه كالثمانية
عليه كما انقله في المحصول عن حكايته عبد الجبار عن الجبائي قال ابن
دقيق العيد ولا عورة بمذهب الجبائي ولا من وافقه من القدرية
قوله بويحيى في تفسيره جفا وايد من الحاكم في عميد الله ليخرج
الحاكم ابو احمد في الشيخ شيخنا النجم ومحل الاشارة قوله كالثمانية
علي الثمانية انتهى وموضحا هو في انه من كلام الحاكم وعليه فلا اقتدار
علي السارج الا غايته انه عول علي كلام الحاكم في علوم الحديث
ولن خالف كلامه في المدخل فليجرب هذا الملقط تاني ما وقفت
علي هذا الكتاب قوله في علوم الحديث اسم كتابه قوله
الصحيح ان يرويه الصحيح الخ قال في قوله ليس مراد الحاكم ان الراويين
للحديث بل الراوي الحديث خفي لا يكون محموله قال في التوثيق في
شرح سلم قال في المدخل الصحيح من الحديث عشرة اشياء خمسة
منقول عليها خمسة مختلف فيما نال اول من المنقول عليه وهو

اختيار البخاري وسلم وسوا الدرجه الاولى من الصحيح وسواء لا يذكر
الا ما رواه صحابي مشهور بالروايه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
له ما رواه ثقتان فاكثرت ثم يرويه عنه ثابتي مشهور بالروايه عن
المصحا في له ايضا رواه ثقتان فاكثرت ثم يرويه عنه من اتباعه لا يتبع
الحافظ المتفق المشهور بالروايه والصوره وله رواته ثقة من الطيفه
الاربعة ثم يكون شيخ البخاري وسلم متفقا مشهور بالروايه في روايته
على ذلك الشرط ثم كذا في الحاكم الاحاديث المرويه بهذا الشرط
لا يبلغ عددها عشر الاف حديث انتهى بقوله ثم يرويه عنه
ثم يرويه عن الراويين للمصحا في مطلق الحديث لانه لو كانا
الحديث ثقتان ثابتي او رواه ثابتي وكذا ما بعد
وموراهج رقا للتوذي في اويل الترجيع من شرح سلم في حديث
وفاته الجواب ان الشيخ في اتفاق عليه من روايه سعيد بن المسيب
عن ابيه ونقل عن الحفاظ انه لم يرو عنه المسيب رضي الله عنه
الا انه سعيد قال وفيه روي الحاكم في قوله لم يخرج البخاري
ولا مسلم عن احد لم يرو عنه الا واحد قال لا لعله اراد من غير
المصحا انه انتهى وحاصله ان منه ذهب الحاكم الى الصحيح لانه
فيه من زوال الجماعة عن روايته بان يكون مشهور بالروايه
عن روي عنه فان كان صحابيا روي عنه صلى الله عليه وسلم
لا يرويه من شهرته بالروايه عنه عليه السلام ويكون له روايه عن سوا
روايه عنه في الحديث او غيره وهكذا ينبغي بعد ان يصل اليها
فما رواه من ليس له الا واحد ليس واقعا في الصحيحين قال
التوذي بعد نقله اثر كلام الحاكم كلام الجاي وقد قال اشبه
وستنكلم عليه بعد حكايه قول الجاي بالقظه واما قول الحاكم
ان لم

ان لم يرو عنه الا واحد ليس بمومن بشرط البخاري وسلم فمردود
على طر لا يمت فيه باخراجها حديث المسيب بن حزن والد سعيد
ابنه سعيد وباجاز البخاري حديث عمر بن قتيب اني لا اعطي رجلا
والذي يدعي احبا لي لم يرو عنه غير الحسن وحديث ثيس بن ابي حازم
عن مر داسر الا سلم بن كهيل لصالحون الخ لم يرو عنه غير قيس
وباجاز مسلم حديث رافع بن عمر ووافقه يرويه وعنه غير ابي
سلمة بن ظهير بن الصفي بن ليد الكوفي والدماعه انتهى وموراهج
فيما فهمه المحققين من كلام الحاكم واما ما نقله المحققين عن التوذي من
تاويل كلام الحاكم في اويل التوجيه فهو كما قاله ذكره في شرحه
الذي ليل على صحة اسلام من حضره التوذي لم ينسج في التوذي وهو
الفرقة التي اخرا التوجيه وموتنا وويل حسن تاويله الذي
نقضي به عليه ابن الصلاح وغيره ويتبعه الراوي في نقله وقد
رفخ كذا في الفقه من رهب الحاكم الظاهر ما فهمه الشارح
عنه على ما يشعر به ظاهر قوله كما شهدا في التمهاده اذ لا بد
ان ينقل عن الاصل اثنان فان احتجنا بنقل ثابتي كان من عنده
الشارح فلا بد ان ينقل عن كل واحد منهما اثنان ثم كذا وقد
عنه المحققين بما علقه على الشارح المنيه العراقي له ما يوم غواهر
كلامه هذه ايضا حيث قال في شيخنا يعني بن حجر كما هو اصله
وبعض اهل الحديث بشرط العمد في الروايه حتى ادعي ابن العربي
في اويل شرح البخاري ان في شرط البخاري وتعليقه ابن رشد
في كفايه نرجان التراجم وحكا ابو محمد الحويني من اصحاب الحديث
وعلي الحازمي عن الحاكم وسوا من اجل علماء الحديث ان شرط الشيخين
العدد وقال الحافظ ابو حفص المايني ان شرطهما في الصحيحين ان لا

ان لا يخلو فيه الا ما صح وسماه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان
فما عدا ما نقله عن كل واحد من الصحابة اربعة من التابعين فاكثروا
وان يكون نقله عن كل واحد من التابعين اكثر من اربعة وقد علم
بما ان اشتراط العدد ليس خاصا ببعض المعتزلة انتهى ثم راي القري
على ان ينفرد عن ابي هاشم في رسالة التلاني محمد الجويني باقتضا الذي
عندنا من مذهب الامامين التجاري وسلم انما انما يشترط ان
ان يكون للصحابة في الرواية الحديث راويان فاكثروا يخرج بذلك
عن أحد الجملة وقد ذكر ذلك من ووجه انفراد واحد راويين عنه
حديث واقره الاخر حديث اخر قبل انتهى قال ولعل هذا مراد الحاكم
وليس فاما يقتضي التزامهما فنخرج ما نغده راويين الصحيح لا اشتراط
التقدم فيه ومطاهراتي ولا جل هذا سببا في لئلا صرح كلام ابن العربي عن
سلفه كلام الحاكم وان يشترط التعدد حتى عن النبي صلى الله عليه
وسلم ويرد له جوابه حيث ضمنه الامير بن اعني النغد وعن النبي صلى
الله عليه وسلم والنغد وعن الراويين عنه ربه بسقط الاعتراض الا في
على سائر كلام الراويين الحديث كلام الحاكم وليس كذلك تشبه قوله
الصحيح ان يرويه الخ معناه الحديث الصحيح وان يرويه اوهاب
الحديث الصحيح او شرط الحديث الصحيح ان يرويه الخ ويجوز ان يورد
المصدر باسم المفقول في الحديث الصحيح مروي الصحابي الراوي عنه
اسم الجملة قوله بان يكون له اي له ذلك الصحابي في الحديث كما
راي ان سوار وبذلك الحديث عنه ولا هذا بالنظر كلام الحاكم
واما بالنظر لما فهمه الشارح عنه فالصحيح الحديث والا لم ينفق فيه
اشتراط وصفه لم يزد في صحة الصحيح وتاوه سببته متعلقة بابل
او للتصريح بالزايل عنه الجملة تصور بان يكون له راويان وقد قلنا

بأنكار

بأنكار وضع بالتقوى لان هذا ما حوذين ولان المقام فيهم ثم يتداوله
امير الحديث الجيد فتنا الجاهل انهم يتداوله اصل الحديث الراوي عنهم اسم
الجملة ايضا فذلك كما يشر له قوله لا يشهد على التلاني اذ لا يد
فيهما من زوال الجملة بثبوت العدلة لنا قل في المفقول عنه وان ينقل
اثنان عن الاصل ولذا عن كل ناقل عنه ثم كثر له وقد تقدم ان مقتضي
ما فهمه الله وان مذهب الحاكم ليس كذلك وقد حررناه بما لا يرد عليه القنا
قوله بان ذلك في وجود وصفه لعز في الحديث الصحيح كما اننا
المبد ليس اسم الاشارة واجعلنا شرط الحاكم لانه غير طريقين القري
كما بينهما كعليه انما شرط هذا بالنظر لما فهمه عنهما قاسم الاشارة ما شرطه
لا اتحاد كلامهما عنده قوله بشرط التجاري بشرطه الماخوذ
من صحيحه وتبين كلامه في الاشارة في المخرجة للصقري علم ان التجاري
لم يوجد عندنا بشرط معين وانما يؤخذ ذلك من معني تشبيهه
الكتاب والاستقرار في خبره فاما ولا تانه سماه الجامع الصحيح
المستند المختصر من مروي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشتمل على
فقرنا بقوله الجامع انه لم يختص بصنف دون صنف ولما اورد فيه الاحكام
والفتايل والاحبار المختصين بالامور المعاشية والامور الدنية وغير ذلك
من الادب والرقائق بقوله الصحيح انه ليس فيه شيء صغير عنده وان كان
فيه مواضع قد استندها غيره وحصل الاعتناء بالاجواب عن ذلك في خبره
الشرح الكبير وبصرح به ذلك قوله لا اذ خلص في الجامع الا ما صح ويقوله
المستند ان مقصوده الاصيل يخرج الاحاديث التي انفصل استادها
بعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم كانت من قول النبي صلى
الله عليه وسلم او فعله او تقريره وان ما وقع في الكتاب مما يحتاج في ذلك
فاما وقع فيه تبعاعه لا اصلا ومقصودنا من هذا ما عرفت من كلامه واما

ما عرف من يقدره بالاستقراء في آخر كلامه قوله واجاب ان الناقض بوبكر
ابن العربي قوله عما ورد عليه من ذلك لما سمع الاشارة فصار الى التجاري
بمعني الكتاب بوانه صميم عليه فيجوز ان يرجع الى ابن العربي في تركه ومعني
او رد عليه بالنسبة الى قول علي بن زعيم من ان ذلك شرط التجاري فيجوز
انه راجع الى الشرط الذي زعمه ويجوز ان لا يرد عليه التجاري بمعنى الشخص
المستعمل للذكر والكل صحيح والمراد عما ارد من الاحاديث التي ذكرت في
الجامع خالية عن ذلك الشرط قوله ثبت نظري بحيث قوله لا يتقدم
الحج لولا به له ونقطه اوضحه او غيرته واستوفى لا نه قال كان اظهره ولا
يظهر لهذا التعليل وجه الا يتكلف جعله تعليل لا يكون له النظر في جوابه
بناكمه تزجيد النظر على جوابه سوا قال هذا في المجموع اولاً فثبت
النظر في الجواب فبانه قسم لما نسأل قلنا محاطة على الظهور
ولا ايصاح وبيان حسن ارتباط الجواب بدونه فربما لرفع خبر حديث
وتحيز اضافة حديث الاعمال بالثبات اضافة ببيان فلا يجوز حيث
وقطعه عنها فينبون ويرفع الاعمال بالثبات على انه يدركه او بيان له
وقوله لم يرد عن عمر الا علة نعت مفسر لفرده كاشف عن حقيقة
وفي بعض نسخ النسخ الاعمال بالثبات والاعراب كما قلناه لا يختلف
قوله قال قلنا لا حاجة الى عادة قال لا قلنا قال المحكي بها كلامه
اولاً عتما وفي نسخة في استفاضة قوله على النبر من التبريد مع الارتفاع
سببه لا ارتفاعه عن الارض والارتفاع للخطيب عليه والمراد منه
المديته انهم لم يجزوا كلام بحيث لم يختلف منهم فرد منهم فرد لا يشك
في المبدأ والجماد والفقير والامارات وانواع الولايات ومعنى لولا
انهم يعرفون لولا انهم كانوا عارفين به قيل سمع من عمر لا تكرو
وقوله كذا قال مستغني عنه لما مر تنبيهه قال في حاصل السؤال
الله

توضيح
اي محضو
مهم

انهم يرونه عن عمه لا واحد وحاصل الجواب انه قد روى عنه وغيره فلا يبر
هذا الجواب لسوال بوجوده على انه في بوبكر ايضا كما ياتي
نقله لا يقال بل له مساس به اي مساس اذا قد تضمن امر واحد مما
ان عمر لم يفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة سكونهم لذلك
على عدم انكارهم انما لا يعلو معرفتهم به من غير واسطة وثانيهما ان حفظ
هذا الجمع لجهلنا الحديث بن عمر وغيره قبله تمنع العامة كما نعلم اياه
وعدم تخديشه به فقولكم ان علة تفرد به عن عمر ممنوع غايته
الا مرانكم لم تطلعوا على مشارك له وذلك لا يوجب تحقق التردد
ومع انه وردت له منافع فيمنع التردد قد كوفي السؤال ما تقرض
له في الجواب وتترك في الجواب ما تقرض له في السؤال سلوكا لصيغة
الاحتياط ولا يجتاز الجواب مع التردد وقد تقر عند عمل الجواب
له يكفي فيه مجرد الاحتمال وما هو مشهور عند كل بينهم ان
المانع لا يخطأ بالاثبات لان قول جميع ما ذكرته يمتنع به
في العلوم العقلية والكلام في التعليلات بل للرويات ومجرد
الاحتمال فيها لا يبيدتم يمكن ان يناقش اشارة بان ابن العربي
لم يقول على الاقرار فقط بل قال قال التجاري وان كان بني كتابه على حديث
بروبك كثر من واحد فهذا الحديث لا يرد عليه فان عمر لما قال
محضرة الصحابة وافزوه صارا كالمجمع عليه فمردوا كرا احذرهم
انهم ويرفع بان الاجماع لا يستلزم الرواية ودعوى التذكية ممنوعة
على ان من نتمت كلام ابن رشد الا في انه قال يكفي الناقض بن العربي
في بطلان ما ادعي انه شرط التجاري اول حديث مذكور فيه وسو
حديث الاعمال بالثبات فانه روي احاداً قال وكيف يدعي عليه
ذلك ثم يزعم انه باطل ومن اعلم بانه شرطه ان كان

محصر

منقولاً فليثبتنه او عرفه بالا يستفاد فقد وعم واحظا ونقوله ذكرهم
 لا اخبرهم من قبيل الرجاء الغيب لاحتمال كونه السكون للقبول
 الخبر لا يعرفه ما خبر به وانه اعلم فلا تكن من تاركها لقوانين قوله
 وتغيب بضم او له مبنيا للغايب وصنبره لا بن العربي وصنبرانه
 المشان والتغيب معناه الاعتراض والمنقبت له ابن رشد
 في ترجمان التزامنا لفظا ظاهر التغيب انه على اشتراط التعمد
 في الصحابي ومن بعده وظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه لا يشترط
 التعمد في الصحابي وانما يشترط فيمن بعده انتهى فثبت قدر
 علمت الصواب من كلام الحاكم في الصحابي فيمن بعده لا ما قاله
 واما ابن العربي فمخا به مصرح باشتراط التعمد في الصحابي اذما
 عمده سواء قد مرناه وهذا الاعتراض من المحشي ينبغي ان يفتهم
 من انه لا أساس للجواب بالسؤال وتقدم رده ومن ثمرة قول ب هذا
 التغيب غير مصيب لمخر فكل ينبغي ان يقال ان فرض ان المعارض
 او رد عليك تفرده علقه به عن غير ما راجع الى ما طرقت انه ينبغي
 عمده فلا انت اجبت عما اوردك اسباب ولا امتت فيما طرقت
 فان سكوت المخبر عن اخبار المخبر لا يقول الخبر لا يعرفه ما خبر به انتهى
 وهو كلام مني على ان ابن العربي لا يشترط التعمد في الصحابي كالحاكم
 وليس كذلك فان كلامه في جوابه مصرح باشتراطه ولذلك لم
 يتفق به ابن رشد بما ذكرنا على ان جوابه منضم لا شيا التعمد
 في عمده ومن روي عنه وعدنا في تنقيبه بوجه اخر فلا تكن من الغافلين
 ثم ما هو كالمصريح الذي لا يسع انكاره ان ابن العربي يشترط
 التعمد مطلقا لقول الشارح بوجه واحد راد على ابن حبان في تنقيض
 دعواه فقال ان رويما شين عن شين الى ان ينبغي لا توجد

ومن بعده قال تغيب
 خاص في الواقع لا
 حجب كلام الشارح
 ص ٥

اصلا

اصلا فما الصبح وانفق الظلام ثوبه سكتوا عنه اي عن انكاره ثوبه
 ان يكونوا سمعوا اي لم يثبت عن عمر وهذا مورد بمصدره فاعلم ببلد النبي
 وانما اتفق لزوم ما ذكره لحوار ان يكون من لم لا تنكروا بسم انتقاره بالطلب
 لا جمل قبول خبر الواحد وكتابته في جوابه لعل ينتضاه ثوبه وبار هذا
 اي ونقبت ابن العربي ايضا بان هذا الجواب لو سلم خرياته وصحته في عمر
 منع في تفرده علقته ابن اي وقاص الليثي في كبار التابعين عن عمر روايته عنه
 ثوبه ثم تفرده محمد بن ابراهيم به عن علقته ومحمد بن ابراهيم بن الحرث
 بن خالد الليثي بن اوساط التابعين في صحيح بن سعيد وهو الانصاري
 اسم جده فيس بن عمرو وموصفا في يحيى بن صفار التابعين ثوبه عن
 محمد بن ابراهيم السابق قوله على ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين
 منقول بقرينة اول وما بعد وهو ظاهر ويحتمل انه متعلق بحجة وف
 دل عليه السياق اي مينا منع جريان الجواب في تفرده من ذكر بعد عمر على ما هو
 النول الصحيح للمعروف عند الحديثين لان المتابعين لم يلبسوا بغيره
 بما نقوله وقد وردت الخ بيلك لتدليل القول الصحيح وعبارته للشرح
 في شرحه للتجاري ثم هذا الحديث مشقوع على صحته اخرجنا الائمة
 المشهورون الا المعطاة ومن ثم نعلم انه في الوطام غير المتخرج الشيخين
 والمتساي به من طريقنا للدق قال ابو جعفر الطبري في تهذيبه قد يكون
 هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا والكوشنر والاصح عن
 عمر الحسن روايته علقته ولا عن علقته الا من روايته محمد بن ابراهيم
 ولا من روايته محمد بن ابراهيم الا من روايته محمد بن سعيد وهو كما قال
 قال قاتنا الشمر عن يحيى بن سعيد ويزيد بن جهم الترمذي والمتساي
 واليزيد بن السكن وحمزة بن محمد الكندي واطلق الخطابي في الخلاف
 بين اهل الحديث انه لا يعرف الا بهذا الاستاد وهو قال لا ينبغي

احدما الصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وابوالنشم
ابن منده وغيرهما ثانياً في السبائك لانه ورد في معناه عدة احاديث
صحت في مطلق الحديث كحديث عابثة وام سلمة عند مسلم يفتون
علي بن ابيهم وحديث ابن مسعود بن قتييل بن الصديق في علم بيت
احد حجة احمد وحديث عباد بن عمار في غزو موالي بني لاغلا فله ما توكي
احد حجة التساوي في غير ذلك مما يفسر حصي وعرف بمدة التقدير غلط
من زعم ان حديث عمر بن الخطاب لا اذا حمل على التواتر العوي فيجعل بعد
قد تواتر عن يحيى بن سعيد في محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ انه
رواه عن يحيى بن عثمان وحسن بن نفا وسداسم بن ابي القاسم بن منده
نجا وراثة ثمانية ولدي ابراهيم المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن
الحافظ ابي اسامعيل الا بصاري الهروي قال كسبتم من حديث سيع
ما بين من الصحابي يحيى بن قيس وانا استبعد هذا فقد تنقعت طرقه
من الرواية المشهورة والاحزاب المشهورة من طرقت الحديث الي وقتي
هذا فاذن عن تكميل المائة وقد تنقعت طرق غيره فرائد علي ما
نقل قوله وقد وردت الخ جواب سواله من ذكر ظاهر التقدير واسا علم
قوله متابعت لا يعتد بها سبائك في متابعت واشواهدوا الا نرا
وقد رايت ان اذكر هنا كلاماً للتوبيخ في شرح هذا الكلام منطوقاً
ومعنوماً ونقطة في مقدمته مسلم فصل في معرفة الاعتبار والمتابعين والاشهاد
ولا افراد ولا شاذ والمتكرراً في رواية حماد مثلاً حديثاً عن ابيوب عن ابن
سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يظهر
رواه ثقة غير حماد عن ابيوب وعن ابن سيرين غير ابيوب وعن ابي هريرة
فان ذلك وجد علم ان له اصلاً يرجع اليه فهذا النظر والنقش بسبي
اعتباراً واما المتابعة فان يرويه عن ابيوب غير حماد وعن ابن سيرين
غير

غير ابن سيرين او عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابي هريرة فكل واحد من هذه الاشياء
بسبي متابعت واعلاها الاول وهي متابعت حماد في رواية عن ابيوب ثم ما بعد
علي الترتيب واما المشاهد فان يروي حديثاً اخر بمعناه وبسبي المتابعة
شاهداً ولا بسبي الشاهد متابعتاً اذا انا في نحو هذا انفراداً به ابو
هريرة او ابن سيرين او ابيوب او حماد كان مشواياً لتفاوت وجود المتابعات
كلها واعلم انه يدخل في المتابعات والاشهاد رواية بعض المعتضات
ولا يصلح لذلك كل صنف وانا ينبغي ان هذا لكون التابع لا اعتماد
عليه واما الاعتماد علي من قبله واذا التفت المتابعات وتخص فحاشا
فله اربعة احوال حال يكون مخالفاً لروايته من هو احفظ منه فهذا
صنفه ويسمي شاذاً ومكراً وحال لا يكون مخالفاً يكون هذا
الراوي حافظاً حاضراً متقناً فيكون صحيحاً وحال يكون شاهداً عن
هذا وكذا قريب من درجة فيكون حديثه حسناً وحال يكون بعيداً
عن حاله فيكون شاذاً متكرراً مردوداً والحاصل ان الفرد تسامى مقبول
ومردود والمقبول ضريان فرد لا يخالفه ورويه كاملاً اهليه
وقد خالفه من هو قريب منه والمردود وايضاً ضريان فرد مخالفاً
لا حفظ وفرد يسري في رواية من الحفظ ولا نقان بل يجرى ثروته واسه
اعلم وكل هذا ياتي في كلامه من شاذ وشرط لكنه اوضح ما يقرب بكلام
الشرح هنا والمحققان المتابعين متشاكراً ومعتبرين بالرواية الحديث
في رواية ذلك الحديث في شيخنا وشيخنا وهلم جرا والمعتبر به
من الذي يصلح ان يخرج حديثاً لا اعتباراً ولا شذوذاً به قال
ق واشاد الشاذ بمنا يعني بقوله لا يعتد بها الجان المتابعات
التي وردت لهذا الحديث لا يخرج عن كونه ثروداً ضعيفاً قلت
وموجوب عن منع الفرد واصله ان المتابعة الواهية كالعدم

قوله وكذا لا يسلم جوابه التثنية في المتع نقوله لا يسلم تفسير بوجه
 المثبت قوله في غير حديث عمر كما في آخر حديثي البخاري كما يقول المحشي
 قوله ويشير بضم الهمزة مفتوح الشين المجهدة نقول من مضمرة شدة
 او يشير صديقه قوله ولقد كان يكفي القاض في بطلان ما ادعيه
 بشرط البخاري اول حديث مذكور فيهما على يكفي اول حديثه والقاضي
 بالنصب مفعول يكفي وان شرط البخاري مفعول ادعي وما يرد للشافعي
 اليها بطلان محذوف لم يجعل مصدريته والظاهر خبره كورصفته
 حديثه ويجوز فخر صفته لا ولا جاصل مدعية بالفعلة عما هو في اول
 شرحه قال في اي فاته مروي بالا حاد وهو حديث انما الامام
 بالنيابة ثبت وكذا اخر حديث مذكور فيهما ان باهيرة تفرد به عن
 النبي صلى الله عليه وآله وتفرد به عنه محمد بن فضال وعنه انتشاره
 عبارة بن الفقعان وتفرد به عنه محمد بن فضال وعنه انتشاره
 عنه ابن اشكاب وغيره انما ده شيخنا في شرحه انما الله وجه قوله
 المتعدي انه غريب قوله نقبض دعواه اي نقبض دعوي ان العيني
 لكن بطريق المذموم لانه اذا نفى وجود العيزر البتة لزم انه غير موجود
 في البخاري ومرويه دعوي انه بشرط البخاري وليس بخارج عنه ولو
 عاد صير دعواه للجبائي لصح لكنه بعيد وخلاف الواقع الا ان المناقضة
 عليه على ظاهرها ولم يجعل صير دعواه لزم ذكر شملها ولكن الحال فيه
 كما نرى قوله ان اراد يعني ان حيان قوله ان رواية اشين
 عن اشين فقط صادف بصوريان بروي عن كل واحد من الاولين واحده من
 الاثنتين الباقيين بان يروي الاثنتين عن واحد من الاولين وبان يروي
 احدهما عن احدهما والاخر عن الاثنتين جميعا وقوله لا يوجد اي شي
 من الخوامع ولا المسانيد وغيرها قوله واما صورة العيزر التي حررهاها

يعني

موجود

يعني قوله والمراد بقولنا ان يروى بالثنتين ان لا يرد باقل منهما وان ورد باكثر
 في بعض المواضع من السند الواحد لا يصح اذا اقل في هذا العلم يقضي بالكثر
 شر لا يخفى ان قوله واما صورة العيزر التي في ثوة وان اراد الصورة التي حررها
 فهو ممتنع ولذا اسقط ذكر الشق الثاني من التزويد وان قوله بان لا يرويه
 الممتنع بغيرها فلا ينقل قوله مثاله فقد وانه جزئي ذكره لوضوح
 القاعدة وان الشاهد جزئي يترك لا يشا منها مستغنى عن الشاهد عند الحديثين
 ايضا تنبيهان الاول ذكره سعيد يعني ان يرويه مضمول لا يرد
 ثقة منا بطحا فقط فلا يلتفت لقول السخاوي لم يقع عليه بعد التتبع والكتف
 الثاني اعترض شيخنا بجملة المذمومين بان يشبه لا يبطان الصورة
 المردودة ولا الصورة المحررة لانه كان ينبغي على مطابقة المردودة ان يذكر
 راويها عن باهيرة وراويها عن اشين لا يرويه عن اشين فقط كما فعل ثم يثبت
 راويين عن الراويين عنهما وهكذا على مطابقة الصورة المحررة ان يذكر عن كل
 من اشين وباهيرة راويين فاكثرت عن الراويين عنهما راويين فالتزويد هاهنا
 لكنه ذكر عن اشين راويين عن احد الراويين عنه راويين ثم ذكر ذلك ولا يوجد
 عن غيره هكذا قلنا ويرد ان قوله ورواه عن كل جماعة واجمع الجميع حديث
 المطابقة لا ترد قوله وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد لا يوجد
 في بعض النسخ هنا يعني في اصطلاح الحديثين فقط ما فيه عموم فيشمل كل المتن
 في بعضه وبعض السند فالاول كما نفرد عنه بزيادة الحديث النبي عن جميع
 الروايات ههنا عن ابن عمر فانه لم يجمع الا من حديثه والثاني كما نفرد بذلك
 بزيادة من المسلمين في حديث زيادة الفطر عن باهيرة ومثاله الثالث
 انفراد المرويه برواية حديثه امر زرع عن هشام عن ابيه بلا واسطة
 والمحموظ فيه روايته فيسري في غير هشام بن عروة عن اخيه
 غيره عن ابنيهما تنبيهان الاول لم يبين مرتبة الشيخ الذي تفرد

ينسب

راوي الغريب بروايته عنه فظاهر سوا كان من شأنه ان يجمع حديثه او يجلد
 مشهورا ولا يورثه ولا يورثه وبه جز من المتأخرين شيخ الاسلام لا يقدري تبعا
 للراوي وقيد بزمده بشيخ شأنه ان يجمع حديثه سوا جمع بالفعل كما في
 اول يجمع كابر ثمان وفتاة اثني تولا المهر الرابع الغريب اعترض بان
 كان الاثنيان يقدم الغريب علي العزيز والعزيز علي المشهور لانا لغريب من
 العزيز بمنزلة اليسيط من المركب كما ان العزيز من المشهور وكذا لا ياتي قلت
 حوا عن اهل ساقط لان المص لما ذكر المتوازن من جملة الاقسام نتيجا للفاية
 وان لم تكن من مجهولات علم الاستداس ان يضم اليه ما يشبه به وهو
 المشهور لم يضم المشهور ما يقرب منه وهو العزيز وبالصورة يجمع بالغريب
 فعلي هذا سدد طريق الترتيب وعلما ذكره سدد طريق الترتيب والطريقان
 جازا تركا بما قبله مع ان كتاب احدا مما يعترض بقولنا الاخرى على ان كانت
 لا تتراحم والاسد اعلم قوله في اي موضع وقع التقدير به من السد سوا كان
 في اوله او وسطه او اخره يظهر انه حال من ينفرد والها من به عابدة
 معلوما وصغير الموصوف بحملته وقع محذوف في قوله بقدر بعده ومن
 السد حال من موضع او صفة له والمراد في جميع طبقاته بان انفرد به الصحابي
 ثم الثاني وهو علم جارا وفي بعضهما ربه اعرفت ان كلامه يتطابق علي
 الغريب المطلق والاسمي بسبب في التفصيل قوله علي ما ستقسم الخ متعلق
 بحذوف تقديره بنا علي ما ستقسم اي بينا هذا التقييم علي شموله لا ستقسم
 بنا قوله الغريب والغريب الاسمي بسبب في بيانها واعلم ان الغريب عند
 المص من الذي انفرد به عن الصحابي راو واحد والغريب الاسمي ما وقع تفرد
 راوي به في ثنا اسناده اي موضع كان والذي يجري عليهما الراوي الغريب
 المطلق وهو الذي ينفرد بروايته راو واحد وثنا اسناده راو ثلثا وان
 الغريب الاسمي وهو غريب الاستاد فقط بان يكون مثله معروفا بروايته

جماعة

جماعة عن الصحابة فينفرد راو من حديث صحابي اخر فهو من جهة غريب
 مع ان ثلثه غير غريب ومنه غريب الشيوخ في متون الاحاديث الصحيحة
 كما قال المصنوع وهما تنبيه وسوان المفرد ثمان ايضا فرد
 مطلق وسوا انفرد به الراوي عن غيره وفرد في سوا ما قيد بثقة او بلد
 او مشهور معين كما يرويه ثقة الا فلان ولم يرد في غير اهل البصرة او لم
 يرويه عن فلان الا فلان فن هنا قيل انه لا فرق بين الغريب والفرد لكن قال ابن
 الصلاح وليس ما بعد من انواع الافراد معدود وان انواع الغريب كما في الافراد
 المضافة اليها لادكا اهل البصرة انتهى لعل حاصل كلامه ان بينها عموم
 وحضور صلا ومو خلا وما ياتي للمص من تزايد الفرد والغريب والذي يجري عليه
 شيخ الاسلام سوا اول حاكيه الثاني فينبيل ويمكن كون الخلا في لفظها بان يريد
 المص الغريب الذي ينفرد به الاسم عند الاطلاق والافراد المضافة لبلدان
 ليست كذلك فكل غريب فرد وكل فرد غريب بهذا المعنى قوله وكلما اعلم ان
 المص علي تفسير مجموعي وسوا كان الحكم فيه علي مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل
 رجلا البلد يحملون الصخرة العظيمة وجميعي وسوا كان الحكم فيه علي كل فرد فرد
 من حيث افراده نحو كل رجل يشبهه رغبان والظاهر ان كلام المص من الاول لا
 الثاني لاجل قوله في الشرح ويثقال لكل واحد منهما خبر واحد لانه ظاهر في ارادته
 بالمتن الاول دون الثاني ولما حمل علي الثاني كان صحيحا ايضا ويكون المعنى كل فرد
 فرد منها يقال له احادي خبر واحد ويكون العطف في قوله وفيما الخ تشبيها
 قلت وفي عبارته نظرين الاول في وسوي الاول احاد ثم الكلام ايضا مع
 اختصاره لا يثقال لعله لا يرى ينصرف سوي في الاختيار لان نقول بثنائي
 التفسير بغير بدلما ودعوي ارادة المجموع غير مختصة لعدم تعيينها علي الاثني
 اليه اثنا قوله احادي اخبار احاد كما يعلم من كلامه والاصل واحد
 لان المجموع تزداد شيئا في اصولها ثم قلت الراوي ثم ابدلت المص انما من

حسب
الفرد ثمان اليه

بين الغريب والفرد عموم
وحضور مطلق منه
استحقاق

الحكام على كل

جنس حرز كنه ما قبلها ويحتمل انه جمع احدا فابدلت المزة الفا ومجرى الجمع
 الاشياء لا صلبا اذا كان مستملا وبالحكمة موافقا لكسر واخر قولهم ويقال
 يعني اصطلاحا في تسمية عرفية فيقال المشهور والعزير خبر واحد مع ان قل
 رواية الاولى ثلاثة واقل رواية الثانية ثلثان وقوله لكل منهما اي لكل واحد من
 الاحاد ما قرأه قوله وخبر الواحد اي ومدلول هذا اللفظ لغة من غير
 اعتبار مفهوم الضم اليه جزا من مفهومه على حد قولهم اني عدم البصر فلا
 يتوهم ورود الورد وقوله ما اي خبر يرويه شخص واحد فقط فلا يصدق
 بحسبه عرفنا الاعلى القريب فان قلت ما التفتة في فرضه بيان خبر الواحد لغة وليس
 من يجوز انما قلنا قلت هي بيان المناسبة التي لا جعلها سمي خبرا للتواتر بالا حاد وهي
 ان بطرقة ما بطرقة خبر الواحد حينئذ من احتمال الصدق والكذب قاله بـ
 قوله وفي الاصلح يعني عند الحديث اي مدلول خبر الواحد ما اي خبر يجمع شرط
 التواتر وهم من حيث ان الاول ان في كلامه العطف على خبرين على ما يلز
 مختلفين لان الاصطلاح عطف على في اللغة وهو حال الملتزم عند
 سيبويه او من الخبر عند غيره وعامله الاستقار القدر وما لم يجمع عطف على
 ما يرويه وعامله المبتدأ بنا على الراجح من ان المبتدأ عامل في الخبر فعليه مخبري
 جوازه مطلقا لا يتا ولا يراه اذا تقدم المحرور لا يفتقر لشرط ان لا يعاد
 الجارح الثاني كما هنا بل تكون مثل في المارز يدور الحجة عند الثاني قال
 قوله في تحصل ان الخبر يتقسم الى متواتر واحاد وان الاحاد مشهور وعزير
 وعزير وان المشهور ما يروي مع حصر عدد بما فوق الاثنين وان العزير هو الذي لا
 يرويه اقل من اثنين وان الغريب هو الذي يرويه شخص واحد في اي موضع وقع
 التقديره وتقدم ان خلافا للتواتر فيرد بلا حصر عدد خبر خارج عن الاتسام
 غير معروف لا سيما انني قلت هذا لكي لا تقدم من غير طائل ولا
 يقال لان ما ليس بمنواتر لا ينو صور خروجه من الاحاد بوجوه وان لقبه
 العام

انما هو معلوم منها كما يدرك بادي تأمل فيما ذكرناه عند قوله في امر وخلافه
 قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع تعدد بعض الشرط وطاوع حصر الخ قوله وفيها المقبول
 وفيها المردود وكان لا ولي منها اذ من هي التي عمد استمالتها في التتبع دون
 في كونه تغايب فيهم من يمتشي على بطنه الا يذو لا يخفى ان المراد المقبول والرد من
 حيث صفات ما قبلها كما يعلم من تقريره لا ياتي لان حيث يستعمل واصفا لها
 التمس عليه الصلاة والسلام اذ ليس حالها من تلك الحشية الا القبول كما
 ان المراد بالمقبول والرد من حيث الظاهر لا القطع اذ يحتمل ان يكون المقبول
 مردودا مقبولا لا يبا عندنا تغايب نفس الامر قوله وهو ما يجب العمل به
 قال في هذا حكم المقبول وهو اثره المترتب عليه فلا يصح تعريفه
 به وقد ادعوا المدعيون هذا فكان لا دليل المردود حيث كان هو الذي
 لم يترجح صدق الخبر بمان يكون المقبول هو الذي يترجح صدق الخبر به
 انتهى وقال بـ قال القاضي العنقاوة يعني المؤلف حذفت حد المقبول
 للمعلم به من المصير بحد المردود انتهى قلت قال لا ينبغي اعتراضه على
 ان ما ذكره تعريف المقبول وقديس الثاني انه ليس تعريفه باله يعني واما
 مو بيان حكم من احكامه ورويه سقط ايضا ما يقال من المقبول ما يجب العمل
 به ومما يشهد بالعمل به كما ان منه ما يبعد على تحريم العمل به وكذا كراهته
 وان لم يكن ان يجب بتقدير تسليم ارادة التفرقة بان لا يرد سوا بعض
 خواص المقبول بناء على راي المتقدمين من تحوير التفرقة بالاحص وبانه
 على تقدير مضاف في الكلام ولعليه القامري ما يجب اعتقاد مشروعية
 العمل به والحد الذي المذهب يجب من رعايته تاويل العمل بالفعل لصدق
 على التفرقة في النبي بنا على انه فعل النفس وكفها عن النبي عنه وبات
 المراد ما من شأنه يجب العمل به من حيث ترجح صدق خبره لولا الصا
 عن الوجوب وبان المراد بالوجوب الطلب المتكرر اطلاقا للملزم على

وان لم يوجب عملك
 وان لم يوجب عملك
 وان لم يوجب عملك
 وان لم يوجب عملك

لا زعمنا اننا نوجب بالطلب لعمدة في بعض افراد الضعيف لطلب العلم بالعلم
 يستد حقه منه في تضاعف الاعمال ثم اورد شيخنا النجم النبطي في كلامه
 ما ياتي في كلام المؤلف في تقييم القول في عموله وغير عموله بمسألة الشرح
 فانه يسمي مقبولا وكما الحديثان الصحيحان المتعارضان حيث لا ترجيح
 ويمكن الجواب بان المراد ما يجب اعتقاد مشروعية العمل به لولا المانع
 اذ كل حكم اطلقه الشارع او غيره محمول على وجود شرطه واسبابه
 وانما ما انفك او غيره محمول على وجود شرطه كما لا يخفى وفيما نقله
 الثاني نظر خصوصاً في مقام الترتيب التي لا يقنعون فيها بالردود
 والتميزات على ان ذكر تعريف القول والاعتقاد عن ذكر تعريف الردود
 اولاً فان الحد من الثاني دلالة الاول اكثر عند المحققين اذ هو حد القرينة
 ولعله اراد بالعمل بما يشمل الاعتقاد ايضا اذ هو عمل القلب وبهذا تناول
 اقسام القول وخرج عنه اقسام الضعيف والوصف بتيه من الاول
 يجب قبول خبر الواحد والعمل به في الفتوى بالشهادة اجماعاً واما بقية الامور
 التي يثبت فيها ذهب الاكثر من ان يوجب العمل به فيها ايضا كما حاربه
 ينتج ما اورد في وقت صلاة وقال الظاهر انه لا يجب العمل به مطلقاً
 لا في حقه ولا في غيره وقال اكثر من الحنفية لا يجب العمل به في الحدود
 لدوامها بالشبهة انما قولهم لا يجب العمل به فيما علم فيه الاكثر وقال
 جمهور الحنفية لا يجب العمل به فيما تعمد به البلوى ولا فيما خالفه اوبه
 ولا فيما اذ كان معارضاً للنسب والبرهان اوبه ثقبها والحق كما هو وجوب
 العمل به مطلقاً لان المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يبعث الاحاد اليه لاثبات
 كماله الاحكام فلو لا لزوم العمل بخبرهم لم يكن يعظم قابلية فاثبات
 قلنا بلزوم العمل بهذا الاستدلال المصادرة لان الوارد يبعثه الاحاد
 احاد فاشيات حجة خبر الواحد مصادرة قلنا قولك ان الوارد

بذلك

بذلك احاد ممنوع بل انما صلب الواردة يبعثهم وان كانت احاد فجللتها
 تفيد التواتر المعنوي كالاجزاء الدالة على شجاعة على وجود حاتم الثاني
 مذهب الجمهور ان وجوب العمل بخبر الواحد يوجب قبوله في اليد بالسمع
 ايضا لا انه لو لم يجب العمل به لغطت الاحكام الوقائع الروية بالاطاريح
 كثيرة جدا وعري هذا الفيل للامام احمد بن شريح وانما قد روي بعض
 المعتزلة وهو ضعيف حكما وتعليلا كما هو مبين بالاصول والله اعلم
 فوسه وهو الذي يترجم خبر الخبر لا يشك في صدقه بما ترجح
 فيه الكذب وما قطع بالكذب فيه وبما تناه بل فيه احتمالا للصدق
 والكذب على السواء اذ هو في حكم الردود كما يعلم من قول الشارح بعد
 صان كما ورد في اخره وبهذا اندفع قولهم هذا التعريف
 يشمل المستور والاختلاف فيه بالانترجيم فيحفظ هذا اثر ما ياتي بما يخالفه
 انتم قلنا قلنا في قول الشارح الا في قريبا لا يشك في صدقه الرد
 بل بكونه لم توجد فيه صفة توجب القول قوله لتوقفاً قال
 بعلته لا شتم الا احاداً على القول والردود وقلنا الذي
 يظهر ان عمله لدخول القول في الردود في الاحاد دون التواتر مع رتبة
 دلالة التمام على ان رتبة عند البحث عن احوالهم يبين انما تصاهم
 بصفات القول واما انضافه صفات الردود اما ان لا يبين في اصلا
 وهذا احسن من قول المحشي المذكور ولا يها ماله تعليل بالتقييم وهو
 من باب القبولات وهي لا يستند عليها قوسه وكله مقبول لكل
 فرد فرد من افراد التواتر مقبول من حيث حصول العلم بمضمونه من غير
 احتياج الي قونية وقوله محبوه اصله الخبرية وقوله محبوا وغيره الخ
 اي فانه لا يقطع بصدقه بخبرة الا بقربه قوله لكن انما وجب الخ كت
 كتب فليسا صورته هذا الكلام فيه غرض وخفا فان التعليل

الواقع فيه كما انتج وجوب العمل انتج وجود الرد والوقف فهو تقليل للاعم
 وهو لا يلزم ان يصدر في الاحض فلا يقيده شئ من خصوص الحكم المعين
 للعمل الذي هو وجوب العمل بالمقول منها لا بما في قلت فارق ظاهر
 هذا السور فان قوله لا مما لا يتصور كماله الى اخره دليل وجوب العمل بالقبول
 وليس كذلك وانما هو دليل الى انقسامها الى المقتول والردود ولو كان دليل من
 الامر بقليل بدل قوله لا ولا في فان وجد فيهم ما ينبغي ظن صدقهم فالاول
 والا فان ترجح عدم الصدق فالثاني وان تساوى لغير فان ثالث وهو
 قوي وقال ب قوله لا بما اما الخ هذا التقليل من قوله لا بما ليس صحيحا
 لان التقييم المذكور بشرطه ليس بوجوب العمل بالمقول وانما العلة فيه
 وجود صفة القول فيها يلزم ان يفي بما لا اعتراض نحو وجود ما انصفنا
 عنه واما الجواب بان قلت لا لانقسام الى ما ذكر فيعيد بل فاسد اما اولا
 فلا انصافه عن حكمه ووقوعه بازا حكم اخر واما ثانيا التقييم من باب
 التصورات وهي لا يستدل عليها كما ينبغي انما عليه انما ثانيا فان جعله
 علة للحكم بالانقسام الى ما ذكر يعني الحزم ما شئت كما على ما ذكر يعني عنه قوله
 قبل لتوقف الاستدلال بهما على البحث الخ نقيبه يمكن حمل كلام الشارح
 على انه استنبط ان قصد به بيان كيفية البحث عن احوال رواة الاحاد
 اجمالا وفي كلامه كلفا والاصل وانما يجب العمل بالمقول وترك العمل بغيره
 لا بما الخ وهذا الحكم كان تقدم لكن لمحاظنة على ربط بعض الكلام لم يتمكن
 من بيان كيفية البحث عن احوال رواتها واعاده ليربط به غايته ان تكن
 وقعت في غير موضعها واما بغيرها انهم قد رويها بالاستثنا النقط وبه
 بسقط الاعتراض الاول من كلام قوله وكلام قوله ايضا واوليه
 واقرب الى الصواب ان قوله لكن الخ استدل على ما فهم من قوله بخلاف
 غيره من الاحاد من ان الاحاد لا تنبئ قطعا بصدق خبرها يقال

كيف

كيف يعمل بها فاستدل ببيان ان العمل بعينه فيه على غلبة الظن بصدق النقل
 لا القطع بصدق ثم حمل بياقي الانقسام استطراد البيان كيفية البحث
 عن احوال الرواة اجمالا فالتقليل قصد بالذات الحكم بوجوب العمل ببعض
 ما افاده التقييم لا بتام ما افاده فلم يكن الدليل اعم من الذي وانه وفي
 التزويق واما قوله ولو كان في من الامر شي الخ فاجاب ان الشارح التزم بنصه فيما
 مر ايراد الشرح على طريق البسط دون الاختصار فسقط الاعتراض بخلافه
 ولقد لم يرد قوله لا بما اما ان يوجد فيها اي لان شيئا من الاحاد اما ان يوجد
 فيها والمدار على وجود اصل صفة القول في فرد معين منها بلغنا علمه لا في
 وجوده فيها في الجملة من حيث هي كذلك وما ذكره على ان المراد باصل صفة
 القول ما مدار القول عليه اولا وبالذات بحسب المقصد الاول بحيث لا يعتبر
 وجود غيره الا وبعد وجوده وتحققه وهو الصدق كما ذكره شرح لمفني كون
 اصل صفة الرد والكذب ان مع تحققه في الجملة لا يعتبر ثبوته زائد عليه
 لان غيره من القوادح لا يعتبر الا بعد وجوده تنبيه الظاهرات
 المنفصلة خفيفة كما ان ما اعتضدنا وجب به العمل لوجود غلبة الظن
 بصدقه وناقلة بواسطة الاعتقاد قوله وهو شئ من صدق الخ اي اصل
 صفة القول والظاهرات من اضافة الصفة للموصوف لان صفة النقل
 الصدوق ثابت لا يتوهم هذا يقال فيها بعد قوله او لا اي اولا يوجد
 في شي معين فيها اصل صفة القول ولا اصل صفة الرد وليس فيه حد والعطف
 بل حد في حيزه قوله صدق الخبر هذا هو رابط الجملة الواقعة خبر المبتدأ
 المراد منه الاول نحو هو سعيه الذي روي عن الخديوي وهذا القول فيما بعد
 ان لم يحمل بطلب في الواضع بضعفا وصغيره المبتدأ والا كان ضميره هو رابط
 وانه لعل قوله التحق بالخبر لانه جواب الشرط اي التحق بما قامت
 القرينة على المخافة به قوله والا يثبت فيهم اي وان لم توجد فيه

قريبة تحققة باحد ما في توقف في قولنا اي يجب عرفة لك وقدرته للمنازع
 الصالح لمباشرة الاداة بالغاية على احد الوجهين الجائزين عندنا من الحاجب
 في المضارعة المثبت او المتبع بلا نحو من عاد فيتنقسم الله من عند اختياره الرضي والفعل
 في كلامه مني للجهر قولهم واذا توقف عن العمل به اي بالخالي عما يلحقه باحد
 النفسين والظاهر ان هذا جواب سوال تقديره قد بان بما ذكره في التبيين
 ان انقسام الاحاد الثلاثة مقبول ومردود ومتوقف فيه فاما تركه في الاصل
 من التبيين غير حاصر فيكون باطلا ولا يحضر الجواب انه مندرج في احد
 النفسين من حيث الحكم وان خرج عنه من حيث الذات فالتقسيم الواقع
 في الاصل تنقسم للاحاد من حيث حكمها والواقع في الشرح تنقسم لها من
 حيث ذاتها قولهم لا ثبوت صفة الرد قال في وهو ثبوت كذب الناقل
 وهذا بخلاف ما تقدم في تفسير الرد وادعني يعني ما تقدم هذه ما تقدم
 الوعد به مما يخالف ما سلف من ان الردود ما لم يرجح صدق الخبر به وهذا
 موجود فيما لم يوجد فيه قربة تخفف باحد النفسين فلا يصح في صفة
 الرد عنه قلت اشكل عليه الكلام باشتداد علمي خذ ويسير دل
 عليه اسباب في السباق اي لا ثبوت اصل صفة الرد لانه المحكوم عليه
 بالوجود والانتفاء ولقد رانا اصل صفة الرد والكذب اثبت وقرين صفة
 الرد في ما لم يرجح الخ واصل صفة الرد لعدم الادلة وخصوصا لثابتة ولا يلزم
 من نفي الاخر في الاصل كمال صفة القول ما ترجح الخ واصلها الصدق لثالث
 فقوله ومن ثبوت الخ مجموع بل من اشتباه الشيء باصله فلا تكن من الغافلين
 قولهم قد يقع فيها الخ لعدم من باب الكناية فاطلق الرمز في اللازم
 الرد ومن كان في مكان ما فلدون قصد على لازمه وهو مطلق الردود
 فكانت قال ومردود من الاحاد ما يفيد العلم المتخلي بالقرائن وقد استكبر لا يتقبل
 المستثناة ثبوت الاخبار والاحاد في يوم تبييد محل الخلاف في كونه قطعيا

او ظنيا

او ظنيا وليس كذلك بل في خبر لا واحد مطلقا جري فيه الخلا فيفيد العلم ولا يحصل
 المسبلة من اصلها ان خبر الواحد يفيد العلم مع التريسة عند الامرين الغراري
 والامري وبان الحاجب والبصا ويحيث قالوا خبر الواحد لا يفيد العلم
 الا بقربة كما خبر الرجل من ولد المشرق في الموت مع قربة خروج الشاعبة
 واخصا لا كمن وانفس وحروج للمخدر ان سررات الوجوه وقبول
 القربة ومشيها امام الحنارة مما جرت العادة انه لا يفعل غير ذلك
 وقالوا لا ترون لا يفيد وما ذكره من القربة قد يوجد مع حصول الاعمال
 مثلا وقال احمد يفيد العلم بالقربة بشرط الحدالة لا يجزية العمل بمقتضى
 ولا يجزى العمل الا بما يفيد العلم لقوله تعالى لا تقف ما ليس لك به علم ان
 يتبعون الا الظن واخييب بان ذلك فيما يطلب فيه اليقين من العقائد
 لما ثبت من وجوب العمل بالظنيات في الفروع وقال ابن نور في الاستاذ والخلاف
 لفظيا او غير انه معنوي وموجبه على ان الخلا في علمه العلم الذي لا في
 الرجمان بعد ان ارد من ابي الاطلاق بالعلم العلم الذي يفيد التواتر
 وهو الضروري كان الخلاف لفظيا لكن لا دليل على ارادته ذلك بل لا قربة
 والله اعلم قوله والخبر المختف بالقرائن اي الخبر المفيد العلم المصوب
 بالقرائن المستقصاة حاله كانت او منابه قوله منها ما اخرجه الشيخان هذا
 على مذهب ابن الصلاح دون النووي كما ياتي قوله ما لم يبلغ عنك
 كما سبق التواتر مني على وجود التواتر في الجميع وهو كذا بدعده كما سبق
 فلا تقبل وفيه رد على من اوم كلامه فضرر الخلاف في ما اخرجه او احدهما
 ويمكن حمل كلامه عليه بقربة ما سبق وعلى كل حال المراد اخراجه لجهتها او اقراها
 ويجوز الكلام كله بعده على نمط من ما هو غيرهما ولو ايد اخراجه بانها
 كان محمدا قوله منها جلالتهما اي من القرائن جلالتهما اي عظمتها وكلمتهما
 ولقعة قد مر ما في نقل هذا الفن ومنها تقدمها الخ ومنها تلقى العلم

لكننا يهمل بالقبول ومعنى تلقيها بالقبول على ما قاله بعض المحققين تخرج
العلم بان مستند ما ذهبوا اليه في الجملة من الاحكام ما ذكرناه لاجلها
ومما هو بين انه ليس في الكتابين حديث اجمعت الامم عليه تركه
وعدمه العمل به بل لا بد من قابيل بينهما في الجملة وهذا لا يستلزم
اتفاق ارباب المذاهب على كل ما بينهما اذ ما من ارباب المذاهب
احد الا قد تزلزل لاخذ كثير مما فيها سالكا في ذلك طريقا نقاريل
او المتزجج فخر العارضة حيث جعل المتلقي بالقبول الكتابين كل
ما بينهما اذ بعضه مستند كما يعلم ما بعد قوله من مجرد كثرة الطرق
لغيره يعلم اذا كانت ولا تغز في غير الصحيحين وهو متعلق بالقوي
الا ان هذا اي ما ينفرد العلم ما اخرجاه او احدهما يختص اي ينفرد
بغير ما انتقدوا الناس عليهما قال ابن الصلاح وقد صنف الدارقطني
من احاديثهما ما تين وعشرة يختص البخاري بهما بين الاثنين مسلم
بابه ويشتركان في اثنين وثلاثين وهذه وان كانت كثيرة في نفسها
لكنها بالنسبة لما لم ينتقد عليهما يسيرة فلا ينافي قولنا ان الصلاح
سوي احر ف يسيرة لكن بعض اهل السنة عليها قال العراقي في اسكت
وقد اجاب عنها العلماء وقد جمعتهما في تصنيف مع الخواص عنها تنبيه
قال في هذه الشارة الى ان العلماء يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول
انتهى وهو كذلك ولا يلزم من تلقي جملة الكتابين بالقبول تلقي كل ما بينهما
به قوله وبالم يقع التجاذب بين مدلوليهما معطوف على ما لم ينتقد واحد
والمراد بالتجاذب المتعارض والتخالف سواء كان له مدلولان او مدلولان
ولا بد من تلقي التزجج من تلقي الجمع بينهما وتلقي الشارح ذلك باستحالة
ان ينفرد التناقض ان العلم بصدقه فيهما اي صدق مدلوليهما صحيح كما
هو موضوع المجتاهدين المتواتر بغير العلم بمدلوله والا ط لا ينفرد
العلم

العلم به لولم لا يقرب من قوله في قوله وبالم يقع التجاذب بين
مدلوليهما لئلا يزل ان يقول لا حاجة الي هذا الا ان الكلام في اعادة العلم
بالخبر لا في اعادة العلم بمضمونه فبغير نظر غيره فبغير قول الشارح وما
وما عدا ذلك قال اجماع حاصل على تسليم صحته وما علم ان تسليم الصحة
معد العلم كما ياتي قوله من غير تزجج لاحدهما على الاخر قال بعضهم
لا يجزي اتهما اذا كان في احدهما تزجج لا ينفرد العلم بصدقه فيهما انتهى
قلت وتعليقه بالمتناقضات لذلك وعند بيان المفهوم بغير اعادة
الراجح العلم وحده وانه متعلق بغيره وهذا المعنى من مستقيد قوله
وما عدا ذلك قال اجماع حاصل على تسليم صحته اي تسليم القطع بها
ان قلت يريد على عموم التعليل الذي لم يجرنا به فان العلم بجمع على صحته
قلت هو داخل فيما انتقدوا العلماء عليهما ولو اجماعا لوسم حروجه
عنه قال الكلام كان مقرضا فيما اخرجاه بالاستاد المتصل فلا يصح
عليه ما ذكرت فان قلت الكلام خروجه في اعادة ما بينهما العلم لا في
صحته ما بينهما وعدمه نوجه الكلام قال اجماع حاصل على اعادة العلم
قلت العذر في العدد ولان لم ينتقد اجماع على اعادة ما بينهما بالعلم
المساوي العلم بغير تسليم القطع بالصحة مع اعادة العلم كما ياتي
قوله فان قيل الخ قال في حاصل السؤال انهم اتفقوا على وجوب
العمل وسولا يستلزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لان العمل
يجب بالحسن كما يجب بالصحيح وحسينه فلا يلزم ان يكون الاتفاق
على الصحة انتهى قلت حاصله انه لا يلزم من العمل بحديث صحة اصطلاح
توجوب العمل بالحسن ايضا كما سياتي في تجاز ان يكون ما في الصحيحين حسنا
فلم يتعين كونه صحيحا وهو صحيح في شمع قطع النظر عن كون الشارح
في مقام نصب الخلاف بين ابن الصلاح والنووي وليس الخلاف بينهما على

الوجه الذي نريد السواد وقد يفي على هذا الحاصل اعتراضا ياتي ذكره بعد
 نقل تقريره للجواب والصواب عند ان حاصله ان العمل انما اتفقوا
 العمل بما فيه ما مري به لانه لكن الاتفاق على وجوب العمل لا يدل
 على ظن الصحة لا على القطع بالعلم بها وببيان هذا حاصل السر لا نقله
 ب عن المؤلف في قوله لا على صحة من ان الملا على القطع بصحته
 وذلك واضح انتهى بايضاحه ان ابن الصلاح تبعه لا في حاشية في اسحاق
 والى الطبيب من الشافعية والسر حسي من الحنفية للفتاوى عبد الوهاب
 من المالكية ولا يورى الخطاب ويعلي من الحنابلة يقول ما استدل الشبان
 اجتماعا وانرا استلزم صحة نتيجتي لانا لمصونته في اجامعها
 كبر لا يجمع انتهى على جلالة ذلك بالقبول وهذا يفيد علما نظريا
 وحاصلا كما قاله شيخ الاسلام ان ما فيهما صحيح قطعا وانه ينبغي
 علماء التوحي محمد المتقيا فيقول ما استدل اجتماعا وانرا انظروا
 الصحة وينبغي عدم قوله وهو منسوب للمحققين محتجا بان اخبار الاحاد
 لا تنبذ الا لظن ولا يلزم من اجماع الامم على العمل بها ان العمل بها
 موقوف بان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والنساجع اعتمد كلام ابن
 الصلاح واراها براد دليل التوحي في صورة السؤال يجيب عنه وتقريرنا
 للسؤال اسر لهذا المعنى مما فرزه به المحشي غير ان فيه بحثا لان حاصل
 السؤال منع الاجماع على القطع بالصحة لما بينهما لانهم انما اجمعوا على العمل
 به وذلك لا يستلزم القطع بالصحة اذ يكفي فيبطلها شرارة منع هذا
 السؤال فيلزم عليه منع المنع وقد نثر عن علماء الجدل والمناظرة
 ان المنع المجرى لا يمنع ولو يوجب ظاهره ويجعل دعوى يلزم الغصب
 وانقلابا لا سبيل مستدل لا تبطل المناظرة وهو فاسد عندهم
 ايضا الواجب صفة ان يورد الجواب تحقيقا ويجعل استدلال المنع
 دليلا

اجامعهم

ودليلا كمالا يشبه على ذي مشاركة في فن المناظرة قوله انهم متفقون اي
 العمل بجمعهم فالافتقار لغوي قوله وللم يخرج الشبان فيه لقرار
 معنوي قال لا وفيه لم يخرج الشبان قوله في هذا اي وجوب العمل بهما
 والاول من قوله والاجماع الى الملا في قوله في نفس الصحة اي المستلزم للعلم
 بمدلوله ما صرح كاسلف تبين ان لا ذلك قال في قوله متفناه اي متفناه قوله
 كما على صحة وحاصل الجواب ان الشبان يربط بينهما خراجا وما حسن اوضح
 وجب لنا العمل به وان لم يكن من مروي بهما فيلزم ان ما اخذ جاء اعلى الحسن
 واعلى الصحيح فيلزم من الاتفاق على صحة هذا بمثابة ما امكن في تقرير
 هذا المحل وما العبرة فاذا انظرنا اليها تجد انها تنبع عن ملا يمد الطبع
 اسليم انتهى قلت هذا مبني على ما جعله حاصل السؤال وما على ما سكتناه
 كثر في تقريره فحاصل ما يلزم من الاجماع على وجوب العمل بما في الصحيحين
 القطع بصحة ما فيهما كما لقطع بمدلوله ببيان الملا زمان الاجماع متفناه
 على وجوب العمل بكل ما صرح ولم يصرفه عن ظاهره معارض شرعي سواء اخرج
 الشبان او غيرهما فان سبق المصحيين في ذلك مزية وقد انتقد اجماعهم
 تبلي ان لما في ذلك مزية راجعة الى نفس صحة مروي بهما فتبين انما القطع
 بصحة بنيان ما انما المص لا ينتج المراد جواز ان تمنع الملا لغة بما حصله
 جاز ان يكون المزية ارجحية ما فيهما لاحثيا حلما واتقائهما ومعرفة ما
 وحلا منهما في هذا الشأن لا القطع بصحة فلا بد من دليل يسطر هذا
 الاحتمال فاجته ما قاله التوحي والمحققون غاية الاجتهاد وباتي
 هذا الاحتمال مصرحا بنفي كلام الشارح والحمد لله رب العالمين
 وما قول المحشي وما العبرة بالآخره فان ارجحنا اليه من هنا عند
 الجدل فيبين ذلك اعماد عليه ما قاله بالثبوت فاستدل بالمدانة
 فهو السميع العليم فان العبرة المذكورة تثبت بحسبها

اطلاق وتقييد وتقييد وتقييد وتقييد وتقييد وتقييد وتقييد
الحفظ عنه على ان مراتب الحفظ متساوية كما لا يخفى وقد يجمل انه
وصف كاشف قوله حيث لا يكون غريبا الظاهر انها جيبية
تقييد لا جيبية تعليل ولا جيبية اطلاق قوله عند سماعه
بالاستدلال متعلقا بيقيد قوله من جهة جلالة الى اخره لوانه
جهة وا دخل من على جلالة وجعلها تعليلية او ابدى ما بالام العلة
مثل ما خطاياهم اعترفوا كان احضر واظهرنا ضافة جهة بيانية
قوله وان فهم من الصفات العوا والمعطف التنسب لجلالة رواه
واللايقية المراد منها العالمية السابغة والموجبة ثقت الصفات
واسم ان ما يقوم والمراد بالاجاب العربي شرعي قوله من
غيرهم اي غير هؤلاء الرواة قوله ولا يتشكل هذا شروع في بيان
اقادة هذا المسلسل العلم بطريق الوجدان اي لا يتقبل التشكيك
من اي شخص كان والممارسة المخالطة للشيء مع التوكل عليه والمناقضة
المكاملة والمخاطبة تنبيه قوله ان ما كلف في بعضه مقدرة متعلقة
للا يتشكل وقوله انه صادق يظهر انه معمول لا يتشكل المحذوف
الواقع جوابا للمو ويحمل على بعد انه يدل من ان ما كلف الخ وصغير اليه
ويجمل راجع اليه بالذات وتلك الدرجة المراد بها انصافه بالصفات
اللايقية الموجبة للمعلم وصغير عليه راجع الى ذلك مثلا ويحمل راجع
للمخبر وان خبر بيان الانواع المذكورة الثلاثة وقوله منها الا الخ
متعلق بتحصل ويحمل انه حال من الخبر اي حال كونه بعضهما وصور
المطابق لقوله ويمكن اجتماع الخ ويحمل على خبر منها هو الرابط
لجملة الخبر بالمتبادر وهذه الانواع تنتم الى الاولى قال في
في قوله انه صادق ان اراد انه لم يثبت الكذب فليس محل النزاع
وان

وان اراد انه لا يجوز عليه السهو والغفلة والغلط فحمل نقل الكلام
فيما انتهى قلت لا تحت الاول والثاني بل تحت الثالث
وهو ان لا غلب في مجاري العادة فيمنع ذلك الصفات انصاف
اليه من جميعها ايضا لصدق بحيث يبعد صدور الكذب منه سهوا
او شيئا ناضلا عن قهوه عادية وكفي بهذا موجبا للمعلم بحسب
مجاري العادات الاثر الى قوله وبعد ما يخشى عليه من السهو فانه
صريح في ذلك الثانية قال في ايضا قوله وهذه الانواع الى
اخره يقال عليه لموسلم حصول ما ذكر لم يكن محل النزاع اذ الكلام
فيما موسيما العلم للخلق والعدم اعلم قلت بيد العامة للخلق لا خصوص
العامة بالحديث المتبحر فيه العار في الخ كما اختلف في التنازع ولا يخفى
ان هذا الخاطري هو له فواقع في او يلد بقرائن العقائد من التكلم
على اسباب العلم للخلق وذلك غير لازم هنا فانهم كان كلامهم
في اسباب حصول العلم لكل من شأنه ان يخاطب بالترجيح والعقائد
وليس الكلام هنا الا فيمن يستدل بالادلة السموية على المطالب
الشرعية وهم المجتهدون ومن جري مجرامهم فالحكم على احد الفريقين
بما اصله المزيق الاخر خلط والعدم اعلم قوله المتبحر اي الواسع
الاطلاع الذي صار لسعة كالمبحر والادب احوال الرواة احوال القول
والرد عدالة وجرحا وغيرهما والمراد من العمل العقل للفتنة قائما للتبنا
عند الاطلاق وقد يطلقون هذا على كل قادم حتى ان بعض المحققين
ربما سمى الشيخ عملة لكونه مانعا من العمل بالمنسوخ ولا مانع من حملها
على هذا المعنى قوله ويكون بالرغم من متداخيره لا ينبغي الى اخره
وهذا جواب سوال بقدر ظاهر التذيير قوله لا يحصل له العلم
بصدق ذلك اي المذكور من النزاع الثلاثة وظاهر نفيها واشتائها

نقول مروي بالصحيحين ومويعين كما لا يخفى قوله ومحصل الانواع
اي بما يتحصل منها وزجج اليه على سبيل الاجمال ولمذا اهل شروطها
هنا لعلمها بتقصيلا ما مرفوعه ويمكن اجتماع الثلاثة الخ اي
باعتبار ان الاخير سلسل فلا طلق الا بنية الحفاظ لا ينفيد
من مثل به فان الشافعي لا رواية له في الصحيحين قاله الكمال
الشريفي قوله سفل لا يبعد حينئذ اي حين اذا اجتمعت الانواع
في حديث واحد انقطع بصره قد يعني ولو قلنا انه ذهب من سري
ان كل واحد منهما بمقدور ما انما ينفيد النظر فلا ينافي بما مر له من ان
كل واحد منهما عند ينفيد العلم قوله شر الغرابية الى اخره تسميات
الاولة تسم الغرابية الى خفيين الغنمين ولم يسم العزوة ولا الشجرة
اليهما فاما العزوة فلا يبتني فيها ذلك واما الشجرة فقد تسموها
الي غنمين ايضا شجرة مطلقا بين الحديثين وغيرهم حديث مسلم
المسلم من سبل السلون من صانده ويره وشجرة تفسر في الحديثين
حديث اسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع ثم راى يدغو
علي رعل وذكون قائم شهور عند الحديثين عن النبي عن ابي بليز
عن اسر ما عيرهم فيستقرب رواية النبي عن اسر بواسطة بل المعروف
لهم اعلم ما مروي عنه بلا واسطة الشافعي اعلم ان كلام الشجرة
والعزوة والغريب ينقسم ثلاثة اقسام صحيح وحسن وضعيف
فيجمع الاقسام الثلاثة كما قاله المحققون وان لم يصح حازن الصلاح
باقسام الغريب الى صحيح وضعيف وقد ذكر العزوة في اثنتي
في شرح القتيبة فراجعه وسياقي ان كلام المصنف منطبق على الجميع
المقبول منها في اقسام المقبول والمردود منها في اقسام المردود وكما فيه
عليه عند المرويه ان ثما الله تعالى الثالث سمي الحديث بالغرابية

عزيبا

عزيبا لا تتوارد رواية به عن غيره كالغريب الذي يشانه لا تتوارد
عن وطنه الرابع الغريب وان انقسمت الى صحيح وحسن وضعيف
مكن الغالب عليها عدم الصحة بخلاف الاولين فلا يعلل باكثرها الا في
المضاهيل ومن هنا كره جمع من الايمنة فتبع الغريب منهم احمد فقال
لا تكسبونها قائما ما كبر وعامة في الضعيف وسبيل ايضا عن حديث
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه فقال لا غامر
رسول فثبيل له ابن ابي شيبة زعم انه عن ابن عمر في حديثه فقال صدقوا فان
خطا فهو غريب وقال ابو حنيفة من طبعه كذب وقال مالك شر
اكتسب العلم الغريب وخبره الظاهر الذي رواه الناس وقال
عبد الرزاق كنت سري ان الغريب خير فاذا موشى والله اعلم
قوله في اصل السنة قال في قال المصنف في تفسيره اصل السنة
واوله ومشتاوه واخره ويجوز ان يكون بطلان في رواية من جهة
الصحة وقد مراد بها الطرف الاخر بحسب التمام انتهى قال ب
المراد بالسنة الى السابعة بان لا يروى عن الصحابة الا ما يروى
ولا يثبتون الله بالسنة الى الصحابي لان نقد الصحابي لا يثبت فيه
شي من الوصل قاله المتن انتهى قوله مروي عن عطف تفسير
عليه يدور قوله وسواي الوضع المذكور في الحديث في الصحابي
قال في الاصل الذي يروي عن الصحابي وسواي التام في قوله يتكلم
في الصحابي لان المقصود ما يثبت عليه في المقبول والرد للصحابة
كلهم عدوله وهذا يخالف ما تقدم في حديث المرويه والشهور حيث
قالوا ان العزوة لا بد فيه ان لا ينقص عن اثنين من الاول الى الآخر
فان اطلاقه يثبت ذلك ووجوهان الكلام هناك في وصف
السنة في الكلام هذا فيما يتعلق بالقول والرد انتهى

وفيه ما لا يحتاج اليه في هذا المقام والله اعلم تنبيه لو قال المص
 الذي ينقل بالصحة في كان اظهر تجعل في معني عند نوسا قوله
 او لا تكون الغرابية اصل السند بالمعني المذكور وقوله بان يكون
 المتروك في اثنايه المايه سبب متعلقه بالثاني اي عدم كون الغرابيه
 بالمعني المذكور ولا يسبب كون المتروك في اثنايه متعلقه بقوله
 كان يرويه الخ قال في قال المص ان روي عن الصحابي يتابع واحد
 وهو الفرد يطلق سواء استمر الفرد لم لا يان رواه عنه جماعة فان روي
 عن الصحابي اكثر من واحد ثمة تفرد عن احدهم واحد فهو الفرد
 النبي ويسمى مشهورا قال المص انما انتهى قلت يستند
 من هذا ان قوله فيما تقدم اوسع حصر عدد ما فوق الاثنان ليس
 بل ازم في الصحابي والله اعلم انتهى قلت يريد بقوله روي عن
 الصحابي اكثر من واحد ما فوق اثنين وهذا في هذا المص يسمى مشهورا وفي محل
 المتروك يسمى فردا وقوله قال المص انما يعني في الفردية المطلقة والفردية
 النسبة لاني لشبهة اذا لا يختلف حالها في اعتبار التعدد في مراتبها
 بما فوق اثنين لاني لشبهة لصحابي ولا بالنسبة لغيره وقوله ويسمى
 يعني في محل زيادة رواه ما فوق اثنين فقوله فيما سراج حصر ما فوق
 اثنين فصحيح الاطلاق ملزم المظاهر في الصحابي وغيره ولو جعل
 عليا قال المص انما نقله عننا من قوله وهذا بخلاف الغرابية المشهور
 الخ وحمله على الاتفاق ود الزوم ما لا يسمى ولا يغني عن جوع فاحصل
 التام ولا تكن من الغافلين وقد قدمنا ان الاستقسام ما يتعلق بذلك
 قوله فالاول الفرد المطلق اي بالشخص الاول وهو ما كانت الغرابيه
 في اصل سنده الفرد يطلق اي يسمى عندهم بذلك كما يسمى بالغريب وحمل
 الفرد المطلق عليه مشعرا بانحاء الغريب والفرد مطلقه بمطلقة

وشبهه

ونسبه بسببه ومؤكد له كما صرح به قريبا وقد قدما كلام ابن الصلاح
 مشعرا بان بينهما عموما وحسوا مطلقا فكل غريب فرد وليس كل فرد
 غريبا وارضاءه شيخ الاسلام الاضمار فيه شرح الاضمار حاكيا
 الزاد في بينهما بنيل وتقدم انه يمكن جعل الخلا في لفظها ههنا
 ختمها ت دوس كلام المص كما يتنفي بظاهر نص الغرابيه
 تكون تارة في كل المتن وتارة في كل السند وتارة في بعض احدهما علي
 ما قاله العراقي وقدما تمثيله ويمكن ان يقال ان ما اقتضاه كلامه
 صحيح فان ذلك الزايد من المتن او من السند او من الشيخ غير خارج عن
 ان يكون المتروك به من اول السند ومن اثنايه يقتضيه استنباط
 اقتضي كلامه ههنا ايضا في التفرقة بين الغرابيه اعتبارا للفرد
 في الاوليه وعدمه وكلام العراقي يوجب ان كل مطلق التفرقة في السند فقط
 من اي محل سنده فهو غرابيه تنبيه فالطلق عند ما غريب متنا وشيخا
 واستاد احكامنا نقله فيما سلف ويمكن ان يقال انه لم يختلف
 الكنايان في الغريب المطلق اذ متى ما صدقات التفرد وقع في اصل
 السند عزبا الحديث متنا وشيخا واستاد او ما النسبي فيمكن ان
 يقال لم يختلفا فيما ايضا غايته ان يحمل كلام المص على ما يقع الغرابيه
 في اثنا الاستاد والغرابيه في السند مما ياتي بيانه انما اثبت
 لا يخفى ان الله قد تقرر عند القوم ان السال بمنزلة في بني الموضوع
 نقول المص ولا يكون كذلك صادقا ايضا على ما كانت الغرابيه فيه
 في بعض منته اذ في بعض سنده او في كل منته اذ بصدق جبينه ان
 التفرد ليس دائما في اصل السند وقد قدما بيان حاله الاخير عن
 ابن الصلاح ان غريب السند لا ينعكس الا في صوته فانظره ثمة
 هذا بالنظر لكلام الاصل وبان بالنظر بقوله بان يكون المتروك الخ

وشيخا

فلا تقبلها لان يجعل بان معني كان مقصودا بما تمثيل عليه فيصدق
الغريب النبي عنده فليكن بالصواب الذي قد منها ها انما قوله حديث
النبي الخ يجوز فيه الاضاقه اليانية وتركها فيكون حديثا يعبر
بمد منه وعطف بيان عليه وهذا شأن الغريب وما يتعدى سبب المطلق
ومثال الغريب النبي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اكرم علي بن ابي طالب
ومثله لغيره عن بكره لا ابو بكر بن داود ولم يرد عن داود الا ابن
عبيدة فهو غريب ولذا قال النعماني انه حسن غريب ولا يلزم من تفرد داود
به عن ابنه بكر تفرد به مطلقا فقد ذكره الدارقطني في علمه انه رواه
محمد بن الحسن الثوري عن ابن عبيدة عن زيار بن سعد عن الزهري قال
روى عن ابن عباس عن علي بن الحنفية عن علي بن ابي طالب رواه جماعة عن ابن
عبيدة عن الزهري بلا واسطة قوله والثاني انه والنسب الثاني من نسبي
الغريب ما يسمى بالنسب والنسب في قوله سبب الالمعناه ان هذا المجموع المركب
تركيبا نوصيفا نقل وجعل على احسن هذه الخيفية الخاصة عسرا
تتمه قاله ب ومن تفرد النبي ان يشترط اهل بيته كالبصر مثلا يقتل
حديث لم يشارككم فيه ذكرهم ذكر ذلك الشيخ تاج الدين العراقي في كتبه علي
ابن الصلاح عن محمد بن طاهر المقدسي انني قلت مثله حديث ابي داود عن ابي
الربيع الطيالسي عن مام عن قتادة عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري
قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ في كتاب وما تيسر
فانه لم يرو هذا الحديث غير اهل البصرة فقد قال الحاكم انهم ثبتوه
بذكر الامروية من اول الاسناد في اخره ومثاله في اهل مصر حديث عبد
المنان بن زيد في صفه وصوره صلى الله عليه وسلم حيث قال
الحاكم في ان قوله وسع راسه بما غير فضل به غريب تفرد به اهل
مصر قلت ومن تفرد النبي ان يفرد ثقة برواية الحديث من بين سائر
رواياته

رواياته مثاله قولنا ليل في حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الاصح
والنظريين واقترب فانه لم يروه ثقة الا صخرة بن سعيد الماذني فقد
التفرد به عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه
وسلم رواه سلم وعبد الله بن عتبة بن ربيعة بالثقة لرواية الدارقطني في رواية
ابن عبيدة وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عمرو بن
عاصبة رضي الله عنه في عنما شنيعة الا فراد النسب كيف كانت
لاصف فيها من حيث التفرد نعم اذا قالوا لم يروه ثقة الا فلان نظر
في فلان هل بلغ رتبة من يفتح تفردا ولا في غير الثقة وان كانت روايته
كلا روايته هل بلغ رتبة من يقتدر بحدوثه ولا فايدان الا في تفرد
المطلق فلولم هذا من افراد البصريين مثلا لا يرد ان تفرد به بعضهم
مخوفا في الاضاقه كما يضاف فعل واحد من قبيله اليها مجازا نحو حديث
كلوا البلح بالتمزق فقد قال الحاكم من افراد البصريين عن المدنيين تفرد به
ابو زكريا عن هشام بن عروة في حمله من افراد البصريين وارادوا احدا منهم
ثقة قالوا لا يروون الحديث الا في حديث تفرد به قالان عن فلان
احتمل ان يكون تفردا مطلقا وان يكون تفرد به عن هذا العبد خاصة
ويكون من رواية غير ذلك المعين فليتبين لذلك قوله بالسنة في شخص
معين نظريه بعضهم بان التفرد المطلق كذلك قلت يرد بان التفرد
النسبي نظريه لمعني يختلف حاله في القول بالتفرد والافراد بخلاف
المطلق فان الافراد عن الصحابي ولا يختلف حاله فيما ذكره لك فوسه
في نسبه ابي في حد ذاته فوسه ويقتل اطلاقا التفرد به عليه اي يقتل
الاستعمال في التفرد به فوسه وهو يقتضيه الاحتياط والاطلاق من الرواية
بان يقال فيه انه فرد من غير تعيينه بالنسبة فالاطلاق بمعنى الاستعمال
وعلي معني في مثل ودخل المدني علي حين غفلة من اهلها ويمكن ان يرد

بالاطلاق لعدم ثبوتها على حالها اي وتقبل حملها على الفردية عليه بان يقال هذا
 فرد من غير تقييد ايضا بالتبعية والاولا قرب وهذا يسقط الاعتراض
 بجملة العيادة في اعادة المراد فوسلان الغريب الخ قال به ليك شكري
 هذا لتفصيل لما قد ان كان لعلنا طلاق الفرد بتعليمه بجمع لان المراد ف
 ان لم يقتض التسوية في الاطلاق لم يقتض ترجيح احدا للمترادف فيه وان كان
 لتفصيل الاطلاق للفرد المطلق والفرد النسبي على الغريب ابراهيم ايضا لان المترادف
 انما موين مطلق الغريب ومطلق الفرد لا يميز الفرد التقييد بالاطلاق وبالنسبية
 ويميز الغريب ناعمة النظر فيما انتهى وكوه للكل لا شريفي ونقطة للكان
 الفرد والغريب مترادفان لاصطلاحا فقصدا ان الصلاح الفردي يميز الفرد
 المطلق والفرد النسبي فغير وايستهما من جهة الاستعمال فكذلك اكثر استعمال
 الفرد في المطلق والغريب في النسبي لذلك فقصدا معنى العيادة لان كان
 في احده منها انكلف دائما للمعنى العيادة لا في سمعت المؤلف يفرقه هكذا
 انتهى قلت موين بوجه محسب لظاهر ولكن لا يجني على من ترون خاطره في
 تتبع استعمالان المحققين كما السرد وسيدهم في نصا يتقدم انهم كثير ما
 يدخلون اداة التعليل على ما يكون مرادها من العلم بقصد للتوطيد
 للمادة هي منه والنمى يد به يتمكن في التفسير فضل تمكن فليكن هذا من نوع
 صميم اولئك القليل الرفيع لان المترادف يسوغ كثرة اطلاق الفردية
 على الفردية لا قلنا فتنهزانه فوطيئلفوله لان لهذا الاصطلاح غاير
 بينهما الخ في توفيقه ان قال لا نأقل اطلاقا للفرد على الغريب لقصدا لاهل
 الاصطلاح المفادرة بينهما من حيث الخ فخذها ناعمة استعنا ان شا
 الله تعالى في من الضرورة ولا يحتاج معه لا معان النظر ولولا الجملة لردنا
 من كلامهم عدة شواهد كذا بنما على سواضع كثيرة منها في حواشي شرح
 المنصريف للسيد اسعدا بن محمد بفضله قوله مترادفات

لغة

لغة قال الله اعلم من حكمي هذا الترادف وقد قال ابن فارس في معجم اللغة
 عرب يعبر والغريبة الاغراب عن الوطن والفرد والنور والفرد الشرايبي وكوه
 ملكا لا الشريفي وقال لان الفرد والنور والغريب من بعد عن وطنه انتهى قلت
 لا شك ان الغريبة ولا اغراب بينهما الا نوارا عن الوطن والنور والمفرد بينهما
 انفراد عن الزوجة والخير قد نساويا في حاصل المعنى وبان لا يستعمل
 في الترادف بمعنى التناوي كما هو الشايع يميز الا تميز في اطلاق الترادف
 في كثير من المواضع فوسلان اصطلاحا لان الصلاح الحديث الذي ينفرد
 به بعض الرواة يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي ينفرد به بعضهم
 باسره لا يذكروه فيه غيره اما في مثله واما في اسناده وقال العراقي وندبنا عن ابي
 عبد الله بن منده انه قال لا غريب من الحديث كحديث الزهري وقصادة
 واشباههما من الائمة من يجمع حديثهم اذا انفرد عنهم الرجل بالحديث يسمى
 غريبا فاذا روي عنهم رجلان او ثلاثة واشتركوا يسمى غريبا واروي
 الجماعة عنهم حديثا يسمى مشهورا وهكذا قال محمد بن طاهر المقدسي
 وكذا نأخذ من كلام ابن منده انتهى قلت حاصل كلام ابن منده
 ان الغريب ما انفرد به الراوي عن امام بن شاذان ان يجمع حديثه فهو
 احصى طلفان كلاما من الصلاح الذي اعتمد المصوريه صدق العراقي
 تنبيه في نصب لغة واصطلاحا رسالة لابن هشام
 الا يضار يبغيين عما لنا عن جلب ما بينهما صنيق الوقت قوله
 من حيث كثرة الاستعمال وقليل الظاهر انما حيثية تقييد
 وما بعد هان معطوف عليه ومعطوف يرتفع عن الخبر محذوفات
 بنا على مذهب الجمهور من وجوب اضافته حيث في الجملة خلافا لأكساي
 وحيث حوزاضا فنما في الفرد وعليه لا يجوز جزمها ايضا وما سن
 نؤله اكثر ما في الوصفين مصدرية قوله وهذا من حيث اصلافا

الاسمية عليهما كانا في قوله بره من حيث اطلاق الاسم كما في بعض
 الشيخ عليهما كانا في قوله الذي اطلقوا عليهما حملا واستعمالا
 الاسم لا الاسمية واسم العلم نوبه الفعل المشتق لا يختص بالاشتراك
 من باب الوصف كما نشأ من جعل الظاهر ويجعل ان المراد المشتق من مصدره
 الاسمين المذكورين وما في قوله والفرابة قوله فلا يفرقون بكونه
 الفا وضمها او تخفيفه وفتح الفا وكسر الراء مشددة وانما يستعمل
 التشديد في اذواته والتحقيق في المعاني قوله فيقولون بدل من فلا يفرقون
 فتقدمه قلنا الخ اي في غير تشبيهه بالان في ولا تشبيهه قوله وقرب
 من هذا اي التخصيص السابق او التقدير المتقدم انما قال قريب ولم يقل وشمل
 هذا لان الراجح عندي ان السابقين التوافق وفي هذا التقدير ايضا فان
 الفعلين في السابقين مستغلا وفي اللاحق استعمالا واحدا في قوله
 واما عند الاستعمال في المشتق هذا فليعلم ما مر في نظيره استعمال
 قوله في استعماله في الارسال لم يزل ارسال ليللا يتوهم بعضهم على ان
 استعمالهم خاص بالماضي والاضمار وهو خلاف المراد لان المراد انهم يستعملون
 اسما في الاسم لان الواقع في كلامهم انما هو الماضي فيما رايت كما هو بين
 قوله فقط اي دون الاقطاع اي من مائة او ما اشق منه فلا
 يقولون قطعه فلان لا في منقطع ولا مرسل قال ب قال المؤلف
 انما عدوا في المنقطع عن قوله قطعه فلان لا في ارساله فلان المنقطع
 والمنقطع متغايران فالمنقطع في سياحت الاسناد والمنقطع من سياحت
 المتن كما يحكي قوله او قطعه فلان لا في شكل الحار في رده هو من
 المنقطع او المنقطع انتهى بقا الكلام المشرب في السب في ذلك اي في
 استعماله لارساله فقط حتى في المنقطع انهم لو قالوا قطعه فلان
 لم يمتنع الي الوهم انه مقطوع والمنقطع غير المنقطع اصطلاحا في

المقطوع

المنقطع من اوصاف المتن والمنقطع من اوصاف الاسناد لا يمتنع ان لا يمكن
 استواء الارسال في الجمل فلهذا في التغيير بارسالهما منه فلهذا دقيق
 انتهى وانما جدير مع اتحاد موحى العبارتين بما بينهما من التقارب
 قوله ومن ثم اي من هذا اي ومن اجل انهم يستعملون رسالا في المرسل
 والمطلق اطلقوا اي يقولون وب وعمل عتبه تا حيا ونعيمه استعمالهم
 الحديثين وعلى كثير من قولك لتضمين هذا الشرا اليه
 تنبيهه لو قال المراد استعمال الحديثين كثير منهم كان اظهر
 كما لا يخفى قوله وليس كذلك اي وليس الامر كما زعمه من عدم المغايرة
 عندهم بل مذهب الكثير من المحققين التفرقة بينهما وانما متغايران
 وانما المختلف عندهم الاستعمال والاطلاق واختارنا بالحديثين عن
 الاصوليين فانه لا فرق عندهم بين المرسل والمنقطع اصلا قوله
 على سلكه في الحقيقة المستخرجة بالنظر سميت بذلك لان المقدر
 فيها يقارن تفكره غالبا لك الارسال بعدوا واصبح ثم يحتل ان
 المراد لكثرة التفرقة في الاستعمال وعليه فتركها ايضا انما عا
 للاكثر لخطاها على ما مر المستعملين المقصودين بالكتابين وقد
 قدماها عن تلميذه انما يحتل ان المراد بها نفس التفرقة
 وجيشه كان الاول ان يقول على هذه الكلمة وان كانت اللاحقة
 والمختار قوله وخبر الحاد الخ لما قسم جمهورا بين الحديثين السنين
 المضافة للمبني عليه ولم يقل او فعلا او تفريرا او صفة ولا
 وبان ذات التي ثلاثا اقسامها في صحيح وحسن وضعيف لانهما ان
 اشتملت من اوصاف القول على اعلاها فالصحيح او على دنائها
 فالحسن او لم تشتمل على شي منها فالضعيف وفي اطلاق السنة عليه
 تقريبا بقومهم المم تقسيمها ذلك التقسيم مقدمانها الصحيح الجمع على

تنبيهه لو قال في موضع
 استعمال الحديثين

صححة عند الحديثين لكنه غير خبر الاحاد والمساوي الحديث كما قرره تنوعا
للخطا في وغيره حيث عبروا بالحديث ولو عبروا بالسنة كانا في لاد
الحديث والحديث كما لا يخفى عندهم بعضهم بالمرئع بل يشمل الموقوف بخلاف
السنة ومما عرقا ان بينهما عموما وحسوسا مطلقا ولعله داعيا السنة
لا تنطبق على الضعيف الا بملاحظة التقليل والمقسم يجب ان يكون
مستملا على حقيقة وخبر الاحاد متندا وما بعده فيرد له وخبر الصحيح
لذا انه وهو فصل كما ياتي في قوله ينقل هذا المراد عن الرواية
ومما يخص السامع ان لا يقع غير ظاهره فيسقط ولا يجوز في الرواية وسياق
ما يعتبر فيه من حيث قبول الرواية بعد ان نشأ الخلاف في تنبيه
قبل روايته عدله بشقة ومومن جمع العدالة والضبط كان ابعد من
الاشهاد في تعريفه ويرفع بان وصفا لعدالة اعم ما يعتبر في التاقل
فلا يكتفى بالكتابة عند قوله ينقل يتعلق بحال محدثا في خبره كذا
كونه ولا صلا بينا ينقل عدلا ولغو يتعلق بخبر بمعنى اخبار او حال بنا
على قوله من يجهل بحسبها من المسند او بانفاق فيما يصلح للعمل ولو كسبه
اصلا ولو جعل الجار والمجرور ونعتا الخبر اوصافا للحديث بالانحسية
لا بعدد يكون قوله بعد من فصل السند من نوعا صفة له ايضا وكذا
غير معلل ولا شاذ ايضا والا لاشكل اعراب ما ذكره لا يجعل متصل بفت
نقل وانما ان الفصل بوصف المضاف اليه بين الوصف وصفته لا يمنع
فيجوز كما يجوز غير ايضا وينصب على الخالية ولعل لعلاقة هذا التركيب
قال ب وانما لا يشري في قوله ينقل حال وكذا غير معلل ولا شاذ
ولو قال وخبر الاحاد اذ كان ينقل عدله تام الضبط حال كونه
منصل السند الخ كان احسن انتهى تتممة المراد من قوله ينقل عدله
ان كان نقل في الطريق لا بد ان يكون حامله عدلا ولذا لم يرد عن
مثله

مثله والمتكررة قد تاتي للعموم مثل علمت ونسرا والحضرت وثمة خبر من
جرادة وخرج عنه ما في طريقه ضعيف فوجه تام الضبط قال في
السند اعلم بمعنى تمام الضبط انتهى ولا شك في صححة توقعه في ذلك
وهو ما خرو من اعترافه ان قد قينوا العبد على ابن الحوزي الا في احد
الحسن وما يرويه ايضا ان العراقي في شرح الفينة قال انه احتراز بضابط
عما في سندوه لا ومقتل كثير الخطا وان عرفه بالصدق والعدالة انتهى
فجعل محتززه كثير الخطا ولا شك في احترازه من انبثا كثيرة وقد
ذكر قبله ايضا ما نصه ولا شك ان ضبط الراوي لا بد من اشتراطه
لان من كثرة الخطا في حديثه وفحش استحق المراء وان كان عدلا انتهى
فرا د في كثرة الخطا الفحش ايضا قلنا لا لغري في حواشيه المراد
بفحش الخطا وقوعه لا تادرا وهو معنى كثرة وقال ب ايضا في
حواشيه فحش تأكيد للكثرة وقد يقال انه تاسيس ويكون المراد
بالكثرة اسر اسبيا فمن حفظ الثلاثة الا في حديث مثلا فخطا
في حسين منها فقد اخطا في كثير لكن لم يفحش غلطه بالشبهة اليها
حفظ انتهى فالتزام من زودين وتغييرهم محمل ويمكن دفع التغير
بان اصل الضبط والحفظ والاتقان موقوفون من تتبع كلامهم
وتفتيش رواياتهم والبحث عن مروياتهم كما لك وان شئت ما ب
والشاذ في واحد واضربهم فمن جعل حاله في ذلك قيسهم فان
وافهم دايا في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط او وافهم في غالب
احواله علم تمام ضبطه ولا علم عدم تمام ضبطه ولا شك
ان هذا القدر يخرج من الخبرة والبياشار العراقي بقوله .
• • • • • ومن وافق ما باذا الضبط بضابط او تاد في الخط . . .
وقال في شرحه لما قد مر انه لا ينبغي الا العدول الصابط احتياجا ان يذكر

ما الذي يعرف به ضبط الراوي وذلك بان يعتبر حديثه بحديث الثقات
 الصائين فان وافقهم في رواية فافهم في اللفظ او في المعنى ولو في الغالب
 عرفنا حينئذ كونه صائبا وان كان له انقلاب على حديثه المتألف من
 وان وافقهم قنادرنا حينئذ خطاه وعوده ضبطه ولم يخرج
 حديثه انتهى وبما في في محبة ترجيح البخاري على مسلم سألته ساعده
 علي اوضح المحل وفي ذلك ثبوت اما بالتحقيق عليها كما لمصرح بتوضيح
 ومن كثير من لا يخرج من التزام الصحة في كتابه وكذلك الضبط والانت
 درجاته متفاوتة ولا يشترط اعلا وجود الضبط كما لا يشترط
 بل الماد بال ضبط ان لا يكون مغفلا كثيرا لغلط وذلك بان يعتبر
 حديثه بحديث اهل الضبط والانتقان فان وافقهما عما لا فهو
 صابط انتهى وهو ما نقلناه عن الراوي في بابك النظر في المناس
 من صيق المقام حرازة قوسه وسمو المعجم لادائه تنبيه
 حيث قال لا يمتنع هذا حديث صحيح او حسن او ضعيف فانما يريدون
 الصحة والحسن والضعيف حسب الظاهر لا القطع حسب نفس
 الامر لكون الخطا والشبهان على الشقة والصا بط والصدق على
 غيره خلافا لان الصلاح فيما وجد في الصحيحين كما تقدم التنبيه
 عليه والماد بصحة لادان الصحة لم توجد فيه لا مرقا راج
 عنه ككثرة الطرق المصيرية له صحيحا لغيره فهو مدعوا
 الى اخره الواو فيه للاستيناف ولو اسقطنا كان اولى قوسه
 تنقسم بر لغة التقريظ وعرفا ضم مفصل الى مجمل او خصل الى مشترك
 ولا يخفى عليك ان اذا كان هذا تقريبا للاعاف كان شاملا المشهور
 والعرفان باعتبار المقول منها وسياقي ما يشمل الحدود قوله لانه
 ايم المقول او الشان وبالحيلة فالانجيل له عوي بخصر المقول
 في

في اقسامه لادبعة لا التقييم لانه من القبولات وهي لا يستدل عليها
 وانما يستدل على الضديقات والاحكام ترتيبا هذا الترتيب
 ليس عقليا جشاما لا يتغير ما هو حسب ما وجد في الخارج والاطاعة
 به فيه قوله اما ان يشتمل الى اخره اراد بالاشتمال على ما ذكر اشتمال
 سنده لانه المشتمل على تلك الصفات فهو من باب وصف احد المتجارين
 بوصف مجاوره فهو من صفات القبول انما تبييضه
 لان اصل صفات القبول وجودها ايضا في الحسن بطلنا والصحيح لغيره
 قلنا اعتبر الاعملي منها ومومالا من يد عليه بحسب الطاقة البشرية
 في عاودة اشتماله كما مر في اعلاها من غلق يشتمل ثمرات ب
 قال قال علي اعلاها لان النوع الحسن صفتين من صفات القبول
 النوعي الصحيح صفتين ايضا واعلي الاربعة رتبة الصحيح لادانته انتهي
 فلهذا لم يرد قوله الا الخ انت انت السالبة لصدق بسلب المتنوع
 فيصدق قوله اولا بما لم يوجد فيه شي من صفات القبول ومومالا
 تمت بروه وجوب اخذ المفسر الذي هو هذا الاحاد القبول
 في جميع الاقسام وبمذ القربنة يتعين ان مصب النفي الاعلي فقط
 قوله والثاني مستد احبته مجموع خيل في الشرط والجزا او حيلة
 الجزا وحدها لا شتما لها على الرابطة ثم وهو الصحيح ايضا لكن
 لادانته سببا في ذكره في سياحت الحسن فهو وجبت الخ هو عطف
 على قوله ان وجد الخ ونوقال به له وان لم يوجد ذلك الخ كان اظهر
 واخصر والجزان بضم الجيم والفا من في جواب حيث تنبيه بالظ
 بالشرطية قوله ان قامت قرينة الخ بان ياتي من طريق اخر لا يقال
 ليلزم عليه تقييم الحسن لغيره على الحسن لادانته لا نقول لا لزوم
 لما في طريق الحسن لادانته من القوة ما يربو على طريق الحسن لغيره قوله

مجموع

والمراد بالعدل مجتمعه في المتن ويجتمعه في كلام القوم قوله من فيه ملكة
 مي كيفية راسخته في النفس وليقينه عرض لا يتوقف لعقله على تقبل
 الغير ولا يقتضي الفسنة واللا تشمة في محله اقتضا اوليا
 تخرج بالغير الا ولا الاعراض النسبية مثل الاضائة والفعل
 ولا تفعل ويحذف له ويقولنا لا يقتضي الفسنة الكيا ب
 متضمنة كانت او متضمنة ويقولنا واللا تشمة المتضمنة
 والوحدة وتولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالعلوم انت
 المتضمنة للقسمة او للافسنة قاله السحر في كلامه
 بحث لان ملازم العقل والمروءة لا تثبت لما العدا لله عليا
 قاله حتي يصير ذلك حاله يتعد لا ويتعسر والخصاي
 لنا بالاطلاع علي ذلك المصالح لان يقال ان ملازمه التقوي
 والمروءة عبارة عن عدم علم ما يتجلى فيها وتخل الملكة علي ما يعبر
 الحال فليست في قوله تخلف فيه يجوز في الاستاد لا يجني
 ان حقيقته مخلوق الله فيه لخل علي ما ذكر عند هذا والله اعلم
 قوله والمراد بالتقوي اجتناب الاعمال الخ تفسير التقوي بالمفهوم
 العمدي صحيح لان مفهومها عمدي اذ هي تطلق علي التوقي من العذاب
 المحتل بالتقوي عن الشر لا تطلق بالشهادتين مع التزام احكامهما
 وتطلق علي تجنب كل ما يؤثم من فعل او ترك حتي الصغائر عند قوم
 ونظروا ايضا علي تتره السر عن كل ما يشغله عن الحق المتبتل اليه
 بجمع الشرائع الظاهر والباطن وسكت عن المروءة لشيوع علمها
 اذ هي الخلق مخلوق امثاله في زمانه ومكانه وبما في لها تعريف
 احسن من هذا الصادق بخلقنا لما سبق بخلقنا الله قوله
 من شر الخ انما يض علي الشر والبدعة مع دخولها في الاعمال

السببية

اشتمال المتن على السببية

السببية كترك الواجب بفتح الاول وغلظه وليلا يقتل عن الثاني وهذه التقرير
 علمت ان ابيان مساو للين لا احقر منه تقييما ان الاول دخل في قوله
 اجتناب الاعمال السببية اجتناب الكياير والاهرا علي الصغائر فما لكل فرد
 من الكياير قادم وكذا صغائر الخس وما صغائر غيرها فلا يفتد منها
 بالرد الواحد واعتراضه علي المصالح اذ مع القوة فمسل ولا يرد وان اراد
 بدونها فذلك اصرار علي الاعرف فيه من الخلاف وموقادح بلا شئمة فلا يقول
 علي قوله فيه الثاني المروءة الصيانة عن الادناس والترفع عما يشين عند
 الناس قاله ب قوله وما وبدعة الظاهر منه بدعة الاعتقاد وحسنها
 وقد قولت بالشرك والنسوق وموبا طلاقه مخالف لما في من التخييل
 بين الداعية وغيره ونوار يد منه بدعة فسق الجوارح ويجعل من عطف
 الخاص علي العام رده ان اول لا يعطف بها خاص علي عام فيجعل علي الداعية
 قوله والنسب بحتل مطلقا ويحتل في المتن كما مر قواسم والنسب طاي
 مطلقا ومن حيث هو قسمان ضبط صدر اي منه ما يسمى بذلك وهو ان
 يثبت ما سمعه يتكرر من استحضاره مني شاي يعني عادة فان كان هذا
 هو التام فلا يتحقق المالب فان لم يكن بهذه الجشية فهو شي الخفظ
 اضعيفة وليس حديثه بالصحيح ثم الضبط بالصدر ولا يتصور فيه
 تمام ولا تصور اصلا وبالحيلة ففي التعريف بتجيب التمتي وراوده بالتخييل
 الجها لانه لم يرافقه ما يتميز به المالب وانه خير بان ما ذكره تفسير
 لطلق ضبط الصدر واما التام منه فقد سلفت الاشارة اليه فاستغن
 بغير صور الصغائر علي رفع وساوس الخواطر والمراد بضبط الصدر والخفظ علي
 ظهر القلب قوله وضبط كتاب الخ اي الثاني منها ما يسمى بذلك وهذا
 انما هو في الكتب التي لم تنتشر ولم تنتشر وفرض ضبط واما الكتب
 التي يمتد للصنعة كالنجاري ومسلم فالشرط ان يروي من اصل شيخه

اور اصل بتقابل باصل شجرة او تقابل بتقابل باصل شجرة كما لا يظهر غيره
 وان لم اقف الي لان علي بن ابي حمزة عليه قوله وفيه الخ يفتل السبا للفتل والنبا
 للمعول ومعني السبا في ضبط الكتاب ان لا ينسب اهل بي لا يثبتان عليه
 ولا في صوته كما هو بين قوله اسناد الماد سند وتقدم الحديثين
 يستعملونهما شي واحد وهو طريق المتن ولو قال منه بدل فيه كان
 اولى لان السبا فقط بعض السند **شجرة** ليريد في تنبيهه
 ان السند الي النبي صلى الله عليه وسلم فعل لكونه لا يري الصحيح مقصودا
 علي خصوص لرفع في صدق بان ينسب السند الي النبي صلى الله عليه وسلم
 او الي الصحابي او الي من دونه ليشمل الموقوف وغيره وبه صرح غيره
 ولا يثبت في تنبيه الخبر بالحديث بما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم
 بناء علي جواز كون السند اعرض من القسمة بخلاف الحيوان لا يبطل وغيره
 ولا لا يبطل ما عاج او غيره وان كان رجوعا والتقدير جعلنا يبطل الخ قوله
 بحيث الخ انت خبير بان بالحيثية المذكورة خرج المعلق والتقطع والعض
 والمرسل وكذا المنقطع والموقوف قوله سمع ذلك الراوي من شجرة الظاهر
 ان ذكر السماع وقع علي سبيل التمثيل والمادة ان يكون هذا الخ يفتل عن
 شجرة بوجه من وجوه الخ يفتل سماعا كان او غيره تنبيهات
 لا ان السناد من السماع من الشيخ انه بلا واسطة الثاني نعم بعضهم
 ان زيادة الشارح بحيث الخ مصدق الكلام من بابا خذنا حديثنا
 عن مشاركتي اخذ عن شجرة لكونه منسب مثلا بعد موت الشيخ او
 تعد اخذ عنه يري بولم يتحققه لاس قريظة فيسقط ذلك
 الاسطة ويجوز ان يكون عن شجرة مع انه منقطع في هذه الحالة
 لا سفاطة فريضة الذي لا يكون اسند منضلا لا يرواينه عنه وعمله
 في الاحتراز عن هذه الصورة علي قوله غير معطل وعندي ان صميم
 شجرة

شجرة راجع للمروي من حيث المروي راويه حال النقل والاول ليس شيئا اخذ
 عنه المروي من حيث انه مروي راويه حال النقل فليثبت برقوله والسند
 تقدمه ترفيها قال ب انما تقدم ترفيها لاسناد رجعله غير السند وتقدم
 ان الظاهر من اسنفا لانهم عدم الفرق وقوله هذا يدل عليه حيث جعله
 ترفيها لاسناد وهو ترفيها السند انتهى قلت تقدم ما يتعلق بهذا
 الحديث منها بما لا يجوز في الاعادة قوله ما يثبت عليه قضية فادحة
 العللة الخفية عبارة عن اسباب خفية تقدم في قول الحديث تدرج
 بالخلل والنفوذ في ارض تنضم اليه لاسبابها يطعم المتكلم
 علي اسباب وصولها وقدر وقوع احوال بعض من في غيره ثم
 اوهم واهم مع كون الحديث الذي اطلع عليها فيه ظاهر السلامة
 منها وخرج بالفاضة غير هاتما يدل ثقة ثقة كما خرج بالحقيقة
 الظاهرة لا تكون الا ثورا بل هي ولي بالتأثير بل لكونها ترجع اما
 لصنف الراوي واما لعدم انضال السند وكل منهما احتراز عنه
 في الترفيها فينبذ بخرجه تنبيه لا يخفى ان المراد بخفا العللة
 الخفية انما هو بالتخطي لعدم المنهج في هذا النقل والامني بربه
 ظاهره قوله ما يخالف فيها الراوي من موارج منه ظاهر فلو لم يكن
 ذلك لان ارجح جماعة وموصيهم ولا مخالفة فيما الثقة الملائكة
 ان الجماعة ادلي بالحفظ والارجح كذلك ولا بد في مخالفة ان يتعذر مما
 الجمع والا فلا شذوذ في ذلك الحاشا انما انفراد به ثقة وليس له
 اصل يتابع له لاسا لثقة وقال ابو علي الخليلي انشاذ مروي الراوي
 فقط ثقة كانا وغير ثقة خافوا ولم يخالفوا في الحاكم بين العدل
 والانشاذ بان العدل وقف علي علته الدالة علي حملة الوهم فيه
 والانشاذ لم يوقف فيه علي علته لذلك وقد اعترض هذا التعليل

بان يرد خليفه المتكرفا الصواب ان يقول ما يخالف فيه الشك من موارح منه
 انتمى قلت لهذا التعريف الذي ذكره هو الا في كلام الشارح المتكراه
 مع ان شيخ الاسلام لا يضاري ثقل عن المؤلف ان الشاذ ما خالف فيه
 الشك من موارح وثقومتها وتقدمه قليل الضبط التام المنصور منه
 فما ذكرناه تعريف بالاحض فان قيل قد جوزه لا قد جوزه وقد جوزه
 ايضا التعريف بالاعم وباس التوفيق قوله تنبيه مولفنا
 لا ينافي وعرفا عنوان البحث الا في بحيث يعلم من البحث السابق
 على سبيل الاحكام والاعمال وهو ما عرّب لانه مركب تقديره وهكذا
 مثاله من التراكيب وقيل يشترط ان يذكر بعده ما يتعلق به مثل
 تنبيه على كذا او قينا قوله وخبر الاطاد لو استقط الواركان احسن
 لان الجنس مدخولها فقط قوله كالحسن هو كماله يقول على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة وهي ما به الشيء هو هو كالحسن والاشاطف
 بالنسبة الى الانسان بخلاف نحو الصاحك والكتاب الا ترى انه
 لا وجود لحقيقة الانسان في الخارج بل في الحيوانية والناطقة
 بخلاف الكثائية والصاحك فظهر ان الجنس الحقيقي ما تحت ماهيا
 مستحقته في الخارج كالحسن بالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيره
 واما الماهيات لا اعتبارية اي التي ناطا عليها جمع من العقلا
 واعتبروها في اذهانهم ووضعوها بازايمها اسماء خاصة كما هيئات
 المعلوم ما اشتملت عليه فاطلاق الجنس على المشترك منها والفصل
 على المختص ببعضها مجازا والشارح عني بقوله كالحسن نحو شياع النجود
 في اطلاق الجنس على ذلك وفيه بحث يطلب من بعض حواشي العلامة
 تاصرا لذين المتأني قوله وباقي قنوده كالفصل فيه نظير ما في الذي
 قبله وحاصل ما ذكره من الفصول خمسة قنود يخرج بقوله ثقل عدل

ما في

ما في سنده من عز صفه او جعلت عينه او حاله كما سياتي ولا يخفى ان
 ان المراد انه لا يد من العدل الذي في جميع ثقله الصحيح كما قدمناه فلا يرد ما
 عساه يتوهم من كفاية ثقل عدل واحد فان قلت ما ذكرناه لا يستفاد
 من العبارة قلت بل يستفاد بالعرف الذي قدمناه مع فهمه
 متفلا السند كما لا يخفى على ذوي ذوق سليم وخرج بتام الضبط ما في
 سنده من ثقل كثير الخطا وان عرف بالصدق والعدالة لعدم
 ضبطه وثقله لما يبرر منه انه لا يد من اعتبار كثرة الخطا
 في الخارج كما خرج بما احسن لانه الشترط فيه اصل سبيل لضبط
 فقط ولا يخفى ان كلامه في الصحيح لذاته والمتفقد من هذا
 النوع انما هو من الصحيح لغيره وخرج بمنصر السند اي من العلم في آخره
 بان ينتهي الى انبي صلى الله عليه وسلم العلوق والمنقطع والمرسل والمفضل
 والموتون والمنقطع وخرج بغير العلل العلل على ما فصلناه وتقول
 ولا يشاذ الشاذ على ما فصلناه ايضا ولا يرد عليه الشاذ الصحيح
 عند بعضهم لان هذا تعريف للصحيح المجمع على صحته لا مطلنا
 فان قلت من سبيل الشاذ صحيحا فقد قال بعضهم الا اتفاق على انه
 لا يسمى بذلك قلت ابو يعلى الخليلي في الارشاد حكاة في حواشي
 شرح اللمعة انه اعلم قوله وقوله ثقل عدل لو ابدلوا وانه
 بالثقل ثقل على قوله كالفصل كان اولى وثقل عدل من اتفاقية
 المقصد بل اعلم قوله بسبيل فصل اسم عند الحاجة به لانه يفصل
 بين الصف والجنس وكما بسبيل فصل اسم ايضا عما والانه يعتمد عليه
 في تاديبه الماد وقوله يؤخذ اني يشعر بيان لوجه تسميته عند الحاجة
 فصلا واما قايده عند المعنيين فهي نفس السند في الاستدلال به
 والله اعلم قوله بامر يتعلق بصحاح الحيوان ثقله بسبيل فيكون

لغوا ولو عرنا باللام بدل الباء كان السبب بقوله لما تمة
 اورد على هذا التعريف امور منها ان كان الاول ان يقولنا الصحيح
 لذاته خبر الاحاد المنقول برأيه عند تمام الضبط الخ واجب
 عند بانه انما قدم التعريف على المعرفة لان معرفته اقدم من معرفته
 عقلا فتقدم وضعه لبطا بنو الوضع العقل ومنها ان القيد الثاني
 يعني عند الاول لان اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي وعدم
 غفلته وعدم تنساه له عند التحمل والاداء واجب يمنع الاستدعا
 المذكور ان اراد به الاستلزام وبعد قيام الاول تمام الثاني ان اراد به
 المناسبة فتكون عدلا مفعلا كثيرا الخطا بظا غير عدل فاللزام
 لغو شرعا وعرضا غير مسلمة ومنها ان اشتراط انتفاء الشذوذ يعني
 عز اشتراط تمام الضبط واجب بان الجمع بينهما تزيادا ايبان كما في
 مقام التعليم والاول ان تمام الضبط وقع موقعه ولا يعني عن
 عدم الشذوذ فاحتاج الى ذكره ومنها ان الاصويين لم يتركوا
 عدم التعليل والشذوذ واجب بانه لا يلزم تحط بنو الاصطلاح
 عليا بعضهم صرح بهما وفاقا للجمهور ومنها ان كان عليان
 يقول ولا تذكر واجب بان المصنوع المن الصلاح والنووي غاليا
 والمنكر عندهما هو الشاذ وعند غيرهما هو اسوا حال من الشاذ
 فيلزم من اشتراط السلامة من الشذوذ واشتراط السلامة
 من الشذوذ بالاولي ومنها انه على تفسير الشاذ بانه مخالفة
 الشئ للارثوق لا ينافي الصحة حتي بشرط انتفاء عتمة واجب
 بان هذا تعريف للصحيح الجمع عليه وبان الشاذ المشتراط حرجه
 عن الصحيح انما هو معنى ما ذكره في الشرح فاراد به معني خاصا
 لا مطلقا بالاولي ومنها انه كان عليه تقييدا لعلة بالتمام
 واجب

واجب باقتضا السياق والمقام لذلك ومنها ان المتوازن صحيح فجمع عبيد لا يشرط
 في رجاله شي مما ذكر واجب بحزوجه خبر الاحاد او هو المشتم وبان الكلام
 فيما استقيد غلبة الظن بصدق رواية من صفاتهم ومنها ان اخذ المعلق بالشاذ
 في تعريف الصحيح تركيب في الحد وذلك لتوقف على اخري لم يسبق علمها واجب
 بعلم المصنوع والعلل نايب عنه فان هذه المقدمات ما تقدم بها التعليم
 المستدعي المحتاج اليه التوقيف لعدم استقلاله بالنظر والاستدلال قوله
 وتفاوت رتبة قال في لا علم بعد التام رتبة ودون التام لم يوجد
 الحد فليطلب بغير هذه الاوصاف كيف تتفاوت انتهى واجب
 بان صير رتبة لطلق الصحيح لا خصوص الصحيح لذاته قلنا
 بل لو سلمنا كان الكلام صحيحا ايضا ظاهرا نظير لان العدالة تقوله
 بالتشريك كالضبط ايضا وقد علمت حالات تفاوت الضبط فيما مر
 على ان المصنوع يعتبر التام في غير الضبط فان قلنا
 فقد اعتبر من صفات الثبوت اعلاها قلنا هو مقول بالتشريك
 ايضا فلا تفعل قوله اي الصحيح لم يقل لذاته لعل للاشارة الي ان
 تفاوت الرتبة لا يختص به بل يشارك فيه الصحيح لغيره ايضا وعليه
 فيكون الصنيع ما يدا على المقيد دون غيره تنبيه
 المتأمل الواقع في متن غير مراد وان المراد ان بعضها يتفاوت بعضها
 وبغيره في تلك الصفات التي هي كنهها ايضا فيكون اصح منه وقد ذكر
 في الشرح اي هذا قوله هذه الاوصاف لعل المراد جنسها اذ لا يتناهي التقا
 الا بالعدالة والضبط لا في الانقضاء ولا في عدم العلم ولا في عدم
 الشذوذ والاعلي قول الحاكم والخبيل لانهما متنافيت للصحة من اصلها
 قوله في القوة تنازع الفعل والمصدر لذلك في المتن واعمل الثاني
 وحذو من الاول الصنيع قوله فانها كانت الخ اي فان الصفات

المذكورة لما كانت في مقامها وجه الملازمة بين قاعدة هذه الاوصاف بغلبة الظن
بعد ذلك الذي رتب عليه وبين اقتضاها درجات الصحة او لا تلازم من تناقض
تلك الدرجات قاعدة غلبة الظن ولا تلازم توجها قاعدة غلبة الظن بدو
تفاوت تلك الدرجات وهو باطل بوجهين ولوقال فانما لما كانت متساوية
في قاعدتها غلبة الظن كان الظن لتابع لها كذلك لظهور الملازمة ويمكن
ان يقال تفاوت تلك الصفات في قاعدة غلبة الظن لما كان معلوما من
السبب في حذفه مع اراءه لظهور الملازمة كما يمكن ان يقال لان صميم
كافة راجع للصفات المتفاوتة وصميمها من يكون لها للصحة وهذا
احسن ان يقال في قوله الذي عليه مدار الصحة تحت غلبة الظن
اذ هي عليها تدور الصحة لا على الظن وكان من جهة التي يكسرها في كفاية
المضاد من الصحة واليه التذكير كما هو واحد وجوب عشرة يكسبها
المضاد من المضاد اليه كما هو في النقي وغيره لكن نقل عن المصنف
قوله لغلبة ليست بقيد وانما اردت دفع تزعم ارادة الشك لزمته
بالظن انتهى قلت فلا حاجة للتكليف فليكن الذي تحتها للظن غير
محو طية تبيد الامتيازات ولا تلك في جوابه تحت المضاد على ما جاز
في حجة يحمل من قوله تعالى كمثل الخار يحمل اسفارا ولا يخفى انه يمكن ان
ما نقل عن المصنف الامتيازات في غلبة الظن ببيان قوله اقتضت
اي تلك الصفات المتفاوتة قاعدة غلبة الظن التي تدور عليها
الصحة ان يكون لها اي للصحة درجات بحسب طل من درجات
والملازمة الامور القوية لغلبة الظن زبادة تلك الاوصاف
عند الله وضبطا وهو محرك السمين بمعنى قدر قوله واذا كان كذلك
يحتمل اذا كان الحديث الصحيح كذلك اي تتفاوت رتبته بتفاوت
تلك الصفات ويحتمل واذا كان الامر في الشأن ما ذكره فاما يكون

اي بالحديث الذي يكون دليلا على صح ان قلت هلا قال كان في الحديث
او قال يكون فيهما اركيز يصح الحكم بقرع شيء في الماضي على تقدير وجود شيء
في المستقبل قلت يعني بالحديث الذي يطلع في المستقبل على انضاف
رواياته بالصفة المذكورة بحكم لم يتقرر صحته في جميع ازمته الماضية
ويستوي ذلك ولو اني بالماضي فيهما او انضاف فيهما لم يقدر ذلك
بنيهما ان الاول قال في قوله فيما تكون روايته في الدرجة العليا
في العدل والاضبط الخ هذا شيء لا يضبط ولم يعتبره في الصحابة
انتهى قلت اما قوله لم يضبط فقدماه على طرقة مما سئلنا جوابه
مراد او اما قوله ولم يعتبره في الصحابة فاجابه ان عدالتهم لما كانت
ثابتة على اكل الوجوه اذ مرتبة اذ تمام ارفع من رتبة اعظم العطا
من غيرهم فكانت غاية الامر فيهم ان يساوي رتبة شيئا بغيره ولا
ينصرون ترولهم عنه كما لم يلتفتوا الى اجراء ذلك فيهم مع كونهم
مستولين بمركة صحبتهم له عليه السلام مشقة عليهم انوار طلبة
الهيئة قريبا عموهم بسماعهم منه مشقة من غير واسطة فلم
يجش منهم ما خشي من غيرهم من عدم الحفظ وكثرة الشك واحتمال
الكذب وغير ذلك فنديره الثاني قوله كان اصح مما دونه او رتبته
ان هذا بخلاف الخبر مر بالاربع مراتب الصحيح ما كان روي الشيوخين
ولم يتدرج فيه مع غيرهم ولا بعضهم الجواب بان ما قاله هنا ينبع فيه
الاقدام من رتبته محمول على ما كان قبل وجود الكتابين وبان هذا طريق
من لم يتصل مرويا بالشيوخين او احدهما على ما قيل فيه انه اصح الاسانيد
وما ياتي هو طريق الشيوخين من قال بذلك وبان الكلام فيما قيل
فيه اصح الاسانيد من غير نظر للواسطة الزائدة عليه عند الشيوخين
وقد يقال ان المشارة انما حكم بانها اصح ما يليه من تلك المراتب لا مطلقا

فلا ينبغي ان غيره اذا لم يكن من تلك الراتب يكون اصح منه وتشمع له تحت
عند قولنا شارح فخرج لنا من هذا الخ فتدبره قوله من العدالة الخ اي من
درجات العدالة ومراتب تمام الضبط وسائر الصفات باقيا قوله
ما اطلق عليه بعض لا يجهل انه اصح الاسانيد اعلم ان العقدة عندنا خري
اهل الحديث كما يجي شارح الاسانيد عن الحكم علي بن سعيد يعني باننا اصح الاسانيد
مطلقا من غير تقييد بصحابي او غيره لان تفاوت مراتب الصحيح بمراتب
علي بذكر الاسانيد من شروط الصحة ويعسر الاطلاع علي استقاي جميع
رجال ترجمته واحدة اليه على صفاته الكمال من سائر الوجوه على غيرهم كما ياتي
في الشرح وما لا يخفى عليك ان من اجل اهل الطائفة العليا ما اختار البخاري
انه اصح الاسانيد وهو ما لا يخفى عن تافه عن ابن عمر ثقاتنا نرى عن مالك عن
تافه عن ابن عمر ومي سلسلة الذهب ومي عن عندهم من الكبريت الاحمر
ولم يوجد منها الا حديث واحد في مسند احمد مع كبره قال احمد حدثنا
اشنا في حديثنا ما لا يخفى عن تافه عن ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهي عن الخمر وعن
حبل الجبل ونهي عن الزانية والزانية يبيع النمر بها النمر كجلا ويبيع الكرم
بالزبيب كجلا واخرجه البخاري في حديث ما لا يخفى عن تافه
ما اختاره البخاري والتميمي ربه صدر المعرا في قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهي عن الخمر وعن
حبل الجبل ونهي عن الزانية والزانية يبيع النمر بها النمر كجلا ويبيع الكرم
بالزبيب كجلا واخرجه البخاري في حديث ما لا يخفى عن تافه
ما اختاره البخاري والتميمي ربه صدر المعرا في قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهي عن الخمر وعن
حبل الجبل ونهي عن الزانية والزانية يبيع النمر بها النمر كجلا ويبيع الكرم
بالزبيب كجلا واخرجه البخاري في حديث ما لا يخفى عن تافه

في

في اخير وعبيدة يفتح العين السلي في يسكون اللام شبه السلي في من زاد
والحدوثون يفتحون اللام قاله ابن الاثير وقوله عن علي هو ابن ابي طالب
رضي الله عنه قوله وكا براهيم الخفي شبهة الي الخفي بفتح السين والحا
تبيته من عرب اليمن وهذا قول يحيى بن معين واسقط منه الا عشر عن
ابراهيم لا نه ليس من اهل هذه المرتبة وعلقته من قيس بن ثيمان
الاول من اهل هذه المرتبة ابن شهاب عن زبنا لعابد بن علي بن الحسين
عن ابي الحسين عن ابي عبد علي بن ابي طالب الثاني علم من حكمه بصحة
الحديث الذي اطلق الائمة عليهما صلوات الله عليهما مع الاسانيد ان ما قيل
بصحابي وبلدة كقولنا اصح الاسانيد عمر الزهري عن سالم عن ابيه
عن جده وكقولنا اصح الاسانيد ابن عمر عن تافه عن ابن عمر وكقولنا
اصح الاسانيد المكين بن شفيان ابن عيينة عن عمر بن دينار عن جابر
لا يثبت امر صحيحة الحديث بل ولا صحته في نفسه قال النووي في
تفسيره قال هو قوي اذ كاره ولا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث
فانهم يقولون هذا اصح ملجاني هذا الباب وان كان صحيحا وساده
ارجحه الى الله صفحا انتهى ومن ذلك اصح مسلسل والله اعلم قوله
ودونها اي المرتبة العليا او الاسانيد المذكورة وكلام الشرح بعد
يرده وقوله كناية ان جعلت كما قاله علي من ذهب من لا يشترط
ان تكون قاعلا جري على كون دون مقتصر فيه وسوقا في الصحيحين
وان جعلت التركيب من جزو المصدا الوصول بعدد ونها اي ما كان
كرواية اخرى كذلك ايضا وما قيل دونها يجري على طريق التخيول
فيها وكذا قوله بعد ونها في المرتبة كرواية يربط نقابا لا يقول
ان كان يربط بن عبيد الله تام الضبط فلا يصح جعله في المرتبة الدنيا
وان لم يكن تام الضبط ليس حديثه بالصحيح فلم يدخل في اصل

المتسم انتهى قلت وهو يعني علي ما سمح التتمة له مما ذكر تكرارا فاحتمل في ترققه
 في معرفة تمام الضبط وقد اشرنا الى ايضا حجب الطاقة ويريد ثقة عدله
 بحظ قليل لا فلاجل خطايه وان قل نزل عن اهل المرتبة العليا ولعلته ارتفع
 عن اهل المرتبة الدنيا وثبوت تمام الضبط في الجملة اسوة امثاله حيث
 لم يفتش خطاؤه عن حديثه في الصحيح وبالله التوفيق والمداينة في سوا
 الطريق ومثل هذا اشكال وجوابا يجري في حماد سوار وكنه لك
 العلل ومحمد بن اسحاق الثاني قال ب كلاما يتفق به في كلام المصنف
 احيا ابراهيم ثقبه المراد ونقطة الزهري هو ابن شهاب ابو بكر الخافض
 مستوف على جلالته واتقائه رساله بن عبد الله بن عمر احدا لفقها السبعة
 ثبت عدله فاضل وابن سيرين بن محمد بن سيرين ابو بكر الانصاري ثقة ثبت
 عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى وعبد الله بن فتح العتيبي السلمي
 بسكون اللام وثقة تابعي كبير محضرم وابراهيم النخعي بن اخت علفته
 وعلفته ابو شبل النخعي ذكر في صاحب ابن مسعود ولد في حياة النبي صلى
 الله عليه وسلم ثقة عابد ويريد بضم الموحدة ثم راسم ثقة بحظ قليل لا
 وهو ابن عبد الله بن ابي بردة روي عن حماد بن ابي عيسى موسى
 الاشعري واسمه عبد الله بن قيس وحماد بن مسلمة هو ابن دينار البصري
 ثقة عابد وهو ثبت الناس في ثابته الا انه تغير حفظه باخوه روي له
 البخاري بقرنا ونقليا وابوه ابو صالح هو ذكوان السمان الرياني
 المديني ثقة ثبت والعلل هو ابن عبد الرحمن بن يعقوب ابو شبل المديني
 مروي الحرف من حميد بن صدوق رجا ومه وابوه عبد الرحمن ثقة ومحمد
 ابن اسحاق بن يسار الطليعي مولا المديني ابو بكر بن ابي العرق الملقب
 صدوق مدلس وروي بالتشيع والفرد وعامه بن قتادة بن النعمان
 الاوسي وهو ثقة عالم بالحجازي وعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله

ابن عمرو

ابن عمرو بن ابي عمرو صدوق وابوه شعيب صدوق عن حماد بن عبد الله بن عمرو
 انتهى قوله فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط قال وهذا ظاهر
 في ان المعيار في حد الصحيح مطلق الضبط لا الوصف بالتمام انتهى
 قلت ما قاله ممنوع اما اوله فليعمل ما سبق في رتبة علي اذ اذلة الضافي
 اي وتمام الضبط واما ثانيا فلان الذي لضبط للمحمد والمكالم
 واما ثانيا فموسى له ما هو ممدون علي اعتباره من مطلق الضبط
 في اذ يقول في الحديث الحسن بن علي بن عثمان عن الصحيح مع قول المصنف
 بينهما حماد اقواه الا ان المرتبة الاولي يعني اهلها الخ قوله
 من الصفات المرجحة هي زيادة العدالة والضبط في الجملة قوله
 علي التي تليها اي علي رواية اهل المرتبة التي تليها قوله من قوة
 الضبط يعني زيادة العدالة قوله ما يتقدم به تاييد فاعل
 بعد وهو مقول له الاول وقوله حسنا هو مقول له الثاني قوله
 عاصم بن عمرو يعني ابن الخطاب قوله عن حماد يعني حماد بن شعيب
 وهو عبد الله بن عمرو بن العاص كما مر قوله والمرتبة الاولي هي التي
 اطلق عليها بعض الاممنا اصح الاسانيد يعني ان اهل المرتبة الاولي
 هي التي الخ ونقصته اعصارا اطلق عليه بعض الاممنا اصح
 الاسانيد في اهل المرتبة الاولي هو كذا رما ثابته من ذكر بقية
 اهلها من اطلق عليه بعض الاممنا اصح الاسانيد من اشرنا اليه
 فيما مر اشرنا اليه وخاله بالكل في التي ادخلها عليه ابن شهاب ثقة
 وهما تنبيهات الاول فليعمل ما سبق في رتبة علي اذ اذلة الضافي
 المرتبة العليا والبعض الذي اطلق الاصحبه منهم وكذا ان اطلقها هو عليه
 ونقصها ما ذكرناه اوله من الومها حماد علي حضور ابن شهاب
 وبعض الاممنا علي حضور حماد الثاني قال القوي في جواشي شرح الالبنة

الاختلاف بالسند يخرج المتن عن محل الخلاف وهو خلاف قول ابن الصلاح في بيان
عن الحكم لا سنادا حديثا بانه اصح على الاطلاق وقدنا لا نعلاي لا يحفظ عن احد
من ائمة الحديث انه قال حديث كذا اصح لا سنادا على الاطلاق لانه لا يلزم
مركونه الاسناد اصح من غيره ان يكون المتن كذلك المثال فائدة بيان تفاوت
مراتب الصحيح وتفاوت مراتب ثقل الترجيح بالاصح عند المتأخرين وكذا بيان
اصح الاسانيد فقدنا المص في كلامه روي عنه علي بن الصلاح تاتي الاشارة
اليه وان كنا نمنع الاقدام على الجزم بان سندا اصح الاسانيد فاعندني
فائدة جليظة نرسل في الترجيح وهي اننا استشهدنا من مجموع اقوالهم اذ غير
ما حكروا بصحة ترجيحهم بالسبب اليه ولم يخالفهم غيرهم بصحة ترجيحهم
ما سكتوا عنه اجماعا فاقا وجدنا حديثا واحدا من كل واحد في ذلك لانه اصح
الاسانيد رجحنا بحالنا حديث لم يقل احدا انه روي باصح الاسانيد
الا ولان الكل اتفقوا على كون الثاني مرجوحا بالسبب اليه مجموع اقوالهم
ويرجح ما قالوا لانه منهم انه اصح الاسانيد على ما قال في ذلك واحد
لا شكاوي وثبتت في التقدير والاتقان انتهى فكتب في حواشي شرح
الائبة روي عنهم من كلام الشارح الا في معناه قوله في المتن عدم
الاطلاق لترجيح معينة منها اي من الاسانيد نعم ان المعتمد عليه من
مزاها متاخر في الحديثين عدم الاطلاق على حاله بسمية معينة انما
اصح الاسانيد لانه مناه من تغذر الاطلاع على ارتقاء جميع رجال ترجمة
واحدة التي علاصقات انما من بين ساير الرجال في جميع الخصال
تنبيه ليس في هذا التغليب ما يشعر بالتريزان الخوض
في ذلك شقه على انفس فيكون الاسانيد عن ذلك اولا واجبا وحي
كلاما من الصلاح ما يفيد انه عت في كلام المص ما يفيد انه ممنوع وبعبارة
ب في حواشي شرح الاية قال شيخنا يعني ابن حجر وابن الصلاح يريان خصم
في ذلك

في ذلك لا فائدة فيه وهو حسن بالنسبة اليه بتفقا لاسانيد عن مثل ذلك
ولكن وان كنا نمنع الاقدام على الجزم اليه اخر ما روي في التبيين الثاني فقوله
الي لا يتقيا بشعرا لا روية وقوله وان كنا نمنع بشعرا لوجوب المص
لان يحيل المنع على التقوي والصناعي وفي المقام تامل لا في ما وقعنا
لهم فيه الا على عبارة متعارضة بعضها يفيد روية الاسانيد وبعضها
يفيد وجوبه وبعبارة الحاكم في علوم الحديث لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح
الاسانيد لصحاحي واحد انتمت قوله ما اطلق عليه الاية اي جنسهم
كما يعلم مما مر انفا واسر الاشارة من ذلك راجع الي اصح الاسانيد
ثمة تكلم المص على اصح الاسانيد وما تكلم على ارجاها ما اقتضاه
على الاية والافتقار الحاكم وغيره او بما ساند اليه في هرة السري
ابن اسما عيل عن دار بن يزيد الا ودي عن ابيه عن ابي هرة وروى
اسانيد ابن مسعود وشريك عن ابي قزارة عن ابن مسعود وروى
اسانيد ابن مسعود وروى ابن الجبير عن ابيه عن امان بن ابي عمار عن اش
وفائدة ترجيح بعضها على بعض وتتميزها يصلح للاعتبار ما لا يصلح
له قوله على ما لم يطلقوه بان قيده بقوله هم اصح الاسانيد عن فلان
او اصح اسانيد فلان او اهل البصرة او البيت كما مر يحتل ان
الاصل ما لم يطلقوه بل اصح الاسانيد عليه في العبارة حذف
ومع غير مستقيم كما علم مما مر وسياتي ايضا في الصواب الاول
اذ لا تغارضا أصلا ولله الحمد قوله ويلحق بهذا التقاض الخ
هو كالتوطئة والتمهيد لقوله الا في وثم قدم صحيح البخاري
الخ ثم يحتل ان المراد ما يستفاد من اطلاق كل من المانين في اصح
الاسانيد بان ترجحه كذا اصح ويحتل ان المراد به التفضيل بمعنى
الترجيح ولا يخفى ان معنى الاتقان ما اتفقا عليه وكان من المرتبة

الاول كان مقدما على ما انتقاه عليه وكان من المرتبة الثانية وكذا ما انقذه
 احدهما وكان من حديث اهل المرتبة الاولى على ما انقذه وبما لا خروكان من
 حديث اهل المرتبة الثانية وهم جراد فما انتقا وخروا لكنه يشكك عليه
 اطلاقم ان ما انقذه به التجاري يقدم بكتاب ما ياتي من ان يعرض للمرفق
 ما يصبره نا بقا قول المص فيما كتب عنه ما انقذه به التجاري راجح ايضا
 لترجيح افضليتهما فانهم اذا قصر واختلفا في علميهما استفيد رجح
 غيرهما وترجيحهما اي التجاري ومسلم اذا انتقاه اذا قد قصر رجح الجمهور
 بتقديم التجاري فقد اعترضه فبانه ليس فيه اكثر مما في الشرح في
 المعني ما علم قوله ما انتقاه الشيخان على ترجحه الخ يفيد كما قد
 بغير ما انتقاه الناس عليهما وذلك اثنان وثلاثون حديثا كائنيما
 ما انقذه به التجاري بغير ما انتقذه الناس عليه وذلك ثمانية وسبعون
 حديثا وما انقذه به مسلم بتقديم على ما عند غيره ما سوي ما انتقذه الناس
 عليه وذلك مائة حديث وخرج بقوله على ترجحه اي مسندا متصلا
 مرتوعا مالم يجزاه كذلك من انتقاه بقا التراجيح لا نوال الصحابة
 والنسب من ما هو في التجاري كثير في مسلم قليل وهذا هو السير بالمتفق عليه
 اي بين الشيخين لا الامداد لان ما انتقاها عليه لتلقيها لكتابيهما
 بالقبول قوله من هذه الجبينة ظاهر ان المراد بها جبينة الانتقاه
 وقال في اي من حيث تلقي كتابيهما بالقبول وقد يعرض هارص جعل
 المعون فابنقا قاله المصنف ليكون من جبينة اخرى وهو المفهوم
 من الجبينة انتهى وهو حسن وقوله قال الاصاقي قال وقد يعرض الخ كما
 في بعض شروح الفينة العراقي قوله بتقديم صحيح التجاري حذف
 المعمول ليورن بالمعنى اي على كل ما سواه حتى الوطأ وقوله انتقاه في علي
 وجه الا رضى بعد كتاب الله اصح من كتاب ما لا يحول على انه قاله

قبل

قبل وجوب المصحين لا دخاله فيه البلاغات والماسيل وغيرها قوله
 بتفويضه من المصريح بتقديم غيره في الصيغة اي لم يصح احد بذلك
 ولا لا يجم الجدل المربوع والمراد منه هنا جرم اسم الظاهر المشبه اجم
 الحيوان قوله فلم يصح اي لغيره ولا لتلك الصيغة معينة للتفصيل
 عرفا كما قاله شيخ الاسلام تبع المسيد وغيره ثري ايت المص في
 كلامه الا في اجاب عنه بما حاصله ان عرف زمانهم لم يكن شل عرف
 زماننا بل كان موافقا للغة والمظنة في بقولته بعد هذا قوله
 لاننا انما نفي الم هذا مبني على ان النفي اذا دخل على كلام مقيد بقيد
 توجيه الي ذلك المقيد وهو غير متعين عندهم عند الاطلاق
 بل يجوز رجوعه للمقيد ايضا كما يجوز رجوعه لهما جميعا وانما التراجع
 في اكثر ما ياتي لانه لا يستعمل عند الاطلاق غير ان الشارح لما كان
 في مقام المنع لم يصره هذا لان مراده حاصل بعد ثم رايته قال
 في حواشي شرح لا يفيد ان بحث الشيخ غير متعين في هذه الصيغة اي من انما
 داها لا تنفي الا الرجحان بل الحق انما تارة تستعمل على مقتضى اصل اللغة
 فتنتفي الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما شاع من العرف فتنتفي المساواة
 ايضا وكلام الامام احمد اي لا يور على هذا لان معناها لو كانت
 متعين في الامر الاول ما احتاج الي الاستدراك وقد حقق سعد الدين
 انتقاه في هذا البحث في الكلام على الامام في اخر شرح المقاصد
 فقال في الحديث الذي ذكره الحب الطبري في كتاب مناقب العشرة
 عن الامار قطني المخلص المذهبي عن ابي له ردا رضي الله تعالى عنه
 انه قال راي النبي صلى الله عليه وسلم اشقي امام اي بكره فقال
 يا ابا له ردا انت شي امام من مخرجك في الدنيا والاخرة ما طلعت
 الشمس ولا غربت على احد بعد النبيين المفضل من الي بكر رضي الله عنه

قاله مانضه ومثل هذا الكلام وان كان ظاهره في افضلية الغدير لكن انما
ينساق الفهم منه لاثبات افضلية المذكور ولذا اذا كان ابا بكر من
ابي العزاد السري في ان الغالب من طائفة كل اثنين هو المتفاضل
دون التساوي فان في افضلية احدهما تثبت افضلية الاخر
ومثل هذا ينحل الاشكال المشهور على قوله صلى الله عليه وسلم اي فيما
رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم عن ابي بصير قال النبي
صلى الله عليه وسلم قال لئن قال جبريل يصبح وخير عبيي سبحان الله وحجده
ما ينفرد لم يأت احد يوم القيمة بافضل مما جاء به الا احدا الا مثل ذلك
اورد عليه فالا يستثنا بظاهر من انقي وبالحقيق من الاثبات
يعني بصير ذلك كالحديث الذي رواه الترمذي عن ابي بصير الجعفي
عن ابي المنذر المهدي رضي الله عنه قال قلت يا بني بم علمي فضل
الكلام قال يا ابا المنذر قل لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الغدير وهو على كل شيء قدير ما ينفرد
في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس عملا لان قال مثل ما قلت
ثمنا من هذا الفصل فانه يدعي ان النبي صلى الله عليه وسلم الذي اشار اليه
قوله يا بالبيعة اعلم واشت من بشرين الفضل اما مثله فعبسي
قال ابن حجر فمنها يدعي ان عرفهم في ذلك الزمان ما شاع على قلوب
الامة وانهم يقيمون من تعبير احدهم بهذه الصيغة ما يفهم من تعبير
النبي صلى الله عليه وسلم بما في قوله الذي رواه الترمذي يدعي ما حجة
وعز عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ما اظنت الحضرة الا ان قلت
الخير من ذي الحجة اصدق من ابي ذر ان ذلك لا يقتضي رجحانه
في اصدق علي الصديق مثلا والله اعلم انتهى ببعض تقديم وتأخير
بغير لغرض دعا اليه عليه الخد وعبارة في قولنا الشارح واما
ما نقل

ما نقل عن ابي علي النيسابوري انه قال ما تحت اديم السما اصغر من كتاب مسلم
فانما ينبغي بفضيلة صبيحة افضل من زيادة صحبة الى اخره قال المصنفات
قيل ان العرف يقتضي في تولدنا في البلد اعلم من زبوني من يساويها ايضا
قلت لا مسلم ان عرفهم كان كذلك قلت يروى هذا قولنا المستفي في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين علي
افضل من ابي بكر قال المستفي من هذا يقتضي ان ابا بكر افضل من كل من ليس
بنبي انقي قال المصنفات لكن يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وان وجد
مسواة هو مقام مدح ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك فتقوت في ابدية
اختصاصه بالذكر حينئذ وبخلاف النقض في اللام وفي العبارة
اي عبارة الشرح من قوله واما ما نقل عن ابي علي في اخر الترجيح اشارة
الي تثبت علي بن الصلاح من وجهين احدهما ان ابن الصلاح بعد ان ساق كلام
ابي علي قال وهذا قولنا فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم علي كتاب
التجاري فان كان المراد به ان كتاب مسلم يتزعم بان لم يمازجه غير
الصحيح فلا بأس به ولا يلزم ان يكون ارجح فيما يرجع الي نفس الصحيح
وان كان المراد انه اصح صحيح فهذا مردود على قائله فجمع ايا من
الصلاح بين كلاهما ابي علي وبعض اهل المغرب ولم يذكر بعدهما ما يكون
جوابا عنهما بل انما ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل المغرب فقط
وصار كلام ابي علي غير معلوم الجواب مما قاله الثاني ان قوله
فمن اراد ود علي من يقوله لم يبين وجه الرواية وقد بينته بقولي
فانصفان التي تدرر عليها الصحة الى اخر ما حكى عن ابي رقيطي
ان هذا الكلام يتضمن رجحان التجاري على كتاب مسلم في كل من
شروط الصحة التي هي الاتصال والعدالة والخطوط وعدم
الغفلة وعدم الشك وهذا انتهى قلت ليس بزيادة حجة لان قوله

لا يجري في رواية احتماله ان لا يكون سمع ان اراد عقلا فتشوع وان اراد
 الا انما المذكور فثقله في عنقته المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه
 لمعاصره علي ما يخفى على ذوي الالباب وما لقوله فلان الرجال الخ ان
 اراد الذين اخرج عنهم سلم في غير المتابعات ومن ليس مقررا بغيره
 فتشوع بل مما سوا من تتبع ما في كذا بين مطلقا وقوله بل مما بهم من
 شبر خذ صرح المصنف في المقدمة بخلافه وما لقوله فلان ما انتقد الخ
 فانتهى غير سلم في نفسه ثم انه ليس كله من الجيئين ان انتهت
 قوله من زيادة صحة الخ بيان لما نحن ما تقتضيه قوله مما يثار اي
 الكتاب المشارك قوله عن بعض المغاربة نقل ابو سران الطبري
 بضم الميمنة واسكان الموحدة ثم ثبوت ان بعض مشايخنا كان يفضل
 صحيح سلم قاله ب وفضده بعزوه لبعض المغاربة
 الرد على بن عزاه لابن حزم قوله فذلك فيما يرجع الي اخر تسليم
 لنا قل ان المغربي يفضل صحيح سلم على صحيح البخاري وكذا
 الا لا يتقربا لبحث ان يسمع ولا ينقل حتى يثبت نص صحيح بطريق
 صحيح فيقول لا نسلم ان فضله عليه ويمكن ان تكون عبارته
 تؤيد التفضيل فهم منها انما قل عنه التفضيل فحرم به يجب
 فهمه وتقلده عنه وعند التحقيق لا تدل عليه كعبارة ابي علي
 فنزاهم منها جماعة من الاطباء التفضيل كابن الصلاح وغيره
 ممن تاول كلامه فانهم نقلوا تفضيله ثم شرعوا بينا ولون كلامه
 وعند التحقيق عبارته غير ما ولته فانما لما توصلت لم توجد
 دلة عليه ثم يقول سلنا ولكن ذلك فيما يرجع الي اخره ولعله
 ان لم يكن النقل سلكا اسلك طريق التثنية ومعني لم يفسح به
 الخ لم يصحح يا لتفضيل نصري كما يجمع قريب التناويل قوله
 شاهد

لما من

شاهد لوجود ما يوجب والشاهد بارجحية البخاري في الصحة على مسلم
 قوله فالصفات متباعدة اخبره اتم وقوله في كتاب البخاري حال من الضمير
 في اتم ان لم يجعله حاله المبتدأ على راي سيبويه وقوله في كتاب مسلم
 حال من ذلك الضمير ايضا وعلى هذا فالصفات مفضلة ومفضل عليها
 باعتبارين قوله التي قد روي عليها الصحة هي التي توجب الصحة
 حيث وجدت وتتقي حيث انتقت قوله واشهد اي انوي تمكينا في
 موصوفا تها ومن عطف علي اتم وقوله وشرطه فيها انوي واسوين
 السداد بمعنى الصواب ثم يحتمل ان العطف من باب عطف الجمل ويحتمل انه
 من باب عطف المفردات ولا ولا ولا ولا يلزم العطف على معمول
 على ملين مختلفين قوله اما رجحانه اي اما بيان رجحان صحيح البخاري
 وقوله فلا يشترط انما في البخاري نفسه ففي الكلام شبهة استخراهم
 قوله فلا يشترط ان يكون الراوي قد ثبت له لقائ الجاحزة
 مراده باللقا السماع فانه كناية عنه كما انه شيخ الاسلام
 وغيره ثم المراد ان يسمع ولو مرة سوا كان له ذلك الحديث المتتابع
 فيها وغيره فيكون في كل ما يروي عنه محمولا على سماعه منه
 والا لكان مرسل بعد ذكره الواسطة والقرض انه لم يعرف
 بالندريس قوله بمطلق الي اخر ما يفيده عنده محمول على انصار
 وان لم يأت في خبر قط انما اجتماعا وتثنا فيما قال ابن الصلاح
 وفيما قاله نظرا لايلا منهم كثيرا ما يرسلون عن عاصروه وليس
 يلقوه كما تشترط ليقوموا لخلق العنقة على سماع قوله ان لا يفضل
 العنقة في مصدر عنق الحديث اذا رايه بصيغته عن قلات
 وفي الكلام حذف اي حديث العنقة الخ وفي بعض النسخ العنقة
 اي الاطروحة المعنونة في الرواية بكلمة عن وقال ب اي الاطروحة

التي رواها من ثبت لقاره الشيخ عن ذلك الشيخ بصيغة عن وانا بلزيم عدم
 ثبوتها لاحتمال ان يروي ذلك الذي يبيح عنه عن شيخه الذي ثبت
 لقاره له لم يسمع منها انتهى وموجيد قوله والمسيلة متروضة في
 غير المدلس اي لان غير ما يطلن ذلك الا فيما سمعه كما قال ب قال
 النووي في مقدمته شرح مسلم فان عاداتهم انهم لا يطلن ذلك الا فيما
 سمعوه الا المدلس ولهذا رد دنا رواية المدلس فاذا ثبت التلافي
 غلب على الظن الانتفاء واباب مني على غلبة الظن فالتفتنا به
 وليس هذا المعنى بوجودها اذا امكن التلافي ولم يثبت فانه
 لا يغلب على الظن الانتفاء انتهى اذا عرفت هذا عرفت ان معنى لا يجري
 في رواية نقسدا انه لا يغلب الظن بجريانها فيه فالاغراض الذي
 للمعشر ساقت تنبيه فاعمل الزم في الوصفين مسلم والباقي به بعد
 الزم صلته على حد قوله لا يقل لا يفران بالسور قوله فلان الرجال
 الذين تكلم فيه من رجال مسلم الخ تكلم به في الوصفين والمراد
 بالتكلم انتدج الجرح وذلك كطرد الوراق ونفيه وابن اسحاق وثمان بن راشد
 وغيرهم فان الذين اتفروا الجارح بالاجراخ عنهم ومن مسلم اربعة ائمة
 وصنفه وثانون المتكلم بهم بالصنف مائة وستون والتمسح عن
 لم يتكلم بهم اصلا اولى منه عن تكلم فيه قال قلت ذكر مولانا الضحا
 بنا في التزامها الصحة قلت لم يدكرهم على طريق الاحتجاج بل على
 طريق التا بعد والاشهاد او ذكرها فيها لعلوا لاسناد اربعم
 متعفا عنه غيرهما ثقات عندهما فان قلت الجرح مقدم على التعديل
 قلنا هو مشروط ببيان السبب كما حكاه النووي عن ابن الصلاح
 واقره كذا قيل ولا يخفى ان سلما يدكرهم في الاصول والاحتجاجات
 بخلاف الجارح وفيه نظر فان الجارح يخرج لوكرمه احتججا
 ويمكن

ويمكن الدنع بان سلا يكتر من ذلك بخلاف الجارح في قوله من اخرج
 حديثهم اي الرواية علم فان كان الاجراخ والتخرج يستعملان ايضا
 بمعنى اخذ التصنيف الا حاد يث من يطون لكتب ورواياتها بالاميد
 بحيث لا يكون سلفوها باسطة بينهم وبين شيوخهم فيها ولا
 يصلون لا بعد من شيوخ سوليتهم مع وجود اقرب الا لفرض من علمهم
 وزيادة حكمهم كما سيباتي مع الفرق بينه وبين التصنيف والتايف
 اخرا الكتاب ان مشا استقاي قوله بل غايتهم الخ قال ب الاضراب
 ليس بجيد فلو قال وعنايتهم كان اولى انتهى قلت لا يخفى ان عدم
 الجودة انما ينصروا اذا كان الاضراب ابطالها وليس هو هناك ذلك
 بل هو للاستقلال من عرض لا خرج مع بقا العرض الا في حاله
 قوله فيما لا يري من الظاهر انما الاجراخ عنهم وكونهم ليسوا من
 شيوخه الذين مارس حديثهم وليس منما كثرة عدد الصنف
 لتضريح المثارح تتجالفها فيه وايضا هذا المحل طاقا الطاري
 ان شرط الجارح ان يخرج ما اتصل اساده بالثقات المتقين
 الملازمين من اخذ واعنه ملازمة طويلة ما انه قد يخرج احبانا
 عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاثقان والملازمين روي
 عنه فلم يلزموه الملازمة فيسيرة وان شرط مسلم ان يخرج حديث
 هذه الطبقة اثباتا منه وقد يخرج حديث من لم يسلم من عوايل الجرح
 اذا كان طويل الملازمة من اخذ عنه كما دهن سلمته في ثبات الثاني
 وابوب قالنا لعرافي له هذا حاصل كلامه قال لا ينجرحنا فقل عنه
 ب والقري في خواشيه بل كلاس اسطر من هذا وموانع في الزهري
 لكثرة اصحابه فجلهم من طبقات الاربي من طائفة ملازمة له بل
 ما اتفق عنه قط حتى كان يراهم على ارا حلف في السور ويلازمه

الاملازمة

في الخصم مع الاتقان التام الثابتة من هم دون هولا في الاتقان والبراعة
الثابتة من لم يلزم اصلا او لا يسير مع اتقان ولكنه دون اتقان
من قبله الرابعة من يطلق عليه اسم الصدق ولم يسلم من غوايل الخرج الحاشية
الصغرى فانما يخرج حديث الطبقة الاولى وعن اعيان الطبقة
الثانية وان اخرج عن الثالثة فيقل جدا ويتلوا بقية بحيث
انه لا يسوقه سائر الكتاب بحديثنا واحترنا بل يقول ربي فلان
وقال فلان وثابعه فلان ونحو ذلك قال وهذا خارج به التجاري
عليه السلام فان سلمنا بخرج حديث الطبقة الاولى ان وجد ثم حديث
الثابتة كاملا ثم سائر اعيان الثالثة ثم يقل جدا عن الرابعة
ربو من حديثهم فيجعل على رجة المتابعة لكنه يسوق لكل ساقا
واحد بحديثنا واحترنا فلا يميزه الا عارف بالمتن باور خارجة قال
دايدنا فانما يخرج اذا اخرج عن من تكلم في حديثه اقل جدا مما يخرج
واكثرهم من شايخه او من قرب منهم فيغلب على الظن انه اطلع على
صحة ذلك الخبر الذي يخرج عن احدهم باور خارجة وسلم بخلاف
ذلك لا يفتي قال ابن حجر هذا الذي قلنا له الخازمي هو الاصل وقد يخرج ان
عنه اصله يريانه انتهى فابن تيمية لما يني على صحة الكتابين
قول الحافظ الوائلي اجمع اصل العلم الفقهاء وغيرهم ان رجلا لو حلف
بالطلاق ان جميع ما في كتاب التجاري مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شك فيه انه لا يجت
وللا رجاء لما في حياته وفي اسكت ما ذكره ما لو ابي من الحلف بالطلاق
عليه يفي الشك عن صحة ما في التجاري لا يقتضي انه لا يشك في صحة
ولا انه مقطوع به لان الطلاق لا يقع بالشك وذكر العراقي في شرح
مسلم له نحوه فانه حكى فيه عن امام الحرمين انه لو حلف ان كان
بطلاق

بطلاق امراته ان ما في كتاب التجاري وسلم له نحوه فانه حكى فيه عن امام الحرمين
مما حكىنا بصحة من قول النبي صلى الله عليه وسلم في الزمنه الطلاق لا حاشية
لاجماع على المسلمين على صحة ما قلنا لا الشيخ ابو عمرو ولما يلان يقول
انه لا يجت ولو لم يجمع المسلمون على صحة الشك وان كان روي في الحث
فانه لو حلف بذلك في حديث يس هل صفة لم يجت ذلك كان روي
فاسق لعدم الحث حاصل قبل الاجماع فلا يضاف اليه لاجماع ثم قال
والجواب ان الصواب في الاجماع هو القطع بعدم الحث ظاهر او باطنا
واما عند الشك فيحكم به ظاهر مع احتمال وجوده باطنا فعلي
هذا محام كلام امام الحرمين فهو لا يبق بتحقيقه وقال المتوفى في شرح
مسلم ما قاله الشيخ فينا بول كلام امام الحرمين في عدم الحث هو باطني
ما اختاره الشيخ واما على مذهب الاكثرين فيجمل انما اراد لا يجت
ظاهرا ولا يستحب له التزام الحث حتى تستحب له الرجعة كما اذا
حلف بشر ذلك في غير الصحيحين فانا لا نخشع لكن نستحب له
الرجعة احتياطا لاحتمال الحث فيهما في غاية الضعف ولا تستحب
لما الرجعة لصحة احتمال موجبها انتهى قلت ذكر في المدارك عن بعض
عبد والمحدثين انه اذا حلف الانسان ان كل ما روي في الموطا صحيح
فانه لا يجت ونقل ابن فرحون في مذهبه عن ابى زرعة انه قال
لو حلف رجل بالطلاق في حديث لوطا التي في الموطا انها صحاح
كلها لم يجت ولو حلف على حديث غيره كان حاشا انتهى وعلية يريد
غير الصحيحين فانه اذا كان لا يجت في في الموطا فلا يجت بما
فيهما او في والله اعلم قوله فلان ما انتقد على التجاري من الحديث
اقل عدد ما انتقد على مسلم قد قدما انه انتقد على التجاري
ثمانية وسبعون حديثا وانتقد على مسلم مائة حديث وانتقد عليهما

جميعا اثنان وثلاثون حديثا وقد اقره الجميع اواني بحز تكلم عليها فيه
 قوله في العلوم الظاهرة ان المراد بها علوم الرواية قال عطف بعد
 تفسيره والامدح مطلقا سواء كانت من علوم الرواية او غيرها
 كالاصول والفقه والتفسير والعربية والبيان والكلام والتاريخ
 قال عطف بعد من عطف الخاص على العام قوله بصناعة الحديث
 متعلق باعرف قال ب الصناعة عنه بالكسر لغة حرفه الصانع وعمله
 الصغنة وهي الاصطلاح العلم الحاصل من التمرن على العمل قلنت
 قال الجوهري الحرفة الصناعة عنه والصناعة حرفه الصانع وعمله انتهى
 وقال العلاني في تفسير الصناعة عنه ملكته تشا بنية يقتدر بها علي
 استعمال موضوعات ما وقال بعضهم الصناعة عنه العلم الحاصل
 في التمرن على العمل وعلي هذا اقتصر السعدي في شرح التفسير
 وفي حواشي بولاه حين لشرح هداية الحكمة ما يفهم الصناعة عنه
 بالفتح ملكته تشا بنية يقتدر بها افعال اختيارية ذوات الان
 موضوعات بلا روية وبالكسر اصطلاح كل فن وتفسيرها
 بان ملكته يقتدر بها علي استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض من
 الاعراض استعمالا بالاختيار من غير روية لا يخلو عن الاستدراك
 كما لا يخفى على العار فالمراد بالقدنقل على خبرها من العلوم كما هو
 المراد ههنا سواء كانت متعلقة بكيفية الاعمال ام لا وان كانت
 اطلافا على الاكثر لا شرا في انما علمت هذا علمت صحة
 ان يراد ههنا بالصناعة عن العلم وان يراد بها الاصطلاح كما هو
 بين قوله وان سئل عطف علي ان التجاري والتقليد بالذات
 المحجة من يتعلم من الشيخ شريعة او حقيقة او غيرها من العلوم
 والخبر كالحريف وزنا ومعني قوله ويتبع سوزك بجمع عطف

علي

علي يستفيد اي ويعبر به مسلم ينتفع اثار التجاري قوله حتي قال العار قطني الخ
 انت خير بان حتي موضوعه الجرد لا يندرج في التعديل والعطف والظواهر
 انتما الاخير كما لتعديل واما العطف فلا يظهر لها وجدا لا يتكلف تقدير
 ان سئل اشهر تقريده واعتماد علي ما استفاد من التجاري في حياته
 وبعد مائة حتي قال العار قطني ولا شك في صحة جعلها غايته باختيار
 لا شتهار وان رواج والمجربا بنية عن انصرف في انصرف لا يستقيم بشي لا
 بتأخيره تشيها ان الاول حكى في المنع قوله ثا لثان الصبح سوا
 قال بعض تلامذة المص وهو اعدل الا ان العدم دليل قاطع في صحة
 التمهيل وانما هي دعوى مجردة الثاني قد مناه من كلام في انتقد
 به علي عبارات الشارح فاستخضره عند مرورها عليه فاما احتمال
 الجريان في عتقته اللاتي فقد اسلفنا الجواب عنه واما قوله في رجال
 الكنايين بل مما سواهم فاسد لما قدمنا من ان المتقدمين رجال
 التجاري مائة مائة وبضعة وثمانون ورجال مسلم ست مائة وعشرون
 ولا شك ان التخرج عن لم يتكلم فيه اصلا اقرب من الصحة واما بفتح
 الشارح في المقدمة يكون غالب من خرج في التجاري ليس من شيوخه
 فلا يضر لان ما هنا هو المعروف عليه واما قوله ان ما التقدر غير مسلم
 فان قلنا به لكن ليس بقدر قليل فاما يثرب فيه مثله ارجح خاتمة
 نقلها الي حمزة عن بعض الصالحين ان صحيح التجاري ما تروى في
 شدة الافرجت ولا مركب فيه في مركب فخرقت بل تتجوز بفضل
 الله ورحمته وجوب ذلك سررا نصح قوله ومن ثم اي ومن ههنا
 القيمة وهي ارجحيتها الخ قال ب انما الاشارة بتم الي حمزة نقار
 رتبنا الصحيح بتقارن اوصاف روايته وغيرها من شروطه ولا
 يحسن ان يراد بالمتن حمزة ما ذكر في الشرح انتهى قلت في تنبيه

للشرح عما قاله الشارح استأذنه من أساءة الادب ما كنت خير وما فعله الشارح
 صواب حسن صحيح لأن جميع ما ذكره في شرح قول المتن وتفاوت رتبة تتفاوت
 هذه الأوصاف كان تفصيلا لما اندرج تحت بطريق الأجمال واشعر به اشعارا
 ثوبا يفرق بين التصريح ومن جملة ان رتبته صحيح البخاري يجل ولا علة
 وما ذاك الا لأن شرطه اصيل في تخريبه احوط وانتقاده اجزم فارجحية
 شرط البخاري كانت من جملة الأوصاف المتضمنة للتفاوت ولا يجادل
 ان شرطه هنا معناه الاعتبار في رجاء الراوي هو عند غيرهم والشرط
 الا في معناه الاعتبار في رجاء الغير الراوي ذلك الغير عنهم فقد ظاهرا
 صحة ما قاله الشارح بهذا البيان وان وجه ما قال من الحسن يمكن
 لعدم ما قاله المحشي بناء على الظاهر كما لا يخفى على اهل البصائر لكنه
 عفل عن نقولنا في المتن على ما في الشرح وعكسه كما ذكرناه فواء
 قد مر صحيح البخاري المراد من مقاصد صحيح وهو منوع ومنه ان ابوابه
 التزاجم ونحوها مثل هذا فيما بعده الى اخره ليس بها مانع
 لا يجادل ان التقديم في هذه المواضع انما يكون عند المتعارضين وعند
 الجمع ولا يخفى ان صدر كلامه بتقديمه حال موافقة مسلم له وحال
 مخالفة لان التقديم تارة يكون على ما في صحيح مسلم وتارة يكون على ما فيه
 وما في غيره لكن على التفصيل الا في لنا قريبا ان في قد يرضى المقول
 ما يصيره قابلا كما يأتي من كلام الشارح وكما سررنا وذلك كان يتفقا
 على اخرج حديث غريب ويخرج مسلم حديثا مشهورا وما وصفت ترجمته
 يكونها اصح الاسانيد ولا يفتخر ذلك فيما مر لان ذلك باعتبار الاجال
 كما ذكره ان ذكره في كتابه ومنه يعلم ان ترجيح كتاب البخاري انما المراد
 به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد من احوادها على كل فرد من احوادها
 الاخر انتهى فأيده قاله التوري وجملة ما في البخاري وهو اول مصنف

في

في الحديث الصحيح سبعة الاف رتبة في ذلك ابن الصلاح قال المم وعودتها
 قبلت بالكر وسوي المتابعات والعلاقات سبعة الاف وثلاثمائة وستة
 وتسعون وبنون المكر والذين وحسبها ستة وثلاثمائة وعشر وجملة ما في
 مسلم وموسى في مصنف في الحديث الصحيح كما قاله التوري باستقلال المكر
 نحو اربعة الاف ويتردد بالمكر على البخاري ككثرة طرقه ولم يستوعب
 الشبان الصحيح ولا التزاما استيعابه وقا منها كثير منه خلافا
 لابن الصلاح حيث زعم انه لم يفتها ولا التزم بعد الحجة لم يفتها
 الا التزموا له اعلم قوله على غيره دخل فيه الوطاكاس والمراد
 على احاديث غيره التي لم تتوازن ولم تقتضه بما يصيرها فانفسه
 والا تدمت عليه كما يأتي قوله ثم صحيح مسلم على ما هو في شرطها
 وما بعده قوله على تنقي كتابه بالقول المراد من غير طعن في نسبة
 ما فيه لمن نقل عنه وذلك لا يستلزم عدم مخالفة شيء مما فيها اشاريل
 ارماعه من ما هو ارجح منه له قوله سوي ما عمل راجع لكلايين وقد
 قد ما بينا عند قوله قلان ما انتقد على البخاري الخ ولم يقل وهو
 بسير لعل لا رتبا به تولا لمراتي اعترافا على قول ابن الصلاح
 سوي احرى بسيرة تكلم عليها بعض اهل النقد من الحفاظ كالدا رقطي
 وهي مدونة عندنا لاهل هذا الشأن بقوله في انكسرت وتدا جاب
 عنها العلماء مع ذلك فليست بسيرة بل كثيرة وقد جمعتها في
 تضعيف مع الجواب عنها قال شيخ الاسلام قلت ما رده على ابن الصلاح
 من انها كثيرة يرد به عليه ايضا لما وافقته له كما سرنا لا رجا ان يقال
 ان كثرتها انما هي كثرة في نسخها فلا يشا في كونها بسيرة بالنظر في
 ما لم يصنف في الصحيحين انتهى قوله ما وافقه شرطها عند
 في هذا التقدير نظر من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الاول قلان

ولا التزم

المراد ان حادي شرطها يقدم واللايق به حذف المضاف واذا مضاف
 اليه مقامه لا تقدير الفعل اللازم له حذفه في غير محله اما الثاني فلان
 نسبة الموافقة للطاري لا صغف او ليس بينهما للمقا ولا توكيد ولا شك
 في سبق الكتابين في باب الصحيح لغيرهما ونقررهما وقتها بينهما ان
 الاول المراد ما وافق شرطها اجتماعا وانفرا دافيقدم ما فيه شرطها
 معا ثم ما فيه شرط البخاري ثم ما فيه شرط مسلم الثاني قال القوي
 قد ياتي استا ولفظون رجاله فيقطن انه على شرطها والخفاته ليس
 على شرط واحد منها مثاله سماء عن عكرمة عن ابن عباس فان سماء لم
 يخرج لما البخاري ومكره لم يخرج له مسلم وقد يشتمل على ثقبين احدهما
 ضعيف في الاخر قد اخرجها لهما لكن ذلك الضعف من غير حديث
 من ضعف فيه وليس ايضا على شرطها مثاله هثم عن الزهري ومما من
 ابن جريح اخرج الشيخان لم يكره لهما من غير حديث الزهري ومما من
 غير حديث ابن جريح لضعفهما فيها انتهى ونقله ب في حواشيه على
 شرح الالبينة عن المصنف ورواه ذلك كله ان يروي با ستاد ولفظ من
 رجاله لكان يقال سماء عن عكرمة عن ابن عباس نعم ان على شرط مسلم
 فقط لم يخرج لما البخاري ومكره انفراد به البخاري والخفان هذا ليس
 شرط واحد منهما واذ من هذا ان يرويا عن الناس ثقات صنفوا
 في الناس مخصوصين من غير حديث الذين صنفوا فيهم باجي عنهم حديث
 من طريق من صنفوا فيه رجالا كلهم في احاد الكتابين وفيهما نسبة انه
 على شرط من خرج له غلط كان يقال في هثم عن الزهري كل من هثم والزهري
 اخرجاه فهو على شرطها فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لانها
 انما اخرجاه لثيم من غير حديث الزهري فانه ضعيف فيه لانه كان رجل
 اليه فاخذ عنه عشر من حديثا فلقبه صاحب له وهو راجع فساله

روية

رويته ما كتب عنه وكان ثماني مائة فذهب بالاراق من يد الرجل
 فصار هثم بحيث بما علونهما بذهنه من حفظه ولم يكن انقر حفظها
 قوم في شيا منها الضعف في الزهري بسببها وكذا امام صغير في ابن
 جريح مع ان كلاهما اخرج له لكن لم يخرجاه من اخرج شيئا على من
 يميز في شرطها او شرط احدهما ان يسوق ذلك السند بنسبة رتبة
 من نسبة الى شرطه ولو في موضع من كتابه فيكون حبيذا من ابتداء
 صنف روايته فذا من وجوده فينا وقادح من الفواوح فاب
 الراوي قد يكون ضعيفا في الثقة في غيره كما تقدم ومن انفعل عن
 هذا الفيد الحاكم وغيره من خرجوا على شرطها فهو من له عظمة في
 الوثائق انتهى فغلبت لانه غير موجود مع كثرة التداول وزيادة التواتر
 وايضا والفقاه قول له لان المراد بما في الشرط روايتها يعني ان
 الحديث اذا كان في غير الصحيحين لكنه يروي رجالا الصحيح لا مطلقا
 بل بمعنى ما قدما ما نقلنا من التقييد فانه يقدم على غيره مما بعد
 واعلم ان الناس اختلفوا في شرط الشيخين ما روى مع اتفاقهم على انما السر
 يصحها بشرط وانما المستقوي من صحيحهما فقال محمد بن طاهر شرطها
 ان يكون الحديث مجمعا على ثقة نقلته الى المعجاني المشهور وروى بنقيض
 الشامي وغيره مما عدا من اخرجوا له رقا لا خازمي من شرط البخاري
 ايضا لا اسنادا بالثقات المتقين الملازمين من اخذوا عنه
 ملازمة طويلة وربما خرج عنه احبانا الى من يلهي هذه الطبقة
 ممن لم يلازموه الا ملازمة بسيرة وشرط مسلم ان يخرج حديث
 هذه الطبقة انما يروى وربما خرج اليه لم يسلم من غوايل الحرج
 وتا لا يروي الا ما دقروا على شرطها ان يكون رجالا استاده مع
 شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوه وما لم يشترط لانه ليس

لما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا نقله عن العراقي ونحوه في ابن الصلاح
وابن دقيق العيد والذهبي وقالوا انه لما كوردهما العراقي بان ما
فيهموه من كلام الحاكم صرح هو بخلافه حيث قال في خطبة المسند
وانما استعين الله على اخراج احاديث روايتها ثقتان فقد اصح
بمثلهما الشبان واحدهما فقوله بمثلها روايتها لايهم انفسهم ويحتمل
ان يريد بمثل تلك الاحاديث لاننا نكون مثلها اذا كانت لنفس روايتها
وفيه نظر قال وقد ثبتت المثلية في شرح الكبير انتهى وبين مب
النظر بان اذا سلمنا ان الصغير في مثلهما يعود على الاحاديث لا يلزم
منه ان المماثلة لا تحصل الا بالرواية عن اعيان الذين اخرجاهم واحدهما
بل تكفي المماثلة اي موازاة في الصحة ثقتان وعما رقا العراقي في الكبير
ثم ما المراد بالمثلية عندهما وعند غيرهما فقد يكون بعض من لم
يخرج عنه في الصحيح مثل من خرج عنه فيما واعلم منه عند غير
الشبان ولا يكون الامر عندهما على ذلك قال الظاهر ان الخبر وجود
المثلية عندهما مما شر المثلية عندهما تعرف اما بتتبعيهما على ان
قلنا مثل ما رفع منه وقلنا يوجد ذلك واما بالانفاظ المماثلة
على مراتب التعديل كان يقول في بعض من احتجابه ثقة او ثبت
او صدوق او لا بأس به او غير ذلك من الفاظ التوثيق مشد
وحدهما قلنا ذلك او اعلم منه في بعض من لم يحتج به في كتابيهما
فثبت له في ذلك على ان عندهما في رتبة من احتجابه لان مراتب
الرواية معيار معرفتهما الفاظ التوثيق والخرج ولكن هذا امر
فيه مجر دجال الراوي في العدالة ولا اتصال من غير نظر في غيره
بل ينظر في حاله مع من روئيه في كثرة ملازمته له او قلتهما
او كونه من يلهه مما روى حديثه او غيبا من بلد من اخرج عنه وهذا
امور

عن ابن ابي شيبة في الاشارة اليه
وقد بان انهم لا يتفقون
فيما مضى من

امور يظهر يتفهم كلامهم وعلمهم في ذلك انتهى **شيبه** قد اعتمد
شيبه الاسلام في شرح الاثنية كلام الحاكم يقول على الاحتمال الاول
من الاحتمالين الذين ابداهما العراقي حيث قال والمراد بهما بشرطهما
رفائهما او مثلهما مع باقي شروط الصحيح من افضال السند وفي الشد و
والعلة انتهى ومثله ما قاله القري قوله في حواشي لا يبعد نقله
عن ابن حجر قوله مع باقي شروط الصحيح اي من افضال السند وفي
الشد و والعلة انما دخت كما تقدم قوله الانفاق في اخره
اي الانفاق من لامة لانفاقهما على تلقي ما بينهما من الاحاديث
بالقبول على ما روىهم لا يقبلون رواية غير العدل وصارت
العدالة لهذا الطريق متقفا عليهما وقال ببطريق اللزوم
اي من الحكم بالصحة قائما عند التردد لا توجد بدون العدالة
لم يفرقوا في تلقيهم لما بالقول والحكم بصحة غيره ما علم من
احاديثهما بين ما تفرو بهما الراوي وغيره قوله وهذا اسم الاشارة
منه راجع للترتيب المذكور من حيث الاصحاح ونحوه قوله ب
اي يتقدم صحيح البخاري وما بعد على هذا الترتيب قوله
لا يخرج عنه اي لا يجوز الخروج عنه عندهم الا بسبب دليل يدل على
جواز الخروج عنه قوله فان كان الخبر على شرطهما معا كان دور
ما اخرجه مسلم ومثله قال في الذي يقتضيهما النظران ما كان
على شرطهما وليس له علة مقدم على ما اخرجه مسلم ووجه لان
قوة الحديث انما هي بالنظر في رجاله لا بالنظر في كونه في كتاب
كذا وما ذكره المصنفان المتقدم في الصناعة لا نشان العالم بهار الله
اعلم قلنت ما ذكره الشارح هو نشان العالم اما هو ما جتمع اليه
هو نشان الاول في الفاظ وبيان ذلك ان العلة ليست مطلق القوة

بلا مقولة السابقة في كل مرتبة بحسب ما يليق لهما منها ولا شك ان تلقي الامة
بالقبول لما في المكشابين او احدهما منفوق وفيما جمع شرطهما مما في غيرهما
وعدا لهما الرواية الجمع عليهما من حيث هي جمع عليهما لا يساويها عدالة
الرواية من حيث هي عدالة فقط كما لا يشتبه عليه في مسكه شرعا
الغري على بخواه حيث قال وجه تلخير هذا عما اخرج احداهما ان الامة
تلقوا بالقبول ما اخرج احداهما دون غيره وان كان على شرطهما
علي ان ابن حجر قد تردد فيما ذكر من التاخير وعبارته فان كانت
الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرج مسلم اوشله كما تردد غيره في تاخير
الثالث عن الثاني اذا كان على شرط البخاري ولم ينص على تعليقه انتهى وخرجه
ايضا حيث قال ان قبل ما وجه تاخير هذا عما اخرج احداهما تلقته الامة بالقبول
بخلاف ما كان على شرطهما ولم يخرجاه وان كان قد تعرض للمفوق ما يجعله فائتا
كان اتفاقا على حديث غريب ويخرج مسلم مثلا او غيره حديثا يبلغ مبلغ التواتر
فلا شك في ارجحيته ولا يتدح هذا في قولنا ما اتفقا عليه اعلا لا بد باعتبار
الاجمال انتهى والله الحمد قوله او مثله وما يوم كلامه انه اشار الى خلاف
بينهم بل كلامهم صريح في ان ما في مسلم من حيث الصحة يفرد على ما جمع شرطهما
ما في غيره وانما هو تردد من المصنفين نقله عن القري فيقال يمكن التوجيه
بانه اشارة الى اعراب المتن وان قوله ثم شرطهما ان جعل عطف على البخاري كما
هو قول الجمهور ان المعطوف وان تدرت انما هي على الاول فلا وسأواه ما
حوي شرطهما لما في مسلم وان جعل عطف على ما قبله كما هو قول غير الجمهور فاذا
تقديم ما في مسلم عليه كما هو المصو لا نأثقل محل الخلاف غير ثم والماعا ما
فلا عطف على ما قبله فقط اتفاقا وقد علمت من كلام القري انما اشار الى
التردد ورواه قوله في قال المصنف وانما قلت او مثله لان الحديث الذي
يروي بشرطهما وليس عندهما جملة ترجح على ما كان عند مسلم وما عند مسلم
جملة

في نسخة النسخ يمكن لا يعرف للفقهاء
في نسخة م

جملة ترجح من حيث ان في كتاب المذكور فتعا ولا فلذا قال ارسله قلت هذا
بنا على ما تقدم من ان كون الحديث في كتاب فلا لا يقتضي ترجحه على ما روي
وتقدم ما فيه انتهى قلت تقدم رومار عنه فيه فلا يجوز عليه قوله فيما لا اصل
كل منهما اي الشرطين وهو ان كانا في الحديثين وهو ان كانا في ايضا قوله
فخرج لنا من هذا اي التركيب المتقدم مستند انما هو في رواية الشيخان
ثم رواه البخاري ثم رواه مسلم ثم ما روي برجاله معا ثم ما روي البخاري
برجاله فقط ثم ما روي برجاله مسلم فقط غير انه لا يعلم من صريح كلامه
هذا الترتيب بل الماخوذ من قوله ومن ثم قدم صحيح البخاري استواء
المتفق عليه مع ما انفرد به ومن قوله ثم شرطهما استواءا وحده في شرط
البخاري مع ما وجد فيه شرط مسلم بل لكل واحد منهما مع ما وجد فيه شرطهما
معا ومو خلافا لما اشرنا اليه كما هو مذهب ابن الصلاح وبه جزمنا في
حيث قال في الشرح اعلم ان درجات الصحيح تتفاوت بحسب تكرار الحديث
من شرط الصحة وعدم تمكنه وان اجمع كتب الحديث البخاري ثم مسلم كما تقدم
انه الصحيح وعلي هذا فالصحيح يتقسم الى سبعة انقسام احدها وهو اصحها
ما اخرج البخاري ومسلم وموافقيهما عن اهل الحديث بقولهم متفق عليه
والثاني ما انفرد به البخاري والثالث ما انفرد به مسلم والرابع ما موافقي شرطهما
ولم يخرج به واحد منهما والخامس ما موافقي شرط البخاري وحده والسادس
ما موافقي شرط مسلم وحده والسابع ما موافقيهما عند غيرهما من الامة للغمه بين
وليس على شرط واحد منهما انتهى بتبيينها ان الاول قال القري على المتفق
عليه التواتر ولم يخرج في الواقع عما اخرجاه ثم المشهور الذي لم يبلغ حد التواتر
ما قيل في استاده انه اصح الاسانيد ثم ما وافقهما ملتزوا بالصحة شر
واحد منهما على ترجيح ثم ما وافقهما عليه اصحابه السخن ثم اصحابه السانيد ثم
ما انفرد به جميع ذلك من المتفق عليه على الترتيب السابق وقد نقل الفاظ

الصحيح ينقسم الى سبعة
اقسام

ابن حجر عن الجوزي ان احاديث هذا القسم اثنان حديث وثلاثا عشرة وستة وعشرون
 حديثا انتهى بلفظه الثاني نقل عن ابن حجر ايضا انه قال لظواهر من نظر الحديثين
 انهم لا يبعدون من المتفق عليه الا ما انتقاه علي بن خزيمة من حديث صحابي واحد
 قال لان الحديثين مستعمل في كتاب المتفق له في عدة احاديث اختلفت
 صحابيتها ولا يتشبه ذلك الا على طريقة الفقهاء المتقدمين وليس الثالث
 ذكر العلل ان اصح ما صنف في الصحيح بعد الكتابين صحيح ابن خزيمة وابن حبان
 وابي عوفان اصح من مستدرر الخاكر فتساهله وليس شي من تلك الصحاح
 لا خفا بالمصحيحين الا في مجر التسمية لوجود غير الصحيح فيها بكثر ثم نعلم بعد
 قال بعضهم ينبغي ان يقال اصحها بعد مسلم ما انتفق عليه الثلاثة ثم ما انفرد
 به ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ثم ابن حبان فقط ثم الحاكم
 فقط حيث لم يكن هناك شرط الشيخين ولا احدهما قوله ثم قسم رابع
 ثم بفتح الثلاثة قسم سابع ذكره ابن الصلاح وهو ما يمكن على شرطهما والاجتماع
 ولا انفراد ولكنه على شرط غيرهما من اهل الصحيح اجمالا كما بينا من كان والحاصل
 ان المراد به ما استجمع الشروط التي ذكرها في هذا الصحيح كما صرح به ب
 في جوابي شرح اللفظ وقال في حواشيه هنا وراى بعضهم ثامنا وهو ما بلغ التواتر
 مما لم يخرجوه ولا احدهما ولا هو على شرط احدهما فان وجد له مثال فسلم وتاسا
 وهو ما كان حسنا لانه واجب عند باننا هو صحيح على ما يقرر والمقسم
 ما انتفق عليه وما اشترى وهو ما انتفق عليه الستة وهو ما انتفق عليه لانه جليل
 مما اخرجاه انتهى وفي كلامه الجواب عن كل واحد بانفرادهم وفهم من قوله فسلم انه
 ان لم يكن له مثال فهو ممنوع وهو صحيح في علم النقل لانه جليل من باب
 النقل بالضرورات وهو لا يسمع فيه وما ذكره العراقي الاقسام السبعة
 على ما قدمناه قال في حواشي شرحه ما لفظه واورده على هذا خمسة اقسام
 اخر اولها التواتر فيكون اعلى الاقسام الثاني المشهور الذي تقدم بعض
 شروط

اصح ما صنف في الصحيح
 بعد الكتابين

شروط التواتر الثالث ما انتفق عليه وبعد هذا ما انتقاه عليه الى اخر السبعة
 التي ذكرها الرابع مما ورد وهو الحادي عشر ما تقدم شرطه لا اتصال مثلا
 عند من يرد صحاح الخامس وهو الثاني عشر ما تقدم تمام الصبط ونحوه
 مما ينزل الى رتبة الحسن عند من يسميه صحاحا ثانيا شيخنا ولا يروى منها الا للثهور
 وهو ابراهيم الخافض صلاح الدين العلوي فانما متوقف في رتبته هل هي قبل
 ما انتقاه عليه او بعد واما التواتر فلا يرد لانه لا يشترط فيه عدالة
 الراوي وكلامنا في الصحيح الذي سبق تعريفه سلفا ورواه ولا يوجد
 متواترا وهو فيهما او في جمعا واملأ اخرجها الستة وهو ابراهيم الخافض
 علي بن ابي رافع مقلط اي فلا يرد ايضا لانه قسم فان ما اخرجاه لا يخلو اما
 ان يبقوا به او يوافقوا عليه غيرهما مما توجب فيهم مندرج تحت
 وتلك الاقسام سبعة من كل وجه ولا يروى عليها الا ما كان مياينا ككل
 منها قال وعليه طريق النقل فكان ينبغي ان يقال ما اخرجها الستة ثم
 ما اخرجوه الا واحدا منهم وكذا ما اخرجها الا يمد الذين التزموا الصفة
 ونحوه الي ان تنتشر الاقسام فتذكر حتى يعبر حصرها قلت
 الذي يظهر لي ولم افهم غيره بعد مجاوره كثيرة من شيخنا ان هذا ورواه
 لان قولنا ما اخرجها الستة ثم ما اخرجوه الا واحدا وان قولنا ما
 اخرجها الشيخان ثم ما اخرجها احدهما وقولنا ما اخرجها احد الشيخين
 دون ما انتقاه عليه والله اعلم لكن قال الشيخ في لكت من لم يشترط
 في كتابه الصحيح لا يزيد بخبر الحديث قوة لعدم انتقاه الستة على
 توثيق روايته او في بالصحة مما اختلفوا فيه وان التوق عليه الشيخان
 وكلامه غير مسلم اولا واخرا اما اولا فلان اصحاب الستة وان لم يشترطوا
 الصحيح فان لم يكون نفوسا لانه اليهم وطا نيتهم بهم وتعاظيما
 بهيئته ما اخرجوه في كتبهم قوة اذا صرح سنده لجلالته في النفوس

والقطع بما منهم كون كتبهم صوابه فيما اخرجوه فيها في بعض الاحتماح
 به واما اخر اقلان اجماعهم على توثيق الرجال لا يبا دلا لتفاق لا تعلق
 صحة التوثيق والاعمال واما الاثنان الاخران فلا يردان لان الكلام
 في الصحيح الذي سبق تعريفه ونايذة هذا التقييم يظهر عند التجميع
 انتهى وفيه بعض ما ينبغي عليه ما في التنبيه الا الذي نقلناه عن القوي
 فلا تكن من الغافلين قوله الى الحديث المذكورة وهي الاصحى او ما تدر
 عليه من الاصلان المتضمنة لها تشبيه مما ذكره المشايخ هنا علم
 ان الحكم يقتضي التجاري على غيره انما هو على سبيل الاحمال وبالنظر الى ائمة
 وهو ما صرح به المبداء في كشي وقد نقلناه عنه ثمة وانه اعلم قوله
 اما لو رجع بفتح الروايليم قوله بامور اخري اي غير الاصحى وجماله
 تقتضي اخ صفة الامور وحالها قوله فانما يبدل ذلك القسم الرابع
 نقلك الامور قوله اذ قد اخ علمته لتقدم علي ما توفقه مثل ولن يفهم
 اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لا يقال فيه تعليل الشئ بنفسه
 لا نأقول المعنى في هذه الكلمة وهي كل بقوة عرض له ما يجعله ثابتا
 قد مر على غيره قوله وهو مشهور في صرحه عن درجته انما ما يبلغ درجته
 التواتر فقد علمت حاله من كلام المحنبيين السابق واقتضي كلام شيخ
 الاسلام انه مقدم على المنفق عليه الموصوف بانهم ارفع الاسانيد ولولم
 يكن في احد الكنايين ومولا يخالف ما مر الا انه كلام في الفرعيات
 كما مر التنبيه عليه فلا تكن من الغافلين قوله الذي يخرج به التجاري
 اذا كان نرد امطفا الى الاشياء فيل اعتراض بان الكلام في التوثيق من
 الاحاد انتهى وهو هولا انه مجرد التفرّد كيف كان لا يوجب قدحا وخصوصا
 مع وقوعه في التجاري وقد يدعى في شهاب الزهري تسعين فردا كلها صحيحة
 منها ما هو في صحيح التجاري ومنها ما هو في صحيح مسلم وقد رزق الفري

التنبيه

وهو

وهو ان يكون صحيحا وحسنا وضعيفا قوله لا سيما اذا كان اي ما انفرديه
 احدهما في سنده من فيه مقال قد لا يعني ذلك ان عنه جواب لان من تكلم فيه
 ليس من لم يتكلم فيه في الحجة ومن تكلم فيه في الحجة ليس من لم يتكلم فيه اصلا انتهى
 قلت وفيه تدارا ولا طيل تحته فذكره تشبيها في الاول ما ذكره في
 وجه الترجيح طريقا لمحدثين واما الفقهاء فانهم يرجحون بما لا محل له في ذلك
 عليه ما نقله عنهم ان كشي وغيره الثاني فضيلة قوله عليا انفرديه
 احدهما ان اصح الاسانيد لا يقدم على النقص على اخرج ما ليس من
 اصح الاسانيد وقد قدم الكلام عليه وانه اعلم لك لث مختار التوثيق
 ان النصحيح ممكن للتمكن الطبع ومختار من الصلاح انه ليس بممكن
 بعد الطريق وتغذرا لاطلاع على احوال رجالها وقال المصنف الكنايا العتي
 شهرته عن اعتبارنا لاسناده مستند كسفن التماسي لا يحتاج في صحة
 بسننه لا اعتبار رجاله لاسناده فاذا روي حديثا ولم يعلمه وجمع
 اسناده شروطا لصحة ولم يطلع المحدث العار في علمه فيبذل ما ين
 من الحكم بصحة وان لم ينص عليها احده من المتقدمين مع ان التثروا انه
 رواية الصحيح انتهى وسبق له العراقي واعتراضا به عن قولنا في الصلاح
 ان الضريح في الا زمنة المتأخرة غير ممكن للتجدي المتقدمين وشق
 فخصهم اذ لا يلتقي مجرد صحة السند مع خلل انطو ص لا اهلوه لان
 ما من اسناد الا وفيه من اعتمد على كناه به ولم يلاحظ ضبطا ولا
 اتقاننا بالاعتماد في مرتبة الصحيح والحسن عليا في تضاعيف الائمة
 المشهورات التي سلك من التقييس والتحريف انتهى وقد تمنع الهيئيه
 كما لا يخفى قوله فان خذل المضبط بالآخره اعلم اننا با سيعان الخطابي
 عن الحسن يانه ما عرفه بخرجه واشتهرت رجاله قال وعليه
 حداد اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة

المس

النفها انتهى قال بعض المتأخرين احتراز بما عرف من حرجه عن المنقطع وعن حديث
المدرس قبل ان يبين ترليسه ورواه ابن الصلاح با جماله وان قد قيل
مصدقه على الصحيح قال فكانه يريد بالم يبلغ درجة الصحيح وهذا
الاغتراض لا يحتاج التبرير يبان ان دقيق العبد صرح بان الصحيح اخر
والحسن اعم ودخول الخاص في الجملة عام ضروري والتقييد بما يخرج
عنه محل لا بعد قال العراقي وهو اغتراض متجدد واجيب
بان اغتراض ابن دقيق العبد هو ما اقتضاه كلام الخطابي من تقابل
الصحيح والحسن والصنيف كما يظهر من تقسيم الحديث الى الثلاثة
ثم تعريفه كلامهما فلا يخفى الرد عليه بما ذكره التبريزي بما لا يخفى ان
الحافظ ابن حجر قال ان الحق هو الصحيح والحسن مثبباتان لا يصح
احدهما على الاخر البته وقال الترمذي في العلل التي في اخر الجامع وما
ذكرنا في هذا الكتاب من حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناد
عندنا كل حديث بردي لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون
الحديث بشا ذا بردي من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن
انتهى في المنهم انما في من يحيى شهادته واتباعه ولو في رتبة نقلته تنبيه
قال فلو لم نمان هذا الضبط لم يحصل بهذا تمييز الحسن لان الحق
المذكورة غير منضبطة قلت قد ذكرنا جوابه مرارا حتى سئم القاصد
من الغرض له قوله اي قل ان كنت فلا يثني عدله عنه فمع سواة
له ربما وانما قلت للتحقق بواسطة الحرفا الشفوي مع بعد المخرج
بخلاف قل بينهما هذا من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فلان القلة
قد تنتهي لعدم مجاز الحقيقة وتفسيره بالقلة لا يفوت النكتة
لاضطراره اليه لبيان المعنى في اللفظ يجوز حيث عبر بالحقة
القبالة للمثقل وما من عوارض الكليات دون الكليات قوله
والله

والمراد مع بقیة الشروط ای مع وجودها واعتبار بقیة شروط الصحيح
السابق فیه قال قلت ای قریئة علی هذا المراد قلت الاقتصار
علیها اخرج من یسها وهو حضور تمام الضبط وقوله فی الشرح
وخرج الم قوله وتروى فی الحديث الذی فی ضبط رجاله هو الحديث
المسمی بترمذی بالحديث الحسن لذاته قوله لا شیء خارج بقصر مح غیره
لذاته قوله الذی یکون حسنه بسبب الاعتقاد وراجع لما التزمه
قوله لا شیء خارج عنه اذ السقیر لا الحديث الحسن لا شیء خارج
عنه اذ هو الحسن لغيره وهو الذی یکون حسنه بسبب الاعتقاد
مما یستأوی شاهد فتدبره قوله نحو الحديث المستور مثلاً الحديث
الحسن بسبب الاعتقاد اذ الحسن لذاته لا یعتبر فی الاعتقاد
لرجح انضاقه بالحسن غیر ان ادخاله نحو علی المستور یومئ ان الحسن
لغيره لیس بقصور علی من كان راویه مستورا ای مجهول الحال
لم یتحقق اهلیته وظاهر ما نقلناه عن ابن الصلاح قصره علی
حیث قال الذی لا یجلو رجاله اسناده من مستور الخ ما نقله
عنه ثم رأیت فی کلام بعضهم ما یقتضی عدم قصره علی بل جعله
متقدیاً لسی الحفظ ولما اختلف ولما یسرع انضاق الجميع بالصدق
والدیانت وایاه اعتمد العراقي وشرحه كما یأبى نقله ثوبی ان شاء الله
نغای نتمه قال قال المتص رحمة الله تعالی الراوی اذ لم یسجد
کر جل یسجد بها وان ذکر مع عدم تمیزه من المجهول وان ینزل ولم یرو
الاولیة فجهلوا لا فسنزل نتمی قوله اذ التحدث طریقه ای
اسامین سور ووه باللفظ او بالمعنی ولما ذبح جميع المثرة ما زاد
علی الواحد اذ یکنی وردد تابعه او شاهد حکامه ولو کانوا ودر حال
الاحمل حیث كانوا یعتبر او یستشهد بمثلهم فتنبیه ذکر الشارح

للعاصر ضابطا يعلم منه ما يصلح ان يكون جارا وما لا يصلح فقال
المتحرر يريد ان يقال انه يرجع الي الاحتمال في قوله والرد حيث
يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لان يتخير وحيث يتويز جانب
القبول فليبر من هذا الباب بل ذلك من الحسن الذي اتفق عليه
الفرقي قوله وهذا القسم الم اعلم ان كلام الخطابي يوم ان المشار
الحسن للمصحيح في الحجة والعمل خاص بالحسن لانه لما عرف الحسن
بالفرق انما ساقى الذي حمل على الصلاح على انه تعريف للحسن لانه
قال بعد متصلا به وهو الذي يقتضيه اكثر العلماء ويستعمله عامة
الافقهاء انتهى وقضية السؤال الا في وجوبه عمره مشاركة التبيين
جميعا للمصحيح وعليه حمل شيخ الاسلام كلام العراقي في الفينة قال
الفرقي في قوله لا لغيره والفقهاء كلهم يستعملونه في فصل هذا الكلام
عما تقدم نقله عن الخطابي تنبيه صريح على انه ليس تمام
حده اذ عرفنا هذا ظهر ان ظاهر قوله وهذا القسم من الحسن
مشارك في قصر ذلك على الحسن لانه كما هو ظاهر كلام الخطابي وان كان
هذا ظاهرا مع ان الاصل في اسم الاشارة ان يرجع لا قرب مذكور لانه
انما بمن التبيين واعاد الضمير بعد على المشارة اليه حتى قال
وتكرره طرفة بجمع وقد تكرر في شرح الخطبة انه جعل المتن والشرح
شيا واحدا والذي يصح بكثرة الطراف ليس الا الحسن لانه يمكن
مخالفة هذا الظاهر وجعل اسم الاشارة للحسن لغيره كما هو الاصل
في اسم الاشارة ويعلم منه حكم الحسن لانه لا يمكن ان يكون مرجوع
اسم الاشارة للتبيين جميعا وعليه فمن في قوله من الحسن للتبيين
لا للتبيين والمراد بالقسم القسم من الحديث لان الحسن وهذا
احسن الوجوه عند في قوله في الاحتجاج اي في صحة الاحتجاج وما
العمل

العمل قد اخل بطريقه لا وفي المراد الاحتجاج على المطلوب مطلقا لا على
حصوله الختم وهذا هو كلام الخطابي السابق فان قيل كيف يجتمع
بالحسن لغيره وهو يقتضي فيه يكون ما فيه غير نعم وفي عاصده بكونه مثله
مع ان كلا منهما ضعيف لا يجتمع به وليت يلحق بالصحيح في الحجة مع
اشترائهم في قول الخطابي راوية قلنا ما ذكرته لا يضر لان الحديث
اذا روى في الحفاظ او مختلف او مدلس كان مع ذلك متصفا بالصدق
والدلالة ثم ورد في الحديث من طريق اخر كذا الخبر وصححه الحجة
لاكتسابه من المبيية الاجتماعية قوة كذا في الصحيح لغيره الا في بيانه
ولان الحكم عليه بالضعف اذا كان لا خفاء وجود ما يمنع القبول
فما جاز انما هو عليه على نظر ذلك لان ذلك المانع ليس هذا مثل شهادة
غير عدد انضم اليها شهادة مثله لان باب الشهادة اصيل لان مدارها
على العلم من باب الرواية التي مدارها الظن فان قلت هذا
السواد وجوابه فاصح ان على الحسن لغيره قلت لا بكل ضعف
ضعيف هذا مشاكلة واما لو قلنا بالضعف كعدمه او بالكلية او كان
شاذ انا لانه لا يتخير بحجته من وجه اخر وان كثرت طرق الحديث
من حفظ على امتياري بين حديث من امر وبنها بضمها له يوم القيمة
في نزرة الفقهاء والحال فقد اتفقوا على ضعفه مع كثرة
طرقه لفوقه ضعفها ونقصها عن غيره بخلاف ما مر لما خف
ضعفه ولم يقتصر الجابر عن غيره انما هو واعتضده وكذا الحديث
المرسل ضعيف وموافق لا يجتمع به واذا اسند من وجه اخر وجا
رسلا ايضا من وجه اخر ان اسلمه من اخذ العلم عن غير رجال
انتايعي الا واعتضده بالخبر صار بذلك حجة واعتراض بان
الحديث اذا اسندنا لا احتجاج بالسند واجيب بان المراد

سند لا يخرج به شفره او بان ثمرته تظهر فيها لو عارضه سند مثله لما نرى في
لا اعتضاده بالمرسل والمخضه انما دليلان اعتضادهما بالآخر كما يأتي نظيره
شئيب فلو لم عن غير رجال الاول للاختلاف عما اذا ارسله من اخذ
العلم عن رجال هذا التابعي من قبيل الاضطراب والاختلاف من الرواة فاذا
كان الذي ارسله لم يأخذ عن اصحاب هذا التابعي لم يجز هذا الاختلاف
قال المؤلف مثله ان يروي عن ثعلب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
البيهقي عن علي بن عيسى عن حماد بن عيسى عن يونس عن الزهري
عن ابي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون هذا عندنا لذلك الزهري
عن سعيد لا خفا لاختلاف الرواة عن الزهري وان يكون الزهري في نفسه
رواه من احدهما لطريقين فقط فلو رآه احدهما رواه بهجي في كثير
عن ابي سلمة عدناه عاصدا لا تنقلا لاختلاف علي بن اخذ العلم عن
رجال التابعي الاول وهم رواة الزهري لاخذ عن سعيد هكذا قاله
شئيبا والذي يظهر في انه لا قرب اليه مرادنا شئيبا ان تحمل الرجال
على الشيوخ فيكون المعنى ارسله من اخذ العلم عن غير شيوخ التابعي
الاول لانه ربما كان اساقط من المرسل الاول تابعا ضعيفا فانما
ارسل هذا الشافعي لم يرو عن احدهم شيوخ الارسل ان شئيبا في غير
شئيب لا ولا تعلم انه وجه اخر قاله في حواشي شرح الالقيبه
ثالث ويظهر الاختلاف بين يظهر اشتراط تجنب الارسل في قوله
قوله وان كانا الحسن مطلقا دون الصحيح في الرواية وفيما اشار
الي ارتضا فلو كان الصلاح الحسن يتقاصر عن الصحيح قاله من اصل
الحديث من لا يفرق بين الحسن ويجعله سند جاني انواع الصحيح لا يدرجه
في انواع ما يجتبه قال وهو الظاهر من كلامه في خبرنا انه لانه
قال ثمان من سمي الحسن صحيحا لا يتكلمه دون الصحيح المتقدم به

اولا

اولا قال فمذا اذن اختلاف في العبارة دون المعنى انتهى وتضمنت من المسئلة
عربية عن الخلاف في قولنا الشارح وان لم يثبت رد الخلاف في التيسار
قوله ومثابه له الماي للصحيح عطف على مثاله الماي قوله في
التمسك مما لا يتعلق بمثابه وهو يضر بحوجه المشبه ولعل مراده بذلك
المراتب تفاوت رواة العاصدة قوة وصنعها وكثرة وثقوتها وانما حقه
ايضا للصحيح سند مرفوعا بحسنه الغير وان الحسن الموافق لما انفق عليه
الشيوخ ان اقوي من الموقوف انفراديه احدهما وان الموقوف انفراديه
التمجاري اقوي من الموقوف انفراديه مسلم وهلم جرا الى اخر تلك المراتب
والدعا علم بالصواب قوله وبكثرة فطرته يصح هذا في الحسن لانه
يعني ان الحسن لانه الذي تشتهر رواة بالصدق والعدالة اشترا
دونه اشتمار رجالا للصحيح كما هو اذا انت له طرق نحو طريقه الوارد
منها صار صحيحا غيره وسماه اهل الفن بذلك فيتم ان الاول
نقد من الممول في كلامه مشربا انه لا يصح الا بكثرة طرقه وهو
مقتضي طواهر كلامهم التي كانت تلحق بالصرح الثاني ظاهر كلامه
ايضا انه لا بد من كثرة الطرق حتي لا يكفي الاثبات ولا ثلاثا فوعيا
اذا انت له طرقا اخرى وعبارة في حواشي شرح الالقيبه قوله
طرقا جمع كثرة ولا يشترط في جعله صحيحا مجيبه طرقا كثيرة
فان قيل هذه الصيغة تطلق ايضا في القلة قيل سلمنا لانه
حيث يدر اربعة طرقا لطريق التي يريدها ان يرتبها الى الصحة فلا
غيرها لانه وصف طرقا باخرى يبين تلك الطريق ولا يشترط
ذلك فان اعني به تقبل ان اقل الجمع الثاني قيل فيكون اقل ما يري
الي الصحة طريقين مع تلك الطريق وهو غير مسلم ايضا بل اقل
ما يجبرها طريقين يشترط ان يكون سادسها او اعلى بشرط انقص

كثرت

رقم

ثمة

عن درجة الصحة ان كان الحكم على المتزكك بما رتب فيها حسن حيثما
تضمن ما اذا توبع بطرق ورنه فاذا انضم بعضها الى بعض صار
للغير منزلة بقي بها تلك الطريق الحسنة لانها في الصحة فان انقص
حسن الى مثله ولا يضر كون احدهما لذاته والاخر لغيره وتكون هذه
اقل مراتب الصحة ولعل هذا هو الحاصل للشيخ تعالى ذكره هذا النوع
هنا فانه تنازع فيها الصحيح باعتبار رماله والحسن باعتبار اصله
والصحيح باعتبار اصله ايضا لما يتيه من ان الحسن لغيره من في ايضا
فلما تنازع عند انواع الثلاثة قصد في ذكره في وسطها والعبارة
المخلصان يقالا داروي من غير وجه نحوه كما قال المترجم في رجه
اخر واكثر من يحكي هناك الى ان يكتفي بطريق احوح لانها شرعا في وهذا
يجتمع بكل منهما على المراد قلت وعبارة ابن الصلاح هنا اذا كان
راوي الحديث متناخرا عن درجة اهل الحفظ والانتقال غير انه من
المشهورين بالصدق والسنن وروي عن ذلك حديث من غير وجه
فقد اجتمعت له القوة من الحديثين وذلك من حديث من درجة
الحسن الى درجة الصحيح مثله حديث محمد بن عمرو في قوله من
المشهورين بالصدق والسنن وروي عن قول الشيخ مشهور بالصدق
والعدالة وقوله بعد ذلك قلنا انضم اليه لانه روي في رجه
اخرنا قلنا له عن ابن الصلاح في نسخة بخط بعض الفضلاء وتعليقه
خط الشيخ زين الدين بن رنانه لما عليه بلفظ من وجه اخر لا قرأ
وقد اعترض هو بنفسه في انكسار علي ابن الصلاح في اشتراط الرواية
من وجه كما سبق عنه قوله متقا صرح عن الصحيح بطريقين فصاعدا
من باب الاولي والاسد اعلم انما قيل نحوها ليقوم منه سقناه لما فيه
من التبيينات الحسنة وعبارة القرين قوله اذا ابي له طرقا اخرى
نحوها

نحوها اي نحو طريقة مثلها او نوقتها والكثرة على هذا التقدير بل يطلق التقدم
ليس بشرط فيجب في طريق اخرى كذا كما يستلزم غيره وقيل هنا اطلاق نحوها
من الطرق التي دورها وبيان المشا لا حيث لا يسر بمطابق وان لمع ليس
بشرط بل يكون اشارة الى ان لا يصدق انما انضم حسن الى مثله وان
كان احدهما لغيره انتهى وحاصله كما في شيخ الاسلام وان الكثرة
انما تعتبر اذا كانت تلك الطرق دون طريقه فان سادتها او رجحتها
فيجب من طريق اخرى كان انتهى تنبيه قال في قول المصنف بكثرة
طرفه يجمع قال المصنف في تقريره بشرط في التابع ان يكون التولي وساو
حتى يكون الحسن لغيره من وجه اخر حسن لغيره لم يحكم للصحة انتهى
قلت يجب جملة على التابع الشرط والاكاف مخالف الكلام هو لا الامة
من تلافقه اذا عرفت هذا عرفت وجوب حمل كلام المتن والشرح كما توافقات
عليه كلمة تلامذته واطلنا الكلام مع تالفي اختصاره لتوقفه في يوم
في نفسه العلم في التقييد قوله وانما يحكم له الخ لوعبر بالاضي كما اظهر
ولفظ قصد حسني للماعل وقوله عن راوي الصحيح اي عن ضبطه
مثلا المسئلة حديث لولا ان اشترى علي بن ابي طالبهم بالسواك عند كل صلاة
فان محمد بن عمرو رواه عن ابي سلمة عن ابي هريرة لكن محمد بن عمرو رواه
اشتهر بالصدق والحيانة وثقة بعضهم لم يكن سقنا اذ قد
ضعف بعضهم لسو حفظه لكن لما رواه جماعة عن غير ابي سلمة عن
ابي هريرة انما يثبت بعينهم له مضار من طريقة حسنا وصحها لغيره
ايضا نظرا لما لفته المذكورة ورواه الشيخان ايضا من طريق عبد
الرحمن بن هرم لا يخرج نصا وصحها لذاته من هذه الطريق قوله
ومن شرابي ومن اجل ان الصورة المجموعة قوة تجبر الضعف تطلق الصحة
ويوقال اطلقت الصحة على الاستاد الخ كان اولي قوله على الاستاد

حسنه
عليه السلام

صحيح

المراد به هذا السند وقد علمت انهم يظنون احدهما على الاخر يعني انهم يظنون
الصحة والحسن على نفس السند كما يظنون بها على نفس المتن على ما قاله ابن الصلاح
وغيره والخاص كما قال العراقي انهم لا والحكم للاسناد بالصحة كقولهم
هذا حديث اسناد صحيح دون قوله هذا حديث صحيح وكذا لا يحكم على
الاسناد بالحسن كقولهم اسناد حسن دون قوله حسن لانه قد يجمع الاسناد
لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشدة وثاقه وعلمته قال ابن الصلاح غير
ان المصنف يعتمد منهم اذا اقتصر على قوله انه صحيح الاسناد ولم يذكر
له علم ولم يتقدم فيه فالظاهر منه الحكم به بانه صحيح في نفسه
لان عدم العلمته والقادح هو الاصل والظاهر ثبوت السند في ثبوت
وكذلك ان اقتصر على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بتعقبه فهو ايضا
محكوم له بالحسن وهما تليينان الاول ليس في كلامنا زيد بن
اطلاق الصحة والحسن على الاسناد وانما ذلك يستلزم صحة المتن
او حسنه وكذلك اذا وصف المتن بما هـل يستلزم انصاف السند
بهما وعلى الاستلزام فهل دلالة وصف السند بذلك على انصاف
المتن به اقوى من وصفه به لا صريحاً او لا والعكس فلا تعلم من
كلامه ولكن بناء على ما ينقله في التتبيه الثالث يعلم ذلك
الثاني علم من هذا انه لا تلازم بين صحة السند وحسنه اذ قد
يصح السند ويجوز اجتماع شروطه من الانصاف والعدالة والخط
دون المتن لقادح من شدة وثاقه وعلمته فيه كما انه قد يصح المتن من
طريق ولا يكون سند الاخر صحيحاً ولا حسناً الثالث قال ب
قال شيخنا انما نرجح كلام ابن الصلاح في هذا الفصل يعني المشار
اليه بقول العراقي والحكم للاسناد بالصحة او بالحسن البيهقي المشار
لشرحهما اتفاقاً في آخره يرفع العلم اذ مفهوم قوله غير ان المصنف الخ عدم
التقصيل

التقصيل وانما تحكم على الحديث بالصحة دائماً اذا صح المعتمد اساده ولم يعقبه
بقادح وصحده كلامه مصرح بالتقصيل وهو ان تصحح الاسناد جليلاً
دون المتن ولا يتخير ان الكلام الاول ليس لا يعتمد والثاني في يعتمد
لان غير المعتمد لا يعتمد في الحكم على الاسناد ولا غيره المهم الا ان يقال
ان مراده بالمعتمد الغاية في الصحة وهم الثقات الذين لهم البعد الطولي
في معرفة العدل فانهم قليل جداً وعنايب الحديث وان سواها ظاهراً
لا يبلغون هذه الدرجة فهم وان كانت فيهم اهلية التخصيص والتعقب
لا يصلون اليه لثبته او لثبته فيكون المعنى ان ثباته اذا قال صحيح
الاسناد ولم يتعقبه بقادح قال قتلت فلم أجدها الحديث علمته
وقد فرض انه تافه وان فيه ملكته العرفنة الثامنة وقد علمت فيما
مضي في بحث الصحيح ان عدم اطلاعي بعد التخصيص في ثبوت المتن
والعلمته اذ ليس المراد انتفاؤه مما في نفس الاسناد ذلك مما يفتقر عنه
علم المشر بعد التخصيص في التخصيص او يقال ان المفهوم من قولنا المصنف
لا لقوله المعتمد ويكون معناه ان المعتمد الذي لم يبلغ درجة التخصيص
اذا قال صحيح الاسناد لا يستلزم منه صحة المتن ولولم يتعقبه
بقادح وكذا الذي يبلغ اهلية التخصيص لكن قال ذلك في غير تصنيف
قلت وقد كنت ارجح ان كلام ابن الصلاح فيه تقديم وثاخير اذ ارنب
انضج المعنى وتقديم حكم المصنف المعتمد على اساده بالصحة من غير
تعقب بقادح حكم المتن ايضا بالصحة غير انه دون محكمه على المتن
بالصحة من اول الامر واظن ان ابن الصلاح ورام هذا المعنى فلم يثبت
به عبارته وهذا لا ينقص من جلالة ثم ظهر لي ان الكلام صحيح موقوف
بالمعنى ما فيه تقديم وثاخير فالجملته الاولى اعني فيها ان الحكم على
الحديث بانه صحيح الاسناد والحكم عليه بانه نفسه صحيح فهذا

كما ترى ظاهرة القولين شذرا كما في الصحة غير ان احدهما اعلى الظروف
احتمال كون المصداق ان السند صحيح والآخر المثلث شاذ ومطل والمثلث
الثاني من كلامه ويؤيد غير ان المصداق لا يستلزم صحيح الحديث الذي
قبل منه صحيح الاستاد مع انه قد قرر انه لا ملازمة بين صحة المتن وصحة
السند قال شيخنا والذي لا شك فيه ان الامام منهم لا يعدل عن قوله
صحيح الى قوله صحيح الاستاد الا لمرقت وقد بان ذلك ان هذا
مراد ابن الصلاح بالاعتماد قال واكثر من يستعمل ذلك الحكم في سند ربه
فتارة يقول صحيح على شرط ما ذكرناه على شرط احدهما وتارة يقول
صحيح الاستاد ولا يعلل ذلك لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر
ما تقدمت اذ في قوله لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر
فانه لما حكم بالصحة من غير بحث عن عدم العلم وجعل في قسم الصحيح
انتفاء العلة شرطا له ونقضته كون عدمها فيه شرطا ان يبحث عن حاشه
حتى يغلب على الظن انه لا عتسبيه قلت وحاصل الاعتراض انه كفي
هنا بالعدم وجعل الشوط هنا لاثبات عدم الفرق بين الاسرين
منه في محله من بحث الوجبة المعدولة والمساكنة البسيطة من علم
الميزان واعتدب ان لا تاقا في بين الوصيتين وقوله لان الاصل في الاصل
هنا في كل مدعي عدمه حتى يثبت الوجود بالظاهر يستأيب
الغايب على الظن عدم العلة والقادح من شذوذ ونحوه لاجل
سكون هذا الامم المعتمد الذي من شأنه البحث والارشاد وعنده غاية
المصلحة لذلك فهو يصح استاده الا بعد ان يبحث فلم يجدي علة ولا قادحا
فلم يعلل ابن الصلاح الى نصحيح ما وصفه بانه صحيح الاستاد الا انظر ان هذا
الامام اعتمد بحث عن القادح فلم يجدي وهذا معني ما تقدم مر وقد عرفنا ان الشرط
غلبة الظن لا القطع في نفس الامر والاعتماد انتهى بلفظه وقال الفقري

في

في اعراب قول العرا في الحكم للاستاد بالصحة او بالحسن دون الحكم للمتن رواه
بجوز دلالة ان يكون الحكم رفوعا مستندا ودون الحكم خبره وحيلة راوا
استنباط وان يكون مقولا لا روا والظرف مقولا ثانيا ثم قال في
قول ابن الصلاح غير ان المصداق المستند الخ انا وبالكلام السابق ان مقتضى
الاستاد بالصحة مثلا اي من اي واصف معتد مصفا كان دون
وصفه المتن بما ذكرنا من الاحتمال المنتظم عند تحققه لصنع
المتن وحده ثم انا فان المصداق معتد اذا اطلق الاول ولم يتعقبه
يقوم ذلك في الظاهر مقام اطلاقه الثاني في نظر الى الاصل والظاهر
وان تفاوت الاطلاقان لما تقدم قلنا فاع في كلام ابن الصلاح
كما تقوم بكن الظاهر ان اطلاق المعتمد غير انصركم لهما اقتضاه
كلام النظم والحاصل ان قولهم استاد صحيح لا يفيده الحكم بصحة
المتن من حيث الوضع ويبيد من حيث الاستعمال المذكور لكن
دون افادة قولهم حديث صحيح وقوله لان عدم العلة والقادح
هو الاصل والظاهر ان به هذا المتن خاصة نظر الى ان ذلك الامام
انما اطلق صحيح استاده بعد التخصيص عن انتفاءها فلا منافاة
بين ما هنا وما في قسم الصحيح من جعل انتفاء العلة شرطا لانتزاع
الحديث عن حال الحديث حتى يغلب على الظن انه لا علة كما تقوم وكلام
شيخ الاسلام مجللا لانه قال في الحكم الواقع من المحدث للاستاد
بالصحة او بالحسن كذا حديث صحيح او حسن بانه لا يلزم
الي اخر ما في التنبيه السابق وهو ما شرح عليه الدرا في متن الفقيه
وساونا من هذه اكله ببيان احتمال عبارة الالفية لوجبه من احدهما
ان الحكم بذلك للسند يستلزم الحكم به المتن وكذا عبارة ابن الصلاح
وتدجوز الجامعة كلا الوجيهين خلافا لمن وهم بقرره على ان المراد

ان الحكم على السند بما ذكر لا يتعدى الحكم به على المتن مع بيان العبارة لا يقتل
غيره وانما احدا لم يقله تشبيها الظاهر اطلاقا لا لضعف على السند
او على المتن مثلا اطلاقا للصحة او الحسن على احدهما ولا جمل هذا اذا ورد
المتن بسند من احدهما فقط ضعيف قلنا ان الحديث ضعيف ويريد
بهذا السند فقط والسما علم قوله لو تفرد شرط في كونه حسنا
لذا انه وجوابه محذور في اعليهما قبله وقولنا فان تعدد شرط في
اطلاق الصحة على ذلك الاستدلال لكن ظاهره انه لا بد من التعدد
حتى لا يكفي الواحد ولا بد من رامة التفصيل المتقدم عند قوله
ربكثرة طرقه يصح وانما قوله وعن المستفاد ان الخبر لا يثبت لو كان
بروي من وجه اخر حسنا لغيره لم يحكم له بصحة قلنا وهذا
معني قوله ويزنظر نطق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لانه
لو انفرد فتو له لانه احتراز عما ذكر وهو الذي يروي من وجه
اخر حسنا لغيره انتهى فيجب حمل على ما اذا لم تتعد الطرق وكان
المعتمد دون طريق الاصل في القوة كما ذكرنا لكان خلافا قد شاء
عند قول المص ويكثر طرقه يصح وقد قلنا بعضه ثمة وتبيناه
بجو هذا ايضا قوله وهذا الحكم على كل قسم من الحسن والصحيح
بما بينته للاخر على الوجه السابق حيث يتفرع الوصف قوله
في وصف واحد ينبغي ان يقرأ بالاصناف اية في وصف حديث
واحد وقد جاني بعض نسخ كذلك ويمكن ان يقال لما تنبأ موصونا
واحدا جعل الوصفان كما لو وصفوا الواحد قوله كقولنا لنزله بل غير
نبي اشارة الى ان من جمع بين الوصفين الحديث واحد لا يخص فيه
خلافا لبعضهم وهذا قال في مثالا للغير كيعقوب بن شبيب
فانه يجمع بين الصحة والحسن والغرامة في مواضع من كتابه وكما
علي

علي الطوسي لما نه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه المسمى بالاحكام
قلت قال المص في كتابه علي بن الصلاح قد اثنى على بن الحسين بن يوسف
الا حاد يث بالاصحة وبالحسن في مسند وفي علمه فكان هو الامام
السابق لهذا الاصطلاح وعناخذ التجاري ويعقوب بن شبيب وغير
واحد وعن التجاري اخذنا لمزمدي فامثلا ما لمزمدي لذل
انما هو من التجاري ولكن ان لمزمدي اكثر منه راسا ويذكره واظهر
الاصطلاح فيه فصارا شهرية من غير انتمى وعبارة الخلاب
السير طي هذا المزمدي لم يفر هذا الاصطلاح بل سبعة اليه شجعة
التجاري كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره والتركشي يابن حجر
في كتابه انتمت قوله فللمتعدد الى اي فالجمع بين الوصفين لا جمل
المتعدد الحاصل من المجتهدين بعد البحث الثام والنظر الذي يحسن من نفسه
معه المجتهد من الحرر بما يقتضي تخصيصه باخر احدا الوصفين مفردة
عليه لا ينبغي ان يرضى عليه من احوال راويه وايضا انه ان المجتهدين كالتزم
مثلا بعد البحث المشدد يلم بدر من احوال راويه لا قول بعضهم
فيه صدق ومثلا قول بعضهم ثقة مثلا ولا يترجح عنده قول
واحد منهما ويترجح ولكن اراد ان يشير الى كلام الناس فيه
فيقول حسن صحيح اي حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق
صحيح عند آخرين لان راويه عندهم ثقة وهو نظير قولنا لثقة
في المسئلة قولنا هذا ما يقتضيه كلامه لكن في اختصاص هذا
بالمجتهدين نظر لنا في ذلك في غيره ويحتمل ان المجتهدين نفسه شرده
في الراوية فتارة اذا واجهتهما به باعتبار حديثه وعنده على حديث
الحفاظ الي نفس ضبطه وتارة الى ثامه فكانه جيبا قال حسن
او صحيح ونما بينهما حذو كلمة او كما ياتي ناله ب في حواشي

شرح الانفة ووجه اختصاصه بالحنفية في غايته الظهور اذا علمت
هذا ظهر ان قوله في لنا قبل على جذ ومضاف كما يشد اليه ما بين به
معني التردد وهو قوله يدل اجتمعت الخ وقوله شروط الصحة راجع
للمصحيح وقوله او قصر عنها اي تصور لا يحطه لمرتبة الصنف
بقرينة المقابلة او التقدير فتصور عن كما لما فيخرج الضعيف
لفقد هاجلة منه راجع للمحسن **ثاني** ربما يفهم من قوله
الحنفية ان لا يغتبر بالصحيح او التحسين الا اذا صدر من الحنفية
ولعل المراد به من نيبا اصلية ذلك من اصل قوله وهذا
اسم الاشارة راجع للتوجيه بما ذكر من التردد وصغير يحصل
منه راجع للمناقل المراد به ما عدا الصحابي قوله حيث يحصل
من التردد بتلك الرواية اعترضته في بانه يرد عليه ما اذا هيكت
المنفرد جمع شروط الصحة عندهما انتهى برسله بعض من كتب علي
المشروح واعترض في بعض جواب المصنف بذلك فقلت عبارة المصنف في انك
اجاب بعض المتأخرين عن اصل الاشكال يعني اشكال اصل الصلاح بانه
باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى احوال روايته عند
ايمه الحديث فاذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحا عند قوم وحسن
عند قوم يقال فيه ذلك قال وينتفب هذا بانه لو اراد ذلك
لا يفي بالاول والاني للجمع فيقول حسن وصحيح فالتمام الذي يتبادر
الي الفهم ان الترمذي بما يحكم على الحديث بالنسبة الي ما عند لا بالنسبة
الي غيره وهذا يندرج في الجواب وينتقد ايضا على اعتبار الاحاديث
التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فان كان في بعضها ما لا اختلاف
فيه عند جميعهم في صحتها فندرج في الجواب كان الترمذي المراد من غيره
واي لا ميل اليه والانتزاع والجواب عما يرد عليه محكم انتهى فانت

نراه

نراه سيقا للجواب المذكور هنا نراه لم يحزم بان الترمذي وجد فيه
سند حديث ما وصفه بحسن صحيح لم يحتج فيه جميعهم فالانذار
عليه المتضمن من قصر المباح قليل الاطلاع من تحرش الارباب مع ضوار
السباع ويستفاد من كلامه ان حرف العطف المفرد الواو لا وهو خلاف
ما يقتضيه تغييره بحرف التردد ونقصه بانه او لا كما علم نزع
عنك ما قيل او يقال فيما بعد الحق الا لاضلال قوله وعرف
لهذا اسم الاشارة راجع للتوجيه والحمل السابق وقوله جواب
من استشكل اي جواب اشكال شخص او لشخصين استشكل الخ ولوقال
جواب اشكال الجمع بين الوصفين بلزوم التناقض فقال الخ كتاب
احقر لا ظهر قال ف قاله يعني المصنف في تقريره استشكل الجمع بين
الصحة والحسن فاجيب بانه بحسب اسنادين قاورطانه يقال
حسن صحيح لا تفرقه الا من هذا الوجه فاجيب بما ذكر ومنهم من
اجاب بان تراخي في المعنى قليل يرد باصل القسمة قليل ليس بشي بانه
خلاف المتعارف وهذا هو الجواب عن قوله وقف بان الحسن في اللفظ
والصحة للسند لا ما قيل انه يدخل الضعيف انتهى وفيه غرض
على المستدري وبسطه حتى في من الغيبا العراقي ولو لا تضعي الزن
والجملة بسطنا ما طواه ورثنا على مقتضاه وربما نقل اخرها
يتضح به قوله الحسن قاصر عن الصحيح يعني ان الحسن مطلقا لا قصر
او صافي لروايته عن اوصاف رتبة الصحيح مطلقا سواء كان لذاته
او لغيره اذ يعتبر في الصحيح من حيث انه صحيح لما يلوغ نقلته اعلا
صفات الكمال عدالة وضبطا واشهره الا تصاف باعداد ذلك
مع تردد بقوله كما مر تفصيله والحسن من حيث انه حسن يعتبر فيه
التصافي نقلته بالتزاد عن ذلك مع الاتصاف باصله لا مع عاصدا

وان يكون في رواية مجهولة مثلاً وروى عنده لا يلحقه بالجميع قطبان احدهما
مشتروط بما رواه الاخر مشروط بتقبضه ومكان كذلك لا يتصور فيه
الاجتماع وقضية قولنا حسن صحيح انه جمع الوصفين وهو تناقض
لان في الجمع بين الوصفين اثبات ذلك القصور والتقية وعباراة ابن
الصلاح قوله لا تتردني وعبره هذا حديث حسن صحيح فيه اشكال
لان الحسن فاصح عن الجميع ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين
تقييد ذلك القصور واثباته واجاب بما ياتي بلفظه قوله وبحصل
الجواب الخ قال في تدمت انه يرد عليه ما اقامه الراوي جاعلا
لشروط الصحة بانفاق ولم يتردد احد في انتمى قلت قد مرنا
جوابه قوله ائمة الحديث فيه اشارة ما اليه لانه لا يكون
التردد فيما ذكر من الائمة العتيرين وتقدم انهم الجند في صناعة
الحديث وبكفي في التردد وجود لا اضطراب في كلامهم عند التردد لعدم
ما نرى في الخوض في الشنا عليهم والظاهر انه اعلم من ذلك بالتعديل
التقابل للمخرج اليهم قوله ان لا يصح باحد الوصفين يعني فقط
نفاذ با عن الحكم ونزول من جميع بلا مرجع وانما حذف ان يصح
بهما معاً اما مصرحاً بعز كل وصف من وصفيه او اصالته لقوم
او ضمراً ذلك سرياً له بان يقول حسن صحيح ويريد بالاعتناء بالذين
اشار اليهما الشارح اذا علمت هذا عرفنا ان قوله فيقال الخ ليس بياناً
لما يقوله مصرحاً به لانهما ليست من حالات الاختلاف ولا في صور
الاشكال في شي بل في الجواب ويضمه سرياً له والاصل فيقول حسن
صحيح سرياً حسن باعتناء وصحيح باعتناء فيقولنا فيقولنا
فيقال كان اولي كما انتموا دخل وعلى قوله صحيح باعتناء الخ كان
التي بياناً للمعنى حتى يتضح قوله وغاية الخ وكلمة قصد للحكمة

لفظ

لفظ الراقع من الجند مع تفسيره قوله وغاية ما فيه اي واقفي بما في قولهم
حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجيه والعلل انه حذف منه حرفا لغزوه ^{الاشكال}
وهو لا يضر في مثل هذا المقام في الامام علي انه سمع حذفه نظراً ونظراً
لان كان اختصاصه بوجهه بالشعر وهذا الخلاف في اللاحق حرفاً لا ضراب
هنا كما حذف اللاحق حرفاً العطف من الذي بعده اي من انتمى الذي
بعدوه وهو قوله والا فاعتباراً لاسنادين قال في لا يقال عمد
حذف الواو ورواها فيقولون له ايضاً معمود كما قال ابن مالك
في شواهد التوضيح على الجامع الصحيح في حديث عدي بن حاتم رفعه
نقد في رجل يتردد ربه من ديناره من صاع ثمرة الخ وفي قوله عمر جمع عليه
رجل ثياب بمصلي في ازاره فيصير في ازاره ثيابان وفي سلم عن ابي هريرة
رفعنا لهم اني اخذت عند عمدا ثيابي سلم اذ بينة تتمنه بعنته
حذفنا الحديث انتهى والمصنف اشكال على هذا الجواب باق اخر
البحث قوله وعلى هذا اسم الاشارة واجمع للجواب اي وينبغي على هذا
الجواب او اذا بينا على هذا الجواب كما يشرحه دخولنا في
المشعر بالشرطية في قوله فاي في الحديث الذي والاسناد الذي
وحسن صحيح ثابت قبيح تتمة قال بعضهم وعلى هذا
فيما قيل فيه حسن صحيح اعلما ما قيل فيه حسن فقط وبه علم حكم
الاتساق من الاشكال في حسن صحيح وصحيح فقط وحسن فقط قوله
وهذا اي الجواب بما يطرد حيث التردد في حديث وصف باليرين
جميعاً وكان ثروا بالان لم يكن له الا طريق واحد قوله اذا لم يجعل
التقدم في بعض النسخ اي اذا لم الخ ولو قال بدله اي وان لم يحصل الخ
كان الخ فان قلت قد راها لاجل المنا بعد ها قلنا هي في جواب
ان الشرطية الغزوة بلا المنا فيه فان تقديرها ولي تلاتهم لا يقال

قد رد باد ايشاد اليه الشرط مقدم لا ليلا يتقدم انما الا الاستثباتية كما يقع
 ذلك لبعض العلماء لاننا نقول تقدير اذ يرفعنا ايضا نعم يمكن ان يقال انه
 قد رد ان يبين ان هذا لا يتحقق لا لشكوك كما هو اصلها قوله
 الوصفين مما حسن وصحيح قوله باعتبار اسناد بر الخ قال في بر على هذا
 ما اذا كان كل من الاسنادين على شرط الصحيح ومن تتبع وجد صدقنا قلت
 انتهى قلت قد رد الجواب عنه وعليه ان باقي موبنا فضل التبرجيل
 على تتبع الغير فان ذلك مجرد دعوى خالصة عن الدليل وبالحلة هذا
 من غلط ما مر قبل هذا فلا تكن من الغافلين قوله وعليه هذا اي اذا
 بينا على هذا الاعتبار على عليه وحولنا بعد قوله فاقيل فيه
 اي وصفا في شيئا له او يضمن قبل معني اطلق وفي معني على حسن
 صحيح نايب فاعلم قيل قوله اذا كان فواي اذا كان ما قيل فيه صحيح
 فلفظ نردا ما لو كان عزير او مشهورا فيطلب الترجيح لما يصير بها حقا
 فون اقر قوله تقوي اي تقوي كثرة الطرق في الحديث ويجبر المثال الواقع
 في رويته حتى يتحقق بالصحة او الحسن وقد عرفت فيما سلف ما المراد
 بكثرة الطرق قوله فان قيل الخ قصد بهما السؤال ايراد قوله
 ان ترك شي مما ياتي نقله في التتمة اخر الحديث واعلم ان هذا السؤال
 يعني الذي اوردناه من الصلاح بر دعيته في قولنا الترمذي هذا
 حديث حسن عريب لان من شرط الحسن ان يكون مراد فان غير وجه
 والعريب ما انفرد به احد رواته وبينهما تضاف واجاب عنه بما ياتي ثمرة
 قوله بان شرط الحسن ان يروي عن غير وجه اي بطريق ان قيل كيف
 يكون ما ذكره عنده شرطا وقد اعترفنا به ذكره خبر من التعريف
 وانما يذكر في الحدوث والنايبان قلت التعريف اهم من الحدوث والرسر
 الذي تذكر فيه الخواص والمزايا التي منها الشروط فان قلت

الترمذي

طالما

الترمذي في بكل روي الافراد فلا يكون حاد كره تعريفة ان لا يكون التحقيق
 والاهتمام دون الافراد قلنا قديما لان التعريف حاصل بمدحها
 وانما جية بها لبيان الاطراف قوله ليرى من الحسن مطلقا اي سوا وصفه
 بالصحة او الغرابة او لا وصير بقوله عما يدعي الترمذي قوله
 وانما عرف بتوابع خاص منه الباصلة او ضمن عرف بمعنى يشار اليه استقفا
 كانا خصر واطر وصير منه الحسن المطلق كما ان ضمير وهو ما بقوله
 فيه الخ لاجع للتوابع الخاصة الذي عرفه وهو الحسن لغيره قوله وذلك
 بيان لما ادعاه من انما عرف بتوابع خاص من الحسن لا مطلقا وصير انه
 لا يروي عوده للترمذي ويجوز جعله لاشان وقد علمت ما في تقريره في بعض
 الاحاد وبث انفا قوله وتعريفه اي الترمذي فهو من اضافة المصدر لما علمه
 قوله اي دلل اي في قصر تعريفه على النوع الا ان الحسن فقط قوله
 حيث قال الظاهر انما جيتية لتعليل قوله في آخر كتابه قلت
 يريد اخر العمل التي ذكرها اخر الجامع وفيه تعريف بر من قولنا لخالق
 عماد الدين بن كثير اعترضا على عز ابن الصلاح له ما ذكر ان كان قد
 روي عن الترمذي انه قال لمقفي اي كتاب له قاله واپر اسناده عنه
 وان كان فهم من اصطلاحه في كتابه للجامع فليس ذلك بصحيح فانه يقول
 في كثير من الاحاد بك هذا حسن عريب لا نعرفه الا من هذا الوجه
 واصل هذا التعريف ليعرف ان في تكمته وقد اطلق فيه التفسير فقليل
 به ان اردت فان قلت من ان تروخا لاشارة من كلامنا في انه
 انما عرفه عن خلاصه انه ما قلنا وانما اردنا عندنا وهذا
 الصواب ظاهر في ارادة اهل الفن من المحدثين قلت من قوله في كتابنا
 اذا ما كان مصطلحا للمؤمر لا يختص بكتابنا نعم قوله انما اردنا حسن
 اسناده عندنا فيه نضرب باننا اراا وحسن الاستناد الحسن

صحيح

المنعوي الذي مر حزن اللفظ كما سياتي قوله وما تلت الخ الظاهرات
 ما فيه مرصولة عما يدعيها ضمير به من قوله انما اوتينا به والمصدر رتبة
 لا ضمير لها قوله كل حديث يروي الخ قال بعضهم موخير مبتدأ محذوف
 انتهى قلت والظاهرة انه مبتدأ خبره جملة قوله فهو عندنا الخ
 ورواها في خبر المبتدأ الدال على العموم والمفيد للابصار جازية وقد
 قدمنا الكلام على وهو ككل في التعريف انقله قوله لا يكون رتبة منهما
 كذب معناه بان لم يظهر منه تعدد وما مثل هذا ما كان بعض روايته
 في الحفظ واستورا ومما ساء بالعنعنة مثلا او يختلط
 بشرط شرط اخر صحيح له فقال ويروي من غير وجه بان يجرى
 طريق اخر مثله او قومه او اكثر ان كان دونه كما مر تفصيله
 كان مما هو يلقظه او بمعناه ليعتبر به احد الاحتمالين لان في الحفظ
 الحفظ مثلا يجتفل ان يكون ضبط مر به واعترض عليه بان ما حديه
 الحس لم يميزه عن الصحيح واجيب بانه يميزه عنه حيث شرط فيما يروي
 من وجها خردون الصحيح فلم يشترط فيه ذلك ويوم يعرف بذلك حسن
 بل ما قال فيه حسن فقط وهو الحسن لغيره دون ما قال فيه حسن صحيح
 او حسن او غريبا وحسن صحيح غريب كما قاله الشارح والله اعلم قوله
 كما لم يخرج الخ ما فيه مصدر به قوله وكأنه نزل ذلك اي تعريفه كل ما لم
 يقتضه تعريفه مما ذكره الشارح قوله يشهرته الخ زاد بعضهم او دعوا
 او لكونه يعلم بالتقاييس على ما ذكره قوله واقتصر في قوله فقط
 تكرر اعاده ليرتب عليه التعليل ويلصقه به قوله اصطلاح
 حديث يعني له وحده قوله من الايراد الخ التي طال البحث فيها الخ
 الظاهر والله اعلم ان مراده الايراد الخ الذي اشار اليه ابن الصلاح
 لغيره والا فليس في القياس الا الايراد الذي اشار اليه ابن الصلاح
 وذلك

انقله وقوله

وذلك انه بعد ابراده الاشتكال السابق قال وجوابه ان ذلك لا يرجع الى
 الاستاد كما اذا روي الحديث الواحد باسناد بن احمد ما استاد حسن
 والاخر استاد صحيح يستقيم ان يقال فيه انه حديث حسن صحيح اي انه
 حسن باسنة الى اسناد صحيح بالنسبة الى استاد اخر على انه غير مستكر
 ان يكون بعض من قال ذلك اربابا لحسن معناه المنعوي وهو ما قيل
 اليه انفس ولا ياباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي يخفى بصدده
 اتفقوا على ان دقيق العبد لا يفترا حرج برده على الجواب لا ريب
 الا حديثه التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا حرج واحد قال
 وفي كلام الترمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه لان
 هذا الوجه ويرد على الجواب الثاني انه يلزم ان يطلق الحسن على الحديث
 الضعيف وان يلحق رتبة الوضع اذا كان حسن اللفظ قيل اليه انفس
 ولا ياباه القلب ولا قيل من الحديثين اتفق ورد المصنف في التفتت اعتراض
 ابن دقيق العبد الثاني بقوله قلت اطلقوا على الحديث الضعيف
 بانه حسن داود واحسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي وسألت حديثا
 طويلا عن معاذ بن جبل وقال قال فيه بن عبد البر وهو حديث حسن
 جدا ولكن ليس له اسناد قوي انتهى كلامه قاده اربابا لحسن حسن
 اللفظ قطعنا فانه من رواية موسى بن محمد السلقاوي عن عبد الرحيم
 ابن زبدا عمي بالسلفاوي كذا بكه بسا بوزرعه وابو حاتم وشبهه
 ابن حبان والعنيني ابو عنيد الحديث وعبد الرحيم العمي متروك ايضا
 قال ابن دقيق العبد ان ينفصل عن ذلك بقوله اذا حرجا
 على اصطلاحهم والالزام الصحيح لاسيما اصطلاح ما قاله المصنف من انه
 يلزم على رادة الحسن المنعوي ان لا يوصف حديثا بصحة ولا عراثة ولا
 ترويه ولا شروفا ولا الحسن تابع لذلك قال كل احاديث النبي صلى

انه عليه السلام حسنة الاغلاط يليغنه فلما راينه الذي وقع له ذلك في كلام كثير لم يزل
 تارة يقول حسن ويطلق وتارة يقول صحيح فقط وتارة يقول حسن صحيح
 وتارة يقول صحيح غريب ويخوفنا انه لا محالة جارح الاصطلاح
 دون اللغة انتهى قال ابن دقيق العيد والذي قوله في جواب هذا
 السؤال ان لا يشترط في الحسن قيد الفصوح عن الصحيح وانما يجيبه
 الفصوح وبفهم ذلك فبدا اذا اقتصر على قول حسن فالفصوح بالثبوت من
 قبيل لا يقتصر لان حيث حقيقته ودانته وشرح ذلك وبما انه ان
 ههنا صفات المراد تقتضي قبول الرواية وتلك الصفات درجات
 بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ والانتقال مثلا فوجودها في
 الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجودها هو
 اعلا منه كالقسط والانتقال فاذا وجدت الدرجة العليا يناف
 ذلك وجود الدنيا كالقسط مع الصدق فيصح ان يقال في هذا انه
 حسن باعتبار وجود صفة الدنيا وهي الصدق مثلا صحيح باعتبار
 الصفة العليا وهي الحفظ والانتقال ويلزم على هذا ان يكون
 كل صحيح حسا ويلزم ذلك ويؤيده ولزم قولهم هذا حديث
 حسن من الاحاديث الصحيحة وهذا وجود في كلام المتقدمين انتهى
 قلت قال المصنف جواب ابن دقيق العيد ان قوله حسن صحيح
 مثل قولهم هذا الراوي صدوق ضابط فان صدوقا فقط قاصر
 عن اوصاف رجال الصحيح وضابط من اوصافهم كما ان الجمع بين هذين
 الوصفين لا يضر ولا يشك فكذا ذلك الجمع بين الحسن والصحة وظاهر
 قوله فاذا وجدت الدرجة العليا الخ ان المراد الحسن الاصطلاحي وجيه
 يقال ان كان الضبط الذي في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في
 راوي الصحيح فالجواب مسلم وان كان غيره وهو الحق فليس جوابا

فكما

صحيحا

صحيحا فان الضبط الذي في راوي الحسن مشترك فيه الفصوح والذي في
 راوي الصحيح مشترك فيه التمام فيها حقيقته مختلفتان متباينتان
 نعم ما قلنا من مثل قول من جعل المباح حثا للوجوب لكن كل منهما
 ما ذو تانيه والجواب بما قلنا ان المباح واجب وغيره والمقسط له قلنا
 نزل كنهه فصل المباح اي وهو عدم ما لم يتركه وهذا كذلك سواء ان
 من جعله حثا للصحيح للاجتماع في القول بفعله عن فصل الحسن ومن
 اشترط فصور ضبط لا وبما انتهى وسبب ان المصنف اختار جواب
 ابن دقيق العيد في انك قلت واعتزض ابن سبيلنا من جواب
 ابن دقيق العيد ايضا بان التزمدي يشترط في الحسن ان يروي من وجه
 اخر نحوه ولم يشترط ذلك في الصحيح فالتعدي ان يكون كل صحيح حسا
 انتهى فعلى هذا لا فراد الصحيحة ليست بحسنة عند التزمدي في شرط
 في الحسن ان يروي من غير وجه كحديث الاعمال بالنيات وحديث
 السفر فطعة من العذاب وحديث النبي عن بيع الولاء وعن هيبته
 واجاب المصنف عن بيان التزمدي انما يشترط في الحسن بحسنة من وجه
 اخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغه لم يشترط فيه ذلك بدليل
 قوله في موضع هذا حديث حسن صحيح غريب قلنا ارتفع اليه درجة
 الصحة الثانية له القرينة باعتبار رتبته انتهى وقال الحافظ
 عماد الدين بن كثير في ايراد ابن الصلاح اصل هذا السؤال غير
 متجه لان الجمع بين الحسن والصحة في حديث واحد رتبة متوسطة
 بين الصحيح والحسن قال في القول ثلاث مراتب الصحيح اعلاها
 والحسن اوسطها والثالثة ما ينشرب من كل منهما فان كل واحد كان
 شبه من شيئين ولم ينحصر لاحدهما اختص برتبة منفردة في
 كقولهم المرء وهو ما فيه حلاوه وحروصه هذا مخلوط من اي رتبة قال

نعم هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح الخ لا رتبة عند من الحسن ودرج الصبح
ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضنة أقوى من حكمه عليه بالصحة الحسن
انتهى ورواه المراتي فيمكنه على ابن الصلاح بأنه تخلف لا دليل عليه
بعبارة من فهم معنى كلام الترمذي كما رده الزركشي وابن حجر في كلامهما
على ابن الصلاح بأنه يقتضي اثبات قسم ثالث أي القول ولا يقابل به
بل قال الزركشي أنه خرق لأصابعهم ويلزم عليهم أن لا يكون في كتاب الترمذي
حديثه صحيح إلا قليلا لقلته انتصاره على قوله هذا صحيح مع أن الذي
يعبر فيه بالصحة والحسن أكثره موجود في الصحيحين وقال الزركشي
في أصل الاشتكال الذي أورده ابن الصلاح فإن قلت فاعندك
في دفع هذا الاشتكال قلت يجمل أن يريد بقوله حسن صحيح بهذه
الصورة الخاصة المراد في استعمال هذا قليلا دليل على جوازها كما
استعمل بعضهم حيث وصفوا الحسن بالصحة على قول خني بدرج الحسن
في قسم الصحيح ويجوز أن يريد حقيقة في استاد واحد باعتبار
طالين زمانين فيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال
كونه مستورا أو مشهورا بالصحة لا لا لأنه ثم ترفي ذلك الرجل المسموع
وارتفع طلبة في درجة العداثة فسمعه منه الترمذي في غيره مرة
أخرى فآخبر بالوصفين وقد روي عن غير واحد أنه سمع الحديث
الواحد على الشيخ الواحد غير مرة قال وهذا الاحتمال وإن كان بعيدا
فهو أشبه ما يقال قال ويجعل أن يكون الترمذي في إجماعها ذهالي
حسن وأدب إجماعا غير إلى صحته أو بالعكس وإن الحديث
في أعلا درجات الحسن وأد درجات الصحيح فجمع له وصفين باعتبار
مذهبيين وإن شاء أنا ملئت نصفي الترمذي بعدك نسكن إلى قصد
هذا انتهى وبعضه ما خوذ من كلام المعبري فإنه قال في مختصره
حسن

حسن صحيح باعتبار سندين أو مذهبيين انتهى وقالوا في التكت
اجاب بعض المتأخرين عن أصل الاشتكال يعني اشكال ابن الصلاح
بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى الحال ورواه
عند أئمة الحديث فإذا كان فهم من يكون حديثه صحيحا عند قومه
وحسنا عند قومه يقال فيه ذلك قال يستعقب هذا بأنه
لو أراد ذلك لآتي بأولئك التي لجمع فيقول حسن صحيح قلنا ثم إن
الذي ينبغي درالي الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة
إلى ما عندنا لا بالنسبة إلى غيره فهذا يفند في الجواب وينتقف
أيضا على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فإن
كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحة فند في الجواب
أيضا لكن لو مثل هذا الجواب لكان في باب المراء من غيره قال في
لا يسل إليه وارضية الجواب بما يرد عليه يمكن قال في تيسر يجوز
أن يكون رده أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين ومما الاستاد
والحكم فيجوز أن يكون قوله وكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة
وهذا ينبغي على قول من لا يقر بالحسن من الصحيح بل يسمي الكل صحيحا
لكن يرويه ما أورعناه أو لأن الترمذي أكثر الحكم بذلك
على الأحاديث الصحيحة الاستاد قال واجاب بعض المتأخرين
بأنه أراد حسن على طريقة من يفرق بين التوعين لقصور رتبة
راويين عن درجة الصحة المصطلحة صحيح على طريقة لا يفرق
ويروي عليه ما أورعناه فيها سبق قال واختار بعض من ذكرنا أن
المفطين عند مترادفان ويكونا لئلا بالمقطر الثاني بعد
الأول في سبيل التأكيد كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي
أو غيره لك قال وهذا قد يفند في ما قلنا عنه فإن الأصل في الناس

خبر من الخبر على التاكيد لان الاصل عدم التاكيد لكن قد يندفع الفتح بوجود
الغريزة الدالة على ذلك وقد وجدنا في عبارة غير واحد من اهل القلبي
هذا حديث صحيح ثابت قال وفي الحديث اقول لا جوبه ما لا يابيه ابن
وقتيق العبد انتهى كلامه من التكت وقال السبر طي في ثروت الفتدي
وظهر في ترجيحها ان اخر ان احدهما ان المراد حسن لذاته وصحيح لغيره
والاخر ان المراد حسن باعتبار اسناده صحيح اي انه اصح شي ورد
في الباب فانه يقال اصح ما ورد كذا لان كانت حسنا وصحيشا والسراد
مرحبه ارا قلنا ضعفا انتهى فقلت والا فلا يطردي قوله حسن
صحيح لا ينفرد الا بهذا الوجه والثاني يوجب عدم العمل بما وصفه
بانه حسن صحيح الا بعد الفحص والتنقيش لاحتمال ضعفه وهو خلاف
منفارق على السنة وغيرهم وقال ب في حواشي شرح الالبية للمطهر
يمكن الجواب عن اصل الاشكال بالتوسط بين كلام ابن الصلاح وابن
دقيق العبد فيجوز ان ابن الصلاح بما يكون له اسنادان وصاعدا
وهو اب من دقيق العبد بما يكون فرعا تتممة قال الزركشي واعلم
ان هذا السواد يرد بعينه في قول الترمذي هذا حديث حسن غريب
لان من شرط الحسن ان يكون معروفا من غير وجه والغريب ما انفرد
به احد رواه وبينهما تشاف قال وجوابه ان الغريب يطبق على تسليم
غريب من جهة المتن وغريب من جهة الاسناد والمراد هذا الثاني
دون الاول لان هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرده
بعضهم برأيه عن صحابي فيحسب المتن حسن لانه عرف بخرجه
واشتهر فوجد شرط الحسن وعجب الاسناد غريب لانه لم يرو من
تلك الجماعة الا واحد ولا منافاة بين الغريب بمذاق المعنى وبين الحسن
بجلا في سائر اغرابه فانها تنافي الحسن وقال الحافظ ابو العباس

احمد

احمد بن عبد الرحمن الرازي في كتابه معتمد الشيعة قول ابو عيسى هذا حديث
حسن صحيح غريب وهذا حديث حسن غريب انما يريد به صنف المخرج اي انه
لم يخرج الا من جهة واحدة ولم ينفرد به من وجه من طرق الا ان المراد به ثقة فلا
يعتبره ذلك فيستعربه هو لثقة المتابعه وهو لا الائمة شروطهم بحسبه
وقد يخرج الشبان احاديث يقول ابو عيسى فيها هذا حديث حسن وثقة
حسن غريب كما قال في حديثه اي بكر ذلك يا رسول الله علمني وعاد عوبه
في صلا في الحديث هذا حديث حسن مع انه مستوفى علمها انتهى قلت
ومراده الشروط الماخوذة من بقدر فانهم فقد قال الحافظ ابو الفضل
ابن طاهر في كتاب شروط الائمة لم ينقل عن واحد من الائمة الخمسة انه
قال بشرط في كتابي هذا ان اخرج علي كذا المكن لما سيرت كتبهم علم
بذلك شرط كل واحد منهم ولطال في ذلك بما لا حاجة لتأنيه لان ولعلم
وحدان هذه القواعد بحجته على هذا الوجه من خواص هذه الاوراق
والحمد لله رب العالمين قوله علي بالهم وعلم فيه اشعار بان الجواب
السابق من مخترعائه وقد علمت مما نقلناه انه مسبوقة بالجواب
بما لم ينفرد اسناده وما صدر به وموافق له لان الحمد على انصافاته
امكن من الحمد على متعلقاتها ويجوز ان تكون بوصولها والعايد بخلاف
اي علمي بالهتاء وعلماء والا لهما الفاعل في القلب بطريق
الفيض بحيث يتلج له القلب وتظهر له النفس وقد بسطنا الكلام
عليه في تقليد الفوائد على شرح العقايد ولا يخفى ان التعلم والتعليم
فرع الالهام عليا ان اسناد الالهام اليه تعالى بلا واسطة من العبد
قلنا فندمه على التعليم الغالب فيه التوسط وههنا فروج اول
قال النووي كتاب الصلاح كتاب الترمذي اصل في معرفة الحسن بل هو
اشهر واكثر استعماله ومن مطلق وجود الحديث الحسن سخرابي

الهام

داود وسنن ادرار قطبي فانه يصرح بكثير منه ايضا الثاني قد قد منا
 ان المعاصد لما يقوي الحديث اذا خفف صغفه كقوة حفظ راوية الصدوق
 الامير وكلا رساله اوجها لثاله حال راوية واما اذا قوي فلا ينجح كمنقو
 الراوي وانما علمنا الثالث لم يذكر السوء الذي يعبر عنه بعضهم بالصالح
 لعلمه لكونه يراهم راجعا للحسن كما هو رأي الاكثرين خلافا لابي داود حيث
 جعله ثانيا براسه ونحوه قوله يعقوب بن شبيب الصالح ما في اسناد
 من ليس يا شبيب ولا شبيب في تراجم هذا في تعريف الحسن بانه ما في
 سنن سنن راجع عن الشافعي والعللة انما حجة في الابد داود ما
 في كتابي ان اسندوه منه بشيئة وان سكت فهو صالح وبعضها
 اصح من بعض يعني ان مراتب الصالح متساوية في الصلاحية وذكر
 فيه الصحيح وما يشبهه ويقارب به اي الحسن واسم اعلم قوله وزيادة
 راويهما الخ مومن اضافة المصدر اليه فاعلمه الواقع موقع الثقة في كلام
 غيره ومومن وجد في غير شرايط القبول المبيد لا اعتبارها ههنا اضافة
 الراوي لصحة الحسن والصحيح وهو الصغير الصحيح والحسن من غير
 تعقيب مشعر بتمويل الحسن والصحيح لذاتهما وغيرهما كما ان اطلاق
 الزيادة في شامل للزيادة في المتن والزيادة في الاسند وللزيادة
 في اللفظ والزيادة في المعنى يتوالتق بينهما حكم شرعي ام لا غير الحكم
 الثالث امر لا غير ذلك لا عراب ام لا ثم لا مخرج من هذه المسئلة في شامل
 لما اذا علم اتخاذ المجلس بينهما ولما اقام بعلم اتخاذهم ولما اذا اكثر المسائل
 عنهما ولما اذا لم يكثروا وعلم انهم شي شيخ الاسلام في شرحه
 والذي اختار ما بين السبكي في قوله زيادة العدد مطلقا ان علم تعدد
 المجلس ولما ان اخذ محكي في قوله لا اقوالا القبول مطلقا وعدمه
 مطلقا والثالث ان كل ما يغير راوية الزيادة يعقل مثلهم عادة عن مثلها

ثبت

ثبت والام تثبت والرابع الوقت واختار مرونا في السماع المنع من
 قبولها ان كل ما يعقل مثلهم عن مثلها عادة ان كانت تتوارى في علي
 نقلها تراجم ان ثبت قوله ما لم تنفع الخ ما مصدره يخطر في يده
 عدمه وفوق تلك الزيادة الى اخره فدخل في سطوة الزيادة المتقدمة
 من موافق والموافقة والمخالفة لغير الارش والموافقة والمخالفة
 لمساوية والمخالفة للارثاق اذا امكن الجمع بينهما وبين روايته
 ودخل في معنوية الزيادة المتقدمة لروايتها لا وثوقه والمراد
 بالارثاق كما في الارجح اما بكثرة عدد روايته زيادة في حفظ وانتقان
 او بغير ذلك من وجوه الترجيح واسم اعلم وقام على زيادة روايتها
 والمنافقة المتقدمة مخالفة لا تتأني في الجمع واخصر ما قاله
 اذا لم تتناف روايته او وثوقه قال ب قوله لم يذكر تلك
 الزيادة لا يصح في من هذه ان تكون التفضيلية صلبة او وثوق ولا
 العينية صلبة معقولة وانما هي من البيانية لم موافق يعني ذلك
 لا وثوق مومن لم يرد تلك الزيادة كما اشار اليه الكمال الشيرازي
 واما امتناع جعلها صلبة تنفع في يد يمي قوله لان الزيادة اما الخ
 هذا لتغليب الحكم بانقسام الزيادة في القبول والردود كما لا يلتص
 وقال في هذا تقسيم للزيادة لا لتغليب لا وقع في المتن هذا هو
 الظاهر من اسنوف قانا اعني المحرر لتغليب ما في المتن كان
 اللان في التغليب ان يقول لان المتأينة لروايتها من موافق معا... رخصة
 بارجح فلم تقبل والتي لم تتناف مع قوله حديث سننهم ويقوم منه
 ان ما تأني من ليس يا وثوق انه مقدم رانتي قانا اراد بما في المتن
 التقسيم فلا اعيبه نعم التقسيم لا يعقل لانه من باب
 استقوان وان اراد به الحكم بقوله لا يبيد هذا في تحليل المواقف

مجموع الكلامين لا يلازم لا فقط فلا اعمية ايضا غايته انه قد رتب
 فبعضه حكم التطوق وبعضه حكم المفهوم وقوله فان اعتبره لتعديلا
 ايم لما في المتن وقد علمت ما حملناه عليه مما لا يتوجه الاعتراض اليه
 قوله مطلقا اي من غير نظر في كونه لاني بما او شق او ساريا يتناقض
 بل باجماع قوله ولا يراد به عن شجعة غيره عطف تفسير بقوله
 تفرد الم قوله في حكم الحديث المستقل بالآخره هذا مفيد حكم مفهوم زيادة
 المعبر به الم ريرا وعليه ما حمل به بتقليل اخره هو في كلامهم اعرف وهو ان
 رايهما جازم بما رواه وهو ثقة ولم يخالفه غيرهما بل سكنت عنهما
 قوله الذي ينفرد به الثقة اي الثابت ثوابه قوله بحيث يلزم
 من قبولها رد الرواية بالآخره هذا فيه لا بد منه للاحتراز عن الزيادة
 المخالفة بخالفه لا توجب رد رواية لا وثوقا بل لكون الجمع بينهما
 كزيادة سعد بن طار في لفظ وتزنيهما في حديث فضل علي التاس
 بثلاث احلت لنا الغنم وحملت صفتنا كصفتي الملايكة
 وحملت لنا الارض سجدا وطورا كما هو رواية جميع الرواة غيره
 لكن القاعدة رد المطلق الي المفيد بخلاف الثاني واحدا لصحة
 القاعدة رواية الجمهور على رواية فاجبا في التيم حضور القرب
 وبهذا التقدير لكلامه تنقسم الزيادة ثلاثا انتسام كما قاله
 ابن الصلاح مقلدا لثقة في المواقفة لرواية الاخرين ورواية
 اتفاقا وهي ائمة في رواية متفقة لا يمكن الجمع معها وتختلف
 فيها راي الصالح القول وبما في ائمة لرواية الاخرين متفقة لا يمكن
 معها الجمع قوله عند الذي يستند وجها ولو قال ايم التي يمكن بعد
 من التماس الخبر بالمتفق قوله فيقبل الراجح ويرد المروجح الخ
 سوا كان الراجح رواية تافلا الزيادة او رواية الساكن عنهما
 وهذا

وهذا بيان لمفهوم ما لم تنفع متافيتا لرواية من رواة وثمنه وحاصله
 ان فيه هذا التفصيل وصارته المسئلة جنيدين بابا لتفارض
 تنقيب مثل سكوت غير راويها عن نقلها تنصير حجة بنقبيها على
 وجه يقبل كلام اسمها بخلاف ما اذا نقضها على وجه لا يقبل كلام
 ينقلها النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا اثر له قوله جزم في جميع الجوامع
 بان الزيادة اذا غيرت اعراب الباقي وكانت متافئة لتغييرها
 المعني جهل التفارض ايضا فيطلب الترجيح كما لو روي في فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ركعة الفطر صاعا عن ثمر الخ نصف صاع لايدين
 لوراهار او يها مرة وسكت عنها اخري فلو راويين وقد علمت
 حكمه وبما اشكل هذا على كلام المصنف وقد يقال ان سكوتها عنهما بمثابة
 ثقبها بعد ان شأتهما نصارت كرايتين ثم يشكك قوله من رواة ثقب قوله
 واشهر من جميع الخ ليراه خلا ومطلقا بل هو متيقن بما اذا كان الراوي للزيادة
 تابعيا في دونه اذا كان صحابيا فان زيادة منه مقبولة مطلقا اتفاقا
 فان كانت مخالفة رتب التفارض بينهما وبين مخالفتها رايها جنيدي
 الترجيح ان لم يمكن الجمع بينهما فعلى ان لم يعينهم ليصلح لمقها والمحدثين
 والاصوليين فقد كان الخلاف من بعض الفرق الثلاثة لان ابن عبد البر
 قبيد قوله المحدثين بما اذا لم يكن راويا دون من لم يرد له حفظا واتقانا
 وموسو فان قال المصنف ذهب اليه ومنه تعلم ان قوله اشيا رح
 الذي يشرطون الخ تخصيص للمحدثين لا رصف كما شغلهم غير
 ولا يتاني ذلك الخ قاله في قال المصنف في تقريره لان المخالفة تصدق
 على زيادة لا تتاني فيها فلا يحسن الاطلاق وليس في الشاذ
 ما يجازي فذلكه ثبتت بقوله ما لم تنفع متافئة قلت وليس في هذا
 زيادة قابضة وما في الشرح عني عن هذا انتهى قلت محصل كلام

المعانيه بوخذ من هذا الكلام حكمة تغييره في المتن بالزيادة التي حقيقتها
 كمال المخالفة والبيان دون المخالفة والشذوذ وذلك لان المخالفة
 ربما امكن معها الجمع والنشاذ لا يلزم ذلك بخالف وهذه فائدة جليلة
 وان كان الشرح هنا عتبا عنده لان الصواب قصد بهما بيان ما عرفت
 فالاعتراض عقلته عما ابدىناه قوله في الصحيح في الحديث الصحيح
 ومثله الحسن علي ما عرفت وكما يصرح به ايضا الان في قوله والعجب
 بمعنى التعجب وهو ادراك الاسرار الغريبة الواقعة في الجوارح والاسباب
 ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ثم هو مستد احب من اعتقل
 الخ قوله من اعتقل ذلك اي من عدم تعبه من اعتقل ذلك بمعنى تركه
 وصيره عتقلا اي بتركه او بمعنى فعل عنه او بمعنى وحيدانه
 بما تلا عنه واسم الاشارة راجع لعدم تاتي اطلاقا فيقول
 ويمكن رجوعه لثبوتنا في الدلالة من اطلاق القول بقبول زيادة
 الثقة مطلقا مع اشتراطه في القبول من الحديث مطلقا صحيحا
 كان او حسا عدم الشذوذ وصير منهم للمحدثين المشتركين ما ذكر
 قوله مع اعترافيه باشتراط اشتفاء الشذوذ يعني وهو غير لازم لثبوت
 ظاهره بان لا يقبلوا الزيادة المتأينة لروايتها لا وثوق الدلائل من
 قبولها ردها مع شذوذها واجاب ببابنا لان سلم انهم اعتقلوا ذلك
 ولا قالوا بقبول النشاذ مطلقا وانما تركوا التفصيل احواله علي
 ما قدموه في جد الصحيح من اشتراط عدم الشذوذ لا قوله بقبول
 النشاذ والموافق انتهى وهو كلام صحيح قوله في الحديث
 الصحيح ان قلت هو تكرار مع قوله ونقل عن المع انه اعاده لاجل
 ذكر الحسن فانه يكون اولى ان يشترط في الصحيح انتهى وعندي
 انه لا تكرار لان الاول ذكر مع اشتراط الحمله وهذا ذكر مع اشتراط
 البعض

مفرح

اولا انه ثبت في المتن
 قلت انما قالوا
 بتكرارهم

بعضا من اقل من اشتراطه ولذا تعجب منه قوله فيما ينقلن بالزيادة
 وغيرها المرافعة لغير الجانب الثاني عن الزيادة المعارضة ليعني انه ينظر
 بالتزجيج بين ما ينفذ الزيادة ومقابلها فيقدم لان جملة الجرح
 ويمكن ان يرد بالغير الحديث استقلال معارضته قوله والعجب من
 ذلك انه الاشارة راجع للاعتقاد المتقدم وانما كان هذا العجب منه
 لان من تقيد بتعيينه لما مر يجب ان لا يخرج عن نفسه ولا يميل النظر
 في قواعد بخلاف ما لم يلتزم مذهب شخص بعينه ولما قال ان
 كونه العجب بوجوده ما مهم في ذلك لكنه اعترض على الاستماع
 بقوله ليس هذا محله ما ذكره المصنف لانه فيمن يختبر ضبطه
 وكلامه في الثقة وهو عند عدم العدل الصافي فلا تعجب انتهى
 ونحوه قوله ب كلام الشافعي رحمه الله تعالى في عدمه لم يعرف ضبطه
 فلا يعارض قبوله زيادة الثقة فان الثقة هو الذي جمع من
 العدالة الضبط فتأمل فانه لا دلالة فيه على ادعاء ومعنى كلام
 الشافعي العدل اذا عارض حديثه على حديث من شاركه من الحفاظ فلم
 يجلسه سمي ظاهرا في غير ثقة حينئذ لانه جمع الي العدالة الضبط
 واذا خالف عرئانه غير ضابط لان توهيمه ما في توهيم الحفاظ
 فلا يطلو عليه انه ثقة فليست زيادة دونه زيادة الثقة انتهى
 وله تيممة تاتي ونحوه قوله انما كانت الثقة هو العدل الصافي
 وكلام الشافعي فيمن لم يعرف ضبطه فلا يكون دليل على عدم
 قبول الزيادة مطلقا كما نعلم انما اذ ليس الحكم فيه الا في حديث
 من يختبر ضبطه فاد وتوالت الشافعي ويكون مقصود عطف علي
 ما قبله في كلامه فانه قاله ثم يعثر عليه بان يكون اذا سمى
 من روى عنه لم يسم بحولا ولا روى عنه عن رواية عنه ثم قال

ويكون انتهى بكلمة من دلالة من كلام المتكلم فقط لا رد للتفصيل
الذي ذكره في المتن وهو قوي جدا لكن قد يقال له حيث نظرنا إلى ما قرره
الشارح من قوله فإنه اعتبرنا في ظاهر الشارح كأنه يقول لما خوذ من كلام
الامام أنه لا فرق بين ثابت الضبط وبين يكون يصعد وان ثبت
له الضبط لأنه جعل اماراة التخريصا والحدوث حديث الاثران
والنقص عنه وجعل اماراة عدم التخريص اماراة على حديث الاثران
وهذا القدر يستوفي فيه القبيلان وتجعلان تقرير ثبوت الضبط
مرجح لا يشوبه لا تنافي به بالمخالفة للاثران بالزيادة وسبب
التخيل نرى ان ما ذكره الشارح من ثبوت الضبط في الراوي وليس كذلك
بل هو عند ما شفع عن عدم تمام الضبط كما هو كما شفع عن عدم
الضبط والعلة التي فيها اشار اليها الشافعي ترشدا اليه فاختلاف
تمام الضبط كما خلا لاصل الضبط عما بينه انه ليس على الاطلاق
بل في صورة النزاع اخذ من العلة نعم يخرج على الشارح
انهم لا يسمحون بهذا القدر في من عرف بالضبط لكنه تحت اخر غير
ما ناقشوه به فنذكره قوله مع ان نص الشافعي في اخره الظاهر
انه من باب اطلاق النص بمعنى ما يقتضيه الكلام كما هو شائع الاستعمال
فيما بينهم لا بمعنى الصريح الذي لا يجيز غير المراد لانه لم يأت ذلك
الا من مقتضاه فإين الصراحة قوله فإنه أي الشافعي
ولا يخفى ان الضمير العائدة اليه بعد هذا قوله على ما يعنبر به
الحاكم على النص الذي يعنبر به في قوله ما نصه معول قال
وسويود في معنى الجملة وصلة ما الجملة بعد هذا في نصه شيئا
ويكون خبره والمعنى قال ما صورته كذا وكذا والحكاية ايراد
للفظ الغير بصورته قوله لم يجز ان الضمير المستتر للراوي
المعتبر

المعتبر حاله والبارز المفعول لاحد ولا يجزى عليه ط والضمير بعده
قوله كان في ذلك أي نقصان حديثه وبواسطته في كذا خضر والظاهر
قوله يخرج المطلق المخرج على المجل الذي يخرج منه الحديث وهو الراوي
والسند ويطلق بمعنى المخرج قانا ريدا لا ولكن الكلام على حذف
مصنواي على صحة ضبط مخرجه وانما ريد الثاني فلا حذف
قوله ومقتضاه أي نص الشافعي ومخيرانه للراوي ومراو
بمقتضاه ظاهر دلالة او قضيتة المقتضية منه لا دلالة
اقتضاه لعدم ثابتهما هذا أي دلالة المقطع على ما يتوقف
عليه صدق الكلام او صحته عقلا او شرعا قالا ولا كما في حديث
سند ابي تمام رفع عن أبي الخطاب والسببان أي باو اخذ بهما
يتوقف صدق علي ذلك لوقوعهما والثاني كما في قوله تعالى واسأل
القرية أي أهلها اذ القرية زبي لا يثبت المجتمعة لا يصح سؤلها
عقلا والثالث كما في قوله لما لك عبد مثلا اعتق عبدك عني
تفعل فانه يصح عتقة عنك اذ المعنى ملك لي فاعتقه عني
لتوقف صحة العتق شرعا على الملك وانما لم يخله عليه لانك
قد عرفت انه لا يتوقف صدقة ولا صحة على اصابته فيقتضيه
قوله وانما تقبل من الحافظ فقط كنت كنت عليه ليس من محل
النزاع في شيء انما محله اذ خالف رواية من هو اوثق منه كما هو
صدر كلامه وكما يقرره المصنف من وجه الدلالة ثم رآيت ب قال
وقوله وانما تقبل من الحافظ فقط يقال سلمنا ذلك فان
اردنا بالحافظ مطلقا شقة فهو عيب ما قلنا ان زيادة
الشقة مفتوحة ولا فلا دلالة لكلام الشافعي عليه ويمكن
الرفع بان المراد الشقة لكن عند مخالفته من ليس له وثوقه

اما اذا خالفه من هو ارتق منه فهو ما ذكره بقوله لانه اعني الخ فالغا
 واقعة موقع لا بالتفصيل وهو علة لمقدركما اشرنا اليه قوله وجعل
 نقصان هذا الراوي بالخ قال وقد يقال لا يجوز ان يكون نقصانه
 دليل على نقصان حفظه انتهى قلت هو اعتراض بالمنع اقتصر
 على فكره منعه والمقصود ان دعوى جعل الشافعي وغيره ان نقصان
 حفظ الراوي دليل صبطه وتخريبه بمنوع غلطوا وجعله دليل على
 نقصان حفظه ويمكن ان يقال ان الظاهر من حال الحافظ لتمام
 المعنى انقسم بالعدالة عند استقامت لفظا بهم المعنى بدونه
 كما هو الصابط في اعني احوال من حملنا صبطه انما هو التحري
 وعدم الا تزام على الراية بالمعنى دون نقل الحفظ وكيفية الظاهر
 دليل على المراد هنا لا ان المسئلة ليست قطعية ولا يذهب عليك
 ان ذلك انما يكون اماراة تخريبية اذ الم يخالفه من هو او شق منه
 بزيادة كصبط او كثرة عدد قوله وجعل ما عدا ذلك ما يعا
 النقص وموزيادة راجية الراوي على رواية الحافظ وانسواءه
 ايضا قال في احوال كلام الامام علي ما نحن فيه قطا هو منع قوله
 الزيادة مطلقا لا على استقصيل المذكور ويتبادر من سواد الكلام
 من قوله وزيادة راجية اليها ان المخالفة من حيث ان يزيده الثقة
 مخالفا له هو ارتق سماوي يزيده الضعيف مخالفا للثقة والواقع
 ان المراد مجرد المخالفة التي قلنا قد اشتمل كلامنا على اعتراض
 اولها حاصله ان الشافعي لم يقبل زيادة الثقة في تفصيله المنقول
 عنه بحال فكيف يكون دليل على استقصيل المذكور في قبولها
 وهو مبني على ان المراد استقصيل من الحافظ وغيره وانما الغرض
 من نقل كلامه ان زيادة الحافظ مقبولة مالم يخالفه الحافظ

او الاحتفاظ بجمع الترجيح كما مر وهذا هو التفصيل الذي سبقه كلام الشافعي
 لا جمل وشاينهما حاصلهما ان المراد جعل المنهم زيادة راوي الصحيح والحسن
 فلا ينطبق على المنكر كما اشار في بعض احواله وجوابه ان في الكلام شبه
 استخدام يجعل ضمير خويلد راجعا لراوي الحديث مطلقا لا يقبض
 به السابقين فليست مل قوله قد دخلت فيما تزيادة المراد زيادة
 راوي الصحيح وانما قال قد دخلت فيما تزيادة لان المخالفة لا تدل
 عليها بخبر صها بل من حيث انها احد وجوه المخالفة فهو نكس
 كانت عند مقبوله الاخره قال بمسلم والكلام في الزيادة
 الواقعة من الثقة لا في الزيادة مطلقا الى الواقعة من الثقة
 وغيره وهذا كله ليس مردا على من فصل رانا مودع في الاستدلال
 بكلام الشافعي انتهى وقد علمت انه ناع هذا التشكيك مما سلف
 قوله بجا حينما اي حديث صا حبا لكنها مضمرة به قلم تقبل مطلقا
 بل على التفصيل السابق قوله فان خولف نقدر ان فيه شبه
 استخدام والتفصيل راوي الصحيح والحسن ولا يخفى ان هذا
 كما لتفصيل لا مجال ذهني تجريه هنا بما قبله لصدقه كما مر
 بمخالفة لا ربح ومخالفة مثله ومخالفة لا دون منه وبعض
 هذه الصور لها لقب بخصها وهذا محل بيانه ثم اطلانه المخالفة
 شاملة للزيادة والنقص سواء كانت في اسما وكات في الحس
 فمثلا ما كانت في سند ما ذكره الشافعي ومثال ما كانت في مقته
 زيادة يوم عرفته في حديث ايام الشريفي ايام محل وشرب قاته
 من جميع طرفه به رينا وانما جابها من علي بن رباح عن ابيه
 عن عتبة عن عامر بن محمد بن موسى شاذ فكر صححه ابن جابر والحاكم
 وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حديث حسن صحيح

قال شيخ الاسلام واعلم انما زيارته ثلثة غير ما فيه وفي بعض النسخ من
الشرح بعد حوله في الراوي وكذا لم يثبت اشارة لما قلناه وفي
بعضها اسقاطه للعلم به قوله لمزيد ضبط اكثر من عدد الخ
متعلق بالراجح وانما ربه اجمالاً لا تقصيداً الى وجود الترجيح وسياتي
بعد بحثنا في نسخ انما ربه منها نحو حنين مؤمنة ولا تنحصر فيها
قوله يقال له المحفوظ اي بسبب عظم بؤله ومثله يحرق في قوله
يقال له انما ذنبها ان لا يعلم ان المحفوظ ما رواه لقوله
تعالى من ذنوبه في الحفظ والاثبات فخرج بالمقبول المعروف والمنكر
فان راوي كل منهما غير مقبول وبمزدونه انما ذكرا في الثاني
لا يخفى ان قوله بالراجح صفة موصوف محذور في تقديره بالراجح
وان قوله قال بالراجح صفة موصوف محذور في تقديره بالمختلف
فيه الراجح وان قوله ومما يرجع كذلك والتقدير بالمختلف
فيه الرجوع ولم نقدر الحديث الراجح والحديث الرجوع لما عرفت
من ان المخالفة تكون تارة في المتن وتارة في السند ولما ايضا
لم نقدره المروي بالراجح والرواي الرجوع ونسلكم على حقيقة
النسب اذا خالف حيث ثبت عليه اشارة في قوله مثاله ذلك
اي مثالا للمختلف فيه فماذا كان المحفوظ مما هو واقع في
السند ونقد كونا انما المختلف فيه مثالا كمالاً والمحفوظ
مما هو واقع في المتن ولتيسرهم المخالفة الي ما يقع في المتن والما يقع
في السند فقصده بالتشيل ودفع توهم قصرها على المتن فان دفع
قوله وغيره الا في في المثال ان يكون بمنزلة خالف فيه الثقة
غيره لان هذه الانواع من السند وذو حقه انما هي واقعة بالذات
على المتن لما فيها من طريقه مما يقتضيها انتهى فحكم العدد

عن

ن
دفع

عن التثليل مما وقعت المخالفة في مثالي ما وقعت في سنده دفع مثل هذا
التوهم اذ كونها واقعة بالذات على المتن لا يوجب الاولي بعد مراعاة دفع
توهم العصر عليها ذاتا وعرضا ولا سيما علم قوله عن عمر بن الخطاب
بعمرو بن دينار انما ثبت وثبت وعوضه موافقاً لمالك بن عمار بن ريس
بمشهور وحماد بن زيد هو ابن درهم الا في الحديث في ابواسماعيل البجلي
ثقة ثبت ثقته وابن عيينة هو سفيان بن عيينة بن ابي عمير
يحمون الملاح في ابو محمد الكوفي ثم انما ثبت ثقة حافظ امام ثقة حجة الا
انه تغير حفظه باخيه وحماد ليس عن الثقات وكان ثبت الناس
في عمر بن دينار انتهى فتبين حماد بفتح المهملة وتشديد الميم
ابن زيد بن درهم البصري كان حماد بن سبيح سمعان قال ابو
زرعة حماد بن زيد بن درهم ثبت بن حماد بن سلمة بن دينار ومالك
قوله حماد بن سلمة بن سلمة بن سلمة بن سلمة بن سلمة بن سلمة
الدينار بن علي بن درهم ولم يروى عن ابن سلمة وروى عنه الجماعة
غيره قوله الحديث مقول لفعل محذور في تقديره اقوال الحديث
او حمل الحديث ومخوذ ذلك وجوز بعضهم بمثله الدفع على انه مبتدأ
حذو حيره قال في وثقته قد دفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه
اليه **نصيب** الصغير من قوله هو اعتقه للمولى لا للرجل
وتابع الخ استأني التابعة والاستنهاد انما واشربنا اليها اجماعاً
فيما مر فوسد وعلم من هذا التقدير ان الذي يستفيد منه ترجيح
الاكثر عدداً وهذا في الحقيقة يستفاد من اطلاق المتن في قوله
الشرح لمزيد ضبط واكثره عدداً وغير ذلك قوله مخالفاً في مخالفته
ينبغي معها الجمع في المقدمة للشارح يكفي النقد بغير الوجوه
المختلفة حده اقله لمن هو وليه يعني سواك ان الاولي احد

او جماعة من الاولوية بزيادة او ثقلية او غير هذه تنبيهات
 الاول قال بعضهم في قوله قال ابو حاتم الى هذا معارض لما قدمه
 عن الشافعي لان النقصان اضرب بحد بحد واحد ولم يذكر دليل
 ضبطه وتخريجه خلافا في ما فهمه المصنفين وللفظ في قال ابو حاتم
 الى قلت هذا خلافا لما قدمه عن الشافعي لان النقصان
 اضرب بحد بحد بحد بحد ذلك دليل تخريجه وبه عرفت ان المراد ما قلناه
 لا ما فهمه المصنفين فليست بحمل ما قاله الشافعي كما مر اذا لم يخالفه
 الا وثوقا فان خالفه الا وثوقا فم لا وثوقا لانه ارجح منه ضبطا
 وكذا اذا خالفه الاكثر لان الكثرة مظنة تمام الضبط دون
 الواحد فلم يضر ذلك بحد بحد بحد بحد من حيث تقصير بل لان غيره
 المتأول ارجح فلا يعارضه الثاني قال الشافعي في هذا
 قال الثقة في قول الشافعي الشاذ يروي بالثقة ما يخالف ما روي
 الناس بمعنى القول الشاذ للعدل والضابط والمصدق والمترقب
 من درجة الضبط والاعتقان او يكون ذكر الثقة للاحتراز عن
 الضعيف لا عن الصدوق بل ربما يفهم على هذا ان مخالفة الصدوق
 المذكور اولى باسم الشاذ والتميز بغير ان بعض ثلاثة المصنفين
 عند ان الشاذ ما خالف فيه الثقة من هو وثوقا وتقدموا
 به دليل الضبط والاطمئنان كلامه على هذا نظر لا يخفى وما قلناه
 عن شيخنا ياتي في القول بعدد لابي الصلاح بقوله بغيره قوله
 وهذا هو المعتمد اي تعريف الشاذ بما ذكره هو المعتمد وهو الذي
 حقه الشافعي رضي الله تعالى عنه الا ان الشافعي غير يدل
 من هو الذي الناس فهم بعضهم ان المراد الجميع فعلمه بان العدل
 اولى بالمعتمد من الواحد فقال وبه خذ من ان ما يخالف الثقة فيه

الواحد

الواحد الى حفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهم ان
 وعندي ان الذي الناس للمحسن والكل اذا لا يفتقد اجتماعهما كما
 قال بعضهم في ما يشبه الناس كل الناس بالقرء به تتفرع
 دعوى التلقي في التعريف كما انشأ اليه فيما سلف وقد ايدنا ان
 لا بأس بسوق كلام العراقي في شرح الالفية لما اشتمل عليه من الغايد
 المختصر من كلام ابن الصلاح ولقطا مختلفا هل العلم بالحديث
 في صفة الحديث الشاذ فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث
 انه يروي بالثقة ما يروي غيره ان الشاذ ان يروي الثقة حديثا
 يخالف ما روي الناس وحكي يروي بالثقة من جماعة من اهل الحجاز
 نحو هذا وقال الحاكم هو الحديث الذي يروي به ثقة من الثقات
 وليس له اصل من تابع لذلك الثقة فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة
 الناس وذكر انه يغير المعلل من حيث ان المعلل وقف على
 علمه انه على حجة اليوم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علمه
 كذلك وقال ابو يعلى الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ
 ما ليس له الا سناد واحد يشهد بذلك شيخ ثقة كان او غير
 ثقة فاما ان غير ثقة فمتردد لا ينيل وما كان عن ثقة يتوقف
 فيه ولا يخرج به فلم يشترط الخليلي في الشاذ مفرد الثقة بل يطلق
 المفرد ورواين الصلاح ما قاله الحاكم والخليلي باقراة الشاذ
 الصحيح بخلافه يقول سلم الا في ذكره فقال اما ما حكم الشافعي عليه
 بالثقة وذللا الشكالي في انه شاذ غير يقول قال واما ما حكمناه
 عن غيره فيشكل بما يفرده العدل المألف كحديثنا الامام
 بالبيان ثم ذكر موضع الشك وسته ثم قال وادخل في ذلك
 حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم

منه عن جميع الروايات عنه تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن
الزهري عن اسرار النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه راسه المفر
تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع انما ليس
لها الا استاء واحد تفرد به ثقة قال وفي غريب الصحيح اشبان
لذلك عن قتيبة قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو تسعين
حديثا يريد به عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشترك فيه احدا سائيه
جيا وقال فهذا الذي ذكرناه وعجبه من مذاهب ائمة الحديث
يبين لك انه ليس الا في ذلك علي الاطلاق الذي في يد الخليلي
والحاكم بل الامر في هذا علي تفصيل نبيته نقول اذا انفرد الراوي
بشيء نظريه فان كان مخالفا لما رواه من هو في منه بالحفظ لذلك
واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن فيه مخالفة
لما رواه غيره وانما هو مردودا من غير غيره فينبط في هذا
الراوي المنفرد فان كان عدلا حافظا وثقا بالثقافة وضبطه
قبل ما انفرد به ولم يندفع الانفراد به كحاستن من الامثلة
وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقائه لئلا الذي انفرد به
كان انفرادا به خارجا له من حواله عن غير الصحيح ثم هو
بعد ذلك دابر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فان
كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقيول
انفراده استغنا حديثه ذلك ولم يحطه الي قبيل الحديث
الضعيف وان كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكذا
من قبيل الشاذ المنكر لا ابن الصلاح مخرج من ذلك ان الشاذ
للمردود ونسما واحدا الحديث انفرد المتألف والشاذ في انفرد الذي
ليس في رايه من الثقة والاضبط ما يقع جارا ما يوجبه

والشاذ

والثقة واذن التكرار والضعف انتهى فليسا بول الا لا يستقط
من كلام الحاكم قيدا لا يمتد في تعريفه وهو يستفاد في نفس الشاذ
انه غلط ولا يقيد علي افتائه الدليل علي ذلك فقد استوفى هو
والعمل عند في الرد واقترقا من الحجة التي تالمها وعليه فهو ذلك
من العمل بكثير اذ لا يمكن من الحكم عليها لان ما من العمل غايته
الممارسة وكان في الدرونة من لغوب الفهم ورسوخ اللفظ ناله
الشارح الثاني ملخصا لانوال في تعريفه ان الشاذ في قبيد بغير
الثقة والمخالفة والحاكم قبيد بالثقة فقط علي ما قال الشيخ
والخليلي لم يقيد بشي مما ناطر ان الى الشاذ من حيث اللغة والحا
ان الاصلاح كذلك الشاذ بعد علمك بالقبيل الذي راده
الحاكم واستقطه ابن الصلاح من كلامه لا يتوجه عليه الرد بما قاله
ابن الصلاح لان ما في الصحيح من ذلك مما مثل به الشيخ وما
شاكله لم يقع في قلب احدهم انتقادا ضعفه قاله في حواشي
شرح الالفية قال والظاهر ان كلام الخليلي يقيد بما قيد به
الحاكم ويحوز ذلك بالان كان كلامه ساكنا لا يحل نكيره في شرط
العدد في الصحيح انتهى ولعل في قولنا الشاذ بحسب الاصطلاح
تعريضا بموافقة كلام الشاذ في بعض مخالفة غيره له وان
وافق اللغة تنسبه في الشاذ ثمة تذكرها في المنكرات
لا بد من التوقيف عليهما وان وقعت المخالفة لا نقل بعض
تلامذة المص عنه انه قال المراد بقولي وان وقعت المخالفة
مع الضعف ان يكون الضعف في الجانبين مع رجحان احدهما انتهى
قلت والمعني ان الضعيف اذا روي حديثا مخالفا في استادهما وثقة
ضعيفا ارجح منه كوننا قل منه واحسن منطلا لما رواه الضعيف

المرجوح يقال له المنكر والتمثيل الا في بشكل عليه كما سياتي في تخرج بقيد
الضعيف في كل منهما المحفوظ والشاذ لان كل واحد منهما راو به بقوله
فان قلت ما السري في تقدير وقت مع امكان تقديره وان خولف مع الضعف
قلت بيان معنى قوله الاول كما اشارنا اليه فيما مر والاشارة الي ان
قوله مع الضعف معطوف على ما يحج فان قلت قد اطلق في المحالفة
ولم يقيد بها بما لم يمكن معها الجمع قلت لعدم تاني ذلك هناك لا
يتشبه على طائفة الالحقة في الراجح دون المنكر حيث هو كذا لك
متشبه شمل كلامه المحالفة في المنز والمخالفة في السند كلا
او بعضا فيهما ومثاله الذي ذكره انا هو المحالفة في السند
ومثاله التكرار في المنز حديث طوا السبع بالتمزيق ان ابن ادم اذا اكلمه
غضب الشيطان وقال عاش ابن ادم حتى اكمل الجسد بالخلق
فان ابن الصلاح والنسائي وغيرهما ذكروا انه منكر في قوله راويه
ابو كبر وهو يحيى بن محمد بن قيس الجعفي عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عمار بن مينا ولكن اخرج له مسلم في كتابه عن غير انه لم
يبلغ رتبة من يحتل تفرد به لان معناه ركبك لا ينطبق على محاسن
المشروعة لان الشيطان لا يقرب من مجرد حياة ابن ادم بل من حياته
معامل مطعاهه تعالى في تشبيه قبل لا يجزي ان هذا التمثيل يبي
على ان المنكر بمعنى الشاذ كما التقييم السابق فثبته ثم
تذيرناه فوجدناه يمكن حمله ايضا على ان كل من الشاذ والمنكر نصين
كما نرى شواهد اليه لكنها ليست طريق التخيبة والسماح فوسر مع
الضعفاء في الاحاد الراويين اعلم ان المنكر قد يدين احدهما خالف
فيه المستورا والضعيف الذي ينجبر بمثابهة مثله وثانها ما نقره
به الضعيف الذي لا ينجبر بمثابهة مثله وقد مر في الشاذ انما خالف

فيه

فيما تشقة من موارد تفرد به قليل الضبط فله فردان ايضا فظهر
انما متيرون وان كلاهما قسمان وان المتأيل للشاذ والموقوف والمنكر
المعروف وهذا علم بتفسير المحفوظ والمعروف وقد احدهما يعرف في بعض الابن
الصالح والملا يقدر كما ذكرنا كما ذكرنا استصرا بما يتايل من المرسل والمنقطع
والعضل انتهى تنبيهات الاول والمنكر والفرد عند الحافظ اي بكر
احد من هارون بن البردنجي بنسابة ان يخلق احدهما على ما يخلق عليه
الاخر والصواب ان يحكم في الفرد بالتفصيل الذي يفتد منه عن ابن
الصلاح انما الثاني غير المهم بين المنكر والشاذ وسويهما من الصلاح بينهما كما يرى
البردنجي بين المنكر والفرد وغير المهم بينهما والمعتد بها متغيرات كما قاله
المص الثالث ما ذكرناه من التفصيل في الشاذ والمنكر لا يجري عليه
كلامه في هذا الكتاب كما لا يخفى فالا نفر با اعتراضا على قوله العراقي
فانه اي المنكر بمعنى اي الشاذ الذي حققه الحافظ ابن حجر في قوله
ولا تفصيل ان ما تفرد به الصدوق الذي ليس عند من الضبط
ما يشترط في المقبول بالاستماع ولا شاذ هو شاذ وهو شاذ شاذ
ان خولف فيه من هذه صفة وان بلغ راويه تلك الرتبة من الضبط
لكن خالف فيه من هو ارجح منه في الشقة والضبط فهو ايضا شاذ بل
هو المعتمد في تسميته وما تفرد به المشروا والضعيف في بعض
شواهدنا ونحوهم ممن لا يحكم حديثهم بالقبول بغير علم عند قوتهم
من المنكر وهو الذي يوجد اطلاق المنكر عليه لكثير من الحديثين
كما حدهما نسائي وان خولف مع ذلك فهو قسم ثان وهو المعتمد على
راي لا كثيرين في تسميته فكل من الشاذ والمنكر قسمان كما في انك
له يعني المص قالوا اقتصر في شرح التخيبة على قسم المحالفة فقط لا
فيما الشاذ انما رايه المقبول مخالفا من هو اولى منه ويقابل المحفوظ

وبما انكر انه ما رواه الضعيف مخالفا لذلك وثقا بل المعروف انتهى ويحتمل
قول ب في قول الرازي فهو معناه اي قال انكر معني الشاذ ليس كذلك
بل كل منهما اسم شئ مخصوص فالشاذ اسم لما خالف فيه الثقة من
سواء وثق منها او تفرد به الضعيف الضبط والمكر اسم لما خالف فيه
الضعيف اي الذي ينجبر اذا اتبع او تفرد به الاضعف اي الذي
لا ينجبر وهما بمنزلة ثقة لا يمتنع في نفسه كل منهما تراطت علي
مفارقة الشاذ للمكر وعلي انقسام كل منهما الي قسمين فلا تكن
من الثقات بل من الرابع لا يلزم من شذوذا سند شذوذ المتن كما يلزم
من تكررت تكررت مثالا ذلك حديث لا يثبت المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم فان جميع اصحاب الزهري يروونه عنه عن علي بن الحسين
عن عمرو بن عثمان بن فتح العيين ورواه مالك عن عمر بن الخطاب وكلام
ثقة عدل ضابط ورواه العثمان ايضا ومعلوم ان ابدان الثقة
بالثقة لا يوجب ضعفه فاما في الصلاح الحديث شاذ ورواه العراق
بان هذا الحديث ليس بمكروه ولم يطلق عليه احدا اسم انكاره لئلا
رايت المتن ليس بمكروه وعابته ان يكون السند منكرا او شاذ بخلافه
الثقات لئلا يظن ذلك ولا يلزم من شذوذ السند تكررت وجود
ذلك لوصفه في المتن فقد ذكرنا ان الصلاح يمتنع العقل ان اصله
الواقع في السند قد تنقح في المتن وقد لا تنقح ومثله لا يتقح بما رواه
يعلي بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يبعد ان باخبا قال فهذا استأصعد غير صحيح والتمس علي بن
حال صحيح قالوا لعله في قوله عن عمرو بن دينار وانما هو عن عبيد
ابن دينار حكى علي المتن بالصحة مع الحكم بوم يعلي بن عبيد
فيه انتهى الخامس علم من كلام المصنف ان الشاذ ما خالف الثقة لا وثق
منه

منه وان المحفوظ ما خالف فيه الا وثق الثقة وان المنكر ما خالف فيه الا ضعف
للضعيف وان المعروف ما خالف فيه الضعيف الا ضعف قولنا لارجح
اي في المختلف فيه الراجح سوية من متنا وسندا ومما يستقط دعويان
المتن بوم قصر النكارة علي المتن تقدمه ثورا - جيب بن جيب الثاني
الشهيد والاول تصغيره مع تشديد المشقة من اسفل قوله وهو
اخر حمزة قال ب اخر حمزة ضعفه ابو زرعة وابن المبارك وغيرهما
ووثقه محمد بن عثمان بن ابي شيبة وابو اسحاق بن عمرو بن عبد الله
ابن عبيد الله بن ابي السيمى ثقة كثيرا عابدا اختلط باخوه وابي زرارة
يفتح العين المهملة بعد هاء مثناه من اسفل ساكنة بعد هاء ابي يفتح
بعد هاء الاخره احملة قال ب كوفي ثقة وحديث تصغير حركه
ثورا قال ابو حاتم هو مكروه لان غير من اشقات الخ لا ينجي من هذا
جار علي قاعده الشافعي التي نقلها عنه الناس كما شارح فيها سر
والرازي في شرح الغنية في مباحث الرسائل قال ان زيادته
علي اشقات مصفرة بحديثه وان نقصه عنهم لا يضره فانه دليل
تخريب ولا شك ان انا حمزة ههنا زاد علي اشقات حيث رواه عن
ابي اسحاق بن ربيعة ورواه الثقات عنه موثوقا علي بن عباس
رضي الله عنهما فتبين قولنا في حاتم لان غير من اشقات
رواه لا ينافي ما مر عن المصنف من انه لا يذنب في المنكر من ضعف
كل من راويه المتخالف والمتخالف لئلا قال بعض الامم المصنف
انه وثق المصنف في هذا فقال له ان اللانق التمهيل بغيره وانه
رجوع سيرة اخر يفتقار يعتبر الضعيف في لا وكم المنكر المتخالف
نعم لو وجد بينهما كان كذلك في التسمية بان يقال لنقل ضعفه
معروف ولا اخر منكر انتهى واما ان يوصف النوع التقييم راوي الحسن

والصحيح فجاوبه بامرين ان في الكلام شيئا مستخدما المقصد الاستطراد
 واسم اعلم نسمة يمكن ان الصغير يزقولا في حاتم الرازي هو منكر
 وهو المعروف بالحديث باعتبار قبيح ويكنز جوع الاول المعروف بالثاني
 للوقوف قوله وعرف بهذا الخ ظاهر ان اسم الاستشارة راجع للتفصيل
 المذكور وفي معرفتنا ان بين التشاذ والمنكر عموما وخصوصا فيه نظر
 لا يخفى ولما قال في انما بين التشاذ والمنكر من النسب المباشرة الكلية
 فلا شيء من التشاذ فيمنكر ولا شيء من المنكر في تشاذ ولم يجتمع في مطلق
 المخالفة المذكورة في التشاذ لانها مقيدة بالثبوت ولا مطلق
 المخالفة المذكورة في المنكر لانها مقيدة بالضعف وليس هذا
 كالحيوان والاسود قاطبا اجتماعا في مطلق الحيوان الاسود واما
 هنا فم يجتمع في فرد من افراد المنكر ولا في فرد من افراد التشاذ كما اجتماع
 الحيوان والاسود في فرد من افراد الحيوان فكان بعض الحيوان اسود
 وبعض الاسود حيوان فان شرط العموم من وجه صفحا لا يجاب
 الجزم من الحيوانين واما ما دعي وقال في ايضا بشرط في العموم
 والخصوص من وجه ان يكون بين المذكورين مادة اجتماع بصرف
 فيهما كل منهما ليس المذكور ههنا كذلك وما ذكره في ترجيحها
 ليس على وجه ما عتد القوم انتهى ونحو ما قاله قولنا ان شيئا قد
 تبين ان النسبة بين التشاذ والمنكر تباين كلي لانتفاء وجود العموم
 وخصوص مطلقا من وجه لان التشاذ كما عرفت لا يبعد في شيء
 من افراد المنكر كما ان المنكر لا يصدق في شيء من افراد التشاذ لان
 التشاذ من رواية المنكر والاسود والمنكر من رواية الضعيف انتهى وهو
 اعراض عن وارد عليه كناية لنا حال الطلب قبل الوقوف
 على كلام تلامذته واعيا له جوابه ثم لا يثبت الكمال الشريفي نقل عن

المع انتقال ليس مراد العموم والخصوص المصطلح اعني صدق كل منهما على
 بعضها بصدق عليه الاخر وانما مراد ما فسر به وهو ان بينهما
 اجتماعا فتراثا انتهى قلت يريد الا اجتماع في مطلق المخالفة
 وحاول بعضهم بيان العموم والخصوص اصطلاحا بمخالفة او صدق
 في المفظ او مطلقا حشر المفظ او مبدع فيكون الحديث شاذ
 من حيث انه صدوق ومنكر من حيث انه ضعيف شي من تلك الاوصاف
 وهو غفلة فان مقابلة في التشاذ لا بد ان يكونا رقيقا وفي المنكر
 لا بد ان يكونا اضعاف فتدبر هذه الحدوث لان بينهما اجتماعا
 في اشتراط المخالفة ان اراد في تمام المخالفة فهو فاسد لا خلاف
 من نقضا فالجواب فيهما كما علمت ان اراد في مطلقهما فهو لاغ كما مر
 لوجوب اعتبار النسب في كل من الانتساب علي ان المخالفة كما علمت
 من كلام المنكث ليست بلازمة لا في التشاذ ولا في المنكر فلا تكن
 من الغافلين - - - ما صدوقا والمشتبه فان الثبوت لفظا
 هو العدل الضابط والصدوق كذلك هو الذي يمكن مجريا في
 كذب كمن ليس بمنع من الضبط ما يشترط في قبوله بلا تنازع ولا
 شاهد كما قدمناه عن الصريح فكنت عن الصراح في سراديب
 ضعيف ما ضعفه مطلقا او في بعض الاحوال او في بعض المشايخ يريد
 كذلك المستقر بخود من كل من الحكم الحديثهم بالقبول بغير قصد
 كما مر عن المنكث تنبيه فيبين مما قدمناه انفسه كل من
 راوي المتناذ والمنكر في تعيين ممي في بعضا انقسام وكل منهما
 اما ان يكون مع مخالفة او لا وفهم حكمها بين من كلام المنكث
 الذي تراه لكنه خلا في ظاهره ان لا يثبت به متكلفه
 قوله قد عقل الخ هو من باب نفي الذي سوي بينهما هو ان الصلاح

ايادعي ان كلامهما مساو ولا اخرجت قال في المنكر انه بمعنى الشاذ ووجه
 العقلة ظاهر ما قدمناه عن النكت بل دعوي غير ايجابية بينهما غفلة
 ايضا لتبيين اشار قال في انه يمكن الجواب عن الغفلة بالنسب
 وسنذكر ان يجوز ان يكونوا بنو امتهمهم علي ان تلك الاسود
 انواع اعتبارية لا يتبع فيها المتدخل والفظه قد اطلقوا في غير
 موضع التكرار على رواية الثقة مخالفات غيره من ذلك حديث
 نزع الختام حيث قال ابو داود وهذا حديث منكر عن ابن ابي
 مام بن يحيى وموقفه اخرج مياهل الصحة وفي رواية الشاي
 ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه يثبت بل المحفوظ وكان المحفوظ
 والمعروف وليسا بنوعين حقيقيين تختمهما انفراد محضنة
 عندهم وانما في القاطن شغل في التضعيف والاساس جعلها
 المصموجا بعد ثقل في احوالها يعني حقيقته فلم يوافق ما عندهم
 انتهى ولا يخفى ان الاصل في الافتسام انما حقيقته متباينة
 وقد امكننا الدليل عنه لغير ضرورة مما لا يلتفت اليه متباينة
 الاسرار وهو بالخصوص والعموم الوحي كما هو خلاص الاصل في الافتسام
 لم تضاد في الخبر فلا توجب بطلان اصل المدعيين متباينة الافتسام
 بعضها لبعض والله اعلم تتمتان الاول في رد الامر في علي بن ابي
 تمثيل الحديث المنكر بتسمية مالك عمرو بن عثمان عمر كما قدمناه
 ثم مثل له بحديث السنن الاربعين من رواية همام بن يحيى عن ابن
 جريج عن الزهري عن اسحق بن ابي صلي بن ابي عليه السلام اذا دخل
 الخلا وضع خاتمة قال ابو داود بعد تخريج هذا حديث منكر قال
 وانما يعرف عن ابن جريج عن زبارة بن سعد عن الزهري عن اسحق
 بن ابي صلي بن ابي عليه السلام اتخذ خاتما من ورق ثم القاه قال في اليوم

فيه

فيه زعمهم ولم يروه الامام وقال الشاي بعد تخريج هذا حديث
 غير محفوظ انتهى فمام بن يحيى ثقة اخرج به اهل الصحيح ولكنه
 خالفنا سائر زعمنا بن جريج هذا المتن بمبدأ السند في ما روي
 التاسر عن ابن جريج الحديث الذي اشار اليه ولما حكم عليه
 ابو داود بالتكرار واما الترمذي فقال فيه حديث صحيح غريب
 انتهى كلام العراقي فقال شيخ الاسلام اعلم ان ما ذكره من رده لتمثيل
 ابن ابي صلاح ومن تمثيله بمبدأ مني علي المنكر خاص بالمتن وان
 المخالف يستوي في هذا الثقة وغيره والاول محمول والثاني
 انما ياتي على قول لا يري على نحو ما مر عن شيخنا لم يزل
 شيخنا بما يوافق ما مر عنه انتهى قلت وظاهر كلام الصان
 التكرار خاصة بالمتن ايضا لولا ما قاله ولما به فيما مر كما لا
 يخفى فليست به له الثانية وقع في عيار انهم انكر ما رواه فلان
 كذا وان لم يكن ذلك الحديث ضعيفا فقد قال ابن عدي انكر ما
 روي به يريد بن عدي له بن ابي بردة اذا اراد الله بانه خير
 انصرف نبيها قبلها قال وهذا طريق حسن رواته ثقات
 وقد ادخله قوم في صحاحهم انتهى والحديث في مسلم وقد قال
 الحافظ الذهبي انكر ما للوليد بن مسلم من الاحاديث حديثه
 حفظه القائل وهو عند الترمذي وحسنه وصححه الحاكم وقال
 علي بن بشرط الشيخين ولعل هذا من بيان التكرار في السند
 لا تستلزم التكرار في المتن فتدبر فوالسوء تقدم ذكره الخ قيل
 كان الاول ان يقولوا ان النسب المتقدم ذكره ليسمى بغير
 اعرابه انتهى قلت له اسوة بجماعة من المحققين نزول المتن والشرح
 منزلة كلام واحد خصوص ما هنا واحد وقد تقدم انه انما يترك

فقول ب الخطوط الفردية المتتمة من قوله وفي الشرح مجرد وروى
 بالمتن جيبه وكوه لكان الكلام لا يطلب تحت تقديره قوله النبي انما
 فيه به لان الفرد المطلق لا يتاقي فيه المتابعة لانه الذي يتقدمه من اياته
 واحد عن الصحابي فما وجدته متابع لم يكن فردا مطلقا كما قيل وفيه نظرا لانه
 ليس الكلام مفروضا فيما ثبت فرديته بل فيما يشك في فرديته واي متابع
 من ظن فردية مطلقة لحديث بن سيرين يعتبر فيه مجرد غير فرد مطلق
 كما ان الفرد النبي كذلك ولعل التقييد باعتبار الكثير وخلافه كلام
 ابن الصلاح والعراقي الاطلاق بل صرح بما ذكره وللفظ العراقي في شرحه
 لا لثبته الاعتبار ان تاتي في حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات
 غيره من الرواة يسير طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث
 او غيره فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركا احد من يعتبر بحديثه
 اي يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به ولا يستشهد به بنسبي حديث
 هذا الذي شاركه تايعا وسياقي بيان من يعتبر بحديثه في راتب الجرح
 والتعديل وان لم يتخذ احدا تايعة عليه عن شيخه فانظر هل تايعة
 احد شيخ شيخه من تايعة تايعة ام لا فان وجدت احدا تايعة شيخه
 عليه فرواه كما رواه فسمه ايضا تايعة وتسمونه شاهدا وان لم يتخذ
 فافعل ذلك فيمن فؤنه في اخر الاستاد حتي في المعاني بكل من وجد
 له متابع تايعة تايعة وتسمونه شاهدا كما تقدم فان لم يتخذ لاحد
 من فؤنه متايعة عليه فانظر هل تايعة تايعة حديث اخر في باب
 امره فان تايعة تايعة حديث اخر فسم ذلك الحديث شاهدا وان لم يتخذ حديثا
 اخر يروي عنه ففزع عنه المتابعات واشواهد هذا الحديث اذا فرد
 انتهى تايعة في حواشيه اي مطلقا قال وعبارة ابن الصلاح فقد تحقق
 فيها الفرد المطلق جيبه وينقسم عند ذلك الى فرد واحد وغير فرد
 كما سبق

كما سبق واذا قالوا في مثل هذا فنورد به ابو هريرة وتقدم من اي هريرة
 ابن سيرين وتقدم به عن ابن سيرين ابوب وتقدم به عن ابوب حماد بن سلمة
 كان في ذلك اشعارا بتفاوت جوده المتابعات فيه ثم انه قد يدخل في باب
 المتابعة والا يستشهدا بروايت من لا يجتمع حديثه وحده بل يكون معدودا
 في اصنفاء وفي كتاب البخاري وسلم جماعة من اصنفاء ذكرهم في المتابعات
 واشواهد ويسكل ضعيف يصلح لذلك ولذا يقول لدارقطني وغيره
 في اصنفاء فلان يعتبر به ولا لا يعتبر به انتهى وحمل الشاهدان
 جعلوا القسم مطلقا الحديث كان فردا مطلقا او نسبيا بليل قوله
 وان لم يتخذ حديثا ثم بعد علم الفردية المطلقة والفردية النسبية
 لا تكون المتابعة الا في فرد الشيء ويمكن حمل كلامه على هذا ولعل ما
 كتفنا عنه القناع هو مستند من جازف فخره بان المتابع يكون في الفرد
 المطلق معترضاه عليه نعم في كلام العراقي من انفسه سنائي ولا يعلم
 قوله غيره اطلق فيه فيشمل الثقة وغيره ويشمل من الغير من يعتبر
 بحديثه وغيره وفيه العراقي وغيره من يعتبر بحديثه وفي شرحه
 فان يكن شاهدا كما حد من يعتبر بحديثه اي يصلح اي اخر ما روي فيها
 ثقلنا عن الحشي زيادة بيان وقد انقري وب قيل الذي يظهر
 من بقرة انهم عدم التفرقة بين الواهي وغيره في تسمية مشاركتهم
 كل منهما متايعة ولكل ثلث متايعة الواهي لا تقيده المفضود وهو
 الجينة اذ لا تتاخر في الاخر غير قوية انتهى فثبت وهذا القبول
 هو ظاهر اطلاق المصنف هنا هذا الملقظ الاول واما الثاني فخر
 به ولم يذكر قبل تنبيهها - - لو اسقط على من قوله والمتابعة على
 مراتب كما نأخصر واظهر الثاني لم يذكر من تلك المراتب الا اثنين
 قاله راجع ما زاد على الواحد وقد جعل قوله ان حصلت الخ بيا

بعض تلك اهل رتب علي ان القاصرة وحدها مراتب لانها لما في
الشيخ او شيخنا او شيخ شيخنا رها لم جرائد كل واحد انفسهم
متملا على مراتب عدة الشايب في متفاوتة في انا دتما
الظن فانواها التامة ثم التي تليها ثم كذلك نالها علم
قوله في مراتب نالها ب يعني في تلك الغير هو التابع
انتهى قلت ولوقال في مراتب واستقط الميم كان اشب
بما يله بالشاهد فان التابع وصف الراوي والتابع لقب
للحديث عرفنا وان صح لغة انما الراوي فتأمل في تشبيه
التابعة عرفنا مشاركتها او غيره فيما حمله عن شيخنا او شيخ
شيخنا وهما جرائد كذلك وتول بعضهم وجدا ان راوي صحيحا
موافق له او ظن انه فرد شيئا او شيئا او شيخنا في
لفظ ما رآه او في معناه فيبه نظر من وجوه منها ذكر الوجدان
فانه ثمة السبر لا ينسب المتابعة ومنها قوله غير صحيح فانه
سببا في ان الصحيح كذلك ومنها قوله ظن انه فرد شيئا مع تعريجه
بأنها تكون في الفرد المطلق قوله فهي التامة سميت بذلك
لمشاركتها في رجالنا لسند كلهم ويقال له لما ايضا متابعه حقيقة
تتبعه المراد بالراوي هنا من في طريق السند الذي يليها
لا الذي يليه ولا مطلق الراوي قوله فهي القاصرة
سميت بذلك لفضورها عن مشاركتها هو وكما بعد المتابع كانت
افضل قوله ويستفاد منها التقوية انما راجع لطلق
التابعة تامة كانت او قاصرة وقوله مثال المتابعة
ما رواه الشافعي في اي مثال ما وقعت فيه المتابعة وتزينة
ظاهرها خصوصا قوله فكن وجدنا الشافعي متابعنا في اخره
فلا اعتراض

فلا اعتراض بان هذا ليس مثالا للتابعة التامة وانما مثالا ما ذكره
بعد من قوله لكن وجدنا الشافعي من ضبط المصدر في قوله
قوله يعني من الحديثين منهم اليه في كما قاله بعض شراح الالفية
قوله لكن وجدنا الشافعي في اخره ان
كيف هذا مع ضبط ما لك وجوده حفظه في الاشكال
لجواز ان يكون ما لك حمله عن عبد الله بن دينار او غيره من ثم رواه
لكل طريق بوجه وهكذا يقال في بقية رجالنا لسند اليه في صحيحه
عليه وسلم وقد نبه عليه بعض المحققين والفقهاء بفتح الناف
وسكون العين وفتح النون مشبهنا في تعني احدا احدا
قوله كذلك اخرجنا في اي لفظه في نعم عليكم نالها
العدة ثلاثين في هذه متبعة تامة اسم للاشارة
راجع اليه في الفقه الفقه في الشافعي يظهر ما قلناه من الاول
مثال ما وقعت فيه المتابعة وهذا مثال لنفس المتابعة
وجعله مثالا للوجدان ركيكه لفظا ومعني كما اشترنا اليه
فيما سر قوله عبد الله بن عمر قال في هو العريضة
ثبت قوله لا اقتصار الى اخره لوقال ولا تقتصر المتابعة
عليه لفظه كان اظهر واحضر قوله لكنها مختصة في اعتبار
الكمال لا شرعي والشرع لنا وفي الذي نقله ابن الصلاح
في الحافظ العراقي عن ابن حبان وهو يفتقاه في تشييل المتابعة
يفتضيان رواية غير صحيحة في ذلك الحديث عن الصطفي
متابعة للصحابي انتهى قلت وهو غفول عن طريق الشرح
فانه يجعل هذا شاهدا كما ياتي وهذا الذي ذكرناه انما يجري على
طريق البعض لا في ثلاثين من الغافلين علي ان العراقي كما عرفت

عبارة ليست لغيره في ذلك قوله يشهد الصغير ايضا في اليه
 عايد لا يظن انه قد قوله محمد بن زياد وهو جرح ثقة ثبت ربما
 ارسل قال له ب قوله رخص قوم الخ منهم ابن الصلاح والبرقي
 وابن حبان وهذا الذي جرح به المصنف هنا عزاه بعض تلامذته
 للجمهور ولما رد ذلك كله اتباع المصنف على اختياره ورد طريق
 ابن الصلاح قوله بما حصل بالمعنى كذلك لا يسلطان من رواية
 ذلك الصحابي ولا قال في وموظفاه يعني بهذا القول
 ظاهر في جوابي ب على شرح اللفظة نقل عن المصنف وحض
 قومه المتابعة بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك
 الصحابي ولا شاهد بما كان بالمعنى كذلك قال في لا يلق
 انتهى قوله وقد فطلق المتابعة في ظاهره سواء كانت
 تامة او قاصرة كما يطلق الشاهد على كل منهما ايضا هذا
 ظاهر كلامه وكلامه يعني يوم انه انما يطلق الشاهد على
 المتابعة القاصرة دون التامة واقره ب في حواشيه
 حيث قال وتسمى في الحديث الذي شروك فيه الشيخ
 شاهداي وحي المتابعة القاصرة واما المتابعة التامة
 وحي متابعه الراوي نفسه عن شيخه فلا يسمى شاهدا لهما
 هي المتابعة الحقيقية وتسمى كانت المشاركة في ذلك الصحابي
 في متابعه سواء كانت باللفظ او بالمعنى تامة كانت او قاصرة
 انتهى فان كان احدا بظاهر كلامه الاصل فليعد ذلك كالموافقة
 النقل كان الاول ان يصرح به تنبيهه قال النووي
 في شرح مسلم وتسمى المتابعة شاهدا ولا يسمى الشاهد متابعه
 وهو مخالف لما ذكره المصنف ولا يخفى عليك ان المتابعات والشواهد

يدخل

يدخل فيها رواية من لا يحتج بروايته من المصنفين لاكن لا يدخل في ذلك
 كل ضعيف كما لا يحتج بغيره شاهد عن العراقي واسم اعلم
 فاسم في ذكر الشارح في شرحه للتجاري وواقفه
 تلميذ شيخ الاسلام انه ان اطلق في المتابع عليه سميت المتابعة
 مطلقة سواء كانت تامة او قاصرة وان قيدت بشيئ سميت
 مقيدة كذلك مثال الاول ان يذكر الحديث سند او منتزعا ثم يقال
 تابعه فلان ومثال الثاني ان يذكر الحديث كذلك ثم يقال
 وتابعه فلان منه علي كذا وكذا قوله تتبع هو
 مصدر وغبر في شرح اعرابه لما مررنا نقول ب هو في المتن
 من نوع وفي الشرح مضوب رئيس من طريق الزخ في شيء غير
 متجيه وخصوصا والمصنف واحد فلا تغفل قوله من
 الخوامع الخ على الصحيحين والمستثنى والموطا وكتاب ابن حبان
 ومستند الحاكم وكسند البزار والطحاوي واحد وكذا البزار
 والتجاري وغيرهما قوله كذلك الحديث الذي يظن انه
 فرد متعلق بالطرف ولو قدمه على قوله من الخوامع الخ كان
 اولي واطلق هنا في فردية اما اعتنا واعلم ما هو موضوع البحث
 عنده من تقييد بالمعنى النسبي واما كونه هنا براه فيها
 وقد علمت ما قبله وقوله لي علم متعلق بتتبع عملة له وحملته
 له متابع امر لا سادة مسند فعولي يعلم المتعلق عنهما بالاستقمام
 لصداقته والمعنى لي علم جواب هذا السؤال بان يعلم ان له
 اصلا ان وجد له متابع او شاهدا ويعلم اي يظن انه لا اصل
 له ان لم يوجد قوله هو الاعتبار الذي يسمى بذلك ويقال
 له السبر ايضا فظروا الاعتبار هو تقييد الحديث بطون

الكتب والروايات للوقوف على طريق الحديث لأجل معرفة المتابعات
والشواهد وحقيقة ان تلك الروايات لا تقدر من الشيء إلى غيره
لتنوصل إلى مورد حقيقة ربما يتجرب من خفاها تستند بها على
انتقال رتبة الحديث غير انك لا تتقل إلى رتبة العلم مع وجود اقرب
اللا بعد نقدر الوقوف على متابعته للأقرب سوا في ذلك الراوي
وشيوخه وشيوخ شيوخه وهلم جرا كما في كلام العراقي الذي نقلناه
عنه فيما مر من قوله فيه وان لم يجد احدا تابعا عن شيخه
فانظر هل تابع احد شيخ شيخه مستفاد حيث ارم طاهم
الانتقال بعد الراوي إلى شيخ شيخه مع ان الانتقال بعد
انما هو لشيخه ولعقبه فيه مواخذه وربما ان الانتقال
إلى شيخ شيخه الا بعد فقد تابعت شيخه مكان شجرة ان
يقولنا انظر هل تابع احد شيخه فان فقدنا نظري في شيخ شيخه
وكذا إلى آخر مما قال في النظم وكما في مثال الشبان حيث قال
طريق الاعتناء ان يروي حماد مثلا حديثا لم يتابع عليه عن ابوب
عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن المصطفى فينظر هل رواه ثقة
غير ابوب عن ابن سيرين قال وجد علم ان له اصلا يرجع اليه
والا فتتبع غير ان ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والافصحاي
غير أبي هريرة رواه عن المصطفى فاي ذلك وجد علم ان الحديث
اصلا والا فلا تثيبه تدعيت فيما سأل المولى عليه
انما هو وجود تابع من حديث من يقتر به والافصحاي لعدم
كما في حديث الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن ابوب عن ابن سيرين
عن أبي هريرة رفته احب حبيلك هو فاما قال الترمذي
عزيب لا نعرفه بهذا الاسماء لان هذا الوجه اي لا ثمره من
وجه

وجه يثبت والافصحاي هو الحسن بن دينار عن ابن سيرين والحسن
منقول الحديث لا يصلح للمتابعة انتهى قوله وقوله ان اصلاح
الخ قال في ما قاله من اصلاح صحيح لان هبة التوصل إلى
الشيء غير الشيء انتهى قلت هو كلام عجيب يرجع الوثوق به في
كثير من الاماكن اذ مجرد عبارة الشيء لشيء اخر لا توجد كونه تسمى
له فان تسم الشيء كما قاله السبب وغيره من المحققين ملحق بمتدجا
تحت واحد من كل انسان والفرس والحيوان وتسم الشيء كما ان يسميه
ومتدجا معه تحت اصل كل واحد لانسان والفرس في المثال المذكور
وسمى بشارح ان كلام ابن اصلاح يوم ان الاعتناء رقيم كل من
المتابعات والشواهد لانه عينها فان حمل على مجرد الاختيار
عن كلام ابن اصلاح بالصحة من غير مدح لا اعتراض بشارح كان
لاغيا لفهم من كلام الشارح فلا تكن من تارك القواني
يلسوه هبة التوصل اليها قال ب هو التوصل لا هبة...
التوصل فتأمل قلت تأملناه فوجدناه وقوفه الظاهر
التي لا يجد عليها الا لفاصل لان قولهم تتبع او تقتبش او توصل
الخ محمول على التسليم في الجميع والمراد كيفية التوصل إلى كيفية
التي بها يتوصل الخ فالهبة بمعنى الحالة والكيفية المحصورة
كما لا يذهب على دورا وليست امثلة ما ربه قوله باعتبار
سراية التي وصنع فيها المص على ترتيبها المتقدم في شرح
باعتبارها عند المعارضة قال في قال المص يعني ذاتها
حديثان صحيح لما نه وحسن لما نه وغيره قدم الذي لانه
علي الذي لغيره قلت لم ير اعوان في ترجيح انتم هذا الاعتناء
وليس هذا من صنيع اليه في الخلافات والافصحاي في تعيين

الماخذ انتهى ثلث ما تاله الشارح هو المشهور المعروف والاصوليين
والفقهاء والمحدثين عند التعارض وتقدر الجمع وكان عليه ان يقتل
من كلامه من ذكر ما يعارض هذا الاصل المشهور على انه لو نقل منه
ما يجادل فيه صنيع الشارح وجب رده لمخالفته المشهور واليه اعلم
قوله ثم القبول في الحديث المقبول من حيث هو كذا لا قوسه
اي لم يأت خبر يعاذه اشارت لهذا الجدل المراد بالمعارضة المصادقة
هو قريب من قول الحديثين وغيرهم بعلمها اقام الدليل على
خلاف ما اقام الحضم عليه الدليل فلا بد بقرينة المقام في الخبر
المصاد له من كونه مقبولا وفي برتبته ايضا وفي كلامه اشارة
الي انه من البيان لا بد من تقدير ظهور الجمع الغير المتكلف حاله
الاعتبار ايضا تنبيه من البيان ان هذا تفسير ليسلم بالمعارضة
بنجاسة لا للمعارضة فقط وبه يسقط قول في المعارضة مصدر
والخبر الذي يعاذه اسم فاعل ولا حامل على هذا الاستعمال مع
تيسر استعمال الحقيقة واسم اعلم انتهى وان كان توقفه
في تفسير المعارضة التي هي تقابل الدليلين بالمصادفة فيلزم
العدول ما اشرنا اليه من الالها الى تقدير الجمع واسم اعلم قوله
فهو المحكم اي ثقلا بالسام من المعارضة المذكورة المحكم اسم مفعول
سمي به للاحكام امره من النسخ وصيانتها عنه قوله واشتلت
كثيرة جمع مثاله وهو جزئي يذكر لا يوضح الفاعل وانما كانت
كثيرة لانها غلبت استمالة اوردت عنه صلى الله عليه وسلم
كحديث ان اشرا الناس عذابا يوم القيمة الذين يشبهون
بخلوا الله وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة
من غفل وحديث اذا وضع العشاء واقبت الصلاة الخ وقد صنف

فيه

فيه الداريج كذا باحافلا قوله وان عوخل في القبول اي بان جابر يعارضه
قوله مقبولا مثله قال قوب قال لا المصنف في تقريره المراد اصل
القبول لا التمسك به فيه حتي لا يكون القبول ناسخا للقوي بل الحسن
يكون ناسخا للمصحيح لوجود اصل القول وبحوثه نقله الكمال
ايضا فقا لا الثاني اي لا يشترط ذلك اي بقي التمسك به حتي يثبت
عنه عدم نسخ الراوي بالقوي لا القوي بل يكون الحسن ناسخا للمصحيح
المقبول واعتبارا لترجيح يدعي على هذا لا سيما لو كانا متساويين
لم يأت الترجيح انتهى وهو كلام تحتل على صوابه استقاط لفظي
تقي وعدم كمال لا يجزي قال الاول في هذا مخالفة لما تقدم اعلم انه
من قوله تحصل فائدة تنبيهه باعتبار ما رتبته عند المعارضة
قاله تايل هذا امر وقع في ثنا التقرير فلا بحث فيه قلت قوله
لا يجلو ما ان يكون معارضة مقبولا مثلا او يكون ردودا فيقيم
غير حاصل لانه جاز ان يكون معارضة دونه في القبول وليس
يردود واسم اعلم انتهى وحاصل ما اشار اليه لان في كلامه
على حسب مراتبه اول وآخر انما نقضه وبينا نمانه ثمة جعل
مراتبه في ترجيح على حسب راتبته في التفسير ومنقضاء
تقديم الاموي على الاصعق عند التعارض وحمل المماثلة هنا على المماثلة
في القبول ومنقضاء كما صرح به ان القوي ينسخ الاقوي فقد
لزم مخالفة الترتيب السابق بحيث نسخ الحسن للمصحيح
وهو تناقض وجوابه عنه لا يظهر وجه صحت ولا يجزي على
امتثال ان الكلام السابق لما هو عند التعارض الخايع من ان يشمل
النسخ والكلام هنا فيما يعم النسخ والاعم لا يلزم ان يصدق
باحضر معين فالترتيب السابق يعمول عليه في التعارض الذي

لا يقتضي الشئ وأما ما يقتضي الشئ فلا يراد به ذلك الترتيب
 لأن مداره على التوفيق وعلم التاريخ مما يرجع للتوقيف في الحقيقة
 وعند بعض الشارع وما يقوم مقامه لا يراد به ذلك الترتيب وقد تقرر
 في الأصول هو أن نسخ المترادف ونسخ الأحاد بالأحاد وبالمقارن وكذا
 يجوز نسخ المترادف بالأحاد على ما يصح في جواز نسخ القرآن بالأحاد
 على ما هو مبسوط فيها ولا يلتفت لما قيل هنا مما يخالف هذا
 تبعاً لما في المباح وحاصل ما أشار إليه آخر أنه إذا جعل ما وقع
 في تقريره من اعتبار المماثلة في أصل القول غير معول عليه بنا
 على جوابه المشار إليه بقوله فلا يخلو الخ غير ظاهر إذ يخرج عنه
 ما وافقت المعارضة له بغير تردد وودود وودون معارضة في
 مرتبة القول ولا يخفى أن ما ينبغي علم أن ذلك التردد عقلي وهو
 سموع جاز أن يكون استغناء عما يجب ما وجد في الخارج وليس
 سكتاً فقد علت صحة ونفا وجوابه الذي ينبغي عليه نفا
 التردد لما بيناه من صحة تقرير المص وحرفه لمباحث الشئ
 التي هي بعض هذه التردد وأما ما علم تشبیه لا يخفى
 أن المراد من قوله فلا يخلو الخ ما صدقه بحسب ما وجد في الخارج
 لأن تلك الأوصاف إنما هي بغيره فيما وجد فيه تأويل هذه
 العبارة لحدوثها أو كما أشار إليه بعض المتأخرين فهو
 بغير تفسف أي بأن يكون موافقاً للقوانين المفهومة أو الشرعية
 أو العقلية بحيث لا يخالف القواطع منها وإنما قيد بهذا القول
 المص كما نقله عنه المحققان وصرح به في المقدمة لما كانت
 بتعسف للمخصم أن يرد ويتقلل إليها بعد من الرتب انتهى
 وأصله من التعسف وهو الأخذ على غير الطريق كما في خارج ذلك
 القوابل

القوابل مشتمل على طريقته وهو في غاية الوضوح والسكون عنه
 أما ما لم يعلم بأن ما كان نفساً بالمعنى الذي ذكرنا إنما يكون من
 قبيل العبد أو المند بان من حيث مخالفة اللسان فالقبح فيه
 بأن صاحب جميع الخواص أو غيره أطلقوا ولم يتعقبه متعقب
 لا يخفى ما ذكرناه من حق المساكات عنه اختياره لما عرفت
 وأما ما علم قومه وكلاهما في الصحيح قال ب فقي البخاري
 في الطب عن أبي هريرة قال قال عليه الصلاة والسلام لا عدوي
 ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفر من الخمر ومخافتي للأسد
 والمشجج عنه أنه عليه السلام قال لا عدوي ولا صفر
 ولا هامة فقال أعرابي يا رسول الله ما بال الأبل تكون في الرمل
 الظبي نياتي البعير لا جرب فبدخل فيما فيجربها فقال عمر عدي
 الأول ولهما عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لا عدوي
 ولا طيرة وأنه عليه الصلاة والسلام قال لا يورد مرض علي صبح
 والطيرة ما ينتشام به من الفال وأصله أن الصيد من طير وغيره
 كان إذا مر من بين إلى اليسار ينتشام به ويسمي اليسار فإذا فعل
 صده ذلك تيمناه ويسمي اليسار ومعنى قولهم من لي باليسار
 يعود اليسار من لي باليسار بعد الشوم والصفر الذي لا يظن يصغر
 منه الوجه يعتقدون أنه يعدي وتأخير الحرم وتقدم
 صفر وفسر الحديث بمما والهامسة الصدي وهو طائر من طائر الجاهلية
 أنه يخرج من راسه لنتيل قليلاً إلى يصبح حتى يوقد بشاً من أتمني
 قوله وظاهرها الخ فيه إشارة إلى أن المعارض إنما يقع في كلام
 الشارع بحسب الظاهر وما وصلت إليه عقولنا لا بحسب
 الحقيقة إذ لا تعارض بالنسبة لها وما في نفس الأمر كما صرح به ابنه

الاصول والكلام قوله ووجه الجمع بينهما ان الحديثين المذكورين المنبه
 بهما علي غيرهما فيقاس عليهما فيه قوله بهما اي الاراض متعلق
 بالمريض وقوله للمصالح متعلق بمخالطة وقوله سببا مفعول
 ثان لجعل مرضه مفعول ثان لاعدا به وصغيرا عدا به للمصالح
 ومرضه للمريض قوله ثم قد يتخلف ذلك اي المرض عن سببه
 وهو المخالطة قوله كذا جمع بينهما ابن الصلاح الخ وحاصل
 ما جمع به هو من تبعه تبعه للشا فمجيئ ذلك كما افاده المصنف
 في غير هذا الكتاب ونذكره هنا ناديا ان المستفي العدي لا ير
 بالقرابة انتهى عن المخالطة انما هو خشية العدوي بالعادة
 قال المخالطة جعلها الله سببا عاديا للاعداء بحسب العادة
 وقد يتخلف جانبا الله المرض عنه المخالطة كما ان الشا لا تخلف
 بطبعها والطعام لا يمتنع بطبعه وانما لا يروى بطبعه وانما
 اسباب عاديه قد تختلف عنها سببا ناديا فتنظاع الله اياها
 عنها فقد وجدنا من خالط المجذوم المخالطة الشا ولم يتاثر
 كزوجته ووجهنا من احتراز عن ذلك الاحتراز انما واصابه
 الجذام فتنبه قال انما جمع ابن الصلاح بذلك لان
 الشا في بعض علي العدوي فقال في الامم في باب الخيارات بعد ان ذكر
 اثر عن عمر في الخيار بالجنون والجذام والبرص قال قال قاتل فمهل
 ملة جعلت لها الخيار غير الاثني عشر نعم الجذام والبرص فيما يترجم
 لهل العلم بالطب والتجارب يهدي الزوج كثير او مودة لان الخوا
 قلا تكاد تنقل حد تطيب بان يجامع من هو فيه ولا تنقل لراة ان
 يجامعها من هو به قال الولد فيمن والى ما علم انه اذا ولده اجروا طهر
 او حمله او برصا قتل ما يسلم وان سلم اوله نسله ونسالة الله العاقبة

انتهى

انتهى بالنقي بلا يودي شي شيا وان ادعي انوا يعتقدونه من ان
 المخالطة تعدى بطبعها من غير فعل الله تعالى كذا قوله من اعدى
 الاول ونحوه كذا اثبات لفعل الله تعالى ونقي لان يكون لغيره
 تاثير مستقل هذا هو الماد لم ير في ما اثبتته التجربة التي يجدي
 اليقينيات هذا هو الايقن بحاصل الشريعة ان لا يكمل شي منها عليا
 يصادم بيقينا محسوسا فان مثل ذلك لو وقع لم يقدم ان يكون سببا
 لوقوع شئ لكثير من الناس ولا ضرر في ذلك مع امكان دفع
 المحذور باسهل منه كما انه صلى الله عليه وسلم لم ينف ان يكون له حال
 سببا لظهور الخوارق بل اثبت ذلك واثباته ان يكون موقفا عليا
 هو حقيقة ثابتة بفعل الله تعالى ولا حاجة في اثباته لخصم
 الله تعالى بالقدره الي اكثر من قلده الله تعالى الموقفا انتهى بلفظه
 وما ذكره عن الشا في سببه بمثله شجرة ما لا يفي الخيار من البيع
 والشكاح وتبعه عليه اصحابه ما لم يعلم قوله لا يروى في الجمع
 بينهما ان يقال الخ انما كانا مثلا ولي في الجمع ما في السان الصلاح
 لان كلامه وكلامه سراقية تنبوا الشا في الشا في تخصيص الحديث بنقي
 عدوي بطبعه وليس في الحديث ما يدل عليه لانه ذكره في سياق النقي في
 العموم بل صريح الفاظ الاحاديث الاخر تنقضه واثباته اذا غلب
 ظاهرا وبني فلو انقي العدوي بطبعه وبالعادة جميعا فنقوله واما
 الامر الخ جواب سؤالي بقدر لا يخفى بقدره علي من اسادني تامل
 قوله سؤالي رابع جميعا لو سأل رونا ومعني جمع ذريعة بمعني
 الوسيلة وهي ما يتوصل بها الي شي شئ في شئ
 قال لا تشماب القراني في خيرته النديفة علي ثلاثا فسلم ما جمع
 علي الله كالمش من سبب الاصل من عند من يعلم منه سبب الله تعالى

جيبه وما اجمع على الغاية كذا في الغيب خشيت ان تحاذر خيرا وما اختلف
 في اعتباره وعدمه كما ينظر للاجبية والحديث معها خوفه لزيادتها
 اذا علمت هذا علمت ان من الذرايع من لا يخالف الشافعي في اعتباره
 فلعل خوف فساد التقايد منها يلاهم ما عندهم فقول من قال
 انقول بسد الذرايع انما هو مذهب المالكية لا يقول عليه
 اجيب ايضا بان اثبات العدوي في نحو الحد امر خاص ولا عروي
 عام فيجب عليه مكانه قال لا بعد في بني ثيب الا الحد املا تفاضل
 في الجيب ايضا بان الامر بالحد من الجنب ليس للاعداء
 وانما هو لما يخاف عليه من كسر قلبه بمشاهدة الصبيح ولما
 يخاف على الصبيح من استنقاده اياه والله سبحانه اعلم
 قوله الشخص الذي يخاف لطفه شيء من ذلك الضمير البار من
 يخاف لطفه الشخص وشيئا مما عمل يتفق اي لا يلايق على سبيل موافقة
 قدر الله تعالى ومصادقته بان يكون قد سبق العلم والارادة
 لا بقدر ما ان ينزب ذلك المسبب على هذا السبب في ذلك الوقت
 على ذلك الوجه فتتعلق القدرة بالبرازة لوقته على طبق ذلك
 المتعلق وقوله لا بالعدوي عطف على تقدير الله قوله
 فيظن فيعتقد فيفزع منصوبا بالاعطف على يتفق وقوله فاسر
 يجوز فيه البناء للمفاعلة والبناء للمفعول اي فاسر الشارع واسر
 ذلك الشخص كما لا يخفى قوله في هذا النوع يعني المنهي بخلاف
 الحديث والمراد انه صنف فيما يفيد معرفته وتتميز به احاد
 والشافعي رحمه الله اول من صنف فيه الكتاب المذكور جملة
 كتاب الامر له لا استغلا لا وضيمرا استنباهه لذلك النوع
 في كتابه كتاب الطحاوي بسبب شكل الآثار وقد جمع فاعني
 وشرحه

وشرحه العيني فابدى قوله وغيرهما من غيرهما من خزينة واجلهم
 محمد بن جرير الطبري فانه احسنهم فيه كما احتجنا لا اعرض حديثين
 متعارضين اصلا وبهذا نقرر ان التكلم في هذا النوع من طبقة
 الائمة الجاهلية بين الفتنة والحديث وقنون التفسير والكلام
 وقوانين المغتة والادب كما صرح به اهل هذا الفن ومن اهم
 القنون وينظر الى معرفته جميع الفرق والله اعلم غرضه وان
 لم يمكن الجمع اي بين الحديثين المتعارضين المظاهر يعني وان كان لكن يتقدم
 بان لا يكون له طريق يوصل اليه من شرع او لغة او عقل كما مر انه
 ما خافها والقواعد لا تعد جمعا وانما تعد لعلها ولا يخالف احدي
 الغاية فقول من قال كذا غير المؤلف هنا عبارة جمع المولع فان
 تعدر العمل بالمتعارضين اصلا وقوله اصلا في عبارة التي ورد
 ما تقدم من المصلح الجمع بتقسط لا اثر له غير صحيح كيف وروى
 ما قاله لم يكن لتاخر استدراك الاستنباط على بتقديم اصلا على
 صاحب جمع الجوامع اعتبارا في التاويل ان يكون صفة المفظ عن
 ظاهره لا ليل والظاهر ان نعبا فاسدا والمبحث واحد ان الجمع من
 باب التاويل وما قول صاحب جمع الجوامع اصلا فهو حق بان على الخلاف
 موكله لان الامكان المنفي محمول على ما وفق القوانين فالمعنى فان لم يمكن
 العمل بالمتعارضين بان انتفي العمل الصحيح بهما من اصله والله اعلم
 قوله اما ان يعرف التاريخ يا في بيان التاريخ اخر الكتابان شالسا
 تعالي والمراد علم التاريخ للمواقف على الحديثين المتعارضين من حيث
 انه يحاوي الجمع بينهما فلا حاجة الي ان يربط المرء ولم ينس ثم هذا
 كله تقرينة السياق فيما يتقبل الشيخ من الاخبار وما صفات الباري
 فلا يتعارض فيها قطعيان والتقضي فيما تقدم على القطعي ويتقدم

١٣٢
 ١٣١

١٣٠

من الظنين فيهما لهما فان تعدد الجمع والفرج فيهما فالظاهر انه
لا يبعد دعوى الحكم بالسخ حيتي قوسه اولاي لا يعرف
التاريخ قوسه وثبت التاريخ يعني من حيث تآخره ويحتمل وثبت
تآخر التاريخ والحاصل ان الثابت بالتاريخ وما معه انما هو وصف
التآخر لا ذاته لثبوتها بالرواية قوسه به اي بالتاريخ تقوله
او يا صرح منه اي بالتاريخ يفهم منه خلوا الا صرح عن التاريخ
مع انه لا يتقارن عنه وقد يحيا بان المقصود في الاول ان يستد
السخ علم التاريخ وفي الثاني الا صرحته ووجود التاريخ معها
لا يضر لانه تابع غير مقصود على انه لازم لها وسنة اللازم
متأخرة في الاعتبار عن مرتبة لزوم وان كان السخ في الحقيقة
لا يكون الا بتأخر ترتيبها في الاول مثال ما هو اصرح من
التاريخ حديث كنت من بيتكم عن رواية النبوة في رواها وهذا
الذي جعلنا عليه العبارة لانك في صحته وحسنه وحملها
بعضهم على ان المراد ان التأخر لا يثبت بثبوت ولا يقبل دونه
وليس كذلك فلما قال به او بمقبول غيره سلم من ذلك انتهى وهو
هذان بين البطلان كيف ولو كان كذلك لكان لا يثبت منه
لا يا صرح الثاني دخل في الاول المتواتر اذ كان التأخر احاداً
على الاصح كما قد يستاه ولا فو عليه هتا من خالف فيما سلف ذمولا
لانه وان كان قطعي المتن لكنه ظني لبلاده ولو سلمت قطعية
دلالته فلهذا ظني فيقبل السخ الثالث وثبت قوله وثبت
التأخر يعني تأخر التأخر والمراد التأخر من حيث تآخره والله اعلم
خاتمة من المتون المتنازعة حديث ابا هاب دبع تعد
ظهر مع متن لا تتفقوا من البيت اهاب ولا عصب فيخص بغير

المذبوح

المذبوح فيحصل الجمع ومنها اذا بلغ الما قلتي لم يحل الخبث مع حديث
خلق الله الما طهرا لا ينجسه شيء لا ما عليه على طهرا ولو تدبرجه
نقضه الاول طهارة ما بلغ القلتين ولو تغير ونقضه الثاني طهارة
غير التغير ولو دون القلتين فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص
الاخر فيحصل الجمع ومنها خبر شراشود من شهد قبل ان يتشهد
وخبر خير الشهود من شهد قبل ان يتشهد فيحل الاول على غير طهارة
الحسنة والثاني عليها الاول على ما كان ربهما يعلمها والثاني على ما لم
يكن ربهما على ما ربهما ومنها ايضا حديث انه عليه الصلاة والسلام
نرضا وعسل رجليه وحديث انه نرضا ورش عليهما في اشعلين
فيجمع يانه سمي لعسل الخفيف وشا او اراد الوضوء لغويكا لفضل
الاول في الاولين الثاني محمدا وان المراد بالظنين الخطين
والمراد بالشر السخ قوسه فهو الثاني اي في التأخر الثابت تآخره
بما ذكره النوع المسبب لاسخ والاخر وهو الثابت تقدمه هو النوع
المسبب بالسوخ ويحتمل ان التسمية لجموع الاسير بجموع الاسير وبعده
قوله والاخر قوسه والسخ رفع تغلق حكم شرعي بدليل شرعي
متأخر عنه اعلم ان السخ في اللغة الازالة ومنه سحت الشمس
الظل والنقل والتحويل ومنه سحت ما في الكتاب اي نقلته
بمعنى ذلك اوجه من سيقته في محل اخر والثنا سحت لا تنقل الما
فيما من وارث الى وارث وهل هو حقيقة في الازالة محار في النقل
او بالعكس ويشترك بينهما في مذهب كل هذا ابن الحاجب
من غير ترجيح ورجح الامام الاول قال لان النقل اخبر من التوال
تانا النقل اعدام صفة واحداث اخرى فالتوال فمطلق الاعداد
وكون اللفظة حقيقة في اعدام محار في الخاص وليس بالعكس

لتكثير الفائدة ولما في العرف فاختلف في معناه فتسره القاضي بالرفع
المذكور وبانه اختار الامدي وابن الحاجب لثبوت النسخ قبل التكرار المحقق
جوازها والمراد بالرفع ان خطاب الله تعالىم تعلق بالفعل بحيث لو اطرأ
النسخ لكان باقيا لكن النسخ رتب بقاءه والمراد بالشرع الماخوذ من الشرع
وبه خرج رفع الاباحة الاصلية اي الماخوذة من العقل كما خرج به بيل
شرع بالرفع بالموت والجهنم والمقلدة النسخ جازم ولا يمنع منه
عقل ولا شرع وقال ابو مسلم عمر بن بحر الاصلها في من المعترضة النسخ
لا يجوز وموتوله بعض اليهود وقال الجاهل الاستوى فانزلت اليهود
على ثلاث فرق كما قال ابن برهان والامدي وغيرها فالشعرية بنوعه
عقلا وسمما والعنانية بنوعه سمما فقط واليهودية احكاما اي
عيسى واصحابه في المعترفون ببعثته بينا صلى الله عليه وسلم لكن الي يني
اسماعيل خاصة وسم العرب قالوا بجوازها ودفعوه وان محمد الم نسخ
شريعة شريعة موسى بل بعث الي بني اسرائيل دون بني اسرائيل فما في العالم
والمنهاج انه يهودا حاشا له مطلقا ليس كذلك الثالث المزيل على جواز
النسخ ووثوقه ثلاثة اوجه الاول وهو بيل على الجواز فقط ان حكم
الله تعالى ان نسخ المصالح كما هو مذهب المعتزلة فيلزم ان يتغير
بتغيرها فانا نقطع بان المصلحة قد تتغير بحسب الارزاق كما تتغير
بحسب الاشخاص وان لم يتغير الله تعالى ان يفعل كيف يشاء ويحكم كيف
يريد الثاني ان نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ثبتت بالعدل الفاطم
وسواها المجزأة وقد نقل لنا عن الله تعالى انه قال ما نسخ من اياته
او تمسها اي بخرها فانا نتخير منها او مثلها ووجه الدلالة ان
الاستدلال بالقرآن ينوقف على ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
وفيكون نبوته ناسخة لما قبلها او خصصة تولد للعالم وجبته

فتقول

فتقول نبوته صلى الله عليه وسلم ان توقف على النسخ فقد حصل المدعي
وان لم يتوقف عليه فالاية المذكورة تدل على جواز النسخ قال الامام
في تنبيهه وهذا الاستدلال ضعيف لان قوله تعالى ما نسخ حملة
شرطية معناها ان نسخ ثباته وصدق الملة رتبة بين النبي لا يقتضي
وقوع احدهما ولا صفة ونوعه ومنه قوله تعالى لو كان فيهما الائمة
الا لله الاية واستدل صاحب التخصيل على كلامه في المحصول
بكلامه في التفسير وقد يقال سبيل التولد يدور على الوقوع فان سببه
ينما نقله الزمخشري وغيره ان الكفار طعنوا فقالوا ان محمدا ليس بشي
ثم يبيح عنه فانزل الله هذه الاية فان قيل صحة الاية والاستدلال
بها يتوقفان على صحة النسخ فلو اثبتنا صحة النسخ بالاية لكان
يلزم ما ردور في ذلك الاستدلال بهما فتوقف على صحة
النبوة الدليل الثالث ان ادع عليه الصلاة والسلام كان يروج
الاخ من الاخوة اتفاقا وموالاتهم من اتفاقا وفيه نظر في جهة
احدهما لان سلم ان التزويج كان بوجوب من الله تعالى بل يجوز ان يكون
بمقتضى الجباجة الاصلية ورفعه ليس بنسخ كما قد ساء الثاني
ما ذكره في المحصول وهو انه يجوز ان يكون قد شرع ذلك لادع عليه
اي غايبة معلومة وموجود شرعية اخرى وكثرة النسل وغير ذلك
وقد تقدم ان هذا لا يكون نسخا ونقل الامدي وابن الحاجب غيرها
عن التورينة ان فيها الامري التزويج فعلى هذا يسقط الاعتراض
الارد الرابع استدلالنا عن النسخ بان الامري شي يقتضي ان
يكون حاشا والامري عنه يقتضي ان يكون قبيحا والفعل الواحد
لا يكون حاشا قبيحا لا سقانا اجتماع الحدين فلا يكون ما راد به
منها عنه واجاب القاضي ببطلان هذا من وجهين فاسد وهو

الخمسين والستين المتولين فيكون أيضا فاسدا ومع هذا اي ومع تسليم
 هذه الفاعلة فلا استثناء اذ يحتمل ان يحسن الفعل لشخص وينسخ لشخص
 اخر او يحسن الفعل في وقت ويتبع في وقت اخر كما تقدم والاسماعلم
 الخامس ما سنع ابو مسلم الاصفهاني المعتزلي في نسخ سمي ما ورد منه
 تحصيل صا قال بعض المحققين في الخلف لفظ في الغنم ما ينبغي ان
 تكلف عنه الاقلام واسنة الاقلام فقد تفتت صرحت الهمم ولا اخت
 الخواص بالمواد قوله والناسخ ما دل على الرفع المذكور مما ذكرناه
 من سمي في النسخ لغة يعرف معنى الناسخ لغة واما عرفا فهو ما ذكره
 لكن سر عليه انه يصح في عليه تعالى وفي جبريل وفي النبي صلى الله
 عليه وسلم اكل منهما ما دل على الرفع المذكور وموضع تعلق حكم شرعي
 الخ واما يدفع بتفسير ما يحطاب شرعي او بدليل شرعي في كلامه
 شمع لا تقتضيان الناسخ ما رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي توافر
 عنه وفيه من الكثرة ما تروي قوله وتسميته تاسخا بحار فيه
 بحث لا نداء بتوجيه ان اريد المأزبة بحسب الأصل بالان
 فالظاهر ان حقيقة عرفية خاصة كالحسن والصحيح والمضطرب
 والمقلوب قوله ويعبر من العرقة لا من التعريف وظاهره
 ان هذه الامور خارجة عن علم التاخر والتحقيق مما طرق لعلم
 التاخر والمخبر ما قاله ابن السكيت ان الناسخ يتبع للنسخ بتاخره
 عن النسخ وهو يوافق نعم بتاخره الاجماع بان يجمعوا على انه متأخر لما قام
 عندهم على تاخره او قوله عليه الصلاة والسلام هذا نسخ كذا
 او هذا بعد ذلك او كنت نهيته عن كذا فافعلوه او انص على خلاف
 الاصل بان يذكر عليه السلام الشيء على خلاف ما ذكره نبي الا و
 قولنا لراوي هذا سابق على ذاك فجعل المذكور انطرا للمعلم
 بتاخر

بتاخر الناسخ كما تروي والخطب سهل قوله اصرح الى الظاهرات
 التفصيل مرادنا في الباقي من اصل الصراحة فلا حاجة الى التماس الصريح
 من بينهما قوله ما يحرم الصلوة بانها متأخرة يحتمل ان يقتيد الخبر
 بما كان كذا له بان يكون ثبوت التنصيص على التاخر مع علم الناسخ والصريح
 بنسبته للنبي صلى الله عليه وسلم وفي طريق الاصوليين الذين لا يقبلون
 قوله لراوي في النسخ هذا نسخ فقط لانه ان يكون ذلك عن اجتهاد
 بنا على ان قوله ليس بحجة ويحتمل مجرد مسان كذا نسخ كذا ولو
 لم ينضم اليه ما ذكر ولم يذكر مستند في حكمه بالنسخ وبوطريق
 الحديثين قال العراقي وما قاله المحدثون اوضح واشهر اذ النسخ
 لا يصار اليه بالاجتهاد والراي وانا بصار اليه عند معرفة التاخر
 والصحة اذ راع ان يحكم احد منهم على حكم شرعي بسنخ من غير ان يعرف
 تاخر الناسخ عنه في كلام الثاني ما يوافق الحديثين اما قول الراوي
 الصلوة في جهتها والناسخ فيما علم انه منسوخ وجعل عيننا نسخة
 فمقبول عنهما لفرقتين والاسماعلم قوله وليس منها ما يربيه
 الصلوة في الخ قال ب قال للولف ما قلت هذا لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ليلة العقبة ان المصابيح بالذئب كفارة لما قال
 فمن اصاب من ذلك شيئا فعرت به فهو كفارة له ورواه ابو بصير وهو
 متأخر الاسلام عن ليلة العقبة بخمسة سنين ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا ادري الحد وكفارة لاهله اولا وهذا خبر لا يجوز
 النسخ فيه وذلك انه رواه عن احد من سلم ليلة العقبة والاسماعلم
 الموقوف انتهى قوله سئل اسلامه يعني بشرط ان لا يكون
 المتقدم للاسلام سمع الحديث المعارض بعد سماع التاخر للاسلام
 ولا بد من الاختلاف عن هذا لان التقدم الصحيحة يحتمل ان يسمع حديثا

بعد ما سمع بتأليه المتأخر فيها ذكره الكمال الشريف في وب قوله واما الاجماع
 الخ مثاله اجماعهم على ترك العمل بحديث قتل الشارب في اربعة المرات وهذا
 الاجماع معه عاصد وهو حديث لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث
 بل وحديث ابن ابي ذيب انه صلى الله عليه وسلم لم يعد له بقتل من شرب في
 المراتبعث ابي برجل قد شرب فيهما فضربه الحول ولم يقتله نتيجه
 لا راسا مختلفوا في نسخ الاجماع والنسخ به على مذهبي حكاها الامير
 وغيره والمختار عنده وعند الامام والناظر لما كان الحاجب والبيضاوي
 المنع فلا يكون لا ينسخ فلان النسخ انما يكون بنص من الكتاب
 او لسمته او باجماع اخر او قياس بالكل باطل اما الاول وهو النص
 فلانه متقدم على الاجماع اذ كل النصوص متلقاه من النبي صلى الله
 عليه وسلم والاجماع لا يتقدم في رتبة عليه الصلاة والسلام لانه
 ان لم يوافقهم لم ينعقد وان وافقهم كان قوله هو الحق لا استقلاله
 باقادة الحكم فثبت ان النص متقدم على الاجماع وحينئذ فيستحيل
 ان يكون تأخيره عنه واما الثاني وهو الاجماع فلا
 استحالة انعقاده على خلاف اجماع اخر اذ لو انعقد كان احد
 الاجماعين خطا لان الاول ان لم يكن عن دليل فهو خطأ وان كان عن
 دليل كان الثاني خطأ لوقوعه على خلاف الدليل واما الثالث
 وهو القياس فلانه لا ينعقد على خلاف الاجماع كما هو مقرر في باب
 واما كونه لا ينسخ به غيره فلانا مستوخ به اما النص والاجماع
 او القياس بالكل باطل اما النص فلا استحالة انعقاده الاجماع
 على خلافه كما عرفت واما الاجماع فلان ايضا من استناع انعقاده
 على اجماع اخر واما القياس فلان شرط صحتان لا يتحقق الاجماع
 فان انعقد الاجماع على خلافه زال القياس لئلا يشرط وزالة
 المشروط

المشروط في زوال الشرط لا يسمي شيئا في هذا الجواب شي يعلم ما قدمناه
 في الرد على ابي مسلم فان قيل هذا يعينه يلزمكم في النصوص فان من
 شرط اقتضاها الاحكام ان لا يطرأ عليها النسخ فاذا طرأت زالت
 لزوال شرطها وحينئذ فلا نسخ وجوابه ان النص في نفسه
 صحيح سواء طرأ النسخ ام لا بخلاف القياس انما يثبت عن
 القياس وقد حكى الامري في النسخ به اقوالا ثلثا منها الفرق بين
 الجلي والخبثي ثم قال والمختار ان العلة ان كانت مخصوصة فمضى في
 معنى النص في جريان النسخ بالقياس المشتغل عليها وان لم تكن مخصوصة
 فان كان القياس قطعي لا اله على العبد في التقويم فانه يكون
 ايضا رافعا لقيمه من الادلة لكنه لا يكون شخا وان كان
 ظاهريا فلا يكون شخا ايضا ومخوفا ما ذكره ابن الحاجب وحكي عن
 السبكي الحلا في زوال النسخ به مصداق علة المحقق بقوله
 لاستثناؤه الى الفرق فانه النسخ كما جزم بجواز نسخ القياس
 الموجود في منه صلى الله عليه وسلم بنص او قياس اخر قال وشرط تأخيره
 ان كان قياسا ان يكون اجلي منه الثالث يجوز نسخ الفجوي وهو
 مفهوم الموافقة بتسميه الاربي والساوي واصل الذي هو
 المنطوق كما يجوز نسخ المنطوق الذي هو اصل الفجوي وذلك الفجوي
 الذي يترعى على الصحيح فيهما واما نسخهما معا فانه كما يجوز
 النسخ بالفجوي نقا في عدي لامي والرازي وخلاف ابي اسحاق
 الشيرازي فيمنع على انه قياس وقد سكت المصنف ايضا بقوله
 بوجه من وجوه الترجيح ياتي بتفصيلها قريبا والمتعلق بالمتن
 كسماعه من النسخ وفراثة عليه مع اخذ مقابله عرضا واجازة
 وبالاستاد لزيادة الضبط وزيادة العدالة والله اعلم

قوله او بالاسناد تلاق قد يقال هذا مما لا معنى له لان كون المعارضة
 متساوي المجتنبين في البشوت فاذا كان احدا للسند يرجح لم تحقق المعارضة انتهى
 وموكلهم سا فلما اشرنا اليه فيما مر من ان التعارض انما هو بحسب الظاهر شر
 ينظر في الرجحان على انه لا خصوصية للاسناد بهذا التاثير في سائر المرجحات
 واخواب ما قلنا من النظر في التعارض سا بقولنا في النظر في المرجحات تنبيه
 لقوله شارح قصار ما ظاهر التعارض من انه مشترك وموكلهم صرح بما
 اشرنا اليه واخذناه من كلامه والله اعلم قوله الاول اي ولا يمكن ترجيح
 احدها على الاخر بوجه من وجوه الترجيح قوله والادبي وان لا يمكن
 الترجيح فلا بصار اليه لغذره ثم هذا يونسك بما قلناه من ان جعل المثار
 الشرح والمترشيا واحدا كما التزمه بصريح قوله السابق حتي يغير اعراب
 احدهما ومعناه لاجل الاخر وليست شعري ما الذي يمنع الاعتراض عليه فيما بين
 من الاعتراض عليه بهذا وما بعده هناك فان في الخبر في المتن صارته للعطف
 واضمحلت عن مدح لما الغرض والتغليظ فقد تركت كما لا ريب وشب
 قوله وقصار ما ظاهر من قوله في تنضيي نظر طلب التاريخ والاستقي
 المعارضة وان وجد ولا فتتحقق الجمل بالتاريخ انتهى وحاصله ان النص
 ظاهر كلامه ان المعارضة وجدت وحيث لا ينبغي طلب التاريخ او لا
 اذ معه تنفي المعارضة وموسا فظ لا بما ذكره لا تنفي بالتاريخ كصدور
 فعل واو متعارفين ظاهرا في ان واحد وقولا وفي جميع تفكير كذلك
 وجبته فالترجيح اليه يمكن انما لا يدل على ان في خصوص ما هو الاصل
 في خطاب التكليف قوله ان نقيض التاريخ الترجيح وحمل المراد يتعين
 ان لا يمكن غيره وفيه نظر لا مكان التوقف اذن والمراد بتعيينه وجود
 ما يوصل اليه وهو الظاهر لكن مع تغذره ما قبله وقوله ثم التوقف
 عطفيه ثم بعده عن المرتبة الاولى كما عطف ما قبله بانها لغزبه منها

وهي

وهي من تنبيه وهو انه قد ذكر في كواثره في كلامه وقد ذكر بين
 الصلاح منها حشيتين نوعا وذكرها العراقي فقال لا وكثرة الرواية التي
 كون احدا راويين انقن ولعظا الثالث كونك كونه متققا على عدائته
 مرجح كونه بانها حال التخل اذ سر كون سماعه محدثا ولا اخرضا
 انما سر كون احدها سماعا او عرضا ولا اخرضا بانه او جادة او سائلة
 السامع كونه باشر لما رواه اثنان كونه صاحب المقصه اثناس
 كونه احسن سياقا واستقصا لحديثه احسن كونه اقرب مكانا
 اخذ بـ عشر كونه اكثر ملازمة لشجرة الثاني عشر كونه سمعه
 من مشايخ مبدع اثنان عشر كون احدا الحديثين له مخارج الرابع عشر
 كون اسناده مجازيا الخامس عشر كون راويه من بلد لا يصبوت
 بالند ليس اسناده عشر دلالة الفاظه على انقضاء كسيفت
 وحديثنا السابع عشر كونه مشافها مشاهدا لشجرة عند
 الاخذ اثنان عشر عددا لاختلاف في الحديث التاسع
 عشر كون راويه لم يضطرب لفظه وهو قريب من الذي قبله
 مشرف كون الحديث متققا على رقة اخادبي والعشرون
 كونه متققا على انقضاء الثاني والعشرون كون راويه لا يجيز الرواية
 بالمعنى الثالث والعشرون كونه يقفها الرابع والعشرون
 كون صاحب كتاب يرجع اليه اذ سر والعشرون كون احد
 الحديثين نضا وقولا السادس والعشرون كون القول يقاربه
 الفعل السابع والعشرون كونه موافقا لظاهر القرآن اثناس
 والعشرون كونه موافقا لستة اخري التاسع والعشرون
 كونه موافقا للقيا من اثناس كونه من حديث اخر مرسل
 او منقطع اخادي واثلاثون كونه عمل به الخلق الراشدون

الخصومة من ذلك في بعض النسخ
١٣٨

الثاني والثالث كونهم من عمل الامة الثالث والثالث كون ما نقتنه
من الحكم منطوقا الرابع والثالث كون مستقلا لا يحتاج الى اعتبار
الخامس والثالث كون حكمه مقرونا بصيغة والآخر بالاسم السادس
والثالث كون مقرونا بتفسير لا روي السابع والثالث كون
كون احدهما قول ولا والآخر قول ولا يرجع القول الثاني والثالث كون
كونه لم يدخله التحصيل التاسع والثالث كون غير مشعر بكون
قدح في صحته لا يرجوع كونه مطلقا والآخر رد على سبب
الخارجي ولا يجوز دلالة الاشتقاق على احد الحكمين الثاني
والارجوع كون واحد الحضيض قبله بالآخر بين الثالث والارجوع
كون واحد الحضيض فيه زيادة اربع رجوم كونه فيه
اخطاط للغرض وبراءة الذمة احدى رجوم كون واحد الحضيض
متفق على حكمه احدى رجوم كونه يثبت حكما موافقا حكم
ما قبل الشرح فليل هو اوله قبلها سواء الظاهر والارجوع
كونه احدا الحضيض من مسقط للمحد فليل هو اوله قبل لا ترجيح
والارجوع كونها ثابتا ينضم الى مقتضى حكم العقل والآخر
تقيا ينضم الى اقرار على حكم العقل الخمس ان يكون احدهما في
الاقضية وراويه على الذي في الفرائض وراويه زيد بن ثابت في
الحلال والحرام وراويه معاذ وهاجوا والصحيح الذي عليه الاكثر
مما قاله الحازمي في ترجيح ناله وقد خالف الاصوليين في بعض مذكره
من وجوه الترجيح ان ترجح مثلا بلما روي الترجيح به رزان الاصوليين
وجوه اخر تبليغ ماها نحو المائة ولا تشك في عموم قول الشارح
المتقدمة لثلاث اربا لا سناد للجمع والامانة قوله والتغيير
الخ منقوده الاعتراض على ما عبر به السبكي وتغييره من المتناظر
قوله

كونه يبدل على الخطر والآخر على
الاباحة
سبب رجوم
هم

بعضهم

قوله في الرد وهذا شروع بعد الكلام على الحديث المتبول في بيان احكام
الحديث الردود في العطف على المتبول قوله وسوجب الرد قيل لو تركه
واخري المتن على ظاهره من كون التعديل للرد الذي هو خير من الردود
لسم من ان رد حيل الشيء على نفسه اذا موجب لرد الحديث هو المسقط
المذكور ويمكن ان يجاب بان يكون تامنه بمعنى يثبت ويتقرر والموجب
بمعنى الحكم اي بالحكم بالرد اما ان يثبت ويتقرر لمسقط الخ لكنه
لا يتلوه عن تكلف ولو يقرر او سوجب بالفتح لا تدفع لالبراد اذ لا رد
منه تزل العمل والاحتجاج به فليهما لا روي قال السني
يقال على هذا ان الشرح غير معنى الاصل انتهى وهو على عرض ساقط
بما قد مناه في غير موضع اذ قد التزم في الشرح مثل هذا مع كونها
معاله نعتد قال الكمال اللاني بالبرم ثم الردود اما ان يكون
مردده لمسقط من اسناد اي حذف بعض رجال الاسناد الثاني
ينوجب على ما يغلب لزوم كون المبدأ بالآخر فيقدر اي هذا
مستحقة تامل قوله من اسناد هو هنا بمعنى السند وقد تقدم
ما تبين قوله او طعن بصد رطلن بطعن بفتح تخمين للمصارع اذا
قدح في شيب او عرض ارسوة اما يضمها فن طعن بالبرم ويخوه
قوله على اختلاف رجوم الطعن اظهرا انه متعلق بوجه محذوف
حذف طعن لوصف بغير راوي طعن في راو وشتم لا على اختلاف وجوه
والمراد على وجوه الطعن المختلفة وينبأ تامنه الظاهر تمام الضمير
قوله اعلم الخ بدلا من بيان منسب لا اختلاف وجود الطعن قوله
فلا لمسقط الخ الثاني جوابه شرط مندر وهذا تفصيل للاجمال السابق
وجمع بينهما ولم ينتصر على التفصيل حرصا على نوايد الاجمال والتفصيل
التي من حيلتها تمكن الحكم في نفس المخاطب ورسوخ قوله من

سوخ

مبادي اسند لوقال من مبادي اسند كان اظهر واخصر وحله علي التخيروفي
 شريطة غير الاول مبادي اصنافه تكلف لا طائل تحته بل بوجوب
 نشاد الصدقة علي ما حذف منه الثاني دون الاول قوله من
 نضر في مصنف لا معتمود لساذ غيره كذلك ولربنا اليوم في غير
 تصنيف وباني للمحشي انه اعتبر بمشروما وتقت عليه لغيره
 ويظهر ان التقيد به للمغالب في وجوه لا اخراج المذاكرة ولله
 اعلم قوله او من اخره عطف علي مبادي اسند لوقال اي
 اسند كان او لم يكن لانه مرجع المتيقن ان اطلق احدها علي الاخر
 قوله بعد ان تابعي لظاهراته حال من اخره قوله او غير ذلك
 عطف علي ان يكون كما استغرقه وقال به اي بان يكون السقط
 من الا نشا او من المبادي من غير نضر في مصنف انتهى والعمدة عليه
 بل الصواب استقاطه قوله قال اول يعني بالاول المردود والسقط
 رادوا ولا شئ بوجوب اعتبار التقسيم في جميع الانقسام فانما
 ان الاول في التفصيل هو سقط رادوا من مبادي اسند وهو تعليق
 لا معلق فهو علي حذف اي ثمانية الاول في وجوه قوله المعلق
 اي يسمي في الاصطلاح بذلك ما حذف من تعليق الجدار وتعليق الطلقات
 وكثره بجاء قطع الاتصال وظاهر كلامه انه بعد سقط الاول
 لا يترق بين ان يورده بصيغة الجزم او بصيغة التريض مثل ذكر
 وروي وينكر وروي كما قاله النووي وغيره فلا يغير بظاهر
 الا بقية قوله وبينه وبين العضل الا في ذكره الخ قال
 ب وكذا بينه وبين السقط بمثل ما قرره في العضل انتهى قوله
 بان سقط منه اثنان مضاعفا الواجب ما سقط فهو من حذف
 الموصول وانما اصله ولقد علم ان هذه العياق لا يتقيد فيهما
 ما قبلها

عطف

ما قبلها بما بعدها بحسب الصدق فيل يفي فيه ما قبلها وقولنا اثنان
 الخ اي في موضع كان وهذه صورة الاجتماع وقوله ومن حيث
 تقيد المعلق الخ صورة انفراد المعلق لكنه ترك منها قيد الايد
 منه لعدم به من وجوب بغير صورة الاجتماع لصورتها لا تتراق
 وهو مع اتحاد الساقط وعلقت صورة انفراد المفضل من اشارته
 اليها بقوله اذ هو اي المفضل اهم منه اي من المعلق وبذلك يستقط
 اثنان او اكثر من غير مبادي اسند فقد بره قوله ومن حيث
 تقيد المعلق الخ قال في لا يقع الا تتراق مبداء وانما يقع من حيث
 صدق المعلق بحذف واحد كما في الصورة التي اختلف فيها ونحوها
 انتهى وما قرره سئل عليك قوله ولله الحمد قوله اذ هو
 اهم من ذلك قال ب اذ هو اي المفضل اهم اذ هو من ذلك اي
 من ان يكون مقيدا بمدين القيد من وسفكا عنها فكيف تكون
 هذه صورة الا تتراق وهل يمكن اجتماع العضل مع المعلق
 الا بان يكون سقوط الاثنان المتواليين من اول اسند نضر في
 مصنف قاذما كانت هذه صورة الاجتماع فكيف تكون صورة
 الا تتراق هذا لا يصح اصلا وانما صورة الا تتراق ان يحذف
 من المعلق واحد فقط هذا اذا جعلنا الضمين في يترق المعلق
 والظاهرات المفضل وجنيد يصح الكلام لان المعلق يقيد
 به ذلك والمفضل غير مقيد فيكون من اثنان اسند فيفترق
 من المعلق وقوله من ذلك اي فيوجه في اثنان اسند في اخره
 وجنيد لا يجامع التعليق بل هو بعضه فقط ويتفرق المعلق
 بان يكون تارة بسقوط رادوا واحد من مبادي اسند فلا
 يجامع المفضل لشرطه ان يكون باثنين فصاعدا ثم اعلم ان

هذا مما ينبغي علي ما يقتضيه كلام غير الص من اهل الاصطلاح من ان
المعضل ما سقط من سنده اثنان فصلا عما مع التوا في بن اي الموضع
كان لا سقط قال العراقي سوا سقط الصحابي لا التابعي والتابعي
وتابعه او اثنان قبلهما بل جعل منه ما سقط منه الصحابي في النبي
صلي الله عليه وسلم ووقف على التابعي وكان للراوي فيه مجال
ثاما علي ما يقتضيه كلام الحجة فليس بينهما الا التباين فان
كلام لا النوع الثلاثة تخص فيها تخصيصه متي وجدت في غيره
زار الاختصاص فخص المعلق بائنا السند ونظر في مصنف
والمرسل باخره والمعضل بغير ذلك وليس غير ذلك الا اثنان السند
فتي جامع المعضل المعلق انك اختصاصه بالاشا وقد حصر
بها هذا خلف هذا ظاهر العياره وهو ان يعطف غير علي بايد
فيكون التقدير ان يكون السقط من اول السند واخره
او من غير ذلك ويمكن ان يعطف علي ان يكون فيكون التقدير
السقط اما ان يكون خاصا بالاول والآخر او يباير ذلك بان
لا يكون خاصا بواحد منهما وجيشه بتمشي العموم والخصوص
بين المعلق والمعضل والمنقطع قال العراقي اختلف في صورة
الحديث المنقطع والمشهور انه ما سقط من روايته او واحد
فلو ان شيخنا رحمه الله تعالى قال ما سقط اما ان يختص
بالسند واخره بعد التابعي او لا لم يرد عليه شيء انتهى
وقد علمت مما تقررناه ان دفاع ما اشار اليه من الاعتراض
والتميز برميته قوله ان يحذف جميع السند نقلنا من اهل
عن بعضهم قال العراقي ولم يحك غيره حيث قال لفظ التعليق
وجوده مستحلا فيما حذو من مبتدا اسناده واحد فاكتر
حتى

حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى وفي بحث المعضل
من ابن الصلاح قال وقول المصنفين قال رسول الله صلي الله عليه
وسلم كذا من قبيل المعضل انتهى قوله ان يحذف لا الصحابي
او لا التابعي والصحابي بما لو اسقط من قبل التابعي من مو
اسفل منه مع الصحابي ايضا كان منقطعا برسله ولو كان تابع
التابعي كان منقطعا بمعضلا برسله وان كان جميع الاسناد
او من اوله كان مع ذلك مطلقا ايضا والله اعلم قوله اي يحذف
من حديثه اي ان يحذف الحديث البخاري يمكن ولا شيخه الذي
حدثه ذلك الحديث ويضيف ذلك الحديث الي من فوق شيخه
الذي حدث به اذا كانت تلك الاضافة بغير صبغة تحريث
او اخبار او سماع ونحوها مما يرد صريحا علي لا تقادير بمثل
قال وذكرنا دلج بعضهم فيه قال في غير محمله لانها علي
الاتصال وان غلب استعمالها مذكورة قوله هل يسي تعليقا
وبه جزم الحميدي وبعض متأخري المقاربة سماه بالتعليق
المعضل من حيث الظاهر استفضل من حيث المعنى وكلام المص
ربما صدق به قوله او لا اي لا يسي تعليقا بل يكون حكم
حكم الحديث المعنى فيكون متصلا ان تعاضد او ثبت الملق
او امكن او اتقي التدليس قوله والصحيح في هذا ان يحذف
الخلا فربما مبتدا خبره التفضيل قوله بالنسب قال
في اي نصرا ما من رواية الحديث انتهى والاستقرا التتبع
بان فتشاقصروا فوجدناه يدلس بذلك الصنيع واصالة
او غيره قوله ان ناعل ذلك اي المذكور من حذف من حديثه
واضافة الحديث الي من فوقه قوله فقصي عليه بالتدليس

اي حكمه وموانه ان كان غير ثقة وحديثه الا ان ياتي من طريق اخر
 لا مدخل له فيهما من الطرق المقبولة وان كان ثقة ولم يصرح بالحديث
 او السماع كذلك الا في الصحيحين فان عنفته فيها محمولة على الاتصال
 وان صرح بما ذكر قبل عند الاكثرين قوله والافتحلتواي وان لم
 يعرفه ليس فاعل ذلك فقي عليه حكم التعليل والحق به الذي
 نقله شيخ الاسلام عن الصراة حكم قال في مشيوخ مثل غيرها من
 التباين المجزوم من قال ما مثله ذلك كثيرة وقال بعض تلامذته
 في قوله لراي في ذلك اعتنه ليس لذلك بل العتمة في ما قاله ما حقيقته
 الحافظ الخطيب من انما ليست كفن فان الاصطلاح فيها مختلف
 فبعض هل النفس يستعملها في السماع دايا كحاج بن موسى الصيصي
 الا عورثا لا يقول فيها سمع من شايخة الا قال فلان دايا
 وبعضهم يعكس فلا يستعملها الا في السماع دايا وبعضهم
 يستعملها تارة هكذا وتارة هكذا كالبخاري فلا يحكم عليها بحكم
 مطرد بل سلك كحاج حملت في عبارته على السماع ابدان من عكس
 ذلك حملناها في حقه على الانقطاع ابدان سلك كالبخاري والسر
 تعلم حاله لا تخم عليه بشي حتى يعلم حقيقة الحال في الواقع يجب
 كل مكان وهكذا ذكر استعمالها ابوترة موسى بن طارقي في كتابه
 السنن في السماع لم يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه في جميع الكتاب
 فمن كان حاله حملناها في كلامه على السماع والاتصال وقد عرفت بحقيقة
 هذا المقام مع قوله فله حكم الاتصال وقال بعض اصحابنا قال شيخنا
 حافظ العصر والذي ظهر لي بالاستقراء من صحيح البخاري انه لا ياتي
 بهذه الصيغة الا اذا كان التمسك على شرطه في اصل موضوع كتابه
 كان يكون ظاهر الوقفاد في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج

فمن

فمن مثله الا ان قوله في كتاب التلاح في باب ما يحمل من النساء وما يحرم
 قال لنا احمد بن حنبل حديث يحيى بن سعيد بن القطان فذكر عن ابي عباس
 قال احمد بن حنبل سماع وروى في صحيح الحديث فهذا من كلام ابن
 عباس وهو موقوف وان كان يمكن ان يتلوه ما يلحقه بالرفوع ومن
 اشكته قوله في الزارعة قال لنا مسلم بن ابراهيم قال حديث ايان
 العطار قد ذكر حديث انس لا يفرس مسلم عن الحديث فابان القطار
 على شرطه كعاد من سلمة وعبر في التلويح لكل منها بهذه الصيغة
 لذلك انتهى كلامه وقال في الفري ما ذكر ما من الصلاح هنا يويد
 ما جزم به العراقي في التعريفات وانما كان هو الصواب لان تقدير
 الانقطاع يقتضي كون البخاري مدلسا والواقع خلافه وسياتي في اول
 القسم الثاني ما يشتمل المذكور هنا ويوافق حكمه من الاتصال بالشرطين
 المذكورين وان الخطيب حصر ذلك بما عرفت من عاداته لا يروي بقال
 الا ما سمع كحاج الا عورثا ويلحمة فالمختار عند الحافظ ابن حجر ان حكم
 قال في المشيوخ مثل غيرها من التباين المجزوم من قال والذي خسر لي
 بالاستقراء من صحيح البخاري انه لا ياتي بهذه الصيغة الا اذا كان
 المتن ليس على شرطه في اصل موضوع كتابه كان يكون خلاصه
 الوقفاد في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج انتهى وهو موافق
 لما نقله عنه شيخ الاسلام تثير ان اطلاقه في التعليل لا ينبغي على
 هذا الا بهامه انه يجري على التفصيل الا في وهو يرشد المراد ان قال
 وحدها ليست من صيغ التبريض التاكيد الا للتعليل المتصل وانه
 اعلم تنبيه سكت المصنف عن مفهوم قوله فان كان من قوله شيخنا
 لذلك المصنف وهو ان لا يمكن شيخا له لو صرح انه يتفق على انه
 تعليل ولا يظهر ان التقييد بالمصنف هنا كما يستتبع اول البحث

قوله ان عذابي الراوي المحذوف والباري قولمان بحكي مسمى من وجه اخرية
 متعلقة برف قوله فان قال جميع من احذفه ثقات الخ راعى جميع
 فتح الخبر ورواه في لفظ اخره واحري اذ كانت عادته ان لا يحذف
 الاثقة كسنيان بن عبيدة او كانت عادته ان لا يروي الا عن ثقة
 لانه قد خالف عادته وقد يكون ثقة عند غيره ثقة عند غيره
 وهذه طريق الحديثين واما الاصوليون فقدم من صرح بان
 لا يروي الا عن ثقة او عرفة ذلك من عادته فهو موقوف الرواية معول
 بحديثه كما قال ابن السكيت وغيره قوله حبان سلة التديل
 على الابهام معنى جات صار تاي صارت المسئلة بدلك القول
 في المسئلة السمانية بالتعديل على الابهام وتديل الابهام وحي ان يعدل
 من لم يسم لاسمائه مع كونه لم يفصل السباب لتدليله لانهما تعدد
 الا حاطة بهما لا يشترط تفصيلهما بخلاف الجرح لا بد ان يعين النوع
 الذي جرح به ذلك الراوي فيكون منه فردا حذفي استغاط العلة
 وهذه هي سلة التديل الابهام في مقولته واما سلة التديل
 الابهام فيقوله اقوال مذهب الجمهور فيها واليه ذهب ابن الصلاح والخطيب
 والصبر في ما قاله المصنف ان لا يلزم تركونه عند لا يكون
 عند غيره كذلك فطعله اذا سمى يكون ممن جرحه غيره جرح قاص
 بل اضربه عن تشبيهه رهبة توقع نزول في القلب وقيل يكفي بطلان
 وقيل ان صدر التديل من عالم قبل لا من غيره وقيل يقبل من العالم
 في حق من قبله دون غيره انتهى قوله حتى يسمي اي وتبين تشيئة
 عدالة وانما شرطوا تشيئة لاحتمال ان يكون ثقة عند غيره
 فاذا ذكره يعلم حاله فالتساق وليس هذا بشي لانه تقديم
 الجرح التوهم على التعديل المبرح انتهى قلت هو كلام غير سديد
 وليس

وليس صادرا عن تامل من يد لان التعديل الجرح ما يقتضي به اذا سمي المعدل
 ومسلخة التعديل على الابهام ليست كذلك كما اثبتنا الابهام من افتراق
 المسكتين وقوله انه من باب تقديم الجرح ممنوع وانما هي من باب
 الوقف عن المخذوم ووجه للارتياب حتى يتبين حاله من جرح وتحويل
 كما قاله ابن الصلاح وحكا عنه العراقي جاز ما به في الفينة والجملة
 له من هذا النمط كثير كملعقت فيما رقت قوله ان رفع الحذف
 اي حذف كل الاستاد او حذف بعضه كقوله لا يني صلي الله عليه
 وسلم ان قال ابن عباس ان قال الزهري مما هو من صنيع تعليق
 الحديث قوله كما يجاري يشتر بعدم قصر الحكم عليه كما هو
 صدر عبارته وابهام عبارة العراقي فقول هذا التقصيل
 على الصحيح من غير ما حذوه ولذا انك شيخ الاسلام وتعليقهما
 تعليق كل من التزم الصحة انتهى قوله فما اوتي فيه بالحزم
 اي بالحدوث والتعليق الذي اتي فيه بصيغة الحزم كقوله
 فلان وروي وذكره وراى في تزييا يابروا على هذا وهو
 مبني للمفعول قوله ولا على انه ثبت استاده عند
 قال ببقائه سلمنا لكن لا يلزم من ثبوت عند ثبوت
 عندنا كما قلنا في المعدل على الابهام ولا سيما وليس ذلك
 من مقاصد الكتاب وكان الجواب انه لا استقري امره فوجه
 مصيبا في كل من عدله صار امره مخالفا لغيره وحصل
 من ان كذا في تصرفه عالم يحصل لغيره انتهى قوله وانا حذوه
 اي استاده لغرض من الغرض من جعلهما كونه حال ذلك المستر
 ليسوا على شرطه قال في وان كانوا متولين قوله وما اتي
 اي بالحدث والتعليق الذي اتي فيه بصيغة غير الحزم

ن
 فها اتي

كفيل وروي ريد كوفيل والراي فيه انه لا يحكم بصحة عملا بظاهر الصيغة
ولان استعمالها في الضعيف اكثر منه في الصحيح ولا يحكم بضعفه
ايضا ولكن ايراد المعلق كذلك في ثنا صحيحة يشير بصحة الاصل
له اشعار ابو شيبه ويركن اليه ويأتي قريبا ما يروى عليه فان
قلت فان صنع جنيده بقول البخاري بل دخلت في كتابي الجامع الا
ما صح وقول لا يمتد كثيرا فيه محكوم بصحته قلت فحمل ابن
الصلاح على ان المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الابواب
دون التراجم والتعليق ونحوها لتبسيط ما ذكره المصنف
من قوله فان في فيه بالجزم الى آخر الشرح فيه اجمالا يتوقف بيانه
على جلب كلام الراي وما يتعلق به فانه قال في شرح قوله فان
يجزم فصيح او رد مرصدا فلا ولكن يشير بصحة الاصل كنه
اي ان في بصيغة الجزم كقوله قاله فلان او روي فلان ونحو
ذلك فالحكم بصحة عن من نقله عنه لانه لا يستحي بان يجزم
بذلك عنه الا وقد صح عنه عند شرا الحكم بصحة الحديث مطلقا
يتوقف على ثقة رجاله واتصاله من موضع التعليق فان كان
فيمن ابرزه من لا يجتمع به فليس فيه الا الحكم بصحة عن المسند
اليه كقوله البخاري وفاد من عن ابيه عن حماد عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه احق ان يسقي منه قال ابن الصلاح فتدلى ليس
من شرطه قطعا ولذلك لم يورده الحميدي في جملة غير الصحيحين
وان ورد مرصدا ايا في به بصيغة الترخيص كقوله ويذكر
وبروي وبقال ونقل وروي ونحوها فلا تحكن بصحة
كقوله وروي عن ابن عباس وجزه ومحمد بن عيسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الفخذ عذبة لان هذه الالفاظ استعمالها في الضعيف
اكثر

اكثر وان استعملت في الصحيح وكما قوله في الباب يستعمل في الاثرين
معا قال ابن الصلاح ومع ذلك فابراده له في ثنا الصحيح مشعر
بصحة اصله اشعار ابو شيبه ويركن اليه وحمل ابن الصلاح
قولا البخاري بل دخلت في كتابي الجامع الا ما صح وقول لا يمتد كثيرا
بصحة على ان المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الابواب
دون التراجم ونحوها انتهى وفيه ساجت الا ولس قوله
فان يجزم فصيح قال في الشرح الكبير كقوله في البخاري
قال ابو هريرة صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى
لكن ليس ذكر وان حكم بصحة في من نمط الصحاح المسند
فيه لانه وسم كتابه بالجامع المسند الصحيح فيه عليه
ابن كثير واحسن من بعضهم بل البخاري ربما جزم بالشي لا يدر
صحيحا كقوله في كتابه بوجه في باب وكان عرشه على الماثر الحديث
ابي سعيد الناس يصيغون يوم القيامة فاذا انا بموسى قال وقال
الماجنون عن عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة عن ابي هريرة فاكون
اول من يبعث قال وروى البخاري في نفسه بنفسه فذكر في
احاديث الانبياء حديث الماجنون هذا عن عبد الله بن الفضل
عن ابي سلمة عن ابي هريرة وكنا رواه مسلم وابوشامه ثم قال
وقال ابو مسعود اننا بعثنا عن الماجنون عن ابي الفضل عيين
الا عرج ذكره الشيخ في التلخيص وقال ان ذلك لا يقبل بالبخاري فلا
يمكن ان يجزم بشي الا وهو صحيح عنه وقول البخاري في التوجيه
وقال الماجنون الى اخره صحيح عنه بهذا السند وكونه رواه
في احاديث الانبياء اتصالا بحمل كان ابي سلمة الا عرج لا يروى على
صنف الطريق التي فيها ابو سلمة ولا مانع من ان يكون عند الماجنون

في هذا الحديث اسنادان وان شيخه عبد الله بن الفضل سمعه من
 شيخين من الاعرج وسألي سلة فرواه مرة عن هذا مرة عن هذا ويكون
 الاسناد الذي وصله به البخاري صحيح من الاسناد الذي علقه به
 ولا يحكم على البخاري بما لو لم يعلق بقوله في مسعود الدمشقي انه انما يروي
 عن الاعرج فقد عرفنا البخاري عنهما ووصله مرة عن هذا وعلقه مرة
 عن هذا لا ما يقتضي ذلك فما وصل اسناده صحيح وما علقه وحزم به
 بحكم ما يضاف للصحة انتهى فقال المؤلف في القدر منها واعتزل اخر مردود
 فقد روي الحديث المذكور ابوداود والطبراني في مسند عن عبد الله
 ابن الفضل عن ابي سلة كما علقه البخاري فيطل ما ادعاه ابو
 مسعود من ان ابن الفضل لم يروه الا عن الاعرج وثبت ان له فيه
 شيخين انتهى كلامه ب والفرق في وجاهة تبيينهما على الشرح المشار
 اليه الثاني قوله وانما ينبغي موضع التعليق اي فقد يكون
 غير متصل قال البخاري وقال طائفة من الناس انما ينبغي موضع
 يثاب جنبوا وليس هو على علمه وجب على صاحب محمد صلى الله عليه
 وسلم المدينة قطار سمع من معاذ بن عبد الله العلة ونحوها
 لا ينبغي الاحتجاج بها الا اذا نظر الاسناد من العلق عنها في متنها
 فوجه صحيح وقد تروى بعض الفقهاء انه محكوم بصحة مطلقا
 فيقولون في تضاعيفهم اخرجنا تعليقا بحزم وما به وهذا كما وقع
 لهم في الاحتجاج بما سكت عنه ابوداود ولقوله ان ما سكت عليه
 صالح وخفي عليهم انه يريد بصالح اتم من الصلاحية للاعتبار او
 للاحتجاج واشد من هذا ان يكون انما سكت عليه في موضع الذي
 نقلوه منه ليبينه على حاله في موضع اخر وذلك لان ما يفتي
 بالضعف في الباب غير على طريقة الامام احمد فان ذلك
 عن

عن ابي بن راي الجال الثالث قوله فلهذا ليس بشرط بل لا يفتي
 به الا انه لما برز حزم به فقال وقال بن لصحة الاسناد منه
 اليه ولما طواه في السند مرض فقال ويذكر عن يعقوب بن حميد قلاييجر
 في البيت يعقوب بن حميد بن زهير بن حكيم بن يعقوب بن اعترض علي بن
 الصلاح في حقه حديث جرحه في حديث بن رايان حديث جرحه صحيح
 قال الشيخ في التلخيص وعلى تقدير صحة ليس عليه رد لان ما ينف
 صحته مطلقا بل كونه من شرط البخاري فانه لما مثله به وبحديث
 من قال فلهذا قطعا ليس بشرط بل لا يفتي ايضا لما فيه من
 الاضطراب في استاده فقبل عن زهير بن عبد الرحمن بن جرحه
 عن ابيه عن جرحه وقبل عن زرعة عن جرحه ولم يذكر اياه وقبل عن ابن
 جرحه عن ابيه ولم يسمه وقبل عن عبد الله بن جرحه عن ابيه وقد اخرج
 ابوداود وسكت عليه والزهد بن طرقة وحسنه وقال في بعض
 طرقه وما روي استاده بمقتضى قوله البخاري في صحيحه حديث اس
 سند وحديث جرحه حوط الرابع قوله يتوقف على ثقة رجاله
 الم اباذ ان التعليق عن غير الامانة الخامس قوله فلا يمكن بصحة
 اي عن علقه عنه مجرد تلك الصيغة لانها لا تقيد بها بل من المعلق ما هو
 صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف ثم ما هو صحيح لم يوجد منه ما هو على
 شرطه الا في بواضع يسيرة فلا الشرح وغيره ولا يستعمل ذلك
 الا حيث يورد ذلك المعلق بالمعنى ويختصر بوجود الخلاف المشهور
 في جواز الرواية بالمعنى وفي جواز اختصار الحديث وان رايت ان
 ينضم لك فلهذا فتايل بين موضع التعليق وموضع الاسناد تجد
 ذلك واضحا السادس قوله استعمالها في الضعيف اكثر وكذا تغيير
 الصلاح بقوله لان مثل هذه العبارات يستعمل في الحديث الضعيف

ايضا يدعي الاعتراض بان البخاري قد يخرج ما صح بصيغة التوضيح بقوله
 في باب الرقي بفاتحة الكتاب مع انما اذا استدل الحديث في الباب بعد بلطف
 فانطلق رجل الى اخيه ما اخذتم عليه اجر كتاب الله وشبه النص في كونه
 على ان البخاري قد يصح في ذلك لقوله اخر غير الصنف كما اذا ذكر الخبر
 بالمعنى لوجود الخلاف في جواز الرواية بشي لمعني كما اذا اختصر
 في الخلاف في جواز ذلك وخبر ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بالرقية بفاتحة الكتاب وانما فيه تفسير
 على ذلك ونسبة ذلك اليه صريحا تكون مشبهة معنوية ويؤيده
 ذلك ان البخاري يعلق بعضه في الاجازة في باب ما يعطى الرقية
 بفاتحة الكتاب بلطف وغير بصيغة الجزم فقال وقال ابن عباس
 ان اخي ما اخذتم عليها اجر كتاب الله وما اعترض به علي في اصلاح
 قول البخاري ويذكر عن جابر بن ابي بصير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صدقتم مع انه صحيح ومن الاعتراض قوله ايضا في باب ذكر
 العشاء والعنمة ويذكر عن ابي بصير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم الحديث السابق قال ب فيجوز ان ملا ابن
 الصلاح اذا اوجدها عند البخاري حديثا مذكورا بصيغة التوضيح لم
 يذكره في موضع اخر من كتابه مسندا او تعليقا بجزء ما به لم يحكم عليه
 بالصحة لانه لم يحكم بصحته بمجرد ذلك الثاني قال ابن الصلاح وما ذكرناه
 من الحكم في التعليق المذكور فذلك في ما اورد منه اصلا ومقصودا لا
 فيما اورد في موضع لا يستشهد به فان الشواهد يجتمع فيها ما ليس
 من شرط الصحيح مطلقا كان او موصولا قال وقد بينع في التزام ما ليس
 من ذلك فطحا مثل قوله في باب ما يذكر في الفخذ الخ وقوله في باب
 باب من ابواب الفسل فقال فيقال به الخ فاعلم ذلك فانه مهم قال المولد

وقد

وقد اعتبرت ما في البخاري من ذلك فوجدته بفضل فاذا اردت هذا في
 مقام الاحتجاج وسكت عليه فانه يكون محتجا به معجبا وحسنا
 لما تمكث به من ارفعه كقولنا ويروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 لا يروي عن علي الا من طريق الحديث وهو ضعيفنا نقا لكان قوي
 بالاجماع وقمار حسنا لغيره فهو من خط الرتبة عن شرطه واذا
 كان ضعيفا فيه عليه هذا فعلة دايما تشييهما ان الاراد
 اذا علمت هذه القواعد المهمة عرفت المقال الذي اشار اليه المولد
 فلا تكن من الغافلين الثاني فتقضي كلام العراقي في نظره ان كل
 ما يورده البخاري بصيغة التوضيح لا يكون صحيحا فيه نظر
 فقد استشكل الصنف في باب حوقا لوس من ان يحيط عمله
 وهو لا يشتر تعليقا البخاري عن الحسن فانه الامور والاشياء
 لا ملائق حيث قال فيه ما يذكركم عن الحسن انه قال الخ يقول
 وقد يستشكل ترك البخاري للزم به مع صحته عنه وذلك بحول
 علي فاعرف ذكره في شيخنا ابو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه
 الله ومي ان البخاري لا يحسن صيغة التوضيح بضعيف الاستاد
 بل اذا ذكره امتن بالحق واختصره التي بها ايضا لما علم من الخلاف
 في ذلك فمما كذا في انتمى وقد ذكر بعد ما بسطه الملقظ المختصر
 منه ولا يورد ذلك علي كانه هنا لانه من جملة التفصيل الذي اجل
 فيه المقال فاستغن بدي الحلال والكمال فوله والثاني فيه
 مناقشة نعلم ما ذكرناه في قوله الاول ايراد او جوابا فليترك
 قوله ما سقط اي حديث مرودا والحديث المرود الذي سقط
 من اخره استاده ولو قال ما سقط من سنده من بعد الثاني او ما
 سقط اخره كان احصا واظهر قوله المرسل يجمع علي ما سبيل

المرسل

ورسلا ما خرو من الارسل وسوا الاطلا في كقولهم تعالى ان ارسلنا الشياطين
 على الكافرين تؤزيم ان افكان المرسل اطلق الاسناد ولم يبينه جميع
 روايته حتى يتبينه لقابله قوله وصورتها اي وتصويره
 ان يقول الخ ومما اصح القول واتخذت الصفة والمحل لكن لا بد من
 تاويل صورة بمصور وقوله بمقول لما لا يخفى وانظر لاي شيء لم يقل
 وحقيقته انه سرفوع التابعي ويمكن ان يقال ان ما ذكره عارض
 من عوارضه وخاص من خواصه لا ذاتي به فوام حقيقته فهو
 بمنزلة الجولان الصاخك بالمشية الى الامتسان وما ذكره في
 تصويره احدا قوال فيه وثابتها انه سرفوع التابعي الكبير
 وثالثها ما سقط منه راوي موضع كان علي ما حكاها من الصلاح
 عن الفقهاء والاصوليين والخطيب وعبارة التوريب المرسل عنه
 الفقهاء والاصوليين والخطيب وجماعة من المحدثين ما انقطع
 اسناده علمي وجه كان مخالفا اكثر المحدثين فقالوا في روايته
 التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال العراقي وسيجي في التذليل
 عن ابن القظان ان الارسل روايته عن من لم يسمع منه بل يمينه
 ويحييه ثيبه وانما سقطت ليست بارسال بل قولي ليس وعليه فيكون
 هذا قولنا رابعاً انتهى قال شيخ الاسلام ولا وجه ان يجعل تقييماً
 للمثبات بان يقال ما سقط منه راوينا كقول خفي عن التذليل
 ثم قيل المرسل هو النقط وهو ما سقط منه راوينا واحد فليكن هذا
 رابعاً انتهى قوله التابعي يريد المرسل فيكون له سماع من النبي عليه
 الصلاة والسلام ولا كان محكوماً لما اسنده النبي صلى الله عليه وسلم
 بالانفصال كما خلت في رسول هو قول اجتماع وهو كما قرأ النبي صلى الله
 عليه وسلم وسمع منه جيبته ثم اسلم وحدث عنه عليه السلام بما سمع
 منه

منه وخرج بالتابعي الصحيح فانه يحكم له بنبوة ذلك بحكم الانصاف خلافاً
 للاسنادين لا منهم عدول حتى يثبت المقادح فلا تقرر الجاهل باعبارهم
 ولا ينتظر فيهم من الاحتمال ما جري في غيرهم ولا فرق في هذا الصحابي
 بين كونه كبيراً بن عمر وجابراً وصغيراً كالنبي عباس والزيبر هذا
 اذا تقرر له منه عليه السلام سماع والا كان حديثه محكوماً له بحكم اهل
 غير الصحابة مثل محمد بن ابي بكر فانه راوي النبي صلى الله عليه وسلم
 غير محبذ بن علي بن لم يثبت شرط التمييز في الصحة انتهى تنبيه
 بوقال الراوي سمعت من رجل واحد شارباً وامراً او شيخاً فنعرض
 المحدثين بسببه منقطعاً وجيبته ينتقض به تقريرها ما وقد
 يجاب عن الاول بان الراوي ساقط حكماً قال العراقي لكل من هذين
 القولين خلافاً ما عليه الاكثر على ان هذا متصل به اسناده مجهول
 اي بهم لكنه يقيد بما لا لم يسم اليهم في روايته اخري ولا فلا يكون محمولاً
 وبما اذا اصرح من اسمهم بالتحدث بخبره والا فلا يكون حديثه
 متصلاً لاحتمال ان يكون مدلساً هذا كله اذا كان الراوي عنه غير
 تابعي او تابعياً ولم يصفه بالصحة ولا الحديث صحيح لما مر من ان
 الصحابة كلهم عدول ورفع في كلام البيهقي تسميته ايها مرسل
 وراوده بحمد التسمية والافسحة كما اصرح به في موضع لا يخاري لكن
 فبين ابوبكر الصديق بن الشافعية بان التابعي بالتحدث بخبره
 فان عثفت في سلاله حقا لانه راوي عن تابعي قال العراقي وهو حسن متجه
 وكلامه من اطلق محمولاً عليه انتهى وتوقف ثيبه المص بما حاصله ان
 التابعي ما كان سالماً من التذليل جلت عنه عنه علي السماع انتهى
 فاشارة فخر بن محمد المرسل عنه وهو المحدثين خاصة والاسانيد
 قوله سوا كل كبير ام صغير المراد بالكر والصغر يرجع الى

وانما المراد بالكبير من جلد رايته عن الصحابة كعبه من الجبار وبالصغير من
 عداه كمن جلد رايته عن التابعين كجبي بن سعيد وبعضهم فسرا لكبير من
 نبي كثير من الصحابة والصغير من نبي القليل منهم قوله وانما ذكرني
 فتسرد المرود الى هذا عند الشافعي الذي لا يجتمع بالمرسل من غير عارضه
 ظاهر وانما عند مالك في حقيقته راجع في الشرايع والاتباع عنه فلا
 يذكروني فتسرد المرود وانما يذكروني فتسرد المنقول لانه عندهم محبة
 واختاره الامري مطلقا كان المرسل من ائمة النقل ام لا وقيل قورم
 فقبوله ان كان المرسل من ائمة النقل كما بن السيب والشعبي ورده
 بن غيره احتج الاول بان اعدا لا ينفذ الواسطة بينه وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم الا وهو عند عنده والاكابر ذلك تلبسا
 لرئيسا فادعاه وردا احتمالا لظرفا فادعاه وياث قد يظن عدالة
 من ليس بعد في نفس الاسر وياث اعتمد الشافعي كما اشار اليه المنف
 بقوله ليجعل عمال المحذوف في قوله وعلى الثاني وهو ان يكون تابعيا
 جازما ان يكون صغيفا الى اخره قوله وعلى الثاني وهو ان يكون
 ثلثة جازما ان يكون حمل عن صاحب في قوله وعلى الثاني وهو ان
 يكون حمل عن تابعي اخر فيعود الاحتمال الى قوله ويتعدد داما
 بالتجوز بفتح هرة اما التي للتقصير اي ما تعدد الاختلاف بحسب
 التجوز العقلي فهو قاهب عند العقل بحسب فرضه وتخويله الى الا
 نهايته من الكيفيات التي يفرضها العقل ويجوزها وهذا استقط قوله
 في محله عند العقل ان يجوز بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم
 من لا يثبت كلفه وتوقيع الشافعي في الوجود الخارجي بذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم انتهى ونحوه انما انما لا يقال في الاضابط له انما
 بالتجوز العقلي فلا ضابط له لكان متجها ولا تعدد الناس متناه

انتهى

انتهى وسبب الاعتراض حملهم بالابتناء على الرجل لا تزير المحشي عن من
 التي للمعاقل غير مراح الكيفيات التي يفرضها العقل ويجوزها في الرجال
 الواقعة في ايمن قوله وانما بالاستفراغ اليهم وانما تعدد الاختلاف
 بحسب الاستفراغ هو هنا نبتع الخزييات الموجودة في الخارج
 فالمراد به المفوي لا الاصطلاح وهو نبتع الخزييات الخارجية ليست
 حكما لكلي قوله في سبعة او سبعة اي فتعد رجاله من
 التابعين الذين يروي بعضهم عن بعض فاهب الى ستة رجال او سبعة
 قال بـ وهذا للشك لان السند الذي ورد فيه سبعة نقل مختلف
 في احدهم هل هو صحابي وتابعي فان ثبت صحبته كان التابعيون
 في السند ستة والا فستة وذلك ان الخطيب صنف في ذلك قروي
 عن شخص من التابعين بينه وبين امرأة الي ابيوب ستة عن ابي ابيوب
 صحابي بينهم ستة والافسحة فانه في علم انتهى ونحوه قال
 قال وهذا للشك لان السند الذي ورد فيه سبعة نقل مختلف
 في احدهم هل هو صحابي وتابعي فان ثبت صحبته كان التابعيون
 ستة والافسحة انتهى ونحوه انما لا يفي قوله بلفظ الاختلاف
 السبب في ثباته هو ان يكون الثقة الذي يرسل عنه التابعي
 روي عن تابعي غير ثقة قاله سبب ولا يخفى ان ثبات الاحتمال
 يستلزم وجوده على ان المراد بها جريانه فلا اعتراض قوله
 وهو احد قول احمد المشهور عنه مقابله ورواه بالكونيين
 الحنفية لا يأمم يعني بالبل بالعرفيين قوله بتقبل مطلقا
 هنا الذي جزو به من السبكي قال وهو وشارحه فان كان المرسل
 لا يروي الا عن عمه كان عروفا من عادته كان السبب والي سلة
 ابن عبد الرحمن بروي ان عن ابي هرة قبل مرسله لا تتنا المحذور

وهو جليل سند حكما لان استقاط العدل كذكره انتهى بتبيينه
قال ق كان الراوي يترى قول لم يطلق او ناخير قوله الا لكثيرين الكونيين
عن قولنا اننا نبي ليل يوم الاطلاق انه سواء عن من عاده ما ذكر
اولا في مخالف ما عند الكونيين والكيين انتهى قلت هذا الكلام
ساقط جدا لا وجه له اذا لا يخفى ان بعد معرفته انه نبي المبحث بمن
عن من عاده من التابعين انه لا يرسل الا عن ثقة ان الاطلاق
في كلامه اعلم لا بد ان يكون في ثقة ثقة تفصيل اما ما هو الاخر
وقد علمت ان القول الاول لا تفصيل فيه بل هو يقول بعدم الثبوت
مطلقا لثقة الاختلاف فاذا كان القول الثاني في الثبوت مطلقا لم
يجب ان يكون تاما مع الا في ثبوت الثقة القول الثاني لا يفسد وهو
قولنا اننا نبي ونؤمن ما ذكره مما لا يتوجه الاغفال خصوصا بعد
جعل موضوع الاطلاق ان اننا نبي عن من عاده ما لا يرسل
الا عن ثقة كيف وقد ساقى عن الراوي والباقي ان كان يرسل
عن الثقات وغيرهم لا يقبل برسله اتفاقا فقد ظهر ان ثبوت
ما ذكره مما لا يثبت قوله وثالثا اننا نبي في العلم اننا نبي
لا يقبل المرسل الا اذا كان يرسلنا بغير كبير وكان ذلك اننا نبي
لا يروي الا عن ثقة بان يكون حيث سمى بغير وجه لم يسجد
محمولا ولا معنويا عن الرواية عنه ولا يكفي قوله لم اخذ الا عن الثقات
كما قدمناه وكان ذلك الراوي المرسل فاشارة الى الحفاظ في احاديثهم
وانتهم فيها ولم يخالفهم فان خالفهم بزيادة في اللفظ او في المعنى
وحد يثبه وكذا اذا خالفهم بتقصير في المعنى بان خالفهم بتقصير اللفظ
فقط لا يضر ولا يبدل ان يمتنع ذلك المرسل بحجبه من وجه اخر بيان
للطريق الاول مستمدا ان او مرسلنا نخرج احتمال كون المحدث ثلثة

في

في نفس الامر وانما اصلاح فعهده اذا اعتضد قيل بغير تفصيل وجزم
ابن السكيتي كلاما لا يشافي فان قيل اذا اعتضد سبند صحيح
والجدة فيه دون المرسل قيل صا سقا دليل من احدهما لا يحتاج
الى عاصده والاضحى يحتاج اليه على ان الراوي حمل السند العاصر على سبند
لا يحتاج به منفردا للضعف بمثل ما اذا اعتضد المرسل بمثل
فان قيل كيف يقوى للضعف بالضعف قيل لا انه يحصل منه
الهيئة الاجتماعية من القوة ما لا يكون مع الواحد فقط كالخبر المولف
من الشمران وهو ما اشار اليه بعضهم بقوله لا يمانا ان كل واحد
منها ضعيفا بانفراد به يحصل بانضمام احدهما الى الاخر قوة مبنية
للظن ليست ثابتة في حاله الا انفراد فالاجلي ومن الشايح
ضعيفان يقبلان قويا فان قلت فلما حكم رسلنا بغير الضعيف
كلنا هو يمتنع اننا نبي اذا اعتضد قلت الرد مع العاصر
له جميعا فان قلت فعبارة الشارح قاصرة عن ادراك اننا
لان اننا نبي في ثبوت ذلك بربايه كبارا تابعين قلت قد
اشار الي ذلك بلفظ لا يتا لا عبارة قاصرة الى واجب
بقوله لانا نقول بوثوق المقتول انما هو على الاعتقاد فقط
والاعتقاد له شروط منها كون المرسل رواية تابعي كبير انتهى
قوله بحجبه الى ليس في عبارته ما يقيد بخلها العاصر فيها
ذكر تلابنا في انه اعتضد عنده ايضا بقوله صحابي وفعله
او قول اكثر العلماء وقياس معنى وان شئت له من غير تكبر او
عمل اهل العصر على وثقه فان قلت فان بقي المرسل لا عاصد
عنده من لا يحتاج به بدونه ولا دليلية الباب سواء وهو دال
على المنع من شي قلت ثالثا ابن السكيتي الاظهر وجوب الاكتفاء

ففي

عن ذلك الشيء للاحتياط وقيل لا يجب الاكتفاء لانه ليس بحجة جسيمة
اما الوجوب فلا يوجب فيه عنده البتة تقييد
اعضاؤه الصغيف الصالح للترجيح حكمه حكم القوي والسا على
قوله ان كان باثنين ايل كان السقط المطلق من السند حاصل
سقط اثنين ومتحققا في حقه تحقق الحكم في حقه وتدرج ثبات
الراجح ان نصا عاما ما يقتضي فيه بالمدكور على ما حكاه الرضي وغيره
فقول من قال بوقاله به لا فصل عدا او اكثر كان اولى بيلا يتوهم عدم
الاكتفاء بهما لا يثبت اليه عند المحللين قوله فهو المفضل
اي بالحديث السابق من يسنده ما ذكره المسمى عند الحديثين فيهم
بالحديث المفضل بفتح الصاد من عضله اي عباؤه فهو مفضل
فكان الحديث الذي حدث به سقطا ما ذكره عضله واعباؤه فلم
يبتنع به من يرويه عنه كذلك هذا معناه لغة واما اصطلاحا
فهو ما قاله المص والعلو ان العضل يقال للمشكل ايضا لكنه بكسر
الصاد وقيل بفتحها وعليه فهو مشتق من كانه عليه لام ولا
يجوز ان المتبادر من اثنين انه صفة راويين بخلاف واحد
تسمي العضل وله قسم اخر وهو اسقاط ابني والصحابي معا ووقف
الحديث على التام يعني كقولنا لا عشر عن الشعبي يقال للرجل يوم القيمة
عملته كذا وكذا فيقول ما عملت فيجتم على فيه فتتطرق حواره
او لسانه فيقول حواره بعد كن الله ما خاضعت الا فيكون رواه
الحاكم وقال عضله الا عشر وهو عند الشعبي متصل بسند رواه
مسلم من حديث فضيل بن عمرو عن الشعبي عن انس عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما سنخس ابن الصلاح جعل هذا القسم من العضل قال
لان هذا الانقطاع بواحد مضموما على الوقف يشترط على
الانقطاع

المتن

الانقطاع باثنين الصحاوي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باسند
الاعضاء اولى قلت ولا يجزي انطباع كلاهما في قول مصنف من
المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصرح بذلك راس
الصالح كما حكاه عنه فيما يكون مطلقا معضلا فيجتمع ما سلف
قوله والا اي وان لم يكن السقط بسبب حذف اثنين متواليين
بان كان بواحد لا من اخر السند ولا من اوله من تصرف مصنفين باثنين
فما عدا من غير متواليين قاله بقلت واعلم ان ما ذكره في تعريفه المتقطع
سني على احد القولين وقيل انه ما لم يتصل استاده فيدخل فيه
المرسلي والمعضل والمعلق وقيل غير ذلك واستقرت ان الصلاح
الذي يجب المعني دون الاستواء فان الاقرب فيه الاول
قوله فان كان السقط باثنين غير متواليين الخ قال فان كان
السقط في موضعين غير متواليين باثنين لا وهم خلا في الراء فلما
جعل عدم التوالي صفة لاثنين واهلها او احدهما في السند حكمه
حكم اسقاطهما او اسقاطه كسمعت رجلا رجلا كما تدرمته
قوله فهو المتقطع اي فهو النوع المسمى بذلك من الحديث قال
قوتلا عن المص ويسمى بالسقط منه واحد منقطع من وضع وما
سقط منه اثنان بالشرط منقطع من موضعين وهكذا ان في ثلاثة
من ثلاثة وان في اربعة من اربعة تقييد مات الاول
قيل لو اقتصر المص على التشيل للسقط بواحد كان اولى بوجود
التكرار فيما ذكره ان يصدق عليه انه سقط واحد في موضعين
او مواضع انتهى قلت بل لا ريب ما فعله لانه لا تارة التضييق
على قدر صور المتقطع الثاني للمتقطع اشلة منها ما لك عن
يجي من سعيد عن عابشة واما سمع من سمع منها والمعضل اشلة

منها السند عنه عن مالك عن أبي هريرة باسنادا إلى أبي الزناد والاعرج قوله
 ما ذكره المصنف من هبة بن الصلاح خلافا للتبريزي حيث قطع
 والمعضل يبين طرفي الاستاء فاحذف من اول استاده واحذف
 عند ابن الصلاح والثاني مؤيدان بعضل عنده ايضا فيجاء معان المعلق
 وعند التبريزي الغشيان من المعلق فقط فلا تسلك الثلاث
 متباينة عنده وبينهما عموم ومقتضى عند ابن الصلاح كما سلف
 الرابع ذكر الجوز في في مقدمته كتابه في الموضوعات ان المعضل
 اسوا حال من المنقطع والمنقطع اسوا حال من المرسل قليل وانما يكون
 المعضل اسوا حال من المنقطع اذا كان الانقطاع في محل واحد فان
 كان في محلين ساوي في سوا حال المعضل ولا بد ثانيا في كل واحد
 الخامس من مظان المرسل والمعضل والمنقطع كتاب السنن لسيد بن منصور
 وروايات ابن أبي الدنيا والله اعلم قوله ثم ان السقط من الاسناد
 الظاهر ان ثم للاستيفاء والترتيب الاخبار في الترتيب الزماني
 والمراد بالسقط محله كما ان المراد بالاسناد السند قوله يحصل الاشتراك
 في معرفة حدث من وقعت منه الشك لعله من قبله حيث قال
 فيه فلا يدركه الا ائمة الخراف المطلقون الخ فالمراد يحصل الاشتراك
 في معرفته للمخاطب المطلقين على طرق الحديث وعلمه وغيره وقوله
 تكون الرواية الخ علمه للاشتراك او حصوله والله اعلم تنبيه
 قال ف قوله يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكرار والله اعلم انتهى وانت
 خير بانه لا تكرار البتة لان الاول بيان للسقط الواضح والثاني
 بيان للطريق الموصل لمعرفة ذلك السقط لان الواضح مفرد بالتشكيك
 بين ما لا يخفى اصلا وما يخفى على غير الفواص فيحتاجون لطريق يوصل الي
 معرفته وما يبعد ما بين المحلين فلا تكن من الغافلين تنبيه

لوقال

لوقال في الاصل فيكون واصفا وقد يكون خفيا اما ان يكون واصفا واما ان
 يكون خفيا كان اوضح قوله فالاول ولا ينفك الاول وهو ما يكون
 في محل السقط منه واصفا قوله يدرك بعد التلاقي اي يتوصل
 اليه ادراكه اي لا اطلاع عليه بعلم عدم التلاقي ككون مولد الدار وبعدها
 عن وفاة من روي عنه وتكون جهتها مختلفتين كخراسان والاندلس
 ولم يعلم ان احدهما محل في جهته الاخرى فان قلت لم يذكر المعمل لهذا النوع
 اسما قلت نعم لكن قال ب ان هذا القسم لا اسم له الا المنقطع وان
 من اول السند من تصرف مصنف سمي مطلقا ايضا انتهى والذي يظهر
 دخوله ايضا في باب المعضل والمرسل والخاص ان هذا القسم ليس
 له اسم خاص بخلاف باقي الابواب السابقة فينظر لمحل ذلك الحذف
 الواضح ويحكم له بما يلحق به من سميات تلك الانقابات السابقة
 وقطع عليه اسما وهذا من تعليق وانقطاع او عضل او رسال
 والله اعلم قوله لم يكونا لاسميته متعلقه بيد الذي يدرك
 بسبب كون الراوي لم يدرك عصر من اوم انه شيخه وادرك عصر
 ولم يحقها وقوله والخالان الراوي لم يدرك ليست له من اوم انه
 شيخه اجازة ولا وجادة راجع للميلتين ومن هنا عرفنا ان المراد
 انه شيخه بحسب دعواه وزعمه انه لقي من روي عنه والافلا
 مشيخة له عليه كما هو بين تنبيهات الاول الاجازة العبور
 والافلا حذرا اصطلاحا لاذن في الرواية ولها مراتب وانما يطابق
 بيانها والوجادة بكسر الواو مصدر وحديث مولد واصطلاحا ان
 تجد بخط من عاصرتنا ومن قبله لم يجد ذلك به وترويه عنه بخبر
 لفظ وجدت بخط فلان لكن لا بد من تحققك انه خطه الثاني
 عطف الوجادة على اجازة مشريا مستقلا لاجازة في انفصال

دون ان ينضم لها الا حجة وهو المشهور خلافا لما زعم انه لا بد ان تقترب
 الوجادة بالاجازة وعليه فهي اخص فكل اولي تقدمها على الاجازة والله
 اعلم الشك انت انت احترز بذلك عما لو كان له منه اجازة او وجادة فانه
 حينئذ يكون من قسم المنفصل لا من قسم التقطع والله اعلم قوله التبايح
 اصله الممزلة من ارج بورخ فسميت هزلة وهو مصدر التفريق
 بوقت بضبط بعالج وفا بدته معرفة كذب الكذابين وبينه وبين
 الوفاء تجمع وثابة وكثيرا ما يقال قلان المتوفى بفتح الفاء ويجوز كسرهما
 على معنى انه مستوفاه جله وبه على ذلك قوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ففتح الباء على قراءة ثقلت عن علي بن ابي بصير فقولنا اجالهم عموم مخصوص
 من وجه كما قاله جماعة من شراح الانبيئة قوله وقد افتضح اقوام
 او عوا الرواية عن شيخ فظهر بالتاريخ كذب دعواهم مثل ما وقع
 للملك مع ابي جعفر الكشي بضم الكاف وتشد يد المجنة قال لما قدم
 علينا وحدث عن عبد بن حميد سألته عن بولده فذكر انه سئلت
 سبعين وبابين فقلت لا اصحابنا هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد
 سبعة وثلاث عشرة سنة هذا كان الواجب ان يقول فظهر يمكن الترجيح
 بان حجة ظاهريه من حجة انتقح واما الوصية ففاسدة او مشككة
 قوله بالنسبة الثاني الى تال ف القسم الثاني السقط الحقي المدلس
 هو الاسناد الذي وقع فيه السقط فلا يكون له حجة حقيقية انتهى لا يخفى
 ان التثنية فيه وفي امثاله وحل القسم الثاني وهو السند الذي فيه
 السقط الحقي المدلس ونسب عليه نظائره ولا يتم قوله لم يسم
 من حديثي بذلك الحديث والحاصل على عدم التسمية الاصغر واما
 ضعفه واما المدلس ما رواه الراوي عن القيد ولم يسمع منها وعن
 لقيه وسمع منه غير الذي رواه بل يظن محتمل للسماع بوجهه والناحية
 المذكورة

التأنيخ

بيان
وكان

المذكورة جارية في التفسير قوله واهم عطف على امرهم وسامعه
 مفعول ثان لا وهم ومفعوله الاول محذوف والتقدير واهم من رواهم
 والاخرين عنه سماعه الحديث الخ وهو صادق بان يكون بصيغة
 معينة او لا وهو الحق فيدخل قوله ابن خشرم كنا عند ابن عيينة فقال
 الزهري فقبل له حوثك الزهري نسكت ثم قال قال الزهري فقبل له
 سمعته من الزهري فقال لا لم اسمعه من الزهري ولا من سمعته من الزهري
 حدثني عبد الرزاق عن الزهري رواه الحاكم قال المصنف وهو من تولى
 الاسناد ويسمى تدليس القطع لكنه مثل ما رواه ابن عدي وغيره
 عن لطناشي انه كان يقول حدثنا ثم يسكت ويثوب الخ قطع ثم يقول
 هشام بن عروة عن ابيه عن ابي بن عتبة ومنه تدليس العطف وهو ان
 يصرح بالتخديث عن شيخ له ويعطف عليه شيئا اخر له ولا يكون سمع
 ذلك المروي عنه مثله ما رواه الحاكم في علوم الحديث له قال
 اجتمع اصحاب هشيم فقالوا لا تكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه
 فحضر ذلك فلما جلس قال حدثنا حصين وبغيرة عن ابراهيم رفاق
 عدة احاديث فلما فرغ قال هل لست لكم بشيء قالوا لا فقال
 يلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم اسمع من بغيرة من ذلك
 شيئا ومع ذلك فهو محمول على انه نوى لقطع شوقا له وقلان اي حدث
 قلان او قال قلان والى كان كذا بال الكلام مفرغ في تدليس
 الشك قال قلت ظاهر كلامهم كقولهم الا في ويرد بصيغة
 تحتل المقام لا بد للتدليس بصيغة قلت نعم لكنه لا يبيد
 قصره على صيغة بعينها بل موطنة كما تفرقه من قوله المصنف وان
 جري على الطالب كما يصرح به قوله من تدليس الاسناد وان يستقط
 الراوي اداة الرواية مقتضرا على اسم الشيخ ويفعله اهل الحديث

كثيرا وشكوا له بما ذكرناه والله اعلم قوله من لم يجدته به اي بذلك
 الحديث الذي دل على فيه واما الصلاح فاجتمع به فاما لا يد منه كما في المصنف
 بعد ذلك خلافا لما اوردوه كلام ابن الصلاح قوله واشتقاقه من العيس
 بفتح الدال فان قلت المصدر الماير على الحديث من العيس فملا وقع الاشتقاق
 منه قلت لم يشتق من منه لانه قريب والدس مجرد والاشتقاق على الراجح
 لا يكون لان المصدر مجرد مطلقا كما في تقديره حتى قال الصريحيون ان المصدر
 مجرد كما في قوله من العيس والمردود من العيس على ان العيس لغة تميم العيب
 في بيعه ونحوه فلا يطرئ في جميع ما وقع المصدر بخلافه في الدس بالمعنى المذكور
 فانه مطلق فيها لان الراوي كما في النسخة الحديث على الواقع عليه
 اظلم اسر واوقع في الخيرة ثبته قوله وهو اختلاط الظلام
 الظاهر ان المراد باختلاط الظلام اشتداد علي حقه قوله
 حتي اذا احاط الظلام واختلط
 وحسب رة غيره وهو الظلمة وتايب فاعلم سمي باجمع للسند المدلس
 او الحديث المدلس في سنده وصحبه اشتراكهما راجع له وللظلام او
 لاختلاطه قوله بصيغة الخ تقدم ما ثبته وانه جري على الغاب
 وانا شرط ان لا تكون صريحة في الاتصال بل بصير كذا كما قاله
 بعد تنبيهه قال سبب المراد بالحق هنا الحديث وقال
 في قوله تحتل الذي لا واني ان يتا تحتل السماع كما صرح به الشيخ يحيى الدين
 القزويني رحمه الله تعالى انتهى ويمكن منع دعوى لا ولو بنية بالحق صار
 عرفا كناية عن السماع ومبدأ عرفان المتغير لا بد منه واما الاختلاف
 في السماع منه قوله كعن وكنا قد دخل بالخط فان يفتح الهمزة وتشديد
 النون ومثل قال فعل قلان كما عند الجمهور خلافا للاحمد بن حنبل ومثل
 ذلك استقاط اداة الرأية كما في قوله سفيان الا في الزهر بالحق
 حكمة

حكمة قوله في الشرح كذا يبين ان قال لا في الاصل فيما لا تقصده واما الخفت
 بين ما بينهما من احتمال عدم السماع اما في نحو قوله في صريحه فان عليه
 استغناء ما في العاكرة دون الخلف قوله لا يجوز فيها اي لم يصحها
 فقد يجوز وملا حطة العلانية اما اذا صحها ذلك فلا كذب وكلمات
 الصبيغة صريحة في السماع قال قلت قال المصراع دنا بالبحر نحو قول الحسن
 حدثنا ابن عباس عن علي بن ابي بصير قال سمعته يقول انما المراد اصل البصرة
 الذين سويتهم انتهى وراوي في استلغته وقوله ثابت الباني عن ابن
 حصين وعنه بقوله قلت اما حديث الحسن قوله الشافعي عن ابراهيم
 ابن محمد حدثني حميد بن اسد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن قال
 حدثنا ابن عباس عن ابي بصير قال سمعته يقول انما المراد اصل البصرة
 فلما فرغ خطبنا وقال صليت بكم كما صليت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم علي بن ابي طالب شيخنا في تخرج احاديث الرافي وابراهيم صنيف وقول
 الحسن خطبنا لا يصح فان الحسن لم يكن بالبصرة فاما ابن عباس بهما قيل
 ان هذا من تدليساته وان قوله خطبنا اي خطبنا اصل البصرة ومنابط
 ذلك ان يجمع الراوي الصغير ويقصد اهل بلد او اثار بها والمشاركون له
 في صفة غير البلد به والقرب ويستدل لجواز ذلك بقوله الرجل
 الذي يقتله الدجال لا شهد انك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اي حدث الامم التي انما انتهى قوله الا ما
 صرح فيه بالتخديث اي ولو في بعض الطرق عنه ولو لم يكن ذلك
 الطريق عنده من نقل حديثه ذلك وراوه بالتخديث ان يودي بصيغة
 صريحة في الاتصال كما علمت كذا وسعت واخبرنا وانا قيل انه
 ما كان كذلك لان التدليس كذا وانا هو خبير بظاهر الاسناد
 وضرب من الابهام لم يلفظ محتملنا ذاصح بوصلة قبل لعدم

ليس

١٥٢
 ١٥١

استحازت في قولهم على الاصح هو قول الاكثر من الحديثين والفقهاء
والاصوليين ومنهم من لا علم الشافعي وصحة الخطيب وابن الصلاح ولم يعرفوه
للاكثر من ذلك فذكرناه في هذا الموضع ابو سعيد العمادي ومقابل الاصح
اقواله احرها برده حديثهم مطلقا سواء عينوا الا نضال ام لا لسرا عن
الثقات امر غيرهم تدرئهم ليسهم ام لا وبه قال جمع من الحديثين والفقهاء
حتى بعض من يجتزئ بالمرسل لان التذليس جرح لما فيه من التهمة والنقص
وثانيتها يقبل حديثهم مطلقا كما مر عند من يجتزئ به وثانيتها ان لم يمسوا
الا عن الثقات كسفيان بن عيينة قبل حديثهم والافلاخيين **الاول**
تدرئهم ليسهم قبل حديثهم والافلاخيين **الاول**
كلاما للشرح والاصل ليس فيه الا تدرئهم لا سناد وموان يروى عن
من لقبه اربع منه ما لم يسمعه يوما انه سمعه منه وسكت عنه
تذليس الشيوخ وموان يصف الشيوخ الواحد الذي سمع منه فالتفت
الحديث بما لا يكون معروفه ولا مشهورا من اسم القبط او كنية
او سنية الى قبيلة او بلغة او صفة او بوجه او الحامل عليه تقاصد
اما ضعف في الرواية عنه واما ضعفه عند المدرس بان يكون اصغر من
المدرس واكبر منه لكن بسبب اوكثير لكن تاخرت وقاته حتى شاركه
في الاخذ من هود ونه وخلصه ان يثبت المدرس عن الرواية عنه
لشي من هذه الامور واما لهما المدرس ان يروي ذلك الحديث
عن غيره شيوخ كما كان الخطيب يفعل ونقله ايضا ابو بكر بن
مجاهد القري فخر قاله حديثا عيدا له بن ابي عمير بن ابي
الحافظ عيدا له بن ابي داود السجستاني كما سكت ايضا عن تدرئ
التسوية المعبر عنه القديما بالتجويد فحيث قالوا وجود تلام
الاستاد قانما يروون ذكر من فيه من الاحواء وحذف الادبيا وسو
ان يروي

ان يروي حديثا عن صنفين تفريقا في احدهما الاخر فيسقط الحديث الضعيف
ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة ويعلم انما سكت عنهما لرجح الاول
لرواية عن الجمهور والثاني تدرئهم الاستاد كما صرح به المصنف في الثاني حيث
جعلهم نوعا من تدرئهم الاستاد ولا تعلم من اعترض عن الاول بما ذكرنا الا
ما يؤخذ من كلام العراقي الا في الثاني للتنبيه الثالث بل جزم بعض تلامذته
بان التذليس قسما من تدرئهم الاستاد وتدرئهم الشيوخ قالوا وعلمنا ان
ابن الصلاح والنوري في الحقيقة هذا الاخير داخل في المتقطع على قوله
فيه لكن شرطان يكونان اسقاطا ضيفا كما تقر نعه بعضهم لم يثبت
بالضعيف بل سوي بينه وبين الثقة الثاني يثبت التذليس مرة
لقول الشافعي من عرف بالتذليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من اهل
الضعيفة في الصدق حتى يقول حديثي او سمعت ذلك لانه بثبوت
تذليسه مرة صار ذلك ظاهر حاله معتداته كما انه بثبوت
اللفظة صار ظاهر حاله السماع ويؤخذ من كلام الشافعي انه في
تذليس الاستاد عليه حمل بعضهم والظاهر انما فرق بينه وبين
يقبلة الاقسام الثلاثة التذليس بسبب افتسائه بمسوم
فقد روي الشافعي عن شعبة بن الحجاج انه قال لا تدرئهم لئلا يكذب
وقال لان انا في احب الي من ان ادلس ورايت الذم فيه متقا وثقة
اما تدرئهم التسوية فخرهم ومواقف اراهم التذليس وشركها لان الثقة
فد لا يكون معروفه بالتذليس ويجهل الواقف على الاستد بعد السيرة
قد رواه عن ثقة اخر فيحكم له بالصحة وثبه عزير بن عبد الله بن ابي
تذليس الاستاد في نو حرام حيث لم يكن الروي عنه ثقة عند المدرس
واما تدرئهم الشيوخ فان كان باخفا ما عرف به ضعيفا ومجروح
فهو حرام لتقمنه الحياتة والنقص وحكم من عرف بفعله ان لا يقبل

خبره كما نقلنا عن الرازي عن ابن الصباغ والافانوكروه لا شمله علي معايض
 لا يمتنع استلزامه في علماء ماوراء النهر وما نهر بلخ ويريد من مصر قال
 ابن الصباغ في تفسيره للمروي عنه قال الرازي والمروي ايضا بان لا
 يشبه له في غير بعض روايته مجمل ولا الرابع خرج اولوا الصبح ...
 احاديث جماعة من المدلسين صرحوا فيها بالتقديس كما لا عثر سليمان
 بن مهران وهشيم بن بشير وجماعة اخرين بل قد رتق في الصحاح
 من معنهم ايضا لكنه محمود كما قال ابن الصباغ وغيره علي ثبوت
 السماع عندهم فيه من جهة اخرى اذ كان في احاديث الاصول
 لا المتابعات والشواهد ولا سيما علم قوس وكذا المرسل الحقي
 مراده به مطلق ما فيه انقطاع اما ما سقط معايبه فهو من
 غير الحقي واحترز بالحقي عن الظاهر وهو ان يروي الشخص عن
 من علم انه لم يعاصره وليس بيده وبينه اجتماع ولا سماع لعدم
 انتباهه وصله بارساله وصاحب الحقي لا يقطع بين راويين
 متعاصرين لم يلتقيا او التبا ولم يقع بينهما سماع وسمي هذا النوع
 خفيا لخبائيه علي كثير لا تخاد عصر الراويين فيقع في اليوم بسببه
 سماع احدهما من الآخر وليس كذلك وهذا النوع اشبه بروايات
 المدلسين فلما ذكره عتب المدلس علي ان بعضهم جعل المرسل الحقي
 قسما من المدلس لا يسميه له تعرف المدلس بانه رواية الراوي عن من
 سمع منه ما لم يسمع منه او عن من عاصره ولم يلتقه او عن ائمة ولم يسمع
 منه شيئا يلتقط يوم السماع ونقل بعضهم عن النجاشي في حديثه شائكا
 انه قال ان الجمهور علي ان المرسل الحقي قسم من المدلس لا قسم له انتهى فان
 صح وثبت فهو خلافا لطريق المص لانه جعله قسيما له لا قسما منه
 وطريق ابن الصباغ مما اني تجعل المرسل الحقي قسما من المدلس لا قسيما

المرسل الحقي

كما ياتي التنبيه عليه اذا علمت هذا علمت ان قوله من معاصره لم يلق كان من باب
 الحال المؤكدة او الصفة الكاشفة فان قلت في قوله في الشرح
 اذا مر واخرجه عن الحديث او الوصفية قلت اذا هذا ظرفية
 مجردة عن الاستقبال وليست شرطية اي وثبت صدره الي اخره
 فلا يبعد ان يكون هذا الظرف من قبيل الحال المؤكدة وهي قريبة من
 الصفة الكاشفة علم ان الجملة الشرطية حادثة لذكرها في قوله تعالي
 ان الانسان خلق هلوعا اذا نسي الشرح وعما واقاسمه الخير وعما
 ولعل فائدة تنزيه الشرح اياها ان يراى بها ذكره من قوله من معاصره
 الخاصة غير دامية وليست شرعية هلا اعترض عليه بحشوة حيث
 ذكر في الشرح ما غير المتن لفظا ومعني وقد سبق التنبيه عليه فلا تكن
 من الغافلين **تنبيه** بما ذكرناه سقط قوله في قوله وكذا
 المرسل الحقي اذا صدر من معاصره لم يلق هذا الشرط يوم ان لم يفسوما
 وليس كذلك اذ ليس لما رسل حقي الا ما صدر عن معاصره لم يلق انتهى
 فان قلت ما معني التنبيه في قوله وكذا المرسل الحقي قلت
 قد بينه بيقول ما يروى من المدلسين خفا السقط المرسل الحقي
 وبينه وبين المنقطع عموم مطلق فكل مرسل حقي منقطع ولا تكسر فان
 قلت متضمني قوله لم يلق انه لا بد من ثبوت عدم الالتقي وليس كذلك
 قلت لا نسلم ان ما ذكر مقتضاه بل مقتضاه ما قلناه في ايضا
 اي لم يعرف لغيره من روي عنه اهم بان يكون عدم الالتقي حصل بعلم الظن
 او شك **تنبيه** بما ذكرناه الظاهر ان اسم الاشارة عما يدعيه علي ما في
 الشرح ما ذكر بعد جعله مكانا يجوز لا علي ما في المتن من قوله معاصره
 لم يلق اذ لم يحصل به فرق بين المرسل الحقي والمدلس كما لا يستر علي في
 فهم فان قلت لم لا يحصل به الفرق سطونا ومفهوما قلت

تدريثا ان المراد لم يعرف لقبه وهو ان علي بن ابي طالب الملقب بالمعتمد في المدرس فقام له
قوله لقائه اياه اي مطلقا من عند من كان هو المراد منه عند الاطلاق
وجنبته فلا يباي ما قد شاء علي بن ابي طالب ان يباي انما تنبيه
قال بعض من كتب على كلام المصنف انه اعتبره شائعا اياه وقد جعله
اولا ان يرد بصيغة تختل الملقب فيسمى مخالفتا انتهى وهو هو
قاله محتملا فيما مر من المراد من الملقب تمت احتمالا السماع لخصوصه ذلك
المروي وهذا لا يباي في القطع بثبوت مطلق سماع وهو ما قاله هذا قوله
ومن ادخل الخ اي كما اقتضاه كلاما من الصلاح وهو ظاهر كلام المصنف
ايضا وما انزاد اياه من وجه مخصوصا وقد ثقل بعضهم انه اطلق
بعضهم عليه بايئة الصحا في بواسطة اسقطها ورفع الحديث
تدريسا دون المحضر ما ذكره في قوله ذلك الا رسالا وقد مر
ان طريقا من الصلاح في طريق من جعل المرسل الخ في قسم من المدرس
قوله في تعريفه لتدريس الارفي في تعريف المدرس لاجل قوله المراد
وخوله المرسل الخ في الاصل انما رساله علي انه لم يذكر التدريس وانما
ذكر المدرس وان لم يكن ان يوجه منه تعريف التدريس فوايه ويدل
عليه ان اعتبار الملقب الخ لوقاله ويدل على اعتبار الملقب في التدريس
دون المعاصرة اطلاق الخ بل لو اسقط دون المعاصرة وحدها
كان احضروا ظهر قوله المحضر من مو بالحا والهاد المجتهدين
وبعضهم لليم مع فتح الدال انهم من كسرها من الحضرة وفي لغة قطع اذا لايل
وامامهم عرفنا من العراق في يانهم من ادرك الجاهلية وهي ما قبل البعثة
وادرك من النبي صلى الله عليه وسلم ولاصحة لهم وقال صاحب
المحكم المحض من معاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الاسلام
وادرك الجاهلية وقال ابن حبان الرجل اذا كان له في الكفر سنون

المحضر

سنة

سنة يدعي محض ما قال بعض الامم المصنف في عدم الشراطين
نفي الصحة ان يكون حكم من حرارهم في المحضرين وليس كذلك
في الاصطلاح لان المحضرم هو المتردد بين الطائفتين لا يروى من بينهما
مور هذا هو مدرسون الحضرة لانه فقد قال صاحب الحكم رجل محضرم
نا قصر الحساب وقيل الدعي قليل من لا يعرفه ابواه وقيل من ابواه
ابيض وهو اسود وقيل من ولدته السراي وقيل هو والجوهري
لم محضرم لا يدري من ذكره من اني فكذلك المحضرمون مترددون
بين الصحابة المعاصرة وبين التابعين لعدم الملقب تنبيه
وقع في تاريخ ابن خلكان اصل اطلاقه في الشرا ثم توسع فاستعمل
في غيرهم وقد سمع فيه محضرم بجملة وكسر ايه تنبيه
من المحضرمين سويد بن غفلة وسعد بن ابان تنبيه في شرح
ابن هبان وبلغ بهم سلم من الحجاج عشرين وبلغ بهم غلطا يا زيد
من بايئة والله اعلم قوله لكان هؤلاء مدرسين الخ قال
لا يقال انما يطلق على المحضرمين اسم التدريس صيانة لاهل ذلك
القرن عن بشاعة هذا اللفظ يدل ان حد التدريس كان منطبقا
على من حدث عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بشي لم يسمعه
منه ولم يلقوا له عليه بل عدلوا عنه الي تشيئة مرسلات
فيقولون مرسل صحابي لانا نفرقة بين الصحابة ومولايان الصحابة
حديثهم بقول كلمة لانهم يرسلون عن صحابة مثلهم وهم عدول
كلهم وقد تنبغ ما اسندوه عن التابعين فلم يوجد فيه حكم انما هو
اخبار الامم ونحوها والتدريس انما يطع به من يطع لانه يوجب
التوثق في قوله مكان من خبره بصيغة محتملة لاحتمال ان يكون
حرفا لذي حدث به وهو ضعيف وهذا الاحتمال بعينه

يمكن في المحضر من فائهم روي عن التامين فالكثير من ثقاتهم وضعفناهم
 فلم يبق الا التفرقة من حيث النفا وعدمه انتهى فقول من حيث النفا
 اي من حيث علم النفا الخ متنبه تبيان هذا الخلا وهو الواقع
 بين سلم والجاري وهو عندي ممنوع اذ هذا في تحقق وصوالت ليس
 وذلك في تحقق بداية الراوي وعدمه فونه ولا يكون يقع في بعض
 الطرق زيادة راويين في ظاهره انه لا فرق بين كون صيغة الادا
 في الطريق لنا قصر صيغة في السماع وبين كونها غير صريحة فيه
 وليس كذلك وعلم هذا الظاهر بعد ان المولانا ما هو على قوله
 ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كليم بل يفصل القول فيهما وموذلك
 وحاصل التفصيل ان صيغة الادا في الطريق لنا افضل لزيادة
 من احد الراويين الذي يظن بينهما الاتصال ان كانت لفظة عن
 او ان او قال بما لا يقتضي الاتصال وصريحا وحالات الطريق التي فيها
 الراوي لا يراى يتردد في هذا الراويين اعتبرت زيادته وذلك
 على عدم الملازمة ظاهرا وكانت الطريق لنا قصة معللة بالزيادة
 لان الزيادة من الشقة فيها مقبولة وان كانت حدث وسمع
 وغيرهما مما يقتضي الاتصال فالحكم للطريق لنا فاضل لانه مع اذيه
 حينئذ زيادة وحيث ثبتت سماعة منه مع كونه انقضى وتحمل
 الزيادة في الطريق الاخر على انما غلط من راويها او سمع
 اذ المدا في ذلك على غلبتنا الظن على ان الراوي في الطريق لنا قاض
 بجملته يروي تارة عن ذلك الشيخ بواسطة اساطير تارة
 بدون غايته انه روي بالسند الذي لا واسطة فيه هذا كله
 ما لم يتحقق ان راوي الطريق الزيادة ومن في زيادة الراوي
 فان تحققنا حكم لنا قصة بلانراغ كما قيل قلنا

ذنبك

هو تفصيل سلم في نفسه لكنه شدد في رايه وانما كانت صيغة الادا
 فيه ليست صريحة في الاتصال ليس من النوع المذهب بالمزيد في تفصيل
 الاسانيد وانما كانت صيغة الادا فيه صريحة في الاتصال
 وهذا ما ذكره بعض المحققين قال وهذا النوع هو المذهب بالمزيد في تفصيل
 الاسانيد وحينئذ نقول ما قدموا طريقنا السفسر على طريقنا زيادة
 الا تكون راويها اتقن كما صرحوا به وعليه فلو كان راوي الزيادة
 اتقن فدمر فلم نقط هذه الصورة حكما كليا بل بالاسرع والاثبتة
 ومن في الحقيقة سني قول الشارح لتعارض احتمالي الاتصال والا
 وسيد كرا الشارح المسيلة بعد المفلوب فونه ثم الطفر في القدر
 في يتر او اسناد واحد من عشرة او من طر يطعن منع يمنع اذا
 قدح في النسب او العرض او المروءة ونذكر من في الشرح الي تنسب الطفر
 بالقدح حيث قال بعضهم الشدة في القدح من بعض قوله حسنة
 منها الخ وحسن تتعلق الخ يصح فيهما الجرد والرفع والسبب والتي تتعلق
 بالعدالة هي الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ونعمة الكذب
 والنسق والجمل كما لا راوي والبدعة والتي تتعلق بالضبط
 فحس الغلط والغفلة والوهم والمخالفة وسر الخط فوله
 احدا التمييز اي المتعلقين بالعدالة والضبط قوله لمصلحة
 اي هذا انتقضت عند المص وذل اي عدم التمييز وهو تفصيل للمنفى
 لا المنفى كما لا يلتزم قال قلت حيث انتقضت المصلحة هنا
 ترتيبها على مقتضى الاشرف لا شدة هذا في في المتن ثم المفضل
 للترتيب والتراخي في الترتيب قلت لما راعى الترتيب لم يكن له بد من
 الانباء بالذي يوصله ولما كانت الدلالة على الترتيب
 نص على قصده في الشرح وصاحب البيت اسدي بالذي فيه

تقطاع

قوله على الاشهاد لا يشترط في وقت تقديم الاشهاد في الفرج بالنسبة
لما يليه في الاشهاد كذلك استقط ان الاول ان يقول الاشهاد الشهد
وقوله من وجوب الروي بيان للاشهاد وفي بعض النسخ في وجوب الروي هو
لغو متعلق بالاشهاد تنبيها ان الاول ان لا الكمال اعتبارا بمراد
الضمير عن الآخر وتعلق عرض المضامين عليها على حسب القوة
والضعف في الفرج لان ترتيبها على الاشهاد فادونها اكثر ثغرا
واعظم فائدة من ترتيبها احد الضمير عن الآخر سيما للبتدري مع انه
يمكن ان يستخرج الطالب افاضات مله انتهى الثاني هذا
الترتيب هو مختار المصنف وهو مخالف لقول الخطابي شرها الموضوع
وهذا متفق عليه ثم المقلوب ثم المحمود ولقوله ان تركته في تحقيره
ما صنعته لا لعدم انضاله بسبعة اصناف شرها الموضوع ثم
الدرج ثم المقلوب ثم التكرار ثم التناو ثم العلل ثم المصطرب قال
الحلال اسبوطي وهذا ترتيب حسن قيل وينبغي ان يجعل المقلوب
قبل المدرج وان يقال في ما صنعته لعدم انضاله بسبعة
المفضل ثم المتقطع ثم المدرس ثم المرسل ونقل الشمني عن الخواري
ان المفضل اسوا حال من المرسل ثم اعترضه بان ذلك اذا كان
الا نقطاع في موضع واحد والا فهو بساوي المفضل انتهى والاعلم
قوله لكذب الراوي في تقديم كذب الراوي وهو من اضافة المصدر
لمفعوله كما يدعيه كلامه في الشرح قوله ما لم يقله مفعول
يروي والمراد ما لم يقله صلى الله عليه وسلم اصلا لا باللفظ ولا بالمعنى
فلا نزاع روايته بالمعنى عند مجوزيها وهو الحق لوجوه المعنى ويدخل
فيه ما سببا في تركيبه من روي سبعة ضعيف مع سنة صحيح
لان البينة المحضنة غير مستوية ثانيا عليه السلام لا باللفظ

ولا بالمعنى

ولا بالمعنى وانما تكلمنا في نسخة اخرى ضعيف لقصد الامتحان فليس
بحرجة على الاصح لكن لا يستخرجوا من الاية ضرورة فقط قوله
منه ان ذلك حال من فاعله يروي باسم الاشارة راجع للمروي به فيكون
لم يقله او لكذب وهذه الحالة في كون كذب الراوي طعنا في عدم ان
الروي مطلق روايته ما تحقق كذبه فيه وما لم يتحقق ثبوت
التمسك به لا يتحقق في كل ما لم يتحقق فيه كذبه فان قلت فيه
العدم غير مذكور في الاصل قلت التايلت مقبلة عن الضريح به
والادرج للمختر الفخطا وسو الحفظ والحق في الصلة انه مطابقة
حكم الخبر للمواقع مطلقا عما كان ولا كانا اعتقاد عدم انطابقة
الواقع امر لا كان قلت اعتبار رتبة التقدّم بوجوب كون الموضوع
يعتبر في مفهومه ذلك وليس بمراد قلت ادجب اعتباره هنا
كون الكذب طعنا ونقدنا ونفسنا وليس هناك ما يوجب في مفهوم
الموضوعية اذ الموضوع هو المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم مع كونه
ليس كذلك في نفس الامر ولذا استقطه الشارح في قوله الا في الاول
الموضوع وهذا على ما اخذ من كلام ابن الصلاح والرازي حيث عدا
قصة ثابتة لا تية للشارح في مذهب السانيد في الموضوعات
التي لم تنقصها بالوضع وما على طريق الشارح فالظواهر انه لا يبر من
اعتبار رتبة الكذب بل انه جعلها من مذهب السانيد ويكون حذف
من الثاني لعلنا الاول وعليه ما انتظر في الموضوع لمختلفة الاول
ولا يكون الا متقدما وتشكل عليه قصة ثابت ولا يتخلل المراد بالموضوع
ما يعم الكل لا بعض فان قلت هل تم الكذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم جرحه مطلقا لان في ارويي او يرويي قلت
نعم كما انه عليه الكرامة في غيره فان قلت هل يدخل فيها

ذكر في قصيد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم معناه في الواقع وواقع المروءين
 غير علم به قلت قال الكرماني هو ما شوم لكن لا بسبب الكذب بل بسبب
 قصد الكذب لان قصد المعصية معصية اذا تجاوزت درجة الوسوسة
 اما في ثلاث دخل تحت الحديث فان قلت هل يدخل في حديث النجاشي
 من يغفل على ما لم اقله فليستوا متعدي من النار الرواية بالمعنى قلت
 لان حاجته به تقوم على نعمها لان الجبري اجابوا بان المراد النجاشي لان
 بلغظ بوجوب تغيير الحكم ان الاتيان باللفظ لا يشك في ان لو يتدلسه
 اعم فان قلت ظاهر الكلام ان نفي الكذب عليه صلى الله عليه وسلم
 وسلم محرم مطلقا لان في قوله وفعل فما معنى التثنية يا بقول
 في هذا الحديث قلت لا مفهوم له بل هو جري على الغالب لمعوم...
 الا احاديث الاخر الشاملة للافعال والاقوال فلا فرق في ذلك
 بين ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا اذ لم
 يكن قاله ولا فعله كما ثبت عليه الشارح رحمه الله تعالى في تنبيه
 حضر المص الكذب بروايته ما لم يقله صلى الله عليه وسلم عنه جريا على الغالب
 ونترك بلغظ الحديث والا فان فعل والعزم الهم والتقرير والوصف
 كذلك كما لا يخفى قوله مخالف للقواعد المعلومة يعني مخالفة كالملة
 وهي التي لا يمكن فيها التوفيق والمراد بالمعلومة بحسب الاطلاق المعلومة
 من الدين بالصراحة تختصان الادبي مراد بالكلام
 قيلا اخر بقوله اي ولا يكون في السند من يليق ان يثبت بالكذب
 الا هو انتهى الثانية لعل اسقط قيد من الدين بالصراحة
 ليدخل في كلامه ما تنو فراده اعم على نقله متواترا فيرد احادهم
 يقبل التاويل اخذ بما قاله غيره من ان كل حديث اوسم باطلا
 ولم يقبل التاويل او خالف القواعد الكلية المجمع عليها يكون كذا
 وحمل

وحمل على ذلك حديث احمد وغيره اذا سمعت الحديث عني تنكروا قلوبكم
 وتنقروا شعا وكروا بشاركم وتروا لاني بعينه منكم فانما البعد
 منه قوله وكذا من عرف بالكذب المتبادر من كونه يفر وفاته لك
 كثرته على ما قاله الفقهاء والمراد من كلامه مع امثاله في العادات
 والعاملات قوله وهذا دون الاول لانه لو اتى باللفظ كان النوا
 كان اوليا في كان يصير بمثابة النقد لكثرة ما قيله فلم يتوجه عليه
 قوله ان هذا مستغني عنه يعني بقوله اولادهم نريتهم على الاشياء
 قال لا شدة في وجوب الرد الى التشبيه هذا اذا كان اسما
 الاشارة راجعا لما فيه تسمية المراد في مكان المراد بالاولى في
 الكذب لكن جملة ب على ان المراد بالاولى ما قبله وهو الخالف
 للقواعد وعليه فلا اشكال وان كان بعيدا صدق عليها امت
 تسمية الكذب فلا اولى ولا ثاوية قوله والحشر غلظه
 سياقي الفرق بينه وبين سوا الحفظ قوله او غفلت لا شاك
 في عطفه على الاول كما هو المشهور لكن قوله فيما سياقي او كثرة
 تغفلت ريبا يوم عطفه على غلظه ليكون محشوا خلا عليه
 تنبيه قال بعضهم وفي كونهما اشدة من العشق نظريتي
 قلت من تامل وجد حشوا الغفلة في الحديث اشدة من حشور
 العشق اذ ربما يكون شريفا متخريا في الرواية والغفل لا يتا في
 منه التخيير وهذا هو معنى الاشدة فتزبد قوله او نسفت
 مولعة الخرج ومنه نسفت الشدة اذ ابرزت وخرجت من اكمامها
 فكانت انما تنخرج عن طاعن غريده اليه معصيته وفي بعض النسخ بدله
 او معصيته ريبا لجملة قال المراد بظاهر قوله اي بالفعل الخ
 الذي ينبغي جملة على ما يعلم فعل القلب كالكبر والحقد والحسد

والاخر عن انواع الفسق وليس يصحح والمعلم قوله مما لا يبلغ
 اكثر انما قيل بهذا لان الكلام في القادح بعد تحقق الاهلية في الخلقة والظاهر
 لا اهلية له البتة على ان في رواية الكافي تفصيل سياتي قوله
 وبينه وبين الاول عموم المراد بالاول عدم الكذب والراد عموم مطلق
 كما هو المتبادر عند الاطلاق فيجوز ان في الكذب عليه دليل عليه
 وسلم عما ينفرد الفسق في مثل زني وشرب خمر وقتل وعقوق ابوين
 وفي بعض النسخ مطلق وفي بعضها عموم وحضور من وجه وهذا
 غير صحيح بالنظر في تنبيه الكذب بالعمد بقرينة ان الكلام في القوادح
 وقوله وانما افرد الاله في جواب ان يقال هذا يثبت على الاول فكان
 لا تقتصر عليه احضار قوله ولما اتفقوا بالتقديرات بالاعتقاد
 وهو المعبر عنه بالبدعة وياتي بعد نحو سطور ونصف اذا عرفت
 بما في التقييم دون التقبيل فالاثبات بخبر سياتي مما يبيد زيادة
 تاخير لا يبلغ قوله بان يروي على سبيل التوهم اي يقدم على
 رواية ما لا يتحقق انظر او معناه او ما لا يتحققه من رواية حديثه
 او ما لا يتحقق كونه حديثا عليه حجة حديثا او ما لا يتحققه من ذلك
 الحديث تنبيه في المصالح وهن في الحساب بالكراسم وهما
 اذا غلطت فيه وسهوت وهن في الشئ بالفتح ام ربما اذا ذهب
 وهك اليه وانت تترجم غيره انتهى وفي النهاية يقال وهن الشئ
 اذا تركته وهن في الكتاب والكلام اذا سقطت منه شيئا ورم
 اليه الشئ بالفتح عيم ربما اذا ذهب وهذا اليه ورم يرم وهما
 بالفتح اذا غلط اذا عرفت هذا فالظاهر ان اليوم هنا معني
 ذهب اليوم لا يراى غيره لا معني الغلط ولا معني الاستقلال ولا
 كان الواجب ان يعبر بالايام او يلزم التكرار مع ذكر الغلط وعند

تأمل في الشرح بان يهدي الخ لا يتوجه ارادة شئ من هذه المعاني البتة
 فليتنامل فيه جدا قوله اي للشك انما يقدر هذا وهو ثقته
 واما ما نقلته لغيره فلا تقدره واما لو كان غير ثقة فحديثه مردود
 ولو لم يخالفوا احد ما لم يجز من طريق اخر صالح للمجينة قوله او جهالة
 قال ب مصدر صا والمفعول انتمي قوله ولا يخرج معين قيد
 خاص بتخرج اذ هو غير معين لا يقبل تحيلا في التخييل والمراد
 بالثنيين في بابي المخرج والتقدير يبين السبب الذي كان المخرج
 او التخييل لاجله ثورايت مب قال قوله ولا يخرج معين قيد
 لا يخرج فقط بخبر ربه عما لم يبين فيه المخرج بان يقول قلان خفي
 او يخرج فانما لا نرده بمجرد قوله بل تتوقف عن الرواية عنه
 حتى يبين حاله ويعرفنا المقصد بقوله قوله وبني اعتقاد
 ما احسن على خلاف المعروف في خلاف ما كان معروف عنه عليه الصلاة
 والسلام بنصر او لا تقتضا القواعد على ما بسطنا في تعليق
 القرابي وعمد المريد مما لا يحتاج الطالب معه الي مزيد تنبيه
 يوجد من كلامه ان البه علة لا تكون الا في الشرعيات دون العادات
 وهو الاصح من قولين حكاهما العلماء وشرح رسالتنا المالكية
 منهم سبيد بن احمد زريق وغيره قوله لا بمعانة قيد
 بهذا يمتاز عن الفسق والكفر فان ما عونه به مع الاستقلال
 كفر ولو صغيرة ودونه فسق وفيه بحث اذا الخطا في العقاب
 موجب للاثم كالعمد وحينئذ فالمستدع فاسق قتل ولا فلا
 يكون هذا القيد بمنزلة انفسد ذهب جماعة كالجاحظ
 من المعترضة من اجتهاد في العقاب فلم يطرده الحق معذورا ولا
 اثم عليه وقد يمكن ان يكون القيد المذكور للتغيير لكنه خلاف

من ذهب الجهور وما اجمع عليه المسلمون من تحطية اليهود والنصارى
في الجور وعدم عذر احد منهم بحمل قوله بل ينوع شبهة اي بل
اختلافوا في احد وعلي جلال العرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ينوع
شبهة وان صغفت اخذنا من التفسير وهي با بظن دليل لا وليس
به دليل وقد بيناها في محلهما اللاتي بالكلام عليهما قوله وهي
عبارة انت التفسير الراجع المذكور وسوا الحفظ رعاية لطائفة
الخبر الذي هو عبارة تمام الراجح في كل منبر ونوع مبتدأ بين مرجع
مذكر وخبر موثوق وعكسه نعم قوله عن من اخذ نقد برة
عن حال من يكون الخ اذا سوا الحفظ ليس من يكون الخ بل حاله
قوله ما قل من اصابتة فذاعترضه به فقال قوله وهي عبارة
عن من يكون غلطه الخ مخالف لما ياتي في تفسير السبب العاشر
من تفصيل ذلك فانه قال والملا ديه من لم يرجع جانب اصابتة
علي جانب خطابه فلو ان هذه هي عبارة عن من لا يكون غلطه
اقل من اصابتة لو ان ذلك والله تعالى الوفاق شعر رابت هذه
العبارة في بعض النسخ الجيدة فلعل شجنا رحمه الله تعالى بعد
بحسبنا معه في الذي في الاصل الصلح انتهى وسبب اني الله وحدها
في بعض النسخ وهي عبارة عن من يكون غلطه نحو ان اصابتة
كما شبه عليه في فيما ياتي واعلم ان سبب اختيار الكلام الا في
مما افصح عنه في ثمة من ان هذه العبارة تصدق من وقع
سند الغلط نحو المرة والمرتين في عمر كلف فيكون في الحفظ
وهذا ما لا يكاد الانسان يسلم منه مع رجوع المصنف عما هنا
لا هناك وجنبه لا يظهر كبير فرق بين فحش الغلط وسوا الحفظ
حتى نقدره ثمة عشرة الاله لان يقال ان بينهما عموما
وحضوما

وحضوما مطلقا فكل من حفظ فحش غلط ولا يمكن ذلك عند اثنين
اذ سوا الحفظ ما نشأ في بنية الصواب والخطا وانما في جانب
الخطا على جانب الصواب وفحش الغلط ما كثر فيه الخطا وانما كانت
هناك نشأ في ولا فيصير فحش بما اذا الخطا في حين حديث
من الف وقد مر ان هذا قليل الخطا فمما الذي لم يختلف فيه
كلمة تلامذة المصنف عنه عليهم السلام **ثمة** قال
بعض المحققين الشبان جمل بعد العلم والفرق بينه وبين السهو
انه زوال المعلومات عن الحافظة والملا ديه لا السهو زواله عن
الحافظة فقط ثم الفرق بين السهو والخطا انه ما يشبه صاحبه
بأدنى تشبيه بخلاف الخطا انتهى فترضه للفرق بين الخطا
والسهو دون ترضه للفرق بينه وبين الشبان دليل على
انه مشترك للسهو في جنسه دون الشبان وعليه بالخطا
زوال المعلومات عن الحافظة فقط مع تشبه صاحبه بأدنى تشبيه
فما مله قوله وسوا الطعن لا يخالف ما فيه من السأحة
ان القسم الاول هو الموضوع وهو المطعون في لا ربه بالكذب
فلعل الطعن مبني المطعون فيه غاية انه اقام المظاهر وسو
قوله في الحديث مقام الضمارة في الكلام معناه في مقتدر
اي في الطعن الخ وسوا الموضوع قواسم الموضوع اي يسمى بذكر
كما يسمى بالموضوع والمختلف والكذب من وضع التي اذا حظه
سمي بذلك لا تخطا طرقتة دأبا بحيث لا يجبر اصلا تشبيه
ظاهرا كلام الصم انه لا واسطة بين الموضوع والنزول وقد
جعل الذهبي بين الموضوع والصنعيق نزعا سواء المطروح قال
رسوما نزل عن رتبة الضعيف وارتقى عن رتبة الموضوع

مع

ومثل له بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر
عن الصادق عن علي بن ابي طالب في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأنه قال في الحديث ما علمت من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
في انواع الحديث مع انه ليس بها كما سياتي وعلم مما سياتي قلت
كانتم نظروا الي زعم واضعه او ليتوصلوا اليه فذكر طريقه التي يتوصل
بها الي ممر منه حتي يفتي عنه القبول قوله بطريق الظن الاضائة
فيه ببيان قوله لا يالقطع ايلا بطريقه هو القطع قوله
اذ قد اتي حكمة للمنفق قوله لكن لاهل العلم بالحديث ملكة
الى الظاهر والله اعلم ان هذه الملكة هي المرادة بقول الربيع بن خثيم
ان الحديث منوا كضوا النمار تفرق وقلة كظلمة الليل تنكرو
ويقول ابن الحوزي اعلم ان الحديث المنكر تنكرو له جلد طالب
العلم وينفر من قلبه في الغالب لا ما يعطيه ظاهرا للكلابين والله
اعلم قوله يميزون بما في ذلك اي الوضع او الموضوع قوله
وانا يقوم به ذلك اي بالتميز المذكور قوله منهم اي من اهل
العلم بالحديث قوله من يكون اطلاعة تاما اي من يكون
جائزا لهذه الاوصاف وهم الجماعة الذين عنانهم من ابيارك
لما قيل له هذه الاحاديث الصنوعة كيف تعرف فقال
يعيش لها الجماعة اي انا نحن نزلنا الذكر وانما له لما وقلوب
قوله علي فذلك اي الوضع قوله باقرار واضعه يعني حقيقة
كان يقول انا وصنعتهم من تلقا نفسي او حكما قال المصنف في ذلك
كان جبهته بحديث عن شيخ ثم سبال عن مولده فيذكر تاريخا تعلم
به وفاة ذلك الشيخ فبذلك ولا يعرف ذلك الحديث الا عند هذا
ان لم يقر بوضعه لكن اقراره بمولده نزل مثله اقراره بوضعه

لان

لان الغرض من ذلك الحديث لا يعرف الا عند ذلك الشيخ ولا يعرف عنه
الا برواية هذا الراوي ويشتبه في ذلك على ما اذا لم يكن له عتبة بذلك
اجازة او وجاهة او يصرح بانسحابه من قوله قال ابن فتيقن
العبد جعل كلام ابن فتيقن العبد بيا بالمراد ولم يجعله استكسالا
كما ذكره العراقي وغيره لانه في الحقيقة بيان المراد والواقع لا
استكسالا له وعبارته علي ما نقلنا نرا في محله هتكا في قوله
لكن ليس بقاطع فيكون موضوعا لحوار ان يكذب في هذا الاقرار بعينه
انتهى قوله ومنهم من يعضهم هو الذهبي انه لا يعمل بذلك
الاقرار اصلا فحينئذ انه فهم انه الغي الاقرار لا يفي بالحديث
علي العمل به والحجبة وفيه نظر والظاهر انه انما فهم ان الحديث
لا يوجب من حجة هذا الراوي بل من حجة اخرى وعبارته في
حواشي شرح العراقي لا ينبغي له يستشكل ابن فتيقن العبد الاعتداد
في الحكم بوضعه علي الاقرار لان القطعية لا تستلزم في الحكم وانما يميز
الواقع وما في نفس الامر وهو انه لا ملازمة بين الوضع في نفس الامر
والاخبار به بل قد يكون موضوعا ولا يخبر به وقد يخبر به ولا
يكون موضوعا من انا في القطع باقراره بكونه موضوعا وهو كذلك
والاعتراض بوجوب فسقة ونسفة لا يمنع العمل بوجوب اقراره
كالقاتل عمدا فانه يفسق او ما انتكسما الثابت باقراره ان كان
صادقا واما كذبه في اقراره واما ارد فقد صرح ابن فتيقن العبد
بانه لا يه منه انتهى فقوله واما الرد الى من غير تعقيب له وما يشترطه
عليه ويخوفه فاذن تركيبي وهل يشترط بالبيضة علي انه وضعه بشبه
ان يكون فيما نرد في ان شهادته الزور هل تشترط بيضة مع القطع
بانه لا يعمل به انتهى فتشيبه قال بعض تلامذة العرب هذا

تفاق

كله مع الخبر عن القرائن اما اذا انضم اليه قول من اورد عليه ما اقرب به
قطع بوضعه كقصة الما يورث في سماع الحسن بن ابي هريرة التميمي وهو
حين لا يوحى من كلام الشارح فيها قوله في الحكم المراد به الحكم
بوضع الحديث الذي اقترابه بوضعه والحكم عليه بذلك يلزمه
رده وعدم العمل بمقتضاه لان الحكم بذلك يقع بالظن الغالب
وقوله وهو اي الحكم بوضعه هنا اي فيما اقتراده وضع بوضعه
كذلك اي ثانيا بنسب الظن الغالب لقوله ولو لا ذلك لاي اعتبار
الظن الغالب لقوله لا سماع الخ قد يترشح في التنظير بان المقر
علي نفسه بالقتل لا يحمله علي ذلك غير الاعتراض بمطابقة الواقع
اذا نفوس مطرعة علي حب الحياة الارغية فيما عنده بخلاف
المقر بالكذب في الحديث اذ ربما استعمل الالم في حجاب حرمات
المسلمين من العمل بمقتضاه وربما يجري مثله في التنظير برجم
المعترف بالزنا واحتماله بذن نفسه لشتم عرضين وعي الزنا بما
مثله بعيد ويجاب بانه ليس من باب اثبات الحكم بالقبيل
وانما هو من باب التمثيل والتنظير للاستنباط لقوله لا احتمال
الى اثبات خير بالاحتمال هنا ليس بعناه الا لا يجوز لا يحصل
به ظن لا مراقتضاه ومثله لا يعارض الظاهر قوله انه قال
سمع الحسن بن ابي خزيمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
من ما روى الما يورث في سماع الحسن بن ابي هريرة التميمي
وقوله فسألت اسما الى ان قال سمع الحسن بن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الخ كان وضع لان كلا سيوم ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال سمع الحسن بن ابي هريرة وهو لا يصح فتدبره
نخبة قيل وما وضعه الما يورث بل حمدانه قيل له الاتري
الي

الي الشافعي ومن تبعه بخبر اسان فقال فورا حدثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن
الاروي عن اسمر بن قيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
من ابي بصير ورجل يقال له ابو حنيفة هو سراج التميمي قلت هذا الحديث
من اشنع المصنوعات واشنعها اورد ابو عبيد الله محمد بن شعيب التميمي
البوري عن بعض مشايخه عن الفضل بن موسى الشيباني عن محمد بن عمرو عن
ابي سلمة عن ابي هريرة رفعه سيكون في انبي رجل يقال له ابو حنيفة
سراج التميمي وزاد باسناده في جزله وسيكون في انبي رجل يقال له محمد بن ابي بصير
مواضع علي اناس من ابي بصير قال الحافظ ابو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي
سبحان ابراهيم هذا الرجل علي الكذب وقال الحافظ ابو عبد الله الذهبي
في الميزان وشيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر في المسان كان احدا للوضائع
بعد الكثرة ثم قال السهمي وابو عبد الله الخاسع كتاب وضع من
الناكير عن النقات ما لا يجزي في اخشها روايته عن بعض مشايخه
عن الفضل بن موسى والله اعلم قوله فامر بدمج الحمام ثقتهم انه
لما عوتب في ذلك قالنا صلتنا عليه في ذلك ثقتهم ان الاول
السؤجرك الوحده الما لاند في تقع السابقة عليه الثاني ماول
علي وضعه فربما في الراوي ما اسند الحاكم عن سيف بن عمر التميمي
كنت عند سعيد بن طريف فجا ابنة من الكتب بيكي فقال له ما لك فقال
صبرني الملم فقال لا خير فيك اليوم حديثي عنك من ابي بصير عن ابي بصير
مدلوا صبياناكم شر اكلهم رحمة لليتيم واعظمهم علي المسكين
قوله كان يكون الخ الظاهر انه قال قوله التولقة خرج
بها الاحاد اذا مخالفتها لاند في الوضع ولولم يكن التاميل كما تقدم
قوله انظري وهو ما اتفقوا عليه في انهم اجماع بان صرح
كله المجيعين بالحكم الذي اجمعوا عليه من غير ان يشهد منهم احد لاحالته

عبارة بخطام جملته قوله او صرح المقل براهمة بك الجلي وهو على الراجح
ما قطع به النبي الصادق عليه السلام في كتابه لا يبر القادر في غير حقيقي
فالاول كقوله لا سنة على المبدل في تقديم هذه الشريعة على شريك
المعتنق المورس وعقدها عليه والثاني كقوله لا يبر القادر في المانع
من التقوية الثابت بحديث السنن اربعة لا يجوز في الاضاحي المورس
البيان عن رها الحديث قوله حيث لا يبين شي من ذلك التاويل
اسم الاشارة راجع للمذكور ان كلما للتاويلها بالمذكور والمقدم وهو
قال من كان ادبي واحترز بذكره اذا انا فخرنا فخرنا فخرنا فخرنا
نقبل التاويل بان امكن الجمع فان تلك التاويل فخرنا فخرنا
فلا تكون دليل على الوضع ~~شتم~~ ذكر غيره من ما يعرف
به الوضع ركائز الحديث اي صنفها ما من جهة اللفظ كعدم
وضاحتها وما يتبعها وما من جهة معناه كما لا يخبر عن الجمع بين
التفصيل او في الصانع او قدم الاجسام او نحو ذلك وما من جهة
معانيها بان يجمع ركة اللفظ والمعنى ونصوره واضمح مما مر لنا قالوه
ونقل ب في حواشي شرح الالفية عن الصنف ان قالوا انما المراد
على المعنى بحيث ما وجدت ركائز ذلك على الوضع سواء كانت
وحدها او انضمت اليها ركائز اللفظ فان هذا الدين كله
محاسن والركعة ترجع الى الرواية فاذا بين بينهما وبين تفصيل الدين
سبابه تامل وركعة اللفظ لا تدل على ذلك لاحتمال ان يكون
الرواية والمعنى مفيرا لفظا باللفظ غير فصيح من غير
ان يحتل المعنى نعم ان صرح بان هذا اللفظ النبي صلى
الله عليه وسلم كانت ركعة لفظه اشارة وصنعته انتهى فلا بد من ركة
اللفظ فقط من التقدير بان اللفظ النبي كما جزم به الانصاري في شرح
الالفية

الالفية تنبيهه فنقل ب في الحواشي المذكورة عن الامام ما يعرف به
الوضع دلالة الحديث على ما يدفعه الحسن والانشاء وان منها ايضا
ما صرح بكذب رايه جمع يبينون عدد التواتر وان منها ايضا يكون
خبراً عن امر عظيم لتواتره واعني على نقل الدلالة عليه تواتر الخبر
العدد الجهم ثم لا يتقدم منهم الا واحد محتواه وان منه ايضا انتم
انراطلا في الوعد وتكثير الثواب جدا بحيث يقتضي امر عظيم وتوليا
جسيما على نقل شي خفي وهذا كثير في احاديث الفصاح وقد يقال
ان هذه الامور بعضها يرجع الى الفقه صريح المقل وبعضها يرجع
الى الركعة والركعة نفسها راجعة الى الفقه المقلوع فليست
لنوع من المروي في بطريق الوضع فهو شروع في تقديم الموضوع
ولو عبر به كانا ولي قوله وتارة ياخذ كلام غيره انت خير
بان هذه الجملة خبر صالحة لان تكون خبراً عن المروي يجمع عطفها
على خبره قلوا لا تدل المروي ما من كلام الواضع وما من كلام غيره
لكن ان اظهر واجري على القواعد المحوية وقوله كبعض السلف
الى تمثيل الغير مثال ما اخذ من كلام السلف الصالح حب
الدين راس كل خطية فانه من كلام مالك بن دينار عليه ما قاله
ابن ابي الدنيا وقال البيهقي هو من كلام عيسى بن مريم ولا يعرف
انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الا من راسيل الحسن قال
العراقي ومي مثل البرج عندهم ورد عليه بان هذا لا يعرف
الا من رسائل يحيى بن ابي كثير ونقل عن المصنف انه قال لا استاده
الي الحسن حسن وتداثي ابو زرعة وابن الريني على ما سبل الحسن
قال ب كذا نقلت من خط شيخنا ومثال ما اخذ من كلام فدا
الحكا المعق ببيت الدال الحية راس له ورافاه من كلام الحرث

المنع من الدال
من كلام فدا

١٥١

١٥١

ابن كلدانة طبيب العرب قورسنة والخامل للواضع الى اخره هذا شروع
 في تقسيم اسباب الخامل على الواضع في قوله كما قلنا وقد يقع الزايم جمع
 زائغين بكسرهما وموزن لا يوزن بالآخرة او بالرويتنا ومن يظن الكفر
 ويظهر الاسلام او من لا يتدين بدين منهم عبد الكريم بن ابي الهيثم الذي
 انما يظهره مختلفه محمد بن سليمان بن علي ومنهم بيان الذي قتله خالد
 القسري وحرقه بالدار وقد روي بالعقيلي بسند جيد في جمادى بن زيد
 قال وضعنا الزنادقة اربعة عشر الف حديث قوله كيعضض
 المنعبد بن كاد وقع لغلالم ببغداد وكان يتعبد ويتعهد ويتزل الشبهات
 قيل له عند موته حسن ظنك فقال كيف وقد وصفت في فضل علي
 سبعين حديثا فلما مات اختلفت بغداد لخبازته فقال انما ضرب
 بنزديتوني به لانه لم يجيبنا لنا شيء افعالا اخبر برحمهم ومن مشهور
 الي الزهد ومن اعظم الاضنا فحضرنا لانهم يجتنبون بذلك ويرونه
 فزينة فلا يمكن تركهم لذلك والناس يتفقون بهم ويركعون اليهم
 لما سموا له من الزهد والصلاح فيثقلون بها عنهم ولما ذاق البيهقي
 ابن سعيد الفظان ما رايت اكد من الصالحين في الحديث يريد الله
 اعلم بذلك المنسوبين للصلاح بغير علم بغير قول به بين ما يجود
 لهم ويمنع عليهم يدل على ذلك ما رواه ابن عدي والعقيلي بنهما
 الصحيح اليه انه قال ما رايت الاكذب في احد اكثر منه في منسوب
 الي اخيرا وارا ان الصالحين عندهم حسن ظن وسلامة صدر
 فيحملون ما سمعوا على الصدق ولا يمتدرون بتميز الخطا من
 الصواب ولكن الواضعون من ينسب للصلاح بان خفي حالهم
 على كثير من الناس فانه لم يخف على جماعة هذه الحديث وتقا دة
 اذا قاموا باعباء حملوه فتقدروه وحملوه فكشفوا عن موضوعات
 الزائغين

٢
٢

الزائغين عوارها ومحاور السنة المصرة عارها حتى لقد روينا عن
 سفيان انه قال ما ستر الله احدا بكذبه في الحديث وروينا عن عبد
 الرحمن بن مهدي انه قال لو ان رجلا هم ان يكذب في الحديث لاصبح
 والناس يقولون قل ان كتاب وروينا عنه انه قيل له ههنا
 الاحاديث المصنوعة فقال تغيث لها الجماعة اذ اتا حتى نزلنا
 المذكورنا له لما فظون وروينا عن النعمان بن محمد انه قال
 ان الله اعاننا على الكذابين بالنسيان ومثاله من كان يصنع
 الحديث حسنة ما رويناه عن ابي عصمة نوح ابن ابي مريم الرواري
 قاضي مرو في رواه الحاكم بسند جيد في عمار الرواري انه قيل
 لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في تضائيل القرآن
 سورة سورة وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال ابي ربيت
 الناس قد اعرضوا عن القرآن وانثقلوا ببقائه ابي خيفة ومقا فري
 محمد بن اسحاق مؤصفت هذا الحديث حسنة وكان يقال لا لي
 عصمة هذا نوح الجامع لانه جمع كل شيء من العلم الا الصدق قال
 ابن مهدي قلت لميسر بن عبد ربه بن ابي جيت بهذا الحديث
 من قد اكذبا فله كما قال وصفتها اربع لئلا تناس فيها وهكذا
 حديث ابي الطويل في تضائيل قرآن سورة القرآن سورة سورة
 فرينا عن المومل بن اسما عيل قال حدثني شيخ به فقلت من
 حدثك به فقال حدثني به رجل بالمدينة وهو حي بصرت اليه
 فقلت من حدثك به فقال حدثني به شيخ بواسط وهو حي
 بصرت اليه فقال حدثني به شيخ بالجمرة وهو حي بصرت اليه
 فاخذ بيدي فا دخلني بيتا فاذا فيه قوم من المتصوفة وسعم
 شيخ فقال هذا الشيخ حدثني به فقلت يا شيخ من حدثك به

فقال لم يحدث شي يساحد ذلكنا راينا اننا من قدر غلبوا عن القرآن فوضعتهم
 هذا الحديث ليصير فواقلوبهم الى القرآن وكل من اراد مع حديثنا في الذكر
 نقسبه كالأحددي والتعليبي والزمخشري في خطبته في ذلك لكن من ابرز
 استناده منهم كالتعليبي والواحد في جهنم ايسر لعذرنا اذا حال
 لنا ظن على انكشفت على سنده وان كان لا يجوز له السكوت
 عليه من غير بيان كما تقدم داما من لم يبرز سنده واورده بصيغة
 الخبر من خطا وما اختار كاليقاسم الزمخشري انتم في قرس دارنط
 العصبية ايزيادة التعصب وقوله كيعض القليل من تمثيل
 المنقصب اوزيادته فيدخل في ذلك من تعصبنا انتمي بما اذا
 الجواب انما منة دليل عليه كما قيل عن ابي الخطاب بن دحية قال
 القرافي ان ثبت عنه ذلك قوله او اتبع بعض الروايات
 اي كما تقدم من فعل غلبات بن ابراهيم مع المهددي قوله او الغراب
 لفقد الاشتها ربا لغير العجزة وذلك بان يكون الحديث مشهورا
 يرا فيجعل مكانه لا وباخر في طينته ليصير بذلك غريبا مرغوبا
 فيه كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافع وكحديث مشهور
 بمالك فيجعل مكانه نه عبدا لله بن عمرو وخوذلك ومن كان يفعله
 من اوصافهم حماد بن عمرو النخعي واسماعيل بن ابي حنيفة يملون
 ابن عبيد الكندي ومثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحارثي عن
 حماد بن عمرو النخعي عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا
 ان النبي المشرقي في طريق قتلان بدوم بالسلا الحديث فمما
 حديث مقلوب عليه حماد بن عمرو باحدا المتروكين لمجعله عن
 الاعشى فانما هو معروف بسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
 كما رواه مسلم في صحيحه ومما ذكره اهل الحديث في تنقيح الغرائب

فانه

فانه قلنا يصح منها كما هو مقرر في محله وهذه المسئلة احدا نوع
 المقلوب واحترز بقصد الاشتها رجا اذا قل ذلك بقصد الامتحان
 فانه جازي كاي في ليلنا بيانه فيتميمه ربما يدخل في شرط
 العصبية الخطا بيه وهم منسوبون لابي الخطاب الاسدي كل
 قابلا بالحلولة والسلمية فوقع لتتنب الحسن بن محمد بن احمد بن
 سالم السلمي وبقي ايضا من اسباب الوضوع الارشاد في كقوم كانوا
 يتكسبون بذلك ويرتقون به في قضاهم منهم ابو سعيد اللادي
 قاله العراقي واعترض عليه بانه غير معروف قال المصري لسان
 الميزان ذكره شيخنا في شرح الالفية في مكان يضع الحديث
 ليحمر ذلك وبقي من اسباب الوضوع الامتحان والابتلاء بالارادة
 والوراثة من ابي النسخ حيث دسوا في كتب ابا بهم ومن نسخوا
 ثوابهم فيما لنا احاديثهم ما حدثوا به من غير شعور قال العراقي
 كعبا لله بن محمد بن ربيعة القزافي ورد عليه بقول المصري الميزان
 عبدا لله بن محمد بن ربيعة بن قدامة القزافي الصبيحي احد الصغاف
 اثنى عن مالك بمصائب شتال قال ابن عمي عامه حديثه غير
 محفوظ ولم ار للمتقربين فيه كلاما قال ابن حبان يثقب
 الاخبار بعلمه قلب عن مالك اكثر من يابته وحسين حديثا روي
 عن ابراهيم بن سعد نخته اكثرها مقلوب وقال الحاكم والنقاش
 روي عن مالك احاديث موضوعه وقال الخليلي اخذ احاديثك
 الصغاف من اصحاب الزهري يثربها عن مالك انتهى فهذا كله يدل
 على ان الالف منه نهمه قاله قوله في حاشي شرح الالفية ومثل
 في تلك الحواشي من امتحان ولاده بوكيع بن الخراج قال هكذا رايت
 بخطه وخط غيره من ثقات اصحابنا عن شيخنا والذي رايت في رخصة

سفيان بن زكريا هذا ابن ابي حاتم قال سالت ابا زرعة عنه فقال
 لا تستغل به كان يكذب كل البوة رجلا ضا لم يقبل له كان سفيان
 يتهم بالكذب قال نعم وقال ايضا سمعت ابي يقول كلني نبي
 مشايخ من اهل الكوفة فانتيت مع جماعة من اهل الحديث فقلت له ان
 حقت واجت علينا الوصت نفسك واقصرت علي كتب ايك كانت الرحلة
 اليك فليكن قد سمعتهما فقال وما الذي يتقم علي قلت قد دخل وراقك
 ما ليس من حديثك بين حديثك قال فكيف السيل في هذا قلت ترمي
 بالخرجان وتقتصر علي الاصول وتختفي هذه الوراق وتدعوا بان كرامته
 وتوليده اصولك فانه يوثق به فقال مقبولا منك فما فعل شيئا ما قاله
 وقال ابن حبان كان شيخنا قاصلا صدوقا الا انه ابتلي بوراثة فحكي
 قصته فهذا يقتضي ان ابا موكيما لم يبتل به وانا ابتلي بوراثة لكن
 بليته بوراثة صارت يلية لا ييبه به فانه صار يروي ما دونه وراقته
 في حديثه عن ابيه انتهى قوله فكل ذلك ابي اوضع سائر انواعه حرام
 باجماع من يعتمد به وفيه كلامان الاول يستثني النوع الذي للاغراب
 اذا قصده الامتحان كما يستثني قلب من سنده غيره لقصد ذلك
 ايضا فانه غير حرام ومخلصه ان القلب تارة يكون عمدا وتارة يكون
 سهوا وغفلة والحمد تارة يكون ابدال را وتطيره وتارة تحويل
 سند من وعكسه وكلاهما اما للاغراب واما للامتحان وهذا ما اشار اليه
 بعض تلامذة المصنف في مباحث القلب بقوله بعد قلب السند كله
 للامتحان وبعد ابدال الراوي بتطيره للاغراب وقد يقصد قلب
 السند كله ايضا للاغراب اذ لا يخص به را واحد كما انه قد يقصد قلب
 را واحد ايضا وموكره لا يقصد الاختيار فقال الراوي في جواره نظر الا
 انه اذا فعله اهل الحديث لا يستخرجون شيئا يعني المصنف وشرط

لجواز

للجواز ان لا يكون له من عليه بل ينتهي بانها الحاجة الكلام الثاني لو بعد من
 الموضوع ما فعل امتحانا كما ياتي مثاله في موضعه من كلامه لما قاله من جواره
 واحتراز بمن يعتد به عن غير الكرامية بعض التصوفية الجوزين للتوضيح
 الا ان بعض الكرامية والمضوءة في اخرها استثنا منقطع اذا ما بعد وليس دخلا
 فيما قبله ومن معهم لا عبرة بنقيها ان الاول الكرامية يستشيد
 المهمة نسبة الي عبد الله ابن كرام السخيا في العابد المتكلم وبالتشديد
 قيده ابن كولا والسماعي وغير واحد قال الذهبي وهو الجار يري انه
 وقال ابن الصلاح انه لا يعد عنه قال الذهبي وقد انكر ذلك متكلما
 محمد بن الهيصم وغيره من الكرامية فحكي فيه ابن الهيصم وجهين احدهما
 كرام بالتحقيق والفتح وذكر انه المعروف في السنة شايخهم وزعم
 انه بمعنى كرام او بمعنى كرامته والثاني انه كراما بكسر على لفظ جمع كرم
 وحكي هذا عن اهل سجستان واطال في ذلك قال شيخنا يعني المعرفات
 بخط الشيخ تقي الدين السبكي ان ابن الوكيل اخلف جماعة في ضبط
 ابن كرام نصم ابن الوكيل علي انه بكسر اوله والتحقيق وانفق الاخرون
 علي المشهور فاشهر ابن الوكيل مستشهدا علي صحة دعواه قول الشاعر
 . التقه اقمه ابي حنيفة وحده . والدين بن محمد بن كرام .
 قاله فظنوا كلامه انه اخترع في الحال وان البيت من نظم قاله ولما كان بعد
 دهر طويل رأت الشعرا في الفتح البستي الشاعر المشهور الذي يكثر التوليع
 بالخيال وتعليه
 . . . ان الذين يجهلهم لم يبتدوا . في الدين باب كرام غير كرام . . .
 قال الذهبي ان كرام ساقط الحديث علي يد عنه فقال ابن حبان خذ
 حتى السند من ابراهيم بن راس الا فاديت اوهاها وقال ابو العباس
 السراج شهدته البخاري ودفع اليه كتاب من ابن كرام يسلمه عن احاديث

ابراهيم

منها الزهري عن سالم عن ابيه مرفوعا الايمان لا يزيد ولا ينقص فكتب ابو
 عبد الله عليه السلام في كتابه من حديث بهذا استوجب الضرب المشدود والجس
 الطويل وقال ابن جابر بن عبد الله بن كرام الايمان قول بالسياسة وان اعتقد الكفر
 يتلبه فهو من قبل الله في الدنيا فلهذا من في الدنيا لا اسفل من النار
 قطعا فانما يشترط ان يكون كراما ان يسميه مؤمنا ومن يدع الكراهية فوله في المعبد
 تقايي الله جسم لا كالا حصار وقد يحسن يسهل بول لا حبل يدعنه ثمانية اموار
 قال الصمد في الامم قبل ان اصله من رنج وثنا بسجستان ثم دخل بلاد
 خراسان وجاور بمكة خمس سنين ولما شاعت بدعة جبهه طاهر بن
 ابن طاهر فلما اطلقه توجه الى الشام ثم رجع الى نيسابور فحبسه محمد بن
 عبد الله بن طاهر وطال حبسه فكان يئس يوما يوما ومعه ويقول
 للجان اتاذن فيقول لا فيقول اللهم انك تعلم ان الخلع من غيري
 ثم لما اطلق تحول مسكن بيت المقدس قال ابن عساكر كان للمكرامية رباط بيت
 المقدس وكان هناك رجل يحسن الظن بهم يقال له همام فتمناه الفقيه نصر
 فقال انما لي الظاهر تراه همام بعد ذلك في يومه ان في رباطهم جابطا فيه
 نيات الترجس فاستخسنته فريده فاخذ منه شيئا فوجدا صوله في اعذره
 فقال له الفقيه نصر الذي قلت لك تشير رديا لظواهرهم حتى رباطهم
 حيث قال ابن عساكر ولما دخل القدس سمع الناس من حديثا كثيرا فجاءه انسان
 فقال له عن الايمان فلم يجبه ثلاثا ثم قال الايمان قول فلما سمعوا ذلك
 حرقوا الكتاب الذي كتبوا عنه وبقاه والي الرملة الي زعفران لها قال
 الذهبي سنة خمس وخمسين ومائتين ومكث اصحابه علي قهره حتى
 وقال التتافي عضد الدين في الواقف والسيد في شرحه وقالوا اي الكراميه
 الايمان قول الزري في الايمان لا يبيح الايمان من الاثم الذي جحد من الذر
 حين قال تعالى لهم الست بر بكر وهو با في الكمال علي السوية الا لثوب
 وايمان

قول لا يبيح الله وقال ابن جابر
 قال ابن كرام الايمان

وايمان الشافعي كونه كايان الا نبي لا استقر الجميع في ذلك الايمان والكل ثبات
 ليس الايمان الا بعد الردة نبي لا استقر في العاقبة ان يعلم انهم احقوا
 علي ما ذهبوا اليه بان الكذب في الترغيب والترهيب للشيء الذي عليه رسم
 لكونه مقويا لشريعته لا عليه بالكذب علي ما ذهبوا اليه يقال له صاحب
 او محثون او محثوك وتسكوا في ذلك يظهر خير من كذب علي مستغدا
 ليصل به الناس فليستوا بقدر من النار وتيسر كرايه مردود لان ذلك
 كذب عليه في وضع الاحكام علي ما اشار اليه الشارح بقوله لا ان الترغيب
 الخ ويبايعان الثواب والعقاب حكاه من احكام الشرع فان الثواب
 انما يترتب علي واجب او مستحب والعتاب انما يترتب علي الحرام فلهذا
 ثلاثة احكام من الحسنة وينقضي ذلك الاخير عن الله تعالى بالوعد
 علي ذلك لا يعمل بالثواب او العقاب وذلك باطل ولان لفظة ليصل
 اليه الناس انفق الا يبيح علي صنعها ويتقدي برقبها فاما لا لا يبيح
 مستعمل فيكون لها من جزيل العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه الـ
 فرعون ليكون له عمدا وحزنا لانهم لم يلقطوه لذلك او للتاكيد كما في
 قوله في اقليم من اقترى علي الله كذبا ليصل اليه ما سري غير علم اذا تراه
 الكذب علي الله تعالى محرم مطلقا سواء قصد به الاضلال او لا ومن الحديث
 الموصوف في الترغيب المروي عن ابن عباس رضي عنهما في السور السابق وضعه
 عن ابي عصمة وكذا حديث ابي اسحاق وضعه عن رجل من اهل عبادان
 تدبير قال المصنف في شرح قوله عليه الصلاة والسلام لا تكذبوا علي فانه من
 كذب علي بليغ النار هو عام في كل كاذب مطلق في كل نوع من الكذب وبعثان
 لا تشبه الكذب الي ولا مقهور بقوله علي لانه لا ينقصه ان يكذب له
 لهيبه عن مطلق الكذب وقد عثر قوم من الميمنة فوضوا احاديث
 في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب علي بل فعلنا ذلك لتأييد

شريعته وما دوا ان تقبله صلى الله عليه وسلم ما لم يقبل فيقتضي الكذب على الله
تعالى لانه اثبات حكم من الاحكام الشرعية سوا ما في الجبابرة والفتنة وكما
تسايلها وهو الحرام والكفر به ولا يفتقر عن مخالف ذلك من الكرامة حيث
جوزوا وضع افتراء عليه بالترتيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة
براحتهم بانه كذب لله لا عيب ويوجب باللعنة العربية ونسلك بعضهم
بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لفظ ثبتت وهي ما اخرجها البزار
من حديث ابن مسعود بل يفتقر من كذب علي بسخط الله من الحديث وقد
اختلف في وصله وارساله ورجح الدارقطني والحاكم ارساله واخرجه
الدارقطني من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلي تقدير ثبوته فليست
اللام فيه لللعنة بل للتصوير ورواية كما نسروا في غن اظلم من ان يري
علي الله كذا بسخط الناس بذلك والمعنى ان ما لا امره الى الضلال انه هو
من تخصيص بعض افراد العاصر بالذكر فلا يفرم له كقولنا تعالى لا تاكلوا
الربا اصقانا مضاعفة ولا تقتلوا ولا ذكر من املأ فان قتل الام
ومضاعفة الربا والاصلاح في هذه الايات انما هو لتأكيد الامر فيها لا
اختصاص الحكم لها انتهى قوله في الترغيب والترهيب اي في يا ايها
مؤمنين ان الكذب فيهما ليس كذبا في الاحكام الشرعية المحرم عليه الكذب
فيها قال الامام ابو بكر محمد بن منصور السمعاني ان بعض الكرامية ذهب
الى جواز وضع الحديث علي النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به من الثواب
والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة وزجرا لهم عن المعصية انتهى ومنه
الحديثان السابقان عن ابن عباس واي في قوله لا تشاخصوه خطا الخ
لا شك فيه كما ان تقليد كذا قوله وانفقوا اي انفقوا
من عدم ذكره من ذكر ايضا نظر المات اولوه من انه كذب له لا
عليه وهذا اظهر قوله من الكبار يرجع كبيرة قال السعدني
اختلف

اختلفت الروايات فيها فروجا بن عمر رضي الله عنهما اتبع الشريعة بالله
وقتل النفس بغير حق وقد في المحصنة والزنا والفرار من الزحف واسر وكل
مالا بينهم وعقوق الوالد بن المسلمين والاحاد في الحرم وزاد علي رضي الله
عنه السرقة وشرب الخمر وقيل ما كان مقسمة مثل منسقة شي مما ذكر
او اكثر منه وقيل كل ما نوءد عليه الشارع بخصوصيته وقيل كل يقصيه
اصر عليها العبد في كبيرة وكل ما استغفر منها في صغيرة وقال صاحب
الكنانة الحق انهما اضافان لا يعرفان بذاتهما وكل معصية اضيفت
اليها فوثقها في صغيرة واذا اضيفت اليها ووثقها في كبيرة والكبيرة
المطلقة هو الكفر اذا لا ب اكبر منه انتهى في جمع الجوامع وشرحه ما يقصه وقد
اضرب في الكبيرة فقيل في ما نوءد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة
وتعديري ما فيه حد قال الرازي رحمه الله ارجح هذا اميل والا لما يوجد
لاكثرهم وهو الا وفق لما ذكره عند تفصيل المكابر وقال الاستاذ ابو اسحاق
الاسفرايني والشيخ الامام والد الله في كل وقت ونقيا الصغير نظر الي عظم
من عصي به عز وجل وشدة عقابه وعلي هذا يقال في تعريف العدالة بدل
الكبائر وصغار الحسنة اكبر الكبائر وكبائر الحسنة لان بعض الذنوب لا يتدح
في العدالة اتفاقا والمختار وما قال الامام الحرميين انما كل حرمية تؤذي بقلة
اكثرات مرتكبها بالذنوب وروية الدنيا به وهذا بظاهر بيتنا والصغيرة الحسنة
والامام انما يصحط به ما يبطل العدالة من المعاصي الشامل لذلك لا
الكبيرة فقط كما نقله المصنف استورا حاشيته هو شمل من التفرقة بين الكبائر
ولما كان ظاهر كل من التعاريف انه تعريف للكبيرة مع وجود الايمان بها المعص
في تعدد بها يابلي الكفر الذي هو عظم الذنوب قال كذا لقتل الزنا
واللواط وشرب الخمر ومطلق السكر والسرقه والنصب والتدفع والتهمة
وشتما وة الزور وايين انما جرة وقطيعة الرحم والعقوق والقرار

من الزحف وما لا يهتم وجباثة الكسل والوزن وتقديم الصلاة وتاخيرها
 والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وحرب المسلم وسب الصحابة وتكتمات
 الشهادة والرياسة والديانة والقيادة والسعاية ومنع الزكاة وبأس
 الرحمة وإتلاف المكروا الظهار ولحم الخنزير والبيئنة وقطر مصائد والفلول
 والمجاريب والسحر والرياء وما من الصغيرة التي قد اطلنا الكلام عليها
 في شرح الجوهرة قوله وبالخ ابو محمد الجويني يكفر من تعدد الخ لا يخفى ان
 ان استخلا الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كفر بل لا ضرورة صيته له وانه
 لا يكفر احد من اهل الفطنة ببيان بطلان كلام الجويني فانما الشارح
 رحمه الله تعالى يلمظ بان الخ تا ويل كلام الجويني وانه جرح كخرج
 الما لغة في الزجر عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم والتشهير عنه ويمكن تأويله
 ايضا من فعله مستحلا كالكراهية ومن نعم قوله وانفقوا على تحريم
 رواية الموضوع يعني ان العلة انفقوا على تحريم رواية الحديث الموضوع
 لمكان عالما بموضعه في جميع احواله سواء كان في الاحكام او في المقصود او
 في العقائد او في السير او في التفسير او في الترتيب او في الترتيب او غير ذلك
 لا يجوز كونه متروكا ببيان انه موضوع او كذب او باطل او مختلق عليه
 صلى الله عليه وسلم او مضع او مخرجه هذا قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
 الى اخره علة التحريم رواية الموضوع بل فيه دلالة على اعم من ذلكة القضية
 كلامهم ان الحرمنة منوطه بعلم الوضع فلا يفهم منه تحريم رواية ما خله انه
 موضوع وفي الحديث دلالة على تحريمها لان معنى قوله يري شيئا للمعول
 يظن كما فسره بذلك العلاء وهو في الحديث اشهر من الفتح الذي معناه
 يعلم وقوله فمواحد الكذابين جواز فيه التشبيه والجمع **تنبه**
 التشبيه باعتبار المتزوي والتأقل والجمع باعتبار التأقيل والله اعلم
 فان قلت القضية للحديث المنع دلو على بيان قلت ممنوع اذ قوله احد
 الكذابين

سنة م

الكذابين بيشتر ان يكونوا في غير ما لا يثبت قاطا المييل فلا يثبت اليقينة الكذب والله اعلم
 قوله لست اخرج مسلم اي رواه في صحيحه قوله وهو ما يكون في اخره فيه
 نظرا لانه الذي حصل بهتمة الراوي لرد لا انقسم الثاني وقد يقال ان قوله وهو
 راجع للرد من حيث رده اي ما يكون رده بسبب الخ قوله هو المتزوي
 مثل له المصحح حديث صدقة الدسوقي عن فرقة عن ابي بكر وخديجة عمر بن شمر
 عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي والسدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن ابي
 صالح عن ابن عباس قال وهذه سلسلة الكذب لا اذهب قوله والثالث
 الخ ان قد هلك قدر الموصوف الثالث وما بعده اي انقسم كما قدره الثاني
 في الترتيب ما قدره معه وما بالعدد من تقدم وقدره مع الثاني لبعده
 مما يشعر به قوله علي راي لفظ راي متون في المتن قدره في الشرح ما زال
 تزيده ويؤيد كما مر من راي الشارح قد التزمه نقول اكمال اللابز بالرجوع
 ان يقول علي راي هو راي من لا الخ من تخط ما اطلقوا عليه كما مر جوابه
تنبه ما ان الاول المراد بالخالفه مخالفة من هو افظ منه واضبط
 فالمتكر عند صاحب هذا الراي ان الذي ليس فيه رايه من التفت واضبط
 ما يجبر ثمره الثاني ينبغي علي راي من يشترط فيه الخالفه ان يقال
 في مثل هذا وما بعده ان يسي بالمعلل سباعي اظم يطننون العلة على كل
 قارح ويقتل الله يسمي بالمتزوي والله اعلم قوله وكذا الرابع الخ اي
 يسمي بالمتكر ايضا كما يرشد اليه قول الشارح بعد حديثه منكر اذ فيه اشارة الى
 وجه التشبه قوله وانما انفع به اي انما صرح في المتن بقوله ثم اليوم ولم يتل
 والسادس كما فعل فيما قبله لطول الفصل **تنبيه** قال المزني في الاطراف
 واليوم نارة يكون في المضبط وتارة يكون في القول وتارة يكون في الكناية
 انتهى قلت واطلاق المعصاة في الجميع قوله ان اطلع عليه الخ ليس
 في كلامه مقارح بتعريفه في كلام الراي ما حاصله ان المعلل حديث

اطلع فيه على اسباب خفيه على ان عليه واثر في فيه واظهر منه ان يقال
هو حديث طاهر من السلامة اطلق فيه بعد التفتيش على تادرج بالحجة
انما يعمل الحديث من وجه ليس الجرح فيها مدخل مثاله حديث ابن جريح
بن ابي مزي وعنه عن موسى بن عتيبة عن جميل بن ابي صالح عن ابيه عن
ابي هريرة عن فروعا عن جليش بن كثر في غطف فقال قيل ان يتقدم
سبحانك اللهم وحجك الحديث فان موسى بن اسماعيل المتفري رواه عن ربيب
ابن خالها هلي عن سميل المذكور عن عون بن عبد الله وهذا العمل التجاري
نقله مورزي عن موسى بن اسماعيل واما موسى بن عتيبة فلا يعرفه سماعا
من سميل انتهى قوله رابيه الظاهر ان ضميره للضم السادس وقوله
من وصل الى بيان للمرفوع قوله او منقطع في عطف على مرفوع
داخل عليه ايضا وقوله اراد خال حديث في حديث عطف على وصل كما ان
قوله او نحو ذلك كذلك وحاصله ان الارسال الجلي والقطع الجلي لا ادراج
الجلي وغيرها لا يطلق عليهما في الاصطلاح المشهور اسم العلة وانا بطلان العمل من
كان منها خفيا مع سلامة الحديث منها ظاهره فتنبيه سان الاوس
من العمل من يطلق اسم العلة على كل تادرج من نسق راوا وتخلله اوجرحه
ومنه من يعمل الوصل بالارسال والرفع بالوقف ومنهم من يطلق العلة
على غير تادرج كوصف الشقة بالارسال لم يقف ولا ربح وقد اطلق الترمذي
على النسخ انه علة فان اراد انه علة في تعطيل العمل به فتقريب لكسره
خلاف الاصطلاح وان اراد انه علة من فيه لصحة الحديث فهو ممنوع
اذ في الصحاح كثير من الاحاديث الصحيحة المنسوخة الشائني كثير ما يخفى
العلته في السند وتنجي في المتن وعلى كل تارة تكون قاذخة وتارة لا تكون
قاذخة بان يتقدم السند ويقوى الاتصال ونحوه او يكون الاختلاف
في تعيين واحد من اثنين كحديث البيهقي بالخيار فان يعلل بن عبيد
الطناشي

الطناشي رواه عن عمرو بن دينار وهو عندهم محفوظ عن ابيه عبد الله بن دينار
لكن كلاهما ثقة فلا ندح وهذا اعلال في السند ومثاله اعلال في المتن حديث
نفي قلة البسيلة فان حمدا لما سمع قول انس صليت خلفا النبي صلى الله عليه وسلم
وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يتفقون بالخير والله رب العالمين
ظن ان اشاقني بسيلة فزاد فيه فلم يكونوا يفتخرون القزاة بيسم الله
الرحمن الرحيم وهو مخطئ في ظنه عند الشافعية ورواية انس محمولة
عند الشافعية على انهم يبيدونها بقرائة ام القرآن قبل السورة بعدد
لا على انهم كانوا يتركون البسيلة وقد سئل انس عن ذلك فقال لا احفظ
فيه شيئا والحاصل ان اعلال لا يرويه الحديث الا انه لا يوجد من جرحه في
بعضها بيان هذا الحكم متنازعا قوله او ادخل حديث في حديث
كحرفه ولا تتأفسوا وهو من متنازعا كروا الظن فان الظن المكذب الحديث
ولا تجتسروا ولا تتأفسوا ولا تخاسروا المروي عن مالك عن ابي الزناد عن
الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في متن لا تتأفسوا ولا تخاسروا
ولا تذايروا المروي عن مالك عن الزهري عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
والمدراج لها ابن ابي مريم حين روي ذلك عن مالك وصيرها متنازعا وحدا
باستاد واحد وهما منه كحاجره في الخطيب قال وخالف في ذلك جميع
عن مالك كما ياتي بيانه قوله من الاشياء القاذخة بيان لقوله ذلك واخرج
به غير القاذخة كما في حديث البيهقي بالخيار السابق وقوله وتحصل بقرنة
قوله اي وصل المرسل وبما معه وتغييره بكثرة التسع مطابق لا اعتبار
الحفا في العلة ولوقاد به لا تحصل فتضمن تلك القرائن المأنة على ذلك
الي التسع وجمع الطرق كان ارباب قواسم وجمع الطرق اي يطلع لها على خلاف
او تفرد لا يضم لتلك القرائن المقتضات عنه ويعمل بمقتضى ما ظهر له وغلب
على ظنه من وصل الارسال ارفع او وقف عليه او يفي المتن على حاله لعدم

غلبة شي منها على ظنه قوله هذا المثل اي النفع المسمى بذلك وتنع فيه من
الصراح حيث قال لا يقال فيه معلول لانه مرذول عند اهل العربية
واللغة وان استعمله كثير من اهل الحديث والاصول والكلام والعرفان
يقولون له معلول انتهى وواقعه النووي قال العراقي والاحمد في شيمته المثل
لان المثل من علمه بكثير او انما يستعمله اهل اللغة بمعنى لها بالشي
وتشبه به من تعليل الصبي بالطعام قال بعضهم وراى ان معلول
من معلول ان لا يوجد في مثل البيت من حيث استعماله في هذا المعنى قال
المشارح ان معلولا موجودا في غير هذا الكتاب بل قال انه لا يلى
لوقوعه في عبارات اهل الفركا لزمذي والحكم والدارقطني وابن عدي
والخليل مع ثبوتهم في اللغة قال شيخ الاسلام يعني ومن حفظ حجة علي من لم
يحفظ لكن الاعرف ان فعله ثلاثي تريد يعني بالاجود المثل كما قال العراقي فان
كان المثل ادي لما راتني تشبيه جملة قوله فهذا هو المثل
جواب الشرط والمجموع خبر المبتدأ الا ان ظاهرا عبارة يوم ان الوهم للطلع
عليه بالطريق المذكور هو المسمى بالمعلول وليس كذلك وانما المثل هو الحديث
الذي اطلع على الوهم المذكور فيه وتناوب عليه فحل هذا الوهم هو المثل سوا
رجع المتن وسندوا ما علم قوله ملكة اي كهيئة راجحة في انفس
وضمنها معنى المعرفة تعلق لها بالاسانيد والبا معنى في اي ملكة في
تميز الاسانيد وعلينا لها اي ملكة حاصلة بسبب ممارسته لاسانيد
الحق قوله ولهذا اي المذكور من الغرض والدفعة واختصاص الاطلاع
عليه بمن قامت به الاوصاف المذكورة لم يتكلم فيه الا التليل لقلته من
اجتمعت فيه الصفات المذكورة من اهل هذا الشأن قوله وقد
تنص عبارة المثل الخ هو اسم فاعل وحاصل كلامه كما اشرنا اليه
انما ان العالم قد يفري ظنه بالعلمة فيجوز لها ان يضي الحكم بما جزم

به من وصل وارسلوا وانقطع او وقف وقد تقارض عليه المثلون
فيجوز الحكم بقبول الحديث وعنده احتياطاً بتبيين مسائل الاول
قال ابن مهدي مرفقة عدل الحديث اتمام لوقفت للعالم من اين ذلك هذا
لم يكن له عليه حجة الثاني قال بعضهم احسن كتاب جمع في اعدل كتاب
ابن المديني واجمعها كتاب الدارقطني وهذا المصنف اعدل كتابه الزهر
المطلوب في الخبر المعلول والمدا علم قوله كالصبي في اي كما يقوم
الصبي في جودة الدرهم او الديتار او رداً عنها وتقتصر عبارته عن اقامة
الحجة على دعواه وقد اجاد في التمثيل ما شارحاً من ثقل قوله ثم
المخالفة صرح به لما قاله الشارح في اشرار في ثم الوهم وتركها العلم
بالقائمة واطلق في مخالفة لتشكل صدورها من اي راو كان من الرواة
قوله هو مدوح الاستاد اي يسمي بقرائنه لتبيينها استاذ
اعترض على المصنف بان الواقع فيه التغير هو السند وليس هو مدوح الاستاد
بل مدوح فيه فتغيره غير قويم انتهى ويدفع بان ثبوت قولنا ما وقع
فيه ذلك التغير سببية ولا شك ان الواقع بسببية ذلك التغير هو
مدوح الاستاد الثاني اعترض على المصنف ايضا بان مخالفة في تغيير
الاستاد فيبطل السبب والسبب ويدفع بان السبب مخالفة الكلية
والسبب التغير الخاص وهي مخالفة جزئية ولا شك ان تحقق الجزئي
سبب في الخارج لتحقيق الكلي كمال تامة وذكرنا مقابلة ابيه
الثالث في الظاهر ان السبب ما مراد منه معناه المصدري اي السبب
ويمكن جعله بمعنى المسوق وعلى كل فالمراد منه الاستاد بقرينة المقابلة
قوله وهو انشام انت خير بان هذا انما ياشام له بحسب
ما روي في الخارج بالاستقرار والتتبع اما بحسب النقل فلا يتصور فيها
كما لا يخفى قوله الاول ان يروي جماعة الى اخره مثله حديث رواه

عبد الله بن يوسف والغنبي وقتيبة ويحيى بن يحيى وغيرهم قال الخطيب
وقد روي فيهما عن أبي مريم علي ماله عن ابن شهاب وانما يرويهما ماله في حديثه
عن أبي الزناد وروى في أبي مريم عن مالك الحديثين بسند واحد هكاك
مثلا لما قيل له والله أعلم نولس الرابع ان يسوق الخ جعل هذان
مدرج الاستاد وتقدم لنا ان ابن الصلاح والعراقي جعلاه نوعا من
الموضوع والظاهر انه لا يخالف لاختلاف المدرج فمن راي انه منسب
للنبي يلم بقل جعله من الموضوع ومن راي ان له لا يستوي بسوقا راية
المذكور البينة جعله من مدرج السند وعمل الا ولا انرب للمصوب ويأتي
الخلا في فيه في اثبوت بعد هذه وقد مر احتالا اخر والله اعلم قوسه
ينعصر عليه فيقول كلاما من قبل نفسه الخ مثلا له حديث رواه ابن حبان
عن اسماعيل بن محمد الطحفي عن ثابت بن موسى الراهد عن شريك عن الاعشى
عن ابي سفيان عن جابر بن فروة عن كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار
قال ابو حاتم الرازي كنيته عن ثابت قد ذكرته لابن نمير فقال الشيخ ببني
ثابت لا بأس به والحديث منكر وقال ابو حاتم والحديث موضوع وقال
الحاكم دخل ثابت بن موسى علي شريك بن عبد الله القاضي والمستلمي بين يديه
وشريك يقول حديث الاعشى عن ابي سفيان عن جابر قال رسول الله
صلي الله عليه وسلم ولم يذكر المتن بل سكت بكتب المستلمي بالنسبة
اليه فلا نظر في ثابت بن موسى ثابته سكوتة قال ما يها له من ثبوت
صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار فلم يرد القديت وانما اراد وثابت الزهد
وروي عنه فظن ثابت انه روي هذا الحديث مرثوعا بهذا الاسناد فكان
ثابت بجده ثابته عن شريك عن الاعشى عن ابي سفيان عن جابر قال
ابن حبان وهذا قول شريك ثابته عقب حديث الاعشى عن ابي سفيان
عن جابر بعقد الشيطان علي تافهة راسا حكرنا ووجه ثابت
في الخبر

في الخبر ثم سرقته منه جماعة عن صفحا وحدثوا به عن شريك ففي هذا هو من انسام
المدرج وقال ابن عدي انه حديث منكر لا يبرر الا بثبت وسرته منه
الصفحا عبد الحميد بن بكر وعبد الله بن شريك الشريكي واسحاق بن
بشر الكاهلي وموسى بن محمد بن الطاهر المعتدي قال وحديثه بعض
الصنعا ف عن زحمويه وكذب فان زحمويه ثقة قال ريلقي عن محمد بن
عبد الله بن عمار انه ذكر له هذا الحديث عن ثابت فقال باطل يشبه
علي ثابت وذلك ان شريكا كان من احاد وكان ثابت رجلا صالحا فيثبته
ان يكون ثابت دخل علي شريك وكان شريك يقول حديثا الا عمن عن
ابي سفيان عن جابر عن ابي صلي الله عليه وسلم قال كنت قرأ في ثابته
فقال بما زعمه من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن
ثابت بقلته ان هذا الكلام الذي قاله شريك هو متز لا سند الذي
قراه فخله علي ذلك وانما ذلك قول شريك وقال العفيلي انه حديث
باطل ليس له اصل ولا يتابعه عليه ثقة وقال عبد الغني بن سعيد
كل من حدث به عن شريك فهو غير ثقة وقد قال ابن معين في ثابت
هذا انه كتاب انتهى كلام العراقي فصرح بان مبدع علي باقائه ابن حبان
وبانه موضوع علي ما قاله ابو حاتم وقد جزم في المتن بان موضوع لغير
يقصده وضعه وانما وقع بطريق السمور في غفلة ومثله ما صدر
به في الشرح وقال ابن الصلاح انه يشبه الموضوع نولس فلو ان يقع في المتن
الخ اعترض بوجهين احدهما ان المدرج في المتن هو الواقع لا الوقوع وثانيهما
انه لا يثبت علي المدرج في الاخر لانه لا يظن عليه انه في المتن انه ينهاه
وجواب عن الاول بان الاصل دون ان يقع او حال المدرج المتن ان يقع علي ان
الحديث من الثاني او من الاول وعن الثاني بان في المصاحبة فيصدق
الكلام بما في الاول وما في الاثنى وبما في الوسطا والصاحبة بعرفيه

شهره

كذلك والله اعلم قوله فتارة يكون في اول الخ مثاله طاد ر ح في اول
 الحديث ما رواه الخطيب من رواية ابي قطن وشبابه فترقبها عن شعبة عن
 محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبقوا الوضوء
 ويل للاعقاب من لنا رفقوله اسبقوا الوضوء من قول ابي هريرة وصل
 بالحديث في اوله كما بينته ولفظة البخاري في صحيحه عزاد بن رياس
 عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال اسبقوا الوضوء فان با
 التا سمع صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من لنا رفقاه الخطيب
 وصحروا بوقطن عمرو بن العيثم وشبابه بن سوار في روايتهما هذا الحديث
 عن شعبة عن علي بن اسفنداه وذلك ان قوله اسبقوا الوضوء كلام ابي هريرة
 وقوله ويل للاعقاب من لنا رفقاه صلى الله عليه وسلم وثبات ما
 ادرج في وسط الحديث ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد
 الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عروة بنت صفوان قالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سر ذكره او انشبهه او رفعه
 فليترضا قال لا الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ورجح في ذكر
 الانشيين والرفع وادراج ذلك في حديث بسرة قال والمحفوظ ان
 ذلك من قول عروة غير مرفوع وكذا رواه الثقات عن هشام منهم
 الشيخان في صحاحهم بن زبير وغيرهما ثم رواه بن طريق ايوب لم يقطن من
 ذكره فليترضا قال وكان عروة يقول فاسر رقبته او انشبه
 او ذكره فليترضا وقال الخطيب نفرد عبد الحميد بذكر الانشيين والرفعين
 وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وان هو من قول عروة بن زبير
 في درجة الراوي في من الحديث وقد بين ذلك حماد ايوب انتهى وثا قنينة
 ابراهيم في ما ادرج في اخر الحديث ما رواه ابو داود قال حدثنا عبد
 السلام بن يحيى حدثنا زهير حدثنا الحسن بن الحر عن عبد الله بن
 مسعود

مسعود اخذ بيده وان رسلا الله صلى الله عليه وسلم احتج به عبد الله فقلنا
 التشهد في الصلاة قال فذكر مثل حديث الاعتراف اذ اقلت هذا ونقصت
 هذا فنقصت صلاتك ان ثبت ان تقوم فقم وان ثبت ان تقعد
 فاقعد فنقله اذ اقلت مخ وصله زهير بن معاوية ابو خيثمة بالحديث
 المرفوع في رواية ابي داود هذه فقال الحاكم قوله اذ اقلت هذا مرفوع
 في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود وكنا قال النووي في الخلاصة
 انفق الحفاظ على انها مدح وعزه للمسيحي في المعرفة فوسم
 وهو يرد نوعه في الاخر الاكثر شبه اعتذار عن من اقتضي ظاهر
 كلامه كالعراقي انه لا يكون الا في قول الخبر ثمثت قال ابن دقيق
 العيد في الاقتراح ومما يضعف به يصعب فيه الطريق الى الحكم بالادراج
 ان يكون مودعا في انشا لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان
 من مذهب علي لفظ المروي او معطوفا عليه بواو العطف كما لو قال من
 سر انشبه او ذكره فليترضا بنقدهم لفظ الانشيين على ان ذكرهمنا
 يضعف الادراج اي مدحنا لانيه من انشا له وهو المفظف في العمل
 الذي هو من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الاكثر ايم من سائر
 وجوه الادراج بلبية الادراج في الاول واقلها الادراج في الوسيط
 فبعضها اقل من بعض قوله لانه يقع في قال ب لا يصح تعليلا
 لانه لا فرق انتهى رحمه قوله الكمال في صلاحية تعليلا لما ذكره في
 المتامل انتهى ويمكن ان يقال انه تغليل مطا بن اذا الغالب في
 الادراج انما يقع في اخر المعطوف بالاشارة وعدم استقلال
 المعطوف بخلاف ما يقع في الاول فانه يدل على الاعتناء به فيجوز ان
 من كلام النبوة وكذا ما في الوسيط علي انه يمكن حمل المعطوف على معناه
 اللغوي والمعنيان الحيلة المناخرة لفرد علي المتقدمه لتبيينه وتفسير

عزيب او نحو ذلك فقل له قوله او يدع موقوفاتي وصله او يتايد مش
 بالشين يدع الجيم رسته قوله اذ ذاك اذ حبل الوصال من ايدع قوله
 من كلام الصحابة اوس بعدهم فيه اشارة الى ان الماء الموقوف لا يتحول الى المشاي
 وهو ما تضمنه على الصحابي ومن الاشئلة التي ذكرناها الاحكام التي ذكرها يعلم
 ذلك قوله يخرج من ما تسموا الدرع يعلم ان الماء لا يصان على الماء
 وتحتلها المصير فقد نقل في عنه انه قال الباقين ان تكون بمعنى من
 مع قلنا قلنا اما استعماله يعني مع فوارده نحو اجط بملام فانه دخلوا
 بالحقورهم من حرجولهم كما نورا اما من من نلم انف عليه انتهى ثلث
 هذا عجيب فان كان مراده انه لم يتفق على قابله فقد قاله الاصحى في الناري
 لا يقتضي وان كان ذلك وعزيب للكوفيين وحمل عليه عينا ليشرب بها عباد الله
 اي منها وحمل عليه الشافعي قوله ثلث في فاسحوا بروك وعليه بني مذهبه
 في مسح بعض الاراس في الوضوء لما قام عنده من الدلت وليس بعد هذه
 الشهرة خفاء ان كان مراده انه لم يقف عليه في كتب العربية واللغة
 ومنه ذكر حتى متن التوضيح لان هشام الانصاري وان كان مراده
 انه لم يتفق على دليل بوجهه ويعينه فالمسيلة اجتهادية يكفي فيها
 الظن والثنا لان المذكور ان ظاهرا في ذلك اذ ليست من مسائل
 الاعتقاد التي يطلب فيها القطع واليقين نعم ادعي الفرافي في المالكية
 في رده على الشافعي ان يجزى الباعني من التبعيضية لا يعرف في اللغة
 فعله تبع في ذلك لكنه محارده انما سر عليه بنقل اثبات العدل
 نحس في استقامة المعنى عليها نظرو يمكن التوجيه بنصين ايدع معني
 التضييع الموقوف بعض النوع والله اعلم فان قلت ما شال
 وصل الموقوف بالمرفوع قلت بايا في حديث الشعار من قوله
 وهو الموضع بالموضع وكما ما ذكرناه من قصة ثابت من كثرة صلاته

بالليل

تتبع

بالليل حتى وجهه بالتهار قوله لم يصر غير فصل اي بين الحديث وبين ذلك
 المخرج فيه بان لا ياتي بما يدعي عليه فيميزه منه بصريح قوله واثارة وذلك
 بان لا يترك قابله ولا ياتي بما يشبهه لانه فيلنفس على من لا يعلم حقيقة
 الحال ويتوهم ان المجموع مرفوع فتحة سبب الادراج والحامل
 عليه اما تفسير عزيب في الخبر كحديث الهبي عن الشعار حيث ايدع فيه
 لا عليه وهو الموضع بالموضع لغزابة على رايا واستنباط محققه
 منه احد روايته كما فهم ابن مسعود من حديثه المتقدم جواز الخروج
 من الصلاة بغير السلام وكفهم عروة بن الزبير من خبره ان الوضوء
 ينتقض بمسحها هو مظنة المشبهة قادح فيه الاثني عشر او الرقع
 يصعد الرا وفتحها اصل المخذ قوله ويدرك الادراج الى بيان
 لما يتوصل به الحكم بالادراج وذكر منه اربعة طرق وكلها واصحها
 ما ذكرناه من الاشئلة وشال يستحيل قول النبي صلى الله عليه وسلم كما في
 الصحيح عن ابي هريرة سرفوعا للعبد المملوك اجران والذي ينبغي بين
 لولا الجهاد والحج وبرايا لا حيث ان اموت وانا مملوك تقوله والذي
 اخ من كلامه في هرة لا انه ثنية عليه السلام الرق وليست امة
 اذ ذاك موجودة حتى يمشى برها من تقي ذلك تعقيب
 قال النووي في حكم الادراج بانضمامه انه حرام باجماع اهل الحديث
 والفقهاء لكن قال ابن اسماعيل في عتديان ما ادرج لتقريب عزيب لا يمتنع
 وكذلك فعله الزهري وغيره واحسن الاجتهاد لا تكلم به الذي انشد
 المصنف في هذا النوع يسمى تقريب المخرج بترتيب المخرج والله اعلم
 قوله كبرية بن كعب اخ وكبسم بن الوليد والوليد بن مسلم والاسود
 ابن يزيد ويزيد بن الاسود قوله فهذا هو القلوب اي النوع
 المسمى بذلك وسبب التلب فيه اشتباهه بحب الذهب كما قاله

انقلو بس

العراقي يان بنع فيه ان احدا لاسمين موالاخر وضابطا ان يكون اسم احد
 الراويين كاسم ابي الاخر خطأ ولفظا واسم الاخر كاسم ابي الاول فيقلب
 علي بعض هذا الحديث فيجعل احدا لاسمين مكان الاخر كما انقلب علي النجاشي
 في تاريخه ترجمته مسلم بن الوليد المديني فجعله الوليد بن مسلم كل الوليد
 ابن مسلم المديني وربما وقع مع ذلك تقديم وتأخير في بعض حروف
 الاسم المشتبه كايوب بن سيار وبيار بن ايوب وهذا الذي قلناه
 هو ظاهر قوله في الشرح لا اسم احد ههنا اي الراويين اسم ابي الاخر
 ثم من فوكي لقراين علي رادة هذا المعنى بقصيدة يا سم كتاب الطبيب
 المصنف فيه فانه لم يصنف الا في هذا النوع وجنبه فاما انه اختصر
 العلم كما هو المشايخ او علم هذا النوع كما في الالفية المشتبه المقلوب
 واما انهم قد يسمونه باحد ما كما يسمونه بمجموعهما ولا يكن حمله علي التسم
 ما نقله جمع من تلامذته من انه اراد بالقلوب لزوما اخر ضابطا كما قال
 المصنف واللفظ لا قولنا ان يختلف الرواة في اسم واحد فيرويه
 بعضهم علي الصواب ويم بعضهم فيجعله آباء ويجعل آباء كمره
 ابن كعب يجعله بعضهم كعب بن مرة لانه ينسب عنه الشرح ويخالفه
 ومنع الكتاب المصريح باسمه واسم اعلم **تتبع** المقلوب
 عند العراقي والنوري تبع لابن الصلاح فسمان الاول ان يكون
 الحديث مشهورا براويي جعل مكانه اخر في طبقة كخو حديث مشهور
 عن سالم بن جهمل عن نافع بن رجب فيه لقراينه قال ابن دنيان العبد
 وهذا النوع يطلق علي راويه انه يسر الحديث الثاني ان يكون
 اسناد متن فيجعله متن اخر وعكسه وهذا قد يقصد به الاغراب
 فيكون كالوضع وقد يقصد به اختيار حفظ الحديث او قوله
 التلقين وقد يقع القلب غلطا ايضا **قلت** هذه الانواع
 باقية

او علم

يبقي للمشارحة جعل الاول منها من الموضوع والثاني منها من المضطرب
 والثالث منها من المقلوب او المقلوب علي ما تسمع تحريه فليكن بالرسوخ
 في هذا المحل ولا يخرج عما هو له اسم اليه من البيان الا بغيره ان العيان
 فقد كثر في هذا المحل المديان وزلت فيه الاعيان فوسم رافع
 الارتياب اختصارا للعلم فان اسم الكتاب رافع الارتياب في المقلوب
 من الاسماء والاشباه تنقطن فوسم وقد يقع القلب في المتن فيه
 اشارة اليه ثلثه والحديث ذكره مسلم في صحيحه وضابط هذا
 النوع ان يعطى احدا شيئين ما اشتهر بغيره ومثله الملقين في حديث
 رواه حبيب بن عبد الرحمن بن عمنه انيسة بن قيس اذا اذن ابرام
 مكثوم فكلوا واشربوا واذ اذن بلال فكلوا ولا تشربوا
 الحديث رواه احمد وابن حبان والمشهور حديث ابن عمر وعائشة
 ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم فكلوا
 الا ولي قلب ومثله الخلال بما رواه الطبراني عن ابي هريرة اذا امرتكم
 بامر فاثروا فاذا انقبتكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم فانه قلب
 لان المعروف ما في الصحيحين فاجتنبوه وما امرتكم به فانقلوا
 منه ما استطعتم **تتبع** مخرج بعض المشايخ بان شرط هذا
 النوع ان لا يقع عند ما يؤخذ مما ياتي للمصنف اسم اعلم قوله او زيادة
 راوي من اضافة المصدر لمعوله مع حذف فاعلم قوله فهذا هو
 المريد في منقول الاسانيد اي النوع المسمى بذلك مثله ما روي
 ابن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حديثي بشر
 ابن عبيدة انه سمعت ابا ادريس الخزاعي سمعت عائشة يقول سمعت
 ابا سريته يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا
 علي القبور ولا تمشوا اليها فذكر سفيان واخي ادريس في هذا

الاستناد زيادة وهم لكن الوهم في سفيان من دون ابن المبارك لان
 الثقات ورواه عن ابن المبارك عن ابن يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار
 والوهم في أبي إدريس بن المبارك فان الثقات يروونه عن عبد الرحمن
 فلم يذكره وأيا إدريس وقد حكم الآية كالتجاري وخبره علي بن المبارك
 بالوهم فيه وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتابا سماه بالخرز في شغل
 الاسانيد قوله بشرط أي بشرط الغا المزيدي يعني جعل
 الحكم لنا فنردون الزايدان يقع التصريح في الناقض بالسمع في وضع
 تلك الزيادة ليحقق سماعه بدون واسطة ولو عبر به بالسمع
 بما يدعي لا اتصال يشهد حديثا وسمعت واحدا وانما يقال
 علي التراجم لكان الي كما عبروا به وانت اذا تأملت وجدت
 الشرط مجموع امرين هذا احدهما وثانيهما كون من لم يذكر تلك
 تلك الزيادة ارتقى ممن مرادها والآخر تحت الزيادة الوقت
 وقوله ولا فني كان معناه مثلا انما ذكره ليدخل المؤثر والمراد
 بقوله من غير جرح وكل لا يبعد علي الاتصال وترجحت الزيادة
 لانها من اشقة مقبولة وقد قدمنا المسئلة مبسوطة تشبيه
 اذا وجد الشرط قدمت روايته من لم يرد للحجاء كما مر ولا احتمال
 ان يكون من دون الساقط اخذ الحديث عن تارة بواسطة
 الساقط وتارة بدون واسطته فجاز ان يكون اقتصر علي روايته
 عنه دون الواسطة وهذا كله ما لم تقم ترمية نذرية من
 زاد في الراوي الذي زاده والاولا كلام في تقديم الناقض عليه
 قوله بابر له اي الراوي الخ قال ب اي بابر الشيخ المروي
 عنه كان بروي شان حديثا فيرويه احدهما عن شيخ والآخر
 عن آخر وينتقلان فيما بعد ذلك الشيخ انتهى وبه نظر انه من

اضافة

اضطراب

اضافة المصدر الي معموله مع حذف فاعله نعم في قوله راويان نظري علم
 بما ذكرناه فيما بعده كما هو في المعطوف عليه وهو زيادة راوي ذلك
 قوله فمغاها هو المضطرب بكسر الهمزة وهو نوع من العلل واعلم ان
 المضطرب ما وقع فيها الاختلاف ولو من راو واحد في متن او في سند
 او فيهما اختلافا لا يمكن معه الجمع من غير ترجيح فان قلنا
 لا يثبت اقتصر علي ابدال الراوي قلت جريا علي الغالب كما يشيرون اليه
 قوله بعد وتبين في المتن الجاخر واحترز راويهم ولا مرجح عما
 لورن جمع احد جانبي الاختلاف علي الاخر با حقيقيا واكثرية ملازمة
 للمروي عنه او غيرهما من وجوه الترجيح فلا اضطراب لاللا حجة
 ولا المرجوحة لعدم الرجوحة تكون شاذة او سكرة علي ما مر ويكون
 الحكم حينئذ للراجح منهما كما انه لا اضطراب اذا امكن الجمع بين جانبي
 الاختلاف بحيث يمكن ان يعبر المتكلم بجمع تلك الالفاظ عن معنى
 واحد او يكون كل لفظ منهما ذا لعل يعني غير المعنى الذي دل عليه
 الاخر بحيث لا ساقطة وان لم يترجح شي تخييرها ان الاول
 من ذكر هذا النوع في قسم المردود يستفاد ان الاضطراب الذي لا يمكن
 معه الجمع يوجب ضعف الحديث لا شعاره بعدم ضبط راويه او روايته
 المشروط في صحة الحديث وحسنه الثاني اطلق النووي وابن الصلاح
 القول بان الاضطراب قد يجامع الصحة وذلك بان يقع الاختلاف
 في اسم رجل واحد وايه ونسبه وبحوث ذلك ويكون ثقة فيحكم
 للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته بضربا
 وفي الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة وسبقه لذلك
 السيد الركني في مختصره ولفظه قد يدخل القلب والشذوذ
 والاضطراب في تشبي الصحيح والحسن قوله وهو اي الاضطراب

جانبي

المفهوم من المضطرب يقع في الاستاد غالباً مثاله سند حديث الخط
 المروي بلفظ فاذا لم يجد عصي ينصبها بين يديه فليجث وقد
 اختلف فيه علي رواية اسماعيل بن ابيه فانه روي عنه عن ابي
 عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة روي عنه عن
 ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث عن سليم عن ابي
 هريرة روي عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 روي عنه غير ذلك ومن ثم حكم غير واحد من الحفاظ باضطراب
 سنده لكن بعضهم صححه تزجيحاً للرواية الا انهم لم يبالوا بالشارح
 هذه الروايات كلها قابلة للتزجيح بعضها على بعض والراجح
 منها يمكن التوفيق بينهما وبين عارضتهما قال الخفاف التمثيل
 انما يلحق بحديث لولا الاضطراب لم يصحف وهذا الحديث
 ليس كذلك فانه ضعيف بدونه لان شيخ اسماعيل حمبول
 قوسه وقد يقع في المتن اي وقد يقع الاضطراب في المتن بقلته
 كما انشأوا به فقد مثاله متن حديث ناطقة بنت قيس قالت
 سألت ارسلا بن ابي صلي الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال
 لحقاً سوى الزكاة فرواه الترمذي هكذا ورواه ابن حبان عنهما
 بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة لكن سند الترمذي ضعيف
 فلا يصلح مثلاً لما روي انه يمكن الجمع بحمل الحق في الاصل على التسحب
 وفي الثاني على الواجب انتهى كلام بعض تلامذة المصنف وفيه بحث
 فانما المال حقاً واجباً غير ان الزكاة كاللواصة وتنفق من حجب
 تنفق من رقيقه ونحوه فالرواية من قول من قال ليس في عين المال حق
 سوى الزكاة تاسل قوسه لكن قل ان يحكم الحديث في ثالث
 لان تلك وظيفة المجتهد في الحكم انتهى وايضا حمان النقص عن

احكام

احكام والمقرون وظيفته المجتهد من وهم قليل بخلاف الاسانيد ويكتفى
 بوجهه ايضا بما عرفت من ان المضطرب نوع من المعطل والمعلقة بخبر غالباً
 في السند فتقبح في المتن وقد لا تقبح كما تقدم واسم اعلم قوسه
 وقد يقع الايام لعمد بما تشرف قد بقلته ولعل المراد بها النسبة فلا
 يعارضه قول العراقي في هذا النوع من القلب وهذا بفعله اهل
 الحديث كثيراً قال ومن فعل ذلك لشعبه وحاد من سلة
 امتحاناً صادقاً بصورتين احدهما امتحان حافظة والثانية
 امتحان هل يتقبل المتلقين ولا قوله كما وقع للتجار في ذلك
 انه لما قدم بغداد ربيع به اصحاب الحديث اجتمعوا وعقدوا في بيته
 حديث فطلبوا استونها واسانيدها وحملوا متن هذا الاستاد
 لاسناد آخر واستاد هذا المتن متن آخر وقد قوها الي عشرة رجال
 كل رجل منهم عشرة احاديث واسرهم اذ احضر في المجلس ان يلقوا
 تلك الاحاديث على التجاري واخذوا موعداً للمجلس فلما حضر
 المجلس شهدوا لاجماعه من اصحاب الحديث من الغراب من اهل خراسان
 وغيرهم ومن بغداديين فلما اطلوا المجلس باهله انتدب اليه
 رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث فقال
 التجاري لا اعرفه فقال لا يلحق اليه واحداً بعد واحد حتى فرغ
 من عشرته والتجاري يقول لا اعرفه فكانوا انفسها من حضر
 المجلس يلتفت بعضهم الي بعض ويقولون الرجل منهم ومن كان
 منهم غير ذلك فقصي على التجاري بالتجاري التفسير وثلاثة الفهم ثم
 انتدب رجلاً من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث
 فتكونه فقال لا اعرفه فقال لا اعرفه فسأله عن آخر فقال لا اعرفه
 فسأله عن آخر فقال لا اعرفه ثم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر

حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا يعرفه شهر انتدب اليه الثالث والرابع
 الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث المقلوبة والبخاري لا
 يزيدهم علي اعرفه فلما عرف البخاري انهم قد فرغوا التفت الي الاول
 منهم فقال اما حديثك الاول فسند كذا وحديثك الثاني سند
 كذا والثالث كذا والرابع كذا علي الملاحظة التي علي تمام العشرة
 نرد كل متن الي اسناده وكل اسناد الي متنه وفعل بالآخرين مثل
 ذلك ودرستون الاحاديث كلها الي اسانيدها واسانيدها
 الي متنونها فاقول اناس بالحفظ وادعوا له بالعقل قوله
 والعقل هو بضم العين المهملة وفتح القاف قوله وشرطه
 اي وشرط جوازها المعقول من المقام ان لا يستمر بالنسبة للمعول والاصل
 ينتمي عنه ويجعل النسبة للمعول فيهما اي ان لا يستمر المعول لغرض
 صحيح عليه بل ينتمي عنه بانتماء الحاجة قال ق يعني لا يتي المبدل
 علي صورته لئلا يظن انه ورد كذا عنه صلى الله عليه وسلم تنبيه
 قال العراقي في جوازه نظرا لانه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر
 حديثا والظاهر ان وجه النظر انه يمكن اختيار حفظ الحديث
 بدونه فصار لا ضرورة تدعو اليه وهذا رأي من انكر جوازه
 فقد انكر حرمي علي بان بن ابي عياش لقوال حرمي بايسر ما صنع او
 هذا يحمل انتهى بزيادة بسيرة قوله ولو فتح الابدال في الظاهر
 انه جواب سوال مقدّر ظاهر التقدير وكذا قوله بعد ولو فتح غلطا
 قوله بل لا غراب اي لفقد الغرابية بحيث يعد الناس غريبا
 اي استغرابا مستظرفا تنبها عن غيرا فيه ويهتبلوا باخفه
 عند سماعه منه فالمراد الغرابية المعنوية لا العربية ومن كان
 يفعل حماد بن عمرو النخعي حيث روي الحديث المشهور بسهيل عن

اي

في

٨

اي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا اذا التقيتم المشركين في طريق
 فلا تبدوهم بالسلام الحديث عن الا عشر عن اي صالح ليغرب به وهو
 لا يرد عن الا عشر كما صرح به ابو جعفر العنبري وللخوف من ذلك كره
 اهل الحديث تتبع الغراب قوله فهو من المقلوب او المقلوب يحتمل
 هذا التردد اليك ويجعل التنويح كما اشرنا اليه اتقا قوله
 او ان كانت النجاسة بتغيير حرف واحد وفتح بها صورة الخط في
 السياق الخ قال قوله اي كتبت ستان شوال شيئا بالحجة والمزلة وتغير
 صابغا الي صابغا بالحجة والمزلة ومراجهم بهم ولا مملكة وجميع غير
 الي مراجهم بل لاري والحا والند غير الي المند والند حاجة غير بعضهم
 الي انز حاجة انتهى وقال ق لا يظهر لهذا السبيل كير يعني يخرج
 من الشرح نظري المتن لان صريح الشرح ان الحرف ما وقع التغيير
 فيه بالنسبة الي حركة الحروف وصريح المتن ان يكون بتغيير الحروف
 وليس كذلك قال باسوا كانت مصمومة او مفتوحة او مكسورة
 وان كان المراد اعم من تغيير المذات والهيئتها فاما جملة انتهى
 قلت لا يجفك ان المراد من الحروف في المتن الحرف وان كان المقطع
 خاليا من لانه مثل ثمة خير من جراحة علي احد الرايين فيصدق
 بالحرف الواحد وبالاكثر ان المراد بتغيير الحروف ما يعم تغييرها
 وصفاتها وما يعم تغيير حقايقها وذواتها ووجه اعادة هذا
 المعني وجوب اشتغال النفس علي جملة انتباهه والمصنف والمحرر
 لزعمان مما غيرت حروفه مع بقا صورة لفظها في السياق ولو غير
 بالاول والاول كان اجود لانه من تقسيم الكلي الي جزئيات فهو قطران لهذا
 السياق معني كيرا وان كان لفظه يسيرا
 • واذموا المزالا لفسلم لاناس رآه بالابصار •

في
 في

فان قلت لعل مراده ان ذكر المصحف والحرف في بحث الردود لا يعني له
 لان ذلك مع فهم المعنى لا يوجب الرد قلت وجهه ان ذلك قد يجري الي
 نساد المعنى فيمنع العمل به حتى يعلم الصواب واما النظر المخرج من المخرج
 فتصحيح لانه اشار فيه الى تذكير المتن وتوجيهه واعلم ان المحتسب في
 خلط الا مثله فصدر بها تغييره في المتن كما اخذ ذلك ايضا ووسط
 بينهما ما كان تغييره في السند كما تعرف تنزيهه وقوله فان كان ذلك
 يعني التغيير بالمشبه الى النقط بحيث يفتح المتن مع سكون النقط
 مصدر لنقط ينقط مثل كتب يكتب ويحتل ضم لنون مع فتح النقط
 جمع نقطه كنكتة وحاصل ان المصحف ما غير نقطه كان معه
 تغيير صيغة كغير سنان شوال بشيا وبشير اكبر ببشيرا
 مصغرا ولا كتغير صايفا بصايفا ونمر بيدر ونوله وان كان
 اي التغيير بالنسبة الى الشكل يعني نقط والمراد به الهيئة اللائقة للانفا
 مثل تحريف فدر بفرس يعود الخشب بعود الابل وهو منها نوله
 ومعرفة هذا النوع المراد بالنوع ما تغيرت حروفه مع بقا صورها
 الخلية في السياق يشمل المصحف والحرف تنبيه في خط الوند
 مهمة ووقع عند بعضهم بهم ووجهه ان المعرنة بمعنى الادراك والعلم
 قوله العسكري هو ابو احمد العسكري نسبة الى العسكري مدينة
 معروفته قوسه واكثر ما يقع في المتن كتصحيح الصولي سنا
 من شوال بشيا من شوال في حديث من صام رمضان راتبعه سنا
 كتصحيح محمد بن المشي يتغير بتغير من حديث او شاة يتعمر
 كتصحيح وكيع في حديث عموية لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الذين يشققون الخبث بفتح الخ المهملة واما هو بالحاء المهملة
 وحكي ان ابن شاهين صحفه كذلك وصحفت بعضهم حديث زرعيبا
 تزود

تزود حيا فصار زوعا تزود حيا ونسرم بان تؤمنا نوالا يودون
 زكاة زودهم فصارن كلها حيا قوسه وقد يقع في الاسماء الى اخره
 كتصحيح محمد بن جابر الطبري عنه بن السد بالثون والذ المهملة
 بالياء وبالوجه ذلة الهمزة وكتصحيح يحيى بن سعيد العمري بن ابراهيم
 باليم والذ المهملة واليم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
 انما يكثر التصحيح بالمشبه وما قارب به ويسمى تصحيح اللفظ ويقابله
 تصحيح المعنى فقط مع بقا اللفظ بحاله كتصحيح ابي موسى محمد بن
 المشي المعثري احمد مشايخ الائمة الستة العشرة بفتحات بمعنى ارجح
 التصغير المركب في زح من حديد ويحي التي كانت تركيزين بديهة
 صلى الله عليه وسلم ليصلي اليها بالقبيلة التي ينسب هو اليها حيث
 قال يوما نحن نوري ناسا من عترة قد صلى النبي صلى الله عليه
 وسلم اليها ذكره الله وتطني ومن تصحيح المعنى ايضا ما ذكره الخطابي
 عن بعض شيوخه في الحديث انما روي حديث النبي عن التخليق يوم
 الجمعة قبل الصلاة قال ما خلقت راسي قبل الصلاة منذ اربعين
 سنة حيث فهم من الحديث تخليق الروس بمعنى خلقها وازالة شعرها
 بالوسى وانما المراد منه تخليق الناس خلقا خلقا وقد يقع التصحيح
 في اللفظ والمعنى جميعا نحو ما رواه الحاكم عن اعرابي انه زعم في حديث
 انه صلى الله عليه وسلم كان اذ صلى يفت بين يديه عترة تصحفها
 عترة باسكان النون يريد بها الشاة ثم رواه علي وهه فاقطعا
 في ذلك من وجهين الثاني تقدم ان كل ثمر ما يظنون التصحيح عند
 من صنف فيه علي بالاشبهت حروفه بعضها بعض وقد يطلق
 التصحيح عند علي بالاشبهت حروفه بعضها بعضا واما الخطا فيه راويه
 او سقط بعض حروفه من غير اشتباه مثاله ما ذكره مسلم في التبيين

ان ابن الجبلة ضعف في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتج في المسجد قفلا لا احتج بالمسجد وكذا روي يحيى بن سلام المنصور
عن سعيد بن ابي عمرو عن قتادة في قوله ساريكم دارنا سفين قال
مصر ولذا استغنى ابو زرعة هذا واستفحه وذكر انه في تنبيه
سعيد عن قتادة مصيرهم فاطلقوا على مثل هذا الضعيف وان له
يشبه ولكنه سطر الضمير منه رابعا فوقع في التفتيح هكذا
انث من الضعيف نوع يسمى تفتيح السمع وصاحبها ان يكون
الاسم والمفعول والاسم باسم الاب على وزن اسماء اخر واسم ابيه والحروف
مختلفة شكلا ونقطا فيشبه ذلك على السمع كان يكون الحديث لعاصم
الاحول فيعلمه بعضهم عن واصل الاحدب ذكره الهارثي
وكذا عكسه مثله ما ذكره النسائي عن يزيد بن هارون عن شعبة
عن عاصم الاحول عن ابي وايل عن ابن مسعود حديث ابي لؤي اعظم
الحديث وكذلك ذكره الخطيب في المدرجات من طريق مهدي بن يعقوب عن
عاصم الاحول والصواب واصل الاحدب فكان عاصم الاحول من طريق
شعبة ومهدي وغيرهما كما هو بسوط في محله الرابع ما ذكره المصنف
ينطبق على تفتيح اللفظ فقط واللفظ والمعنى كما ينطبق على تفتيح
السمع ايضا وعلى ما يقع في التشبيه وما يقع في غيره كما حتم في احتج
ولا ينطبق على تفتيح المعنى فقط الخامس ما قابل تفتيح
السمع من التشبيه يسمى عندهم بفتح الهمزة لا تبار حروفه
على البصر والسمع قولهم فقد تغير اخرج به ما غير سمرا
وسيانا فانه لا حرمه فيه لانتها التكليف جليل والمراد بصورة
المتن وهو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وقوله فقط وهو هيئة التركيب
بدليل ما بعد قوله مطلقا قال في ابي سوا كان في المفردات
والركبات

180
والركبات انتهى قلت هو بيان قاصد والاول ان تفتيح هذا الاطلاق
يعلم من تفصيل ما قبل الاكثر في المسائلين اللاتيين نعم استفيد منه
ما يدنع حيرة كثيرة وهو بيان الاطلاق في الشرح في مقابلة التفتيح
الواقع في المتن والانتها في الكلام فان النقص والابدال بالمراد في تغيير
لصورة المتن في قوله ونذكره بمنع فقد تغيرها مطلقا فتدبره
قوله ولا ابدال اللفظ المراد في الخ لا يريد به خصوص المراد في
صناعة بل لغة فيصديق يابد اللفظ المتشابهين بالآخر ولذا
غير المحقق المحلي بالمساوية في المراد منه وحمه والله اعلم قوسه
الالهالم بعد لولات الالفاظ وما يجبل المعاني اي يغيرها راسا لا
فيه راجع للحسين السابقين واللام بعد الا مشبهة على مثلها ملاحظة
مع المستثنى منه اي لا يجوز شي من الا من المذكورين لاحد الالهالم
الحرف ان قلت اعلم بعد لولات الالفاظ لا حاجة لذكره بل ما
اقتصر عليه في المتن كان قلت لا عبر بعضهم به وبعضهم
بما في المتن جمع المصيرين بين العبارتين ومتنا وشرطا وان اعني احدها
عن الآخر وجعل العطف تفسيرا او قريبا منه لئلا يتوهم التماثل
كما لا يخفى والحق تراو في العلم والمعرفة فالعلم والعرف كذلك
تفتيحهم تحصل معرفة مر لولات الالفاظ وما يجبل المعاني
بالنقطة سطحية الخور والعمى واللفظ والبيان والاصول ومشتبه
الاسماء والمفاتيح والكنى والاشباه والزيب والمشكل وحزم المص
بترجيح من ترى مشكلا لاسما ولتكون على من عرف العربية
قوله في السيلتين اي مسئلة الاقتصار على بعض الحديث
ومسئلة البر رواية بالمعنى المشار اليها ولها بقوله بالنقص والي
ثابتها بقوله والمراد في قوله لا اكثر من المتن بل قوله

الاكثرين قولان احدهما المنع مطلقا لان رواية الحديث ناقصة
 تقطعه وتغيره عن وجهه وثانيهما الجواز ان التاثير في الحديث منه
 او من غيره من غير اخر يبرهن بذلك من تقويت حكمه او نحوه والا فلا
 ولو جوز قابله الرواية بالمعنى كما قاله ابن الصلاح وغيره فليس
 في المسئلة على هذا عند الشارح الا ثلاثة اقوال المنع مطلقا والجواز
 مطلقا والتفصيل لانه جعل موضوع الخلاف اقتضا من المعاملات
 الا لفاظ وبما يحيل المعنى فلا يتأتى القول الرابع وهو جواز ذلك
 للمعامل دون غيره وهذا ما حرره لخص في غير هذا الكتاب معترضنا
 به على العراقي في الرابع بقوله ينبغي ان لا يكون قولنا براسه بل يحيل
 شرط الامر جاز فان منع غير المعامل من ذلك لا يخالف فيه احد
 قوله بشرط ان يكون الذي يختص به الخ لا فائدة في التخرج
 بهذا الاشتراط هنا لانه هو موضوع الخلاف كما علمت اللهم
 الا ان يريد زيادة التشبيه على انه شرط في محل الخلاف لا قول
 مستقل كما وقع للعراقي وابن الصلاح وغيرهما حتى اعترض العراقي القول
 بالجواز مطلقا بناء على جعل التفصيل بين المعامل وغيره قولنا رابعا
 بقوله وينبغي تنبيه الاطلاق بما اذا لم يكن المحذوف متعلقا بالذي
 به تعلقت بجدا بالمعنى حذفه كالا ستشا والخال ونحو ذلك كما سيلي
 في القول الرابع فان كان كذلك لم يجز الخلاف وبه جزم ابو بكر
 القميري وغيره وهو واضح انتهى وأشار الشارح الى انه لا حاجة
 الى التفرع بهذا التقييد بعد جعل موضوع الخلاف انما هو اختصار
 المعامل لان العلم لا ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق به مما يتقيد
 منه بحيث لا تختلف دلالة ولا يحتل البيان الخ تنبيهات
 الاول هذا كله في غير المقسم اما المقسم فيمنع منه سوا رواة ولا

تاما

تاما او ناقصا لانه ان رواه ناقصا انتم بزيادة ما لم يسمعه او بالعكس
 انتم بنسبانه لقلته حافظة فيجب عليهما ان يرويه تاما لينفي التهمة
 عن نفسه فان اتقوا التهمة ورواه ناقصا جاز لانه لا يكلفه وان كنتم
 تلك الزيادة التي عنده قال ابن الصلاح من كان هذا حاله فليس
 ان يروي الحديث ناقصا ان كان قد تبين عليه ادا تمامه لانه اذا رواه
 او لا ناقصا اخرج باقية عن حيز الاحتجاج به ودار بين ان لا يرويه
 اصلا فيضيعه واسا وبين ان يرويه منها فيه بالزيادة فتضيع
 ثمرته لسقوط الحجية فيه الثاني هذا كله اذا لم يكن الحديث الواحد
 يشتمل على احكام عدة اما اذا كان كذلك وقع في الابواب على حسب
 الحاجة الداعية للاحتجاج بقطعه فهو جاز في نفسه كالمائة كماله
 واحد والتجاري والبوداود والتساي وغيرهم ولا ينافيه حكمه الخلاله
 عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل لان ابن الصلاح قال مع كونه يري جوازه انه
 لا يجوز عن كراهية الثالث قال الكرماني وسيأتي الحديث المحذوف
 بعضه محذوف وما انتهى ومثله الشارح الرابع لم يذكر الشارح هنا ما
 اشار اليه في شرح البخاري عند اول حديث منه من ان عادة من يقتصر
 على بعض الحديث مطردة بجدة الجملة الاخيرة منه وأشار الى ان في حذف
 الجملة التي في انشا الحديث خلافا وان الرابع منه هو الجواز ولقطعه اعتذارا
 عن البخاري في حذفه الحديث الذي ابتدأ به كتابه وهو ومن كانت
 هجرته الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله بحيث اعترضه الناس
 فيه وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخير قوله تركت
 هجرته الى الله ورسوله عن قوله من كانت هجرته الى دنيا يصيبها ينجس
 ان تكون رواية الحمادي وقعت عند البخاري كذلك فتكون الجملة
 المحذوفة هي الاخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث

وعلي بتدبيره لا تكون كذلك فهو مصير من الجاري في جواز الاقتصار من
الحديث ولو من ثنائه وهذا هو الراجح انتهى ولا شك في انطباق كلام الاصل
علي ما قاله الراجح وان سكت عن حكاية الخلاف والله اعلم **قوله**
او يدر ما ذكره عطف علي صلته الموصولة وصفة الموصوف وهي لا تعلق
له بما يتبعه منه او علي لا تعلق له مخ لكن يتقدم برأيه خذ الموصولة والموصوف
والمعني ان لما لم لا يجز من الحديث لا ما تعلق به منه او ما له به منه
وهذا ظاهر بل ان خذ نصيبا من متعلق بدل **تنبيه**
هذه اشارة الى ما اوضح عليه ارباب الاطراف حيث ياخذون من الحديث
الطرف الذي فيه دلالة علي بآية ثم يجدون ذلك الباقي والله اعلم
قوله اكثر لا يستثنى اي مثل الذي في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبيع من ذهب بالذهب الا سوا سوا وهذا صمتت بالاخلاف
ولو ادخل الكل في تزويج علي لا يستثنى كما لا يليق لدخول الخصام
نحو من عليه السلام عن بيع الثمرة خني بيد وصلاهما والوصف والحد
وخوها **قوله** فالخلاف فيما شئنا من ابي نال خلاف في جوازها
مطلقا ومنعها مطلقا واستقصي علي ما يفهم من كلامه الا في قوله
والاكثر بينهما علي الجواز قال ابن الصلاح وهو الذي تشهد به احوال الصحابة
والسنة الا وبين كثير منكم انوا يتقنون معني واحدا في امر واحد
بالفاظ مختلفة وذلك لان تعويلهم انما كان علي المعني واللفظ
انتهى ونال الامر في قوله الاكثر هو الصحيح وتذروا عن غير واحد
من الصحابة انصريح بذلك ويدل علي ذلك روايتهم الفضة الواحدة
بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث من نوع رواه ابن مسدة
في معرنة الصحابة في حديث عبد الله بن سليمان بن ابيهم البشبي قال
قلت يا رسول الله اني اسمع منكم الحديث لا استطيع ان اروي به

كما اسمع منكم بزيدي حرنا او يتقصر حرنا فقال اذا لم تخلوا احراما ولم تخربوا حلالا
واصبتم المعني فلا بأس فذكر المحسن فقال لولا هذا ما حدثنا وعلي هذا
القول لا فرق بين لفظ الخبر ولفظ الاستثنا خلا فالمنع في الخبر ولا فرق
بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره مما سوي لقوله كما انه
لا فرق بين من كان يحفظ لفظ الحديث ومن شبيهه ولا فرق بين ان ياتي
بلفظ مرادنا ولفظ غير مرادنا ولا يجوز كون المعني تمامضا ولا ولا
يخفى اجمالا لاكثر وشبه بعضهم بقوله من الحديثين والفقهاء لا يرون
تثنية ما ان الاور لا تقول الا في ذكرها الشارح في مقابل قوله لاكثر
كلها قابلة بالتفصيل وكان ينبغي له ان يذكر ثانيا بله الحقيقي وهو
القول بعدم الجواز مطلقا والله يتغير المعني ولم يكن اللفظ خلا في
الفصحى خوفا من ادخول في الوعيد حيث عزمي للمعني صلى الله عليه
وسلم لفظا لم يقله ولانه قد يظن بترجمة معني لفظا بمعني اخر ولا يكون
كذلك في الواقع الشارح في تشرية الدليل الذي ذكره انما شرح به
الاجماع علي جواز شرح الشريعة للجمع بلسانهم بانه قويق ان المحل محل
ضرورة وتباسب في الرواية بالمعني ان لا يجوز الاجتثاث بلفظ
لان الضرورة وان تتقدم بقدرها والله اعلم **قوله** المصلحة تفصيل
الحكم منه الخ اور وعليه بعضهم بان لا ريب انه اذا راء غيره من تقدم
بروايته الحجة امتنع الرواية بالمعني **تنبيه** الاول في محل الخلاف
في غير ما تقدم بالفاظ من الاحاديث اما مونا تفاهيم لا يروي
بالمعني كالاذان والشهادة والتكبير والتسليم قال المحقق الخ في
وقياس القاط الا ذلك راوي ردة عنه صلى الله عليه وسلم من
استفاد وتبجح والقبيل في ان اعدادها من هذا لا تقبل
ايضا ولعله مدرك من منع الزيادة في بعضها والاستفاد منها ولذا

بيان
ولا يبين

امتنع رواية الفزان بالمعنى لانه متعبد بالفاظه اجماعا كما قاله بعضهم
واستثنى بعضهم مكان من جمل كلفه صلى الله عليه وسلم قرع لا اتفاقا على
منع روايته بالمعنى لانه متعبد بظواهر الخراج بالصحة والبيته على المدعي
المجربا ولا ضرر ولا ضرار لان حجة لو طيس بعضهم استثنى ايضا
المتشابه فنع رواية بالمعنى بل بلفظه ليقع الايمان بلفظه موولا
او غير تاديل على المذهبين **الثاني** قال ابن الصلاح
شرا هذا الخلاف لا نراه حارجا ولا اجراما للناس فيما نعلم فيما تضمنته
بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظه شي من كتاب مصنف وثبت
بدله فيه لفظ اخر معناه فان الرواية بالمعنى حصر فيها من رخص
لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجود عليها من الجرح والنصب وذلك
غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب ولانه ان
ملك تغيير اللفظ فليس بذلك تغيير في تصنيف غيره وتعقبه ابن
دقيق العيد فقال لانه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه انه يقتضي
تجوير هذا فيما يقدر من المصنفات الى اجزائها وتحريرها فانه ليس
فيه تغيير في تصنيف المتقدم قال وليس هذا حارجا على الاصطلاح
فان الاصطلاح على ان لا تغير الالفاظ بعد الانتهاء الى الكتب
المصنفة سواء رويتا فيما ارتكبتا هاهنا انتهى وقد اقر العراقي
اعتراض ابن دقيق العيد واباه الشارح واخذ بتصنيف كلام ابن
الصلاح من تخصيص المنع بما اذا رويتا في تصنيف او سجنانه اما
اذا انتقلتا منه الى اجزائهما وتحريرهما فلا اذا تصنيف جديد
لم يغير لكن لا بد من قرينه بما يبرر عليه انه متصور عن ذلك المصنف
بالمعنى من مثله ويجوز والله اعلم التام في نسخي نوبيا لمن
روي بالمعنى ان يقول عقب ابراهيم الحديث او كما قال ونحو

هذا

هذا ومثله او شبهه وما اشبه ذلك فقد ورد ذلك عن ابن مسعود ولا يخفى
المدروا راسهم من اعلم الناس بمعاني الكلام ومثله هذا اما اذا شئت انقاربه
الشيخ في لفظه واكثر تفريضا او اقراها على نفسك فانه يستحسن
ان يقول او كما قاله قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله لان قوله
او كما قال يتضمن اجازة من الراوي واذا في رواية صوابها عنه اذا
بان ثم لا يشترط اخرا ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريبا اي من قوله
انه يتضمن اجازة الى الرابع **الجمعة** قال البلقيني يجوز حذف
الزيادة المشكوك فيها بالاحتمال بين الالية كما نعلمه ماله وغيره
ورعا حيث لا تعلق لها بالمذكور قوله ولا شك ان الاولي الخ **ص**
انه حار في مسيلة الرواية بالمعنى لفظ كما يوضح من نقله عن ائمة
ويبني جريانه ايضا في مسألة الافتصار على بعض الحديث فان ابن
الصلاح كما قدمناه عنه كره تقطيع الحديث في الابواب بحسب الاحكام
وعليه فكرهنا ذلك في غير اخرى ولا بد اعلم وقد جعل من باب
الرواية بالمعنى اذا تولى فاب **س** قال التوري في قوله
صلى الله عليه وسلم في حديث محمد بن شني وابن بشار ان يعيد الله
ولا يشرك به شي هكذا ضبطناه يعيد بضم المشاة تحت
وشي بالرفع وهذا ظاهر وقال الشيخ ابو عمرو وقد وقع في الاصول
شيئا بالنصب وهو صحيح على التردد في قوله يعيد الله ولا يشرك
به بين وجوه ثلاثة احدها يعيد الله بفتح اليا التي هي المذكور
الغايب اي يعيد الله ولا يشرك به شي قال وهذا وجه
الوجوه والثاني يعيد بفتح المشاة فوق التي للمخاطب على التحصين
مما ذكرته المخاطب والانتيبه على غيره والثالث يعيد بضم
اوله يكون شيئا كناية عن المصدر لا عن المفعول به اي لا يشرك

به اشراكا ويكون الجار والمجرور من التمام مقام الفاعل قال واذا لم يعين
الرواية شيئا من هذه الوجوه نحو علي بن زياد بهذا الحديث مما ان ينطق
بذلك كل واحد بعد واحد ليكون اثباتا بما هو المقر بينهما في نفس الامر
جزما والله اعلم هذا اخر كلام الشيخ وما ذكرناه او لا يصح في الرواية
والدعوى انتمى واعتراضه على الشيخ من جهة الروايتين الثانية في ثلاث
اللفظة الخاصة مع تسليمه الحكم على اطلاقه فتأمل والله اعلم قوله
من يظن انه يحسن قال في اي يري نفسه انه يحسن وليس كذلك التمامي
ومنه بوخذ ان يظن مبني للفاعل قوله بان كل اللفظ استعمالا
نقطة حاصل كلامه ان الغريب هو اللفظ القليل الاستعمال
وان المشكل هو اللفظ الكثير الاستعمال الذي في مدلوله دلتة
وخفاء وهو غير محروا فلا بد في الرواية ايضا من خفاء المعنى او الغرض في
اللفظ ان يكون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة ولا ما توضع التمام
المصم الا ان يتبادر ان قلعة الاستعمال مظنة خفاء المعنى فبان كل
سببيه لا تصور يريه وعبارة العراقي غريب الغريب هو ما يقع فيه من
الافاظ الغامضة البعيدة عن الفهم وقال الشيخ زكريا غريب الحديث
هو ما يقع فيه من الفاظ الغامضة والمشتبهة فتقنة يجب البحث
عن غريب الحديث على الخاصية وبنا كما هو جواب لمعرفة الغريب قل
يروي بالمعنى ويجزم الحرف في غريب الحديث بالظن كما يجزم تقليد غير
اهل الفن الذين تصدوا والبيان لا نهم ادري به واقعد بمعرفة من غيرهم
ولا ينبغي ان يقلل من الكتب المصنوعة في غريب الاما كان مصنفوها
ايمة حيلة في هذه الشان فلم يكن من اهلهم ربما تصرف فيه فخطا
وليجد طالب العلم ضبط الغريب من الحوشى الا اذا كانت نخط من
يروي خطه من الائمة قال العراقي وقد كان احمد بن حنبل رحمه الله

تعالى

تعالى ذا شيل عن حرف من غريب الحديث قال سلوا اصحاب الغريب فاني اكره
ان انكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن رسل الاصمعي عن حديث
الجار اخو سبقة فقال لا لا افسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن العرب ترعم ان السقف اللزني وخبر ما فسرته من الغريب يلفظ
وردي بعض الروايات مبيها لكما في حديث ابن صياد خبات لك
خبا فاما فقال الدخ فيفسر بالدخان لانه لغة فيه حكاه ابن ابي
وابن السيد والجوهري وغيرهم وحكي ابن السيد ايضا فيه فتح الدال
وقد روي ابو داود والترمذي بن رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر
في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اتي خبات لك خبيثة قلت
الترمذي خبيثا وخبا له يوم تاتي السابرة خان ميين قال الترمذي هذا
حديث صحيح والحديث متفق عليه وروى ذكر الائمة وذكر ابو يوسف الميث
ان السري كونه خبا له الدخان ان عيسى صلى الله عليه وسلم يقتله بحبل
الدخان فهذا هو الصواب في تفسير الدخ هنا وقد فسر غير واحد
لغير ذلك فخطا ومنهم من اكد في علوم الحديث فقال سالت الادبا
عن تفسير الدخ فقالوا يدخها ويرجها بمعنى واحد قال الداعي الذي
اشار اليه ابن صياد خبا له الله فيه مفهوم ثم انشد علي بن ابي طالب
وهي الله تعالى عنه

• طوي لمز كان له نرخذ • يرخها تخديام النخذ •
والنخذ بالفتح هي المرأة قاله الجوهري ومعنى يرخها يجامعها والفتح
ان ينام فيفتح في نوم وهو هذا الذي فسرنا كرم الحديث من كونه الجاع
تخليط فاحسن مما قال ابن الصراح قال العراقي ولما روي كلام اهل اللغة
ان الدخ بالمدال هو الجاع وانما ذكره بالذاي فقط ومن فسر مد علي غير
الصواب ايضا بوسيلان الخطابي فارجح ان الدخ بنند موجود في القيل

وقال لا معنى لهذا هذا اذ ليس مما يجبا الا ان يريد بجبا ان اصغرنا وما قاله
الخطابي ايضا غير مرضي قوله فنكتب عليه اي نفقش على امور زلينا
اوقاتهم فقوله واستدرك عطف تشييري ~~بشيء~~ ذيل الصبي
الارموي وغيره على مما يثبت ان لا يثير فراء عليها اكثر قوله وقد
اكثر لا يثبت من النضا يفيج ذلك اي في بيان المشكل والمثاب به
قوله وبما السبب الخ فتاد وبما السبب الثاني من اسباب الطعن
كما عبر به مع المبدع عند كان اوضح مما قاله هنا ونحوه فلما قال قوله
فقد تكثرت قوته مرادهم بنحوته الا لفظا لعلنا على المسمى وبعضهم يعبر
عنها بالتقريبية فالمراد بالتقوية المراتب كانت اوصافا لا ردا
بينها الشارح بقوله من اسم او كنية الخ فتبيح هذا النوع يعرف
عندهم من ذكره مفعولة متقدمة ومن نوابه معرفة هذا النوع الا من
من نوزم الواحد اثنين فاكثرا والاس من اشتباه الثقة بالضعيف
وعكسه واكثر الناس ارتكابا لفعل هذا المدلسون فيسمى هذا تدليس
التشريح وقد يقع من غيرهم كالخارجي وغيره ممن يدلس ثم قد يكون
ذلك من واحد بان يمرنه بعت تارة وبآخر اخري لئلا يكون
من جماعة بان يعرفه كل منهم بغير ما عرف به الاخر قوله من اسمر
الي اخره المراد بالاسم هذا العلم المقابل للكناية والمقتب فردا كان
او مركبا والكناية ما صدر باب اتمام نداء بعضهم او بن او بنت والفت
ما دل على رفعة المسمى كزين العابدين او علي ضعيفه كالتفاتة الفتة
ما دل على معنى قاييم بالموصوف كالاحول والاحدب والطويل والخرقة
ما دل على تكسب وبما لصنعة كالخجار والخياط والنسبة الخاق الشخص
بابا وام او جيا وبله او قبيلة او حرقة كالزبير والفاطمي واخر رجي
والكبد والظفاني والهامي وانما قوله لغرض من الاغراض كان

جهالة

يكون

يكون ذلك الذي ضعيفا مني ذكيا سمه المشهور فظن له الناس وهذا
يقدر في قاعله وهو من التدليس المضرب واخر منه تكتية الضعيف بكنية
الثقة او يكون صغير السن بالنسبة للمناقل عنه او يكون الغافل لذلك
مغلانا الشيعي فيظهر بذلك كثرتهم قوله الموضع مواسم فاعل وضع
كفرح مصغفا ولا يخفى انه من اختصار العلم بغيره ما ذكره بعض
في الشرح فان قال اسم الكتاب مجموع ذلك قوله وسبقه اليه
اي سبق الخطيب الي المصنف في هذا النوع عبد القتي قال ق هو ابن سبيد
المصري ثم الصورى هو تلميذ عبد القتي وشيخ الخطيب انتهى ف
قلت فكان المناسب لتقديم عبد القتي ثم الصورى ثم الخطيب قلت
نعم لكنه لما صرح في المتر باسم تاليف الخطيب لكونه جمع ما في كتابي من
بعد قدم بصنعه وعقبيه بعد القتي لانه شيخ الصورى فهو احق
منه بالتقديم قوله محمد بن العسايب الخ هو محمد بن العسايب ابن بشر
الكويتي الكلي كما نعلم من في الانساب احد الضعفاء الكذا بين نسبة
الي كلب بن وبرة قوله وسماه بعضهم حامدا من السابب هذا البعض
ابو اسامة حماد بن اسامة قوله وكناه بعضهم هذا البعض عطية بن
سعد بن حنادة العوفي قال الخطيب وانا فعل ذلك ليوسم الناس
انه يروي عن ابي سعيد الخدري قوله وبعضهم باهتنام هذا البعض
الشم بن الوليد الهمداني وقد كان له ابن يسمى هتاما ما لم يذكر هذا
الوجه ابن الصلاح فهو مما زاده عليه الشارح قوله ومن لا يعرف
حقيقة الاسرفية قال ق بيان هذه تسميات لسبب واحد انتهى في
قوله لا يعرف شيئا من ذلك تامل اذ من لم يعرف حقيقة الحالكه يحمل تلك
الاسود على ظاهرها وهو يفتني بقدرها عنده وذلك مرفقة في الظاهر
واما نفس الامر فلنا كلفين لها ويرفع بان المراد شيئا نافعها او مولا

عليه تتم مثل محمد بن اسباب سالم الراوي عن ابي بصير
 وابي سعيد الخدري وعثمان وعائشة وسعد بن ابي وقاص فيعبرون
 عنه بسالم ابي عبد الله المدني وسالم بن ابي مالك بن اوس وسالم بن
 شداد بن ابي داود وسالم بن ابي دوس وسالم بن ابي محمد بن ابي عبد الله
 بن ابي بشراد ومثل ما في ذلك محمد بن قيس الشامي المصنوع الوضاع وليس
 من هذا قال الخليل بن ابي حمزة وجيل بن ابي مائة واستعمل الخطيب شيئا كثيرا
 من هذا قال الخليل بن ابي حمزة وجيل بن ابي مائة واستعمل الخطيب شيئا كثيرا
 قال ولم ار العراقي في اما ليه يصنع شيئا من ذلك وهذا النوع عويص جدا
 والله اعلم قوله والامر الثاني اي من ارباب سبب الجمالة والاخذ بصيغة
 اسم الفاعل لا بالمصدر اذا لا يلزم تركه الاخذ كثرة الاخذين بتحقيقها
 في الواحد وانظروا ان المراد بكثرة الاخذين عنه ما زاد على الواحد
 بقرينة قوله وهو من لم يروا في تخفيضه ان الاول قوله
 من الحديث بعد قوله فلا يحتمل ان المراد به المعنى المصدر بما في الحديث
 ولو كان عنده منه كثير ويحتمل ان المراد به الحديث اصطلاحا بان لا
 يكون عنده ما يحتاج اليه الناس فلا يكثرون الاخذ عنه لثاني
 يجب ان يثبت هذا النوع بان يكون المروي عنه مشهورا بالحديث
 والعلم لكنه لم يرد عنه الا واحد فعابهم لا يعبروا بغيره في
 ان لا يكون المروي عنه رافعا بالعلم لا يقال هذه التفرقة ليس في
 كلام المصنفين ولا في ثنائيتهم بل كلامه مخرج لها لان قوله
 قد يكون مثلا مخرج بالعلم واشتهاره به الا انه قليل النسخة
 او الحديث وترك مثل ذلك المجهول فلا يرد من عدمه فيه واعتبر الواحد
 من الراوي في الواحد دون التسمية واعتبر عدم التسمية في الهم
 دون عدم الراوي عنه فميز الاحاد عن المجهولين بالثبوت وعن

قوله في الحديث من حضر
 شيخ الاسلام

الهم

وحد
 وبعدها

الهم بالتسمية فتعبرون الاقسام الثلاثة مع اخذ ما به التعابر من كلامه
 فلا تكن من الغافلين قوله وقد صفوا الى الجملة استيعابية وربما
 يؤهم انه اشار بتركه الى ان الجملة حاوية ولا وجه له فوسد وهو
 اي النوع المسمى بالوحدان قوله من لم يرو عنه الا واحد مثل عامر بن
 شهر ووهب بن خنيس صحابي فان لم يرو عن كل واحد منهما لغير
 الشعبي وقد روى الخاتم ان هذا النوع ليس في الصحيحين وغلط في ذلك
 ففي الصحيحين المسبب من خزن صحابي لم يرو عنه غير ابيه عليه
 فيما قاله مسلم والازدي وانفرد البخاري بان تغلب بفتح الشاة نون
 وكسر اللام وهو صحابي واسمه عمرو ولم يرو عنه غير الحسن البصري
 قوله ولو سمى باليتا المجهول لو اسقط منه لو كان اولى بالبابية
 قوله فمن جمع ايم جمع فيه بمعنى صنف فيه الخ ومن فوايد معرفة
 هذا الفن معرفة المجهول ان لم يكن صحابيا قوله لا يسمى بظاهر
 بحسب المنقذ قيل وهو الشرح انه عطف على قوله فلا يكثرون الاخذ
 عنه فهو قسم له وكلاهما قسم من كون الراوي مقلدا وهو القسم الثاني
 من سبب الجمالة وقد يتوهم عطفه على قد يكون مقلدا وليس شيئا له
 يوجد الى ان الجمالة ثلاثة اقسام بالفتنة الاولى وليس لذلك
 عند المصنف وعلى الاول يتوهم ان قسم الشيء لا بد ان يكون سببا له
 وهذا ليس كذلك لان عدم كثرة الاخذ عنه يجاع عدم تسميته وقد
 يجازي بان اشتراط تباين الاقسام انما هو عند الحكماء
 واما لا دبا ويزجي مجاز من ادبا بالفتون فيصح عندهم في
 المتعابر من بوجوه شكا العموم والخصوص ان يجمل احدهما قسما للآخر
 ولا شك انما هناك اذ يفتن في ثقل الاخذ عنه ولم يسم فمهم بهم
 ووجدان ويشتر الثاني في تركه الاخذ عنه ولم يسم فمهم بهم فقط

وينفرد الاول في روي عنه واحد رسمي وهذا التقرير هو المأخوذ من
كلام المص وخواهر كلامهم ربه ينسقط دعوي ان صواب قوله روي رسمي
استغاط لو وان يقول رسمي واما يجب الشرح فيظهر انه عطف على رسمي
لكن لا يقيده وحينئذ الراوي عنه كما قررناه وجب اثباته معه
بل لا يوجب تكرار في الكلام كما لا يجزي بعضهم جعله بمعنى ابا وقال
ابي ومنه ابي الوجود ان لا يسمى ابا لآخره وهو يجوز ان لا يشبهه تنبيه
لوقال لا يشارحه بعد قوله او لا يسمى ابا لآخره ويحتمل اقتضاه من الراوي
عنه لكان بعد من الاشارة اذ البهم هو الشيخ الراوي عنه وان كانه راويا
عنه كما لا يجزي قوله كقوله اخبرني فلان الخ اي كما اذا اني شي من
هذه اللفظ فكلها امثلة لن لم يسم وقوله فلان المراد به هذا
اللفظ يعني انه ذكر كناية العلم دون قوله او ابن فلان نحو
ابن مراح الانصاري وهو بكسر الهم وسكون الراء وتفتح الموحدة وميمه
موزيد واعيد اسم او يزيد بهذا الذي ذكره من الهمام في الاستاد
واقتصر عليه لان كلامه في الردود من هذا القبيل نحو علم فلان كزياد
ابن علافة عن عمه ومقطبة بن مالك وكرايم بن خديج بن رافع عن بعض
عمومته موطي بن رافع ومثايل بن خوصم بن حصين عن عمه
له بي اسما رث الهمام في امتون نحو روضة كثر جامة رعاة
الفرط في تيمية بنت ومب بلا تكبير وقيل تيمية بالتصغير وقيل
سهيبة ومنه ايضا راج فلان كثر سبيبة الاسلية انما ولدت بعد
رقاة زوجها بيلاد موصع بن خوله ومنه ايضا نحو ابن له كبرام هائي
انما كانت زعم ابن امية تابل رجلا اجرت الحديث هو اخو هائي بن ايطاب
ونحو ابن امية موصع بن زائدة او عمر بن قيس وغير ذلك
والحاصل ان الهمام هو من لم يسم سوا كان في الحديث اذ في رواية كما عرف
من

187
من الامثلة التي ذكرناها ومنه سالت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم عن
غسلها من الحيض فقال لها حتى ترصه بمسكه الحديث رواه الشيخان وقد
عينها مسلم في روايتها ما واختلف في نسخها فقيل يثبت يزيد السكون
الانصاري وقيل بنت شكل وهو الذي في مسلم قال الراوي وهو الصواب
وقال الاموي يمينه ما انه يحتمل ان تكونا نفسة حرة المرأة في مجلس
او مجلسين ومنه ايضا حديث ان ثاسان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانوا في سفر فراحوا احب العرب فاستنصا قوم فلم يفهم
فقالوا لهم هل فيكم راق فان سيد الحي يابغ او مصاب فقال رجل منهم
نعم فاناه نواته فهاخنة الكتاب فبر الرجل الحديث وقد لا الراوي ابو
سعيد الخديري تميمي ما ان رواه انما اقتصر الشرح على يمينه من رواية
دون الهمام في الحديث لان كلامه في الردود من الحديث فقط وليس منه
الا ما يهم احد رواه واما الحديث الذي فيهم غير رواه فقد يكون
سردودا الثاني معرفة هذا النوع صفة وقايد تها والجمالة
لا سيما الجمالة التي يروى بها الحديث حيث يكون الهمام في الاستاد واسم
اعلم قوله وصنفوا فيه قال في في بن ايم انتهى وكما انه جواب
عن الاعتراض على المص بان كلامه يوم ان الضعيف في الهمام من الرواة
فقط وليس كذلك بل هو الهمام مطلقا كما نوا في السند اذ في الحديث
على ما ظهر للاعتماد من الامثلة وقد انصح الكمال بالاعتراض فقال
موضوع كتب الهمامات اعلم من ذلك لتناولها بتفسير الهمام صاحب
ابو ابي جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خطبة وتفسير الراوي
وتلخيص الجواب ان الضمير راجع للخبير به ونفي عن فتدبره قوله
ما لم يسم ما مصدرية ظلية الي حدة عدم تسميته في السند وفي
مفهومه تفصيل وهو ان سمي ورجعت فيه شرايط النبوك

تقبل والا فلا اذ اعرفت هذا فلا اعتراض عليه بان تضييقه لو سمي
كان مقبولا وخرج عن الابهام غير متوجه وانما علم قوله عدالة
روايت ضبط بالاثراء والجمع يعني وتعد الطرق الخايزة على بالتقدم
في الحسن لغيره ثانيا مل قوله تكيف عدالته اي تكيف تفرع جعل
عبيته عدالته هذا عجيب فالاستقمام للشجب مثل كيف تفرع
بالله قوله وكذا لا يتبع خبره اي الميم ولا يميم جالسا للمعول
وبلفظا مستقديلا من احسانه الدال لدول اي باللفظ الدال على التعديل
تبيينها ثلث الاول التعديل الميم مقبول وهو ان سمي الراوي و
بالعدالة من غير تعيين لاسبابها وتعديل الميم ردود وهو ان
يوصف من لم يسم بالعدالة وكلام المصنف انما هو في الثاني دون الاول
واعلم ان التخرج الميم غير مقبول والفرق بينه وبين التعديل الميم
ان اسباب العدالة كثيرة فلو قلنا المعدل بهما شق عليه ذلك
والخرج يكفي في ثبوته فضلا عن حصة الاقتراح وهو لا يشترط ذكرها وايضا
ربما خرج الخارج بما لا يكون عند غيره ناديا لاختلاف الناس في اسبابه
فقد قيل لشعبة بن الحجاج لم تركت حديث فلان فقال لا يشترط ركض
على ردونه وهذا لا يضر ما لم يكن بموضع لا يثبت فيه ذلك او على وجه
لا يثبت ولا ضرورة تدعو اليه وقد اني دار المنها لم يعمد وايضا يسمع
منه فسمع صوتا من هاهنا فتركه فقيل الصولة فراه ينتظر سيب
وقيل صوته طنبور وكلامه لا ينفذ حتى يخرج القراءة عن الحد الجايز
ويكون الطنبور رجلا ورضاه وهذا القول هو الذي عليه اهل
الحديث كالحجاري ومسلم والشافعي وقال ابن الصلاح انه ظاهر
مفرز في الفقه واصوله وقاب الخطيب انه الصواب عندنا وتقبل
العدالة بكثر التصنع فيها بشرط ذكر سبب التعديل ذلك الجرح
لان

لان اسباب العدل بكثر التصنع فيها فربما يني المعدل فيها على انظار
كقول احمد بن يونس بن قال له عبد الله العمري ضعيفا انما يصنع راضي
بمقصر لا يابه لو رايت لجنة وحضايه وهيته لعرفت انه ثقة
فما حجت على ثقته بما ليس بحجة لان حسن الميمنة بشرط فيها العدل
وعبره والثالث انه لا يه من ذكرهما معا للمعينين المتقربين فكاذ
بمخرج الخارج مما لا ينفذ كذلك قد يوثق المعدل بما لا يقضي العدل
والقول الرابع ان كان الجرح او التعديل من عالم يصح به قبل الاعتراض
بما لا يفي في التبيين الثالث وانما اعلم الثاني لوروي الثقة عن
انسان سماه لم يكن تعد بلا خلافه فاعلم ان لو كان لا يروي الا عن العدل
كالشيخين او لا خلا فالأثر الجوزي بهما بخلاف ما لو قال كحل من اروي عنه
واسمي فهو عدل كما ياتي في انما عن الخطيب استكملت كما لا يقبل الجرح
الاسمرا لا يقبل ايضا تضعيف الحديث الا كذلك وقما وادب الصلاح
هنا سوا لا فقال لتقبل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد
حديثهم على الكتب التي صنفها ائمة الحديث في الجرح او في الجرح والتعديل
وقد لا يتفرعون فيها لبيان السبب بل يقتصر على جرحهم وقولهم
فلان ضعيف فلان ليس بشي بخلاف ذلك وهذا حديث ضعيف
وهذا حديث غير ثابت بخلاف ذلك فاستطاع بيان السبب يقضي الي
تغيب ذلك وسد باب الجرح في الغلب الاكثر قال وجوابه ان ذلك
وان لم نعلمه في اشياء الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان نوقفه
عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك ارفع عندنا
فيهم رتبة قوية بوجوب مثلها التوقف ثم ان تراحت عما رويته منهم
يجتنب عن طلبة اوجب الشقة بعد الله قبلنا حيثه ولم نترقب
كاذب من اخبر صاحبنا الصبيحين وغيرهما من سبهم هذا الجرح

من غيرهم فانهم ذلك فانه مخلص حسن انتهى ولما نقل الخطيب عن ائمة الحديث
ان المخرج لا يقبل الا مفسرا قال فان التجار ياجتج بحماة سبعة غير
الطفرينهم والمخرج لهم كعكرونة نوبى بن عباس بن القبايعين وكاسماعيل
ابن ابي اريس وعلمهم بجلى وعمرو بن رزلة في المناخرين قال وهكذا فعل
مسلم فانه احتج بسويد بن سعيد وجماعة اشتهروا عن نظري في حال
الرواية الصالحين عليهم قال وسلك ابو داود هذه الطريقة وغير
واحد ممن بعدهم وقد احاط به العراقيين بسؤال ابن الصلاح بان اما مر
الحرمين قال في كتاب البرهان الحق انه ان كان المزي بما لا باسباب
المخرج والتعديل اكتفت باطلاقة ولا نلا وهذا هو الذي اختاره
ابو حامد القرطبي والامام نخالدين بن الخطيب ونقله القاضي ابو
يكر عن الجمهور ومن اختاره من الحديث بن الخطيب فقال بعد ان فرق
بين المخرج والتعديل في بيان السبب على ان نقول ايضا ان كان
الذي يرجع اليه في المخرج عدلا رخصيا في اعتقاده وانعاله عارفا
بصفة العدالة والمخرج واسباها عالما باختلاف الفقهاء في احكام ذلك
قبل قوله في من جرحه مجمل ولا يبال على سببه انتهى واعتذر بان
هذا يخالف لما اختاره ابن الصلاح من كون المخرج اليهم لا يقبل ولو
صدر من العالم به بما عرفت من القول الرابع ولهذا قال جماعة منهم
التاج السبكي ليس هذا قولا مستقلا بل تخيير محل النزاع اذ من لا يكون
عالميا باسبابها لا يقبل ان منه لا باطلاقة ولا بتقبيد لان الحكم
عن الشيء فرع عن ظوره اي فان النزاع في اطلاق العالم دون اطلاق
غيره وهذا ان سلم فلا نسلم ان تقبيد غير العالم بما اي تقبيده لهما
لا يقبل واخرا المصنف انه ان لم يجز المخرج عن تعديل المخرج فيه
الامسرا وان خلا عن ذلك قبل فيهما اذا صدر من عارف
لانه

لانه اذا خلا عن ذلك فهو في جبر المجهول واحتمال قول المخرج او في حاله
قال وما لا ينص صلاح في مثل هذا الجا توقف انتهى نقله عن بعض
تلامذته قوله لانه يقول الراوي عنه اخبرني بالثقة او العدل
او من لا اهتم بل قال الخطيب لو قال الراوي جميع اشيا فحققت من
سميت منهم ومن لم اسم ثم روي عن من لم يسمه منهم ردت روايته عنه
للمعلنة التي قالها شارح اما اذا قال كل من روي لم عنه واسميه
فهو عدل رضي كانه تعد يلامنه لكل من روي عنه وسماه كما جزم به
الخطيب قوله لانه قد يكون ثقة عنده محروجا عند غيره قال
ت قلت يلزم من هذا تقديم المخرج المتروك على التعديل الثابت وهو
خلا في النظر وقد تقدم على انه لو عرف فيه جرح كان مختلفا فيه
وليس مردودا انتهى ولا يخفى ان لا ليس تعديل ثابت لا بهام العدل
تقدم عليه كالتعديل وليس هذا من تقديم المخرج في شيء بل لو ذهنا لعدم
شروط العدل لانه لا يشترط المخرج فلا تكن من المرتبات في حق اليقين
على الاصح مع قوله اي بكر الخطيب وايضا من الصياغ وايضا بكر الصيرفي
واختاره من الجوزي قوله ولهمه النكتة تقدم انما لا يثبت
ويي هذا كونه لا يلزم من كونه ثقة عنده ان لا يكون محروجا عند غيره
فقوله بعد لهذا الاحتمال حشوا طابيل تحتها فنام له قوله المرسل
اي الحديث المرسل تنبيهه قوله لهذا الاحتمال تكرار مع قوله
القول حكاه ابن الصياغ في العدة عن اي حبيقتة وهو ما شر على قوله
من يفتح بالمرسل وايضا بالقبول غير انهم علموا بان ما هو في الحالين
مع اي طالا التسمية والاهام يعني انما اذا سمى كان تعيين من سماه محررا
لاما فيه فكذا اذا ايمه ولما نقل شارح في شبه انه تتميم به
ليست بر قوله دليل ان كان الثابت عالما اجزا للمساوي تعديل

منهم ومما انفرد به ابن الصباغ في العدة عن أبي حنيفة ومحمد بن علي بن
 المهدي في حق من يوثق في مذهبه كقول مالك قبله اخبرني الشافعي وكقول
 الشافعي ايضا شذوذ ذلك كثيرا في موضع وعليه يدل كلام ابن الصباغ في العدة
 فانما قال ان الشافعي لم يورد ذلك احتجا جابا لغيره على غيره وانما ذكره
 قويا للحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى عنه ذلك تنبيهات
 الاولى ان قلت لا تزداد كلها على كونه حجة في حق ذلك المعدل فيلزمه
 العمل بخبره وانما الخلاف في قيام الحجة على غيره الثاني قال العراقي
 بين بعض العلان منهم ما لا واشارنا في بقولهم الشقة من شعير خما
 حيث قال مالك عن الشقة عن بكير بن عبد الله الاشجعي فالشقة
 محرمه بن بكير وحيث قال عن الشقة عن عمرو بن شعيب فقيل الشقة
 عبد الله بن وهب وقيل الزهري ذكر ذلك ابو عمر بن عبد البر قال
 ابو الحسن محمد بن الحسين بن ابراهيم السجستاني في كتاب فضائل الشافعي
 سمعت بعض اهل المعرفة بالحدث يقولون اذا قال الشافعي في كتبه
 اخبرنا الشقة عن ابن ابي بيبه فهو اني قد بكه واذا قال اخبرنا
 الشقة عن المسيب بن سعد فهو يحيى بن حسان واذا قال اخبرنا الشقة
 عن الوليد بن كثير فهو ابو اسامة واذا قال اخبرنا الشقة عن ابن
 حزم فهو مسلم بن خالد واذا قال اخبرنا الشقة عن صالح بن ولي
 استواء متناه هو ابراهيم بن يحيى انتهى قوله فان سمع الراوي وانفرد
 به مثاله جبار الطائي وعبد الله بن اعين الرازي قالان كلامهما السمر
 يرو عنه الا ابو اسحق السبيعي ولكنهما سمعا تنبيهات الاول
 كان الاول ان يقول فان سمع الراوي عنه وانفرد الراوي عنه لانه
 البعد من خبره المنقلب فذكره الثاني لا يدع الاثراء عن الراوي عنه
 المذكورين كونه لم يشتهر بنفسه بطلب العلم ولا جرت العادة

كون

وكونه لم يحدثه لا يعرف لان جهته حتى يكون محمولا العين قوله
 فهو اي الراوي عنه المروي الذي يروي عنه الا واحد فقط محمولا العين اي
 المسبب اصطلاحا يولد تنجيبيه قال في محمول العين حتمه ان قال
 صح بعضهم عدم القبول انتهى ونفردنا انما هو الحق في المسئلة قوله
 كما لهم بيان حكم حديثه يعني فيرد حديثه لا ان يوثقه غير من ينفرد
 عنه الخ قال في قوله الان يوثقه غير من ينفرد عنه هذا اختيار
 ابن القطان وفيه الموثق بكونه من ائمة الخرج والتعديل وقد اهل
 المصر ثم يقال ان كان الذي انفرد عنه راو واحد من التابعين ينبغي
 ان يتقبل خبره ولا يضره ما ذكره لانهم قبلوا اليهم من الصحابة وقبلوا
 من رسل الصحابة وقادوا كلهم عدولا واستدلوا الخليل في الكفاية على
 ذلك بحديث خير المزمون فوهم الذين يلونهم وهذا الدليل
 بعينه جاريا لما يعين فيكون الاصل العدالة الي ان يفهم دليل الخرج
 والاصل لا يترك للاختلاف لا يمتري وليس مثل قولنا بن كثير الميم اذا سمع
 ولم يقرن عنه لا يتقبل روايته عندنا حتمه الا ان كان من
 عصرنا لا يعين لان هذا انما اشار للحل الخلاف وليس فيه انه
 مختار له ولا يخفى ان بقرينة اخر كلامه ان مراده ان المحمول من
 التابعين لا يعني المذكورين ينبغي فنقول خبره كما في المحمول من الصحابة
 ثم نعدا لالتابعين بهذا الحديث كما في ثابته يما الصحابة وهذا
 غير صحيح لان الشايت الخبرية لجموع القرون الثاني وذلك لا يستلزم
 شؤنها لكل فرد فمنه به يدل وجود كثير من اهل الشرف في القرون
 الثاني ولكل فرد من اهل القرون الاول كما حمل على ذلك
 الايمه ومنهم النوري في شرح مسلم وبيانه في شرح الخوض وتوله
 قوله فيكون الاصل العدالة ان اراد في الحيلة فسلم لكنه لا ينبغي

لاحتمال ان هذا الفرد ليس متصفا بها وان ارد لهما الفرد فليس في الحديث
 ما يدل عليه واما اصل القياس على الصلابة فهو قياس للاجتماع لما قدمناه
 كما لا يخفى على ذي بصيرة واما علمه واما قوله ونداهله النص
 ان سلم الا هال فهو لا يضر للعلم به لان التوثيق والتعديل والتجريح
 لا يعين لها الا اذا صدرت من اهل البيت هاهنا لا يمكن ان يكون
 قولنا الشارح اذا كان متاهلا فذلك لا يجعل التصورين جميعا بل يكون هذا
 هو الصواب وبه يندفع قوله المستفي على هذا الفهم قد يقال ما الفرق بين من
 يفرد وبين غيره حتى يستلزم تاهلا غير المفرد للتوثيق ودون المفرد
 وجنبه وضواب عبارته استفاضة غير من الاول والثاني في الثاني كما هو كلام
 الشرح الذي استشكله والى ما علم قوله اذا كان متاهلا فذلك
 اي للتوثيق ان يكون من الحفاظ للطلعين المتقين والظاهر انه لا كبير
 فاما بديهة هذا باعتبار حضور هذا الوضع اذ كل تعديل او تجريح لا بد
 فيه من اهل البيت المعدل والتجريح واعلم ان هذا القسم من انقسام المجهول
 رده اكثر افعالا فلا يقبلونه مطلقا وهو الصحيح للاجتماع على عدم
 قبول غير المعدل والمجهول ليس معدلا ولا في معناه في حصول الشك به
 ولان المشتق مانع من القول كاصبا والكتف يكون الشك فيه
 مانعا من ذلك كما انه بينهما كذلك وقيل يقبل مطلقا لقوله تعالى ان
 حاكم قاستق بنيا قتيبتوا اي تثبتوا كما ترون به في السبع فوجب
 التثبت عند وجود المشتق فعند عدمه لا يجيب التثبت فيجب
 العمل بقوله وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالمشهور والخبرة
 والا فلا وقيل ان نكاهة احد من ائمة الجرح والتعديل ولو كانت
 الراوي عنه قبله والا فلا فلهما القول هو الذي اختاره الشارح
 وهنا وقيل ان كان المفرد با رواية عنه لا يروي الا عن عدل
 والتفتينا

والتفتينا في التعديل بواحد قبله والا فلا وكذا في ابن السكيت حكاية
 الاجماع ودرواية هذا القسم قوله وان روي عنه اثنان
 اشار بتقدير ان مروية عنه الي ان اثنان في المتن معطون على واحد
 عطف الجمل وان افرد معطون على سمي فاداة الشرط داخلته عليه
 تقديره وان قوله ولم يوثق راجع لهما معا ومخصصه ان مجهول الحال
 قسم واحد ومن سمي وروي عنه اثنان فماعداد لم يوثق وهو المستور
 وتدين حكم رايته في الشرح وهذا غير واضح ببيان حقيقة الحال
 واكتشف عنها بالقال ان القسم الثاني من انقسام المجهول هو مجهول الحال
 في العدا التي في الظاهر والباطن مع كونه مروي عن العيين برواية عدلين
 عنه وفيه اقوال احدها هو قول الجاهل بحكاية ابن الصلاح ان
 روايته غير مقبولة مطلقا والثاني انها تقبل مطلقا وان لم تقبل روايته
 القسم الاول قال ابن الصلاح وقد يقبل رواية المجهول العدا التي لا يقبل
 روايته المجهول العيين والثالث ان كان الراويان والرواية عنه فيهم
 من لا يروي عن غير عدل قيل ولا فلا تنهي كلام الراوي في نفسه عرفت
 ان من ذهب للمجهول في هذا القسم رد روايته مطلقا وان الراويين عنه
 لا يد من كونهما عدلين وقد حكى ابن السكيت في هذا القسم ان روايته مروي
 بالاجماع والزمه شارحه على ذلك واما القسم الثالث من انقسام المجهول
 فهو مجهول العدا التي الباطنة فقط مع كونه عدلا في الظاهر بمعنى انه في
 الظاهر لم يطلع فيه على قوادح ولم يزل وهذا يجتمع به بعض من رد
 القسمين الاولين وبه قطع الامام سليم بن ابي الربيع الرازي قال
 لان الاخبار مبني على حسن الظن بالراوي عن رواية الاخبار تكون عند
 من يتقدم عليه معرفة العدا التي في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك
 في الظاهر وتعارف الشهادة بانها قد تكون عند الحكم ولا يتقدم

١٩٢
 ١٩٢

ذلك فاعتبر فيها العدل في الظاهر والباطن وعزاه النوري لكثير
من المحققين وصحح ايضا قال ابن الصلاح وببعض ما يكون العمل على هذا
المراد في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الروايات التي تتخادم
العهد بهم وتقدرت الخيرة الباطنة فيهم والعدل اعلم ولما ذكرنا الصلاح
هذا التفسير قال وهو المستور فقد قال بعض ائمتنا المستور من يكون عدلا
في الظاهر ولا تعرف عدلته باطنه انتهى وملا به بذلك البعض الذي لم يسمه
النوري وهذا الذي تقلب عنه لفظه بحرف في التهذيب وتبعه
عليه الرازي وحكي الرازي في الصرم وجهين في قبول رواية المستور من
غير ترجيح وقال النوري في شرح المذهب ان الاصح قبول رواية المستور
على ما قاله الرازي بان مقتضى كلام الشافعي في اختلاف الحديث ان ظاهري
العدل من حكمه الى اكرم بشهادتهما ومن كان بهذه الحالة لا يقال له
مستور نعم في كلام الرازي في الصوم ان العدل الباطنة هي التي يرجع فيها
الى اقوال المشتركين وتقل الروايات في الجرح عن بعض الشافعي في الامانة لو
حضر الغفر رجلا من مسلمان ولا يعرف حاله من الفسق والعدالة
انفقد التكليف بها في الظاهر قال — لان الظاهر من المسلمين العدل
انتهى كلام الرازي وقال شيخ الاسلام الظاهر ان الشافعي اثارا باطنا
ما في نفس الامر فاعلمنا فلا نكلف به يدليلنا طلق في الاختلاف
لحديث انه لا يحتج بالجمهور وانما اكتفاه بحضورهما عند التكليف مع رده
المستور فان التكليف انما يفيد تحمل الحكم ولذا لو رجع الغفر بهما الى حاكم
لم يحكم بصحة ما انتهى بتبنيهما من الاول لا بد في هذا التفسير الاخير
من زيادة رواية علي بن ابي رافع في بيان مسوئتهم ولا عيب فيهم
من غير ان يحجوه ايضا كذلك وقد جزم السجستاني في قوله النوري
من ان الجمهور باطنه المستور وجزم به رده حقه وتعلل عن امان
الحميت

بيان

الحميت انما ترفع عن القول بالحديث والرد له الى ان يظهر حاله بالبحث عن حكم الله
بحسب الانكشاف عما ثبت حكمه بالاصل اذ اروي هذا الحديث في التفسير الى ظهور
حاله احتياطا وان رده بعضهم بان الحل ثابت بالاصالة ولا يرتفع بالتحریم
المشكوك فيه برأيه انتهى بلخصه الثاني اذا علمت هذا فاعلم ان القسم
الاول مستفيض في كلام المصنفين بل انهم سوان التفسيرين الاخرين جميعا المصنف في وصف
واحد وهو المستور حيث قال ان روي عنه الثاني فضا عن الخ جازما بما
قاله النوري والرازي وابن الصلاح وابن السكيت في هذا النور وفي تفصيلها
ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة نصنا هذا اشار له بل روي عنه
اشان وان الثالث منها اشار له بقوله ومما عدل ككنا عرفت مما نصناه
ان حكم القسم الاول رد مطلنا وقد خالفنا الشارح في هذا ففصل في حكمه
جريا على اختيار بعض الافعال فيه وان حكم القسم الثاني رد مطلنا عند
الاكثرين وقد خالفنا الشارح فيه فاختلفا فيه الوقت حتى يبين الحال
كما اختار مثل ذلك في القسم الثالث الذي قد عرفت ان حكمه ان يقول عنه
المحققين وابن الصلاح الثالث قوله ولم يروى في ريد ولم يخرج ايضا ولم
يكن محجولا الرابع قال في قوله اشان فضا على قديمهما ابن الصلاح
يكونهما عدلين حيث قال من روي عنه عدلان فقد ارتفعت عنه هذه
الجهالة اعني جهالة العيب وقال الخطيب قبل ما يرفع الجهالة رواية
اشية مشهورين بالعلم بالصراهم لذلك انتهى ويمكن منع الايراد غير
العدل كعدم وراي الخطيب العدالة وليس بعد الاصلاح احتياج الى
مصلح قوله وهو المستور لعلنا اذ بد العيب النوري في القسم
الاول من انما يورث من عدمهم بجهل الحال كما ان الثاني من عدمهم بجهل
بجهل العدالة قوله والتحقيق في اخره هذا التحقيق هو قول
امام الحرمين الساجي لكنه لم يذكره الا في القسم الثالث ككنا عرفت

عليان توافق بيني المحدثين والاصوليين غير لازم قوله ونحوه اي
المستوررات خير بان المستور عنه شامل للتقسيمين الباقيين من اقسام
المجود كما اذا اراد بالحواليين بما يباحتمال ويكره ان يكون اراد به اليهم الذي
لم يوثق ويكون معي رده عدم قبول رايه حتى يتبين طالع بعد ذلك لها
يمكن ان يكون اراد به من جرح حوط على نفسه لاني عن اصل الصلاح وهذا صواب
قوله ونحوه قولنا من اصلاح كذا ونحو هذا القول بالوقوف في المستور
قولنا من اصلاح لنا جلد من لحننا والخير مستانق وليس لفظ نحو مثلا
لغير السابق وصميره له كما توهجه صفة الطلبة قوله في جرح
مخرج غير مستحب حيث قال مستشكلا لقولهم لا يقبل المخرج الا مفسرا
وكذلك تضعيف الحديث لتأويل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواية
ورد حديثهم على الكتب التي صنفها ائمة الحديث في المخرج وفي المخرج والتعويل
وقل ما ينقصون فيها البيان السبب بل يقتضرون على مجرد قولهم
فلان ضعيف وقلان ليس بشي ونحو ذلك او هذا حديث ضعيف
وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك فاشترط بيان السبب يفيضي الي
تعويل ذلك وسد باب المخرج في الغالب الاكثر قال وجوابه ان ذلك
وان لم نعمته في اثباته لا يخرج والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقضا
عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بل ان ذلك اوقع عندنا
فيهم رتبة قوية بوجوب مثلها الترتيب الاخر ما قدمناه عنه في
التنبيه الثاني عند قوله وكذا لا يقبل خبره ولو اعمم بلفظ التقيد
مع ما يتعلق به قوله ثم ائمة يعني بالاعتقاد واما الجوارح فهي المنق
السابق حكمه ما حوذة من الابداع ومواخر اح الشئ على غير مثال فكان
المخالف في انواعه الاعتقاد الشرعية اخرج اعتقاده على غير ما طلبه
الشريعة منه ويثبت له وتولده في الراي لغير متعلق بالاطرف

قال

قالا لكان ينبغي ان يقولوا في القسم التاسع من اقسام الطعن قوله اما
ان تكون اي اما ذوان تكون والغسل يحتمل التمام والتقصان فقوله يكفر
اي بسبب اعتقاد امر مكفر لغوا واستقر قوله كان يعتقده باستلزام
الكفر قال قوله في التكفير باللائم كلام اهل العلم انتهى قلت للشيخ المسيلة
اللائم ان كان بيننا والقرمه صاحب ذلك الاعتقاد كان كرا والافلا وقد
بسطنا الكلام عليها في تعليق الفرائد وعبارة تب في حواشي شرح لا لفتية
قال شيخنا يعني المصركما اصطلح عليه صدقنا بلفظه من المعلوم ان كل فرقة
تزد قوله بما فيها وربما كثرته ينبغي ان يخرى في ذلك والله يبيظهر ان الذي يحكم
عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله وكذا من كان لازمه قوله وعرض عليه
نا التزمه امان لم يلتزمه وناضرا انه لا يكون كذا لو كان اللازم كذا انتهى
وموقول حرك لا بد ان تعرف الامر الذي يكفر من يعتقده وتعرف ما هو المخرج
من ذلك وحديث يعرف الكافر من غيره فكل من حجه مجعلا عليه معلوما
من الدين بالصورة ككفر سوا كان فيه نضام لا ومعني العلم بالصورة ان يكون
ذلك المعلوم من اصول الاسلام المظاهر التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام
كالصلاة والزكاة والحج وتحرير الخرو والذنا هذا حاصل ما في الروضة للفرزدق
قال الغزالي في كتاب التفرقة للعلماء ان شرح ما يكفر به وما لا يكفر به ينبغي
تفصيلا لطويلا فانتع بوصيه دقا ثوث اما الوصيه فان تكلف لسانا لم
عن اهل الملته ما امسك بما سوا قايدين لخاله الا انه غير متفق لها
والناقصة تجوزهم كالتذب على يد سول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد
او غير عدد رفا ان التكفير فيه خطر بالسكوت لا خطر فيه لما التا ثوث
فوان تعلم ان النظر بان تسام قسم يتعلق باصول العقائد وقسم يتعلق
بالفروع واصولا لايمان ثلاثا لايمان بالله ورسوله واليوم الآخر
وما عداه فرع ثم قال ومما كان التكذيب وجب التكفير ولو كان

في الفروع ثم قل فلان قال بل مثل البيت الذي بمكة ليس هو الكعبة التي امر الله
 بجهنم هذا كقوله ثبت نواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه انتهى وقال
 الكمال ليس المراد بمن كفر ببدعة من ان في مما هو صريح كفر كالفرايبه ونحوهم بل من
 يأتي بالنسب ادن من معتقد الاسلام غير انه انك بدعيه من الله امره فكفر فكفره
 لا من المذهب مذهبها كالمجسمة فانه يلزم قولهم الحمل بالاسم والحمل بالاسم كقوله
 ويلزمه ثمان اعايد الجسيم غير عايد له وهو كقوله ومن لا يرى تكفيرهم بحسب
 عن الاول بان الحمل بالاسم من بعض الوجوه ليس بكفر بعد لا قرار بوجوده وحدته
 وانه الخلافة العليوية في حق النبي صلى الله عليه وسلم ورسالة الرسل وعز الشايع بمنع كونه عايدا
 فغير الله صلى الله عليه وسلم معتقد في الله سبحانه ما لا يجوز عليه من اجابة الشرع على تاريل له
 يار الله فلا يكون كقوله قال لا فرق في عدم التكفير اقرب الى السلامة وجزم النوري
 في المجموع بالتكفير واختاره ابن عرفة المالك في الجسم اذا عرفت هذا فنحن الكلام
 المصالح المجسمة معتقد لا عدم تعلق علمه تعالى بالخريثات او بالمعدوماته قلنا
 بتكفيرهم بذلك قوله او بمنع عطف على بكفر اياها لتكون بسبب اعتقاد
 امر مستق غير كقوله قل لا اله الا الله في النوع الاول من نوعي بدعة وهو مكان بكفره
 لا يقبل صاحبها الجمهور يعني مطلقا العظم بدعته وقبحها وفيه تكفير بوجوه
 الخلافة في قبول سر رايته هذا التفسير وهو طريق الاصوليين ولعمري ان اصلاح
 في رد رايته خلافا وادفع النور في تكفيره فان كان قصد الرد عليه فظاهر
 الطريقين غير انهم كما علمت مرارا ان كان قد قصد بيان الواقع فتكفيره وسد
 عنه قوله والمعتد في ما نعرف به انتفا كلام من حكم لا نقله في رد رايته من
 كفر ببدعة من كلام من حكم الخلافة في قوله ما وحاصل كلام الاصوليين ان قوله
 انتفا في بي بكونه رواية للبدع المنكر ببدعته مطلقا كالكفر في الخلف
 والمسلم السابق في نقله السيف الامري عن اكثر من رواية حزم ابو عمرو والواجب
 وثا صاحب المحصول الحق انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا رايته فلا
 فلا

ادعيه في قوله

فلا ان اعتقد حرمة الكذب بمنع منه قوله وقيل يقبل مطلقا هذا
 قول لم يحكمه ابن الصلاح وهو قول اخيرا المستدعة مطلقا وان كانا كقارا
 او فساقا بالتاويل مع اعتقاد حرمة الكذب وهذا الصنف الاقوال
 وحكامه الخطيب عن جماعة من اهل النقل والمكاتبين بتبنيهم قد
 علمت انه مقيد بان يكون لهم تاويل ولا يدعونه على هذا القول قوله
 وقيل ان كان لا يعتقد حرمة الكذب هذه العبارة فيها نظر والتحريك كادته
 عن صاحب المحصول انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا رايته والا فلا
 وعدم اعتقاد حرمة الكذب يصدر ان لا يعتقد حلا ولا حرمة وليس
 هذا بمقبول صاحب علي ينتهي الغليل لانه ليس معه ما يمنع من الكذب
 وهذا القول اختاره الرازي في المحصول وقال انه الاصح والله اعلم فاعتد
 في نقله قول النوري في تكفيره وتيسيره من كفر ببدعة لم يحتج به
 بالانفاق كما لعرض به على المص ليس كما ينبغي وان نقله النوري عن اهل
 من المجديين والفقهاء اصحاب الاصول لانه بحسب ما وقف عليه فهو
 طريقة او بول بما ياتي في العلم قوله كل كفر اسم ينقول يعني ان التحقير
 انه لا يراد بكل من تكلم الناس في تكفيره ببدعته لان كل المخ قوله
 وقد تباع اي كل طائفة وشار هذا الى ان التصريح بالتكفير الواقع
 من الطوائف على من لم ينطبق عليه المضابط الا في انما هو على سبيل
 المبالغة اي والتكفير والطرد عن اتباعهم في اعتقاد انهم الباطلة
 وان لم تكن كفرا وتكفيره لا يكفر تعطية الحق بالباطل ومنه سمى الحوائث
 كافر السخره الله رب الحشر كما قد يراد به كفر النعمة مثل تكفير
 العشير وهو الروح اية بجدن نعمته ولا يراد عين حقه عليها
 تنبيهه قال حجة الاسلام ما يخصه الخليل بكفره لا شعري
 زاعما انه كذب الرسول في اشارة القوم لله تعالى في الاستغفار في العرش

والاشعري يكفره زاعما انه شبه وكذب الرسول في انه ليس كقوله شي والاشعري
يكفر المعتزلي زاعما انه كذب الرسول في جواز رويته انه عز وجل وفي اثبات
العلم والقوز والصفات له والمعتزلي يكفر الاشعري زاعما ان اثبات
الصفات تلك غير المفيد وكذب للرسول صلى الله عليه وسلم في التوحيد
شذوذ وجه الخلاص من هذا الموضع وقد نقلناه في شرح الجوهر في مخطوطه
قوله فالمعتزلي الذي تروى روايته في ايمان المعتزلي ان الله هو الذي تروى
روايته في ان الله الذي ينبغي ان يفهم عليه كلام الشارح انه قصد تحريك محل
الخلل وان تلك الاقوال التي تالها الاصوليون اعلم في شبهة رويته تكفير
علي وجه المبالغة او نحوها اما المعتزلي الذي يدعي عنه ادعاء الكرامة
من انزل الشرع معلوم من الدين بالضرورة في قوله رويته متفق
عليه ليس من محل الخلل في شيء كما تروى وقد اتفقوا على رد روايته
وعده بقوله الا ان يسلم ان يصح عدله في رويته وعليه يحمل كلام النوري
وابن الصلاح واهلنا في هذا القول الذي تروى روايته معتاه الذي
ينفق على رد روايته الذي يتزعم رد روايته لعرايه عن القابيل
كما يعلم بآدبي اصفا قوله وكذا ان اعتد عليه وهو من اثبات لقوله
البدل على عقده امر معلوما اتقاوه من الدين بالضرورة متقولا لوات
كن اثبات صلاة زائدة على الصلوات الخمس او قال بكفر كل الصالحين
او الخلفاء الاربعين او بانهم كانوا على يد عنه وصلاته قوله فاما
من لم يكن مستغفرا بهذه المصفة وانتم الخ يعني وانقرض الله من رويته
بالكفر وقوله فلا يلزم الخ لا يريد من غير خلل بل يريد على الراجح من الخلل
وعليه يحمل كلام صاحب المحصول ولا بد من ان ينضم الي ذلك ايضا
ان لا يكون داعية تنبيهه قوله مع رده وتقول به يريد على
شرعه فلا اشكال هذا ما اتفوع في في ثبوت كلامه ولما اوقف لثلاثة

ولا يحثيه على كلام فيه وبالله المستعان قوله والثاني في النوع الثاني
من نوعي المدعى في يد عنه من لا تقتضي بدعته التكفير اصلا اي لا حقيقة
ولا محاربا وهذا غير ما قبله اذ من كفر بتركه حقيقة او حاربا
قوله فقبل يد مطلقا وهو بعيد قال العراقي اختلفوا في روايته
مبتدع لم يكفر به بدعته على اقوال فقيل تروى روايته مطلقا لانه
فاسق بدعته وان كان متاولا لا يبرك كالمقاسق في غير تاول كما
استوي في الكافر المتاول وغير المتاول وهذا هو الذي عن مالك كما قال
الخطيب في الكفاية وقال ابن الصلاح انه بعيد بلعد للشايخ عن
ابنه الحديث فان كتبهم طافهم بالرواية عن الميتة عن غير الدعاء
كالبساية التي ومهد اعرفت القابيل والعلية والمستبعد وجه
الاستبعاد اليه ان في كلام المصنف تنبيهها عند اول
واكثر ما علم به لا يحمل على غاية ما علم به كما لا علمت من العلل المذكورة
افني اقوي مما ذكره فلا ينبغي حجة فيحمل على كثرة الاستحالة
فيما تروى له بينهم ان في هذا القول والذي نقله الامري عن
الذكرين رويته حراما بالواجب الثالث معني الاطلاق فيه سواء كان
واعية او غير داعية كما هو قاعدة وتوقع الاطلاق في نقابته
تفصيل سابقا لاحق الرابع مجرد الرواية عن غير لا يقتضي تزويجا
وانما يقتضي ذلك فيكون روايته في الكلام جواز فيقتضيه المقام
لان بقوله روايته ينطوي لقبول بدعته خصوصاً مع انصافه
طاهر بوجه صفاته القبول من عدائه وضبطه وعدم
انتمائه اذ لا تقبل الرواية من هو كذلك فزوج به عننا في تقبل
وتجوز من راجع اليه اذ انفسل بها وجازت بين الناس لما
النتيجة في الاعلام بذكره بغير وجود مع الرواية عنه مطلقا

كما لا ينبغي الخامس قال الحافظ الذهبي في تاريخه ان من ثلثي
 الكون في الشيعي لقابل ان يقول كيف سماع تزيين مستمع وحده الشقة الثلاثة
 ولا لثان فيكون عدلا من هو صاحب بدعة وجوابه ان الله عت
 علي صريين في بدعة صغيرة كقول النشيع او كالتشيع بالاعلو ولا تخرف
 فهذا كثير في التايعين وتايعينهم مع الدين والنور والصدق فلور
 حديثه هو لا لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيينة
 ثم يدعي كبري كالرفض لكامل والعلونية والخط علي الي بكر عر رضي الله
 عنها والدعا الي ذلك فمما النوع لا يجمع بهم ولا كرامة وايضا الاستحضار
 لان في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مونا بل الكذب شعارهم والتقية
 والتفاته ثامرهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشي وكلا في الشيعي انما
 في زمان السلف وعرفهم من ترك في عثمان واليزيد وطاعة ومعاوية وطائفة
 من طاعة بعلبار رضي الله عنهم وقرض لسبهم والتعلي زمانا وعرفنا مو
 الذي يكفر بولا السادة ويبتغي من الشيعي ايضا فمما صال مغرا تبيي بطنه
 ولا شك قوي وعندي ان الجواب هو ان العدالة كافي بولوا بظن له عوي
 صاحبها حيث لم يعترف بذب برنما والمنا وله هذا حاله قوله وعلي
 هذا اسم الاشارة راجع للتقليد المذكور قوله يشاركه فيما في رواية
 غير مستدع بل لا يكون تزيين لبدعة المستدع وتزيينها بذكره من غير
 ضرورة لانهما بوجود رواية غير والضرورة تتقد رقدرا
 وفي هذا نظر اذا كان مع التمتع علوا فيا في ضبطه وتخريفه قوله
 وقيل يقبل مطلقا قال العر في القول اي العتد انما لم يكن من سيجل
 الكذب في بضرة مذهبه اولاهل منهجه قبل سواد دعا الي بدعته او لا
 وان كان من يستحل ذلك لم يقبل وعز الخطيب هذا القول للشيعي في قوله
 اقبل لثمة لاهل الا هو الا الخطا بيه من الرافضة لانهم يرون
 الشهادة

الشهادة بالزور لموافقهم علي تخالفهم قال وحكي هذا ايضا عن ابي ليلى
 والثوري وابي يوسف القاضي وروي ابي بصير في المدخل عن الشافعي
 قال ما اهل الاما قوموا تشهد بالزور من الرافضة قوله ١٨١ ث
 اعتقد حل الكذب تبع في هذا التغير من الصلاح والعراق وقدمنا ما
 فيه وعبارة ابن السكي رحمه الله ويقبل منه ع يجوز الكذب وعليه
 قالما يوان يقول يقبل يقبل مطلقا ان حرما الكذب فيخرج عنه
 من اعتقده جله او كراهته او لم يعتقده فيه شيئا نرد روايته في هذه
 الصور كلها وعبارة التاج السكي موافقة لعبارة الحصول السابقة
 والله اعلم قوله يقبل يقبل لم يكن داعية الي بدعته مفهومه
 ان الداعية الذي يدعوا لنا سر الي بدعته لا يقبل لان تزيين بدعته
 الخ في التعليل في الشرح راجع للمهموم المطلق تشيها ان ذلك
 بعد حمل كلام الله علي هذا لايته الكمال قال ما ذكره من التعليل مستطوع علي
 مهموم هذه العبارة اما سطوفها فلم يصح بتعليلها ومما انتقا
 المحذور وكونه سكت عنه اغتراد اعلي انه يفهم مما قدمه ومما سكت
 تعليل المهموم من ان علة قبول غير الداعية موافقة المحذور من
 خشيته تخريف الحديث وشوينة علي مقتضى بدعته اذ العرفه انه
 يروي ما ليس فيه تقوية لبدعته كما صرح به بعد ذلك شرعي
 انطباع في تعليله علي مفهوم العبارة نظرا في مفهومها ان الداعية يرد
 مطلقا والتعليل لخص منه فانه واراد علي الله تعلق ببدعته فقط
 فيقتضي ان ما لا تعلق له بها يقبل وان قيل ليس احضرا الداعية
 فذكره ما ليس له تعلق ببدعته فيجعله علي مقتضى بدعته
 قلنا الكلام في حديث وحيدنا من رواية ولا تعلق له ببدعته
 ولا ملازمة بينه وبينها واقول لا شك في تصور التعليل بشيئا

ما تقدمه السوابق والمواضع كما يشير اليه ونحوها قلنا قول لم يعمل
 المؤلف مطوق قوله من لم يكن داعية وتعليقه انه لا يحد في رواية
 لعدم خشية ان يحرف الحديث الى بدعته لان الغرض انه ليس داعية
 بل ممنونه كطالفا وتعليقه ومكان الداعية لا يتقبل وعبارته
 تفهم انه الداعية يرد مطلقا وتعليقه احض من هذا ثابته واراد عليه
 تعلق به عنه فقط فيقتضي ان ما لا تعلق له بها يتقبل فتقدم
 كلامه يتقبل من لم يكن داعية مطلقا ومن كان داعية وروي حديثا
 لا يتعلق به عنه كذلك لعدم المحذور فيها ولا يتقبل الداعية اذا
 روي شيئا يتعلق به عنه انتهى ولا يخفى ان قتال قوله يتقبل من لم
 يكن داعية مطلقا كما يشهد به قول المصنف بعد الاكثار على قول غير الداعية
 الا ان يروي ما يقوي بدعته فيردا بقوله ومن كان داعية لا ضمه
 التفصيل في الداعية ما وثقت عليه لغيره لكن عياره في حواشي شرح
 الالفية مصرح به حيث قال فيه ان الداعية اذا روي ما تعلق
 له به عنه قبل لكن الاكثر لا يتقبلون الداعية مطلقا لكن صرح
 فيها بما يشترط تحت الفقه حيث قال لكن الحقوا بالخطا بين الداعية
 مطلقا وغيره اذا روي ما يقوي بدعته احتياطا انتهى وهو مخرج في
 حلال قوله هنا بالتفصيل المذكور ثم طرأ بيان مراد ما ذكره
 نقدر لكلام المصنف يعني ومعه موافق للقول وهو اعتراض منه
 على المصنف ويمكنه فعمدا ان التعليل بحال التزيين له على تحريف
 الروايات وتحويلها على ما يقتضيه مذهبه من الاصل بشرط
 حسن الامة وسد الباب للرغبة والظن لا تستلزم المينة كاعماله
 به المحشي في حواشي شرح الالفية الثاني يشهد له عند هذا الفصل
 الفصل في الرد من لم يقتضيه حرم الكذب بواكفر به عنه كالجسم

عنه

عنه الاكثر كما قدمه الشارح ولا يذهب عليك ان ما داعية للمنة
 كذا علامته وشما به فتقنه انه لا يرد الا من بالغ في الدعوة
 له عنه والذي ينبغي رد الداعي مطلقا بالغ او لم بالغ فلو قال من لم يكن
 داعيا اجاد لكنه تبع القوم فيما ظاهروا غير اذ لم قولهم ونسوتها
 الحق الظاهر انه عطف لتفسيره على قوله تحريف وانه لا ينافي قول
 المحقق المحلي لانه لا يوجب فيه ان يصنع الحديث على فقهه لانه اذا سألها
 على ما يقتضيه منه فذكر كذبها فتكون موضوعه قوله وهذا
 في الاصح اسم الاشارة راجع للتفصيل والاصح صفة للقول اي وهذا
 التفصيل في القول الاصح ويصح في اسم الاشارة ان يكون عليه على
 الحكم الفصل فيه وهذا القول ذهب اليه الاطراف احمد كما قاله
 الخطيب قال ابن الصلاح وهو مذهب الكثير والاكثروا عدلها
 راولاها بالصواب انتهى ونحوه للمؤيد في تقريره قوله واغرب ان
 حبان في هذا القول نقله عنه العراقي في الفينة كما بينه في شرحها وقال
 ابن الصلاح لم يفتقه عنه وانه قال في تاريخ الشافعية في ترجمة جعفر بن سليمان
 الصنعلي ليس بين اهل الحديث من اختلف في ان الصدوق التفت اذا ان
 فيه بدعة ولم يكن يدعوا اليها ان الاحتجاج باخاره طين فاذا دعا الى بدعته
 سقط الاحتجاج باخاره انتهى **تخفيف** قال الشارح ان ابراهيم
 اخرج في دعوى الاتفاق المذكورة ولم يقل انه اخرج في دعوى عكسه وي
 ان الداعية ردود الرواية اتفاقا حيث قال الداعية الى البدع لا يجوز
 الاحتجاج به عند امتنا قاطنة لا اعلم بينهم اختلاف انتهى لانه
 لم يفتقر ممة فقد حكى بعض اصحاب الشافعية انه لا خلاف بين اهل
 انه لا يتقبل الداعية وانما الخلاف بينهم في من لم يدع الى بدعته **تمت**
 في المعجدين كثير ما حاديت المنة عنه غير الدعاة احتجاجا لاسمها

كمران بن حطان وداود بن الحصين وخالد بن مخلد الفطواني وعبيد الله بن موسى
 اعني وعبد الرزاق بن همام واخبرني سردهم العلامة السيرطي في شرحه
 علي تقريب النووي وفي تاريخ نيسابور لما ذكر في ترجمة محمد بن يعقوب بن
 الاخرمان كتاب مسلم ملان من الشيعة انتهى قوله نعم الاكثر علي قبول
 غير الداعية هذا منطوق قوله لم يكن داعية اعادة يربط به
 الاستثنا ولم يظهر في وجه تقدم المهور بتعليقه حتي احتاج
 لاعادة المنطوق قوله الا ان يروي ما يفوي به عنه لا يقال
 يعني عنه اشتراط ان لا يكون داعية باعتبار علته لا انما هو
 نعم كما يقتضيه قول الشارح بعد لان العلة التي لها رد حديث
 الداعية الي اخره لكنه صرح به ليلا يفتل عن اشتراطه ولذلك
 صرح بعزوه الي قابله فان قلت اشتراط هذا يعني عن
 اشتراط ان لا يكون داعية قلت ممنوع لانه قد لا يروي ما
 يفوي مذهبهم لكنه يجر في الروايات التي ترد مذهبهم كصديق
 او تغارضا ويفسد علي مخالفيه عما هم واحكامهم فصدق
 الاول بما لم يصبه في الثاني قوله علي المذهب المختار لو قال
 علي القول المختار كان ابي والخو حيا في يوم الجيم الاولي وسكوني الوار
 وفتح الزاي والجيم الاخيرة نسبتا الي جوزان بن كور خراسان قوله
 زاي اي في اعتقاده ولما اوم قوله عن الحق انه خرج عن الاسلام
 فصره بما يدعي ذلك التوهم فقال اي عن السنة بمعنى الطريقة التي
 عليها الحجة عنه قوله صادق الرجة اي الكلام او المنطق به
 قوله الا ان يوخد من حديثه ما لا يكون منكرا اذ لم يفوي به عنه
 قال ق ظاهر هذا قبول رواية المبتدع اذا كان ورعا فيما عدا
 الدعاء صادقا صابرا سوا كان داعية او غير داعية لا يبا
 يتعلق

يتعلق به عنه انتهى قلت هذا الكلام من غلط كلام السابق
 قلنا فيه احكام الاخر او تواردت عليه خواطر مما قد غرقت فيه
 الحق الحقيق بالقبول قوله ولما قاله اي الخو حيا في من قبول حديث
 المبتدع الغير الداعية الا اذا روي ما يفوي مذهبهم وقوله متجه اي
 له وجه من النظر موافق له ومن تعليله ثنا سوالا اعتنا اشتراط
 ان لا يكون داعية عن اشتراط ان لا يروي ما يفوي مذهبهم او بالعكس
 وتقدم جوابه في خمسة وثلاثين رساله حسنهما قيل الاصح عدم
 قبول رواية الراضة وسات السلف كما ذكره في باب انقضا
 من الروضة وان سكت عن المصيرح باستثناهم في باب الشهادات
 احالة علي ما تقدم لان سباب المسلم فتوق في الصحابة والسلف من
 باب اوله ذكره الحافظ السيرطي قلت الحق ان حكمهم حكم المبتدعة
 والحف الحافظ السلفي وابن رشيده بالمبتدع المشتغل بعلومه الا اربل
 كالفسف والمظن فقله عنه السيرطي قلت يجب حمل علي من
 شغله ذلك عن مهماته الدينية والاصح قبول ثوبته انتاب من الله
 علي غيره صديقه عليه السلام وانما من كذب عليه مخبر الجيبي واحمد بن
 قبولها فتو له عليه السلام ان كذبا علي ليس ككذب علي احد وبه قال
 جماعة كالنوري وابن المبارك واي نعم قال الخطيب وهو الحق ورده
 النوري في شرحه سلم وقطع بصحة ثوبته وقبول روايته لاجماعهم
 علي صحة روايته الكافري بعد اسلامه وقبول شهادته وتار
 قوله الخالف بالتعليق في الزجر وفيما قاله اخرا الاصح كما قاله
 الخطيب والحاذي قبول قوله لما تقدم والاصح رد حديث النسا
 في الحديث بخلاف المتساهل في غيره مع التخر فيه ويتبل الكثر
 وان ندرت في الطائفة الحديث عنهم لكن لا يد من صحبته زينا يمكنه

هل

فيه تخميس ذلك عادة واللام يتنزل في قليل ولا كثير لظهور كذبه في بعض غير
 لكن من معين واسم اعلم فهو له والمراد به من لم يرجح جانب اصابتة الخصاص
 من نساوي خطاوه واصابتة وعين ربح جانب خطابه علي جانب اصابتة
 وموخلان ما قد مضى في التقييم السابق من انما الذي يغلب صوابه علي خطابه
 وتقال قوله ايضا هذا بنا في ما تقدم من قوله او هو حفظه وهي عبارة عن
 يكن غلطه اقل من اصابتة وقد اصلحه بل حفظ نحو ان اصابتة وقال
 المصروفهم مما لم يرجح اما بان ترجح جانب خطابه او استغنيا قلنت
 وهذا يويد ان قوله فيما تقدم في حد سواء الحفظ وهي عبارة عن يكون خطاوه
 كما صابتة من الشيخ الصحيحة بخلاف نسخة اقل من اصابتة فانها مخالفة
 لما هنا وليست بصحيحة من جهة المعنى لان الانسان ليس بمصوم من الخطا
 فلا يبقا له في وقوع له الخطا مرة او مرتين انه سي الحفظ وان كان يصدر
 عليه ان خطاه اقل من اصابتة الا انه لا يصدر في عليه ان تعلم ترجح اصابتة
 انتهى ويحوي للمعنى الاخر في البحث السابق وهو الجاري علي قوله المراتي
 وغيره ان طريق معرفة ضبط الواوي ان يعتبر حديثه حديث
 الشك في المتأبطين فان واقفهم في رايها تتم في الحفظ او في المعنى ولو
 في الغالب عرفنا حينئذ كونها ضبطا وان كان الغالب علي حديثه
 المخالفة لهم وان واقفهم نساو عرفنا حينئذ خطاه وعدم ضبطه
 ولم تحتج بحديثه انتهى ولا يخفى ان التقويل انما هو علي مفهوم القسم
 الا انه من كلامه في نساوي صوابه وخطاوه كان من القسم الثاني
 واذا كان هذا صابيا لمشجملنا حاله كان صابيا في مرئنا حاله من
 باب اوي وقد قدسنا الله لا نظهر بقايرة سواء الحفظ لغرض الحفظ علي هذا
 الا باعتبار العموم والمخصوص فنحفظ ثلاثة الالف حديث مثلا فاخطا
 في خمسين منها صدق عليه انه فحش غلطه وكثر ولم يصدر في عليه انه ساقطه

فان

فان اخطا في الفين منها او في الف و خمسين صدق عليه انه ساقطه وفحش
 اي كثر غلطه وبالحيلة هذه المتفرقة ما وقعت عليها لغير المصنفين
 فليضم لها بيانا يتعا لوجه الله تعالى قوله وهو علي قسمين اي يشتمل
 علي ما اشتمل الكلي علي جزئياته بمعنى تحققة في قسمها ولو اسقط لفظ علي
 كان اخضر واظهر قوله في جميع حالاته ظاهرا صغرا وكبرا وصحة ورضا
 ومع وجود الكتب وعدمها في جاني المعنى والبصر والاطمئنان المراد بجميع
 الحالات كان لسبب طارا ولغيره سبب بان كان اصلها والامر بما تعدد وجود
 الشاذ فتدبره علي ان المتأبطين بين الدلائل اري الاصل الغير الطاري
 حيز من هذا التقييم قوله فهو الشاذ علي راي اي فروي في هذه صفة
 هو المسمى بالشاذ علي راي بعض اهل الحديث وعلي راي الجمهور هو من مطلق
 الضيف والاصافة المعارضة من ترجح الشارع بالثبوت نفي راي
 الذي كان ثابته قبلها في المتن وموطا يروى لا اعتراض عليه فاسد
 وقد تقدم ما ذكره السبعة مرارا قوله وان كان سوا الحفظ محتملا انه
 قد وهذا لبيان المعنى دون الاعراب وبكلماته للاعراب وان طاريا
 ليس معطوفا علي لازما بل معول المقدر المذكور وتكون للسبعة من عطف
 الجمل والظواهر الا انه قوله لكبره كعطاء بن السائب وقال ابن حبان
 اختلط في خر عمر ولم يفش خطاوه وقال ابن معين ممن سمع منه قبل
 اختلاطه شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاط
 جري بن عبد الحميد وخالد بن عبد الله الواسطي في آخرين وكاكي سمع
 سعيد بن اياس الخيري ومن سمع منه قبل التغيير شعبة وسفيان الثوري
 والحادان في آخرين ومن سمع منه بعد التغيير محمد بن ابي عدي واسحاق
 الارزقي ويحيى بن سعيد القطان ولم يحدث عنه شيئا لذلك في آخرين
 وكسعيد بن ابي عروبة مهران فمن سمع منه قبل اختلاطه عبد الله بن

المباركة ويزيد بن زريع في آخرين ومن سمع منه في جلالته اختلاطه ابو نعيم النفل
ابن ذكين والمخاض بن عماد الوصلي وعبد بن سليمان قولسا ولدهاب
نصره كعبد الرزاق بن همام الصنعاني قال احمد التيهان قبل المائتين ومرو
صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصيره فهو ضعيف السماع وقال
ايضا كان يلقب بعد طاعني من سمع منه قبل اختلاطه احمد بن حنبل والشافع
ابن راهويه ويحيى بن يعين وعلي بن المديني وكيع في آخرين ومن سمع منه بعد
الاختلاط احمد بن محمد بن شبيب ومحمد بن حماد الطبراني واسحاق بن ابراهيم
الدبري في آخرين قولسا ولا حتران ككتبه كمارق لبعضهم انه كان
يعتمد على كتبه في حديثه فاخترت باحتران محلهما فحدثت من
حفظه لا خطأ وخانه حفظه فوله فهدا هو المختلط والاختلاط
مناد العقل بحيث لا تتخلل الاقوال مع الافعال والمراد منه هذا
مطلقا لا اختلال المناهي الضبط تتم من أشهر اختلاطه
اجال اعطاء ابن السائب والجري وابو اسحاق السبيعي وابن ابي ثوري
وابو قلابة الوفاشي وحسين السلمي الكوفي ومحمد السدوسي وعبد
اوهاب الشافعي وعبد الرزاق بن همام بن ببيعة الرازي في رواية واشوي وابن
عبيدة والمسعودي وحفيد بن خزيمة والفطري في القطيعي وغيرهم
تنبيه قال فيما قبله هو الشاذ على الرازي وقال في هذا فهدا هو المختلط
فغير في هذا بما هو وصف الرازي وعبر في الاول باسم الرازي لانه لا اول حاله
لغيره بعض اهل العلم وليس الثاني كذلك قوله والحكم في رواية الحديث
التي رواه المختلط واعلم ان عبارة العراقي ادل على المراد من هذا العبارة
مع زيادة البيان والنقطة في الحكم في من اختلط انه لا يقبل من حديثه
ما حدث به في حال الاختلاط وكذا ما ايمسه واشكل فلم يرد حدث
به قبل الاختلاط وبعد ما حدث به قبل الاختلاط قبل واما

مختلط

يشين

هو

يشين ذلك باعتبار الرواية عنهم فمنهم من سمع قبل الاختلاط فقط
ومنهم من سمع منهم بعد فقط ومنهم من سمع في الحالين ولم يميز اذا عرفت
هذا فهو من قوله قبل الاختلاط ان يرد ما حدث به بعد انصافه بقوله
اذا تميز شرط في قوله ما حدث به قبل الاختلاط والمراد ان يعرف تميزه
عما حدث به بعد انصافه بالاختلاط لا تميزه في نفسه لوجوب ذلك
الاعراض بالذات وقوله واذا لم يميز يقتصر بمهموم الشرط وهذه هي الاحوال
الثلاثة التي صرح بها العراقي وادله قوله وكنا من انشبه الامريه والظاهر
ان مقام الشيخ الذي اختلف العلماء في اختلاطه وعدمه ولم يترجح
لهم فيه فقال كمن ثبت اختلاطه سوا في تقصيل السماع منه الى انشام
الثلاثة كحسين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي في احد اشقائه الاثبات لخرج به
الشيخان ورواهما احمد وابو زرعة والعمري وغيرهم ذهب جماعة الى انه
اختلط وقال ابو حاتم ثقة ما حفظه في الاخر وقال يريه من هارون
انه اختلط فقال علي بن عاصم انه لم يخلط ويدخل فيه من احتسب انما
اختلاطه واختلف الناس فيه كسعيد بن ابي عرويه فقد اختلف في
انما اختلاطه فقال دحيم اختلط محمدا بن ابراهيم بن حمزة بن ابي
وباية وقال ابن معين اختلط بعد هزيمة ابراهيم بن عبد الله بن
حسن بن ثنين واربعين ومائة والعمر بن عبد الله بن ابي الفتح
الاول وانه قتل فيما بعد الاثنى عشر لحسن بن ابي الفتح اختلط
راسه ويدخل فيه ايضا من اختلط ثم راجعه عقلة ثم اختلط ولم يميز
احواله كما لم يميز قال ابو داود بلغنا ان عارضا انكر عقلة ستة
ثلاث عشرة ثم راجعه عقلة واستحكم به الاختلاط ستة وست
عشر وقال ابن حبان اختلط في اخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما
يحديث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنبه عن حديثه

فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا نزل ما كل وانكر صاحب
الميزان هذا القول من ابن حبان ووصفه بالتهوير وحكي قوله الدارطني
تغير يا خرة وما ظهر له بعد اختلاط حديث منكر وثلاثة قاله
العراقي واما قوله فقال قوله وكذا من اشتبه الامريه هذا اللفظ فيه
ايها مر لان ظاهر السياق ان حديثه كحديث المختلط للفظه من من يعتل
فلا تصلح الحديث وان استعملها في من يعتل فلا تنقل من الحديث الي
الراوي فليس بظاهر انتهى ولا يخفى ان الثاني هو المراد ولا يلزم
اختلاف السياق لا المعنى وكذا حديث من اشتبه الامريه بكلامه
السياق والاسياق كما علم تنبيه قد ذكرنا انما تفصيل
شي مما سمع قبل الاختلاط وما سمع بعده وما اشتبه الامريه
قوله وانما يبرر ذلك اي تقدم السماع على الاختلاط وتأخره
عنه واحتماله وعدم تأثيره باعنا راخبا والاخذ بنعمنا وعن
المختلط فان منهم من سمع قبل الاختلاط فقط ومنهم من سمع بعده
فقط ومنهم من سمع في الجاهل ولم يتمر سماعه وفي شرح الالفية
للعراقي تمام البيان للتيهات الاول - هذا كله
انما هو فيما حدث به معناه فيه على حقه اما ما اعتمد فيه على كتابه
فقد ثبت منه فهو مقبول مطلقا كاحدث به قبل اختلاطه وتغير
ثم حدث به بعد اختلاطه ولم يتغير عما حدث به قبله قوله
قال ابن الصلاح هذا من عزيزهم لم اعلم احدا انزوه بالتصنيف
واعني به مع كونه حقيقيا به لك جدا قال العراقي وبسبب كلام
ابن الصلاح انزوه شيخنا الحافظ صلاح الدين العملاي بالتصنيف
في خبر حديثه ولكنه اختصره ولم يسطر الكلام فيه ورتبه على
حرو والمجم انتهى وقدما فيه مغلطاي والحازمي قبل ابن الصلاح

فلعله

فلعله لم يقف عليهما قوله ومتي تويع الخ قال ق قاله اذا تابع السي
الحفظ شخص فوقفه انتقل بسبب ذلك في درجة ذلك الشخص وينتقل
ذلك الشخص الى اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يتزوج على مساه
من غير متابعه من دوله قلت المراد بقوله فوقفه او مثله اي في الدرجة
من السند لا في الصفة انتهى واما قاله المص تنبيه حسن في الدرر
لكنه بعيد من لفظه هنا واما قوله قلت الخ تغييرين فلا عبرة بالرتبة
السندية وانما المراد على الرتبة المتغيرة عندهم للاعتبار والتابعة
كما فصلناه فصولا في العبارة اي في الصفة لا في الدرجة من السند
فان اردت الحق فاعلم ان قوله كل يكون فوقفه او مثله تمثيل للغير
وليس معناه لان يصلح حديثه للاعتبار به وهو من تقدم الايمنة
فيه بقوله ضعيف او ينكر الحديث او يضطرب رواه او يصفو
او بلا يخفى به واخف من هذه المرتبة من تدحوا فيه بغير مقال
او يصفو او بغيره ضعف او ينكر من حديثه وتعرفا وليس
لذلك او يليس بالمتين او يليس بالقوي او يليس بحجة او يليس
بمصدق او يليس بالرضي او بالضعف ما هو او بغيره خلفا ويطلقوا
فيه او يسي حفظ او يدين الحديث او يتكلموا فيه وهذا كله لا ينبغي
وانه على الارض ان لا على الدرجات السندية كما لا يخفى وان كان
صاحب البيت ادري بالذي فيه ولكن رب مبلغ او عي من سامع
فالتباور من يكون فوقفه ان يكون من اهل المرتبة الثانية هنا
ومن يكون مثله ان يكون من اهل واحدة من المرتبتين ومن يكون
دونه ان يكون من تدحوا فيه بكذاب او وضاع او عقيم بالكذب
او بسا قطا او بما لك او يليس بالثقة او يرد حديثه او يصفو
جدا او يواه عمرة او بارم حديثه او يليس بشي او بلا يساوي

شيئا لان اهل هذا الانفاذ وما في معناها لا يعتبر بحديثه ولا يتابع به
 قوله لا ونسب يعني اذا اتبع عن دون في المرتبة حقا او انتقانا لا يتقلد
 بذلك حديثه عن مرتبة الضعف التي مرتبة الحسن والمخضمان الضعف الخبر
 هو الذي يكون خفيا فلا يجبر به الكذب وما جري مجراه مما اشرنا اليه في
 المرتبة الاخيرة وان كثرت طرقه ونقص دعا صوته وذلك كما في طرق
 حديث من حقه على امي اربعين حديثا من امر دينهما بعينه الله يوم القيمة
 في زمره القتها والعلما فقد اتفقوا على ضعفه مع كثرة طرقه
 لغو ضعفه وقصورها عن غيره والله اعلم قوله وكذا المختلط
 اي اذا اتبع بمعتبر صار حديثه حسا لغيره لا تنتقل العلة التي لا جملها
 رد حديثه بسبب المتابعة من العتير قوله والمستور يعني وكذا اذا
 اتبع المستور في المجهول وهو من لم تعرف عدالة الباطنة على ما تقدم
 يعتبر صار حديثه حسا لغيره لا تنتقل العلة التي لا جملها رد حديثه
 قوله والاستاد المرسل هو هنا بمعنى المستور وهو الذي لا يتبين له
 نزل اداة التشبيه معه كالذي قبله لقربه مما هي داخله عليه
 ولذا اعادها مع ما بعده ليعده من مدحها ولعله انما قد استاد
 مع المرسل ويعتبر مثله مع المرسل لاجل المتابعة فانما راحته في الحقيقة
 الجاهل استاد لان بالمتابعة من المعتبر يقلب الظن يا صا بما يلاحظ في
 الرسالة والتدليس لاجل قوله صار حديثهم ليلاليلهم ان يكون الحديث
 المرسل او الحديث المرسل حديث تخريب لا يستغنى في المرسل
 خصوص المتابعة بالاستدلال ونوع برسل مجرجه من لا يرى عن رجال الاراد
 كفي في قوله كما قدمنا ايضا حصة صدق التعليق والله اعلم وقوله اذا
 يعرض المحدث في منه اي من كل من المرسل والمرسل ومعنومه انه لو عرف
 المحدث في منه عمل فيه بحسب حاله من عدالة او جرح لثبته

مثال

مثال في الحفظ ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعيب عن عاصم بن عبد
 الله بن عمار بن ربيعة عن ابيان امرأة من بني نزاره تزوجت علي بن علي بن
 فقال المصطفى صلى الله عليه وسلم ارضيت من نفسك ومالك بن علي بن قال
 نعم فاجاز قال الترمذي في الباب عن ابي هريرة وعائشة نفاصم ضعيف
 لسو حقه وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لو رده من غير وجه
 ومثال المرسل من يجهل حديثه ومثال المدلس ما رواه الترمذي وحسنه
 من طريق هشيم عن يزيد بن زياد عن ابي ليلى عن البراء بن ربيعة عن ابي
 المسلمين ان يتسلسل في يوم الجمعة ويمس احداهم من طبيب اهل الحديث
 هشيم مرصونا بالتدليس لكن لا تابعه كما عند الترمذي ابو يحيى
 اليتي كان من شواهد من حديث ابي سعيد وغيره حسنه والله
 تعني املح قوله صار حديثهم اي حديث كل واحد من المختلط والستر
 ورجال الاسناد المرسل ورجال الاسناد المدلس ان ضبط بفتح اللام او نش
 الراي المدلس ان ضبط بكسرهما وهذا تقرير لا اعتبار عليه وقد قال
 في الاول ان يقول صار الحديث لان الضمير المختلط والمستور والاسناد
 نقل ما قال يكون على وجه التقلب او تقييد يتقافى وعلى ما قلنت لا يحتاج
 لذلك انتهى وكذا تفهم ان الاستاد حكايته طريق المنس وبسبب وهذا
 كذا يدل المراد منه الطريق يتسلسل كما هو واحد اطلاقه عند القوم
 وقد سلف الكلام عليه ومعنى صار المختل والمختلط ولا تتقار ولعله بخلاف
 الوصف كما هنا ويشهد اليه قوله بعد بل وصفه بذلك الخ قوله
 لا لانه انظر ما الخلة في عدله عن ان يقول لغيره ومولخصه
 ان الحسن لا يخرج عن التبيين ولعله ان الاصل في الحسن غيره وقاعده
 والكثير فيما ان السند المحكوم عليه بالحسن متين وهذا ليس كذلك لان
 كل واحد من الطرفين باقراده ضعيف وانما وصف الحديث بالحسن بالنظر

لجميع الطريقين والاطراف من حيث انه مجموع فليتنامل قوله بل اي يصادر
وصفاي حديث كل واحد من ذكره لا ياتي بالحسن لا ذاتا باعتبار المجموع وقو
له من المتابع والمتابع لاحد مما كسور اليا والآخر فتخرج ما يبين للمجموع
وقوله لان كل واحد من علمه توصف حديث من ذكر بالحسن باعتبار المجموع
وهذا لا يوجب ان الحسن اما لغاتته واما لغيره ولما للمجموع لا تناقشنا ان قلنا
الحسن لغيره باعتبار كثرة اطلاقه ان يكون المسند المحكوم عليه بالحسن متميزا
وهذا لا ينبغي ان منه ما قد لا يكون المسند المحكوم عليه بذلك متميزا
تدبره قوله من المعنيين من ههنا ابتداء به لما ان اعتباري نحو
انه من سليمان ومن محمد رسول الله والمعتبرين ههنا اسم معمول اصله للمعتبر بهم
وقد قدمنا بيانهم وصيبر احدهم مثل صيبر قوله قبله لان كل واحد منهم راجع
للمختلف وسي الحفظ ومنهما قوله مرجع احدا لغير الخ بهذا التوجيه
سقط ما يقال كيف يجبر الضعيف بتابعه ضعيف ويصير حجة به انه
يشترط في راي كل من الصحيح والحسن والعدل انه والتوثيق ربيان
السقوط ان المتابعة كاشفة عن ثبوت ذلك في نفس الاسر وان لم تطلع على ذلك
بحسب الظاهر ولما الجواب عنه بانه يحصل من الهيبة الاجتماعية قوة
لم تكن طالا لا افراد فيرد بعدم اتقايهم بكل ما فيه هيبة اجتماعية
بل لا بد ان تكون تلك الهيبة حاصلة بواسطة معتبره وبما يبين
به السقوط انه نعم ان يتوجه على جواب الشارح ان شهادة غير
العدل اذا تضمنت اليها شهادة غير العدل لم يعمل بها ولا باحدا مما
علي ان باب الشهادة انه اصح ولا يطلب فيه التحقق من باب الرواية لان
المداريها على علمية الظن والله اعلم قوله وهو مختص عن رتبة الحسن لذاته
الخ قال في مقتضى النظر انه ارجح من الحسن لذاته لانه المتابع بكسر
البا اذا كان معتبرا فحديثه حسن وقد انقم اليه المتابع بالفتح انتهى

قلت

قلت سبحان الله هذا الشبه عجيب فانك قد عرفت اننا انما نعتبر
من يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار باننا نعتبر والاستشهاد وقد تقدم
انه شامل للفرج فيه بقادح مما ريبا به ومن ان مثل هذا ان يكون حديثه
حسنا بنفسه وقد انضم اليه المتابع بالفتح وان اعتبر بهذا المعنى من
المعتبر بمعنى فيا لثمان الجليل المنقذ اليه كما هو قوله الشريف
ومن لم يستضي باصباح لم يستضي بمصابيح تنبيه هذه الكلام
الذي ذكره المصنف من قوله ومتي توبع فح فيه احواله ضم فيه بعضه الى بعض
واصله جواب استشكل ان الصلاح ان الحسن لغيره بل هو في الصحيح في الاحتجاج
ولقد علم ان الحسن لغيره لا يشترط فيه او ثبوت رجالة بل اذا كان
فيهم من لم يثبتهم بالكذب وروى من وجه آخر كان حسنا على الشروط القليلة
وغير المتهم اعم من ان يكون ثقة او مستورا والمستورا غير مقبول عند
الجمهور وان كان من تابعه مستورا ايضا وكلاهما لو انقروا لم تقم به حجة
فكيف يحتج به اذا انضم اليه من لا يحتج به منفردا واجاب عن هذا الصلاح
بما حاصله ما ذكر المصنف ولكن ان الصلاح جعل المرسل نظير حيث قال
واذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعدا لانه نص
الشافعية رحمه الله تعالى في مراسيل التابعين انه يقبل منها المرسل
الذي جاتحه مسندا كذلك لو وافقه مرسل اخر اسلمه من اخذ العلم
عن غير حال التابعين والى كلامه المذكور فيه وجوبها من الاستدلال على
صحة مخرج المرسل بحديث من وجه اخر ثم قال في جواب سوال اخر ليس كل ضعف
في الحديث يردك بحديث من وجه اخر بل ذلك يتفاوت فانه ضعف بزيادة
ذلك بان يكون ضعفه فائضا من ضعف حفظ رايه مع كونه من
اهل الصدق والديانة فاذا روي ما رواه قدح من وجه اخر عرفنا
انه مما قد حفظ ولم يحتل فيه ضبط له وكذلك اذا كان ضعفه

من حيث الاوسال والاعوذ لا كما في المرسل الذي يرسل امام حفظا فيه ضعف
 قليل يزول بروايته من جهة اخر قال ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو القوة
 الضعف وتنازع الجابر عن جبره وتنازعه وذللك الضعف الذي ينشأ من
 كون الراوي يتهم بالكذب او كون الحديث شافا قال وهذا جملة تناقضها
 تدرك بالمباشرة والسمت فاعلم ذلك فانه من النفايس العزيرة التي وتثل
 الكذب والشكوك قوة ضعف الراوي بشي آخر مما يقتضي الرد كما في راوي
 حديث من حفظ علي بن ابي الساسي قوله **ثم** حيث قلنا لاجر
 معناه لا يرتقي الي رتبة الحسن وهذا لا ينافي ان مجموع طرقه يرتقي عن كونه
 منكرا الا اصله كما قاله المصنف ليل ربما كثرت الطرق حتى وصلت
 الي درجة المستور والفرد البشري حيث اذا وجد له طريق اخر ضعيف
 قريب كتمل ارتقي مجموع ذلك في الحسن لا يقدر اذا كان الحديث مرسل
 ثم جازعنا في الحجة في السند لان نقول المراد بالسند هنا سند لا يجمع
 به منفردا اذا بلغ قلنا كما ناهي بين احدهما مستقل والاخر بالنظر
 وتظهر ثمرته فيما لو عارضه سند مثله فانه يتخرج عليه الاعتقاد
 بالمرسل قوله ثم الاسناد وهو الطريق ما ذكره من تفسير الاسناد
 بالمرسل في معنى جواز اطلاق كل من السند والاسناد بمعنى الخبر كما قاله
 القاضي وابن جماعة كما هو اصطلاح مشهور بينهم لا يختلف فيه اثنان
 واذا اظهر ان من اصطلاحهم اطلاق كل معنى لآخر اذ لو كان قد كان
 ينبغي ان يقول ثم السند لا ضرورة لما والكتاب من ان الاسناد حكاية
 طريق المتن لا الطريق نفسها او يقول هناك ان السند والاسناد مترادفان
 وهو الحق الذي لا يشك فيه محدث انتهى وقد سار بيان ما يندفع به تاما
 على انه نقول هنا في النقل عما سبق للم اذا نقلت ثمة الى الطريق نفسها
 ولا يخفى ان المصطلح عليه كما صرح به فلا تكن من الغافلين

الاسناد

الموصلة

الموصلة الله تعالى ثابته الطريق وشكل كلامه المتصل وغيره
 هو غاية ما يقتضي اليه الاستدلال قال في لفظه غاية لا يدور بقصد المعنى
 لان لفظ ما المراد به الكلام كما فسره بقوله من الكلام فيصير التقدير المتن
 غاية كلامه ينتهي اليه الاسناد فعلى هذا المتن حرق الملام من قوله عليه
 السلام من جازم لم يثبت في المتن انتهى وبعضهم قال الاسناد ينتهي
 الي المتن وقد جعله غاية للمنتهي اليه فيكون الشيء غاية لنفسه انتهى
 وكلاهما كلام عجيب اما الاول فيكون مستدام صحة الاضافة اليه بانه
 والمعنى غاية ما ينتهي اليه الاسناد واما الثاني فنقول ان لفظ ما مراد به الكلام
 وان كان صحيحا لكنه تمتك بظاهر البيان لا في فهم نظر لا ياتي من ان
 المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم تارة يكون تارة يكون فعلا وتارة
 يكون تقرير او لا ولي به جعل الاضافة بيانية لتفسيرها وتبيينها بالادب
 ونسمع القدر عند اننا قوله من كلام بيان لما يقتضي **فلمت**
 المنتهي اليه الاسناد يكون قوله لا يكون فعلا ويكون تقرير ان كان الاولات
 يقول من المراد **فلمت** لا شئ في الاولوية المذكورة ولكنه ليس خطأ
 وغاية الاعتذار انه غلب القول لكثرة ما علي بن ابي الساسي او ان غير القول لا يروي
 عنه صلى الله عليه وسلم الا بلفظ يدرك عليه ويحكم به ذلك اللفظ من الكلام
 الذي ينتهي اليه الاسناد فنقول من قوله من كلام ما علي بن ابي الساسي
 اسما عليه السلام من كلام ما علي بن ابي الساسي من كلام ما علي بن ابي الساسي
 بمعنى في حوزة انما ذكره مع قوله من كلام ما علي بن ابي الساسي من كلام ما علي بن ابي الساسي
 انتم تخرجون بقرينة السياق لم يكن تاسدا للظرفية حينئذ مشية على ما
 اشتهر من ان اللفظ اقوال المعاني على ان الراوي بالكلام جملة من صيغ الاداء
 والرجاء والالتفات غايته انه خلا في الظاهر قوله وهو كالمثل وهذا
 ظاهر ان كلامه في المتن يجوز اذا انتهى اليه في المتن والى الصواب من المتن الاسناد

بيان
 اذ هو محال

بقربته من قوله الخ كما لا يخفى قوله ابا ان ينبغي الى النبي الخ اي سوا كل الذي
انما واصله الى النبي صلى الله عليه وسلم صحابيا او غيره ولو منا الا ان
فيه خل فيه الفصل المرفوع والرسول المرفوع والنقطع المرفوع والفضل المرفوع
والملق المرفوع دون الوقوف والنقطع ويعلم هذا من قوله الا اني سوا كل
ولا الاتهما باسناد متصل ام لا قوله ويقضي لفظه اي لفظ اللزوم انتهى
الى النبي صلى الله عليه وسلم الخ اخره ان المقول بذلك الاسناد وسوالت من
قوله صلى الله عليه وسلم الخ اخره ولو بغير المقول بذلك الاسناد بالحكم مثلا
كان او لي يسلم من اقتضى الشيء لنفسه اولا بد من عبارة مقتضى
المتنقضي وذلك مع تفسيره بالحكم اظهر من اعتبار العبارة بينهما بالعموم
والخصوص بالجملة لا يحسن ان ما ذكره من هذه التقديرات لا يكاد المقتضى
يدل عليها اللهم الا بما عرفت فذكر كيف من قوله وما بعد بيان انه ضرورة
استناع كونه بيان للاسناد اول النبي صلى الله عليه وسلم ولو نصركا احكما
وهذا المقدر مدح قول الخبر به عليه قوله قبله الى المتن وللتن الخ وان
التقدير في خبره والاول اوصاف النبي مثلا وجنبه فنصركا احكما حالان
من القول فاما بعد فانه عليه مراعاة لذلك المقدر المبين بما ذكره وما
يرشد الى هذا قوله مثال المرفوع من القول فنصركا الخ ويمكن ايضا جعل
نصركا او حكى مصدر من مضمونين يتناولانها مصراحيه وانتهما
في حكم المصريح به ولا يتأكد قوله مثال المرفوع من القول فنصركا الخ الجواز
جعل نصركا او حكى في تلك الواضع الانية حالان من المرفوع او من لا
مطلقا مضمونا به لا حالان من القول والفعل فيهما وربما كان هذا او لي
ومما ظهر ذلك ان ما قدره في الشرح نقدر بمعنى لا نقدر شراب فنقدره
بالا بضاف تشبيها اذا قدرنا الى خبر النبي صلى الله
عليه وسلم مثلا لا تريد بها الخبر المضاف اليه كان متعلقا بانه

او صفاته

او صفاته او اقواله او افعاله او تقديراته او همه او عمره وايضا حقه الله ختم
شيء مضاف اليه صلى الله عليه وسلم وهذا التقدير ان قوله من قوله ومن فعله
او من تقريره بيان فاصلا عنه غير شامل لوصفه صلى الله عليه وسلم
ولا لهما ولا لعمره وهي من التوابع المضافة اليه عليه السلام واعلم ان
كل امر حقه الله تعالى اشتمل على سنت صور وذلك الله ذكره في الفعل
والنقير وذكر ان كلاهما يكون تارة مصراحيه وتارة في حكمه فلا جرم
احتاج الى ستة امثلة وعلم ترك البرصه اللهم والعزم واشتملها لعدم
تعلقها بالتشريع غالبا وفيه نظر اذ ليس المقام خلاصا ببيان ما يدعي
التشريع قوله مثال المرفوع علم المرفوع في هذا وما بعد من كونها لا تنها
في الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم وسيقول بعد هذا ان لا المرفوع قوله
ان يقول الصحابي فيمنع نظر لان السماع والتحديث منه عليه السلام
لا يختص بالصحابي فقد قدم حكيم بن حزام الحديث علي جاهليته في ذلك اساري
يدرسه عليه السلام فيقول في الغرب بالطور ورواه بعد اسلامه
وصحبه فلو سمع منه عليه السلام من تاخر اسلامه عز موت النبي صلى
الله عليه وسلم وادى حينئذ كان مرفوعا مستظلا وجنبه فخصيصه
سمعت وحدثنا بالصحابي اللهم الا ان يكون جريا على الغالب قوله
او يقول هو اي الصحابي او غيره قاله سواد صلى الله عليه وسلم يعني
بدون لي اولنا والمراد صيغته لا تقتضي الاتصال فمثل قال ذكر وحدث
غير مفرق بين الضمير وامام لي اولنا فيختص بالصحابي على البحث السابق
ومثل عن ان ايضا وقوله الله قال كذا بيان لا يحكي به المعنى والشر
لا على وجه التقيد قوله ان يقول الصحابي لايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل كذا تخصيص الصحابي بالتركيز جريا على الغالب والله
قلوبه عليه السلام كما فرم اسم وادى بعد سواته عليه السلام مثلا

كان نوعا من هذا قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل اذا اناجا
يكان لئلا يظن في الماضي فكل كان ولا عليه كذلك كقول رسول الله صلى الله عليه
رسلكم اريد لئلا يكون قوله ومثاله المرفوع من التفسير فيقول بغير علم
من التفسير بحجبه مع نظائره السابقة وتماثلته هذه الامثلة با مثله للكل
قوله ان يقول الصحابي فعلت لاشك ان قوله الصحابي هذا ايضا غير صحيح في الغالب
والا فلو فعل جفارة النبي صلى الله عليه وسلم اقول لا يجوز تعديضا لقرعة عليه
ثم اسلم بعد موته عليه السلام لقال فعلت جفارة النبي صلى الله عليه وسلم كذا او
قلت جفارة النبي صلى الله عليه وسلم كذا كان حجة شارعا لانه صلى الله
عليه وسلم لا يقر على تكرار قول ولا فعل واحد ولو كان كافرا يقر به الانكار بان لم
ينكره ولو غير مستبشر علمه به ونكته من الانكار فيجب ان يكون لكل واحد
من ذلك القول والفعل كقول صلى الله عليه وسلم لم أفعل شيئا ونعله له في
الدلالة على جوارحه من ذلك الفعل كان لا يقر بشيء بل ذكر الاصول بوزائه
لا فرق في شيقه بين كلف وغيره ووجهه بعض المتأخرين بانه
يمنع عليه من تكبيرة من ذلك فاقبها اقرارا لكان لا يوجب الفعلية
او انقول لئلا يكون له صلى الله عليه وسلم الاذ لعله منع من الانكار بان فعله
بانه لم يبلغه الخبر ثم قد لا فعله او قاله او بلغه الانكار مرة فلم يجمع
فيه فلم يعاوده قلنا قال لا فرق في ليس هذا ما نقول ان لم يبلغه الخبر
يلزمه تبليغه ونفيه حتى لا يعود ومن بلغه ولم يجمع فيه لم يرد
اعادته له وتكراره لئلا يتوهم شيخ الخبرم قال قيل فلم لم يجب عليه
ان يطوق صبيحة كل سبت على اليهود والنصارى اياها اجتماعا في كتابهم
ويجمع قلنا لانه علم انهم يصرون مع تبليغه وعلم الخلق انه مصر
على تكفيرهم واما ان لم يكن ذلك مما يوم النسخ والله اعلم قوله
نقل فلان الظاهر ان تعيين الساعل وصف طرحي حتى لو اعم
كان

كان الحكم كذلك قوله ولا يذكر انكاره اي النبي صلى الله عليه وسلم لذلك
الفعل ما لو ذكر الانكار كانت الحجة فيه وكان من باب القول المرفوع قوله
ومثاله المرفوع من القول حكما لا ينضرب بما يقول الصحابي في نحو مثاله مستندا
وما يقول في خبره وحكايا من المرفوع ولعله لان المضام في حكم الخبر اذا
لوقلت المرفوع قول الصحابي في الخبره في المعنى واستقام اللفظ ايضا
والظاهر ان ما من ما يقول بصدريته ومن قوله فلا يحال ان يوصولة او
موصوفة بمحملة يقول ويروى هذا الحكم لان كان لا يقال ان سبيل اللفظ
المدح عليه وقد قيل على الحديث وهو يقال بالظواهر كما قال بعضهم في
المجالبه ظاهرا من غير تكلف وهو حسن لا بأس به والاجتهاد هنا
بدون توسع في تخصيص العلم بحكم شرعي ومثاله الصحابي الذي لم يأت عن
الا سرييليات ابو بكر وعمر وعثمان وعلي ومثاله من اخذ من عبد الله
ابن سلام قبل وعبد الله بن عمر ومن المعاصي فانه لا فتح المشام اخذ
حمل بعير من كتب اهل الكتاب وكان يحدث منها فلما اتقاها الناس
فقل حديثه وان كانا أكثر حديثا من ابي هريرة باعترافهم والمراد بها
قصص بني اسرائيل ولبا في كتبهم وهم متابعين ما انت الاول
قال بان قيل كيف يؤخذ عن بني اسرائيل وينقل من كتبهم وقد
روى البخاري في التفسير والاعتصام من صحيحه عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال كان اهل الكتاب يقرؤون التوراة
بالعبرانية ويعبرونها بالعربية لاهل الاسلام فقل رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا اهل الكتاب ولا تذكروهم وقولوا
امنا بالله وما اتوا لنا الا به وقال البخاري في تفسير قوله
نفاي ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن سببه لا بأس به
عن ابي ثعلبة الاضا ريدي رضي الله عنه انه سئل عن النبي

صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل من اليهود ومن كان معه فقال يا محمد هل تتكلم
هذه الجارية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اعلم فقال اليهودي
انها تتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثكم اهل الكتاب
فلا تضد نوره ولا تكذبوهم وقولوا ما بآبائكم وكتبه فان كان
باطلا لم تضد نوره وان كان حقا لم تكذبوه واخرج الدارمي والبيهقي
في الشعب عن خالد بن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم فقال انا سمع احاديث من يهود ونجاشي افترى ان نكتب بعضها
فقال انتم تكون كما تنهونكم اليهود والنصارى بل قد جئتمكم بها بيضا
ثنية ولو كان موسى جابا وسعدا لاتباعه في الانبياء من الهوك للمق
والمنهون الوقوع في الاشياء وقال ابن القطاع هو كالحق وابقا خبر
وقال عبد الحق في الواعي الهوك والمنهون الحيز في الاسود وقوله استهون
اي استخير ومنهون ومنهون اذ كان يقع في الاسود كحق والهوك
الاهوج واصله الذي يتنهد في الامور اي يتخير فيها انتهى ولفظ الحديث
عن جابر رضي الله تعالى عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان في
رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيخة من التورينة فقال يا رسول الله
هذه شيخة من التورينة فسكت فجعل يقرأ او وجه رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتغير فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه مكلتكم الشاغل ما
تزيه وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر عمر الى وجه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اعوذ بالله من غضب الله وغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم رضي الله يا الله يا ويا لاسلام دين محمد صلى
الله عليه وسلم شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي
بيده لو بدا لكم موسى فانهتمتموه وتزتموني لاضلتم عن سبيل الله ولو
كان جبارا وادرك نبوتي لا تبعني في سبيل محمد بن سعيد وليس بالقوي
وقد

وقد تغير في اخر عمره ولله دارم ايضا عن جابر بن جعد مرسل قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم يكتف في كتاب فقال اني يقوم صلالة ان يغير عن ما
جاء به ليهم الي ملجابه بني غيرهم او كتاب غير كتابهم فانا لله الله تعالى ولم يكفهم
انا انزلنا عليك الكتاب يتلي عليهم الآية قل انما انا انزلنا الا حديث انما هي عن
نصف يقيم وتكذبهم على ما لم يكن في شرعنا ما يصدقه او يكذبه جميعا بينهم وبين
احتجاجه صلى الله عليه وسلم بما في التورينة في فضة رجاء الزا في كفا في الصبي بين
وتولد صلى الله عليه وسلم بنو اعني ولولاه وجه شراعي بني اسرائيل ولا خرج كما في
التجاري في ذكر بني اسرائيل والخزني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في تولد
تعالى قل فانا نوالي التورينة فالتوهم ان كتمنا ودين راتنا اليك الكتاب يا الحق
صدقا لما بين يديه من الكتاب وعلى هذا ينتزل قول الخطابي في حديث ابي
هريرة فهذا الحديث اصل في وجوب التوقف عن ما يشك في الامور فلا يحكم عليه
مصححه ولا بطلان ولا تحجيل ولا تخيير وارضح دليل على ذلك قوله تعالى وانزلنا
اليك الكتاب بالحق صدقا لما بين يديه من الكتاب وصيما عليه اي شاهدا
ورقبا فاحصه قد صدقناه وما كذبنا كذبا علمي له قد روي عن كثير من
الصحابه رضي الله تعالى عنهم الا سماع من اهل الكتاب ولما افرق المحدثون
كما نرى في يكون ما حكمه الرفع من الحديث بين ما يكون راويه عن اهل الكتاب
فلا يحكم به بالرفع وبين غيره فيحكم له به لانه لا مجال للراي فيه فيقتضي بوقفا
فيما لا ينشع شئ ذلك الا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم قل علم حملوا
المنهي في الحديث الاول والثاني على التقريب وقيد الحديث الثالث وابعده
ان صح كجاءه صلى الله عليه وسلم فواف من تشعب الامر قبل ان يقر الدين باتباع
ما لم ياذن به الله تعالى وما نهى الله عنه ولفظ الدارمي لا يقع في ذلك وفرا من
دخلوا ليس علي من ان يقول عتادا انما يعمل بشر المشيب في وجد الطعن
لهم بان يقولوا انما نقلنا من اهل الكتاب قل انقر الدين وتحمل الشرع وتم تزل

الكتاب مهيمنا على كل كتاب زالت هذه الاحتمالات كلها والله الموفق انتهى
 زادني حواشيه على شرح الانبياء واما عقبة صلي الله عليه وسلم وتغير وجهه
 فقد يكون من فعل الكفرة بل من خلافه لا ولي الا اذا صدر من علي المرتبة كقول
 معاذ رضي الله عنه الصلوة من التقصير في فهم الاسرار الواضح كالذي سأل عن
 صلواته الا بل والمجد والوعظ وتحول الله اليه الهادي قال شيخنا شيخ الاسلام ابن حجر
 في اخر شرحه للجاري بعد ان ذكر بعض ما ذكره اصحاب الشافعي في الزجر عن
 استنفا الكتابين كما هو مشهور في باب الاحكام وفي باب السير والاول في هذه
 المسئلة المتفرقة بين من لم يتكلم ويصير من الراشدين في الايمان فلا يجوز له النظر
 في شيء من ذلك بخلاف الراشدين فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج اليه في الرد على المخالفين
 ويدل على ذلك نقل الامامة قد بما وحديثنا من التوريت والراهم اليهود بالتقدم
 محمد صلي الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتابهم من ادعاء اعتقادهم جواز النظر
 فيه لما فعلوه ونزادوا عليه انتهى واذا توهم كلاما يمتنا واما ما ارشد الي
 ذلك قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام في باب ترجمة كتب الامم
 ما نصه وما وجد من كتبهم فهو منهم كله وينبغي للاهل ان يدعوا من ترجمه
 فان كان على من طب او غيره لا مكروه فيه باعه كما يبيع ما سواه
 من المغانم وان كان كتاب شرك شفقوا الكتاب فانفقوا با وعينته
 وادانته فباعها ولا وجه لتخريفه ولا دفعه قيل ان يعلم ما هو
 كما ترى قد عذر ولم يخفى توريت ولا غير هذا وقد ما يشق بكونه كتاب
 شرك واما الانتفاع بما لا مكروه فيه وجعل عيار ذلك النظر
 وزجر عن الثلاثة قيل بمرقتهم فكل ما صدقته كتابا بل ما لم يكذب به
 لا مكروه فيه وكل من نص على التوريت ولا يخجل من الاصحاب على ذلك
 بالتمسك بل فيجعل ذلك هو المدار وادعاء في كل مكابرة فيجتنص بما يبدل
 منها بشهادة الذكر الحكيم وقال البغوي انه يجوز للحجب قرأتها وادفع



منية جواز مطالعتها واحترامها مثل الشيخ محمد بن النوري في شرح المذهب
 عن المتولي انه ان ظن ان فيها شيئا غير مبدل كرهه منه اي للمحدث ولا يحرم
 واقره عليه والله الموفق الثاني قال ب ايضا في حواشيه شرح الانبياء
 شران انقولنا لسديد في اصل المسئلة ان ما ياتي عن الصحابة مما لا مجال
 للرأي فيه ان كان حكما من الاحكام فهو من نوع لان الاحكام لا تؤخذ الا
 بالاجتهاد او بقول من له الشرع وقد فرضنا انه مما لا يجتمع فيه فاختصر
 في انه من قوله صلي الله عليه وسلم وان لم يكن من الاحكام فان كان ذلك
 الصحابي لم يأخذ عن اهل السراييليات فكذلك لان ما لا مجال للرأي فيه
 لا بد للصحابي فيه من موقف فيكون هو النبي صلي الله عليه وسلم اذ المسئلة
 مفروضة في من لم يأخذ عن اهل الكتاب والافقوف لاحتمال ان يكون سمعه
 من اهل الكتاب الثالث ما يروى عن اهل الكتاب مخصص في ثلاث
 افتسامان يكون شرعا جازيا بقصد بقاءه فالعمل بشرعنا حيثما اوتينا به
 ولا يحل نقله مسكوتا عنه او يكون شرعا ساكتا عنه فهذا هو الذي
 كرهه بعض الصحابة نقله عن اهل الكتاب لاحتمال ان يكون صدقا ويقتل
 ايضا ان يكون قد بدل فيكون كذبا ففي الجاري عن معاوية رضي الله عنه
 انه قال اصدق مولا الذي يجرد تؤمننا عن اهل الكتاب كعب ومع ذلك
 فاننا لنسلوا عليه كذب قال العلامة ابن حجر يعني ان الخبر الذي ينتقله
 وفيه اخبار ببعض ما ياتي قد لا يقع كما في الخبر لكونهم قد بدلو صدقه بطبع
 كعب على ذلك لانه تسمي كذب فانه ثقة ما من انتم في كلامه ايضا
 في الحواشي المذكورة فان قيل تفتا طب هذا وما ذلك من عاداتك في هذه
 الحواشي قلت غرة المادة ونفاضة الفايدة وزيادة العايدة
 تشفع لنا في ذلك عند الراغبين قوله ولله اي بذلك الحكم تلاق
 ببيان لغة او شرح غريب لا خصوصية لما يلهي سير تقاسيره التي تشا

عن معرفة طرق البلاغة واللفظ وغيرهما الذي فيه مجال فهو معدود من
الموقوفات لأن الرقعات غير أن عطفه قوله ولا تعلق لم على ما قبله
يومهم عدم اعتنا الأول عنه وليس كذلك إذ هذه الأمور المراد به مجال
فلا احتراز عنها حاصل بما قبلها وأما ما قرره الصحابي من أن القرآن فكان
من تفسيره يرجع للأحكام الاجتماعية فوقوف وما كان منه لا يرجع إلى
ذلك فهو محمول عندهم على بيان أسباب نزولها التي تنصف بالرفع عليه
يجل كلام الحاكم وعزاه للتبيين لأن أسباب النزول لا مجال فيها للاختصاص
نحو قول جابر كانت اليهود تقول من في أمر الله من دبرها في قبلها جالوله
أول ما نزل الله تعالى نساو كمرث نكلا لاية وكنفسه امرأ غيبا من
أمر الدنيا والآخرة كتنبيه ثواب وعقاب تنبيهها **الاول**
شأنه لا يدخل للاختصاص فيه بقوله في هيرة من لم يجب الدعوة فقد
عصى الله ورسوله وقول ابن مسعود من أتى ساحرا أو عافا فقد كفر
بما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم ونوشتر في حديث ابن مسعود بأن
التمثيل به غير صحيح لأنه يمكن أن يقال من حمة الرأي قال الحديث
جاء في بعض طرقه تنبيها للكفر بأن يصدقوا العرافين بدعي علم الغيب
من صدقته في هذه الدعوى فقد كذب بقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والأرض الغيب إلا الله ومن كذب بحرف من القرآن فقد كفر وأيضا
فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنهم ليسوا بشي وأنهم كذبة فمن صدقهم
فقد كفر تنبيه صلى الله عليه وسلم وسرا في الساحر مصرقا سحره أي بوشا
بأنه حق وإنه يوشر بطبعه فقد كذب بقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد
إلا بأذن الله الآية وفيه نظير قول بعضهم لا بد أن تكون المدخلية
ظاهرة والامر هنا ليس كذلك الثاني قال ابن جرير في تفسيره كلام ابن
عباس أن التفسير أربعة أقسام تفسير يقرره العرب بكلامها
وتفسير

وتفسير لا يعتمد أحد جملة وتفسير يعلمه العامة وتفسير لا يعلمه إلا الله فما
كان عن الصحابة مما هو عن الرجبين الأولين غير رفوع لأنهم أخذوه عن
مرفقهم بلسان العرب وكان من الوجه الثالث رفوع أي لم يكونوا
يقولون في القرآن بالرأي والرأي الرابع المراد به المتشابه الثالث قال الله
ما ذكره من أن سبب النزول رفوع يكرر على إطلاقهم فيه ما إذا
استبط الصحابي بسبب كما في حديث زيد بن ثابت أن الصلاة الوسطى
هي الظهر قوله كالأخبار التي تمثيل لما لا يدخل فيه للاختصاص إذا
كان غير ما أخذوا عن أهل الكتاب قوله من بعد الخلق الخ بيان للأمر
الماضي ولو قال كيه الخلق لمسلم من كون البيان في أصرا عن السبب
وأخبار الأنبياء قصصهم وذايقهم مع أهمهم وغيرهم قوله أو الأتية
مطووع على الماضي والملاحم جمع ملحق بدعي المركة سميت بذلك لانتماء
الأمطار فيها بعضهم ببعض أو لكثرة اللحن فيها من التثنية والفتن جمع
تنته من ذكر العام بعد الخاص قوله ثواب محض وعقاب محض
وكذا الواح من مجرد ما فعله طاعة واعتقاد معصية فقط من غير تعيين ثواب
ولا عقاب كما سيأتي آخر البحث أنه كذلك أيضا في كلامه أطناب والوقف
المعلم قوله فلما أي لكونه التوقيف يحصل ممن يخبر عن كتب القديمة
وقع للاحتراز عن التسم الثاني وهو من يخبر عن الكتب القديمة والاحتراز
عنه وقع بقوله الذي لم يأخذ عن الأسر يلقانه ويخو الخشي قوله
فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو رفوع يعني
عليه الأصح قوله مما سمعه منه أي من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله
أو عنه أي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله بواسطة ولا يخبر جمل
حال هذه بواسطة لأن الصحابة يحولون على الدلالة حتى يتبين
القاص قيل يحتمل أن يكون أخبر به شخص بخبرته عليه السلام وأقره

فظهر بعض من سمع من الصحابة لذلك فيكون من المرفوع تقريبا ومقابل الاصح
 انه لا يخرج به لاحتمال ان يكون سمعه من تابعي وعليه الاستاذ ابراهيم
 وعليه جري القاضى في التريب ومن حكمي الخلاف ابن براهيم في الاوسط
 والاصح وغيرهما **تنبيه** قد سألنا عن حكمه وان حكم قال
 فالاصح ان له حكم المرفوع وقيل لا لظهوره في الواسطة مع احتمال كونه
 تابعيا والله اعلم قوله ان يفعل الصحابي بالاحمال للاجتهاد فيه
 فيه من المناقشة نظير ما من في نظيره وقوله في قوله بالسبب المنعول اي
 يجعل علي ان قلنا لا يفعل الذي لا يحال للاجتهاد فيه قوله كما قال
 الشافعي في صلاة علي في الكسوف قال بطل قوله في الكسوف
 ومما وانما في الزلزلة فقد روي بسنن في السنن والمعروف عن
 الشافعي فيما يبلغه عن عباد عن عاصم الا قوله عن خزيمة عن علي رضي الله
 تعالى عنه انه صلى الكسوف في الزلزلة ست ركعات في اربع سجرات
 خمس ركعات وسجدة ثين في ركعة وركعة وسجدة ثين في ركعة قال
 الشافعي ولو ثبت هذا عن علي رضي الله تعالى عنه لكانت به ومن
 يثبتونه ولا يأخذون به واما الكسوف فقد روي ان في كل ركعة
 من ركعتيه اكثر من ركعتين عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة طرق
 فلا يحتاج فيه الى التسلسل بفعل علي رضي الله تعالى عنه فقد اخرج
 مسلم بن طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن قتبي بن ابي بكر عن جابر بن عبد الله
 بن ربيعة عن ابي بن عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن انكسفت علي عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقام قتيلا ما شديدا يقوم قتيلا ما يقوم ثم يركع
 ثم يقوم ثم يركع ركعتين في ثلاث ركعات واربعة سجرات ولا يداود
 في كل ركعة ثلاث ركعات وروي بسنن ايضا عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما انه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة

اربع

اربع ركعات وروي احمد واللقطة له وابوداود والحاكم والبيهقي من حديث
 ابي بن كعب رضي الله عنه قال انكسفت الشمس علي عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم فقرا بسورة من الطوال
 ثم ركع خمس ركعات وسجدة ثين ثم قام المثلث فقرا بسورة من الطوال
 وركع خمس ركعات وسجدة ثين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو
 حتى انجلي كسوفها انتهى **تنبيه** هذا المثال الذي ذكره المصنف
 ناقشته فيه بعضهم قايلا لا يتأتى فعل مرفوع حكما لاحتمال ان يكون
 عن قول علي رضي الله عليه وسلم لا عن فعله بان اخبر بحوازه لا الفعل مثلا
 وبين كيفية بالقول ففعله الصحابي بعينه علي ذلك يظهر انه لا
 يلزم من كون الفعل عند الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون
 عنه من فعله عليه السلام لولا ان يكون عنه من قوله انتهى قلت
 المناقشة في ذلك الشمني ولا ينبغي ان مناقشته ليست خاصة بهذا
 المثال بل هو مشترك في تحقق وجود الرفع الحكمي في الافعال مطلقا فلا يرد
 بانه مناقشة في مثال وليست من ذاب المحصلين ولا ينبغي امتناع الجواب
 بانه يحجب التخييل لا يقتضي لانه غير معتبر في النقليات ويكره ان يقال
 عهد منه صلى الله عليه وسلم البيان بالقول والبيان بالفعل وعهد
 من الصحابة رضي الله عنهم نقل بانه القوي كما هو اما باللفظ واما
 بالمعنى علي سبيل المحافظة والملازمة فصار ما سكتوا عنه من الافعال
 الصادرة عنهم النبي لا محال للموازي فيما حملوه علي انهم شاهدوا فعله
 عليه السلام اياها كذا لا يروا لا تسلكوا لها الحادة ولا شك ان
 المسئلة طنية يكفي فيها الظهور قوله ان يجزى الصحابي فيه نظيره
 هو في نظيره قوله انهم كانوا يفعلون الخ الظاهر ان صيرتهم راجع
 للصحابة المعروفين من ذكر الصحابي ويؤيد على الوجود من في زمانه

صلى الله عليه وسلم ولو كانوا كفارا لما أمرنا أنه عليه السلام لا يفرغ على منكر كان
أولى ومثل قوله يفعلون يقولون ويرون كذا جازي أمثلا ويمكن جعل
يفعلون كناية عن ما جزم به من كون هذا النوع سرفوعا حكما هو مذهب
الحاكم ونحو الدين الرازي قال العنوي وهو أقوى الأقاويل من حيث المعنى
وسواء قيد الخطابي بعصر النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يقيد به على هذا
القول والذي ذهب إليه ابن الصلاح التقصيل وهو أنه إن صرح بعصر
النبي كان له حكم المرفوع والأما كان موقوفا وخوفا للخطيب ويشكل على
القولين حديث كان باب المصطفى صلى الله عليه وسلم يفرغ بالأطفال ناديا
معه وأجلاله فان الحاكم والخطيب جزموا بوقفه مع أن فيمذكر النبي
صلى الله عليه وسلم وهو خلاف ما مر عنهما وجزم ابن الصلاح بقيد الرفع
لأنه أحري بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وثناؤه عليه قول الحاكم أنه موقوف
على صحابي حكى فيه عن إفراده من الصحابة فلهذا لم يسنده واحد
منهم بأنه أراد أنه ليس بسند لفظا بل هو كسائر ما موقوف لفظا
وأما جعلناه سرفوعا من حيث المعنى انتهى ونحذف الخلاف في هذه
المسئلة أقوال الرفع مطلقا والوقف مطلقا التقصيل بين ما يقيد
بالعصر النبوي فيكون سرفوعا وما لم يقيد به فيكون موقوفا وهذا هو
الذي جزم به الشارح هنا والرابع أن كان الفعل ما لا يخفى غايبا
لمرفوع ولا موقوف وخامس وهو أن كان قابلا بحتمه الموقوف
والأرفوع وسادس وهو أنه إن قال كذا شيء موقوف وكذا شيء
مرفوع فرفوع لأن شري من الرأي فيجمل أنه يكون مستنده استنباطا
لا تقيفا ثم محل الخلاف إذا لم يكن في الفضلة اطلاعه صلى الله عليه وسلم
على ذلك ولا لا حكم الرفع قطعا كقول ابن عمر كذا نقول ورسول الله صلى
الله عليه وسلم حي فضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان
وسيع

وسيع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره رواه الطبراني في معجمه الكبير
وبالحديث ما يقيد من ذلك بالعصر النبوي حكمه الرفع أما قطعا وعلى الأصح تشبيهه
على القول بأنه لا فرق بين أن يقيد بعصر النبي صلى الله عليه وسلم أو لا يقيد
كما هو الأول قال المؤلف يكون ما لم يقيد انزل رتبة مما يقيد لتردد ما لم يقيد
بين أن يريد الإجماع أو تقرير الشارع وصراحه المقيدي في تقرير الشارع والله
أعلم قوله وقد استبدل جازي الخ انت خبير بأن جازي قيد بالعصر
النبوي لقوله فيما ذكره هذا القرآن ينزل وفيما حكاه غيره كذا تنزل
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والأول مستقو عليه والثاني
أخرجه النسائي وإزماعة تبيينه **الاول**
إذا قال التابعي كذا فعل كذا أو نحوه فليس بمرفوع قطعا ولا موقوف
أن لم يقيد بالحدث الصحابة بل يقطع فإن أضافه احتمال الوقف
وعنده انتهى كلام بعضهم الثاني قوله ولأن ذلك الزمان
زمان نزول القرآن لا علة لدفع منع اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم
وعلمه به قالوا عتراضا بغيره على التمثيل وهو قوله ما ورد بحقيقة
الكتابة إلى آخره أي ما وصفت فيه صيغة الكناية عن الرفع مكان
الصيغة الصريحة في الرفع كقول البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
أنه في ثلاث شربة غسل وشرطه بحج وكية نارا مني امتني عن
الكرنفج الحديث وكحديث مسلم عن أبي هريرة عن النبي عن أبي هريرة
يبلغ به الناس تبع لقريش وكحديث الصحابي عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة رواية الفطرة خمس وكحديث مالك في
الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال قال الناس مبرون
أن يضع الرجل يده اليمنى على راعيه اليسرى في الصلاة قال
أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك قوله بالنسبة الظاهر

تفلقه بموضع الصنيع المبرجة وقوله كقولنا التابيعي شال لا يتقضي تخصيصا
فقد رن التابيعي اذ صدرت منه هذه الالفاظ بعد ذكر الصحابي كالتابيعي
وكذا لو رقت هذه الالفاظ من الصحابي بعد ذكر صحابي اخر فان الحديث
معها يكون مرفوعا قال بعض المتأخرين وعبارة الالفية تشمله وان
لم احدهم مثالا قاله وقد يقع ذلك من الصحابي بعد ذكره النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم يرفعه ثم اذا في حكم قوله
عن الله تعالى ومثاله حديث ابي هريرة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يرفعه ان المؤمن عندي بمنزلة كل خير يجدي وانا اشرع
نفسه من بين حشبيه حديث حسن رواه ابو زراري عن ربه
من الاحاديث الالهية انتهى وعزاه الشارح **تنبيه**
ستاتي النكتة الخاطئة على العدو وعن المنصير بح بالرفع الى الكفاية
عند قولنا الشارح واما قول بعضهم ان كان مرفوعا الى اخره او رواه
او رنعه او مرفوعا واستداه او يستداه او يشره او يثنيه
لوقال راو عن تابعي يرفعه يبلغ به رواية يثنيه وما معه كان الحديث
مرسلا مرفوعا بلا خلاف بين اهل الحديث والله اعلم قوله وقد
يقبحون اي الرواة مطلقا يصريبن كانوا ولا نقول به بعد وفي كلام
الخطيب مقابل علي ان ابن سيرين لا يتقبل رفع ما يرويه عن ابي
هريرة بتكرير قال بل هو مطلق فانه قال كل ما حدث به عن ابي هريرة
فهو مرفوع فجعل الخطيب هذا الحكم بنصرا على البصريين بل على محمد بن
سيرين منهم عجيب بل الكلام انما هو فيما اذا ارد هذا التكرير من لم
يعرف له اصطلاح ومن هنا قال ب في قولنا الشارح في كلام
الخطيب انه اصطلاح خاص باهل البصرة حيث ان يريده باهل
البصرة ابن سيرين فقط لانه لا يشارك له في الاصطلاح
انتهى

انتهى قوله ومن الصنيع المحتملة قول الصحابي من السنة كذا الخ كقول
علي رضي الله عنه كما في سنن ابي داود من السنة وضع الكف على الكف
في الصلاة تحت السرور وقوله فالاكثر علي ان ذلك مرفوع اي يعني او
حكوه له بحكم المرفوع سوا قاله في عصر النبي صلى الله عليه وسلم او بعد
بقرب او بعيد وسوا قاله الصحابي في محل الاحتجاج به ام لا
فالاكثر الخ مقابل الاكثر قول الصير في ربه الله في وقوله وتقل
ابن عبد البر ياتي فيه الاستظهار انما قوله قاله واذا قالها
اي قال ابن عبد البر واذا قال غير الصحابي وهو التابعي لصيغة
المذكورة ويعني السنة كذا انا فانه يكون حكمه الرفع بالام يضاف الى مدة
عدم مضافتها الي صاحبهما اي اذا كان صاحبهما غير النبي صلى الله عليه
وسلم لا يحد من ذلك كقول مجيد الله بر محمد الله ابن عتبة التابعي
كما في سنن ابي يعقوب السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم الاضحي حين
يجلس علي المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات فان القول عن التوفيق
انه موقوف علي الصحابي لا مرفوع وحكي ان يروي في بعض جهات عن
المصالح احدهما انه موقوف متصل وثانيهما انه مرفوع مرسلا
وصحح **تم** ايضا كما ذهب اليه الاكثر فاما ابن عبد البر
مقابل الصحيح وقول الاكثرين وفيه اجمال اذ قضيتا انه مرفوع
متصل للمصالح الا ان يكون سكت عن ارساله لوضوحه فان
قلت علي الصحيح وقول الاكثرين اي فرق بين هذه الصيغة
وبين ما قبلها من الصنيع المحتملة مثل يرفعه الحديث وما معها
قلت قاله الرازي يمكن ان يجاب عنه بان قوله يرفعه الحديث
نفايح بالرفع وقرب منه الالفاظ المذكورة معه واما قوله
من السنة فكثيرا ما يعبر به عن سنة الخلفاء الراشدين وسنة

العلماء وينتج ذلك اذا قلنا ان التابيعي خلافا اذا قلنا بالصحة في فان الظاهر
 ان مراده سنة النبي صلى الله عليه وسلم زاد غيره فلا احتمال ان جري في
 الصحابي لكنه في التابيعي ظهور واقوم كما لا يخفى ثم قال في هذا الحق
 الشافعي في الامر بالصحابي سعيد بن المسيب في قوله من السنة كذا
 فيحتل انه مستثنى من التابيعين والظاهر حمل على ما اذا اعتضد
 بغيره كتطهيره في رسالة تثنية كلامهم يوم اجتماع
 كل الصحابة وفيه نظر ولا بد في ذلك من واجبه من اذنيهم بجهنم
 نعم الشافعي في هذا فتنة بفتح لام التثنية وقوله في اصل
 المسئلة يعني به قول الصحابي من السنة كذا فان قلنا
 لم ينقل ابن عبد البر الاتفاق لانه في التفسير بالاصل فعلا لا يعني
 قلنا لما حكى عن ابن عبد البر ان التابيعي في ذلك لا للصحابي
 خشى ان يترجم منهم تعديا للاتفاق لانه او حمل خلاف الشافعي
 عليه فخصه بقوله اصل المسئلة محل التراجع قوله واحتجوا
 قال الحشيان واللفظ لوق قال المم ومن الوجود المرجحة انما سنة
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلنا اكبر الصحابة كاي بكر رضي الله تعالى
 عنه مثلا اذ ليس قبله الا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان
 يورده في مقام الاحتجاج لان الصحابة بجهنم ومن والحمد لا
 يقوله بجهنم اخره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى رجوه بخط ابن الشجر ورتقلا عن المصنفين والله اعلم
 قلت الواقع في الاصول الصحابي كما مر اذا قلنا غير الصحابي
 وهو الصواب وفي نسخة في غير التابيعي فقال يظهر ان هذا
 من التثنية بالادنى على الاعلى اذا قلنا التابيعي فهو كماله من باب
 ادنى انتهى وفي نسخة هذا الحكم من دون التابيعي نظر ولا يخفى في

الاول من نفس عليه فالصواب المستحقة الاولى تثنيها ان الاول
 صغيرا احتجوا بوجه الصيرفي والرازي وابن حزم السابقون عليه
 الثاني يفهم مما احتجوا به ان محل الخلاف كما قال ابن دقيق العيد
 اذا كان للاختلاف في المروي بحال والافحكة الرفع قطعا اتفاقا كما انه
 اذا اضاف السنة الى صاحبها كسنة الامير لم يكن حجة اتفاقا
 الا عند من يرى قول الصحابي مثلا حجة قوله بان احتمال رادة الخ
 الاستبعاد في الصحابي مسلم كما هو اصل المسئلة ولما في التابيعي فتوى
 لما علمت اتفاقا ثم وجه الاستبعاد انه خلاف التبا در عند اطلاق
 هذه الالفاظ لان مدلولها منه صلى الله عليه وسلم اصل لانه الشارع
 ومن غيره من شرع ونفع له مع ان الظاهر ان مقصود الصحابي عامويان
 المشرع قوله فتقل سالوا عن واحد الفقهاء السبعة الخ ثم فقهاء المدينة
 النبوية الذين كانوا ينتهي الي قولهم واقتابهم وهم خارجون زيد
 الاضلاوي والنفس بن محمد بن ابي بكر الصديق وعروة بن الزبير بن العوام
 الاسدي وسليمان بن يسار الهذلي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود وسعيد بن المسيب هؤلاء الستة متفق عليهم والباقي
 فقد اختلف فيه فالذي جزم به الشارع هنا انه سالم بن عبد الله
 ابن عمر بن الخطاب وبنو جماعة ايضا وقيل انه ابو سلمة بن عبد
 الرحمن بن عوف وهذا عليه لا يثرون وقيل انه ابو بكر بن عبد الرحمن
 ابن الحرث بن هشام القرشي وقد ذكر القرافي الاقوال الثلاثة في
 تثنيته ولم يرجح شيئا منها تثنية ما ذكره من انهم سبعة
 هو المشهور ويبلغ بهم يحيى بن سعيد اثني عشر فتقص وزاد قالا
 فقهاء المدينة اثنا عشر سعيد بن المسيب وابو سلمة والنفس بن محمد
 وسالم وحمزة وزيد وعبيد الله وبلال بن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب

انقضا

وابان بن عثمان بن عفان وقيس بن ذؤيب وخارجة واسما عجل بن ازيد
 ابن ثابت وعلي القول بان ابي بكر جمعهم الشاعر بقوله
 لا كل من لا يقتدي بابية فقسمت صغيري عن الحق خارجة
 فخدمهم عبيد الله عروة قاسم سعيد ابي بكر سليمان خارجة
قالب وجدت بخط العلامة التتاي ان وضع هذين
 البيتين مكتوبين في وقت في لبرمانع من تشويبه فحياته فوجدهما
 صحيحا اذا كتبوا وصفا فيه قيل ان يسوس والله اعلم قوله
 فخرجوا لصلاة اي بكرتها وارتعها في اول وقت المأجرة قوله
 واما قول بعضهم ان كان اسم طن عابده علي الحديث الذي عبروا
 بعد بصيغة التكناية موضع الصيغة الصريحة والعضد المذكور سوان
 حزم كما افاده المصريح بآخر قوله فلم لا هو لا سوال عن العلة وبني حكمة
 المير ولا يجوز اسكانها الا في الضرورة لقوله يا سديا لم اكلت به لة
 واذا وقف عليها لمقتضاها السكت وقد جمع هذا البيت الامر جميعا
 قوله فجوابه انهم تركوا الحزم بذلك ثورا واخطا طائفة اجماع
 في الاختصار وايضا قد قول بعضهم والحامل علي العدول عن النصيح
 بالرفع اما المشك في الصيغة التي سمعها لي قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اوني لسا وخذ ذلك كسمعت او حدثني وموسى لا يري الا بال
 واما التحقير والاختصار او غير ذلك انتهى يعني فيعدل عما شك فيه
 للاحتياط والخروج عن عهد الكذب ثورا غير انك عرفت ان
 العدول لا ينجح في الاحتياط وحيد بل عمل حاصل للجواب انهم
 يرتكبون ذلك مع كونه عندهم رفوعا لغرض دعاهم اليه كالاحتياط
 مثلا لكن ابراهه بالصيغة التي ذكرها الخ هذا بيان بكونه
 راجعا للروية بالمعني وتقدم ان الروية باللفظ مقدمة عليها
 قوله

قوله امرنا بكذا هو بالبناء للقول وكذا ما بعده وشك امير فلان
 وكنا نؤمر وكذا لك رخص او ابيع لنا او اوجب علينا او حرم علينا
 وكثورها كقول امر عطيه كما في الصحيح امرنا ان نخرج في العيد من العواتق
 وذوات الخدور والبر الحضر ان يعترف لمصلي المسلمين ونمينا عن
 اشباع الجبانز ولم يعترف علينا وهو متقيد بما اذا كان للراي فيه مجال
 كما في الذي قبله والا كان رفوعا قطعنا اما اذا اصرح الصحابي
 بالامر كقوله امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ارفيه خلافا
 ولا يقدم فيه باحكي عن داود وغيره انه ليس بحجة لان عدم
 الحجية لا ينافي الرفع علي ان المراف في قال في قوله داود انه ضعيف
 مردود الا ان يرد بكونه غير حجة انه ليس بحجة في الوجوب واحترق قوله
 قول الصحابي في عمالوقا لا نتابعي امرنا وامرنا لا يكفانا ايضا ونحو
 ذلك فاننا في قال انه يكون كتمل الارسل والوقف ولم يحزم
 في المستصحب بواحد منهما ولم يرجح لكن بوجه من كلام ذكره عقب
 ثم جرح انه يرسل رفوع وحزم امر الصباغ في العدة بانه يرسل
 وحكي في حجة ما ياتي به سعيد بن المسيب من قوله رجيم قوله لكنه يرجح
 يعني يفعل بالراجح ويندم على غيره قوله لا يفهم عنه ان امره لا رئيسه
 ولا شك انه لا يرسل للصحابي بالحقيقة الا دني صلى الله عليه
 وسلم اذ هو الاق بالقران والمبين له نقول بعضهم هذا لا يخرج احتمال
 القران ولا الخلفا لمخرج وقال بوبيد ذلك اي ما قاله الشارح ما في
 اول كتاب البيوع من صحيح البخاري عن عبيد بن جبر ان ابا موسى الاشعري
 استأذن علي بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكره اليان قال
 فكنا نؤمر بذلك فنهاه عن فقال ايتهني علي ذلك يا بيته الخ فنهى
 اللفظ يدل علي انه سار اللفظ الذي ورد مصححا باسناد الاسرار اليه

صلي الله عليه وسلم سواء كان ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم من الرواة العالمين
 بمدة تولد الانفاظ قوله ومن ذلك قوله كنا نقول كذا قال ق قال
 المص كنا نقول كذا احط رتبة من قولهم كنا نقول كذا في عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم لان هذا وان اوردته كجوابه كجوابه لا يريد الا جماع او تنزيه النبي
 صلى الله عليه وسلم انتهى وبولفظ ابن السكيت وتليده المص ايضا كما لا يخفى
 بخطه **ثانيهما ان الاول** في قوله للمص في المصريح به فيما
 قيله واحترزه عن قول التابعي كنا نقول كذا رخصه فانه ليس بمشروع
 قطعاً ولا بموقوفاً بل يصنفه في رتب الصحا منه بل مقطوع فان اضاف
 احتمال الوقف وعدمه فانه شيخ الاسلام لا مضاري في شرح الانفة
 الثاني ناقش بعضهم المص في قوله من ذلك ان يحكم الصحا في
 علي بن ابي طالب ان السلي في محاسن الاصطلاح قال لا ريب انه ليس بمشروع
 لجواز احاطة الامر على ما ظهر من التواعد وسبقه اليه ابو القاسم الجوهري
 وغيره قلنا **ما قاله المص** في المصريح به في المصريح به في المصريح به
 نقله عن ابن عبد البر والاحتمال المشار اليه ضئيف فلا يمنع غلبة
 الظن قوله غلبة الاستاد قد علمت مما مر ان غاية الاستاد من
 المتن ومن هذا يعلم صحة ما اشرنا اليه فيما مر من تقرير المص في قول
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله ولا ينبغي فيه الخ لوابد الا انه بالفتا
 بتفرعه على ما قبله من نصرة علي بن ابي طالب في قوله كان اظهره
 وشموا لفظه بصور النصيرج الثلاث وفي قول اصريحه وفي قول اصريحه
 وتقريره صريح بين ويشي ان القول الحكمي نحو الاشارة للمعنى لا يقول
 اصريحه اما الفعل الحكمي والتقرير الحكمي فلا يتبين فيه لانه
 لما كان غير معصوم لم يستعمل عليه صدقاً لا شك كجوابه وثالثها
 قال معظه والله اعلم قوله والتمثيل لا يشترط فيه الخ جواب
 عن سوال

بيان
 وقد

عن سوال من ذكر بين التفسير قوله ولما كان اسقاط او صواب لان لما تحققت
 بالجملة الفعلية المأخوذة حقيقة او حكم وان موجبه للتأويل بالاسم
 الثاني للفعل ولما قلنا ان جالب التفسير لا ينفذ فيهما زائدة فيهما
 مفقودة على السماع والمعاد بالمختصر هنا المتن قوله شامل لجميع الخات
 خير بان المختصر بعد انفاذ بالشمول لجميع انواع الحديث بالنقل لا يتباني
 ان يراى فيه ما ذكرناه من جهة مباحته ولا جمل هذا الا عن ارض قال ب
 اعتد الا ان يارب ان يكون شاملاً انتهى وحاصله ان الاستطراد فرع
 ارادة المص ان يكون المختصر شاملاً لا لا فرع شموله بالفعل وفيه يتوقف
 على ما ياتي في له ولنا من انه لا استطراد هنا اذ سميت الصحابي من جملة
 مباحث المتن ومثلي كان المختصر شاملاً لجميعها بالنقل لا ينصرف هنا
 استطراد لذكره والله اعلم قوله معلوم الحديث الخ جمع علم لا بمعنى للكمة
 ولا بمعنى الادراك بل بمعنى القضية المعلومة على نحو ظاهر وذلك ان
 نقول حيث كان التجوز فلا فرق بين هذا المعنى وبين غيره قوله
 استطراد اعلم ان الاستطراد عند النور ذكر استي في غير موضع
 لنا سببه وقوله منه ان كان ضميره للمختصر فمن معني في والمراد
 من بعض مباحته او من مباحته لمجت الصحابي وان كان ضميره لجميع ولا
 وجه له الا بتكلف لا يتضح وهو تضمن استطراد بمعنى انتقلت
 وانه كان ضميره للاستاد فقريب لكنه لا يخلو وهو من عموم الاظهر
 ان ضميره منه راجع لنوع الوقوف المختصر له جميع انواع علوم الحديث
 وان لم يسلم من غنايه **ثاني** في كون تعريف الصحابي
 والمجت عن حقيقة الاستطراد الذي عرفه به نظر وايضا
 من كونه من مباحث علم الحديث كنه من نوأيد معرفة الصحابي في
 المرسل من غيره والحكم لهم بالعدالة حتى يتحقق القادح فان

الصحابي

العناية بحكمهم بالعدالة مطلقا لا بالانباري وليس المراد من عدالتهم
 ثبوت عصمتهم واستحسان المعصية منهم بل قبول رواياتهم من غير بحث
 عن عدالتهم وطلب تركبتهم انتهى ويمكن الاحتجاج في جملة عن الاستطراد
 اللغوي أي الاجترار من حيث إلى آخره لا تستلزم إليه وفيه نظر وبعد كتب
 هذا بآية ب قال ولما دار ما يعود عليه صير منه وكان لا ينبغي بعد
 من كل جهة ان يقول والصحابي من لقي الخ ويكتب الواد بالحرمة والصحابي
 بالسواء وهو ما بعده بالحرمة وذلك ان تعبد صير منه عليا لاسناد
 الحديث عنه في قوله شر الاستاد ولكن كيف يكون الاستطراد مشروطا
 يكون المختصر شاملا لما ذكرنا من ان كان التعريف من انواع
 علوم الحديث لم يكن فكره استطرادا بل متصلا ولا لم يشترط
 فيه شمول المختصر لجميع الانواع بل البعض الذي يسهل تعلقه ويوما ذكر فيه
 الصحابي كما في تنويع الاستطراد اليه ولا يخف ان هذا الاعتراض
 لا محل له مع ما اشترط اليه من الاعتذار والله اعلم قوله في تعريف
 الصحابي بذكره او ما لغة فهو من صحب غيره مدة وبو قلت قال ب
 هذا التعريف منطبق على عيسى عليه السلام ولم يذكره انتهى وفيه كلام
 بيناه في شرح الجوهر **باب** قوله ما هو في أصله
 الجيبيات تعريف الصحابي في الواقع في جواب ما مراد في بيان جواب
 هذه الاستقمام فتدبره من لقي إلى آخره اذا كان لفظ من قوله
 من يغفل تتاولا التعريف لا تسر الخ من ربه صرح بعضهم في نحو حين
 نصيب من ربه يدخل فيه بهذا المعنى المثلث وفي الاصلية المثلث وهل
 تدخل الملائكة في حد الصحابة محل نظر وقد قال بعضهم ان ذلك
 ينبغي على انه هل كان عليه السلام معوثا لهم ايضا ولا وقد نقل
 الامام مختارا من في اسرار التعريف الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم
 لم يكن

تعريف الصحابي

لم يكن مرسلا إلى الملائكة وثبوت في هذا النقل بل يرجع الشيخ في الدين السبكي
 انه كان مرسلا اليهم واجتمع بأشياء بطول جليلها في صحة بناهذه
 المسئلة على هذا الاصل نظر لا يخفى انتهى كلام الحافظ وقد قيل لقا في
 ذكرها باللائقي في بحث الصحابي يكونه محيرا وقال في التايعي باللائقي
 للصحابي ولو كان غير ميمر وفيه نظر فان جعل لم يثبت شرطوا في اللاني
 له عليه السلام ان يكون ميمرا كما ياتي ما يقتضيه من ظاهر كلام
 الشارح لاني فكان القياس ثبوت ثبوتنا عليه السلام اشراف
 انوار الهداية في القلب مجرد طلعت الهبة المختار الخبير في التايعي
 اللاني للصحابي الذي غايته انه وليد الا فاحنة من جانبه بالترتبة العظم
 ولا به معهما من تميز التايعي وعدمه في الصحابي وقد يقال ان الصحبة
 مقام شريف اذ في اعلا اوصافا تباغ عليه الصلاة والسلام فيحاط
 بغيرها الا تراهم شرطوا في الصحابي الى ايمان حال اللقي ولم يشترطوه
 في التايعي على ما سياتي به عليه ب فان قلت هل وافق
 ايضا في احد قلت شجرة في الاصابة وسياتي لفظها ان شاء الله
 تعالي في تعميمات الاول اختار هذا التعريف لقول ابن
 الصلاح العباد السالمة من الاعتراض ان يقول من لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم ثمرات على الاسلام وقال الخطاب المالكى وغير يقضهم
 من لقي به دخل من حنكه او من مسه صلى الله عليه وسلم من الصبيات
 وهو كذلك خلافا لبعضهم انتهى وهو صريح بان كلام الاخبار يمتثل
 ذلك البعض المردود عليه الثاني لفظ من يدخل فيه المذكور لانا
 وهو كذلك لقوله ومما في الشغل الصحابي فلا يكون تذكير الصماير
 ولا اوصاف مخرجا للاشي لانك من انما قلنا الثالث لا يشترط
 في العلم اللقي من لقيه عليه السلام مستوفيا لقيود التعريف كانت

ن
 يكونه

صحيبا وان لم يعلم به عليه الصلاة والسلام ولم يعلم اللاتي به عليه السلام
 الرابع قال النوري لما الصحابي فقيل مسلم راي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولو لحظة هذا من الصحابي في حده وهو ذهب احمد بن حنبل والحي
 عباد الله البخاري رضي الله عنهما في صحابيه والمحدثين كافة وذهب
 اكثر اصحاب الفقه والاصول الى انه من طائفة صحبته له عليه السلام
 قال الامام القاضي ابو بكر بن الطيب الباقلائي لا خلاف بين اهل اللغة
 ان الصحابي مشتق من الصحبة جاز على كل من صحب غيره قليلا او كثيرا
 يقال صحبه شهر ويوما وساعة قال وهذا يوجب في حكم اللغة اجرا
 هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة وهذا هو الاصل
 قال وسع هذا فقد تقرر للائمة عرفي انهم لا يستعملونه الا في مكررات
 صحبة وانقل نقاده ولا يجري ذلك على من يقبض ساعة وشي منه
 خطوات وسمع منه حديثا فوجب ان لا يجري في الاستعمال الا على من
 هذا حاله وهذا كلام القاضي المجمع على امانته وجلالته وفيه تقرير للمذهبين
 ويستدل به على ترجيح هذا المحدثين فان هذا الامام قد نقل عن اهل
 اللغة ان الاسر يتناول صحبة ساعة واكثر واهل الحديث قد نقلوا
 الاستعمال في شرع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير اليه والله
 اعلم انتهى قوله من حال من قال في ولو قد مر على القول
 لتصل الخاد بصاحبها كانا ولي وكان اللاتي ايضا ان ياتي للمني
 بحال تخصصه فيقول حيا مثلا او قبل رفاة فقد قال السيرجلي
 بعد حرمه حيا ته صلى الله عليه وسلم وحياة غيره من الانبياء
 يا جسادهم واولادهم وانهم ينصرفون وبسير رنة حيث اشار
 في اقطار الارض في الملوك والله عليه السلام بهيئته التي كان
 عليه ما قبل وفاته لم يتبدل منه شي والله مغيب عن الابصار عما غيب

الملائكة

الملائكة كونهم احيا باجسادهم فاذا اراد الله رفع الحجاب عن اراد اكرامه
 برويته رآه على هيئته التي هو عليها لا مانع من ذلك ولا داعي للتخصيص
 بروية المثال فان قال قائل يلزم من علي هذا ان تثبت الصحة لمن رآه فاجاب
 ان ذلك ليس بلا زوايا ان قلنا المربي هو المثال فوضع لان الصحة انما تثبت
 ببدنية ذاته الشريفة جسدا وروحا وان قلنا المربي الذات فنشروط
 الصحة ان يراه وهو في عالم الملك وهذه الروية لا تثبت صحة
 ويعبد ذلك ان الاحاديث وردت بان جميع امته عرضت عليه فراههم
 وراوه ولم تثبت الصحة للجميع لانها روية في عالم الملكوت ولا يقيد
 صحة انتهى قلت قال الخطاب في شرح المختصر ولا تدخل الانبياء الذين
 اجتمع بهم قبيلة الاسري والملائكة لان المراد الاجتماع المتعارف وهل
 يدخل في ذلك جزئيين قال ابن الاثير وهو محل نظر انتهى قلت
 نحو كلامه في الانبياء والملائكة لا ينزلهما القري في شرحه جمع الجوامع
 واما الجز فالتحتم عندهم ثبوت الصحة لهم لان اجتماعهم المتعارف
 لا يكونون فيه الاغبياء عن البشر وقال ابو رهمان الحلي نقل انه ذهب
 عن ابن الاثير الى انه لا يثبت لهم ذكر في الجنة بل صحابة ولا يذكر في جبريل
 وميكائيل فيهم وتعليقه الذهبي فقال لان الجز امتوا برسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو رسول اليهم والملائكة ليسوا كذلك بل ينزلون بالرسالة الى رسل
 الله صلوات الله عليهم قلت هذا هو البعض الذي اجمعه الشهاب بن
 حجر في اسلف والله اعلم قواسمه ويدخل فيه اي في المتعارفية اهلها اي
 النبي والملائكة الاخر سواهم ذلك الالتقاء بالمعنى المذكور حصل بواسطة
 نفس اللاتي واستقلاله بالمشي فيه كالرجال والنساء حصل بواسطة
 غيره كالاطفال الذين حملوا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولولم يتبين مثلا
 ان بشرط التمييز على ما عرفت نعم قال ب تقييد المسئلة الروية لا بد

الجوامع

ان يكون له العرف بسمونه لفا انتهى فظهر من مجموع الكلام انه لا يشترط
اتحاد الكائن اذ قد تحصل الروية مع بعد الحكم زجدا على ما يصرح به وفيه
نظر ظاهر كما ظهر من اطلاقه انه لا يعتبر عمل واحد هما بالاحزاب
الا اجتماع كما في الحيواني والجموع الفطيمة كجثة الوداع وغررة تنور ريقه
قوله لا يشترط التميز في الاطلاق ويبدو قول من اشترطه بالنظر
الى علمه الذي وعده ولا يخفى اختلال العرف من ادعي انضباطه بقدر
معين في الاجتماع في زمته عليه السلام فليبين بيانه بالدليل الاشارة
اقوله اولى من قوله بعضهم الصحابي اخره قال ف هو ابو عمر وابن الصلاح
انتهى قوله لانه لا يلائم الروية الذي ذكره في التعريف يخرج اعتباره
ابن امر مكنوم الخ واحقرنا بالاعتبار عما اذا حصل لغويان الواقع فانه
لا يقتضي اخراجا قال ف قال المصل الذي اخترته اخيرا ان قوله من
قال راي النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد عليه الا على ان المراد بالروية ما هو
اعرف من الروية بالقوة او بالفعل والاعرف في قوة من يري بالفعل وان
عرض مانع من الروية بالفعل وهو العمي قلت اختيار مجاز بلا قرينة
لا عبرة به انتهى ولا يخف ان اخذ المجاز في التعريف انما يحتاج الى قرينة اذا
لم يكن مشهورا والا فلا يترقب جواز اخذه فيه على وجودها كما صرح
به استاذنا ونقله في بعض تفاريفه عن المحققين قوله كالجنس
وكما فصل تقدم التبيين على حكمة التعبير به وذلك التعبير
بجنس وفصل قوله في حال كونه كافر اى في الاسلام ولم يجتمع به صلى الله
عليه وسلم بعد اسلامه قوله وتوفي به فصل ثان يخرج من لقبه
مونا لكن بغيره انه مومن بان ذلك لا يغير شي لم يومن بما جابه
كاهل الكتاب اليوم من ايمره وهذا لا يقال له مومن فلم يدخل
في الجنس فيحتاج الى اخراجه بفصل حيث لا يصح ان يكون هذا

فصلا

فصلا وانما هو لبيان استقلال الابدان وان كان المراد مونا بما جابه غيره من
الانبياء لا من مونا به ان كان لقبه بعد البعثة وان كان قبلها فهو مومن باسمه
سبب في فلا يصح ايضا ان يكون فصلا ما ذكره بعد هذا والله اعلم انتهى
قلت ما ذكره طالعنا يظهر لنا وكنا تحتار الثاني وتولد قد لا مومن به الخ
ممنوع لاحتمال ان يكون بلغه الاحمال ولا تفصيلا ان نبيها خبره بانه مكلف
باتباعه ان ادركه صلى الله عليه وسلم ويتغيره فقد لا يشك عنده
باول الملاقاة انه مومن فلا يومن به وقد يموت قبل ان يتقرر عنده تعيينه
و نبوته واما من راه قبل البعثة ومومن بغيره وبما جابه وكان مونا
بانه عليه السلام سبب في ليس مومن به شرعا لعدم وجوب صدقه
وثبوت نبوته حتى يحكم له بالصحة فيجب الاحتراز عنه اذ هو مومن شرعا
بغيره فقد ورد الشرع بالاعتداد بايمان من لم يغير ولم يبدل من الامر
المتاخره عن انبياءهم الذين ماتوا قبل بعثته عليه السلام كقتل من ساعدته
الاباء ي زيد بن عمرو بن نفيل وحيدر الازهد ودقة بن نوفل علي قول وقيل
انه لم يمت الا بعد البعثة والارسل عليه فهو صحابي كتحريجه رضي الله
تعالى عنه ثولمه وهل يخرج من لقبه مونا بانه سبب في قال
ب هذا بالنظر الى تقدم الامر اما بالنظر الى التعريف فلا يصح دخوله
لان النبوة التي هي بمعنى الاخبار عن الله تعالى لا تطلق عليه قبل الا
بمجاز الاول الفاظ التعاريف تضاد عن المجاز الذي ليس بشهير والشهير
يجوز ومونا صحبته قرينة تعيين المراد اى احضر من القرينة الصارفة
عن ارادة الحقيقة وعلى ذلك اخرج الشيخ زين الدين العراقي في كلمة علي
ابن الصلاح من راي النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته مع ان مجاز المكون
ارجح من مجاز الاول ويخرج من جهة اخرى وهي اشتراط الاسلام منه
يعرف ان المراد من مسلم اي الصحابي مسلم النبي صلى الله عليه وسلم

ومات علي الاسلام ومن كان علي بن موسى وعيسى لم يسموا في الاصطلاح الا يهوديا
 او نصرانيا ولا يقال له سلم لا يما بيننا ولا فيما بين اهل الكتاب وكذا يخرج
 عن التعريف من رآه بين الموت والدفن كما في ذوبيقان الاخبار الذي هو بمشي
 النبوة انقطع وايضا لا بعد ذلك لقيا وقد صرحوا بان عدم جعله صحابيا
 ارجح انتهى قوله فيه نظر قال ب وجه النظر انه لم يكن حينئذ نبيا في
 الظاهر فلا فيه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم لكن كان شيئا عنده تعالى
 فيصدق انه لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخرج بالنظر الاول ويدخل بالثاني
 وهذا مثل غير الراهب وزيد بن عمر بن قيسل ويظهر في النظر ان يقال نحن وان يتقنا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رقت الملق شيئا لم ننتيقن ان هذا الرجل
 يثبت علي ايمانه وقت الدعوة او يزول فان الحالين مختلفان كما وقع لورقة
 ابن نوفل فانه ثبت وامينة فانه كفر بعد ان كان مصدقا انه موافق لشروط
 الموت علي الايمان بعد البعثة فهذا يدفع عدة من الصحابة انتهى وهذا
 الثاني ضعيف لان من ثبت كفره بعد البعثة ليس الكلام فيمكن ثبت
 لقبه له بعدها ايضا وانما الكلام فيمن نفيه مونا بانه سبيقت شرعا ليقته
 بعد البعثة ولم يعلم منه كفر ولا صل بقاؤه علي ايمانه حتى يطر المغير وقال
 ق قوله فيه نظر يعني انه محل تا مل قال المثلث رجا احد جاني هذا
 التردد وان الصحة وعدمها من الاحكام الظاهرة فلا تحصل
 الا عدم حصول مقتضيهما في الظاهر وحصوله في الظاهر يتوقف
 علي البعثة انتهى وهو كلام وجيه وهو عين ما اشرنا اليه انما قلناه
 لحدرب العالمين قوله وثوبى ومات علي الاسلام قال المحقق
 المحلي ومن زاد من متأخري الحديثين كالعراقي في التعريف ومات
 مونا للاخترا عن ذكر يعني كعبه الله بن خطل اراد تعريف من يسمي
 صحابيا بعد انقراض الصحابة لا مطلقا ولا لزمه ان لا يسمي صحابيا
 حال

حال حياته ولا يقول بذلك احد وان كان ما اراده ليس من شأن التعريف
 انتهى قال قلت فما يجب ان يعرفه عن صدق التعريف المتروك منه هذا
 البقية عن ارتداد موات علي رفته قلت قال المحقق يجب ان يانه كان
 يسمي قبل الردة صحابيا ويكفي ذلك في صحة التعريف فلا يشتر فيه
 الاخترا عن المناخي العارض ولعله لم يجتزوا في تعريف الموت عن الردة
 العارضة بعصر افراده انتهى قوله كعبه الله بن جحش بالضم غير وان
 خطل الي وعبد الله بن خطل ودخل بالكاف ربيعة بن امية وبخارة
 ق قال المصروع كذا من روي عنه ثم مائة مرة بعد وفاته كى بيعة بن امية
 ابن خلف فانه لقبه مونا روي عنه واستما الى خلافة عمر وارتداد موات
 علي الردة والعبا نيا الله تعالى ثوبه في حياته يريد كعبه الله بن
 ابي سرح لانه اسلم ثم ارتد في حياته ثم عليه السلام ولقبه مسل بعد
 مراجعته الاسلام في حياته ثم عليه السلام قوله امر بعده عطف
 علي حياته يعني ورجع الي الاسلام بعد موته صلى الله عليه وسلم بهذا التقرير
 سقط ما يقال الا وفي امر بعده المطابقة حياته وذلك كقصة بن هبيرة
 ولا لا شعث بن قيس قوله سوا لقبه ثانيا اولا هذا علي منه الشاخي
 التقايل بان الاعمال لا تحبط بالردة الا بشرط الموت علي الكفر والافلا ما علي
 منه هب حال التقايل بانها مجردة عن تحبط الاعمال بان عليها الا فلا
 يكون صحابيا الا اذا عاد الي الاسلام في حياته عليه السلام واجتمع
 به مونا ومات علي ذلك هذا ما انتصاه كلام العلامة اللقاني في لقطه
 قال بعضهم ولا بد من زيادة ومات علي ذلك فيخرج من اجتماع مونا ثم
 ارتداد موات علي رفته ورد بان زيادة ذلك تسقيان لا تتحقق الصحة
 لاحد في حياته لان الموت حينئذ قيد تنفي الحقيقة بانتقائه وبخلاف
 الاجماع وعدم وصفه لها بعد الردة لان الردة احيط بها بعد رجوعها

له كالايمان سوا انتهى وظاهره ولو لم يجمع بالنبى صلى الله عليه وسلم ويكن
 حمله على من اجتمع به بعد راجعة الاسلام فلا يخالف القواعد فتشبه
 كذا الاوضع ان يقول الشارح فان اسم الصحبة باق لم سواء رجع الى الاسلام
 بعد رتبه او يخط احبائه سوا لقبه ثانيا ام لا يكون الذي ثانيا رده
 مفعلا على رجوعه في حال حياته عليه السلام قال له قوله الج
 الخلافة المسئلة يعني مسئلة الارتداد قوله وزوجة اخذ فاعمل
 زوج ابوبكر رضي الله تعالى عنه واليه يعود منير اخته واسمها ام
 ثروه قوله او في حال الطفولية ظاهره ولو لم يمت في ذمنا مائه
 وعبارة الم في الاصابة واطلق جماعة ان راي النبي صلى الله عليه وسلم
 فهو محلي وهو محمول على من بلغ سن التمييز اذ من لم يميز لا يصح نسبة الروية
 اليه نعم ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم راه فيكون صحابيا من هذه الحجة
 ومن حيث الرواية يكون تابعيا انتهى تنبيه صرح بعضهم
 بان الاصح عدم اشتراط التمييز فادخل المجتهد مع الصغير والله اعلم
 قوله مرسل من حيث الم رتبة وامام حيث الحجية فهو حجة ولو على
 قوله لا يحتج بالمرسل لان مرسل الصحابي حجة وقال في قال الله
 وهو مقبوله بلا خلاف والفرق بينه وبين التابعي حيث اختلف فيه
 مع اشترائهما في احتمال الرواية عن التابعين ان احتمال رواية
 الصحابي عن التابعي بحجة بخلاف احتمال رواية التابعي عن التابعي
 فانها ليست بعين قال الم ويلقز به فيقال حديث مرسل يحتج به
 بالاتفاق انتهى وعبارة ابن الشحرور قال للولف انتاه الله تعالى
 وهذا يلغز به فيقال صحابي حديثه مرسل بالاتفاق لا يطرقة
 الاختلاف الذي في راسل الصحابة انتهت قوله بالتواتر كما في حجة
 النبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم اجمعين وقوله
 او الشهرة

او الشهرة بعد قوله او الاستفاضة بشهر تقاربهما وموراي بعضهم قيل
 وعليه فلا استفاضة دوران الخبر على الستة جمع كثير لم يبلغ حد التواتر
 والشهرة دوران الخبر على الستة ثلاثة او اربعة فاكثرا لم يبلغ
 عدد التواتر ثالا ولا ابو سعيد الخدري ومثالا الثاني عكاشة بن محسن
 وصحاح من ثعلبة والواجح عندهم كما صرح به شيخ الاسلام الانصاري انهما
 سوا وان كان الشهرة تنمي استفاضة ومثالا بعكاشة بن محسن وصحاح
 ابن ثعلبة قوله ارباخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين اي عن
 غيره وصرح مع التابعين بغير الثقة دون الصحابة لاختلاف الاصل
 في المرفقين كما لا يخفى ولا فرق بين الاخبار الصريح والضمي كغلات
 صحابي او كنت ومرو عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد علم تقدم اسلامه
 او باخباره عن نفسه بانه صحابي لا بد في قبول هذا عند الحديثين في قبول
 احدهما بثبوت عدالته قيل دعواه ذلك وثانيهما اشار اليه بقوله
 اذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان واوولي منه قول العراقي ولا بد
 من ان يكون ما ادعاه مما يقتضيه الظاهر اما لو ادعاه بعد نصي بانية
 ستة من حين وفاته صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل وان ثبت
 عدالته قبل ذلك كرتن الهند بكاذبا بقوله صلى الله عليه
 وسلم في الخبر الصحيح ارايتكم ليلتكم هذه فانه علي راية ستة
 لا يتي علي وجه الارض من هو اليوم عليها احد قاله في ستة وفاته
 قيل بونه بشهر قال وقدما شخرط الاصوليون في قبول ذلك
 يعني زيادة علي باستق معرفته معا صرته للنبي صلى الله عليه وسلم
 وهم من تنبيهات الاول على هذا الحكم بان عدالته تنفعه
 من الكذب في قتاله وعلمه بعضهم بان مقامه بمنع الكذب والظا
 الثاني ان المقام الصحة من الخري ومجانبة الهوى ليس لغيره

فكيف وقد انضم له عدلته ونزاهته الشاخي اعلم ان دعوي ما يقتضيه
 الظاهر اخبر من دعوي ما يدخل تحت الامكان اذ كل ما كان مقتضى الظاهر
 كان داخل تحت الامكان ولا عكس الا ترى ان المحال لغيره ممكن لذاته
 ولا يدخل تحت مقتضى الظاهر الثالث من شبه علي قيد اعتبار
 كونه معروفا بعد انقضاء ابن الصلاح وابن الحاجب وغيرهما الخ ان دعوي
 الصحبة من علمت معاصره للنبى صلى الله عليه وسلم ولم يقنع ما يكذب
 دعواه عقلا او عادة الخامس ما ذكره من قول دعوي الصحابي
 الصحبة لنفسه بالشروط المذكورة مذهب الفقاضي وطائفة وهو
 الاصح واختار ما بن السبكي وقيل لا يقبل قوله بذلك لكونه متما
 بدعوي دلتة يشبهها لنفسه وهذا صحيح قوله وقد استشكل هذا
 الاخير جماعة الخ وقوله يحتاج الى الجواب عنه الى ان لم يعلم وجه
 التامل ما اشترنا اليه بقولنا والظاهر الخ مع ان الشهادة اضيفت
 من الرواية حيث يقتضيه الرواية ما لا يقتضيه فيها من روى الراوية وثمة
 السادس شرطنا علم عدلته مدعي الصحبة لنفسه قبل دعواها قال
 الشارح في الاصابة ثم من لم تعرف حاله الا من جهة نفسه تقتضي كلام
 الامري الذي سطر من تعمد ان لا تثبت له صحبة ونقل ابو الحسن
 ابن القطان فيه الخلاف ورجح عدم الثبوت واما ابن عبد البر فحين يقول
 بنا على ان الظاهر بسلامته من الجرح وتوفي ذلك يقتضي فائقة الحديث
 في تخريجهم احاديث هذا الضرب في سائدهم ولا ريب في انحطاط رتبة
 من هذا سبيله عن من مضى ومن صور هذا الضرب ان يقولوا لتابعي
 اخبرني فلان مثالا انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول سوا اسماء
 امر لا اما اذا قال اخبرني رجل مثالا عن النبي صلى الله عليه وسلم يكذب
 فتبوت الصحبة لهم لا يعيد لاحتمال ارساله ويحتمل التفرقة بين ان

يكون

يكون القابل من كبار التابعين فيرجح القول وصغارهم فيرجح الرتبة لك
 فلم يتوقف من صنف في الصحابة في خراج من هذا سبيله في كتبهم السابع
 قال المصري الكتاب المذكور ضابط يستفاد من معرفته صحة جمع كثير
 يكتب فيهم بوصف يقتضيه انهم اصحاب وهو ما خوذ من ثلاثة اثار الاول
 اخرج ٣ من طريق ٣ قال كانوا لا يوترون في الغزاة
 الا الصحابة فمن تبعهم الا خبارا لواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك
 شيئا كثيرا الثاني الحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف قال كان لا يولد
 لاحد مولود الا في به النبي صلى الله عليه وسلم قد عي له وهذا يوحى منه
 شيئا كثيرا الثالث اخرج ٢ من طريق ٢ قال
 يتيق بمكة والطائف في ستة عشرة الا من اسلم وشهد حجة الوداع
 وهم في نفس الامر عدد ولا يحصون لكن لا يعرف الواحد منهم بوجوده
 ما يقتضيه انه كان في ذلك الوقت موجودا لرويتهم للنبى وان لم يروهم
 الشافعي قال ابو زرعة الرازي فقبض النبي صلى الله عليه وسلم عن
 مائة الف واربعه وعشرين الف صحابي ممن روى عنه او سمع منه
 التاسع من اعتبار رواية الجن للصر حيث قال في الاصابة ويدخل في
 قولنا موثابه كل مكلف من الناس والجن فحينئذ يتعين ذكر من حفظ ذكره
 من الجن الذين اسروا بالشروط المذكورة واما انكار ابن الاثير على ابي موسى
 فخرجه لبعض الجن الذين عرفوا في كتاب الصحابة فليس بمكلف وقد
 قال ابن جرير في كتاب الاقضية من المجلي بن اوهي الاجماع على خروج الجن من
 صحبته عليه السلام وقد كثر على المنة فان الله قد علمنا ان نفرا
 من الجن امنوا وسمعوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم صحابة
 فضلا عن ان الله عي اجماع اولئك وهذا الذي ذكره في مسئلة الاجماع
 لا نوافق عليه وانما اردت نقل كلامه في كونهم صحابة انتهى ولذا

احبنا عقد ميث يتعلق بالحق ثقلنا خائفة يتردد النظر في
 دخول طريق ثبوت صحة الخبر في اي هذه الطرق ولا يظهر انه يشمله
 الاخير وحشية يعظم اشكال ثبوت الصحة للخبر لا الاطلاع
 على عدالتهم متفسر او متقدرا لا باخبار معصوم او كشف من
 معاين القيوب وقد اخرج ابو نعيم بسند صحيح حديث المومن اخو المومن
 ودليله لا يخفى له من حديث جنيثا عن نفسه انه نفية النفس
 الذين راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج ابن ابي الدنيا بسند
 حديث يا معشر الركبان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليحيي المسلمين فليجب لنفسه
 ويكره للمسلمين ما يكره لنفسه فيسير والي اكتمه كذا في المجموع الماعن
 يسارها عن جنيثا واخرج الخرايط بسند صحيح حديث المسلم اخو المسلم
 وعين المسلم وان عديرا في مكان كذا فعدوا اليه فوجدهم حتى جنيثا
 واخرج ابن ابي الدنيا بسند صحيح ايضا ان عمر بن عبد العزيز قد فرج حجة
 وانه سمع مناديا يقول لك البشارة يا امير المؤمنين انا وصاحبي هذا
 الذي دقتنه لثقات الذين قالوا الله فيهم واذا صرقتا اليك تقران
 الخ يستمعون القرآن وقد قال الذي دقتنه يدرك خيرا هل الارض
 واخرج ابو بكر محمد بن عبد الله الشافعي في ربا عياتة حديثه النقص
 ابن الحسن الهوازي حديثا عبد الله بن الحسين المصيصي قال
 دخلنا طرسوس فقبل لنا هنا امرأة قد رأت الخبر المومن وقد را
 علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشبهنا فاذا امرأة مستلقية
 على فخاها فقلت لها ما اسمك قالت ثورس فقلت لها يا ثورس هل
 رايت احدا من الجن الذين وقدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت نعم
 حديثي سمع قال سماي النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله قال قلت
 يا رسول الله

الجزء

يا رسول الله ان كان ربنا قبل ان يخلق السموات قال علي حوت من نور يتلجج في
 النور قالت وحدثني عبد الله بن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ما من مريض يقرأ عليه سورة يس الا ما ن ريانا وادخل قبره ريانا
 وحشر يوم القيامة ريانا قالت وحدثني عبد الله بن مسعود قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل يصلي صلاة الصبح ثم لا يتركها الا
 عرجت الي الله عز وجل قالت يا رب ان قالنا احفظني فاحفظه وان
 فلانا شيعتي فضيعه واخرج الديلمي في مسند الفردوس الحديثين
 الاخيرين من طريق ابى بكر الشافعي به وقال الطبراني حديثا عثمان بن صالح
 حديثي عن النبي قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة النجم
 تسجده وسجدت معه فقال ابن عدي في كتابه حديثا عثمان بن صالح قال
 رايت عمرو بن طلح الجني فقلت له رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال نعم وبأيعنة واسلمت وصليت خلفه الصبح فقرأ سورة الحج
 فسجد فيها سجدين قال الشافعي في الامانة عثمان بن صالح مات
 سنة تسع عشرة ومائتين قال كان الجني الذي حدثنا بذلك صدق
 فيجعل الحديث الذي في الصحيح الدال على ان راس مائة سنة من العام
 الذي مات فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقى على وجه الارض احد ممن
 كان عليها حين القتالة المذكورة علي الا من تجلوا والخبر قال الحلال
 ونقول الحافظ ابن حجر في حديث عثمان بن صالح قال كان الجني الذي حدثه
 بذلك صدق يدعي انه يتوقف في رواية الخبر لان شرط الراوي العدالة
 والضبط وكذا مدي المحبة شرط العدالة والخبر لا تقبل عدالتهم مع
 انه ورد الانذار بخروج الشياطين بعد ثبوت الناس انتهى فلا تكن
 من الغافلين قوله او انتهى غايته الاسناد في المراد من الغاية هنا التثنية
 المروي بهذا الاسناد وقال في لفظ غايته زيد كما تقدم انتهى

الشافعي
 في
 الحديث

ن
و نورا

قوله وقد تقدم ما يتعلق به فراجع ان اثار قوله عند قوله
وهذا متعلق باللفظ يرجع اسم الاشارة قوله كذا لمراد باللفظ قوله
متعلق باللفظ المتعلق السابق بوجه صحت الصحابي والتقدير التابعي من رتبة
الصحابي كذا لاي لفظا شل لفظي الصحابي لفظي صلى الله عليه وسلم وقوله من
لفظي الصحابي اي جسر الصحابي ولو اخذ قوله لا قيد الايمان به قال ج
اي فانه لا يشترط في التابعي ان يكون وقت تحمله عن الصحابي موثا بل
لو كان كما قرأنا في نسخة من نسخة الصحابي وروي سميته تابعيا وقبلنا
والنا اشتراطنا الايمان في الصحة لشرقا فاحتفظنا لما ولا في استعالي
شرط في الصحابة كونهم مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال تعالى محمد رسول الله
والذين معه اشهد على تكذابه لا يكونوا معه الا اذ التوا به واما التابعي
فلم ينع فيه هذا الشرط فهو من لفظي الصحابي ومات مسلم انتهى ونحوه باللفظ
للكمال الشريفي وهو مرفوع من كلام النووي في مقدمة شرح مسلم حيث قال
اما الصحابي في كل مسلم راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم يخطه ثم قال
واما التابعي فيقال فيه التابع فهو من لفظي الصحابي وقيل من صحبه كالخلاف
في الصحابي والاكتفاء هنا بمجرد التقاطع والي نظر الذي يقتضي المتقين انتهى فذكر
الاسلام في تعريفه لاصحابه وروى التابعي وعلي هذا يكون في عبارة الشارح
حشو ونظير بل ونقص بالاصل لا قيد الايمان فانه خلاص عن صحابي النبي
صلى الله عليه وسلم وخلاف لتبادر الظاهر من لفظه ونقصه قوله
في قول الشارح قوله لا خاص باللفظ صلى الله عليه وسلم ومضمونه
بالاحتفال باللفظ انتهى وهذا الفهم الذي فهمه المحققان وان ضمير به
من قوله لا قيد الايمان به راجع للصحابي اي فان ايمان التابعي بالصحابي
الذي لفته لا يعتبر في صحة كونه تابعيا لان الايمان باللفظ خاص باللفظ
صلى الله عليه وسلم والعقل حال علي اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك

بذلك عن الصحابي اذ لا يتم الايمان شرعا وعقلا الا بالايمان به صلى الله عليه وسلم
وزال الصحابي اذ الايمان به لمراد علي وجوب اعتباره في التابعية عقل والقتل
وحينئذ صار مناط الاعتبار وعدمه انما هو الفيد الذي له عليه قوله به
وذكر الايمان مع ما هو لضرورة ظهور المراد واما اعتبار الايمان في التابعي
وعدم اعتباره فليس في هذا الكلام ما يدل عليه بل ولا ما يشبهه السيد
تبيينه ما استلزم علي ما فهمه المحقق الاخير يتوجه اشكال قوله
فذلك خاص بالنبي ان عاد اسم الاشارة الي القيد المدلول عليه به عند
الناحل فالاول جعل ضمير به للمتابعي من حيث هو فذكره الثاني يجري
في اعتبار قيد الوقت على الاسلام في التابعي اشكالا وجوابا ما جري في الصحابي
الثالث لا اعرف في اشتراط ايمان التابعي وعدمه نصا صريحا
الاما وقع في كلامه من الجماعة مع ظاهر ما ما نقلته عن النووي والظاهر
مع المحقق الاخير وعلي ما قاله المحققان ضمير به النبي صلى الله عليه وسلم
قوله وهذا هو المختار اسم الاشارة فيه عايد علي الاكتفاء بمجرد اللفظ
سواط الاول لم يطل كان له منه سماع او لا وهذا ما اختاره الحاكم وغيره
واختاره المصنف وقال ابن الصلاح انه الاقرب وقال النووي في تقريبه
انه الاظهر واختاره الطبراني في مصدرا به قال وعليه عمل الأكثر
تقريبه المشتراط في التابعي طول الملازمة او صحة السماع او
التميز من الخطا في قال بعضهم وهو الاصح ووجهه بان النبي يحصل من
كمال طلغته اليه من الملائقين انوار المعارف والعلوم الالهية في اللحظة
الواحدة لا يحصل من صحبة غيره في الازمنة المتطاولة للفرق بين
النبوة والولاية ان كانت وهي غاية مرتبة الصحابي والله اعلم وقوله
خلاف مفعول مطلق واللام بعد للتبيين وكما يقال التابعي باللبا
يقال ايضا التابع باللبا كما ذكرته عن النووي انما قوله او صحة السماع

المراد بثبوت السماع فقد ذكر مسلم وابن حبان سليمان بن مهران في طبقة
 الثنايعين وقال ابن حبان أخرجه في هذه الطبقة لأن له نقيا وحفظا
 ولاي أنس بن مالك لم يصح له سماع المسند عن أنس وقال علي بن المديني لم
 يسمع من أنس إنما راه بمكة وهو يصلي قوله أو التمييز يعني أنه لا بد أن
 يكون الملاقى للصحابي مميزا على هذا القول والمختار كما تقدم خلافا للظاهر
 أن عدم اشتراط التمييز مقرر عن عدم اشتراط صحة السماع لكن القرض
 بيان حاله لا قول المقلد للمختار أن يبقى لتظهر هل يشترط تمييز الصحابي
 حاله في التابعين له ومقتضى الاكتفاء باللفظي الشامل لرويته أحدهما الآخر
 ولو وقع البعدان قوله أم لا ليس من حد في المعطوف بل بعضه وقول النخاعة تمتع
 حد في المعطوف معناه إذا حذف تمامه مع ساير متعلقاته بخلاف ما إذا بقي
 شيء من آثاره وتعلقاته فإنه لا يمتنع حذفه جنبه قاله في تعليق
 المصاييح ويخفى في قوله أم لا صورتان أحدهما من علم كفره في زمنه صلى
 الله عليه وسلم وثانيتهما من حمل حاله وعلى كل حال لا بد من ثبوت إسلامه قبل
 موته على كل حال قوله لكن إن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال
 ب إنما يسلم هذا المرفوع بمنزلة مسلم أما من غير ما للقي فلا يلتزم
 ونحوه لكلامه زاد الأول وقد بقي عليه أن يذكر ما هو أوضح من جميع ما تقدم
 وهو عيسى عليه السلام فإنه التعريف ينطبق عليه بل لا ريب في تبيينه أن
 بعد صحابي أو صحابه بعد تزول ما تبين انتهى قلت عليه
 عليه السلام لعيسى بالخضر والياس في الأرض لم يصح أنما فيه بعض آثار
 لا يعتد بها واللفظي في السماكة للقي لم يكتشف له عظم ليلة الإسراء
 غير متعارف ولا في ظاهر الملك بل في باطنه كما هو عليه علم شرايت
 قال قيل الذي ذكره المصنف فيما تقدم من أن الصحبة من الأحكام الظاهرة
 يدل على أنه لو ثبت ما ذكره لا يدل على الصحبة لأن ما في عالم الغيب لا يكون

حكمه

حكمه حكما في عا لم الشهادة قلت الحق أن الأمور الحاصلة له صلى الله
 عليه وسلم حكمها حكم الأمور الحاصلة له بالعبان ولا علاقة لما ذكره في الصحبة
 بهذا لأن قال في الظاهر الذي يتأيد للاعتقاد وأنه علم انتهى قوله حكما
 حكم الأمر ونحن أن أرادنا لنظر له عليه السلام من مسلم وإن أرادنا لنظر غيره
 فهو ممنوع وحكمه قوله من الأحكام الظاهرة على يتأيد للاعتقاد به بعيدا بغيره
 ما قدمناه من حمل الفهم الملقى على المتعارفين في ظاهر الملك ويمكن اجتماعه
 بعيسى بل وسائر الأنبياء كالحضر الأخر في عادة فليس من المتعارفين شيء بالحيلة
 فقد مر لنا النقل عن الجلال في معجزة الصحابي أن الرواية وهو في باطن الملكوت
 لا تقتبر وإنما تكون الرواية والملقى الموجبين للصحة إذا كانا في ظاهر الملك
 ومخصصان العبارة انما هي بالرواية والملقى المعنا من المتعارفين في الملك
 ليسا على وجه فرق العادة قوله وإن لم يلائم فيقال فيس بجيد
 لأنه تقدم له أن الملقى يصدق برواية أحدهما الآخر فكان الأولى
 أن يقول وإن لم يجتمع مع ما انتهى قلت المراد من الملقى الملقى المعتاد
 وتلك الرواية المحيطة بمن في المشرق والمغرب فرق عادة لا يصدق
 عليها العايات تبيينها الأول معرفة الصحابة والتابعين أصلا
 عظيمان بهما يعرف المتصل والمرسل وغيرهما فلا بد لأصحاب علم التسرع
 من ذلك الثاني قوله أن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم الخ ظاهر
 في عدم ثبوت تلك الرواية ونقصية كلامه الرخصي بثبوتها فقد قال
 من وقع عليه بصرا بني لم يره وليس بصحابي لئلا يلزم دخول كل من
 عاصره لأنه ككشف له عليه السلام في ليلة السري وغيرها عنهم
 اجمعين وإمامهم انتهى في بصيغة الجزم بالرواية ليلة الإسراء
 وغيرها ومع ذلك انتهى اسم الصحبة عن الرئيس وما تنسك به على
 أنه لا بد من رواية الصحابي دون النبي ممنوع لأن هذه الرواية كما مر رويته

في باطن الملك وعالم الغيب وهي لا يبتدئ لها وانما العبرة بالروية الظاهرة وهي
 كافية من احدهما كما مر قوله وهو ما انتهى اليه غاية الاسناد ويريد بها المتن
 لانه المرفوع ويريد بانها طرقت الاسناد الاخير اي وهو المتن الذي سمي
 اليه غاية الاسناد واخره فالقسم الاول الاسناد المنتهي الي النبي صلى الله عليه
 وسلم والقسم الثاني الاسناد المنتهي الي الصحابي وانقسم الثالث
 الاسناد المنتهي الي التابعي وانتهى الاسناد في الثلاثة وهو كذا في ظاهر
 الدلالة على المعنى المراد فيكون معتدرا اقتديره وعما ذكرنا سقط قول
 لفظ غاية زائد كما تقدم انتهى ولا بد من احتياجه الي ثبوت المقام ايضا بعد
 دعوى الزيادة اذ يصير هكذا وهو ما انتهى اليه الاسناد وهو صارد
 بالمتن المقطوع والوقوف لانتهى الاسناد الي كل ذلك فمع ارتكاب ما قلناه
 بقرينة المقام يتضح المرام وتتبيح الزيادة المفسرة عن كلام الاعلام
 والسلام فان قلت هذا خلاف ما قدمه الشارح من ان المتن
 غاية السند قلنا نعم ولا يجب من حمل الغاية في كل على معنى
 يليق به ان تكون في كل محل كذلك بل يجب ان يحمل في كل محل على ما يليق به
 ويناسبه وقول الشارح في التفسيرين لا يبين وهو ما انتهى اليه الصحابي
 وهو ما انتهى اليه التابعي يريد ما فسرنا به ما ولكن تفسيرها في المواضع
 الثلاثة بالمروية واي من تفسيرها بالمتن لا يكفي وان صرح الشارح به في
 قوله والمقطوع من مباحث المتن وعند تدبر ما ذكرنا لشارح هنا يظهر
 لك ان سلك المتن مع قطع النظر عما قدره في الشارح هكذا والله اعلم
 قوله سواء كان ذلك لانتهى او جنيده يدخل فيه غير الموقوف
 والمقطوع من متصل برسل ومقطوع ومغلوم ومعلق كما قد بينهما
 عليه فيما مر ثم يحتمل ان قول الخطيب يا شراط ان يكون الرفع له صحابيا
 وفاق حنده او خلا فكن نقلا عنه بعض تلامذته انه قال في الظاهر ان
 الخطيب

لا

الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج مخرج الغالب من ان ما يضاف
 الي النبي صلى الله عليه وسلم انما يضيف اليه غالب الصحابي وقد قدنا نحن
 الجزم بان لا فرق بين ان يكون من رفعه صحابيا او غيره ولو سألنا انهم بعضهم
 يطلق المرفوع على متصل فيقال له بالمرسل قوله والثاني الموقوف
 ما حمله ان ما قصر على الصحابي ولم يتجاوز به عنه الي النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله او فعلا او نحو يريد وخلف عن قرينة الرفع كما مر سواء اتصل بسند او قطع
 واشترط الحاكم عدم انقطاعه وهو شاذ لكن محل كون الموقوف مقصورا
 على الصحابي انما هو عند الاطلاق اما عند التقييد فلا يختص بالصحابي
 بل يقال لما بلغ به التابعي فزبد فبقا موقوف على عطا او عطاوس
 او وقفه فلان علي بن ابي طالب الصلاح وقد يستعمل سقيده في غير الصحابي
 فعلى هذا يقال موقوف على باله او على الثوري او على الازاعي وعلي الشافعي
 ونحو ذلك قوله المقطوع ويجمع ايضا على تاليفه ونحو ذلك في
 التابعي بالياء وينال له التابع ايضا بل لا كما مر قوله ومردون التابعي
 مستد احبده مثله قوله فيما في التسمية لا يخفى ان الظاهر
 ان ضمير فيه المقطوع وان ضمير مثله للتابعي فيصير المعنى ان مردون
 التابعي في المقطوع مثل التابعي في ان ما انتهى اليه يسمى بمقطوعا والشارح
 جعل ضمير فيه للتسمية وضمير مثله المقطوع لان ما انتهى اليه للتابعي هو
 المقطوع وهو عند غير الظاهر تغير ضرورة ولذا قال في الاوليات
 يقول فيه اي في المقطوع مثله اي مثل التابعي في ان ما انتهى اليه يسمى بمقطوعا
 انتهى والاعتراض ساقط من اصله بل ضمير فيه المقطوع عند الشارح
 غاية انه قد رخصا للمعنى يرشد اليه المعنى اذ لا معنى لما قلناه الا
 يجب التسمية بالمقطوع فالأصل في تسميته اي التسمية به كما انه
 لا معنى لما قلناه التابعي الا ما قلناه ما انتهى اليه وهو المقطوع في التسمية

المرفوع

المقطوع

فلم يرد الشارح عن تقدير ما دل عليه المقام وانفتح به المرام فالقبح نسب
كثيرا من احسنه قلن لوجها حسدا ويقصد انه لنريم قوله وان
شئت قلت اي في القاطع بوقوفة علي فلا يريدها التقييد وحاصلها ان
عند الاطلاق يحمل الموقوف علي ما قصر على الصحابي والمقطوع علي ما قصر علي
في التابيعي فن دونه وعندها التقييد يطلق احدهما علي الاخر والله اعلم
قوله وقد اطلق بعضهم ان اراد بذلك البعض الامام الشافعي والبرديجي
فان الشافعي اطلق المقطوع علي التقطع والبرديجي اطلق التقطع علي قول
التابعي وهو المقطوع في كلامه اجمالا لا يهتد ان بعضا واحدا يطلق احدهما
في موضع الاخر وبالعكس وليس كذلك وقوله يجوز ان الاصطلاح اي خروجا
عن الاصطلاح المشهور والافا لبرديجي يري ذلك اصطلاحا ايضا
ويقول للاخيرين انهم ليسوا القائل لذلك وهم بعض الفقهاء الشافعية
كما اسلفنا اول المتن متة واما المحدثون فقالوا انهم يطلقون الاثر
علي المرفوع والوقوف قوله والمسنود يقع الشون اصله الحديث المسند
واما بكسرهما فالمعني بعلم الاسناد قوله في قولنا اهل الحديث هذا
حديث مسند اخرز لهذا عن قوله مسند احمد ومسند ابان فان المعني
الكتاب الذي جمع ما استند الصحابة اي رويهم او يعني الاسناد كسند
الشهاب ومسند الترمذي وسراي اسناد حديثهما وهو في كل استعماله
بفتح النون قوله مرفوع محايي في حاصله انه لا بد في المسند من الرفع
وظهور اتصال المسند فالانصاري شيخ الاسلام والتقابل لهذا
الاشراف وهو الحاكم لخط الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيث
ان المرفوع ينظر فيه الي حال المتن دون الاسناد متصل او لا والمتصل
والكسر ينظر فيه الي حال الاسناد دون المتن مرفوع او لا والمسند
ينظر فيه الي حالين معا فيجمع شرط الرفع والاتصال فيكون بينه وبين
كل

المتصل

الاشهر

المتصل

الانقطاع وتارة مع تساوي الآخرين فاما حكم الاولين فاعلم من كلامه اذ مع رجحان
 احد جانبي الاصل والانتقطاع فيقضي له بحكم ذلك الجانب واما حكم الثالث
 فيتعارض فيه فهو كلامه اذ قضية قوله ظاهر الاصل اخرجه
 عن المسند وقضية قوله مظاهر الانتقطاع اخرجه عن المتقطع
 وبينهما ان يكون التقويل على مهور المتن الاثر اخر انما الغي الانتقطاع
 الحق فينبغي قوله وما يوجد فيه حقيقة الاتصال عطف على ما
 فيه الاحتال في قوله والماصر عطف على كماله المدس ذي
 وكعنة المعاصر وقوله الذي نفت لاحدا لافرين اذ المدس او
 المعاصر ينذر نظيره مع الاخر والالتزام للذين لم يثبت لهما اي
 سماعا من عندهما عنه وقوله لا يخرج الحديث خبرا من محدث به عن
 الانتقطاع المتقي قوله على ذلك اي على كونه مسند الاعلى بحدود خروجه
 عن حد المسند فلا يخفى قوله ولما الخطيب فقال المسند المتصل الى قال
 في فيه نظرون وجهين الاول ان الخطيب لم يذكر المسند تفريفا من قبل
 نفسه ليلزمه ما فكر الثاني ان قوله لكن قال ان ذلك قد ياتي بقله
 ليس بظاهر المراد فان الظاهر انه يرجع اسر الإشارة الى مجرى الوقوف
 بسند متصل وليس بمبراد وانما المراد استعمالهم المسند في كل ما اتصل
 اسناده بوقوفه لان اسرفوعا ويبان ذلك ان لفظ الخطيب
 وصفهم الحديث بالمتصل بريدون ان اسناده متصل بين
 رواه من اسند عنه الا ان اكثر استعمالهم هذه العبارة موقفا
 اسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة والله اعلم انتهى واقول
 اما الاول فالأثر ان لا يستخلص منه ما لا يتعارف ولا يثابرها بالاشارة
 بل هي جارية ايضا في التواعد والضوابط وفي من يرتضيها ولا شك
 ان لنظر الا في مشعر مما نقل الشارح عنه ملخصه وهو كما نقل بط

للمسند

للمسند والله من نقده واما الثاني فليس كما قال ودعوى ان ذلك ظاهر
 بمجموعة منغلا خفا فيه لا ترى ان قوله يسي عنده مسند معناه ان الوقوف
 بالشرط المذكور يطلق عليه عنده الله مسند فاسم الاشارة راجع للاطلاق
 المعنوي من التسمية يعني ان اطلاق المسند على الوقوف المتصل قليل
 بخلاف المتصل فان استعماله عنده في المرفوع والوقوف على حدس او تخمين
 المستلزم ان المسند والمتصل عنده يطلقان على المرفوع والوقوف لكن
 استعمال المسند في الوقوف قليل قال امرأ في ذي كلام الخطيب ما يتقبي
 انه يدخل في المسند المقطوع وهو قول الشافعي فيستعمل المسند فيه
 بل وفي قول من يبدو التامعي قال وكلامهم ياباه قال شيخ الاسلام ويرويه
 قوله اي امرأ في بعدني مباحث الموصول ويريد ان يدخل المقطوع اي في
 الموصول وان اتصل اسناده في قاييله للمتتاليين الموصول والقطع الا
 ان ذلك مقيد بحال الاطلاق اسامع التقييد في اوزاع في كلامهم كقولهم
 هذا متعلق في سعيد بن المسيب واي الزهري واي مالك وتعود لك
 تنسب **هـ** هذا الذي قاله الخطيب في الكفاية واتفق عليه
 ابن الصباغ في العدة قوله حيث قال المسند المرفوع قد عرفت حقيقة
 المرفوع فيما رتقا وقوله فانه واقع موقع التقييد وصنيره للمسند ولا شك
 في صدقه على ما ذكر بحسب اطلاقه ومعني ابعوار تكب امرأ يعيد او دخل
 فيه وتليسه مثل انتم وانجد اذا دخل منها من وجدوا لوجا او اقامه
 فان قل عدده ضميره راجع للمسند من قوله مستند من اليقين
 ان المراد بقوله العدد قلته دون نقص والا فلا علم بالشبهة الى النقص
 وتقديره معه مضافا بوجوب تكرار لان السند نقص الرجل اذ هو طريق
 المتقن كما سلف التمسك الا ان يؤول المسند بالاسناد بناء على اطلاق
 احد ما على الاخر وتجعل اسناده رجل الى المستويين لعل الحاصل

انما هو مطلق
 واقفي ينبغي

له على تقييد المضاف اضافة النعت الى منبر السند بمعنى الرجال اذ هم
 طريق المتن فهو نصيرج بما علم التزاما فتدبره قوله في وانما ان ينتهي
 الى اعلم ان الاسناد عقيمة فافله من مضايي هذه الامه دون جميع الملوك
 اما مع الارسل والعقل فيؤخذ في اليهودي لكن لا يغزبون به من سوي قريبا
 من نبينا اميلا معه عليهم اسلم بل يتفنون حيث يكون بينهم وبينه اكثر
 من ثلاثين متساو اما يبلغون به الى نوح وشمعون واما النصاري فيليس
 عندهم من صفة هذا الثقل شي الا تخريم الطلاق قاله ابن حزم كما نقله
 عنه بعضهم بكتيبان الاول قال ابن المبادي الاسناد من المدين
 لولا الاسناد لقال من شاعنا وعنه مثل الذي يطلب امرئيه بلا
 اسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم وعن الثوري لا اسناد سلاح المؤمن
 فاذا لم يكن معه سلاح فباي شي يتقاتل الثاني طلب العلوسنة
 عن السلف والاجلها شرعت الرحلة حتى قال بعض المختفين قرب الاسناد
 قرب او قال قرينة الي اعمه وتقي من يعين بيتا خاليا وسندا عاليا
 وقال الحاكم طلب العلوسنة صحيحة محتاجة بحديث ضام من ثعلبية
 واحتمال انه لم يصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم او انه اراد
 الاستشادات بعيد مثله لا يندرج في الاستدلال وسياقي رد مشروعية
 النزول قوله بذلك الهد والتليل بتعلق بكتيبي وفيه نظر اذ
 يصير المعنى ينتهي العدد والتليل بذلك العدد التليل للمساالات
 بضمط ينتهي بصيغة المجهول محذوف متعلقه فيكون هذا الشارة
 اليه وفيه نظر قوله بالنسبة متعلق بالتليل والشارية الي انه
 لا ينصور علوا الا في مقابلة نزول اذ هما امران شيان لا يغفل احدهما
 الا بالنسبة الي الاخر فاعلي من قال ينصور علوا لا نزول معه كما ياتي
 في كلامه غير ان مقابل السند المعاني تارة يكون سندا واحدا واكثر
 وتارة

وتارة جميع الاسانيد وقوله اخر لا يخرج هذا كما لا يجني على ذي بصيرة قوله
 بعد وكثير لا يظهر الا انه بدل من به ويلزم عليه الفصل بانما على تركيبيه
 بين البدل والمبدل منه فالوجه ان يقدر له عامل تقديره برده بعد كثير
 ولو تركه لا يستغني عنه بما قدمه اذ يفهم من قوله قليل بالنسبة الي اسند
 اخر برده ان يكون مرويا يستبرز احدهما اكثر من الاخر كما لا ينشبه قوله
 فالاول والثاني ان اعلم ان ايا الفضل بن طاهر بن الصلاح فسر العلو
 اقساما خمسة وان اختلف كلامها في الهيته بعضها منها التسميات
 المذكورة ان هذا والثالث القرب الي اما من باب الكتب المستتة
 الرابع علو قدر الوفاة وذلك بان تتقدم وفاة بعض رعاة الحديث
 بالنسبة لراوينا اخر الوفاة عنه اما علوه لاجل تقدم وفاة الشيخ كالمع
 التسميات لراوينا اخر قليل يكون من مضي موته حمون ستة رقيب ثلاثون
 الخامس علو الاسناد لاجل تقدم السماع لاحد وانما بالنسبة لراوينا
 اخر شاركه في السماع من شيخه او راو سمع من رقيب شيخه فالاول اعلي لك
 تقدمت وفاة الثاني ولهذا يقع المداخل بين هذا القسم والذي
 قبله حتى جعل ابن طاهر وتبعه ابن دقيق العيد هذا القسم والذي قبله
 واحدا وقال ابن الصلاح ان كثيرا من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه
 ما لا يدخل مثلا ان يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع احدهما من مستتين
 سنة مثلا وسماع الاخر من اربعين سنة قال العراقي اهل الحديث
 مجمعون على فضيلة المتقدم في حق من اختلف شيخا وخيف عليه ذلك لهم
 امر بطل وهو واضح اما من يحصل له ذلك ولا خيف عليه فمما كان السماع
 المتاخر ارجح بان يكون حديثه الاول قبل ان يبلغ درجة الاتقان
 والضبط ثم كان الشيخ متصفا بذلك في حالة سماع الراوي المتاخر
 السماع فلهذا مزية وتفضل على المتقدم وهو ارفع واعلي لكنه علو معنوي

انتهى والمرجع للعلو فسمي فقط لان قسم القرب من امام ذي صفة عليه
 يندرج فيه القرب من امام مطلق والقرب من امام من ائمة الكتب الستة فمثل
 ثلاثة اقسام واما علو قدم الوفاة وعلو قدم السماع فليس من علو الاسناد
 في الحقيقة وانما يرجع الى صنفه في الراوي او في شيخه وعند التامل
 يرجع العلو الى النبي صلى الله عليه وسلم والعلو الى امام مطلق والعلو الى
 امام من ائمة الكتب الستة الى علو مسافة وهي قلنا العود والاختيار
 الى صنفه في الراوي او في شيخه **تنبيه** قلنا العود والاختيار
 اعترض بعضهم كلام المصنف انه يفيد ان ما ذكره عن حفظ ضابط
 تقيده او قل عدده عن غير ذي صفة لا يطلق عليه العلو وهو غير
 موطن فقد قال ابن الحوزي واقره السخاوي العلو بالنسبة لغیر
 الضابط المتقن صوري ولا في الاتقان والضبط وان اكثر العدد مشهور
 فان تغاير ما يقتل بالاتقان والضبط اعلى انتهى **قلت**
 وهو هذا بان لانه في الشرح بين ان كلام المتن في العلو الحقيقي واما اعداده
 صور في حيث قال ولا ضرورة للعلو فيه موجودة واما السند الكثير
 العدد فنصرح به في قوله فان كان في التزود من يد الى قوله والازدادي
 قوله فان كان ان التزود حينئذ اذ في قوله كشيعة وما دللنا على الظاهر
 انه من باب الملف والشكر المرتب ويصح وصف الجميع بالجميع وهو الاظهر
 قوله وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هي خبير بالذي
 ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو المتن لكنه عمالي لا علو فلا يجمع
 تنسيب رايه كما لا يجمع تنسيب رايه اسناد ايضا لذلك اذا علوا انما هو
 قلة عدد رجال انتهوا الى النبي صلى الله عليه وسلم لان نفسه ولا الرجال
 فيجعل كلامه على حد مضامين مثل نقبضت قبضة من اثر الرسول
 اي قلة عدد رجال ما ينتهي اذ تنوير الائمة من اثر حافر من الرسول
 وجينيد

وجينيد نقوله فان اتقن ان يكون سنن صحيحا اي سند ما انتهى الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو المتن يريد صحة ايضا لا جمل قوله
 الغاية المقصود بان كانت صحة السند لا تستلزم صحة المتن
 ولا العكس وعلى قياس هذا يكون قوله بعد وهو ما يقتل العدد وفيه على
 حذف ايضا فيمن ايضا اي وهو قلنا عدد ما يقتل الخ قوله ولا ضرورة
 العلو الخ اي بان لم يكن سنن صحيحا بان كان ضعيفا او مصنوعا
 وقضيته انه يصح وصف السند بالوضع مع ان الوضع بـ او صاف
 المتن عندهم وقد يقال لا مانع من وصف السند بالوضع ايضا وانه
 اعلم قوله وهو اي العلو النسبي يقتل العدد الى اخره قوله وكما
 قلت اي انما يسطر قلت اي بظان التزوير قوله او لا تضال فيه
 اظهر اي يكونه متصلا بالسماع وفي المعاني حصورا واجازة او شارة
 قوله في ان التزود حينئذ اذ في تارة اي لانه ترجح بـ وهو مشهور
 فيكون ان في فلا يكون منه موبلا العلو والحالة ما ذكره هو المذموم
 وهذا يخص من التزود وكونه شورا وقرحة في الوجه كما قاله ابن
 المديني ومعين ومن هنا ظهر ان الصحة هي العلو عند النظر بالصواب
 وسواء اذا السند الوصل اليها او نظرا وان التزود هو نواتها وان
 نظرا لانه اعلم قوله فذلك ترجيح الخ قال ابن دقيق
 العيد لان كثرة الشقة ليست مطلوبة لنفسها قال ومراعاة
 المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة اذ في رايه العراقي بانه
 بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقا بعيدة
 لكثير الخط وان اداه سلوكها الى نوات الجماعة التي هي المقصودة
 وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم
 وكما لا شرط في الاسناد نظر في اليه اخلا للخط والخل وكما

قصر السند كان اسم العلم الا ان يكون رجالا السند النازل او ثوبا واقفه
 او نحو ذلك مما قاله المصنف وهذا تقدم معني قول الشارح بما راجعي
 احد المتعينين يعني وان لم يكن من اهل الكتب الستة كما وقع لبعضهم
 في سنة احمد ثم لا يقتصر على احد الستة هو الغلب قوله عز ما لك
 انما ذكره لاجل ان يجعله مثالا للبدل ايضا والاقا لواقفة حاصلة
 به وانه قوله مع علو الاسناد الخ فيه تصريح باعتبار العلو في الواقفة
 اذا لم يكن معها علو لكنه معتبر عند المصنف باعتبار الكثرة فيقتل اطلاق
 اسم الواقفة بدونه وتشمع ما فيه قوله كذلك قال في اي
 من غير طريق ذلك المصنف المعين بطريق اخر اقل عددا من طريقه
 انتهى فتقوله عددا الخ معني باعتبار الكثرة حتى يوافق طريق
 المصنف قوله كان ينبغي لنا ذلك الاسناد بعينه قال في صوابه
 ذلك الحديث ويمكن الجواب بان في الكلام ضا فادل عليه السياق
 والسباق اي بروي ذلك الاسناد والتوكيد لا يمنع لانه يضعف
 الاحتمال عند بعض المحققين ولا يرده خلاف الكثرة كانه عليه
 ابن ابي الربيع قوله فيكون التقبيح بدلا الخ وقد يسمى البدل
 موافقه فقيده فيقال هو موافقه في شيخ شيخ البخاري مثلا
 تشبيهه قال المصنف وقد استخرجت قسما يجتمع فيه البدل
 والواقفة مثاله حديث يروي به البخاري عن قتبية عن مالك
 ويوجد من طريق اخر فيواقف في قتيبة يروي به قتيبة عن المنوي
 انتهى قوله واكثر ما يعبرون الخ من قبيحة صحت اطلاق الواقفة
 والبدل بصورة العلو ان الصلاح حيث قال ولو لم يكن ذلك عاليا
 فهو ايضا موافقه وبدل لكن لا يطلق عليه اسم الواقفة والبدل مع عدم
 العلو فان علونا موافقة عالية او بدلا عاليا قال العراقي كذا رايته
 في كلام

الموافقة

البدل

في كلام الشيخ جمال الدين الظاهري وغيره ورايت في كلام الظاهري انه هـي
 توافقه بتروا سميتاه مع التروا واقفه ولكن بقيدة بالتردد
 كما قيل لها غير هذا بالعلو انتهى فان حمل كلام الشارح على التقيد
 كان جاريا على ما قاله الجار الظاهري وانه هـي لا على ما قاله ابن الصلاح
 ما سمعنا قوله وفيه اي العلو النسبي المساواة الخ قال وقد قدم
 ان العلو النسبي ان ينتهي الاسناد الى امام في صفة عليه وهذه المساواة
 ليست كذلك بل انما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم فحقها ان تكون من
 افراد العلو المطلق انتهى وهو اعراض ماقط لانه لاحظ فيه صورة
 مثال الشارح والا فلي غير مقصورة عليه لصدقه ما بان يكون بين المخرج
 وبين النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع والصحابي او من دونه في غيره الي
 شيخ احد الائمة الستة كما بين احد الستة نذكرنا من العدد
 تقسيم المساواة بيننا الان وبين احد الستة بثلاثة
 غير ممكنة الوقوع لمعد ما يستأويين من موقعهم ممن ذكرناه قال الشيخ
 الاسلام الانصاري قوله الى اخره اي الاسناد لم يقيد لكونه انتهى الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ويشمل ما انتهى اليه عليه السلام او الى غيره فهو
 مما يقيد ما اشهرنا اليه من الجواب عن ما ورد في الحديث للشارح اليه وهو
 ان المساواة ان يكون بين المخرج وبين النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع
 او بين الصحابي في الوقوف او بين من دونه الصحابي في القطوع كما بين
 احد الائمة الستة وبين النبي او من دونه من العدد وقد كان يوجد
 قديما والما بعد فلا توجد المساواة الا ان يكون عددا ما بين
 احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او اكثر بكثير كما قلناه
 انما قوله وفيه الصالحة الخ قال اذا كانت الصالحة ما ذكرنا
 تدخل في تعريف العلو النسبي كما تقدم في المساواة انتهى ويمكن دفعه

الساقية

من دون
ملحظة

المصافحة

يظهر ما دفعنا به كلامه في المساواة قوله على الوجه المشرح أولا
 يعني في مثال النسائي المذكور في المساواة قاله في وطصله اعتبار
 المساواة في العدد مع عدم ملاحظة الاسناد الى اصفان كانت
 المساواة للتقليد في المصاحفة له وان كانت لشيخ شيخنا المصاحفة
 لشيخ شيخه وهكذا قوله ويقابل العلوي باقسامه انت خير
 بان المصنف لم يذكر من اقسام العلوي صريحا الا اثنين لكن قد
 عرفت انطباق كلامه على اقسام العلوي الخمسة بالتقدير الذي قدماه
 وكلامه اما من باب اطلاق الجمع على ازيد من الواحد او مراعاة المعنى
 الكلامي ينضمه وعادة العراقي ولما اقسام الترتول في خمسة
 ايضا فان كل قسم من اقسام العلوي خمسة قسم من اقسام الترتول
 كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعل قال لا يقول
 الترتول عند العلوي في عرف العلوي قد عرفت عدمه وليس كذلك فان
 للترتول مراتب لا يعرفها الا اهل الصنعة قال ابن الصلاح هذا ليس
 نفيا لكون الترتول ليس عند العلوي على الوجه الذي ذكرته بل نفيا لكونه
 يعرف بمعرفة العلوي قال ذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلوي انه
 قصير في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرناه فانه مفصلا
 تفصيلا فيها مراتب الترتول والله اعلم قوله خلافا لمن زعم ان
 العلوي قال في هو الشيخ زين الدين العراقي فانه تارة في ذلك
 الشيخ تقي الدين ابن الصلاح ذكره في شرح الالغية انتهى والذي
 رايته في شرح الالغية للمصنف انما هو ما زعم ابن الصلاح الحاكم
 التي قد متما اتقا على انما يقيد تاويل كلام الحاكم بما يرجع به التواتر
 ونقصه كلام الشارح ان الخلافة حقيقة وبالحقيقة كانت كما ترى كلام
 العراقي وابن الصلاح سواء وكلام الشارح والحاكم سواء فلا يصح
 من العراقي

من العراقي اعترض على ابن الصلاح ولا من المم اعترض على الحاكم لانه
 اجمل كما جاله فالظاهر انه انما اراد حكاية قول احدا قول الحاكم بناء على
 ان التقي في كلامه راجع للمصنفية قوله في امر من الامور المتعلقة بالرواية
 لما كان ظاهر المتن يوم انه لا بد من التشاركون في امرين جميعا فانه
 في الشرح عن ظاهره وفادان الاجتماع ولو في احد منهما كما في غير ان الطلاق
 في الاحدية يشمل السن وفيه نظر فقد قال العراقي القرينان من
 استويا في الاستناد والسن غالبا والمراد بالاستويا في ذلك على
 التقاربة كما قال الحاكم انما القرينان اذا تقارب سنهما واسنادهما
 وقوي غالبا يتعلو بالسن فقط اشارة الى انهم قد يكفون بالاستناد
 من السن قال ابن الصلاح وربما اكتفى الحاكم بالتقارب في الاستناد وان لم
 يوجد التقارب في السن انتهى فكان لا يتوقفا المتن على ظاهره وحمله
 على الغالب وجعل يقابله الاكتفا بالتقارب والسن فتدبره قوله
 فهو النوع في اشارة الى الجواب عن افراد الضمير وتذكره كما لا يخفى
 والمراد بالنوع رواية من ذكر عن ذكر نلو قال في الضمير يعود الضمير على الرواية
 لانها المسماة بفالمكان الذي فقوله يقال لعمري يسمى مثل يقال لعمري
 والاقران جمع قريب كما اشار اليه الشارح بعد تبيينها في الاول
 لا بد في هذا النوع من ان تكون الرواية من احد القرينين فقط عن الاخر
 بحيث يعلم ان هذا روي عن ذاك ولا يعلم ان ذاك روي عن هذا مثله رواية
 سليمان التيمي عن مسروق الحاكم ولا احفظ لمسروق سليمان رواية وربما
 اجتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كحديث رواه احمد بن حنبل
 عن ابي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن
 عبيد الله بن معاذ عن ابيه عن شعبة عن ابي بكر بن حفص عن ابي سلمة
 عن عابدة ثالثة عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم ياخذون من

الاقران

مشهور من حتى تكلفه كالوفرة فاحمد والاربعة خستهم اقران كما قاله
الخطيب الثاني من تواريخ معرفة هذا النوع الاسرى من ظن الزيادة في السند
الثالث الا عارض على المعنى بتغيير المتن برحابة مراراً فوله لانه
حينئذ اي حين اذ روي عن شاركة في السنن واللفظ قوله اي القريين
هل مراده به بيان ان مرجع الضمير المتن هو الشخصان المذكوران روي
احد ما عارض الاخر لا سيما بعد الحكم على روايتهما بانها شبيهة بالقرآن
صداق قريين ويحتمل انه اراد به ان مرجع الضمير ما يفهم من الاقران
قوله في المذهب فقد الضمير تكون الجملة جواب الشرط او لا يكون جوابه
مفرد والمذهب يضم الميم وتفتح الدال المهملة وتشتد يداليا الموحدة واخره
جيم بمدا سماء الدار قطني اخذ من ديبا حتى الوجه وبما الخداث
لتساويهما وتساويهما كما ياتي في الشرح ومولعة الحسن المزين ولا كانت
الرواية كذلك لانما تقع غامبا لنكتة عدلها عن الدلو الى المسارة
او الترواح حصل للاسناد بؤلة تخمين وتزيين وثلاثة في الصحابة
رواية ابو هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه وفي التابعين رواية
ابن زهرى عن ابى الزبير ورواية ابى الزبير عنه وفي اتباع التابعين رواية
مالك عن ابي راعي ورواية ابي راعي عنه وفي اتباع التابعين رواية
رواية احمد عن علي بن الحسين ورواية علي بن الحسين عنه هذا كله في المذهب
فلا واسطة ومثاله مما كان قد اشرحه ان يروي الحديث عن يزيد
ابن الهادي عن مالك بن يروي مالك عن يزيد بن الهادي عن الميت واعلم
ان من تواريخ معرفة هذا النوع الا من من ظن الزيادة في السند كما في الاقران
سوا قوله وهو اخذ من الاول بربيعان المذهب اخذ من رواية الاقران
فكل مذهب اقران ولا عكس فلا ولا يسمى الا بالقرآن والثاني يسمى بذلك
ويسمى بالمذهب ايضا قوله واذا روي الشيخ عن تلميذه اي تلميذه
الذي

المذهب

الذي لم يشاركه في السنن واللفظ والاسم بذلك الكلام قوله فيه بحث
مولعة الفحص والتفتيش واصطلاحاً اثبات النسبة الابحاث بيننا والسببية
بطريق الاستدلال وهو ايضا مسئلة من حيث يسأل عنه ومطلوب من
حيث يطلب بالادلة ونتيجة من حيث يستخرج بالحجة ومدعي من حيث
انه يدعي بالاسم واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعترافات
قلنا بعض المحققين اذا عرفت هذا فكان لا بد ان يقول بده احتمال
ان محل نزودا رفيه نظر او نحو هذا يرشح قوله في الجواب والظاهر
لان هذا البحث غير موجه لان المذهب يعتبر فيه ما يعتبر في الاقران
وزيادة وما اعتبر في القريين التشارك في السنن واللفظ فان كان ذلك
فما حصل ذلك كلاماً يسمى بمجاز لا ولا وجه لتسميته بذلك فليقل
قوله من ديبا حتى الوجه مما الخدان سمي بذلك لتساويهما وتساويهما
رفوله فيقتضي اي لا خذ مما ذكر وقوله ذلك اي المذهب ويحتمل ان روي
المذهب وربما يفترقه قوله من الجاهلين ولو قال فلا يدخل فيه هذا كان ادبي
قوله وان روي الرازي في هذا هو النوع المسمى عند اهل القري برابطة
الاحبار عن الاصاغر كما صرح به بعد ذلك ومن تواريخ ما يذكره الشارح
بعد ذلك والاصل في رواية النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته خير لمساته
عن تيمم الرازي كما في مسلم قوله في السنن اني انبى في المقدار الظاهرات
اونه ما نفعه خلوا جمع فقال لوله والثاني رواية كل من الزهري ويحيى بن
سفيان الا نصاري عن تلميذها مالك بن اسلم المشهور ورواية ابى القاسم
عميد اقدم من احمد لا زهري عن تلميذه الحافظ ابى بكر الخطيب وكان اذا كان
مشايخا ومثاله القند واث السنن رواية مالك واث في ذيب عن شيخها
عميد اقدم من دينار واثها ومثاله القند والسنن مدونة رواية كثير من
الحفاظ والعلما عن تلاميذهم كعميد القني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري

بما

في

قوله فهذا النوع من رواية الخبيثة نظير ما مر في نظيره قوله الامام بر جمع كبير سوا
كان كبره بسنا ومقدار التقابان لغيره كما بر العلاء والمشاخج صحابته كما نوار لا سمل
بلغة الآخر قوله وموافقا لما هو من ذلك النوع المسي بيرواية الابا عن الابنا
احضر من مطلقه اي من مطلق ذلك النوع المسي بيرواية الامام بر عن الاصاغر
قوله والصحابة عن اننا يعين لو قدمه وجعله مثالا لرواية الامام بر عن
الاصاغر كان اولي بكنهه واعني طريقا لقوم حيث جعلوه نوعا من باب التصريح
ومثاله رواية العباد لثلاثة الاربعة وعمره على وانس ومعيته واي هرة
عن كعب الاحبار قوله والشيخ عن تليذه هذا ما قدمه في بحث السابق انما كابد
من تقبيد المسئلة بما اثريا اليه ثم **تقريب** لعل في قوله الابا عن الابنا
تقليبا او بنا على اطلاق الاب على الحد حقيقة وجماز او كذا لا سيما عن ابيات
ويمكن دعوى الجري على الغالب ايضا فتدخل الاجداد وابناء الابرار فوايد معرفة
هذا النوع الا من رطل تحريفه نشأ عنه كونا لا يزايا مثال رواية الابا عن الابنا ورواية
العباس عن ابيه عمه والفصل وروايته واييل بن داود عن ابيه بكره وروايته
الخطيب من رواية عترة بن سليمان التي تليها حديثي في قال قال حديثي انت عن ابي
عن الحسن قال روي كلمة من حجة قال ابن الصلاح وهذا طريق يجمع انواعا قال ابن الصلاح
واكثر ما روينا لاب عن ابيه ما روينا في كتاب الخطيب عن ابي عمرو الدوري في القري
عن ابيه ابي جعفر محمد ستة عشر حديثا روي ذلك قوله وفي عكسه اي ومروايته
الابا عن الابا اكثر وهذا القسم نوعان احدهما ان يكون الرواية عن ابيه فقط
دون حده كروايته ابي العشرة الدارمي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وي عند اصحاب السنن الاربعة قال اياه لم يسم في طريق الحديث واختلف في اسم
ابي العشرة واسم ابيه علي اقول احدها وهو الاشتهر كما قال ابن الصلاح انه اسات
ابن ماله بن قسطنطين فبا تملك ابن الصلاح من خط ابيهم في غيره وقيل في خطه
بالحا المملعة موضع الدار الشاير ان اسمه عطاردين بن بن بن تقويم الراعي الذي
واختلف

م
برق

والصالحين من العالمين

ازین به این جهت

[illegible]

السنه وما كان في بعض الكتب التي لم تكن تحتمل في اذنان فسميت اليها التقي وتقول
لا يحق ان المبتدع من علي الثاني في رخصه اجماع العلويين المتأخرة على جلالة
المصنف وتقدمه في سمي الحفظ والاطلاع ومن حفظ حجة علي لم يحفظ
ن اذا قال خدام قصدها فان القول ما قال خدام

توله واكثر ما دفع فيه التسلل يعني برواية الاباء عن الاباء ما تسلسلت
فيه الرواية باربعة عشر ايام ونفع التسلل في الاباء بتسعة كل منهم روي عن ابيه
فيما رواه الخطيب قال سمعت ابا بكر الخثري يقول سمعت ابي اسد يقول سمعت
ابي الحيث يقول سمعت ابي سليمان يقول سمعت ابي الاسود يقول سمعت
ابي سفيان يقول سمعت ابي زيرو يقول سمعت ابي كبيشة يقول سمعت
علي بن ابي طالب يقول وقد سئل عن الختان فقال الختان هو الذي
يقبل علي بن ابي طالب موالده يبيد ابائنا قبل السؤال ورفع
التسلل فيهم يا ثني عشر ابا ومثل له بما رواه روى عنه بن عبد الوهاب
القمي عن ابيه عبد الوهاب عن ابيه عبد العزيز بن بشر عن ابي كبيشة
عن ابيه الحيث عن ابيه عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ما اجتمع قوم علي ذكر الا حقتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ووقع
التسلل فيه باربعة عشر ومعاينة ما وجد منه كما قاله الشارح روى
له بما رواه ابو محمد الحسين بن علي بن ابي طالب يبلغ عن ابيه ابي طالب الحسن
عن ابيه عبيد الله عن ابيه محمد عن ابيه عبيد الله عن ابيه علي عن ابيه
الحسن عن ابيه الحسين عن ابيه جعفر عن ابيه عبيد الله عن ابيه الحسين
عن ابيه علي عن ابيه الحسين عن ابيه علي بن ابي طالب قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس الختان لعائنة **ثمان** الاولى
توله واكثر ما وقع فيه التسلل ما تسلسلت فيه الرواية مائة ووقت
عليه

عليه عظة البناعي وغيره ووقع في بعض الشيخ واكثر ما وقع فيه ما تسلسلت
فيه الرواية وفيه نظر الثانية اشار بقوله ما وقع فيه التسلل الي
ان اشار هذه الصور من المسلسلات الثالثة يلتحق برواية الرجل
عن ابيه عن جده رواية المرأة عن ابيها عن جدتها ومنها ما رواه ابو
داود عن نهدي عن عبد الحميد عن عبد الواحد عن ام جنوب بنت
نميلة عن امها سويدة بنت حابر عن امها عقيلة بنت اسير بن مضر
عن ابيها اسير قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم ثيابا بعينه فقال زينب
الي ما لم يبيتوا اليه المسلمون فهو له انتهى قوله اشتراك في رواية
ولوله يتجه زمان التحول والتغيير بالاف من بين الهديان قوله فهو
السايق واللاحق اي والاشترار على الوجه المخصوص هو النوع المسمى رواية
السايق واللاحق ويعرف من لطائفه من فوائدها الاس من طن سقوط
شي من اسناد المتأخر مع تقرير حلاوة علو الاسناد في القلوب وطاهر
كلامه انه يسري بذلك ولو قرب الزمن بين موتها ومات في حياة الشيخ الذي
اخذ عنه وقدم بعضهم بما اذا بعد ما بين وثابتهما وبما اذا لم يموتا
معاني حياة شيخهما والله اعلم قوله السلف بكسر السين نسبة الي
سلفه بكسرهما ايضا لقب جده والبرحاني بفتح الهمزة والراء واللام
قوله وماتت ستة ثلاث وتسعين اي يكون بينهما مائة وسبعة
وثلاثون عاما وهذا قوله وقيل بين وثابتهما مائة سنة وثمانية وثلاثون
سنة وقيل اكثر وذلك مني على الاختلاف في وفاة الحفاف لان الجعفي
توفي في شوال سنة ست وخمسين وثمانين والحفاف توفي في ثاني عشر
شهر ربيع الاول سنة ثلاث اربع وخمسين وتسعين وثلاث مائة والشرح
هو ابو العباس محمد ابواسحق السراج والحفاف هو ابو الحسين احمد بن ابي
محمد الحفاف نسبة لعمل الحفاف او يسعها والله اعلم قوله هو غالب

تسلسل
الرواية
بأن

وتلازمهما اذ من جحد شيئا فقد كذب به ومن كذب به فقد جحد به في الحقيقة جميعهما في حكم واحد ومثل واحد ما بالآخر على ما اختاره ابن الصلاح تبعاً لغيره وجزم به العراقي في شرح النظر ايضا فصار نقل النص في شرح البخاري عن جمهور الحديث في مسيلة الحجج بقوله الحديث خبره الراوي وحمل ما قاله الشيخ على النسيان وعليه فمهما سئل عن مختلفين واختاره شيخ الاسلام زكريا الانصاري في شرح لب الاصول وقوله وان كانا يجمع قولهم فان وقع منه ذلك قال بوقف حشوا محلله انتهى يعني لا غنا قوله حجة الشيخ سر به عنه اذ هو موضوع المسئلة ولا غنا قوله فان كان جرماً عنه ايضا ومبين قوله رد ذلك الخبر في محل رده اذ المحدث بما الشيخ تنسده بعد فلا ويجوز بثبوت ثبوت عنه غير الاول ولعل كذب به الشيخ كما قاله الانصاري قوله كذب واحد منهما لا يعينه يعني كذب الاصل في قوله كذب على ارباب هذا لا اذ عدا لانه تمنع كذبه فيجوز النسيان على المذنب وعدا لانه الفرع تمنع كذبه فيجوز النسيان على الاصل ولم يتبين مطابقة الواقع مع ايها فلا يكون قادحا قوله ولا يكون ذلك قادحا اي ولا يثبت بذلك قبح كذب واحد منهما بغيره حتي يكون قادحا في عدالة اكل منهما عدل ثبوت وقد كذب كل منهما الآخر والاخذ بقوله احدهما من الاخر يلزم ما اخرج بلا شرح في الاصح اي في القول الاصح وهو مذهب الجمهور من الفقهاء والتكليفين وصححه جماعة منهم ابن الصلاح قوله وقيل لا يقبل قابله قوم من الخنثية يحتجوا بما قاله الشارح نيبا على الشهادة وهذا القول موافق للاصح في كلامه قوله وهذا لا يقبل استغناء اي حتم من قوله فان عدالة الفرع انما معني لا لا تقبل وفي بعض الشيخ بان عدالة الفرع وهو متعلق بمنعقب قوله وعدم علم الاصل لا ينافيه ربما يستترج منه ان الفرع عالم جازم بانه حدث به يقينا ونظرا فلا يعلم منه حكم ما لو كان الفرع ظاهرا لا اصل في حصوله في صورة

في صورة ظنيها بتقديم الفرع ايضا لا استحالة شيخ الاسلام بتقديم الشيخ في خبرهما شرحا وعليه اختارته في شرح لب الاصول في تقديم الفرع على الاصل في المسيلتين تقديم المسئلة على النسيان في الاشكال انتهى وموافقا لما قاله الشارح في شرح البخاري كما في قوله والمثبت مقدم على النسيان في ذلك ليس هذا يحية لان في مسئلة كذب ييب الاصل جزوا الاصل نافي والفرع مثبت وليس الحكم بينهما للمثبت بل للنافي في الاخوان بقوله لان المحقق مقدم على الظنون والفرع مقدم على التزديد انتهى ويحوى قوله بيب في قوله على انما في الصواب ان يقول على التردد وانتهى ويمكن ادفع بالتجوز وموجب قوله دام قيا سر ذلك بالشهادة فتمت القياس معنى المساواة فعداه بالبا اوسي بمعنى على قال في ظاهره انه جواب سوال المتدبر وحاصله جواب بالقدار وهو لا يثبت حتي يكون وارد على العللة الجامعة وهذا ليس كذلك انتهى ولا يخفى انه رد لقياس المخالف كما اشرنا اليه ان القياس ان الشهادة اضيف من البر رواية حيث ثبتت رواية الفرع مع عدم تعدد رواية الاصل لم تقبل شهادة الفرع الا حيث تعددت شهادة الاصل وحاصله ان الشهادة والفرع في باب الشهادة اضيفوا واشهد منهما في باب البر رواية ولا تشك انه فارق وارد على العللة الجامعة فلا تكن من انفا فليين قوله على تقريرة المذهب الصحيح وهو المعبر عنه بالاصح السابق ولو عبر به هنا ايضا كان لظهور وصفي يكون كثير منهم راجع لمحدث ونسي راجعة لمعني في قوله عن الذين رويها هو من اقامة الظاهر تمام الصبر اذ المراد بالرواية عن الناسين من الشيخ قوله في نفي الشهادة واليمين هي اللفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي باليمين مع الشهادة قوله قال عيدا غير نفي قال في ان كان هذا النظم الغضنة من غير تصرف فكان حق سميل ان يقول احد شي اعدوا وروي عن ربيعة عني اني حدثته عن ابي اتيقي وما يدعي النصارى

منه

في الفضة ان بعض طرقها حديثي ربيعة وهو عندي ثقة وبعضهم يستقطه
 فلم يعرفه قال لا ولا وديان سبب عدم معرفته سهيل له انه كانت اصابته
 غلة اذهبت بعض عقله وبشيء بعض حديثه قوله ونظايرها كثيرة منها
 رواية الخطيب عن معتبر بن سليمان قال حدثني ابي قال حدثني انت عن ابي عن ابي
 عن الحسن قال سمع كلمة رجلة قال ان اصلاح والنوي هذا مثل الطريق يجمع
 ان اعلم ان العلم منها رواية المحدث عن ابنه ورواية الاكبر عن الاصغر ورواية
 التابع عن تابعه ورواية ثلاثة بايعين بعضهم عن بعض والله حدث
 واحد عن نفسه قال وهذا في غاية الحسن والغاية وتل ان يجمع ذلك حديث
 غيره قوله كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلانا قال حدثنا
 فلان وغير ذلك من الصنيع اشار بما ذكره اليه لا بد ان تتخذ صبغة ايامهم
 لفظا من اول السند الي اخره قلا في الحكماء حيث جعل من ان يكون الفاظ
 الا في جميع الرواة قال في النصارى ان اختلفت كقول بعضهم
 سمعت وبعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا وما قاله الشارح مودا عليه
 الا كثر من قوله القولية من السلسل بالان القولية قوله صلى الله
 عليه وسلم لما اذا في احبك نقل في دير كل صلاة اللهم اعني على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك فانه سلسل بقول كل من الرواة الي احبك نقل
 قوله بنوا شهم بالله لقد حدثني فلان قال ان البخاري تارخية شهم
 بالله لقد اخبرني ابو عبد الله الاديب شافعية باصممان عن ابي طاهر بن ابي نصر
 التاجران عبد الرحمن بن محمد بن اسحاق بن زنده اخبره قال شهم بالله لقد
 اخبرنا ابو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن يونس قال شهم بالله ان ابو
 القاسم عبد الله بن محمد بن ابراهيم الجرجاني قال شهم بالله لقد اخبرني ابو
 الحسين بن القاسم بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب قال شهم
 بالله لقد حدثني احمد بن عبد الله الشيباني اخبرني قال شهم بالله لقد
 حدثني

السلسل

حدثني الحسن بن علي العسكري قال شهم بالله لقد حدثني ابي علي بن محمد قال شهم
 بالله لقد حدثني ابي محمد بن علي بن موسى قال شهم بالله لقد حدثني ابي علي
 بن موسى قال شهم بالله لقد حدثني ابي موسى بن جعفر قال شهم
 بالله لقد حدثني ابي جعفر بن محمد قال شهم بالله لقد حدثني ابي جعفر بن محمد
 قال شهم بالله لقد حدثني ابي محمد بن علي قال شهم بالله لقد
 حدثني ابي علي بن الحسين قال شهم بالله لقد حدثني ابي علي بن ابي طالب
 قال شهم بالله لقد حدثني محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 شهم بالله لقد حدثني جبريل وقال شهم بالله لقد حدثني بكرايل
 وقال شهم بالله لقد حدثني اسرائيل عن الموح المحفوظ انه يقول الله
 تبارك وتعالى يشار به الخو كعبا وشر قال الشارح في بيان الخبر ان هذا
 المتن بالسند ابي علي بن موسى بن جعفر بن نعيم في الخليفة يستدل فيه من
 لا يعرف حاله الى الحسن العسكري ايضا لكن لم يذكر فيه الاجيريل قال
 يا محمد يشار به الخو كعبا وشر والشر اوردوا ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابراهيم بن قيس قوله او الفعلية من السلسل بالفعل قوله في هوية تشك بيدي
 ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث
 فانه سلسل بتشريك كل من رواه بيده بيده من روي عنه قوله
 او القولية والفعلية معهما مظهر ان اوينا فله منع المثل ولا منع
 الجمع ومن السلسل بالقول بالفعل جميعا حديث ابي لا يحد حلاله
 الايمان حتى يورث بالقد خير وشره حلوه برة قال وقض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم علي خيتمه وقال امت بالقدور فانه سلسل تشريك بينهم
 علي خيتمه مع قوله امت الخ واعلم ان اقسامه كثيرة اذ منه ما هو سلسل
 بن من الرواية لا سلسل بفعل الاظهار يوم الخميس او بكها سلسل
 باجاءه الدعا في الملتزم او بتارخية ككول الراوي اخر من يروي عن شيخه في غير

ذلك من انواعه وتقسيمها كما ذكره في انسابه انا هو تمثيل كما فعله ابن الصلاح
 عنه وانما ذكر من انواعه ما يدل على الاتصال لئلا يزل الصلاح ومن تضيفه
 المسلسل اشتغال على مزيد الضبط من الرواية قال وخير المسلسلات
 ما كان فيه ولا في غيره انما لا يسمع وعدم التدليس ولا يكاد المسلسل
 يسلم فيه ضعف من ضعف ما في اصل المتن فليس بلا زور وهذا علم قوله
 المسلسل بالاولية كما في حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن
 فانه انما صح تسلسله الى سفيان بن عيينه وانقطع فيمن فوطة خلافا
 لمن وصله من الرواية اذ لم يصح قال الاشار قد روي الحديث المسلسل
 بالاولية من ثلاثة طرق من اوله الى مثناه والثلاثة هم من اصح
 مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بسورة الصفة قال الحافظ السيوطي رحمه
 الله تعالى والمسلسل بالحفاظ والفقهاء ايضا بل المسلسل بالحفاظ
 يفيد العلم القطعي كما ذكره الحافظ ابن حجر انتهى وقد حصل لنا اخذ غالب هذه
 المسلسلات من رابع اعظمها من المتشعبة ورواه احمد قوله المشار
 اليها في اخره اشار به الى ان الاداء للمحدث الذي روي قوله على ثلثي الخ
 لو استقر على كان اذ لم يقدّم مرارا وقد اختصر هنا اختصارا عجيبا حيث
 ضمن الكلام على صيغ الاداء وجوه التخلل وهي ثمانية ايضا كما سيأتي وما جمعه
 مع ما قبله بالواو في مرتبة واحدة وما ابتداء يتم كانت مرتبته دول
 مرتبته قبله قوله او بالاجازة سيأتي انه على طريق التلخيص كما سيأتي
 ان قوله كتب في اي باب اجازي عند المتأخرين فاب
 الحديث في انكنا بتدوين اللفظ حدثنا علي بن ابي ابي وهو المشهور وبعضهم
 يختصرها عليا وبعضهم علي دشا واختصرها ايضا اخبرنا علي بن ابي
 المشهور وبعضهم يختصرها علي ارغا جذا الحنا والبا واختصرها البيهقي
 علي ابنا قال شيخ الاسلام ويختصر حديثي علي شيئا ودفني دون اخير في دون
 ابنا

سبع

ابنا وابنا في انتهى وذكر ابن حجر ابنا يختصر علي ابنا ولا ولا هو المتقول
 وبعضهم يرون قال ابو الفتح في الاسناد بصورته في قال ابن الصلاح
 وحدهما يرون منها خطأ عند المحدثين ولا يد من النطق بها حال الفقرة
 لكنه قال في تناوبه ان الصحيح ان عد بها النطق بها حال الفقرة لا يبطل
 السماع وان اخطا فاعلمه وجزم به النووي في شرح مسلم كما ياتي لنا قوله
 عنه واستظهره في تقريره قال للعلم بالفضوء ويكون ههنا من الخذولة لانه
 الحال عليه وعمد ايضا حذو قيل له في مثل نري علي فلان قيل له اخبرك فلان
 قال ابن الصلاح وينبغي للمقاري النطق بها قال ودفع في بعض ذلك
 نري علي فلان حدثنا فلان قدما ينطق فيمن يقال لا يقبل له لانه اخبر
 لانه لم يصح اذ لو قال قيل له قلت حدثنا صح وكتب المحدثون في كتبهم
 اذ جمهور بين اسنادي حديث ابنا سيده عند انتقاله من سنة لغيره
 بالنقص مفردة مبرمة واختلفوا هل ييختصرة من الحابل او من الحديث
 او من الغويل او من صح وهل ينطق بها او بما رويها عند الرواية في الفقرة
 او لا والاصح انه ينطق بها في الفقرة من ضرورة كما قاله ابن الصلاح وغيره
 والاصح المقادح قول ابن اسناد الى اخر كما قاله السانوي وخلافا لقول ابن
 الصلاح انما مختصرة من صح ليل لا يتوهم ان حديث هذا الاسناد حفظه بل لا
 يركب الاسناد انما في علي الاول فيجعل اسنادا واحدا قوله قد روي عنها
 لاشك ان عن وان من صيغ الاداء لكن هلها محمولتان علي الاجازة او
 علي السماع ياتي بيان ذلك بعد وقد اشار ان قتال وحكم ان في ذلك
 حكم عن اذ المحدث بها الاخبار والتحديث فان حكى لها ذلك كحدثنا فلان
 ان فلانا اخبره فيمن يشرح بالسماع انتهى وما اشرنا اليه تندفع الحيرة
 الناشئة من قوله المختلة للسماع في الذي ذكره لبيان احتمالها في حد
 ذاتها مع قطع النظر عن الاصطلاح الا في بيانه قوله وهذا في المختل لما ذكر

من اصبح مثل قال وذكر روي يريده مجردة عن الجار والمجرور والعلل على انصار
 نحو قال لي ولنا قال ابن الصلاح وهي جيبية اوضح العبارات اما اذا لم تنفرد
 عما ذكرنا فهي في مرتبة حديثي وان غلب في عرفهم استعمالها في الحالة هذه
 فيما سمعوه من الشيخ في المذكرات اذ هي به انشبه من حديثنا كما قال ابن
 الصلاح وهي محمولة على السماع ان علم المتقنين الراوي والشيخ وسلم قابليها
 من التدليس ولا يتقيد ذلك بصدق ورها من عرفانه لا يروى لها الا
 من سمعه من لفظ شيخه خلافا لادعاء رواتنا لابن الصلاح والجمهور
 وهو المعروف بالمحفوظ قوله فاللفظان الاولان في العلم ان الصنف
 سلك ههنا مسلكا من الاختصار عجيبا حيث اتي بصيغ الاداء بجملة الا
 ثم فصل احكامها بيوتا في جمل تفصيلها وجوه التخل بقوله من سمع لفظ
 الشيخ ولم يقرأ بنفسه الى آخره قوله صالحا ان في صلوحها لما ذكره
 لا يمنع من استعمالها في غير كافي لقراءة علي الشيخ وان كان الاجوز فيه
 قرات او قرى عليه وانا اسمع ثم حدثنا او حدثني واخبرنا واخبرني
 اوانبانا او انباني لكن لا بد من التقيد بقراءت عليه او قراءة عليه
 فيما بعد ثم اما سمعت فلا على الاصح خلافا لما لك والسفياني من حمل
 عليا اذا قال سمعت علي فلان واما اطلاق الحديث والخبار
 فيما سمع عرضا لفظ الشيخ فمتنع عند احمد بن حنبل ويحيى التميمي
 والنسائي وابن المبارك قوله من لفظ الشيخ هذا اعلى وجوه
 التخل الثابتة عند الجمهور من الحديثين وغيرهم سواء حدث من
 حفظه ارب كتابه ام لا ان تخديشا ولا لكن الاملا على عندهم
 كما ياتي في كلام الشارح لما فيه من مزيد تخوفا للشيخ والطلاب
 او الشيخ مشغول بالحديث والطلاب بالكتابة عنه فيما بعد
 من القلة واقرب الى التحقيق مع جريان العادة بالتأبلة بعد
 قوله

قوله بما سمع الظاهر ان الباء داخلية على المفعول ولا بد من حمل المفعول
 ايضا على الاضافي اي لا خبرنا مثلا والا سمعت كحدثني ولو جعلت
 داخلية على المفعول عليه والمفعول التحديث اذ كان مطلقا من غير
 تقييد استقام قوله وفيما دعى المرفق بينهما تكلف في محض المرفق
 المتكلف ان حدث اشدا شعارا بالنطق والشا فمنة من الاخبار واكثر
 ما يكون فيما بالواسطة فالأخبار اعم من التحديث قوله لكن لا تقصر
 فالاصطلاح يعني بين الحديثين قوله عند المشائفة يعني جهورهم كما بن
 خرج والاولا يعني دأب وهب والمشافعي ومسلم والمراد بمن تبعهم من
 وانقم على ذلك من الغارثة بل عن صاحب الانصاف للنسائي في
 الخلافة في الفرق المذكور وبعضهم عزاه للاكثرين وهو المشهور عن
 النسائي والاصطلاح وان كان لا مشاحة فيه لكن خطا جماعة من خرج
 عنه عند الالباس قوله واما غاب المغارثة اي معظم الحجازيين
 كمالك والزهري والفظان والبيهقي حقيقته واحد في حديثه وسفيان
 ابن عيينة ومعظم اهل الكوفة وهو مذهب البخاري فلم يستعملوا هذا
 الفرق ولم يعرجوا عليه بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى احد
 واجازوا اطلاق التحديث عليا لخد عرضا كالاطلاقه فيما سمع من لفظ
 الشيخ خلافا لاحد كما مر قوله في الصيغة الاولى صيغة المرتبة
 الاولى يشمل سمعت وحدثنا وقوله في الترتيب الثاني والثالث والرابع
 الحث ترتيبه على رادة هذا والاسماع قوله مع غيره يريد ولو
 واحدا وهذا التفصيل الذي قاله هو الذي اختاره الحاكم وقال
 انه عهد عليه ائمة عصره رجوه قال ابن وهب ما قلت فيه
 حدثنا فهو ما سمعت من الناس وما قلت فيه حديثي فهو ما سمعت
 وحدي الا ان هذا ليس بواجب ولكنه مستحب للابا في خبرني

اصحح
في اسماء

فلا شك هل سمع وحده اوسع غيره احتمال ان يفرد الضمير لان الاصل عدم التيادة
قوله وقد تكون النون للتعطية وكذا قد يكون حدثي مستملا فيما سمع مع الجماعة
قوله واولها اصحها شرحه الشارح بما يجب لتثبت الضمير حيث رجح
الضمير الاول للراتب والثاني للصنيع كونه وبما يبعد عن المراد اذا المراد ان سمعت
اصح صيغ الاداومي اول مراتب اذ اولها مرتبة لا صيغة لان اسم التقيل
بعضها ايضا فلو جمع ضمير اولها لصيغ الاداوي السلم من كل ذلك ومن ايهام
وهو احدثني في الاصح الاربع والمضارع قوله انه يطلو في اذ اسماع لفظ الشيخ
الذي هو احدث وجمع النخل وارفعها كما سمعت وحدثنا واخبرنا واخبرنا
وابنانا وقال لنا وذكر لنا فيكون جميع ذلك اتفاقا كما حله القاضي
عياض قال ابن الصلاح ينبغي فيما شاع استعماله من هذه فيما سمع من
غير لفظ الشيخ ان لا يطبق فيما سمع من لفظه لانه من الابهام والالياس
قال العراقي وما قاله القاضي بنحوه اذ لا يجب على السامع ان يبين هل كان
السماع من لفظ الشيخ او عرضا لغرض ينبغي عدم الاطلاق في ابنانا بعد
استثمار واستعمالها في الاجازة لانه يودي في استغاط المروي بها عند
من لا يخرج بالاجازة وما قاله بنحوه لكن اذ اطلاق غير ابنانا الى ما ادي
اليها اطلاقها من استغاط المروي كان الحكم كذلك والجملة اصحها سمعت
تحدثنا وحدثني ومثلها ما قال لنا وقال لي وذكر لنا وذكر لي ثم اخبرنا
واخبرني ثم ابنانا وابنانا الان اخبرنا واخبرني فيما سمع من لفظ الشيخ
كثيرا ابنانا وابنانا فيه قليل الاستعمال قال ابن الصلاح وهذا كله
لان قيل ان يشيع تخصيص اخبرنا بالعرض بمعنى القراءة على الشيخ كما كان
ابنانا وابنانا للقراءة عليه قيل استثمار استعمالها في الاجازة وقد مشي
المصر على تقييد ابن الصلاح فخص اخبرنا بالقراءة على الشيخ وجعل الابنا
كالأخبار الا في عرب المتأخرين **نعم** سمعنا ان وجوه الاختلاف

وتخله

وتخله عن الشيوخ ثمانية سقا رتبة المراتب فاعلاها سماع لفظ الشيخ ثم القراءة
على الشيخ وسماعها على الاصح ثم الاجازة المتأخرة المروية بالاجازة وهي اعلا
الاجازات بل زعم قومها في مرتبة السماع للقراءة على الشيخ وقوم انهما اعلا
منها ثم المكاتبة من الشيخ بشي من مروي به او تليفه او تليفه ويرسل به الى
الطالب سمع ثمة بعد تحريره ثم اعلام الشيخ الطالب لفظا بشي من مروي به ثم
الوصية من الشيخ عند موته وسوم للطالب بالكتاب ونحوه ثم الوحارة
وقد ذكر المصنف هنا منها سماع لفظ الشيخ والقراءة على الشيخ وسماع القراءة
على الشيخ وذكرنا فيها فيما ياتي في بيان الكلام عليه ثمة قوله لانها
لا تختمل بواسطة اي بخلاف حديثي وما معه فانه يحتملها وهذا معني
قوله سمعت لا يقبل التأويل وحدثني وما معها يقبله وان كان الذي في
التعريف قد روي ان الحسن البصري كان يقول حدثنا ابو هريرة وحدثنا
اهل المدينة وانا بها كما كان يقول خطيب بن عباس بالبصرة ويريد خطب اهلها
والشهر ان الحسن لم يسمع من ابي هريرة بل قال يوشى بن عبيد الله ما راه قط ثم بالتقدم
من ان سمعت راجحة لما ذكر صحيح لكن احدثنا واخبرنا كما قال ابن الصلاح جهة ترجيح
عليها من جهة انها لا علمي ان الشيخ رتاه الحديث وخطيبه وقصده
بتحليله اياه ورواها قوله تدليس اي وعلى قوله ضعيف باطلاق حدثنا
فيما اخذ بالاجازة والظاهر ان تدليسا مفعولا لاجله اي انه قد يطلق
حدثني وما معه كقصد التدليس وهو كقولك ما علم مما روت في عن المصنف ان يقال
اجازة خرج من التدليس وهو كقولك ما علم مما روت في عن المصنف ان يقال
في تقرير قوله لان حدثني بطلو في الاجازة تدليسا هذا يد له عليه ما روي
ثم قصة الرجل الذي يقتله الدجال ثم يحياه فيقول عنه ذلك اسمداك
الرجل الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن العلوم ان هذا
الرجل لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم واما يريد حديثنا جماعة المسلمين

انتهى وانما من بقوله هذا يدل على جواز الاطلاق لا على الاطلاق تدليسا
 المستشهد عليه ولا علم في كونه ما يقع في الاملا للوفاء بدله وخصوصا
 ما يقع في الاملا كان اسب وروي من هذا التقدير الذي لا يطاق بقية المتن وان كان
 جاريا على ما اصطلح عليه في شرح الشرح بالمتن وجعلها شيئا واحدا على انه بناء هذا
 الذي حمل المتن عليه ان كان مراد الله في قرينة عليه وان لم يكن مراد الله
 الداعي للمحل عليه ونقصه لتبني الغاية بعارضة ترك منه من اول الامر
 والاحتضار المحل محتب وبالحيلة كما كان في الاملا في مواضع الاربع كما يصح
 بكلامهم من خارج وانما كانت كذلك لما فيه من شدة تحيز الشيخ والراوي
 اذا الشيخ مشتغل بالحديث والراوي بالكناية عنه فما ايو من العقلة
 واقر الى التحقيق مع جريان العادة بالمقابلة بعد ان انتهى كلام بعضهم
 قوله والرابع وهو قرأت عليه الخ اعلم ان القراءة على الشيخ تسمى العرض
 لعرض القاري الحديث على الشيخ كما يعرض لقارئ على القاري ومع كونهما من
 وجوه التخل اذ في السماع من لفظ الشيخ والاحيد عندهم في اذ التخل
 لها ان يقول قرأته على فلان ان كان العرض بنفسه او قري عليه وانا
 اسمع ان كان بقراءة غيره ودونهما الادب كل ما تقدم في تادية السماع
 من لفظ الشيخ ما عدا سمعت لكن مع التقييد بقوله قراءة او يقول فيقول
 حدثنا فلان بقري في عليه او اخبرنا فلان قراءة عليه او بقري في عليه خلافا
 لمزجوا اطلاعتها ولمزجوا اطلاق اخبرنا دون حدثنا واما جمع الصغير الفصل
 بصيغة الاداء افراده قال الذي اختاره الحاكم من لقيته من اهل العصر
 ان السماع بقراءة غيره بقولا اخبرنا بالجمع وان القاري بنفسه يقول
 اخبرني بالافراد وقد روي الترمذي عن ابن وهب نحوه حيث قال ما قلت
 فيه اخبرنا منهم قري في على العالم وانا شاهد وما قلت اخبرني فهو ما قرأت
 على العالم قال العراقي في كلام الحاكم وابن وهب ان القاري يقول اخبرني

سوا سمع معه غيره ام لا وقضيته ان التقييد ليس بواجب وبه جزم في القتيه
 حيث قال وليس بالواجب لكن رخصا لا ليس بالتقييد في صيغ الاما على
 الوجه المشروح بالواجب عندهم لكنه رخصا على طريق الاستحسان
 للتمييز بين احوال التخل ومحلها اذا علم ضرورة حال الاخذ عن الشيخ فان
 شك في الاخذ كان وحده اوسع غيره فاعتبار الوحدة كما قال به البعض
 هو الظاهر اذا الاصل عدم غيره لكن حكى الخطيب عن البرقاني انه كان يقول
 في هذا فرائنا قال العراقي وهو حسن لان سماع نفسه محقق وقراءته شك
 فيما الاصل عدمها ولان افراد الضمير يقتضي قرأته بنفسه وجمعه
 يمكن عمله على قراءة بعض من حضر السماع بل لو تحقق ان الذي قرأه غيره فلا
 بأس ان يقول قرأنا قاله احمد بن صالح حين سئل عنه وقال التقييد قرأنا
 على ما دلل مع انه قري عليه وهو يسمع انتهى ويمكن حمل كلام من اختار اخبرني
 على من تحقق قراءة نفسه وشك هل سمع معه غيره ام لا ثم اذا شك
 في القراءة ايضا لا يتعين قرأنا بل شك اخبرنا كما يفهم من كلامهم بالروي
 والله تعالى اعلم **تمت** ان لابي قال النووي جري عادة اهل
 الحديث بخلاف قال ونحوه في بابين رجاله لا سناد في الخط وينبغي
 للقاري ان يلفظ بها واذا كان في الكتاب قري على فلان اخبرك
 فلان فيقول القاري على فلان قيل له اخبرك فلان واذا كانت
 فيه قري على فلان اخبرنا فلان فيقول قري على فلان قيل له قلت
 اخبرنا فلان واذا تكررت كلمة تا كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبي نايم
 بحدوث واحداهما في الخط فيلزم بهما القاري فلو ترك القاري
 لفظ قال في هذا كله فقط اخطا والسماع صحيح بل علم بالمقصود بكونه
 هذا من الحذف لعلنا نعال عليه انتهى من شرح مقدمة مسلم له
السايب اذا قرأ الطالب اسنادا شيخه بالكتاب

او الخبر قال في اول كل حديث منه اذا انتهى ما قبله وبه قال احدنا ليكون كانه
 اسنده لصاحبه في كل حديث ولو قال في كل مجلس من مجالس شيخه وبسندكم
 يعني لماضي لا فلا ن يعني صاحب الكتاب والخبر قال احدنا كني وقد جرت
 العادة باعادة السند يوم ختم الكتاب لاجل من يتجدد والله اعلم قوله
 لمن قرأ بنفسه لا فرق فيما قرأه بنفسه وبين ما قرأه من حفظه وبين
 ما قرأه من كتابه او كتاب غيره كما ان السامع بقراءة غيره كذلك
 ولا بد من كون الشيخ في جميع الوجوه حافظا لما قرأ عليه او يكون بيده
 اصله او يبد ثقة غيره ولو انقاريا ويكون هناك ثقة يحفظ القدر
 مع استماعه لما يقرأ على الشيخ وتمييزه لايامه **نسب** الاصل
 المقابل باصل الشيخ او باصل اصلا يفور عنه له حكمه والله تعالى اعلم قوله
 خبر من التفسير بالاخبار سوا ذلك اخبرني را حينا يل ويش قرانا ايضا
 لانه اضع محتمل العملية والاسمية ويكون اسم تفصيل ايا شدا فصاحبا
 بالنسبة لا خبرني واما بالنسبة لقرانا ولا خبرنا فقيه اقصاح
 تشبيه قد من ان معناه لغة الايقاظ وعرفا عنوان البحث الذي
 بحيث يعلم من الكلام السابق على طريق الاجمال وحمله استاذنا على
 الغاب وقد يستعمل في غير معلوم لا نقض بلا ولا جمالا قوله
 محمد الجهمي بل اجمع المحدثون على صحة الاخذ بالنقل لها والسر
 يقيد واما خلاف فيها بل كان ما لا يتكرر على الخاف فيها ويقول له كيف
 لا يجزئك هذا في الحديث ويجزئك في القرآن مع ان القرآن اعظم والا حياط
 فيه او لي قوله حتى بالغ بعضهم المراد ابن ابي ذيب وابو حنيفة
 واحتجنا على ذلك بان الشيخ لو سمى بيمينه المطالب الرد عليه اما الجمله
 او لهيئة الشيخ ارفع ذلك محلا والطلب قوله جرد بفتح الجيم
 تحت جمع معناه كثير من الجور يضم للجيم وهو الكثرة قوله منهم
 البخاري

البخاري والله ومعه على الكوفة ومعه على الحجاز والاصح ترجيح السماع من
 لفظ الشيخ على القراءة والمرض عليه كما هو رأي جل علماء خراسان وقد
 يعرض يا بصير العرض او لي كان يكون الضابط اعلم واضبط الشيخ في حال
 عليهما وعينه في حال قرأته قوله والاشيا قد منا حكمة عند قوله
 دار لها اصروا وقال قال المراد الطبقة الوسطة بين المتقدمين
 والمتأخرين لا يذكر ذلك لاشيا الا مبتدأ بالاجازة فلما كثر واشهر
 استغني المتأخرون عن ذكره قوله بمعنى الاخبار وجنبه فيفرد لمن
 قرأ بنفسه ويجمع لمن سمع بقرأة غيره عليا هو الاخر السابق تشبيهه
 قال في قوله في غير المتأخرين قلت المقام مقام الاضمار لتقدم
 ذكرهم وهو اخصر انتهى يريد ان ذكرهم تقدم في قوله الا في غير المتأخرين
 قوله كثر ثلها ان حيث لا افصاح كما مر قوله وعن عنه المعاصرون
 المعنونة بصدور عن الحديث اذا رواه بكلمة عن قلاد من غير بيان
 التحدث او الاخبار او السماع وحملها على السماع والاتصال قال
 الخطيب اجماع ائمة النقل البخاري وغيره قوله فالحال ان تكون رسالة
 محتمل ان كانت من ابي واستقطعة ان كانت من غيره فالاول للشموع
 ومحتمل ان المراد انه يعبر عنها بكل من هذين المقيمين على التخيير قوله
 بشرط حملها على زيادة مستغني عنها وانما ذكرت لاجل الاستشكال الذي
 في المتن مع تقدم قوله بخلاف غير المعاصرين فلو اخره كان اولي قاله في
 وهو بين الاقوله فلو اخره الى فان الذي ظهر لي في ضمنه ان مراده
 انه كان الاولي ان لا ينفصل بين قوله الا من مدلس وبين قوله
 وعن عنه المعاصرون محمولة على السماع ويؤخره بعد قوله الا من
 مدلس ويبسط قوله بشرط الخ ولا شك بعد هذا في احتجائه
 على المصنف قوله ثبوت المعاصرة سوا ثبت المعاصر اوله وهذا

راي نياكي لا خبا

نقطة

راي سلم وجماعة قوله فالحق اي النسخة منه ليست محمولة على السماع والا
ولو قاله ثانيا محمولة على عدم السماع كان اولي لا اجتماع ما قاله للمقول
بالوقف قوله وقيل يشترط هذا قول ابن السمعاني وقال ابو عمرو الداني
لا بد من شرط اخر وهو معرفة الراوي بالاختراع من عنده وقيل هو
محمول على لا تقطاع ولو لم يكن الراوي مدلسا حتي يظهر وصلة بحبيبه
من طريق اخر انه سمعه منه لا عن لا تشترط شي من انواع التحمل قال
النوري وهذا سر ودواجر اجاع السلف حكم ان حكم عن عند جرح العلم
كما نقله عنهم ابن عبد البر في التمهيد اذ لا عبرة بالعروف والالفاظ
بل باللفظ والمجاسة والسماع يعني مع السامع من التفسير وقال
ابن دحيما روي بان محمول على لا تقطاع حتي يتبين وصلة له بانه سمعه
من رواه عنه في رواية اخرى والذي اختاره العراقي ان كل من ادرك ما
رواه من قصته وغيرها ولم يكن مدلسا شذروا في بعض احوال ويقال فانه
يحكم له ربه بالنوصل على ما قاله ابن عبد البر وغيره مما يمكن ان يراى
نا يعيا ومن لم يدرك ذلك فروي به مرسل صحابي او تابعي او متقطعا ان لم
يسند الي من رواه عنه ولا تقصده وسواي ذلك روي بعض وينبها
وهذه القواعد في تحمل عليها ما خالفها ويترك عليها برده اليه ما قال
ابن الصلاح وكثير من المشيخين في الحديث استعمال عن فيما بعد الحنابلة
في الاجازة فما اذا قال احدهم قرأت علي فلان عن فلان او نحو ذلك لا تظن
به انه رواه بالاجازة ومع ذلك فهو حقيق بالانضال وحاصله ان طافه
عن يحكم بانضاله سماعا في الزمان المتقدم وهو ما جزم به للصواب بانضاله
اجازة في الزمان المتأخر وانما السرا في الصلاح فيه باقطن بذلك ولم يجزم
بالحكم به لان زمنه لم يكن تقر فيه اصطلاح واشتهر فيجزم به قال شارح
وحكم ان في ذلك حكم عن اذ العريكة لها الاخبار والتحديث فان حكى بها
ذلك

ذلك كحدثنا فلان ان فلانا اخبره فهو نصريح بالسماع وما قاله قريب ما روي
ابن الصلاح على الخطابي في زعمه ان ذلك اجازة فراجعه قال شارح وقد
تزوج عن ولا يراد لها بيان حكم انضال او تقطاع بل ذكر قصة سوادكها
ام لا يقتدر محمد وروي عن قصة فلان او ثمانية او نحو ذلك مثاله ما
رواه ابن ابي خيثمة في تاريخه عن ابيه قال حدثنا ابو بكر بن عياش
قال حدثنا ابو اسحاق عن ابي الاحوص انه اخبره انه طلع عليه جماعة
من الخوارج قتلوه واخذوا ماله وان كان قد لقيه وسمع منه الا انه
يستحيل ان يكون اخبره بعد قتله وانما اراد نقل ذلك بتقدير
مضايي محذوف كما تقر اي عن قصة ابي الاحوص تنهي قوله
ويروى في الاشتراط المذكور المختار للشارح قوله واطلقوا علي
الحديث من المتقدمين المشافهة اي استملوها في الاداء انتموه بلا جاز
حيث قالوا شافهني فلان وفيه طرف من التعليل والامام لا نه
لا يتبادر منه الا مشافهة الشيخ له بالتحديث لا بالاجازة كما لا يتبادر
من المكاتبة عند عمل الحديث من المتأخرين الا المكاتبة بالحديث كما قاله
الشارح فيما اذا قال كتب الي لا الكناينة بالاجازة الا يجوز ان حذف
يجوز ان الثاني لدلالة الاول عليه فقوله وهو موجود في عبارة كثير من
المتأخرين ناصح علي المكاتبة والضمير متصل عما يدعي الاطلاق
قوله فيما كتب به الشيخ من الحديث مثل كتب الشيخ كتب ثقة
بانه سواء كان المكتوب له حاضرا بالبلد او غائبا ويكتفي في التقدير
علي الكتاب معرفة المكتوب بالخط وانه عن ذل الشيخ ولعله تقصير
بينة علي روية كفايته ولا انرا انه خطه خلافا لما شرط ذلك
كالحكم بالمكاتبات وقرن بدرجة التباس الخطوط مع التوسع في الرواية ثم
اعلم ان الرواية بما كتب به جازة للمكتوب اليه سواء قرن الشيخ الكناينة

الكتاب المشافهة
تجب الحذف

بالاجازة او جرد هاعلمها على الاصح والمشهور بين الحديثين في الثاني خلافا
لصاحب الحاوي وجماعته وعليه يمكن حمل قولنا لشارح سواء اذن له
في روايته ام لا والصحيح في الرواية ان يقول حدثنا كذا رواية او خبرنا
كثابة او مكثابة وكتب الي بحاقاله الحاكم خلافا لمصنوعه واليت حيث
جوز اطلاق خبرنا وحدثنا لايهما المشافهة بالثقة او السماع والله
اعلم قوله لا فيه اذا كتب اليه بالاجازة عطف على ما كتب به
الشيخ من الحديث قوله بالاذن بالرواية ضمن لاذن معنى الاجازة
بعد ما باليا ولا تخفنا ان يقول في الرواية قوله ارفع انواع الاجازة
بل ذهب جماعة الي انها تعادل السماع كما ذهب جماعة الي انها اعلى منه
والحق انها دونها كما يفهم من تخصيص رغبتهما بانواع الاجازة قوله
او ما قام مقامه اي من قريه ما واصل اصله المتقابل به فيما قوله
او يحضر الطالب الاصل اي او اصله او فرعه المتقابل به ولعله تركه
للمعلم به مما قبله ثم ظاهره ولولم ينظر الشيخ الاصل الذي حضره
الطالب ولكنه ناوله اياه واذا ن له في روايته وهو كذلك ان كان
الطالب الذي حضره واخبره انه من حديثه ثقة واعتمده عليه الشيخ
في ذلك فان لم يكن ثقة بطلت المناولة والاذن الا ان يتبين بعد
ذلك بخبر ثقة ان ذلك الكتاب من رواية نزيله مكان يخشى على ما
اختاره العراقي واما لو قال الشيخ للطالب عند احضار الكتاب
ولولم يكن الطالب ثقة اجزته لك ان كان من حديثي او من مروتي مع بقاء
من الغلط والوسم فهو فعل حسن فان كان المحضر ثقة جازت روايته بذلك
او غير ثقة ثم يتبين بخبر ثقة انه من مروي الشيخ فكذلك لتبين كونه من
مرويته قوله ويقول له في الصورتين انما على يقول خبر الشيخ والمجرد
باللام عايد على الطالب في الصورتين قوله هذا روايتي هذه الجملة منقول

القول

القول والرواية بمعنى المروي وقوله روايتي حرج مخرج التمثيل وكذا سمع
ومفرودي ومجازي ومناولي وكتوب به الي مثلا قوله وشرطه اي بشرط
الاخذ به لك الفعل وصحة الرواية به ان يمكن الشيخ الطالب منه اي
من ذلك الاصل المناول او ما يقوم مقامه بقدر ما يروي عنه منها ويصح
منه فرعا ويقتابل به عليه او يقتابل فرعه عليه وقوله ايضا اي كما اشترط
في صحة الرواية بالمناولة اقتراها بما لا اذن قوله بالتمليك اي
وتوب بالبيع فالصحة والهيمنة والعطية نادى قوله واما بالعارية
ربما يفهم من قوله اما بالتمليك واما بالعارية انه لا تتفاوت بينهما كما كتبت
عنه ابن الصلاح الا انه موافق لما خوفي عياض قدماه على العارية فاحذر
منه العراقي وغيره التناوت وان التمثيل ارفع من العارية ولا فرق
بين كون التمثيل لمعناه اوسع او غير ذلك ولا يد من قول الشيخ حين المناولة
هذا من تاييني او سماعي او روايتي عز فلا والله اعلم بما فيه ناره عني
او حدث به عني او نحو ذلك وكذا لو لم يذكر اسم شيخه وكان مدكورا
في الكتاب المناول لم يبان سماعه منه او اجازته او نحو ذلك ولا يحتج بانما
في محله لمع نحو كان ينبغي له ان يقول مثلا لنتدخل الاجازة ولا بد فيمكن
العارية والاجازة ان يقول له مع ما مر في التمثيل فان نسخته ثم قابل به او
نسخته التي استعملها او نحو ذلك ثم رده الي قوله ليتقل منه اي يبيع
منه راشار بقوله ويقتابل عليه اي اشترط المتقابل به يريد بالاصل
او بالرفع المتقابل عليه قوله والا اي وان لم يمكنه الشيخ من الاصل
واذا لم يمكنه لا بتمليك ولا بعارية فان ناله الشيخ الاصل واذا
له في روايته عنه ولكنه استرده منه في الحال الى وهذا ظهر لك
حذفنا الجواب من قوله ان ناوله ويجوز ان يكون من باب تكرير
الشرط فيجزي على يابه والله اعلم قوله فلا يتبين لهازدة

مزية فيه افادة انما صحبة بلائرية وجنية يودى من اصل وائق لاصل شيخه
 او فرع متايل به ولو باخبار ثقة يغلب على ظنه سلاسة من التغيير قوله
 على الاجازة المعينة اي المعين فيها المجازية او المجازية اوهاذا يتبع التبيين
 عليها مجاز ولا يخفى ان المراد المعينة المجردة عن المناوئة وعدم المزية اتمامه
 راي المحققين من الفقهاء والاصوليين لان الغرض تعيين المجازية فلا فرق
 بين حضرته وخيبته واما اهل الحديث فقد جعلوا المجازية عليها في القديم
 والحديث كما لو لم يمسك مرويه عن الطالبه سوا سوا قوله ويعين كيفية
 روايته له ظاهر انه شرط في صحة الرواية بالاجازة ويؤكد ذلك فلا بد
 من تعيين انه يرويه بالقرارة او السماع او الاجازة او المناوئة ولا بد من
 تعيين انه يروي به بالقرارة كبيان كيفية الاجازة ايضا بل لنا ابن الصلاح
 وغيره يتعين على بن يروي عن شيخه بالاجازة ان يعلم ان ما يرويه عنه مما
 تحمله شيخه قبل اجازته له وشكلا ما يتجدد للمجاز بعد من نظم وتاليف
تبيين كلامه مع صراحتة في شرطية ما ذكر يوم وجوب
 تعيين المجازية والمجاز له وتقدم لنا ان ورنه مع الصحة تعيين المجاز له دون
 المجازية فما يفهم من كلامه من تخصيص ما ذكر بالجاز دون غيره خلافا لارجح
 وان كان الخلاف فيما ذكرناه موجودا قال بعضهم ولا تختص الاجازة لان
 علمها بالمجازية مع كون المجاز من اهل العلم كما عير به ابن الصلاح قال لان
 الاجازة تزسيح وتزخيص يتاها له اهل العلم بالنسب ليسوا جتهم اليه
 وتقله الوليد ابو العباس بن بكر المالكى شرط اعز ما له يلقي لا ابو عمر عبد
 البر لا تنبل الاجازة الا لما هو بالصناعة ربي فيما لا يشكل اسناده
 لكونه معروفا معينا والافضل ما حدث عن الجيز مما يسر من حديثه وتقصر
 من اسناده راوية او اكثر لكن تقرر عن الجمهور انه لا يشترط التاهل
 عند التحمل لها **نتمت** الاول اعلم ان الاجازة قد تكون
 بلفظ

بلفظ الجيز سببه بابها اربعه السؤال فيها وقد تكون بكتبه على استدعاء او
 به ولفظ الاجازة باللفظ والكتابة معا احسن من افراد احد ما عن الاخر فيها
 ثريا باللفظ دون كتيبه ثريا بالكتبه دون اللفظ اذا صحت الكتابة سببه
 الاجازة لانها كتابية فان لم يشرها قال العراقي فالظاهر عدم الصحة
 ثم قال قال ابن الصلاح وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذا الكتابية
 في باب الرواية الذي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع انه لم يلفظ بما يري
 عليه اخباره بذلك انتهى قال الشيخ الاسلام وكلامه محمول على ما اذا توي
 بقرينة في كلامه سابقه على كلامه المذكور نقول بمجرد هذا الكتابية اي
 المقررة بالثبوت انما حية ذكر ابن فارس انه يقال اجرت فلانا سموات
 مثلا فيعدي الفعل بنفسه مع اضمار لفظ الرواية ونحوه قال وهو ما خرف
 من جواز الما الذي سيقاه المال من المسانينة والحث يقال منه استجرت
 فلانا فاجازني اذا استعان ما لا رضك او ما شئتك كذلك طالب العلم
 يسأل العالم ان يحيزه علمه فيحيزه اياه قال ابن الصلاح والدروف
 لغة واصطلاحان يقول قد اجرت له رواية سموعاتي امر وياتي
 شعرا بالحرف وبدون اضمار ومن يقول اجرت له سموعاتي فعلى سبيل
 الاضمار الذي لا يخفى نظيره التا لغة قال الشيخ الاسلام واعلم
 انهم كثيرا ما يصحون في الاجازة بما يجوز لي وعني روايته ورايهم
 كما قال ابن الجوزي يلى مروياتهم وبني بصفاتهم ونحوها انتهى قوله
 عنه الجمهور يريدهم وواضح ومنه قوله حكاه الشارح قوله تقوم
 نظام رساله انية بالكتاب اي الذي ينيبه الحديث مجردا عن الاجازة
 والاذن في روايته كما قدمناه فان الصحيح جواز روايته له بمجرد
 الارسال اليه في قوله ولو لم يقرن ذلك بالاذن بالرواية بيان للذهب
 الصحيح وقارق قال المصنف في ما كتبه الشيخ وارسله الى الطالب والمراد

بالكتاب الثاني المكتوب وهو المعبر عنه بالكتاب قوله بين مناولتي الكتاب
 زبيده للطلاب اي بلا اذن لم يجرى روايته حيث لا يجوز له روايته عنه بذلك
 قوله وبين رساله اليه بالكتاب من موضع الى اخره حيث يجوز له روايته
 عنه بولده وان لم يكن معه اذن في روايته عنه **تتم** قيل يقول
 الراوي بالمناولة والاجازة اذا اذني حديثا واخبرنا من غير تقييد
 وقيل يقول كل منهما اخبرنا فقط وقيل غير هذا والاصح عند النور والجمهور المنع
 من اطلاق حديثا واخبرنا فيهما خوفا من حمله على غير المراءى ان الاصح عند الجمهور
 لا بد ان ياتي بما يبين المواقف في كيفية التحمل من سماع او سارلة او اجازة
 بحيث يتيقن كل من غيره كان يقول حديثا واخبرنا فلا حاجة او سارلة
 او اجازة ومناولة او اذن في اطلاق في او سماع او اجازة او سارلة او اذن
 بل لو اباح المجاز للمجاز ان يطلق حديثا واخبرنا لم يحز له اعتقاده لعدم
 انا دقة ولا بد من الاتيان بما يبين الواقع كما مر قوله الوجادة
 بكسر الواو وثقة مريان مرتبها ويصدر موله قصد به المحدثون بيان
 معنى هذا النوع من وجوه التحمل حيث راوا العرب ترقوا بين مصادره وجد
 علي اختلاف معانيه فقالوا وجد بمعنى استغني وجد بالضم ووجد بمعنى
 حزن وجد ابا لفتح ووجد بمعنى اصاب وجودا واهل جراسية
 قالوا لثني الاجازة اصطلاحا اذن لفظا وخطا في خبر الاجازة
 عرفنا ركانها بجيز ومجاز به ولفظ الاجازة قال البليغني ولا يشترط
 قبولها قلت الاجازة لغة التعديته فكان المجاز عدي روايته
 حتى اوصلها للراوي عنه والله اعلم قوله يعرف كاتبه اي سوا عاصره
 او ثريا صرطا هو كلامهم انه لا فرق بين كون صاحب الخط ثقة
 او غيره ولا يبعد انقاره على ظاهره لعدم وجوب العمل الا في شئني ان
 لا يكون الاحث كان ثقة فليست من ثقات وثقت انه خطه فلا اشكال

الوجادة

انك

انك تقول وجدت بخط فلان او قرأت بخط فلان ثم تسوق سند
 ومشته وان لم تثق انه خطه فقل وجدت عنه او ما تاد لي فلان انه
 خط فلان او ما ظننت انه خط فلان وهذا النوع الذي لم يثار له اذن
 سوا ما وثقت فيه بالخط وما لم يتوقف كونه عندهم منقطع او معلول
 الوجادة العارية من الاذن كما قاله ابن الاثير ليست من اسباب
 امر رواية وانما هي حكايه لما روي في الكتاب ولكن النوع الاول وهو
 ما وثقت بانه خطه فيه شائبة وصل لزيادة القوة غير انه لا يورث
 فيه بمن ولا يحدث ولا باخبر لانه دلالة تؤم اخذه عن صاحبه
 سمعا او اجازة قال القاضي عياض لا علم من يقتدي به اجازة النقل فيه
 به لولا ان عدم معد المسند لكونه منقطع اثر في العمل بالوجادة
 وما تضمنته ثلاثة اقوال وجوب العمل على ما جر منه بعض المحققين
 من اصحاب الشافعي وامتناعه تبا على المرسل ومخرجه مما لا يثبت
 وجوازه ونسب للشافعي قال القاضي عياض وهو الذي يضره الجوزي
 واختاره غيره من ارباب التحقيق قال العراقي والاول هو الاصح
 الذي لا يتجه غيره في الاعصار اختاره لفقصور المصنف في الرواية
 بالقرارة او اسماع للمحقق الا للوجادة وقال النووي بانه صحيح قوله
 اطلانه اخبرني اما لوثيقه كما خبرني في ثقات بخطه او بقرا في ذكره
 لم يكن محل خلا في قوله واطلق قوله ولداي اخبرني من غير تقييد
 بخطه فتسبعا في ذلك الى الغلط لان مناه اتنا قوله وكذا الوصية
 بالكتاب قال بعضهم كان ينبغي اثبات في بعد قوله كذا يستقيم اعراب
 المتن قلت اعرابه مستقيم بدونها والوصية مستقيمة وكذا
 خبره واسر الاشارة راجع للوجادة بالمعنى الصدري يعني الوصية
 كالوجادة في اشتراط الاجازة قوله او باصوله اي ولو كلها لكن

في نسخة الكتاب

لام اعلامه صريحا بان يرويه حتى يوافق الاعلام قوله من الائمة
 المتقدمين منهم ابن سيرين كتحسين في ذلك بان فيه نوعا من الاذن وشيئا
 من العرض والمناولة ورويان الوصية ليست بتحديث ولا اعلام بروي
 كابييع علي بن ابن سيرين القابل بالجواز توقف فيه بعد قائل ابن الصلاح
 والقول بجواز الرواية بالوصية زلة عالم بالهم مرد قاييله الراية بان
 ولا يصح تشييمه بواحد من تشييم الاعلام والمناولة فان لمجوزيها استد
 ذكرناه لا يقرر رسله ولا قريب منه هنا وانكره لك ابن ابي الدمر وقال
 الوصية ارفع رتبة من الوجادة بلا خلاف وهي معمول بها عند الشافعي
 وغيره فهذا ادري وتبعه الشارح في بعض كتبه فيما نقله عنه بعض
 تلامذه في شرح الفينة العربي قوله فان كان اي للطالب منه
 اي من الشيخ وجواب الشرط بخلافه فله في ذلك الاعلام المجرى فهو قاصر
 يكن للطالب اجازة من الشيخ فلا عبرة بذلك للاعلام المجرى فهو قاصر
 علي ما بعده كذا اما ما قبله فيعني عنه فيه التضييق بالشرائط الاذن
 معه وباشي عليه في الاعلام هو قول الطوسي قال العراقي والظاهر انه
 القرائي فانه كذلك في المستصفي وذلك لعدم اذنه له وربما لا يجوز له
 روايته عنه لخلل يبرئه فيه وان سمعه واختاره ابن الصلاح وغيره
 وجوز له روايته عنه بلا اذن فترقة من المتقدمين كان جرح صاحب
 الشامل ورويان هذا محمول علي باب الاستيعاف في تحمل الشهادة فكل لا يفتي
 اعلامه بها او سماعه لها منه في غير مجلس الحكم وانه لا بد ان ياذن له
 في ان يشهد علي شهادته لجواز ان يمتنع من ادائها لشك دخله بذلك
 هذا قال ابن الصلاح موقفا مما تناشأت فيه الرواية والشهادة نعم
 اذا صح عند اخذ ما حصل به الاعلام من الحديث رجب عليه العمل به
 وان لم يجز له روايته لان العمل به يكتفي فيه بصحة في نفسه وان لم
 يكن

يكن له به رواية كافي في نقل الحديث من الكتب المعتمدة قبل وفي القول بالمنع نظر
 بوحد من كلام ابن ابي الدمر الذي قد ساه واحد اعلم قوله في المجاز له اي
 سر كان مشتلا علي رصف حاضرا ولا كما يعلم من امثلة الشارح وباشي عليه
 من المنع هو قول ابن الصلاح قال ولو لم يرد لم يسمع عن احد من يفتي به انه
 يستعمل هذه الاجازة ولا عن الشريعة المتأخرة انهم سوغوها للاجازة
 في اصلها ضعيفة وتزود وبهذا التوسع صنفنا كثيرا لا ينبغي حمله فلا
 تنوع بها رواية ولا عمل ونقل الشارح عدم الاعتداد بها في مستقي شيوخه
 ايضا تنبعا لابن الصلاح فلذا جزم هنا بالمنع لكن فدا جازها مما حاشا من
 الائمة المتقدمين يعم من تقدم علي ابن الصلاح ومن تأخر عنه ورجحه ابن
 الحاجب والثوري وغيرهما وقد قال العراقي مع انه ممن يروي بها وفي القس
 منها شي وانا اتوقف عن الرواية بها وقد في بكته والاضيا طرقت
 الرواية فيها واحد اعلم قوله لا في المجاز به صورته ان يعين المجاز
 له ويمس في المجاز به كقوله اجزته لفلان جميع سماعي اجميع روايتي
 اجميع مجازاتي وليس مناه انه عمه في المجاز له لا في المجاز به لانه متعين
 في المجاز له مطلق سواء عمه في المجاز به او خصه كقوله اجزته للسلسل
 جميع روايتي اولهم اولى روايتي الكتاب القلاني او روايتي علي
 اراجح كافي شرح الالفين وغيرها قوله اولاهل الاقليم الخ اشار به
 الي ان التميم علي شمس تارة لا يكون مع رصف حصص تارة يكون
 معه وقوله وهو اقرب الي الصحة الخ وجهه ان التميم الذي معه وصف
 حصص اقرب الي الجواز عند مجيئها بالاجازة العامة من ماليس معه حصص
 كما قاله ابن الصلاح بل قال لاننا في حياض لست احسب بين من
 يروي جوازا الاجازة الخاصة اختلافا في جوازه لا تحصاره بالوقت
 فهو كقوله محمولا ولا لفلان او اخوته قوله وكذا الاجازة

سوعاني

للمجهول في سياق كلامه يعطيه المجاز له مع انه لا فرق في الجهل بين كونه
 في المجاز له او في المجاز به او بينهما فالاول كما جرت لبعض الناس جميعا
 والثاني كما جرت قلنا بعض سموعاتي والثالث كما جرت جماعة من الناس
 بعض سموعاتي قوله كان يكون بهما او مملأ قال قد تقدم
 ان الميم من لم يسم والميم من سمي ولم يميز انتهى قوله وذلك بترك
 ما يعرف به من كنية اولف او حرثة او نسب ولا يخفى عليه ان الابهام
 والاهمال بحريان ايضا في المجاز له والمجاز به كما جرت محمد بن خالد الشقي
 وهما لجماعة ينشأ كونه في اسمه ونسبه المذكورة او اجرت لفلان كتاب
 السنن في مرويته عدة كتب يعرف كل منها بالسنن وحمل المنع بالمعين
 الشتم والكتاب فان تعين جاز كما يقال للشيخ اجرت لي كتاب السنن لا ي
 داود فيقول اجرت لك رواية السنن ويقال اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن
 سمود الدمشقي فيقول اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن سمود الدمشقي لان
 الجواب ينزل على السؤال **فتم** الجهل بالاعيان مع بيان الاسما
 واسما الابا والنسب والخرق وما يؤول به الالتباس ليس من الجهل المظهر
 عندهم حملا على السمع حيث لا يشترط فيه معرفة السمع عين السامع منه
 كما اذا عين للشيخ عدد جماعة على ما شرح في استدعا وغيره فاجازتم
 سواء تصححوا به او جملهم من غير تصححهم واحدا واحدا كما في سماع
 من سمع لهذا الموصف قوله وكذا الاجازة للمعدوم الخ اي سواء كان
 تابعا لموجود او كان خاصا به استقلالا لا لارث كقول الشيخ اجرت
 مروياني او كتاب كذا لفلان واولاده ونسله وعقبه اوله ولم يولد
 له ولو بعد حياة المميز والثاني كقوله اجرت لمن يولد لفلان والميم
 به لانه في الخلاف اصنف من الاول ومن اجاز الاول ايود او السمعياني
 وفعله ايضا فقال لمن سأل الاجازة اجرت لك ولاولادك ولجل الخلة
 يعني

يعني الذين لم يولدوا بعد وحجة المميز القياس على الوصية والوقف للمعدوم
 وعليه حيث يصح ان اذا عطف على وجود كوتفت او وصيت فلانا علي ولا يري
 الموجودين ومن يجدهم الميم في الاولاد كذا قاله الشافعية وما شئ عليه
 الشارح كلام القاضى ابو الطيب فانه رد القسمين جميعا قال العراقي
 ومير العجيج المعتد وجهه بان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز
 به فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تنفع الاجازة له وفارقت الوقف
 والوصية بان المقصود فيهما انضال السند وانضال بين الموجود والمعدوم
 ويلزم بعض اتباع ابي حنيفة رد الامن اجاز الوقف والوصية للمعدوم
 ان يحجز الاجازة له بل يري اوجه وقد تقدم الفرق بينهما قوله لموجود
 او معدوم علق بشرط الخ لم يجعله من قسم الاجازة للمعدوم فقط
 ولا من قسم الاجازة للموجود فقط لانه قد يتركب منهما جميعا كما اشار
 اليه بقوله لموجود او معدوم الخ يجعل اوفي كلامه مانعة خلو لاجم والابن
 الصلاح فلم يفرده بترجمة بل ادخله في الاجازة للمجهول لان فيه جملة
 وتعليلنا واقره العراقي لان الصورة الاخيرة منه لاجمالة فيهما
 اعني ما اشار اليه الشارح هنا بقوله اجرت لك ان شئت وملخص القول
 في المسئلة ان المسئلة تارة تكون في الاجازة ولها صورتان الاولى
 تعليقها بمشئة المجاز له كقوله من شأن اجير له فقد اجرت له او اجرت
 لمن شأن انية تعليقها بمشئة غيره معينا كقوله من شأن فلان ان اجيره
 فقد اجرت له او اجرت لمن يشاؤه قلنا او اجرت لمن شئت اجازته
 وما قاله الصريح فيه ابن الصلاح وغيره معللانه بانه اجازة للمجهول
 فهو كقوله اجرت لبعض الناس قال ابن الصلاح وقد نقل ايضا
 بما قيمه من التعليق بالشرط او اجازهما ابو يعلى وابن عمر بن يحيى بن
 بانه فاع الميم بالمشئة وتارة يكون في الرواية بها بان يقول من شأن

ان يروي عن اجزائه ان يروي عن هذه الصورة عند من يجوز الاوليين
 اولى من حيث ان تنقي كل اجازة فتتوضر الرواية بها الى مشيئة المجاز له فكان
 هذا مع كونه بصيغة التعليق بغير جواز يقتضيه الاطلاق وحكاية
 للمجاز لا تعليق في الحقيقة وايدى يجوز ان يبيع بقوله بقتله هذا بلدا
 ان ثبت مع القول وزده العراقي بان المتابع معين والمجاز هنا مبهم قال
 تعدد وزانه هنا ان يقول اجزائه ان يروي عن ان ثبت الرواية
 عنى قال ابن الصلاح وخوفه للاردي وقوله لا ان يقول الخ يعني انما اذا
 عين فقال اجزائه فلان ان يردوا يجب او يشاء الاجازة عنى بالظاهر
 الجواز وهو لا قوي لا تنق الجوازات جسيمة والساعلم خا غنى
 بقى من انواع الاجازة الاجازة بغير التناهل اجازة كالقوله والناس
 والسندي والحد والطفل الذي لم يميز والذي قاله ابو الطيب والجمهور صحتها
 للاخير لان الاجازة انما هي باحتمال المجاز والرواية للمجاز لا باحتمال تصح
 للمعاقلة وبغيره قال ابن الصلاح وكلامه راوا الطفل اهلا لتحمل هذا النوع
 الخاص ليرد به بعد اهليته حرصا على ثبات سلسلة الاسناد التي
 اختصت بها هذه الامة وعليه تقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وتبيل لا تنفع الاجازة له لعدم تمييزه رتبة قال الشافعي ويؤخذ من الترجية
 السابغة وسو كلام الخطيب صحتها للجهنم ولا تنقل في كل فرع محكمة
 سماعة الا ما فعل بحقرة يوسف بن عبد الرحمن المزني واقراره عليه من كتب
 اسم بعض ابيه من في الطبقة واجازته له بجميع رواياته وعليه قاله الشافعي
 والسندي اولى قال ازاله ما نفع الا واضح الادام سماعة ولا تنقل في الحد
 ايضا لكنه اولى بصحة الاجازة منها للمعروف عند من قال بصحتها له وبعضهم
 بنى الحكم عليه على صحة علمه وعدمها فن قال بجمع قال بصحتها له ومن قال لا يعلم
 فكان وصيته المعدوم واستظهر العراقي وعليه قول الجواز ساون الاجازة

اسماع

السماع حيث لا يشترط فيها الاهلية عند التخل وهو مبني على ان الشاهل فيها شرط
 حسن اما على انه شرط صحة فلا يجوز شي من ذلك ويبنى من انواع الاجازة ايضا
 ان يميز الشيخ الطالب بما سيجعله الشيخ المميز من غير استتار فحمل ثلث
 قال العراقي وانت مني عيان والنوري في هذا النوع من الاجازة انه باطل لا اعتد ادبه
 كما يبطل تركيل من ذكر يبيع ما يملكه ولان الاجازة في حكم الاخبار والمجاز جملة
 كما مر فلا يجوز بما لا خبر عند من لا يفرق بين عطية عليه ما تحمله كاجزائه لا ما
 رويته وما سار به وعدم عطية عليه نعم ان قال الشيخ لطالب اجزائه
 ما صح عندك او ما يصح عندك لانه من سرعاني مثلا كانت الاجازة صحيحة
 وان كان المميز وقت الاجازة غير عالم بما صح عند المجاز بعد ها وكذا لو حذف
 الصيغة قلنا اجزائه بما مر من روايتي سوا حيث عرف الراوي جلال الاجازة او
 بعد ها بطريقه بعينه عليه عندهم انه مما تحمله الشيخ قبلها صحت له روايته
 وفارقه هذا القسم ما قبله بتسليمه بان الشيخ فيما لم يرويه وبعده واما هنا
 فنروي به فكنه قد يكون غير عالم بما رواه فيجوز الامر فيه على ثبوته عند
 المجاز له ويبنى من انواع الاجازة ان يميز الشيخ للطالب روايته ما اجيز الشيخ
 به بان تكون اجازة على اجازة فتعمر من سرع عطية على الاذن يسمع او لا
 وزده ابن الصلاح بان قوله من لا يعتد به من المتأخرين وقيل ان عطف
 على ما ذكره الا فلا رثا في القول وهو الصحيح الذي عليه العمل الاعتناء عليه
 ايم على الاذن بما اجيزه مطلقا ولا يشبه منع الركيل من التوكيل بغير اذن
 الموكل لان الحق هناك لمصلحة فانه يفتقر غرضه بخلافه هذا اذ الاجازة تختص
 بالمجاز له فانه لو رجع المميز عندهم يفتقر رجوعه وهذا القول الثالث هو الذي جوزه
 التقاد ابو نعيم وابن عثمة والدارقطني حتى منهم من راي بثلاث اجازات ومنهم
 من راي بجنس وهو ممن يعتد عليه من الحفاظ كالحافظ ابي محمد عبد الكريم
 الحلبي ثم ينبغي وجوب ان يري الرواية به لا ان يكتفي به

اجازة شيخه وكذا اجازة من رفته من يديه وهم جراحا وتيا مل يتقضاها حتى لا يروى
 بها ما لم يندرج تحتها ثم ما قيل بقبض الجيزين باسبغ او ما حدث به من سوا ذلك
 او باصبع عند المجازلة ونحوها فلا ينعدها حتى يوصح شي من روي عن الراوي لم
 يطلع عليه شيخه المجازلة اذا اطلع عليه بكنه لم يصح عنده لا تنوع له رواية
 بالاجازة وقد روي عنهم بل ينبغي ان يتسوغ له ان صحته ذلك قد وجدته في المتن
 بين صحة عند شيخه وغيره قوله في جميع ذلك يعني ان الاجازة العامة وما
 بعدها قوله ما لم يبين المراد منه اما اذا تبين المراد من المجزول بقرينة صحته
 الاجازة له عند الخطيب وغيره لانه لانه القرينة على التبيين تقوم مقام
 النص عليه والله اعلم قوله فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور قد
 قدنا جواز الاجازة عليه الاجازة وما يصحب الغفلة وقد جوزه النقاد منهم
 الحافظ ابو نعيم الا صعبا في نقل الاجازة على الاجازة تروية جازية وكذا
 جوزه ابو عباس احمد بن محمد والدارقطني والفقهاء الكبار ابراهيم
 النخعي حتى روي ثلاث اجازات ل محمد بن طاهر سمعته بيته المقدس
 يروي بالاجازة عن المجازة وربما تابع بين ثلاث منها قال العراقي وقد
 روي في اكثر من ثلاث اجازات منهم من روي بالبيع ومنهم من روي بخمس ممن
 يعتمد عليه من الابناء الحفاظ كابن محمد عبد الكريم الجلي روي في تاريخ مصر له
 عن عبد الغني بن سعيد الرازي بخمس اجازات لابي له وقد روي بالشارح
 في ما يليه بنت اجازات لابي له ثم الرواية ان انقضت اسما ومن اسما
 ابايهم اني اعلم ان هذا النوع عندهم يشتمل على ثمانية اقسام الاول ان تتفق
 اسما الرواية واسما ابايهم نحو الخليل بن احمد فان الوجود منه ستة على ما
 ذكره ابن الصلاح واكثر على ما قاله غيره والثاني ان تتفق اسما وهم واسما
 ربايهم واجدادهم نحو احمد بن جعفر بن حمدان فانهم جماعة متعاصرون
 في طبقة واحدة والثالث ان تتفق الكنية والنسبة معا نحو ابو

التفصيل المقتضب

عمران

عمران الجوزي بفتح الجيم وسكون الواو فانما اشان بصريان والمناخون منما في
 الطبقة بغدادية ايضا والاربع ان يتفق الاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن عبد
 الله الانصاري فانما اشان ستقاربان في الطبقة والخامس ان تتفق كناههم
 واسما ابايهم نحو ابو بكر بن عياش بن بشارة بن تحت وشين معجزة فانهم ثلاثة متروكون
 عندهم والسادس ان تتفق اسما ومن وكني ابايهم عكر الخاسر نحو صاح بن
 ابي صالح فانهم اربعة ثمانية ولسانك ان تتفق اسما ومن وكناههم او
 نسبتهم فيقع منهم واحد باسمه او كنيته او نسبته فقط مملان ذكر ابيه
 او غيره مما يثير به عن المشارة نحو حماد وعبد الله وابي حمزة بالخالفة الهمة
 والراي والثامن ان تتفق نسبتهم لفظا وتختلف معني كما لحق في التسمية
 او بالذهب اذا علمت هذا فاعلم ان قوله نصا عدا ليس جازا لاسما ابايهم
 بل لاسما ابايهم واسما ابايهم اي قد ذهب الاتفاق من الاسما عدا الى السبعة الكنية
 واللقب والاب والجد والقبيلة وهم جراحا قوله واختلفت اشخاصهم
 قال في قال بعض من ادعي بفضلي هذه الصاعقة قوله واختلفت
 اشخاصهم حتى لا يرد لا فائدة فيه لانه اشخاصهم لا تكون الا مختلفة فحذفه
 او في قلنت هذا التعليل لا معنى له والصواب ان يقال لان لفظا
 الرواية فاعلمت اسما ومن يعني عنه ويمكن ان يقال في جوابه ان هذا بيان
 للمواقع وكثيرا ما يقع ذلك المبلغ انتهى وعندي انه عيان ما قاله فان حتم
 اشخاصهم للرواية المعني ان اشخاصهم اشخاصهم المتعد يكونهم رواية شمر
 انه لم يأت في الجواب بالزيادة في الاشكال والله اعلم وتوالتصوي في الكنية والنسبة
 الواو فيه يعني او قوله الذي يناله ابي علي ربه التسمية وعليه الذي
 يظهر استغناط هذه الواو لان المراد ان هذا النوع جمع الوصفين من غير
 استقلال باحدهما كما قالوه في جملوا من وتذيق فرق بيننا ذلك على
 الوصفية ونقل هذا الى العملية الجنسية فهو متقول من معطوف

ويستوفى عليه وحرف العطف وكذا ما بعده وما اشبههما وانما كان فيه الاتفاق
لا تخاف لقطه وخطه وانما كان فيه الاتفاق لشدة سمياته وهو من قبيل
المشترك اللفظي والمهم منه من يشبه امره لتماثل اشتراك في شئ أو
رواية قوله ونابذة معرفته خشيته في جبان بقدره مضاف
إلى رفع خشيته أو من خشيته واللام يجمع لأن معرفته تدفع الخشية المذكورة
ويؤيد معه منها لا انما توجيها قوله وهذا عكس ما تقدم
من النوع المسمى بالمهملة فيقال ليس كذلك بل ما على حد سواء بحيث يترك
منه ما تارة ان يغفل الاشارة واحدا واخرى ان يغفل الواحد اشين فان المهملة كما
تقدم معان يروي الراوي عن اثنين متقاي اسم اربع اسم الاب والجد اربع
النسب وهذا كما تروي من المتقوي والمتقوي والاسم تعالى الوقت انتهى واقول
فيه تامل ايضا فان المهملة الذي قد مر ان يروي الراوي فيه عن اثنين متقاي
الاسم واسم الاب اربع اسم الجد اربع النسبة وهذا انما يغفل فيه المتعدد واحدا
لا الواحد متعدد اقل من امل والظاهر ايضا عدم صحة ارادة المهملة من
قوله في المجهول من الاشارة بينهما او مبالا لهذا ايضا قوله لانه اي
النوع المسمى بالمهملة قوله وهذا بحيث يمتد اي وهذا النوع المسمى
بالمقوي المتقوي بحيث يمتد وقد عرفت ما فيه قوله وان اتفقت الاسماء
خطا في مراده بالاسماء ما يعم الاكتاب والاشاب ومحوها واعلم ان
هذا النوع قسمان احدهما وهو الاكثر ما لا يخطأ له يرجع اليه لكثرة واما
يبرز ما نقله الحفظ كاسد وجبان وحيث ان ثابتهما ما ينضبط لقلة
احد المشبهين ثم تارة يراو فيهما التخييم بان يقال ليس لم بلان الا كذا
والباقي كذا وتارة يراو فيه التخصيص بالصحيحيين والوطا بان يقال
ليس في اكلت الثلاثة فلان الا كذا واعلم ان قوله سواك ان يرجع
الاختلاف في النقط كيزيد وتزيد او الشكل كاسد واسد يشتمل جميع
النوع

المختلف والمتشابه

انواع المتشابه والمتشابه بواسطته جعل اوفيه لمنع الخلول لمنع الجمع فالاول نحو
الحال بالحاء المهملة وتشديد اليم ليرور بن عبد الله بن مرزبان البغدادي
والجبال بالميم والميم كذلك في غيره نحو محمد بن مهران الرازي وكذلك الحنطاط
والحنطاط والحنطاط الاول بالحاء المهملة ثم النون المشددة والطاء
المهملة لعيسى بن ابي عيسى بن مسلم بن ابي مسلم وكذلك يستعمل في كل منها
والثاني بالباء الموحدة المشددة والثالث ايضا بالمشاء من تحت المشددة
والثاني نحو نزل امر كل من مثل الا ابن سلام الحير فانه عبد الله بن سلام
بالتخفيف والاحبة الجبالي فانه محمد بن عبد الوهاب بن سلام بالتخفيف
والا ابا البيكندري والحمد لله بن سلام بن العرج وجماعته والثالث
حرام بالحاء المهملة المتزحمة في الانصار ومنه ايضا خبر بشار وبشار
الاول بالوحدة ثم المعجمة مشددة والثاني بالمشاء ثم المهملة مخففة
وقد اطلنا في في شعبة بن رجوع الى هذه الانواع الثلاثة يملخصه
النوري في شرح مقدمته مسلم قوله في المتشابه في قوله ان يقول
فيه في النوع الذي يقال فيه المتشابه لكنه تركه لعله بالمتشابه بما
قبله قوله ومعرفته من مهمات هذا القرن فوايد معرفته فمع معرفة
التخفيف تخفيفه لوقال ابن المديني المتشابه ما يتبع في
الاسماء ان اظهر ولا يخفى ان ما يتبع بالرواية والمشايع خارج بقوله ولا
قبله شي يد عليه ولا بعدد والاسم اعلم قوله وقد وصف فيه
ابو احمد في قال في ايروند وصف في المتشابه وفيه تشبيه علي خالف
ما اشتهر ان اول من وصف فيه عبد القتي ورجبه ما اشتهر ان اول من
وصف فيه نردوا واحد اعلم قوله كمد بن عفيفيل بفتح العين في من اشتهر
هذا النوع ايضا بوسى بن علي ووسى بن علي الاول بفتح العين وكذا ومنهم
جماعة متأخرون ليس في الكتب الستة منهم احد ولا في تاريخ البخاري

٢٥٢

ولا كتاب ابن أبي حاتم الا الثاني الذي فيه الخلا ومنهم موسى بن علي الحنظلي الثاني
يقسم العيين مصفرا وموسى بن علي بن رباح الحنظلي المصري امير مصر وسبب
ضمه ان يني احببوا كراهة علي يقيمون عيين مثله وقيل لانهم كانوا
اذا سموا ببولود اسم كذلك فيجوه تغير والده اسم لبسم منهم قوله
كشترج بن النعمان وسرج بن النعمان كلاهما بوزن الصغور والاول منهما
بالشين المعجمة والخا المهملة كما قاله الشارح وموسى بن النعمان الصائري
الكويتي تبايعي له في السنين الاربعة حديث واحد عن علي بن ابي طالب والثاني
منهما بالسين المهملة والجيم وموسى بن النعمان بن بريدان المولوي
البغداد يروي عنه البخاري وروي له اصحاب السنين قوله الذي
يقال له اي يطلق عليه علي وجه العلوية الجنسية هذا المذهب وكان يقال
له ايضا المشناب يقال له ايضا تلخيص المشناب وبه ترجم العراقي شيئا
للمعتمد كما نقله عنه الشارح ومن نوادر معرفة هذا النوع الاسر من الضعيف
وقن لاثنين واحدا وهذا النوع مركب من المؤلف والمختلف والتفق والفرق
قوله ويتركب منه مما قبله في سواه بما قبله المؤلف والمختلف والتفق
والفرق كما قاله الكلالي الشريفي انتهى وظاهر كلام المعتمد ان المشناب
لا يتركب من النوعين وليس كذلك كما يعلم بما كتبه عليه وايضا ظاهره
ان هذا النوع ليس من المشناب لان المؤلف من الشيء وغيره ليس من
ذلك الشيء وموخران صحيح العراقي حيث اورد في باب تلخيص المشناب
معبر عنه بنحوه واوخر فيه اربع صور الاول ان يتفق الاسمان لفظا
ويختلف جنسهما نطقا الثانية ان تتفق الكيبتان لفظا وتختلف
نسبتهما نطقا الثالثة ان تتفق النسبة لفظا وتختلف الاسمان
الرابعة ان تتفق النسبة لفظا وتختلف الكيبتان قال واشاربه
ذلك مثال الاول محمد بن عبد الله المخزومي ومحمد بن عبد الله المخزومي
قالا اول

قالا اول يقيم اليهم ويقنع الخ المعجمة وكسر الهمزة المشدودة نسبة الى المخزومي بن بقراد
ومحمد بن عبد الله بن المبارك ابو جعفر القزويني البغدادي المخزومي الخ فقطاضي
حظان روي عنه البخاري وابوداود والنسائي والثاني محمد بن عبد الله المخزومي
بنفخ اليهم وسكون الخ المعجمة وفتح الراء الكي قال ابن مالك لا لعله من ولد مخزوم
ابن نوفل روي عن الثقات روي عنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زياد له
ليس بالمشهور ومثال الثانية ابو عمر الشيباني وابو عمر الشيباني قال اول
يفتح الشين المعجمة وسكون المشاة التحتية بعدها باو حذو وقيل
يا النسب من جماعة منهم ابو عمر وسعيد بن ياسر الشيباني الكوفي تبايعي مخزوم
حديثه في الكتب الستة توفي سنة ثمان وتسعين وابو عمر والشيباني هارون
ابن عثمان ابو عبد الرحمن كوفي ايضا من اتباع التابعين حديثه في سنن ابوداود
والنسائي ومما مولى روى ان كنيته ابو عمر وكذا كناه يحيى بن سعيد وابو الليثي
واحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم وابو عمر والشيباني الكوفي المغيرة كوفي ايضا
والثاني يفتح السين المهملة والباء في سوا وهو ابو عمر والشيباني تبايعي مخزوم
ايضا من اهل الشام اسمه زينة وموسى بن اوزاعي والديلمي بن ابي عمر له
عند البخاري في كتاب الادب حديث واحد موثق على عينية بن عامر وشاك
الثالثة حنان الاسدي وجبان الاسدي قال اول يفتح الخا المهملة والنون
المخففة والجره نون ايضا وهو حنان الاسدي بن بني اسدي بن شريك يقيم
البيين البصري روي عن ابي عثمان النهدي حريشا رسلا وروي عنه حجاج
الصواف ويعز بصاحب الرقيق وموسى بن مسهره والامسود والثاني
حيان بن تشديد ابيا المشاة والباء في سوا وهو حيان بن حصين الاسدي
الكويتي يكنى ابا البياح تبايعي له في صحيح مسلم حديث عن علي بن الحباب بن
حيان الاسدي شامي تبايعي ايضا له في صحيح ابن حبان حديث
عن وانثله بن الاسقع ويعز حيان ابي الفخر ومثال الرابع

ابو الرجال الانصاري رابو الرجال الانصاري فالاول بكسر الهمزة وتخفيف الجيم اسم
 محمد بن عبد الرحمن مدني روي عن امه عمرة بنت عبد الرحمن وغيره احدثه
 في الصحيحين والثاني بفتح الراء وتشديد الهمزة في بصري باسم محمد
 محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن انس
 وهو ضعيف ومما يشبه هذا الاسم ابن عفير المصري وابن عفير المصري
 وكلاهما مصرفا لاول بالعين المهملة سمي بن عفير بن عفير بن عفير بن عفير
 وقد ينسب اليه روي عنه البخاري وروي بسلم عن واحد عنه والثاني
 بالعين المعجمة اسم الحسن بن عفير المصري قال الدارقطني متروك وله
 اقسام لاحاجة بنا الى الطويل لها وقد دخل فيه الخطيب وابن الصلاح
 ما لا ياتلف خطه كثور بن يزيد وثور بن زيد وعمرو بن زارة وعمرو بن زارة
 لعدم الاشتباه في الغالب انتهى او اعلنت هذا اعلنت ان جملة صور التشابه
 عند العراقي سنة اثنتان فيما قبله وادبع في هذا وان هناك امورا اخر
 ليست سنة وان الشارح في منتهى شرحه مشي على ما قاله الخطيب وابن
 الصلاح ومن هنا جعله انواعا خارجة عن التشابه ملحقة به داخله
 في تلخيصه فلا تكن من الفاقلين قوله ومن ذلك ايضا حفص بن
 ميسرة وجعفر بن ميسرة الخ قال في لا يصح ان يكون منه لان عن
 الحروف لم تكن ثابتة في الجنتين قلنت العبرة عندهم بالهيئة
 الخطينة وتجزيها لصادقنا لثام مع مساواة راس الرابع فذا لراس تجزيها
 الصاد بعدها فتدبره ثم رايته الشرف المناوي قال حفص وجعفران لا
 يذكر في هذا القسم بل في الثاني لان الاختلاف فيه مع نقصان الاول
 عن الثاني لكنه ذكره في الاول لكون النامع والاشبه بالصاد انتهى قوله
 منهم في الصحيحين صاحب الاذان هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه ومنهم
 ايضا عبد الله بن زيد بن عامر صاحب حديث الوضوء قوله وقد
 زعم

انتهى

زعم بعضهم انه الخطيب رقيه نظر قال ق قال المصنف في هذا من زعم ان
 القاري هو الخطيب بان القاري كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكيف
 يكون من كور ووجه النظر انه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة رضي
 الصديق وموان النبي صلى الله عليه وسلم سمعته في الليل يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لقد ذكرني ابيته انسيتهما او كما قال هكذا ذكرنا بعض
 من يدعي علم هذا الفن قد يقال لاهتافه بين كونه صغيرا او كونه كور
 لا سرا ولو قرر وجه النظر بهذا كان اذا لا يلزم من ذكره ان لا يكون صغيرا
 انتهى قلنت الظاهر ان من قال كان صغيرا انما اراد انه لم يكن بحيث
 يحضر النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاب بانه لو كان صغيرا يعني بالحيشية
 المذكورة لما كان له ذكر على هذا الوجه وموانه يقرأ القرآن في الليل الخ انتهى
 كلام المحشي برهنته بعد تفصيحه على اصول عدة ولا يخفى ان ما فيه من الخلل
 بعد التامل والروي منه قول النكاح الشريف وجه النظر ان الخطيب لم يتحقق قوله
 صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم بل لعلمه كان صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم والقاري ثبت كماله صحبته وما يدل على ذلك انه صلى الله عليه وسلم
 وسلم سمعته يقرأ فقال لقد ذكرني بقواتك ابيته كذا في قصته له فليراجع
 انتهى والخطيب سهل قوله ومنها عبد الله بن يحيى قال الشافعي
 حق هذا ان يذكر في القسم الاول لان عدم حروف يحيى ويحيى سوا قوله او
 يحصل الاتفاق في الخط والنطق لم يذكر لهذا النوع نقبا يتخضبه عند
 الحاجة اليه الا انه مركب مما قبله والقسم الاول منه تقدم في كلامه بتسميته
 بالملوب والعراقي سماه بالمشبه المتلوب قال وهذا النوع ما يقع فيه
 الاشتباه في لذهن لاني صورة الخط وذلك ان يكون اسم احد الاربين
 كما سمى في اخر خطا ونظما واسم الاخر كما سمى الاول فيقلب على
 بعض اهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمته مسلم بن الوليد الذي لجمه

الوليد بن مسلم كانه ليدين مسلم الدمشقي المشهور ثم قال ومثاله الاسود بن يزييد
 ابن الاسود فالاول هو النحوي المشهور والآخر ابراهيم النحوي من كبار التابعين وعظيم
 في الكتب الستة كان الاسود يصلي في كل يوم سبع مائة ركعة سائر ثمانين حجة
 وعمره من الكوفة لم يجمع بينهما والثاني يزييد بن الاسود الخزاعي له صحبة وله في
 السنن حديث واحد قال ابن حبان عداوه في اهل مكة وقال الزبيدي في الكوفيين
 والجمع ممكن ويزييد بن الاسود الحرشي تلميذ يبي بخضر م يكنى ابا الاسود وسكن الشام
 واستنقوا به من معاوية نسفوا الموت حتى كادوا لا يبلغوا سائرهم فظهر ان
 من فريد يعرفه هذا النوع الاثر من نزهة القلب ولا يجني عليك الا اوفيه للعطف
 على متعلق يحصل من قوله منهما ان يحصل في غايته ما فيه انه راعى المعنى اخ
 التقدير منهما ان يحصل الاتفاق والاشتباه بغير حرفين او بالقديم
 والتأخير فيكون هذا نوعا من التحيز المستند اليه على ما مر بيانه فذكره مع سا
 لتقتال عليه وله الحمد قوله في بعض حروفه بالنسبة الي ما يشبه
 به مراده ان يقع التقديم والتأخير بين الحرفين اللذين بواسطتهما يحصل
 الاشتباه ولو لا هذا التقيد دخل هذا في عموم قوله الا في حرفين حرفين
 فافترق يكون تكملا له وهذا مثل يسار ويسار فمبني هذا
 النوع ايضا من التحيز المستند اليه فبايدته فبايدته والله اعلم قوله وشه
 انما قال ومنه لانه لا اتفاق بين اسم احد المراديين واسم الاخر لان
 يزييد يزييد وانا وقع التمثيل به من حيث الاشتباه بالتقديم والتأخير
 في الجملة قوله ليس بالقوي وقالا لتساوي متروك وقار بجي ليس بشي وقالا
 ابن العربي غير ثقة قوله خاتمة المختار فيها رواية لما من ثمة
 وتنبه وياب ونصل راسا راسا تراجمنا بما مر به خير مستد اخذ وف
 او عكسه وقيل مبني لعدم التركيب فان اريد اللفظ فسلم لكنه لا يجوز
 البناء وان اريد والتقدير في فممنوع وقيل ان ذكر بعدها ما يتعلق

امرزة
 طبقات

بها كخاتمة كذا وتنبه في كذا قريته والافنية والصواب الاول ولا يجني
 المراد انها خاتمة لمسايل الكتاب وليس المراد بهما المعنى المبدئي كما يشبه
 علي دأين قوله ومن المم الواو فيه وفي مثالا المختار فيها عند المحققين
 انها للاستيفان وقيل للعطف ولوقد يراد فيه تكلف لا يجني والخولفظ
 من اشارة الي عدم انحصار المم فيما ذكره وهو كذلك قوله تداخل
 المشبهين المراد بالداخل ظن الاتحاد والمراد بالمشبهين في اسم او كنية
 او لقب او قبيلة او حرفه او بلدة ونحو ذلك وقوله وقايدته ضميره
 للمعرفة بمعنى العلم ورجوعه للمم تعسف وقوله عبارة اي معين لها
 وقوله عن جماعة الظاهر عن اشتراك جماعة اتم لان الجماعة اهل
 الطبقة وكذا يقولون فلان من اهل طبقة فلان والمراد بملكا المشايخ
 الاخوة عنهم وظاهر كلامه انه لا بد من الاشتراك في الامر من جميعا وقال
 شيخ الاسلام وروى ان تقوا بالاشتراك في الثلاثي كما ان ظاهره انه لا بد
 من اشتراكهما في جميع السن وقال شيخ الاسلام فيه ويوتقريبها وما يوضح
 ما قلناه او لا قول شيخ الاسلام الطبقة تعرف لفة بالقوم المتشابهين
 واصطلاحها بالاشتراك المتقاصرين في السن والاخذ عن المشايخ قال ابن الصلاح
 والنظر في هذا الفن يحتاج الي معرفة الواليد والوفيات ومن اخذ عنهم ونحو
 ذلك ومنه يعرف انه كان لا بد في الشارح ان يذكر الواليد والوفيات
 على ذكر طبقات الرواة ثم المراد من الطبقات هذه المراتب كما لا يخفى
 وانما قوله على حقيقة المراد من الصنعة يعني ههنا محمولة في ذلك التحليل
 فيه على السماع او الا رسالا والقطع قاله في قوله وقد يكون الشخص
 الواحد في شئ من عدم تحرير التقارير لاعتباري فيه وقيل ان بعض
 غلط الكثير من الصنفين في الطبقات بسبب اشتباه في متقين فيظن
 احدهما الاخر وبسبب ان الشايخ رواه عن اهل طبقة رعاوي عن

ثقة

اقدم منها او غير ذلك والله اعلم قوله جعلهم طبقات هذا هو الاصح كما تقدم
 قوله محمد بن سعد ويروى بها شي في قوله وكنابه يعني الكبير فان له ثلاثة
 تصانيف في طبقات الصحابة والكبير منها جليل كثير القوائد ويروى ان كان ثلثة
 في نفسه لكنه روي في كتابه الكبير عن كثير من الصنف كما هو من عمر الواقدي وهشام
 ابن محمد بن السائب ونصر بن ابي سهل الخراساني قوله قسمهم كما فعل محمد بن
 ابي جعلهم طبقات وقد تدنا ان هذا هو الاصح قوله معرفة مواليدهم
 الخ اي معرفة تاريخ مواليدهم جمع مولد بمعنى ولادة كمواليد جمع موعدا وببلاد
 كمواليد جمع ببلاد كبلاد والتاريخ هو التعريف بوقت يقبض به ما يريد
 ضبطه من ولادة او وفاة وتاييده معرفة كذب الكذابين والوفيات
 بفتح الواو والقوا واليا معتمقات كرتبات وقصات جمع وقاة والاصل
 وفيه كرتبة وقصبة وكثير ما يقال فلان المتوفي بفتح الفاء ويجوز كسرهما
 علي معني انه مستوفى اجله ويدل علي ذلك قوله تعالى والذين يتوفون علم بفتح
 الباء علي قراءة نقلت عن علي ان يستوفون اجلهم والحكمة في رفع اهل الحديث
 التاريخ لوفاته الرواة ومواليدهم وتواريخ السماع وتاريخ قدومهم بالان
 مثلا البلد الفلاني ليختبروا به ذلك من لم يعلموا صحته دعواه كما روي
 عن سفيان الثوري قال لما استعمل الرواة الكذب استعملناهم التاريخ
 وقال الخطيب في تاريخ بغداد لم يستعمل علي الكذابين مثل التاريخ يقال للشيخ
 ستة كمر وادت فاما اقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه وقال حفص بن غياث
 القاهلي قال اتهم الشيخ نحاسويه بالتسليم بفتح المشددة ثمانية سن
 وهو لم يرد احسبوا منه ومن من كتب عنه رساله اسماعيل بن عياش
 رجلا اختيارا اي ستة كسبت عن خا له من بعد ان قتال ستة ثلاث عشرة
 يعني رواية قتال له مات ثم عمر انك سمعت منه بعد موته بسبع سن فانه
 ما من ستة وما ينة وتيل في تاريخ موته غير هذا قاله العراقي وغيره

معرفة تاريخ
 روي

ومن

ومن فوايد التاريخ فتح لرئيس الرواسع اليهودي الذي اظهر كفا باقية ان
 المصطفى صلى الله عليه وسلم اسقط الجزية عن اهل خيبر وفيه شهادة العمارة
 عليه بذلك ومنهم علي كرم الله وجهه من نوع الناس بذلك في حيرة ففرضه
 ريس الرساء علي الخطيب البغدادي فتامله وقال هذا من روي قبل من ان ذلك
 قتال فيه شهادة بعربيه ورواسع عام الفتح رفتح خيبر ستة سبع ونبه
 شهادة سعد بن معاذ وقدمان في وقعة بني قريظة قبل خيبر بستين ففرح
 الناس بذلك قوله ومن روي نفس الامر ليس كذلك حيلة حاله من اللدعي
 وصبر بعضهم للعالم الذين ادعوا بقتالهم والاخذ عنهم وعن بعضهم قوله
 من تداحل الاسمين المراءى اشتباه احدا لاسمين بالآخر حتى يقن احدهما
 واحد وحقيقته دخول احدا لاسمين بالآخر وليست سرادة هنا كما ان
 حقيقة الاسم غير مرادة فاما المراد المسمى فتسببه لا يتحقق ان
 قاب من ما ذكره لا تختص في هذا بل يمتد اليها تمييز الراوي المدلس من غيره
 وما في السند من النقط والارسال قوله ومن المهم ايضا معرفة احوالهم
 اي الرواة وكذا سائر اشكال من الضمائر السابقة واللاحقة ولا يخفى
 ان توبلا وتجربا وجهالة الايقانها ان تكون تمييزا لاهوالهم في توفيه
 عليه ان التعديل والتخريج والجهالة ليست عين تلك الاحوال ضرورة
 اختلاف المحل اذ محل الاحوال الرواة ومحل التمييز المعدلين والمجرحين
 والجاهلين للمصالح الا ان تجعل صادرا لافعال مبنية للمفعول كالمفاعل
 او تجعل شيا باب اطلاق المصدر واردة الحاصليه وانما كانت معرفة
 هذه الاحوال من المهم لان بها يعرف صحيح الاحاديث وقيمها روي من
 اجل علو الحديث حتى يقال ابن المديني الثقة في معاني الحديث نصف العلم
 ومعرفة الرجال نصفه الاخر ولا يتحقق رجوع معرفة الشقة والمجهول
 والصغير من الرواة الي هذه الاحوال التي اشار اليها قوله ومن

معرفة تاريخ
 روي

معرفة احوالهم

منه ما لا يثبت
والمعروف

اهم ذلك الظاهر ان الاسم الاشارة راجع لمعنى تلك الاحوال ومن يتفقد الاطلاق
بحدوه والمعلم به اي بعد الاطلاق على المخرج والتعديل والجملة غير ان السياق
يقضيها قبله من المعاطيف فيدل انه عطف على طبقات الرتبة وان التقدير
ومن المهم معرفة مراتب في القضية ما قدره الشارع فيها من ستانفليات
اهمية معرفة مراتب التعديل فالاربع تقديره من عطا اخواته واسما علم
قوله مراتب المخرج والتعديل اي اللفاظ الدالة عرفا كما يصحح به كلامنا
فيما هو السطر قوله على ان اللفظة فيه اي في المخرج واسم الاشارة من قوله
ذلك راجع اليها وعليه المبالغة قوله واسهلها اي اخفها جردا اي
المفاد على حقيقة سبب المخرج في المخرج قوله وبين اسوا المخرج واسهل
مراتب لا تخفى فان قلت قلت كل تلك الصيغ تقتضيه حديث من قبلت
في حقه فما تابدرة الشقار قلت صلوح بعض من قبلت فيه تلك السهولة
للاعتبار بحديث والشابغة به ذلك غيره ممن قيل فيه اسواها واعلم
ان الاعراف في عدد من الفاظ ثنائي قسم المرتبة الاولى بصنع الحديث ويكتب ووضوح
ومن الفاظ المرتبة السهلة فيه نقل وضعف وفيه ضعف وتكرار حديثه
وتعرف وليس بذاك وليس بالمتين وليس بالقوي وليس بحجة وليس
بمصدق وليس بالمعتمد والمضعف ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه وتكلموا
فيها لانه ذكر بين هاتين المرتبتين ثلاث مراتب هي عند حشريلي
فيها الاسوانة بالكذب وساقط وهالك وذهب ومتروك وفيه
نظر وسكتوا عنه ولا يعتبر به وليس بالثقة ثم رده حديثه وضعف
جدا وواه بمره ومن قد طر حوا حديثه ولم يجد فيه مطر وليس بشي
ولا يساوي شيئا ثم ضعفه ومنكر الحديث وبضطر به وواه وضعفه
ولا يجتج به فمذه ثلاث مراتب تتفاوت في القوة والاسوية على هذا
الترتيب الذي اشرنا اليه قال الاعراف في اما المدة كوردة في المرتبة الرابعة
والخامسة

مراتب التعديل
منها ما لا يثبت

والخامسة فان حديثهم يخرج للاعتبار يعني بخلاف اهل المراتب الثلاثة الاولى
قائه لا يعتبر بحديثه اهلها ولا يخرج للاعتبار والي هذا اشار الشارع بقوله
وبين اسوا المخرج واسهل مراتب الخ ولا يذهب عليك انهم يتفقون على ان
كل من المخرج والتعديل لا يخرج اجمالا عن اقسام ثلاثة اعلى راد في وسط
وبعد هذا لا يخفى عليك تنزيل كلامه عليه قوله مراتب التعديل اي
الالفاظ الدالة عرفا على تلك المراتب كما امر المخرج به في مراتب المخرج
والحاصل انه لما كان كل من التعديل والمخرج قد يصعب الاطلاع
غير المعدل والمخرج من الغايين على مدلوله مع كونه وصفا قايما بالاعمال
فيتصور ويتعدى الاطلاع من غيره على مقداره وضعف اللفاظ تدل
على تفاوته قوة وضعف وتوسطا ناطق للراتب على الخلق العتقة
للمعدل واعاد عليها ما مني بدفعها بمعنى اللفاظ الدالة عليها فقيمه
شبه استخردم وهكذا في قوله السابق مراتب المخرج واسواها وهكذا
وادناها واسهلها فلا تكن من الغايين قوله مما دل على المبالغة فيه
اي بالمعنى الذي دل على المبالغة في التعديل قوله واصرح ذلك اي راسد
ما دل على المبالغة في التعديل صراحة قوله ما تاكد بصفه بانكر اللفظ الاول
وانبعضه باخر من لفظه وقوله اوصفتين اي ما تاكد بصفتين بان انبعت الصفة
باخرى من غير قطعها فالامثلة في كلامه من باب اللفظ والشر المراتب ويجتزل
ومواظها انه لم يذكر الا امثلة ما تاكد بصفة واحدة وسكت عما تاكد
بصفتين فاكثروا صرحه لكنه يستشكل بان في يوم حبيبه ان مرتبة مرتبة
ما تاكد بصفة واحدة وليس كذلك واستفاد من كلامه انه لا فرق بين
اختلاف الصفة واختلافها حيث ما دل على التوثيق حتى ان اعامة الصفة
الاولى بعينها كاثية خوقمة ثلثة وثبت ثلث لكن اذا زاد على مرتبتين
او اكثر كان اعلى من هذه المرتبة قوله او ثبت ثبت الثبوت لا مكان

الثابت ومحركا بالفتح الشان والحجة وما يثبت فيه الحديث سماعه من اهل الشاكرين
 له فيه قوله او ثمة حافظ او عدل ضابط **فمقتضى** جعلها
 وامثاله من هذه المرتبة بخلاف جعل العراقي بالذم في ثمة او ثبتا او تقا
 او حجة او عدل لا حافظا او عدلا ضابطا مرتبة تلي مرتبة تكثير الصفة
ثم علم من كلامه ان مجرد الوصف بالحفظ او الضبط او العدالة
 غير كاف في التوثيق لا تزيان بين الحفظ والضبط وبين عدالة عموما
 وحضر صان رجه لانها يوجدان بدونها وتوجد به وبها وتجتمع الثلاثة
 كما علم شان الوصف بكل منهما مع العدل كافي فاعلم قوله وبين ذلك
 المذكورين الاربع والاثني مراتب لا تخفى منها على ائمة العراقي وبني بني مرتبة
 ما كرمه فيه الصفة ثمة او ثبت او مستقر او حجة ثم منها ليس به بأس
 اصدوق او مأمون او خيار ثم منها محله الصدق وروا عنه والي الصدق
 ما هو رشيخ وسط بلا شيوخ او شيخ فقط وصالح الحديث او متاربه او جيده او
 حسنه او متاربه او ضويلج الحديث وصدوق ان شاعره وارحوان ليس به بأس
 وقضية كلام الشارح تمامه لان محله الصدق قال الذهبي فيها بما قاله العراقي
 وخالف ابن الصلاح وابن ابي حاتم فجعلوها في الرابعة وتر محله الصدق في الشيخ
 فقط لم يذكره ابن الصلاح وابن ابي حاتم فانما ذكر شيخا فقط وجعله ثالث
 المراتب وما صالح الحديث في عندي في الصلاح وابي حاتم رابعه وعند الله كما غراه
 له بعض تلامذته سادسه وقد خالف الذهبي في جعل المراتب فجعل محله
 الصدق وصالح الحديث وحسنه وصدوقا ان شاعره مرتبة وروا عنه
 عنه رشيخا وضويلجا رتبا وابع ما به بأس ويكتب حديثه وما علفت فيه
 جرحا اخري وصارح ابن الصلاح بان قوله ما اعلم به بأسا دون لا بأس به
 وقال العراقي ان ارحوان لا بأس به فظير ما اعلم به بأسا وارفع منها اذ
 لا يلزم من عدم العلم بالشي حصول ارجابه والحكم في اهل هذه المراتب

الاحتجاج

الاحتجاج بهم في الثلاثة الاولى بخلافهم في الباقي لان الفاظهم فيه لا تشترط بشرطة
 الضبط بل بضبط حديثهم للاعتبار والاحتياط وهذا اصل من رواية غيره
 نحو حديث بعض اهل الخامسة لكونها دون الرابعة فلا يكتب والله اعلم
 قوله وهذه الخاي وهذه الاحكام الخاصة بالاثبة احكام تتعلق
 بذلك المذكور من التعديل والتجريح وقوله ذكرى عما اي استطراد اذ قد مر
 بيانها في الاشارة متاخرة للنسب في كلامه وان كان حاضرا قوله
 من عار له باسبابها في ذكر لا يشترط ان يذكر ما يدعي على تفصيل تلك الاسباب
 عليه هب الجمهور لان رجه الخير كثيرة يعسر تتبعها ويشق ذكر جميعها فمن
 كلف المعدل ذكرها احتاج ان يقول يفعل كذا ويفعل كذا مع كل ما يلزمه
 فعله وكل ما يترجح فعله على تركه ولا يفعل كذا وكذا مع كل ما يلزمه
 تركه وكل ما يترجح تركه على فعله وفيه من الخرج ما علم من الدين بالضرورة
 ولا يخفى عليك الفرق بين عدم ذكر اسباب التعديل الرضي وبين اهمام
 التعديل المرد ودرج حديثي عدل كما تقدم بيانه قوله ولو كانت
 التركيبة صادرة من ترك واحد لان العهد غير مشروط في قول
 الخبر الذي يابيه الراية ولا فرق فيه بين ان يكون عيدا او امارة
 وحكم التجريح في هذا حكم التعديل اما من اثنين فوافق قوله
 الحاقا لها بالثمة دة يعني بتركيبة الشهادة وقوله في الاصح اشان
 الي ان في تركيبة الشهادة خلافا والاصح ما جري عليه للولفك لا يدي
 وابنه الحاجب والصفي الهندي والاكثرين من روجه الامام وقال ابن
 الصلاح انه مختار للخطيب البغدادي وغيره وصححه النووي خلافا
 لما صرح به الباقلاني ويقتضيه كلام اتاج السكي من الاكتفاء بواحد
 في الشهادة كما سويته قوله ولو قيل يفصل الخاي ولو قيل في الفرق

بالتفصيل لظهور وجه عدم اشتراط التعدد في التركيبة ايضا تنبيه ما
 الاول اعترض الشيخ الساري بتفصيل الشارح بانه لا نايذ فيه الاتني
 الخلا في القسم الاول فقط انتهى قلت كني بهذا فائدة معافاة
 جريان الخلاف والتزجيج في القسم الثاني والرحال تشديد بما دون ذلك
 الثاني قد اعتمد هذا التفصيل لبعض تلامذة الم وزاد فرقا
 اخرنا قلنا له عن غيره قلنا لفرقا بينهما ايضا اي بين الشهادة
 والرواية يان الشهادة احرها صحت لكونها في الحقوق الخاصة
 بتراجع فيها بخلاف الرواية فاتهما في عامة الناس حتى الراي فابا
 ولا تراجع فيها وزاد اخر بقوله وبان بينهم اي الناس في المعاملات
 عداوة تخلفهم على شهادة الزور بخلاف الرواية انتهى قوله وبني
 اي وجوبه فلا يقبل الظاهر محتررا عدل وان قوله كما لا يشتر
 تركية من احد مجرد في محتررا متيقظ فتشال من افرط في الجرح قول بعضهم
 وقد سئل تركت حديث فلان رايتهم يركض يردونا وكذا قول بعضهم رايت
 بشير الى دابة بخلاف لا بشير فيها وكذا قول بعضهم سمعت زوارا يناد
 صوتا ظنور وكذا رايتهم يقولون بالوعه ومثال من اخذ في التعدد بالبحر
 الظاهر قول بعضهم فلان لا يتكلم فيه الا راضي ببعض لا يايه لوراي
 كدله وخضابه وصورة اثوابه لعلت انه عدل سما ياي عند قوله
 ان صدره بيضا من عارف قوله موثالا الذهبي ومثل هذا الاستقرا
 الشارح قال ق قال الم في تقريره يعني يكون نسب صفته شيئا
 مختلفين وكذا عكسه انتهى قلت لو تتبع للصريح على علم ذلك ولم يفهم المراد
 من قيل هذا المصنف وانما معناه ان اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع
 بل لا يتفقا الا على من فيه شايبة مما لا يتفق عليه انتهى والظاهر
 انه

انه فهم قول المصنف مختلفين على معنى مختلف فيهما بين العلماء ولا شك انه خارج
 عن المخروان الصواب ما فهمه المحشي وطال ما قررناه بما قاله قبل الوقوف
 على كلامه فله الحمد قوله ولما كان لا ياي ولعدم اجتماع الاية على توثيق
 من موعد الله بمخرج او جرح من موعد الله في هذا سقط قول بعضهم في
 صلاحيته تعليل لما قبله نظر انتهى وصوابه لما بعده نعم فيه نظر من
 وجه اخر وهو ان الاجماع ليس شرطا في الاعتماد على السبب الذي يرد به
 حديث المخرج بل يكفي فيه قوله من يقول عليه ان فيه من موجبات المرد كذا او
 التقويل على ما في كتب القوم المول عليهم في ذلك صحيح قوله ان يدخل في
 زمرة من روي حديثا وهو ينظر انه كذب اي فيكون احدا من الذين لا يثبتون
 كما مر عن مسلم رحمه الله تعالى حديثا وايضا فالجرح خطر عظيم حتى قال الله
 رقبوا العبد اعراض المسلمين جرح من خرف الناس وقد على شيرها طابقتان
 من الناس المحدثون والحكام فان قلت فاسرع التعرض لهذا الخطر قلت
 وجوب النصح وجوب الغيب عن الشريعة اذ فيه حفظ الحقوق من المدا والفرج
 والاموال والاعراض وسائر الحقوق ولكونه تصحيحه لا يعد غيبه نعم لا يجوز التخرج
 بشيئين اذا حصل الغرض لو احدى والا التغيير ان حصل الغرض يدونه والله
 علم قوله بميسم بكسر الميم وسكون اليا وفتح السين المهملة الة الوسم وموالي
 بالنار قوله وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا احترازه عن غير الغالب
 كالشاي في احمد بن صالح فانه حضر مجلسه فطرده فلما راي ابن معين قال
 احمد بن صالح كذاب متفلسف قال هو انه ليس بثقة ولا مأمون وعطى عليه
 النقص حتى لم يعلم ان احمد بن صالح الذي جرحه ابن معين احمد بن صالح
 الشوني المصري شيخ كان بكلمة كان يضع الحديث واما المصري ثقة باتفاق
 الناس واجتهبه البخاري في صحيحه وقال وقال انه ثقة صدوق ما رايته
 احدا يتكلم فيه بحجة لان احمد بن بن يبر وغيرها يشبهونه وكان يحيى بن

تقدم
الحديث
على
التقريب

مميز يقول سلوه فانه ثبت وقال الذهبي المشاي اذ ينفرد بكلامه فيه
وانه اعلم قوله والجرح مقدم على التعديل في اي عند تعارضهما هذا عليه
الجمهور وعليه لا فرق بين كثرة المعدلين وتقدم وقيل ان عدل الراي
الاكثر قدم التعديل ووجه الاطلاق مع الجرح زيادة علم يطلع عليها
المعدل ولانه مصدق للمعدل فيما اخبر به من ظاهر حاله ونحوه عن امر
باطن حقي على المعدل نعم ان لم يفسر الجرح اقال المعدل عرفت
السبب الذي ذكره الجرح لكنه تاب منه قدم التعديل بالبرهان في الكذب
علي النبي صلى الله عليه وسلم فان كان فيه لم يقبل بغير ثبوت منه وخالف الجمهور وطش
دقيق العبد فقال الاقوي طلب الترجيح لان كلامهما يتفق قول الاخر ولو بقي للمعدل
الجرح بطريق معتبر كان يقول عند الترجيح يقتله لفلان يوم كذا انا رايت
بعده ذلك اليوم وسوي تتعارض لعدم امكان الجمع فيطلب الترجيح ووجه
الثاني ان الكثرة تقوي الظن والعمل يا قوري الظنين واجب كما في تعارض
الخبرين قال الحبيب وهذا خطأ لان المعدلين وان كثرت لا يجبرون بعدم
ما اخبر به الجرحون ولو اخبروا به وقالوا شهدنا ان هذا لم يقع منه لم
يصح لانها شهادة على نفي محض ولان تقديم الجرح انما هو لتقصيره زيادة
حقيق على المعدل وذلك موجود مع زيادة تعدد المعدلين وقيل انها
حيثية يتعارضان فيطلب الترجيح لزيادة كل منهما من وجه وقيل يقدم
الحفظ والله اعلم قوله ان صدق مينا من عار في هذه المتفرقة مع
التفصيل بين الجرح والتعديل هو الذي عليه حفاظ الحديث بقاوه كالتجاري
ومسلم مع التظاير من الفقهاء والاهل الاصول وقال الخطيب انه الصواب
عند وقيل بالعكس وانه لا ينبغي التعديل من بيان الاسباب بخلاف الجرح
لان اسباب العدالة تكثر النقص فيها فربما يني المعدل امره فيها
على الظاهر كقول احمد بن يوسف لم قال عبد الله المعري صنف انما يصفه
مرافعي

رافعي ينفذ لا يابيه لو رايت حبيته وحضابه وهيمته لعرفت انه ثقة
ناجح على انه ثقة بما ليس بحجة لان حسن المصية يشترك فيها العدل
وغيره والقول الثالث انه لا بد من ذكر سببهما جميعا للمبينين المتقدمين
لكما قد يخرج الجرح بما لا يفتح كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة
كما سر والقول الرابع عكس الثالث اذ كان الجرح والتعديل من عالم بصيرة قبل
بهمه وانه قال امام الحرمين وتبين الغزالي ونحوه من الرازي واختاره
القاضي ابو بكر الباقلافي ونقله عن الجمهور ورد جماعة منهم ان السبب
كون هذا قول مستقلا بل هو تجري محل النزاع اذ من لا يكون عالما باسبابهما
لا يقبلان منه باطلاق ولا بتقييد لان الحكم على شيء شرع تصوره وليس
النزاع الا في اطلاق العالم دون غيره قيل وفيه نظر اذ لو سلمنا استقلال
تفسير غير العالم بهما لا يعتبر اذا علمت هذا علمت ان ما ذهب اليه الم
من قوله فان خلاخ قوله اخر اخترته فهو طريقة له كما انه عليه بعض
تلامذته قوله لم يفتح لغير ثبتت عدل الله لا يخرج بغير سبب
فادع كما قيل لشعبة لم تركت حديث فلان فقال رايتني يركض على بؤرة
مع انه ليس بفادع ما لم يكن في موضع لا يلبق فيه الركض او على وجه
لا يلبق ولا ضرورة ندعوا اليه وقد سمع من ما رواه مال بن عمر وصوت
قراءة بتلحين فركه وقيل صوت طيور مع انه يحتمل انه ليس بفادع ولا
برصاه كما ان القراءة بالتلحين كذلك ويحتمل ان التلحين بهما لم يتجاوز
الحد المأذون فيه شرعا والفرق بين التعديل والجرح يقتضي
مع ان الجرح يكفي فيه السبب الواحد الذي لا يلحق في الغرض له شقة
ولا جرح قوله لانه اذا لم يكن فيه اي الجرح والتعديل لا ولا يخالف
ان خبر ان قوله في حيز الجمهور قوله وما لاي الصلاح في هذا

كلام فيه اجمال ولا يفرق تفصيله ان طريق ابن الصلاح والجمهور انه لا بد من بيان
 اسباب الجرح فلا يقبل الا من لا يجرى الاجلاد ورد عليه انه كثير في كلام ائمة الحديث
 الاقتصار على ما على مجرد قولهم قلان ضعيف وليس شي من غير بيان اسباب
 يقتضي التخرج وانهم كثيرا يقولون هذا حديث ضعيف وغير ثابت
 ويهون بيان سبب ضعفه ولا يعينونه فاشتراط التخرج باسباب
 الجرح والتضعيف يقتضي ان يتطبل مثل ذلك وسد باب الجرح في اغلب
 نا حجاب ابن الصلاح عن الايراد بان لا تعتمد التخرج ولا التضعيف
 الجليلين لكنه لا يلزم من عدم اعتمده ذلك قول الحديث والعمل به
 بل يجب الاجل قبا بالتممة في الجملة التوقف عن الاحتجاج بما رواه ابا رباح
 لاجل اريته التوثيق الحاصلة بذلك وغاية الوقف حتى يتبين لنا
 بجسنا حال راويه من عدالته او فسقه فتعمل بما ظهر كما اذا جرح
 شخص من جاحبهما شرانا احدا من التزم الصحة فخرج حديثنا انما قبله
 لان روايته تذكر عنه توثيقه فمما احتج البخاري بمكرمة يولي ابن عباس
 مع ما فيه من كثرة التكلّم واخرج ايضا ابن سرور وعمر والباهي مع ما فيه
 من التخرج واجتج مسلم بسويبر بن سعيد وكذلك البخاري مع انه ضعفه
 جماعة فهو صدوق في نفسه والثرين فسر الجرح فيه ذكرانه لما عي
 ربما تلقى الشئ وهذا راى كان فادحا فاما يفتح فيباحث به بعد
 العمري افيما قبله ولعل سبلا انما خرج عنه ما عرنا له حديثه به قبل
 عمارة او ما صح عنده والحمد اعلم قوله فصل في اعرابه وبنائه ما مر
 مرارا ومواما باق على مصدرينما وتتل المعنى المفعول والمفاعل قوله
 المسبب اي الرواية المشهورة باسماءهم وان كلام وكذا الباقي وهو
 يفتح الميم الثانية وسكننا المشاة تحت بعدها اصله سمي بين بيان
 اوله

في
 كني

اوله الام المنعل بخرك وانتج ما قبلها فقلت انما تم حدثت لا تشاد
 الساكنين فاعلم بالقلب والحق في قوله مكنا نواطان الشيخ
 على اثبات يائه وهو غير لا ينفق لانه من باب المقصور كني لا من باب المفتوح
 كما لا يخفى على ادي الظلم قوله ليلا يظن انما اخر تخليل بقوله من المهم
 او لقوله معرفة ابي ومخلص كلاله ان معرفة الاسماء المشهورة لذوي الكني
 الحقة ومعرفة الكني المشهورة لذوي الاسماء الحقة امر ينبغي الاعتناء به لانه
 نوع مهم ومن قوايده الا من من ظن تعدد المراد والواحد المسمى في موضع الكني
 فيما قاله الشارح قال ابن الصلاح ولم يزل اهل العلم بالحديث يفتنون
 به وينظرون فيه فيما بينهم وينقصون به من جملة راعا ان ابن الصلاح
 قسم هذا النوع الى تسعة اقسام او عشرة الاول من يسره الاكثية والحق
 نحو ابي بلال الاسدي فانه قال كني واسمي واحد وقاله مثله ايضا
 ابو بكر بن عباس او من له كنيستان احدا ما اسمه نحو ابي بكر وادي محمد
 لان من حذر فقبل اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد وقيل عكسه والثاني
 من له كنيته ولا يدري اليه اسم لم يقف عليه او لا اسم له الا في نحو ابي
 شبيب الخذري اخي ابي سعيد الخذري خطا في يات في حصار القسطنطينية
 ودقن هتان قال ابو زرعة وغيره لا يعرف اسمه والثالث كني لا
 اي المشهورة بها في اشعارها برقة المسمى او يضعته مع ان لصاحبها كنية
 غيرها نحو ابي الشيخ وادي محمد لما قضا عبد الله بن محمد بن جعفر بن جيان
 الاصبهاني ونحو ابي نواب وادي الحسن لعلي بن ابي طالب والرابع من له كني
 متقدمة والخامس من علمت اسماءهم واختلفت في كتابهم كاسامة ابن زيد
 ابن جارية الحب مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خلاف في اسمه
 واختلفت في كنيته اي ابو خازن او ابو زيد او ابو عبد الله او ابو محمد
 والسادس عكس الخامس وهو من اختلفت في اسماءهم واتفقوا على كتابهم

كافي هيرة الدوسي فانه لا خلاف في تكنيته بها واختلف في اسمه ابيه علي اكثر
 من عشرين قولاً اصحها كما قال الرازي والثوري عبد الرحمن بن صخر وهو اول من
 كني بها روي عنه انه قال انما كتبت بها لابي وجدت اولاده من وحشية
 تحملها في كفي فتبيل لي با هذه فقلت هرة فتبيل لي فانت ابو هرة فتبيل
 وكان قبلها يكنى بالاسود والسابع من اختلف في كناههم واسماهم كسفيته
 سولي رسول الله صلى الله عليه وسلم تسفيته لقنه وبه اشتهر واسمه عمراو
 صالح او مهران او طهمان او غير ذلك اقرال وكنيته ابو عبد الرحمن وابو الخيزري
 قولان والثامن عكس السابع ويوسلم يختلف في اسمه ولا كنيته كما في المذهب
 الا ربعة له في حبيته الثمان وابي عبد الله مالك ومحمد بن ادريس الشافعي
 واحمد بن حنبل كل منهما يكنى بابي عبد الله والتاسع سزا اشتهر باسمه ذلك
 كنيته كطلحة بن عبيد الله كنيته ابو محمد والعاشر عكس التاسع وموسى
 اشتهر بكنيته دون اسمه نحو بابي الضحى كنيته مسلم بن صبيح بضم المهملة اذا
 علمت هذا فاعلم انما حمل قول المصنف في المسين واسما المكين علي سزا اشتهر
 باسمه دون كنيته ومن اشتهر بكنيته دون اسمه فقط كما يعطيه ظاهر
 الشرح كان كلامه في القسرين خاصا بالقسرين لا خبرين وان عمك الاخوة
 من العشرة ولا يخفى عليك التداخل بين العبارتين في كلامه اذا احدها
 تصلح لثلاثة اقسام الستة وحدها واما الاقسام الاربع الاول
 فيفقد راجح الاولان منها تحت قوله سزا اسمه كنيته باعتبار شموله لثلاثة
 كنيته دون اسم وهي واحدة او متعددة ومن له كنيته ولا يدري بالاسم
 الاول والباقيات منها تحت قوله من كثرت كناه وقوله او توفته كما بيناه
 واما قوله ومن وافقت كنيته اسم ابيه الي قوله او كنيته كنية زوجته
 فما زاد علي ابن الصلاح والاعلم ويبدل الاصلاح والصلاح قوله
 ومو اي هذا القسم وهم الرواة المشهورون بكناههم دون اسمائهم ولهذا
 كان

وخلافه ما يقتضيه ظاهر
 الشرح كان نظيفا على تمام
 الستة

ولهذا كان عكس الذي قبله وهم الرواة الذين اشتهروا باسمائهم دون كناههم
 قوله ومعرفة من اسمه كنيته منه عند ابن الصلاح واتباعه ام يحيى بن
 ابي هاب فلا يعرف لها اسم ورده المصنف ان اسمها غنية بغير محجة ونزول بكثرة
 بعدها مشاة تخفية من اسئل واما والدها ابو هاب فلا يعرف له اسم ودخل
 في قوله من اسمه كنيته من تعددت كناه ومن لم تعدد دفالا ولا كما في بكر
 وابي محمد لابن حزم والثاني كما في بلال كما مر كل ذلك قوله ومعرفة من كثرت
 كناه هو وسابغه ولا حقه مستندات بخذ وقفا لخبر او قدر لها اي ومن
 المهم معرفة كذا ومعرفة من كثرت كناه اي مع معرفة اسمه كعبد الملك ابن خزيمة
 قوله او كثرت لغوته وفيه للعطف علي كناه واما العطف في القاب
 فتسبيري والمدا والمقابله التسمية بالنعوت في اشعارها يجب اصلها
 بنو صبيح او تخصيص علي ان الكلام مذكور في المكني التسمية بالانتساب والنعوت
 كما يعلم مما قد ساءه ويحتمل علي بعولان يريد من اشتهر بعت ولقب دون
 اسم وهو نوع مهم من فوائد معرفته الا ان من توهم الواحد اثنين وربما غلط
 نبه الاماثل من الحفاظ علي بن المديني حتي قال سزا بن عبد الله بن ابي صالح
 غير عباد بن ابي صالح ومن لا لقاب الضيف اي يحمد لعبد الله بن محمد
 الطرسوسي والضال لمعوية بن عبد الكريم لانه تاه في طريق مكة وبعضها له سبب
 كعند رجزه لخيريك الاول والشعب علي بن جريح حين قدم البصرة وحدها
 بعد الحسن البصري فقال له اسكت يا غدر والقول الثاني قد سئل عن رقت
 السماع وتقتنا علي جزره وانما هي خروزة من كان يرفي عبيد الله بن بشر بخروزة ولا يجوز
 من الانتساب وانكني يابكره الملقب به الا اذا لم يعرف لابه فغيره من رجل روي
 رجلا لكلمة يشبه بها الاسم يرمي اليه في طينة الخبال حتي يخرج
 منها وانما كان هذا الاضلال بعيدا لانه يلزم عليا لتكرار فان النعوت قد

٢٦١
 من كثرت كناه

من كثرت كناه

من كثرت كناه

لا يخفى في الانتساب
 وانما يابكره
 الملقب به

تحدثت والانتاب سنائي بعد هذا في كلامه قوله كابي اسحاق ابراهيم بن اسحاق
 الذي قال الجوهرى وانسب الي مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ثلث مدني
 والمدينة المصروفة مديني والي مديان كسري قلت معايني قال الكرماني
 فعلي هذا التقدير لا يصح المديني لمن كان من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال الحافظ ابو الفضل المقدسي في كتاب الاسناب قال البخاري رحمه الله
 نعم المديني هو الذي اقام بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق فيها
 والمدني هو الذي غادر عنها وكان منها انتهى ذكره الكرماني في باب الغضب
 في الموعظة في التعليم وذكره غيره ايضا وهذا تعرف ما في قوله في قال المصنف
 المديني نسبة الي مدينة عا والمدني نسبة الي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
 ولم يشترع هذا الا قبل من المديني فان والده من اهل المدينة قوله صحابي
 مشهور ان فيه تعقيب المذكور في الموت قوله بل ابو بكر بنسب الي بني
 بكر قبيلة من العرب لا الي ابي بكر الصديق قوله كالمقداد بن اسود بن عبد بنو
 ربن هذا الحسن بن دينار فان ذنبا رزوح امه واسم ابيه واصل قوله
 لكونه تنبأه فيه نظرا ذموا تنبأه وانما نسب اليه لكونه كان في حجره
 اذ كان رزوح امه قوله وانما هو المقداد بن عمرو وهو عمرو بن قنينة
 الكندي قال في قال الحارث بن عبد شمس عمرو الي كندة وليس منها وانما هو
 بهرازي بن كندة نسب اليهما فان قوله ما انتقل لولد قوله كابر
 عليته وخل بالكان بنوا عفرات عبيد بن ثعلبة البخاري واهلهم
 من عا عنة بن الحرث بن ثعلبة مثل النسبة الي الامم النسبة
 الي الجدة دنيا او عليا نحو عبيد بن منية فنية ام ابيه علي بن عبد الله بن قيس
 امه وهو قول اكثر وكذا النسبة الي الجد ادني او اعلي كابر جرج واهل الماحشون
 وابو ابي ذيب وابو ابي ليلى واحمد بن حنبل والاول عبد الملك بن عبد العزيز

من واقف لنتيجه ابيه
 او بالعلم

من واقف لنتيجه
 من ابي ابيه

ابن

ابن جرج والثاني عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة الماحشون بكسر الجيم افسح
 من فتحها قال يحيى بن معين كان يقول بالقدر ثم اقبل الي السنة ولم يكن من
 شاة الحديث قلنا ثم بعد ذلك كثر عنه وقال حنبل في اهل بغداد محدثا
 قال ابن السري لم يسمع من الزهري وقال السلي بن ابي خيثمة انما كان من
 اصحابه ان نقلت المدينة وكان يلقي الناس جوي جوي وسيل احمد بن حنبل
 عنه فقال نقلت بالنار مدينة لكة كان اذ انفي الرجل يقول شوي شوي
 فكتب به وقال ابن ابراهيم الخزفي الماحشون قاري واما سمي بذلك لان
 وجنتيه كانتا حمرا من سمي بالنار نسبة الما لكون شرعية اهل المدينة
 به لان وهو يفتح الجيم وضم الحجة وبالنون قال الحافظ القسبي
 الماحشون اسمه يعقوب بن ابي سلمة واسم ابيه سلمة يمين الماحشون
 بالنار نسبة ما هكون فخره وعنه الموردي قال لا يبيض الاحمر وقال
 البخاري في التاريخ الاوسط الماحشون هو يعقوب بن ابي سلمة اخو عبد
 الله بن سلمة مخزومي عليه وعليه بني اخيه وقال المارنطاني في القتب
 الماحشون مخمرة في وجهه وقال ان سكينته بضم السين المهملة
 بنت الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم لقبته بذلك والثالث محمد بن
 عبد الرحمن بن المغيرة بن الحرث بن ابي ذيب والرابع محمد بن عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى والخامس احمد بن حنبل ومن ذلك قوله عليه الصلاة
 والسلام انا النبي كاذب انا ابن عبد المطلب وقوله الامام في ابي بكر بن عبد
 المطلب تذكر الشارح لهذا القسم في من نسب الي غير ما يستحق الي
 انهم حيث قال كاذب وكذا من نسب الي جده صحيح لان في هذا
 النوع اعتبار من فليتأمل قوله او نسب الي غير ما يستحق
 الي انهم يشمل ما يزيد علي خمسة اشخاص ان الحديثين مشهور لبعض
 الثلاثة اما ابي كان لا تت به وقعه كالمديري لعقبه بن عمرو

اي يسمو الانصاري فانه ما شهد به را خلافا للجاري وانما نزلها نسب اليها
 واما الي بلدة كالمكي لاسما عجل بن محمد الذي نسب الي مكنة لاكتنازه النوجه
 ايها النجج والعمرة والنجارة لانه منها واما الي قبيلة كالمكي واما الي صنفه
 كالحدا فانه ما حدا نعلقه وانما كان يجلس عند هذا وقيل سب
 وصفه بذلك انه لا يقول احق علي هذا النجور اما الي صنفه مخونير
 التقدير فانه لم يكن فقيرا من المال وانما كان يشكو انقار طهره واما الي كلام
 كثير منهم ينتمون الي عبد الله بن الحرث بن نوفل لا ورجل بن عباس بن ثعلبة
 له سواد ولم يعتقه كما عرفت والي غير ذلك قوله الي صناعتهما يظهر
 ان الصنعة عابدة علي مفهوم من الكلام يعني انما المعنونة من الحدا وكذا ضمير
 يسميها وكذا ضمير بجالسهم عابدة علي الحدا اي بين المعنونة من الحدا ايهم وقيل
 انه لم يثبت الي هذا الصنف اصلا وانما كان ينسب الكلام لاصحابه ويقول
 احدا علي هذا قوله كذا من نسب الي حده فلا يكون التباسه من
 وافق الخ ضمير اسم الاول والثانية والثاني لمن نسب ويجوز العكس وهو
 اي ثقله الفصل قال قال المصنف محمد بن بشر ومحمد بن السائب
 ابن بشر الاول ثقة والثاني ضعيف وينسب الي حده فيحصل اللبس
 وقد وقع ذلك في الصحيح قوله وقد يتقوا اي يتجدد اسم اي اسم الراوي
 واسم ابيه واسم ابي ابيه واسم ابي ابيه وانت في سلسل الاتحاد صاعدا
 والين بضم المشاة النخبة وسكون اليم اصله من التبرك من اسم الاقليم
 المشهور قوله وقد يقع ذلك اي اتحاد الاسمين وقوله معا لوقال
 به له فقط كان ادبي الاول فيه اجمع اتحاد اسم الراوي واسم شيخه
 لكن لا فقط وكذا ما قد يفتق الاسم واسم الاب مع الاسم واسم
 الاب قوله المداي قال قال المصنف المداي بالخبرك وباليم
 والذال المعجمة شعبة الي اليم وسكونها واهماله لانه شعبة الي القبيلة

من اتفق اسمهم
 ابيه وجابك
 من اتفق اسمهم
 شيخهم فاصلا

٢٦٨
 من اتفق اسمهم
 والراوي عن

ومن الاول في الكتاب انتهى وفيه ركنه والحاصل ان هذا ان يحرك اليم مع الذال
 اسم بلدة بالجور وهذا ساكن اليم مع الذال قبيلة واسم اعلم
 فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراء يسي كذا بخط البتاني وفي الشجرة التي بيدي
 بخط ابن شحرور وعليها خط المصنف ايضا وهو ضعيف والصواب كما في بعض
 النسخ الفراء يدي اذ هو مسلم بن ابراهيم ابو عمر والفراء يدي الفصم
 البصري وقد يعرف بالشحام وقرا هيد بفتح الغا والراوي بها للكسوة
 والمثناة النخبة والذال المعجمة وقال ابن الاثير بالذال المعجمة بطن
 من الازد منها الخليل بن احمد النخري سمع من سمين امرأة قوله المداي
 ثقت لهشام الا في عبد الله وليس المراد انه من دستور وانما المراد انه
 كان يبيع ثيابا تجلب من دستور فاما المعنى هشام صاحب القماش الدستوي
 يرانا حلتاه علي هذا لانه هشام بكسر الهمزة وبكر بن عبد الله الرعي
 بفتح الموحدة البصري الدستوي بفتح الدال واسكان السين المهملة
 وبمد هما مشاة ثوب مشوخة واخره هزيل لا ثوب وقيل الدستوي الفصم
 والمون والاول هو المشهور ودستور كوخ من كورلا هو ان كان يبيع الثياب
 التي تجلب منها نسب اليها قال ابو داود الطيالسي كان الدستوي
 امير المؤمنين في الحديث قال احمد بن حنبل رضي الله عنه لا يبارع الدستوي
 ما اظن الناس يروون عن ثابت منه مثله عسي وما اثبت منه فلا يقال
 احمد بن عبد الله موثقة الا انه كان يقول بالقدور ولم يكن يدعوا اليه
 واسم اعلم قوله قال علي بن هشام الا حلي قوله والادبي اي هشام
 الادبي اي الاثر الاقرب من الدنول من الدناة قوله ابن عبيدة هو
 بالنصغير قوله قال علي بن قاسم الي ليلى الاعلى وقوله والادبي اي
 وابن الي ليلى الادبي اي الاثر الاقرب من الدنول من الدناة قوله معرفة
 الاسماء المجردة قال قال كان المراد بالمجردة التي لا تنقيد بكونهم

نور الدستوي

سورة

من اتفق اسمهم

ثلاث اصنفنا الرجال كتاب محصور فلا يظهر معنى قوله فمنهم من جعلها بغير قيد انتهى
قلت لا يخفى ان المراد بالجرادة عن الكني واللقاب والشيء والوصف
 لتقدم كل هذه تقوله بعد قمتهم من جعلها بلا تقييد اي من عدالة او جرح او كتاب
 محصور لا اشكال فيه واسما علم قوله جماعة كفاكنا بكونهم من
 المقاربة دا جع لكنا بين قبيله ومن هذه الجماعة الخاطا ابو محمد المدوني لانه
 في رجاله كل منها كتابا مشروفا قوله المزي بكسر الميم وتشديد الراء اي اخت
 الراء نسبة اليها المزي بكسر الميم نزية من تزي ومشتق قوله وجاع ما اشتمل
 عليه من الزبادات قد وثقت الاصل اي صار تقدر مستوجب علي لانه
 خبره فهو كقول الخوارج لابن عباس ما جئت حاجتك وقوله من الزبادات
 بيان لما اشتمل عليه قوله معرفة الاسماء المتروكة قال في ربي
 التي لم يشارك من تسمي بشيئ منها غيره فيها انتهى ولا فرق فيها حينئذ بين
 كونها اسما بالمعنى المذكور في باب العلم وبين كونها كنية او لقباً كانت للمكانة
 او لغيرهم فنرا في الاسماء التي يوزن اليها بن كعب وابوه لبوزن فتي وهو صحابي
 من بني اسد وهو وابوه فرمان ومن الاثر في لانتخاب منه ليدخل الميم وكسرها
 مع سكون الثون لقب لعمر بن علي العنزي والمذكور في ميم الكسر ويقولونه كثيرا
 بفتحها وذكر العراقي حكاية عن خط محمد بن تاهرا الخافظ انه الصواب ومن
 اثره الكني ابو ميميد بضم الميم وفتح المهملة وسكون الشدة تحت واخره دال
 مهملة كنية حفص بن غيلان الدمشقي قوله بضم المهملة اي الصاد المهملة
 قوله فضعفه يعني ابن ابي حاتم ضعف صفدي الاول وهو ابن سنان كما يعلم
 من انشا كلامه قوله واظنه قال في يعني صفدي الكوفي قوله وما كونه
 العقيلي في جواب سوال من قدر تقديره كيف يصح هذا الظن وقد ذكر العيني الثاني
 في الصنفين الذي ذكرهما من حبان ثقة بديل انه في تزيينه وبين ابن سنان
 بتضعيفه وتقدير الجواب من كلامه ظاهر قوله وليست الا تشفيه

المزك

معرفة الاسماء
المفردة

منه

منه اي من صفدي بن عبد الله الكوفي وقوله عن عتبة بن عبد الرحمن به لا او عطف بيان
 علي اراي عنه قوله سولي زباج هو بالراء المكسورة وايين المهملة علي وزوت
 لتطارد كافي القاموس والجداي بكسر الجيم ومندة بفتح الميم وسكون النون والخياري
 بكسر الجيم شبه الخيرة الثابتة للفسطاط قوله وكذا معرفة الكني الخاري
 من الميم ومراده المجردة عن الاسماء وعن اللقب وعن النسب وعن القوت
 سوا كان لها ذلك في نفسها او لم يكن نحو اي تشبيه وايها باب واي ره
تبيينان الاول لا يخلو كلامه عن نوع تكرار ما قدمه
 من قوله ومعرفة كني المسلمين اليه هذا الثاني للكنية عندهم ما صدر
 باب ارامزاد الرازي وارقتضاه الرضي وغيره من المتأخرين وابن اويش
 قوله واللقاب اي وكذا من الميم ايضا معرفة اللقب ولعل مراده المجردة
 ايضا حذفه من الثاني لدلالة الاول عليه وبقي جمع لقب وهو ما اشهر
 برفعه المسمى او صفته بفتح الصاد اي حشته واخطاطه ولا يخفى عليه
 ان العلم ما علق علي شي بيمينه غير متناول ما شبهه بوضع واحد ثم هو ان صدر
 باب ارامزاد كذا باب ابن اويش علي واي كما علمت فهو كنية والافان اشهر برفعة
 المسمى او بضعفه فهو الملقب والافان والاسم وقال بعضهم ما وضعه
 الا بوان ابتداء هو الاسم ثم ما لم يوضع في الابتداء ان اشهر برفعة
 الملقب ولو صدر باب ارامزاد لم يشر بذلك وصدر باب اولم هو الكنية
 مثل اللقب الغير المصدر باب ارامزاد من المايدين وشالاه مصدر بذلك
 ابو الخير وابولهب وابو جهمل وامر افضل وعليه يخرج كلام الشارح
 حيث قال وبقي تارة تكون بلفظ الاسم الي اخره ثم ذكره هذا لا يخرج عن
 نوع تكرار ايضا ما سلف غايته ما يقال ان هنا تقابرا بالعمد والضموم
 فلا تنكر من الغافلين قوله كالا عشي اي بالاحوال ولا يخرج ولا يجوز
 اطلاق لقب يكرهه الملقب به الا اذا لم يكن يعرف الاب له حديث ما من رجل

معرفة الكني واللقاب

ري رجلا بكلمة يشيب بها الاحسان يوم القيمة في طينة الخبال حتى يخرج منها
 وهذا احد مواضع ستة بيئت في عمدة الربدان يجوز فيها ذكر الانسان بايكرهه ولا
 يكون من الغيبة قوله وكذا الانساب اي ومن لهم مرتبة الانساب جمع نسب
 كبطل وابطال وجمع نسبة علي غير قياس والماد منها ما دل على اضافية
 المستور الي اب ارحيا وقبيلة او بلدة او حرفة او صناعة او وطن او غير ذلك
 الي انبايل قال ابن سيد الناس العرب علي ستة طبقات نسب وقبيلة وعارة
 ووطن وتخذ وقبيلة وسميت الشعوب لان الغيايل تشعبت منها وسميت
 انبايل لان اعمامها تقاتلت عليها فاشعبت جميع الغيايل والقبيلة تجمع العاير
 والعامق تجمع البطون والبطون تجمع الاقصاد والقبيلة تجمع النصارى فيقال
 من مشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قبيلته وقريش عارته
 وقضي بطنه وها شعر فخذ وبنو العباس نصيلته هذا قول الزبير وقيل
 بنو عبد المطلب نصيلته وعبد مناف بطنه وسائر ذلك كما تقدم وقيل
 بعدا لقبيلة العنيزة وليس بعدا لعنيزة شي وقيل النصيلة
 هي العنيزة وقيل غير ذلك انتهى قوله ومي في المتقدمين اكثر في العلم
 ان النسب هنا اختلفت في بعضها ومو اكثر في بعضها وهو اكثر في
 بعضها ومي اكثر في بعضها ومي اكثر في الكل صحيح غايته ان النسيب علي
 الاحيرة عايد علي النسبة وان قوله اكثر في صفة موصوف محذوف اي ومي
 امر اكثر في وانما كانت امر اكثر يا لان العرب كانت تنسب الي الشعوب
 وانبايل ونحوها فلما جاء الاسلام وانتشر الناس في الانبياء والمدن
 والبلدان والقري صارت الانساب في البلدان المتفرقة نسب اكثر من
 المتأخرين منهم للاوطان وهذا معني قوله قال المص لان المتقدمين كانوا
 يعنون بمقطعات انسابهم ولا يسكنون المدن والقري غاملا بخلاف المتأخرين
 ثم لا حجة للانسانة الموسوعة للنسبة بزم خلاف لما مر حدها

من قبيل
 النسب انبايل

باربع سنين بل مجرد الدخول علي سبيل القجارة او الزيارة سرغ لذلك
 وحيث نسبنا الي الامكنة والبلدان فنز لم يكن له الا بدلة واحدة ناسوه
 واضح وان تزل بلدتين كان انتقال من احدهما الي الاخرى يدات في شتبه لابل
 واضفته الي الثانية بتم نقلت المشتقي ثم المصري ولو اقتصرنا علي احدها
 جاز لكن جمعها كالانبايل بتم مع الاخضر احسن ومن انتقال من قرية من قري بلدة
 من اقليم كداريا ومشرق نسب الي كل منهما واي لاقليم الجامع لما يقال الداري
 او المشتقي او الشامي وان جمع بين الجميع نال في البداية بالاعمر فيقال الشامي المشتقي
 الداري لان يكون غير الاعمر اذ وضع منه في البداية بدوي والله اعلم قوله
 بالنسبة الي المتأخرين متعلق باكثر في معني ان كثرة نسبتي في نفسه وانما هي في بيته
 والسر فيها ما بيناه انما قوله الي الوطن اي جنسه من حيث وجوده في ممتن
 افراده وبارادة الجنس مع الاختيار عن صغيره المتفرقة في يكون بالجميع في بلاد واصباغا
 واما مجي الخلاص مما في المتن فلا اشكال في صحتهما وهذا من الواضع التي تحالف فيها
 اعراب المتن مع الشرح وقد مر لنا والمخشين ما فيه فلا تكن لطرا لعمد من
 الفا فليين قوله بلاد ارضيا عا ارسكا الضميمة المتفرقة الصغيرة قدان
 كان لها الاطلاق اخر والسكك الظاهر ان المراد بها الاقاليم لتغير سكة
 الملوك لها وان كانت تطلق علي الطرق ايضا وقوله او مجاورة الظاهر انه
 معطوف علي مقدرا شعريه المقام اي سوا كان ذلك باقائه مودع او مجاورة
 بان نوي لعمد بعدها الي وطنه **فنبين** حملنا علي المتفرقة الصغيرة
 ولم نحملنا علي القرقة تقديرا للتاكيد كما حملنا السكك علي ما ذكرنا
 لزيد وان جاز حملها ايضا علي الحال والازقة من البلدان مع اننا سبب ايضا
 قوله الي الصنائع والحرف الصائغ جمع صنعه والمراد بها ما حصل
 بعمل الصانع اي ما يتوقف تحفته علي عمل الصانع بخلاف الحرف فانها اعمر من ذلك
 مثال الاول الخياط ياتي المبرة طليا المشاة تحت بعدها الف في اخره طاملة

نسبة الي البلدان

وشبه لداوود والقرآن والاعطان واما الخياط فيجوز في وسطها ثم اهل
 الحرف قوله كالبزاز بالزاي والواو وكذا البزاز بزيين الازد نسبة يبيع البزاز مفتوح
 اليا واحد البزاز والابزاز والابزاز يبيع القماش من قطن او كنان ومن العجب
 تمثيل بعضهم في هذا الحذف بالزاي بكسر الميم والواو بفتح السين والميم بضم الميم وفتح
 الزاي وزيادة النون قبلها النسبة والصواب انه تمثيل للمضارع بالنظر الى الازد
 ولتنبيل بالنظر الى الثاني ان نسب الى القبيلة والافكا لاوله قوله ويقع
 فيها اي الانساب سوا كانت في بلاد او ضياع او سكك او صنایع او حرف
 قوله الانساب هذا بيان معني لا بيان اعراب فان فاعل يقع ضمير الانساب
 والظاهر ان يفتح هنا مضمرا معني يجعل فيكون انسابا وانما موقع الخبر قوله
 القتلوا في بفتح القاف والظا والواو نسبة الى فظوان وهو موضعان احدهما
 بسمرقند والاخر بالكوقة وقد نسب الي الذي بالكوقة جماعة منها هذا الرجل
 ونزله وكان يفض منهما تقدم بيان حكم هذا وامثاله قوله ومن المم ايضا
 معرفة اسباب ذلك اي التلقب وذكره ايضا هنا دليل اعتبار تقديرها مع السرائق
 والواو وقد مر ان من الانساب سب كسب التلقب عبد الله بن محمد
 الطرسوسي بالضعيف انه كان مريض الميم عليا قاله عبد القوي بن سعيد المصري
 وقال النسائي لقب به لكثرة عبادته حتى استغفقه وقال ابن حبان لقب به لثقله
 وصبطه وعليه فهو من باب الاضداد ولقب بمويبة بن عبد الكريم بالاضال اسم
 فاعل من ضل لانه ضل اي تاه في طريق مكة قال الحافظ عبد الغني جلال شيلان
 لزمها لقبان فبجاء بمويبة ايضا وانما ضل في طريق مكة وعبد الله الضعيف
 وانما كان ضعيفا بحسبه وتلقب محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الملك
 ابراهيم لكونه كان يكثر الشغب عليه حين قدم البصرة وحدث حديث عن
 الحسن البصري ناكروا وشغب عليه فقال له اسكت يا عترة ثم كان بعد
 جماعة يلتكب كل منهم غدا واهل الحجاز يسمون المشغب عنه رايت

الاتفاق على تشابه التبة
 وقع الانساب
 معرفة اسباب الانساب

بفتح الدال وصفها وتلقب الي علي صالح بن عمر والبغداد يجرزة قال عن نفسه
 لكونه كان في ابنة اطلبه صحت بذلك جرزة بمجمة ثم راملة ثم زاي احتمل في
 حديث عبد الله بن بشر انه كان يني جرزة اذ سئل بعد الفراغ من السماع علي عمر
 ابن زرارة من اين سمعت فقال من جرزة قال بقيت بجرزيتها
الاول - تفسيرنا اسم الاشارة بالتلقب او في تفسير الشارح اياه
 باللقاب وان صح بارادة جنسها في يقع في بعض النسخ بعد قوله اي اللقب
 والنسب التي باطنها علي قلا وظاهرها هو صحيح وقد اشرنا الي ان منها ما هو لا باب
 كاللقاب وعليه ناسم الاشارة مودل بمذكور او مقدم فتأمل قوله ومعرفة
 الموالي في معرفة من الملمات بل ربما وقع بعدها خلل في الاحكام الشرعية في باب
 ما يشترط فيه النسب كالامانة العظمى وكفاية النكاح والفرار في الموالي من
 نسب الي ابتداء بل وهو اكثر كالي العالينة رفيع الرياحي كان مولي لامرأة من بني رياح
 وكما في البخاري سعيد بن فيروز كان مولي لمن اعتقه من طي وكما في الشام
 المدي كان مولي لامرأة من هذيل وغيرهم فان هؤلاء راوا فيهم مع اطلاق النسبة
 يتوهم انهم من ولد المصلي لذلك انقبأ بل وليس مراد ابل المراد مولي اعتاقه
 ومنهم من نسب لهؤلاء الخلف والمعاهد على غير المظالم ونحوه كما كان من
 اسر الامام شب تيميا الي تيم قريش حلفا وهو اصبحي صليبيته ومنهم من نسب
 لولا الدين والاسلام كالنجاري نسب حفيبا لكونه جد المغيرة وكان
 بجوسيا اسلم علي يد ايمان بن اخنس والي الجعنة وربما نسب للقبيلة
 مولي الموالي كما في الخباب سعيد بن يسار الهاشمي نسب لبني هاشم لكونه
 مولي لشران مولي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه اقتصر ابن الصلاح
 وقيل انه مولي للحسن بن علي وقيل مولي لميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 وقيل مولي لبني النجار وعليه ما ليس من الرواة والاعلا ومعرفة نوع لطيف بهم ومن
 فوايدها الا من من ظن الغلط وظن من ليس يراخ اخالا لا شترال في اسم الاب

من غير ان يكون
 بالزاي بالخط

المعاهد

مولي بني هاشم
 والافق ينيهم
 من غير ان يكون

كما حدثننا عن علي بن ابي طالب عن محمد بن ابي طالب عن ابي عبد الله
 وصالح وعبد الله بن علي بن ابي طالب عن ابي طالب عن ابي طالب عن ابي طالب
 ومنهم ايضا خمسة سفيان وادمر وعمران ومحمد بن ابراهيم اولاد عيسى بن جهم
 والمراد ان الرواة من اولاد عيسى بن جهم فلا ينافي ان غير واحد منهم عشرة
 ومنهم ايضا ستة محمد واثني وعبد وحنيفة وكريمة اولاد سفيان وادمر
 زاد بعضهم في عدد همدان بن عمار روي بعضهم عن بعض ومنهم في الصحابة
 ثلاثة سفيان وعبد وعثمان اولاد حنيفة بالنقصان ومنهم سبعة ايضا عثمان
 ومقبل وعقيل وسويد وصناديد وعبد الرحمن وعبد الله اولاد سفيان بن عمار
 مما جردت ولا يحفظ في المعاصرة من طائفة هذه المكنية من الاخوان عدد همدان بن عمار
 وحكي الطبري انهم عشرة واما الاشباه فيهم فكثير مثل عبد الله
 ابن مسعود وعنتبة بن مسعود ومثل موسى وعبد الله بن عبيدة الرديني بينهما
 في العمر ثمانون سنة قال ابن الصلاح ولا نظور بما زاد علي السبعة لندرتهم وعدم
 الحاجة اليه في غير مناقب الاعرابي واكثر ما زلت من الاخرة المذكور للشهيرة
 عشرة منهم بنو العباس بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبيد الله
 وعبد الرحمن وفتح وسعيد وعوف والحرث وكثير وتمام وكان اصغرهم منهم
 بنو عبد الله بن ابي طلحة وقد سماهم ابن عبد البر وغيره عشرة وسماهم
 ابن الجوزي ثمانية عشر القسم وعبد وبيد واسماعيل ويعقوب واسحاق
 ومحمد وعبد الله وادهم وعمر وعبد وعمرارة قال ابو نعيم وكلهم حمل عنه
 العلم قوله كعلي بن المديني فخل بكنى التمثيل مسلم وابوداود والشاي
 والله قوله اذاب جمع ادب وهو ما يحسن به في تصاحبه شرعا لله
 ورسله وبابرجع اليه في ذلك قوله ويشتركان في حاصل كلامه
 انه قسم اذاب طلب الحديث اليه ثلاثة اقسام قسم يشترك فيه الطالب
 والشيخ وقسم يختص به الشيخ وقسم يختص به الطالب وما يشتركان
 فيه

تتبع الادب

معنى ادب الشيخ والطالب

فيه ايضا ان لا يتوكل ولا احدهما من مجلس الحديث لقامه تفقدت الامر في القاري
 الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احد كسنت عليه خطيئة
 وما يشتركان فيه ايضا الطبيب والنظير والتطيق وليس احسن الشباب
 اللابثة كما قاله النووي في شرح مسلم وغيره نعم ذلك في حاشية
 اركه وعليه يحل كلام الشارح او لا وثانيا من ادابهم جميعا العمل بما
 ورد من احاديث المضاييل التي في هذه ههنا ما يصدر عنها وما يختص به
 الشيخ ايضا ان يحضر علي نشر الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام بلغوا
 عني ولو آية وكوله بضرابه امر انتم فتاتي قواعدها وادها كما سمعها
 وتما يختص به ايضا زجره في صوته علي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقوله ما لدن من راع صوته عند حديثه صلى الله عليه وسلم فكانت راع صوته
 نوق صوته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا يختص بان يجلس توجها الي
 القبلة ان امكن من غير شقة وبها وبها وبها وبها وبها وبها وبها وبها وبها
 وان يكون علي تراش بخصه او علي منبر تعظيما لحديث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وان يتقبل علي جميع الطلبة سواء ولا يخلص احدهم باقباله
 عليه لزيادة بحيث يختص به ويمود بقعة علي السامعين فلا يأس
 بذلك واقا ترا بنفسه رتل الحديث ولا يسرد يسردا يمتنع بعض
 السامعين من لواركه او بعضه وان لا يطلو مجلس السامع بل يكون
 متوسطا حذرا من ساحة السامع الا ان يعلم رغبة الحاضرين وانهم لا يتبرون
 بطوله وان يحمد الله سبحانه وتعالى ويصلي ويسلم علي النبي صلى الله عليه وسلم
 وان يدع ما يلبس بالمال في ابنة المجلس في ختمه جميعا قال بعضهم ومن
 مستحسن ذلك ان يقول الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركة فيه
 كما تحب ربنا وتوصي الله صلى الله عليه وسلم علي محمد وعلي محمد كما صليت علي ابراهيم
 وعلي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي ابراهيم

ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد كلا ذكرنا الذكر وان وكلنا غفل عن ذكره الغافلون
 اللهم صل على سائر النبيين والكل وسائر الصالحين بما ينه ما ينبغي ان
 ان يسال الله السائلون اللهم اننا نسالك من خير ما سالك الله منه نبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم وتوقد بك شر ما استغاث منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
 وما يختص به الشيخ ايكم كما ياتي في كلامه ان يروي من حفظه او من
 اصله المطابق لاصل سماعه ولو بواسطه اذ كان مصورا عند علي بن ابي طالب
 الاكثر وصوبه ابن الصلاح خلافا لابي حنيفة وبالك والقيس لا في من
 الشافعية وهلم تنبها **الثاني** الاول نراي سماعه
 على كتاب بخطه او خط من ثبوته ولم يذكر سماعه اياه جازله الاعتناء على
 ما قاله الاكثر ونتم الشافعي وصاحبا ابي حنيفة خلافا له حيث منع من
 اعتقاده على ذلك ولو كان حافضا لما فيه الثاني لو لم يكن مصوتا
 عند بل غاب عنه طائفة غيبته او قصرت لكن عملت على طه
 سلامته من التغيير والتبديل فانه يجوز له ان يثبت منه عند الجمهور
 ايضا فصر صاع قصور الفقيه فصر الانبائي فيه التفسير خلافا
 لمن منع ذلك كما اذا لم تغلب على طه سلامته فما ذكرنا في الثالث
 لا اعتمادا له وراية غلبة الظن جاز للابي والصير للذين لا يحفظان
 ما في اصليهما له وراية لما فيه اذا ضبط له الشقة المرضي خلافا لمن منع
 من ذلك وان توي قول الخالف في جانب التفسير على ان يحمل الخلاف ما سمعه
 بعد ان يما ما سمعه قبله فله ان يروي به بلا خلاف وما يختص به الطالب
 لا جنتا في الطلب وان يبدى كما ياتي في كلامه بالاختلاف عن عوالي بلد
 وان يبدى بل يثم امر كروي ان يفرق به بعضهم فان استوي جماعة
 في السند واداد الافتضاء على احدهم فليس بالمشهور منهم والمشار اليه
 بالاعتقان والمعرفة فان تساوي في ذلك يدايا لا شرف وفي السب

فان

فادنا ووا ايضا فالاستشهاد بعد فعل هذا وتعلمه على هذا الوجه بشد رحله
 للسفر في تحصيل حاله اليه حاجه ويفعل اذا انتهى الى محل الطلب من تقديم
 ما ذكرناه وما ذكرناه ما يفعله في كل مصره وان يفر كتابا في علوم الحديث
 ولو مثل هذا الشرح باصله مع الضمان ما حوله هذه الارزاق التي
 حصل عند القوس الزكية وراف وان يقدم في ابتدائه وتهيئته
 الصحيحين ويقدم منها البخاري ثم مسلم ثم الوطائ ثم السنن لابي داود ثم
 السنن للنسائي ثم السنن للترمذي ثم السنن لابن ماجه ثم ينفذ ما يورد
 السنن الاربعه ما دعته اليه حاجه من سنن البيهقي ثم سند احمد ثم
 العمل بالتواريخ والخرج والتقدم بالمولف والمختلف وان يحفظ
 الحديث بالتدريج وان يتقن سمعه ورويه ليلا يكون سعيه عشا
فابعد ذكر المطرزي ان الطالب هو المستدري وان الحديث من
 تخلفه وراية بدرائه وان الحافظ من حفظ ما ينفذ الحديث متنا
 اسنادا ولو ساعد والطرف والاسانيد وروي وعي باحتياج اليه وان
 الحجة من احاطة مثلا ثمانية الف حديثا كذلك وان الحافظ من احاط بجميع
 الاحاديث المروية والله اعلم قوله مما كتبه في تصحيح الشيخين يعني
 لان النفع به بل وبسائر العلوم متوقف على الاخلاص فيه والاعراض عن
 الاعراض الدينية فقد قال عليه الصلاة والسلام من تعلم علما مما يبتغي
 به وجه الله لا ينقله الا يصيب به عرضا من الدنيا لم يجدهم عرف
 الجنة اي ويحيها يوم القيمة وقال ابراهيم النخعي من تعلم علما يريد به وجه
 الله والمدار الآخرة اتاه الله من العلم ما يحتاج اليه قوله والتكثير
 من اعراض الدنيا الظاهر ان الظاهرة ههنا لقوته وان العطف فيه من
 عطف الخاص على العام وان مع ان يكون تنسيبا واختلاف الشيخ
 في اعراض في عجام اوله واهماله مع الانتفاء على عجام آخره وكل صحيح

والدنيا بضم الدال على الانصاع وبالفاء بلا تنوين للتأنيث والعلمة وحكى
 كسر الدال مع تنوينها وسميت بذلك لدنوقتها وسبقها على الاحتراف
 تنبيههم وجه كوننا العطف لتفسيرها بانهم يفسرون اخلاص
 النية بقولهم بحيث لا يشوبه فيه عرض ونبوي فليتنازل قوله
 وتخصيص الحالة كذا في الاصل وهو يشمل تطا فنة الشوب والبدن والطيب
 والتشريح للشرعية ارفعها وقض الشارب والاطفار وتنفع البطين
 ولا يتكرر مع قوله بعد وان يتطهر لان ذاك اخضر من هذا فهو تفصيل
 من قوله وفي بعض النسخ وتخصيص الخلق وهو محتمل ان يكون منفتح
 الحاء وسكون اللام وان يكون بضم الحاء وضم اللام وهذا هو الراجح
 اعمد ويتفرع الشيخ اي من فيه اهلية للشيخة فيشمل من لم يتقدم
 له مشيخة علي احد وتقدم التوقف في استعمال شيخ لغة للعالم ويجوز
 في سبب ان يكون من باب الاتعال وان يكون من باب التفعيل ربا في انقا
 في الشرح كما سبب في الاصل استعمال مصدر الارب قوله اذا احتج اليه
 خلق ليسع اي يجب على الشيخ ان يسع في اي وقت احتج اليه عند من العلم
 وجوبا عينا في العيني وكما سبب في الكفاي يعني مع كونه متاهلا للشيخ
 والاسماع كما سبب في منع الخلاف فيه اذ لا يشترط ان يسع على الراجح الا ان كان
 قلت من اين يرخد الوجوب من كلامه قلت هذه العبارة في عرف
 المستعين تحمل بي واشتالها على الوجوب كما قاله ابن هاشم وبه صرح
 الخطيب البغدادي جبرائي داود وغيره من سئل عن علم تافه فكلمه جابري
 القيمة ملها بالحام من تافه الا من الصلاح الذي يقول ان من احتج اليه
 عند استخبر له النضدي لورايته ونشرة في اي من كان فقال ابن العراقي
 والذي يقول انه ان لم يكن ذلك الحديث في ذلك البلد الا عند من احتج اليه
 وجب عليه ذلك وان كان ثم غيره فنرض كفايته انتهى قلت وهذا

هو الجاري على التواعد ولذا اخترناه وجزئنا به ويمكن ان لا يخالف كلام الخطيب
 الساكن بل ويمكن ايضا ان لا يخالف كلام ابن الصلاح عند سابق التناول قوله
 ولا يجد ثبيله في هذا مذهب يحيى بن معين فانه قال الذي يجهل ببلدة
 وفيها اولى بالتخريف من احمق وانا اذا حدثت ببلدة فيمثل اي مسمو
 فيجب للحسين ان تخلص الا ان ادرك في حكم فيه بالكرهية فقط واذا
 كره التخريف ببلدة فيه اولى منه كره له التخريف بحضرة الاحقر
 والاعلم فقد كان ابراهيم النخعي اذا اجتمع مع الشعبي لم يتكلم ابراهيم
 بشي قوله بل يرشد اليه طاهر الوجوب ولا يبعد لانه من باب
 النصيحة فيجوز على حكمه قال يشرح بن هاشم في سالت عابثة عن الشيخ
 الحقن فقات ايت عينا فانه اعلمني بذلك قوله ولا يترك السماع
 احد نية فاسد اصله لفساد نية اي ذلك الاحمد المعنى ولا
 يترك السماع احد يعرف منه فساد القصد وعدم الاخلاص بقراءة قات
 عنده على ذلك فلعلمه تتصلح بعد ذلك نية من التوروي انه قال
 ما كان في الناس افضل من طلب الحديث فقبل له يطلبونه بغير نية
 فقال طلبهم له نية وعن حبيب بن ابي ثابت ومقرن راسدا انهما
 قال طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم ردوا له النية بعد قوله وان
 يظهر اي طمارة شرعية بالوضوء والفعل ولو لم تكن هناك حناية
 ربا في عند تغذرها بما يقوم مقامها شرعا فاذا اتممت طهارته
 تطيب ولو بالبحور وطيب المرأة في يده او ثوبه ويسرح شعبه
 ولحيته ويلبس احن ثيابه الملائقة كما اشرنا اليه انفا قوله
 ويجلس بوقا ربا ان يكون متربعا ان احسن وكذا لا يطالب لكنه يكون
 كالحائس للشهادة ويكون الشيخ مستقبل القبلة بصدور المجلس على رقع
 او فرش ان تيسر ذلك ويرز عن الحائسين فيتميز ولعن الجالس

مثل

بوسط الحلقة محمول على نعل ذلك تكبرا عن مساواة الناس احتقار لهم
 تأييد الظاهر انه حال من اعلى يحدث بدليل عطف على عليه لو كان متفولا ليجز
 لصح ان ليس من الادب السماع تأييدا الا لضرورة ولا يشكل عليه نزل التجاري باب
 من سال وموافقا لما لا جالس الا انها يجتمعا ان تكون تغيبه غير فان سلم ان الاصل
 عدم الخصوصية قلنا يجتمعا ان كان هناك عذر يمنع من الجلوس وليس سلم فلعله
 لبيان الجواز والكلام اما هو في بيان الاول فان قلت فمصرح احداث
 من الادب جلوس السماع والسبيل قلت نعم كاد خدشة التجار يطبقون
 عليه في ترجمة من يرد على ركبته عند الامام او الحديث وعليه جالسا بما يكون
 محلا لذلك ويرشده انهم علموه بانهم ربما اخلوا بانهم وادى الى المذنبه النبي
 عنها ولو جعل على ان الماد النبي عن تحديث شخص مستعمل ان عمنه تحمل فهمه مراد
 الشيخ ما بعده فكنت لمراره لهم وان امكن ادراجته في عدم كلامهم قوله ولا في الطريق
 لا خصوصية له بل جميع الاماكن التي ليست محلا للاحلال والتعظيم كذلك
 مثل الاسواق والحدائق والقنادق والمقنونات ويطمان القنادق وان كان لمراد الجواز
 وكذلك محلا لخلل المودان كما فواه اللواتي فقد نقل ابن المنبر عن المذكرا هت
 الكلام في العلم والسؤال عن الحديث في الطريق الا لضرورة كذا انه يجتمعا في انهما
 ان لم يسال عنهما عند مرور العالم ولا يبا رصنه سوالهم النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو علي راحته يعني لانها محل عبادة اوله عما الحاجة الى ذلك خشية
 القرآن قوله اذا خشيتم في ظاهركم انه لا ضابط لمنع المهرم والمريض
 من التحديث الا خشية ما ذكره وقوله ابن الصلاح قال والناس في السن
 الذي يحصل فيه المهرم متفارتون بحسب اختلاف احوالهم خلافا لما
 خلا حيث قال اذا انتاهي عمر بالحديث فاحب الي ان يسلك في الثابتين فانه
 حد المهرم والتيسيع والذكر وتلاوة القرآن او في بابها الثابتين وبالحشية
 المذكورة خرج من لم يجلس عليه ذلك كما شئ من ذلك وما ذلك من امر حديثا

بعد

بعد المائة ولما استجب للاعرج ان يسلك عن التحديث ان كان يدخل عليه
 في حديثه ما ليس منه قوله واذا اتخذ مجلس الاملا ان يكون له ستمل
 الحق اعلم انه يستحب للمناهل ان يعقد للاسلا مجلسا لانه ارفع السماع
 كما قد سألني بحله من نوأيه اعلمنا الراوي بطرق الحديث وشوله ومناهلته
 ثم اذا كثرت الخرج للسمع او للاسلا اتخذ رجوا يستلها ليلا يكتب عنه ويحفظ
 عنه خلا من يقول له ولو تفرغوا المستمل بحسب الحاجة اتخذ منقولا
 فيبلغ الناس ويقيمهم ما لم يسموا ولم يسموا ويستحب ان يبدأ بقراءة القرآن المستمل
 او غيره ثم يسجل المستمل ويحمد الله ويصلي ويسلم على رسوله عليه السلام ثم يدعوا
 للشيخ ولشأخيه ثم يقول له ما ذكرت او من حديثك بما ذكرت من الحديث حسب
 تدعو الحاجة الى السؤال عنه ثم يترجم الشيخ شيو حقه ويدعولهم ثم يميزهم بما يرون
 به من اسما او كنية او لقب او نسب او حرة ويذكر حديث عنه منهم ويقدم
 اولهم ويتبع الاملا الحديث الذي يكون اعمر فابده واتفق عايدوه كالا حديث
 الفقهاء ثم يبين حلقته لا يجتمعا فيه من فائدة او غيب ولا يربم في النقل عن كل
 شيخ على حديث طلبه احبا فكمهم محلم وان يكون ذلك الحديث على لاسنا و
 نصير المنظر وان يجتنب ايما الحديث المشكل في الجاهل من العادة لبلالين
 بهذا القواعد المتصورة لا فها م كما يسان ان يشهدا الشيخ المحلي يبرق القلوب من
 الانا شيد مع الحكايات المطبقة والفوائد النظرية ولا يد الاملا من العرض
 والمتابذة خشية طفيان القلم او زيف الهمام ولذا اللسان ولو يخرج المرواة
 بما اسر الاملا قبل الاملا بهم شيخ حانط متقن برفناظ وقتم كان احسن واهون
 فقد كان جماعة من الحفاظ يبدون لذلك تعميم لا يجفالت
 ان تقدير كلامه وينفرد الشيخ اذا اتخذ مجلس الاملا بان يكون له ستمل الحق
 غير ان فيه طي كثير يعلم ما نشرنا باطرح اشارة اليه قوله فيقطبا لرفع
 لغت لتخل اي تقيظ ليس يلبد ولا يفتل كستلي يرب من هارون حيث

قال له يتردد ثمانية قنات عدة من قنات الله يتردد عدة من قناتك ربي
 ان يكون المستعمل في جميع البصوت كحصول العلم جالسا يرتفع او قنات على قناتيه كما بن
 عليه مجلسا لك رحمه الله تعالى وكاد من يلبس من مجلس شعبة تقطعا للحديث
 ولان ذلك ابلغ في الاسماع للمسامعين ويتردد المستعمل في الحاجة كما قدماه
 فقد سمع لا يسمع الكبر في راحة عشتان سبعة سنين يبلغ كل منهم صاحبه
 الذي يليه ووجدني مجلسه ممن في يده محبرة ما ينفذ في النظران ويتردد
 ملكه ومولاه لقلوبه في ساداره هاتوا الكبر هاتوا الكبر هاتوا الكبر قوله
 ولا يصحجه لير لفظ فيه تنبيه على الظاهر بل من عطف الخاص على العام
 تنبيه على ان هذه الخصلة ما يبادر لا تركا به كثير من الناس رغبة في زيادة
 السماع ليس الحاجة له **تنبيه** الظاهران عددا من التوفير والاضمار
 ان انتهى الى حد الادب راسا الادب حرم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس بنا من لم
 يترك كبرنا ويرحم صغيرنا وظاهر كلام المصنف انما هو الشيخ باي وجه ينبغي عنه
 وهو ان يبين تقييده بالنظر بل وان كان جريا على الغالب قوله ويرشد
 غيره لما سمعه يعني اذا سمع حديثا او من شيخ او حكاه لفرده فليبدل غير عليه
 ولا يكتمه لان كتمه يورث قاعله ويخشي عليه عدم الانتفاع به وعن يحيى بن
 معين من يخل بالحديث وكنتم على الناس سماعهم اينما وعز ان عمار مرفوعا
 يا اهلنا في تناصروا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضا فان خباثة الرجل في علمه اشده
 من خباثته في داله فلهذا اكثر عن امره اهلا او يكون من لا يقبل الصواب
 اذا ارشده اليه ونحو ذلك فمن الخليل بن احمد انه قال لا يعمد بعمر من
 المشي لا تزود على معجب خطا فيستفيد منك علما ويحذرك عددا **قوله**
 ولا بدع الاستفادة في الظاهران ذلك حرام حيث منع عما يحتاجه في نفسه
 او غيره مع توفرا هليته ولا فرق في هذا بين العلم والحديث قال مجاهد
 لا ينال العلم سعي ولا تكبر وعن عمرو بن دينار رضي الله عنهما من روى وجهه روى

علمه

علمه وهذا لا ينافي كون الحيات الايمان لان اهل الحيات الشرعي وهو خلق بيت
 على ترك الفتيح ويمنع من التقدير في حق ذي الخلق وينع من الاكابر على وجه الاجلال
 والاحترام وهو محمود والذي هنا ليس بشرعي بل هو انكسار واستكانة وانقباض
 عن الشيء فيجوز ان او غيره كما في حيا الصبيان في امور ليست بتيقن ولا لفظ الشا **ح**
 قال الراغب الحيات انقباض النفس عن الفتيح وهو من خصائص الانسان لا يتردد عن
 ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالجمجمة وهو مركب من خير وعشر ولذلك لا يكون
 المستحي فاستنا وتل ما يكون الشجاع مستحيما وتكون لطفوا لا تقباض
 كما في بعض الصبيان انتهى ملحضا وقال غيره هو انقباض النفس خشية
 ارتكاب ما يكره اعم من ان يكون شرعا او عقليا او عرفيا وتمايل الاول فاستقر والثاني
 محذور وانما ثابته قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحيات شعبة من شعب
 الايمان اي اثرها من الايمان قال الخليل حبيبة الحيات خوفها لدمر بسبب الله اليه
 وقال غيره فان كان في محرم فواجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في
 مباح فهو عزي وهو المراد بقوله عليه السلام الحيات لا ياتي الا بخير ويجمع ذلك
 كلمة ان الحيات انما هو ما يقع على وفق الشرع اثباتا ونقيا والله اعلم وجازع بعض
 السلف انه قال رايته انما هي بدالة وتركها سرورة فصارت ديانة وقد يتولد
 الحيات من الله تعالى من التقلب في نعمه فيستحي المعامل يستعين لها على بعثته
 وقال بعض السلف خذ الله على قدر قدرته عليك واستحي منه على
 قدر قدرته منك انتهى فكلنا له حسنة ونقاسنة وانما حملناه على التقوي
 لانه ربما كان هناك سببا للترك واجب او مندوب وهو مندوب والحيات شرعي لا يكون
 الا محمودا **قوله** ويكتب ما سمعه مراده به ما يعم الحديث وغيره عابجا
 كما وانما لا فان الفائدة صيانة المؤمن حيثما وجدها التقطها وهكذا
 كانت سيرة السلف الصالح فكم فيهم من كبير روي عن صغير بل عن اصغر منه
 والاصل فيه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سورة لم يكن علي بن كعب فعلمه

لثباني به غيره وقال ربيع لا يكون الرجل عالما حتى ياخذ عن مرفقة وعن
 مود ربه وعن هو يثقله وتكون هذه الطالب تحصيل الفوائد لا كثره الشيوخ
 مع العدد ولعنهما قوله ثامنا حناه ان الطالب اذا شرع في سماع كتاب
 او جزء ينبغي له ان يحسن منه ولا يجسر منه ان ينتخب منه ما يشفيه
 ويختاره لانه قد يحتاج بعد ذلك الى رواية شي منه فلا يجده فيها انتخابه
 منه فيبدد مرقته قال ابن المبارك ما انتخب على امر قط الا بدت وعنه
 ما جاز منتخب خير قط وعن ابن معين سئل عن الانتخاب في الحديث حيث لا
 يتفق المذموم في رواية عنه صاحب الانتخاب مذموم وصاحب الشيوخ
 وهذا كله ما لم يثبت الوقت لسرور عنه عن تميم سماع ما ذكره لا الانتخاب
 ان كان عارفا بجودة الانتخاب والا استعان على ذلك بما نظار فكلما كان يفعل
 ابو زرعه الرازي والنسائي وغيرهما من كان ينتخب للطلبة ما اذا انتخب بنفسه
 او غيره علم بازاما ينتخبه كما شئت الاصل البني علامة ولا جرح فيها منهم
 من يجعلها على اول الاسانيد وهي اما خط الجرح او صورة هزتين او صادا
 وطاسهتان ممدودتان بخير في الحاشية ابني كمال في فعل الدارقطني
 وابو العقل علي بن النكدي وعلي بن احمد النعيمي قوله ويعتني بالتحقيق والضبط
 الخ يعني ان الطالب ينبغي له ان يعتني بالضبط والفهم ومعرفة علمه واحكامه
 لئلا يكون كما قاله ابن الصلاح رضي الله عنه فقس من غير ان تحصل على طليل
 ولا يحصل بذلك في عماد اهل الحديث الا ما مثل وعن ابن عاصم السيل الرباسية
 في الحديث بلاد رايته رياسة كذلت قال الخطيب وسبب اجتماع الطلبة
 على الراوي للسماع عند علوسه فاذا اتمم الطالب بفهم الحديث ومعرفة
 تفهم بركة ذلك في شيبته قال ولولم يكن في الاقتصار على سماع الحديث
 وتخليده المصنف دون تمييز مرفقة صحيحته من سقيمة والوقوف
 على اختلاف وجهه والنصرف في انواع علومه الاتقريب المعترلة
 الغزيرة

القدر يتبع سلك تلك الطريقة بالحسنة لوجب على الطالب الاثنته لثمة
 ودفع ذلك عنه وعن ابا حنيفة قوله ويذكر محفوظه عطف على يعتني اي
 وبعد ان يعتني بالضبط والتحقيق المتابعين للحفظ غالبا ينبغي له ان يذكر
 بحفظه الطلبة والاحزان والروسا والاعيان ثم يفرغ نفسه ان يجمع فيهم الزمان
 وخاف ما ذهبتهم صروف الاخذ ثاب بان يكرهه على قلبه ويديره في ليله لان
 المذاكرة تعين على ثبوت المحفوظ فعن علي رضي الله عنه تذاكر لاهذا الحديث
 ان لا تقبلوا يد رس وعن ابن مسعود تذاكر والحديث فان حياته مذاكرته
 وعن الخليل بن احمد قال ذكر بعلك تذاكر ما عندك وتستفيد باليس عندك
 ثم اذا اتقن محفوظه وضبطه ينبغي له ان يبادر بتدنيه الى التاليف
 كاسياني قوله والاصح اعتبار من النقل بالتميز في الاكلان ضبط السماع
 يختلف باختلاف الاشخاص ولا يخصر في زمن مخصوص على الانجح لم يفرق فيه
 فدر من الزمان معين كما قال ابن الصلاح لكنه قال وينبغي بعد ان صار
 المحفوظ انما هو ابقا سلسله الاستاذ ان سماع الصغير يعتبر في اول
 زمان يصح سماعه ثم جملة الاقوال في وقت سماعه اربعة ناهي عن علي انه
 خمس سنين فالتوسع ولم يفرق فيها حضرا وحاضرا واحتجوا على ذلك
 بقوله محمد بن الربيع كما رواه البخاري عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم
 بحجتها في وجهي من دلوانا ابن خمس سنين وقد كان عليه الصلاة والسلام
 فعل ذلك سنة مداعبة وتبركا ورد بان لا يلزم من تمييز محمود في خمس
 ان يميز غيره فيها وان لا يميز قبلها وانما يلزم ان لا يعقل مثل ذلك
 من سنة اقل من ذلك كما انه لا يلزم من عقل المجمل لظهورها ان يعقل
 غيرها ما سمعه وقيل اربع سنين واليه ذهب ابن عبد البر كذا بان
 يحد من الربيع ميز فيها وقال بعضهم خمس عشرة سنة لا دونها احتجا
 بوجه عليه الصلاة والسلام البراء بن عازب ومروم بدرا لغيرها عن هذا

من انتخب رايه

السنة كانت تراه بعد ذلك قال احمد بن حنبل وهو غلط ربما تشابه في القتال
لا في السماع اذ يكفي فيه العقل والضبط ولو كان الاسر كما قاله لما صح سماع
ركيع وابن عيينة وغيرهما من سمع قبل هذا السن فانت تراه بعد ذلك هذا
القول اعتبره بالعقل والضبط ومن هنا اعتبر الشارح وغيره من التاخير صحة
السماع بالتمييز وهو فهم الخطاب ورد الجواب كان ابن اقل من اربع او اكثر منها
فان لم يكن كذلك لم يصح سماعه وان زاد على الخمس واعلم ان جماعة من معاصريه
سماع الصبي لانه منظمة عدم الضبط ورد عليهم باجماع الامة على قبول
حديث جماعة من صفاء المعصية تملوه في حال صغرهم ثم ادوه في كبرهم
بعد بلوغهم لا الحسين والحسن وعبد الله بن الزبير والنعمان بن بشير وعبد
الله بن عباس مع اطلاق اهل العلم على احضار صبيانهم بحال السر والتحدث
الا عند ادبهم بما ادوه بما سمعوه او حفره بعد البلوغ قوله وقد جرت
عادة الحديثين يعني ولو لم يكونوا من اهل البيت كما ادوه قوله هذا اي اعتبار
التمييز انما هو في السماع ثم قال به جرت به عادة الحديثين قال
وسمي بن هارون الخالد ويكتب لفرق بين الحار والبقرة سماع او سمع
ومن لم يفرق بينهما حاضرا وحاضرا واحضر وقد سمع ابن المقري لا بن اربع
سنتين قال الخطيب سمعت القاضي ابا محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن
الاصبهاني يقول حفظت القرآن ولي خمس سنين واحضرته عندي اي
بكر المقري لا سمع منه ولي اربع سنين فادوا ان سمعوا في حاضرت
نراته فقال بعضهم انه يصغر عن السماع فقال ابن المقري اقرا
سورة الكافرون فقرأها فقال ترا سورة التكوين فقرأها فقال
غيره اقرا سورة المرسلات فقرأها ولم اعلم طيفها فقال ابن المقري
سمعوا له والحمد لله علي ثم اعلم انهم ربما قبلوا المقبول بالسنين فقالوا
حضورا في الرابعة والخامسة والسادسة ولا تكسر

الغافلين

الغافلين قوله والاصح في سن الطلب ينقسم يعني ان ما مر فيها اذا اخبره
غيره للسماع او المحضور واما اذا طلب بنفسه ففي حد استحباب ابتداء به
خلافا ايضا فعند الكوفيين والزييريين اذا بلغ عشر سنين لا يجتمع العقل
وعند البصريين اذا بلغ عشر سنين وعند اهل الشام اذا بلغ ثلاثين
ورابع الاقوال وهو الحق عدم تخصيصه بسن مخصوص بل ينبغي تقييده
استحباب سماعه اياه بالتاهل للفهم واستحباب كفايته اياه بالتاهل
للمضبط **تتبي** ظهر من كلامه ان الطالب تارة يطلب بنفسه
وتارة يطلب بغيره كالاطفال يحضرونهم المجالس كما قاله في قوله
ويصح تحمل الصغار الى اخره الاصل فيه ان جيران مطعم قدم علي النبي صلى
الله عليه وسلم في فدا اساري بدر قبل ان يسلم فسمعه عليه الصلاة
والسلام يقرا في المغرب بالطور قال وذلك اول ما قرأه الايمان في قلبي ثم
ادي ذلك بعد اسلامه فقبل منه وحمل عنه قوله وكذا القاسق
الى اخره ما زاد عليه من الصلاح وهو كما قاله اروي بالسنة لما قاله في
الكتاب قوله اذا راه بعد ثوبته كان اذا انقضى يقول في الصبي ايضا اذا
راه بعد بلوغه **تتبي** القاسق في كلامه كتحمل الخمس
ولا يستغرق والعهد بغير ثوبته تابع له وعلي هذا يتفرع الكلام
في خلاصته وبي ان الحميدي شيخ البخاري واحمد بن حنبل وجماعة قالوا بان تعد
الكذب في الحديث النبوي لا يقبل بعد ذلك في شيء وان تاب وحسن توبته
تغليظا عليه لما يشاع عن فعله من المنسوبة العظيمة وهي تصوير ذلك
شرعا اما الكاذب فيه خطأ كما لا يخفى للكذب في حديث الناس فانما
يقبلان اذا رجعا وان الصير في قال بما قالوه لكنه اطلق الكذب
ولم يقيده بالحديث النبوي فقال كل من استغنى خبره من اهل النقل
بالحديث وجده ناسا بعد لقوله توبة تظهر الا ان العواقي قال

٢٧

الظاهر ان التقييد به مراد له بتريثه قوله من اهل النقل في الحديث وان
للمصير في مقالة اخرى قال فيها كل من حكنا بصغفه من وجه النقل كرهه
وقلة انتقائه لم يتوب بعد الحكم بصغفه وان رجع الى التقري والانتقان عليا
انتقاه كلامه لكن حملته الذهبي على من يثبت على صغفه وفيه بعد لان
الصير في قال وليس الراوي في ذلك كالتشاهد فان شهادته تقبل بعد
توثيقه وانتقائه بخلاف رواية الراوي كما نقرر لان الحديث حجة لا رتبة
لجميع المكلفين وفي جميع الامصار فكان حكمه اغلظ سبعة في الزجر عن
الرواية بلا انتقان وعن الكذب فيه عملا بقوله صلى الله عليه وسلم ان كذبا
علي ليس ككذب علي احد وان الامام السعدي ابو المظفر يري في الراوي
اذا تعد كذبا في خبر ينوي استقاط كل ما تقدم من حديثه على ذلك الكذب
وان لم يعرفه فيه كذب لتطرقه احتمال الكذب اليه ولا اسكال
في استقاط حديثه المتأخر قال ابن الصلاح وما ذكره ابن السعدي في بياضه
من حيث المعنى ما ذكره الصير في اي يكون روحه المستقبل انما هو
لا احتمال كذبه وذلك جار في حديثه الماضي هذا وقد قال النووي في شرح
مسلم وغيره ما ذكره هو لا الامة ضعيف مخالف للقواعد والاختار
المقطع بصحة توثيقه في هذا الذي في الكذب في الحديث وقبول روايته
بعدها وقد اجمعوا على صحة روايته من كان كاثرا فاسلم قالوا اجمعوا
على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا قال الشيخ
الاسلام زكريا الانصاري تلميذ المصنوع قال قلت لابي
محمد ظهري ان الامة كلام الامة لما يروون قول الامت ان الثاني
اذا تاب لا يعود محصنا عفيفا ولا يجزئنا فيه واما اجمعهم على صحة رواية
من كان كاثرا فاسلم فليس القرآن علي عقران ما سلف منه والفرق بين
الرواية والشهادة ان الرواية كالكذب فيها اغلظ منه في الشهادة
لان

لان متعلقها لازم لكل من المكلفين وفي كل الامصار كما مرع خبر ان كذبا على ليس ككذب
علي احد انتهى وكلام المصنوع صادق محله على كل من هذه الاقوال فليست بقوله
بل يقيده بالاحتياج والناهل لفظة التاهل قال في زيادة علي يصح
الشيخ يحيى بن النوري في التقريب والتيسير حيث قال انه متى احتجج الي ما
عنده جالس له انتهى قلت لا يتصور من احد عدم اشتراط التاهل
قوله وتقيب بمزاج المتقرب عليه ذلك هو القاضي عياض حيث
قال لان ما استحسنه ابن خلا ومما لا تقوم له حجة بما قاله قالوا ومن
السلف المتقدمين فمن بعدهم من الحديثين من لم يثبت ما في هذا السن وقد نشر
من العلم والحديث ما لا يحصى هذا عمر بن عبد العزيز توفي في يوم ربيع
وسعيد بن جبير لم يبلغ الحسين وكذا ابراهيم النخعي وهذا ما لا جالس
للمناس وهو ابن ثيف وعشرين سنة وقيل ابن سبع عشرة سنة والناس
منوافرون وشيخه ربيعة وابن شهاب وابن هزم ونافع وابن المنكدر
 وغيرهم اجابوا فسمع منه ابن شهاب حديث الفريضة اخت ابي سعيد
الخدرى وكذلك الشافعي قد اخذ عنه العلم في سن الحديث وانتقب
لذلك في آخرين من الامة المتقدمين والمتأخرين وتقيته كلام الشارح تسليم
التقيب ومعه غير ما يوحى من كلام ابن الصلاح فانه حمل كلام ابن خلا على حمل
يجمع حيث قال وما ذكره ابن خلا بحول علي انه قاله فيمن يقدر بالتحدث ابتدا
من نفسه من غير براعة في العلم لمجته له قبل السن الذي ذكره فهذا انما
يشيخ له فلا بعد استيفاء السن المذكور فانه ملته للاحتياج الي ما عده
لا كالك والشافعي وسائر من ذكرهم القاضي عياض من حدث قبل خلد السن
لان الظاهر ان ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ظهري لم معها الاحتياج
اليها فحدثوا قبل ذلك اولاهم سبلوا ذلك اما يصير مع السؤال وبقرينة
الحال انتهى ولخصه ان وقت الحديث والامام حار بين وقت الحاجة ومن

مخصوص وهو حسن وافي للتعقب ان شاء الله تعالى والله جواب اخر يقرب في النبي
 بما ذهبا نقله عنه في حيث نقل عن تقريره انه قال راجب عنه بان مراده
 اذا لم يكن هناك امر يتقضي التحديث كان لم يكن هناك امتثاله وكان يكون
 قد صنف كتابا واريد سماعه منه قلنا فاذ لم يكن هناك ما يوجب
 التحديث ما ذكرنا ليس بظنة التاويل عنه والله اعلم خاتمة
 لما كان الغرض في الصدور الاول معرفة التعديل والتجريح والتفاوت في المقطع
 والالتفات ليتوصل بذلك الى التصحيح والتحسين والتضعيف شدوا
 باشتراط العدالة وعدم الغفلة وحفظ الكتاب والصدور وعلم ما بين
 الانفاظ من التفاوت ان روي بالعني والاسلام والعقل والبلوغ والبرهنة
 والسلطنة من المنقوش وخار من الرواية وعدم الحمل القادح وفي تسف
 الاعتناء وخلافه الاصح عدم قدحه بشرطه السابق وان لا يجرب
 في نفي كذب او في الحديث وعدم ثبوت تضعيفه وان لا يروي باجرة
 الا الحاجة وعدم التناهي في الحمل كالتوم والاكل والتحدث طال السماع او
 الاسماع وان لا يفتل التلغين وان لا يوصف بكثرة المنكرات وان لا يعرف
 بالسهر وان لا يروي من غير اصل او من اصل غير صحيح وان لا يصور على غلظه
 بعد بيان انه لما كان الغرض عند المناخير من الاقتصار على مجرد وجود سلسلة
 السند التي اختصت بها هذه الامة شرقيها الله تعالى كالتقوا بالعاقلة
 المسلم اليانغ المستور الذي لم يكن ظاهرا لفسق وان ثبت ما رواه بخط
 موثق ولو القاري وان يروي من اصل موثق لاصل شجرة ولو بواسطته
 تضمن الاصل غاب هذه الشروط كما عرف من المباحث السابقة والله اعلم
 قوله ومن المهم معرفة صفة كتابته الحديث الى اخره في كلامه اشارة الى
 جواز كتابته الحديث وهو مذهب جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب
 وابنه وعلي وابنه الحسن رضي الله تعالى عنهم اجمعين ومن التابعين

من كتابته الحديث

منهم

منهم قتادة وعمر بن عبد العزيز حتى قال جماعة منهم قبيد والعلم بالكتابة
 خلافا لمن كرهها من الصحابة كابن مسعود وابي سعيد الخدري ومن التابعين
 كالشعبي والعمري محتجين بخبر مسلم عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن من كتب عني شيئا سوى القرآن فليحبه
 وفي رواية انه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب الحديث فلم ياذن له
 وهذا الخلاف لما كان في الصدور الاول ثم انتقد الاجماع بعد ذلك على الجزم
 بالجواز لقوله عليه وسلم كما في الصحيحين حين سألوا ابو ثابة ان يكتب له
 خطبة التي سمعها منه يوم رتب مكنة التبوله ولقولوا في هجرة ما من الحديث
 النبي صلى الله عليه وسلم اكثر حديثا مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص
 ثابته لان يكتب ولا يكتب ولما رواه ابو داود عن قول عبد الله بن عمرو ان كتب
 ما سمعته منك في الغضب والرضى قال نعم فاني لا اقول لاحقا وجمعا
 بين الادلة بان النبي يتقدم والاذن تاسخ له ويحمل النهي على وقت
 نزول القرآن خيفة التباسه بغيره وعليه من تمكن من الحفظ اعلى من
 خشيته لا تكال على الكتاب دون الحفظ او على كتابته غير القرآن الخ
 في شيء واحد لانهم كانوا يسمعوننا ويلزم ما كتبوه معه تهاون ذلك
 خوفا لا تشباه وحمل الاذن على خلاف ذلك في الجميع وبالحيلة فاكثابته
 مستوتة بل قال المشرح لا يبعد وجوبها على من خشي الشيطان من يتعين
 عليه تبليغ العلم قوله ويوان يكتب الظاهر ان الضمير عايد على صفة
 الكتابة بمعنى وصف اوراقه فيه الخير كما هو الراجح فيما اذا اختلف مرجع
 الضمير مع ما هو خير عنه بالتذكير والتأنيث ويصح عود ملكة كتابة الحديث
 والتوجيه بحاله الا انه يلزم عليه سكوتة عن الصفة وتوضيحه لمقلتها
 قوله مبيحا لان زايب فاعل يكتب هذا على سبيل التذكير او يكره
 الخط الدقيق لانه ربما ضعف البصر عند اراكم فلا يتفجع به الا يكمل

الاتفاق به الا لذي نأقته لا يقد رعل الورق لى يرتحل بطلب تحصيل العلم
وكذا يكره التعليل وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها وكذا يكره المشق وهو
سرعة الكتابة مع بؤثرة الحروف فتقوله ميبا ناظر للاول وقوله نفسرا
ناظر للاخيرين وقوله ويشكل الشكل اي ويطلب من كاتب الحديث
بل وسائر العلوم المحتاج اليهما ان يشكل اي يضبط بالتلفظ الشكل
الذي تلبس صورته بصورة غير لولا الضبط وهذا الحكم على سبيل الكذب
ايضا وانما طيب شكل الحرف والشكل يظهر اعمايد وتنقع هيبة سوا وقع
في المتراوحي السند وصغير وينقطه راجع للشكل اي وينقط الحرف بالشكل
نوبا فالجيم يتقطعه من اعلاه ومماثلة في صورته المهر من اسفله الا الخا بلاء
تلبس بالجيم ومنهم من لا يتقطعه من اسفله بل يكتب صورته تحت اصغر
منه ومنهم من يجعل فوقه ثلاثة تشبه صورة الهلال فخرجها فوق وقفاها
اسفل وبعضهم يجعل فوقه خطا صغيرا كالمنقطة وبعضهم يجعل تحت
صورة الهرة وخرج بالشكل بانهم بلا شكل ونقط فان شكله ونقطه
نخبيع للزمان واشتغال بما غيره اولى منه وحكي كراهته عن اهل العلم
ولو فظلم اللفظ المشكل في الحاشية بحروف هجائية سرقة كان اتع وشي
الفصل الحديثين يكتب دائرة ليس بعدها شي الى اخر السطر وهكذا بعد
الترجم وروى السائل وانما يحتاج لهما في الاحاديث عند تجردها من اسانيد
شريفة جعلها صغرا اي خالية الوسط من النقط الا بعد العرض فينقطها
بعد مرات العرض وكبرها في الكتب فصل اسم مضاف لاسم الله تعالى
منه ان كان بعده ما ينافيه ولا يليق بالاسم العظيم وتغيير الخطيب
يجب اجتناب ذلك حمله الشارح على تأكيد المنع منه نحو عاصي الله تعالى
بخلاف نحو سبحان الله العظيم فلا يكره فصله في الكتب وان كان وصله
فيما ولي عندهم قال العراقي وكذلك الصافي الى اسم النبي صلى الله عليه وسلم
واسما

واسما الصحابة نحو سباب النبي عليه الصلاة والسلام كانوا مثل الزبير في المنابر
فلا يكتب المضاف من كل ذلك في سطر والمضاف اليه في آخر قال بعضهم ولا تقصا
لكراهة الفصل بين المضافين بل غيرهما مما يستفيع فيه الفصل كذلك
نحو ما في حديث شارب الحمر الذي اتي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال عز اخراه
الله ما اكثر ما يروى به فلا يكتب تقال في آخر سطر وما بعده في اول آخر
ويكتب كتب الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وقراها ايضا
كما مر ذكره صلى الله عليه وسلم ولو لم يكتب في الاصل الذي يقرأ فيه لكان يرفع القارئ
راسه عن الاصل حينئذ ليلا يتوهم السامعون انها مكتوبة به ويكره الرمز
لها كما يكره حذفها وافراد احد هاتين الاخر وبعضهم يقيد بالرواية
فلا يكتبها اذا لم يكن مكتوبين في الاصل لكنه ينطق بهما ويرفع راسه
عنه نطقه بهما ليعلم انها ليسا في الاصل كما تقدم قاله ابن دقيق العيد
تنبيه المختار ان لا يرمز لاسم الرواة الذين سمع الكتاب
برواياتهم فان رزلم يبين مراده في ورقة بالكتاب او اخره ويصير
على اسمان رزلم فيها قوله ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى الخ
يقال للساقط ايضا الحق بفتح الحاء وانما كتب جهة اليمنى لشرفها لا خفاله
مسقط اخر فيخرج له الى جهة اليسار فلو خرج للاول الى اليسار ثم ظهر
في السطر مسقط اخر فان خرج له الى اليسار ايضا اكتبه محل احد السقطين
بمحل الاخر وان خرج الى اليمنى تقابل طرفا التخرجين وربما التقيا القرب
السقطين فيظهر ان ذلك ضرب عليا بينهما على احد وجوه الضرب كما سبق
تنبيه قيد بعضهم كتب الساقط بالحاشية اليمنى يكون في الصفحة
اليمنى اما اذا كان السقط في الصفحة اليسرى فينبغي كتبه في الحاشية
اليسرى لان تسوي الحاشيتان قوله ما دام في السطر فينته ما به
مصدرة ظرفية معمول ليكتب تقيد ببقيدته والماد ببقية لها بالادخا

يأتي والحاصل ان الساقط يكتب في اليمنى الا ان يكون آخر سطرا فان كان آخره الحق
 الى جهة اليسار لا من جهة من نقص فيه بعد وليكن متصلا بالاصل نعم
 ان ضاقت الحروف تقرب الكتابة من طرف الورقة والتجديد خرج الى جهة اليمنى
 وكلا الطرفين الكتابة على اليسار تقرب منه ومن وتقع سقط آخر بعد فيها
 يأتي واعلم ان الساقط من اي جهة يكتب صاعد الى اعلا الورقة لان ازا
 الى اسفلها لا احتمال وتقع سقط آخر فيما بعد فلا يجد له محلا يقابلها فان
 كان الساقط سطر فقط فلا زيادة ولا زلا على سطر وكان في جهة
 اليمنى فليكن السطور من اعلى الطرفة نازل الى اسفلها بحيث تنتهي
 السطور الى جهة باطن الورقة وان كان في جهة اليسار ابتداء سطور
 من جانب الكتابة بحيث تنتهي سطورها الى جهة طرف الورقة وهذا
 فيما يكتب لفوق فلو كتب الى اسفل لكونه في السطر الثاني او خالف
 الا ان انعكس الحال فان انتهى الى اسفل قبل فراغ الساقط كمل في اعلى الورقة
 او اسفلها بحسب ما يكون من الجهتين وكيفيتهما فتخرج ان يحط خطا صاعدا
 من السطر الى جهة السطر الذي فوقه منعطف الى جهة الساقط يسيرا
 ومنهم من يصل بين الساقط ومحل خط منته بينهما ورد بانته تحميم
 للكتاب ونسوية له لا سيما ان كثر التخرج نعم ان بعد كل كتابة الحق
 من محل السقط فلا بأس بذلك كما قاله العراقي وبعضهم يكتب في البعد قبالة
 المحل يتلوه كذا في المحل الثاني او نحو ذلك ويكتب بعد تمام كتابة الحق مع ارجح
 او يكرر الكلمة التي لم تسقط معه ورد هذا بان فيه بسا وتخرج لما لم يكن في
 الاصل بل انما يكتب لتفسير ارباب غريب من وسط الكلمة وبعضهم له صلا
 مدودة وبعضهم يكتب مع واياه بعضهم فالبعض كتبوا على الحرف
 فالكثرة اذ كان موضعا للشك مع صحته فتلا ونفي مع ويا مع من قلت
 ورد واو قد معني او لنظا الخطا بان كان شاذ او معهما او ناقضا

صبيرو

ضيرا عليه صاوم مدودة هكذا ص من غير الصاق لها بالمرض فلا يظن
 كما لها فيه ولتنبه الناظر فيه على انه مثبت في نقله غير غافل فلا يظن
 انه غلطه فيصلحه وقد يأتي بعد من يظهر له توجيه صحته فيسهل عليه
 حينئذ تكليها صح التي هي علامة المرض للشك وقد تجاسر بعضهم بغير
 ما الصواب انما هو واستغفر لثلاث الصور اسم الصفة لشبهها صفة
 الا ان التي يصلح لها خلة يحاج ان كلاً منها جعل على ياقبه وذلك او بصفة
 الباب لكون المحل مقفلا لها لا تنتج قرانه كما ان الصفة يتقل لها
 ثم شات لا وبي مما يلحق بهذه المحل ان ما زيد في الكتاب يكشط او يحا
 او يضرب عليه بخط متصل بحروف المضروب عليه او يجعل فوقه يعطوف
 الطرفين او يكتب في اول المضروب ثم يكتب الى آخره او يكتب نصف
 دائرة في اول المضروب ثم يملأها بعد معطوفتان لوسط المضروب
 او يجعل موضعها صغرين في كل جانب صغرون غل الا سطر سطر اسطر
 ان كثرت السطور او يكتب في اعلى طرفي الزايد نازع تكرير لفظ نايق
 ما هو اول سطر ثم ما هو آخر سطر ثم ما تقدم وقبل يستجد فيثبت ما
 هو الا حسن هذا كله ما لم يصف المكرر او بوصف او نحوها بان يعطف عليه
 او يخبر عنه فيولف بين المتضامين وبين الصفة والموصوف وبين الشاع
 وبين المشتد والخبر بان يضرب على الطرفين من المكرر لا على التوسط لئلا
 يفصل بالاضرب بين شيئين بينهما ارتباط من غير مراعاة تحسين الصورة
 في الخط الثانية من اداب كتابة الحديث ايضا ان يني الكتاب اذا كان
 سرديا روايا بانه متنوع على رواية واحدة منها ولا يجعله ملقما من
 روايتين فالكثرة لها فيه من البس لكنه يحسن العناية بغير الرواية
 التي يني الكتاب عليها فيبين ما روى فيها من التحالف والتواتر والزيادة
 والنقص وابدال اللفظ باخرها يكتب اسم راويها او يكتب رثه او يكتبها

انه ضرب واشار واكتبها
 نصف صم الى ان الصفة
 تكملها في قوله

طمين

تشتمل بحكمة فان زاد الاصل الذي بني عليه حرق على تلك الزيادة بحكمة او غيرها
 وبين مراده بذلك لانه اعلم قوله وصفتة عرضه بقا لا العرض للمارضة
 والمقابل لمعني واحد يقال قايلت الكتاب بالكتاب وعارضته به وعرضته
 عليه اذا جعلت فيه مثل ما في القابل به وحكم المقابلة بعد تحصيل الطالب ربه
 او خط غيره الوجوب متقابلة وتوثق بينهما باصل شيخه او بما قول به ولو كثرت
 الوسائط او باصل شيخه ولو كان الطالب اخذها لاجازة بل هو شرط في صحة
 الرواية ترك كتاب لم يقابل لان الفكر يذهب والقلب يسهو والبصر يفرغ والتعلم
 يطغى وخالف في ذلك جماعة **سبب** لا فرق في المعارضتين كقولنا
 بنفسه او ثقة يفظ غيره مع شيخه او ثقة يفظ غيره وثقت حال السماع
 ام لا لان احسن العرض كان مع شيخه حال السماع منه وعليه وقال البرقي
 العبد الاول لعرض قبل السماع لانه ابسر وقال بعضهم احسن العرض نفسه
 واوجب بعضهم للتيقن ونسب فيه الى الغلط **وههنا فسر**
 وهو انه ينبغي للطالب حال السماع ان ينتظر في شخه له او لم يضره خلافا
 ليجي بن معين اذا قال يجب ذلك فقد قال لما سئل عن لم ينتظر في الكتاب
 والمحدث يقرأ بجوز له ان يحدث بذلك عنه اما عندي فلا ولكن عانة الشيخ
 هذا سماعهم قال ابن الصلاح وهذا مذهب المشهورين في الرواية والصحيح
 عدم اشتراطه وصحة السماع ولو لم ينتظر اصلا في الكتاب حالة القراءة
 قوله وصفتة سماعه في العلم ان الحديثين وغيرهم اختلفوا في صحة
 سماع الناسخ سماعا كان او سمعا قعابا متناعه مطلقا او سماعا الاستدلال
 وراهم الحديثي وابن عدي في اخرين لان الاشتغال بالشيخ ونحوه محل السماع
 حتى قال ابراهيم احمد بن اسحاق الصبغى لا يروى الناسخ ما سمعه الا كما يروى
 من حضر صغيرا بلا فهم فيقول حضرت لاحدنا ولا اخبرنا الا مقبدا
 بالحنو وجوزة الحظي وابن البار وموسى بن هارون الخال وذهب
 الشيخ

صفة سماعه

الشيخ ابن الصلاح الى ان احسن التقصيل فيثبت كان مع الشيخ ونحوه فهم للمفروض وان
 لم يكن معه فهم كان باطلا وصار حضور الاسماع وهذا هو الذي عليه العمل
 وكان الشارح يفعل به فكان يفتي ويرد على القاري وسمع الدارقطني على اسماعيل
 الصغار ثمانية عشر حديثا وهو ينسخ فقال له بعض الخاضعين ان سماعك باطل
 لا شتغال له عنه بالنسخ فقال له الدارقطني كما اني الشيوخ حديثا لم يعرف
 فقال له الدارقطني اني اني ثمانية عشر حديثا وسرد لها باسائه هارثية
 الاولنا لاوله فنجب الناس من فهم وهذا التقصيل هو الذي روي في
 اختياره بقوله بان لا يتشاعل بما يخل به فاعتبر في النسخ الا خلال
 بالسماع وهو لا يخل اذ لم يصحبه فهم قوله او حديث او نكاس
 مثله اذا انقطا القاري في الاسماع او اخفي صوته حتى يفتي بعض الكلم
 او الحروف وكذا اذا بعد السماع عن القاري بحيث لا يسمع بعضها ايضا
 ورفع في كلام الشيخ الاسلام تقييد النكاس بالختيف والظاهر انه قيد
 لبيان الواقع اذ العبرة بمبدأ التقصيل السا بقا وقد كان الدارقطني
 يصلي في حال قراءة القاري وزعمنا ان يشرير يرد ما يخطئ فيه القاري وعلى
 اعتقاد التقصيل يفتقر الكلمة والكلمات ان اذ كان فواتها لا يخل فيهم الباقي
 كما قال الشارح **تتممة** وتنس الاجازة من الشيخ للناس
 مع اسماء يامهم خبر الماعساء ان يقع من الخلل في الاعراب واسماء الرجال
 او عروضا للنكاس واوجها معه ابن عثاب لان ليس يفتي في كتاب
 الطبقة ان يكتب الاجازة تحت كل سماع واول من كتبها الا ناطق اسماعيل
 ابن عبيد الله بن عبد المحسن وبها حصل خبر كثير **تتممة**
 كل من سمع على نوع وهو من نسخ منه او من شيخه او نكاس وكان سماعه
 او سماع شيخه بقرارة لكان او مصحفا او كانت كتابته التسميع خطأ من فيه
 فقال وجب عليه البيان عند النقل والاداء وكذا ان سمع من شخص ذكره

معين

واما من سمع من عدله ومجروح حديثا لا يجس حذفه للمجروح والاقتصار على روايته
 عن العدل لا حتم لان يكون فيه شيء يختص به المجروح وان صح حذفه بناء على ان
 الاصل اتقا الروايتين وان كانا عدلين جاز الحذف وان طرقه
 الاحتمال السابق لضعفه هذا وان كان عن كل شيخ قطعه جاز خلطه
 مع البيان ودونه فان كان بعضهم مجروحاً سقط الحديث كله او ما من
 قطعة الا وجاهلان تكون عن ذلك المجروح ولا يجوز حذف واحد منهما شقات
 كانوا او بعضهم لاجل زيادة بعض الرواية على بقيتهم باليس من حديثهم
 ان لم يجد فيه شيء ولو اذ حذف ما اختص به بعض الباقيين ان حذفت منه
 قولي وسماعه الخ قد ساق تفصيله فيما يختص به الشيخ من
 الاداب قوله والرحلة فيه قد ساق تفصيله فيما يختص به الطالب
 من الاداب قوله وصفة تصنيفه الخ فاعلم ان التصنيف مرتبة
 حليمة وتفضيله اي تفضيله اذ فيه دوام الذكر على الابد مع كتاب
 المهارة بالوقوف على الغوامض والشكوك فهو من جملة افعال البر وعمال
 الخير ورمارح كمال في كتابة العلم ثم التاليف لكونه مطلقا لعموم
 التصنيف وهو جعل كل صنف على حدة ومن لا يتقارب والتقاطعه ما
 يحتاج من الكتب وهو اعلم من التخرج وهو اخراج الحديث الاطريث من
 بطون الكتب وسياقها من روياها او من روايات شيخه او قرانه كما قد ساه
 وكثيرا ما يطلق كل منها على الحقيقة قاله شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
قلت المشهور بينهم ان التاليف جمع التقيين مثلا على وجه يكون
 بينهما الف فيبته وبين التصنيف عموم وخصوص فليست اسل
 فان شاربه على سوابقهم يندرج فيه كفيين ان لان المرتبين على تسعين
 وقسم يرتب على السوابق ويولا فريقا واحدا يرتب على الثاني فيقدم
 بنيها ثم ثم الاقرب فالاقرب الي النبي صلى الله عليه وسلم شيئا والاخر
 يرتب

صفة السماع
 صفة الرحلة
 صفة تصنيف
 على السانبا
 تصنيف

يرتب على السابقة في الاسلام فيقدم العشرة ثم اهل بيته ثم اهل المدينة
 ثم من اسلم وهاجرين المدينة والفتح ثم من اسلم يوم الفتح ثم الاصاغر
 سلكا لسايين بن يزيد والي الطفيل ثم النساء ويبدأ منهن بامهات المؤمنين
 تا الخطيب ومما احب اليها قال ابن الصلاح ومما احب وان كانت الاولي
 يعني الترتيب على جرد العلم اسهل يعني ثم الثانية قوله والاولي
 ان يقتصر في هذا قاصدا على ما صنف على الابواب اما ما صنف على السانبا
 فلا يقتصر فيه على ما يحتاج به بل يذكر ما كان من حديث كل صحابي اراد
 ذكر حديثه كان ما يحتاج به او لا ولذا سمي حاوي ثلث السانبا الدعوة
 الحفلا بفتح الحيم والمنا تصور ايا العامة كسند الراوي فانه مصنف
 على الابواب اذا علم هذا فمرا اذا احتجاج بحديث من الست او من
 السانبا فان كان متاهلا لمعرفته ما يحتاج به من غيره فلا يحتاج به
 حتي ينظر في تضاعف الاسناد وطول روايته والا فان وجد احدا من
 الائمة صححه او حسنه فله تقليد والا فلا يحتاج به كما قال جماعة
 وتبعهم شيخ الاسلام وغيره عليه **تعليق** قوله بان جمع
 مسند كل صحابي على حدة شامل لما اتحد نوعه من الحديث ولما اختلف وتوله
 فان شاربه ضمير للمسند قوله فليبين علة الضعيف يعني من حيث
 ضعفه ولما قال فليبين علة الضعف كان اولى وقال قوله في بيان الضعف
 الانقطاع والوقف وكوما قال وقال بعض من يدعي علم هذا الفرض يريب
 عليهما وروى عليه بان هذا ليس من تقرير بل ذكر انتهى ولا شائني صحت الرد
 ان كان ذلك البعض حمل التبيين على التوبيخ والافتراء في المعنى والامر
 فريب قوله او تصنيفه على العدلين بل يومهم ان هذا طريق ثالثة
 في التصنيف غير الطريقين السابقين وليس كذلك بل راجع عندهم
 اليها ثم جمعه معللا مسندا او معللا على الابواب اعلى واحسن من جمعه

المعجم
 تصنيف
 تصنيف

على الطريقين غير معلل لان معرفة العطل اجل انواع الحديث حتى قال ابن مدي
لان اعرف خلفه حديث هو عندي احب الي من ان اكتب عشرين حديثا ليس عندي
ومما برز في ما قلناه قول المشايخ والاحسن ان يرتبها في الاحاديث المعللة
على الابواب اي دون السابغ وغيرها ومما جمع على هذا الوجه مسند الامام
يعقوب بن شيبة ولكن لم يكمله والذي وجدته مسند العشرة والعبار
وابن سمور وعمار وعنتبة بن غزوان وبعض الروايات قال لا زهرى وسمعت
الشيخ يقولون انه لم يتم مسند معلل قطه قوله وبيان اختلاف
نقله يعني فيه فربما ينقص بذلك ارسال ما ظاهر الاتصال او وقف
ما ظاهر الترفع او قطع ما ظاهر الوصل قوله اما مستر عبال
من اعل جمع والمراد بالاشتغال ان لا يتقيد بكتب مخصوصة بل يجمع
الستة من حيث هي كذلك قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث قال
يعني معرفة السبب الذي لاجله حدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم عليه انتهى و اقوال
انت خبير ان المراد بسبب بعض الحديث اذ اكثره لاسببه الا ببيان الشرع
من حيث هو شرع وكذلك القرآن ايضا قوله الخليل نعت لابي يعلى
قوله وهو اي بعض شيوخ القاضي ابي يعلى والتكبري بضم العين
وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة قوله في جميع ذلك اي جمع ما ذكر من
اسباب الحديث قوله وفي نقل اي يتوالت او خات نقل اي لا يتوصل
الي الوثوق على حقايقها الا بالنقل المحض وقد صنف فيها الكتب
فيرجع في معرفتها اليها قوله مستقيمة عن التمثيل فيه نظر
الا ان يريد ان التمثيل فيها لا يعني عن سراجة اصولها قصار
التمثيل لهذا الاعتبار كما أنه مستغني عنه لعدم افاذته تمام الغرض
للمعارف وان حصل به الايضاح للقاصرتعين ان المراجعة امر لابد
منه

تمت تصحيحه على ما مر
الحديث

منه وان التمثيل لا يعني عنه قوله وحصرها متغير بل متغير قوله
والله الوثوق باخوذ من الوثوق وهو خلق قدرة الطاعة في العبد
ولا يلزم عليه كون الكافر والفاسق توقيتين لوجود القدرة على الطاعة
والاسلام فيها لان المراد بالقدرة الفرض المتأثر للمفعل وهي لا تستدم
على الفعل كما لا تتأخر عنه والكافر والفاسق لا طاعة لهما الا القدرة
عليها بهذا المعنى لاسلامه الاسباب والالات الموجودة فيها لا لها
قدرة التكليف لا الفعل بغيره في استعلاء الوثوق فيه
نقالي نظر على طريق الجمهور الذين يشترطون التوقيت في لا توقيت ههنا
الا في الفعل والصدور وتقبل بالاكتمال كما قوله والهادي باخوذ
من الهداية وهي الدلالة على المطلوب وصلت اليه ولم يتوصل وقيل هي
الدلالة الوصلة الي المطلوب والخلا في ذلك طويل ويعرض لشقيه
تجارب التاويل وقد تكلمنا على شيء من ثقلها في شرح العقائد
قوله لا اله الا هو اي لا معبود بحق موجود في الوجود الا هو والاستغنى
عن كل ما سواه ومقتضى اليه كل ما عداه الا هو وفي اعلاها ومعناها كلام
طويل لمضاه في عمدة المريد شرح جوهر التوحيد ولعله ختم لها كتابه
بتاويل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله
دخل الجنة وهذا اخر ما انتهى بنا القصد اليه وعرجت بنا
ولا يب التفسير عليه لكننا نرجو الله في القول فانه خير سبيل
واكرم طول ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسلام على
علي المرسلين والحمد لله رب العالمين وحللاته وسلامه علي
انصل خلفه اجمعين محمد النبي الامين واله وصحبه الاكرمين
قال مولفه عفي الله تعالى عنه وكان الشرح في جمعة لعشرين نصين
من جمادى الاولى من شهر ربيع سنة ثلاث وعشرين بعد الف والفرغ منه

منه بعد عصر يوم الثلاثاء اربع شهر رمضان من شهر

تلك السنة المذكورة لاجل امانة العمل بل مع

الفتور المكثير وكان الفراغ من

تقليق هذه النسخة المباركة

يوم السبت المبارك

ثالث يوم شهر ربيع

اول سنة ١١٨٨

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وقد اتممت كتابي في تاريخ
الجميع السليين والحمد لله رب
العالمين

